د. حمدي الطاهري

سياسة الحكم في لبنان

تاريخ لبنان من الإنتداب حتى الحرب الأهلية

1976- 1920



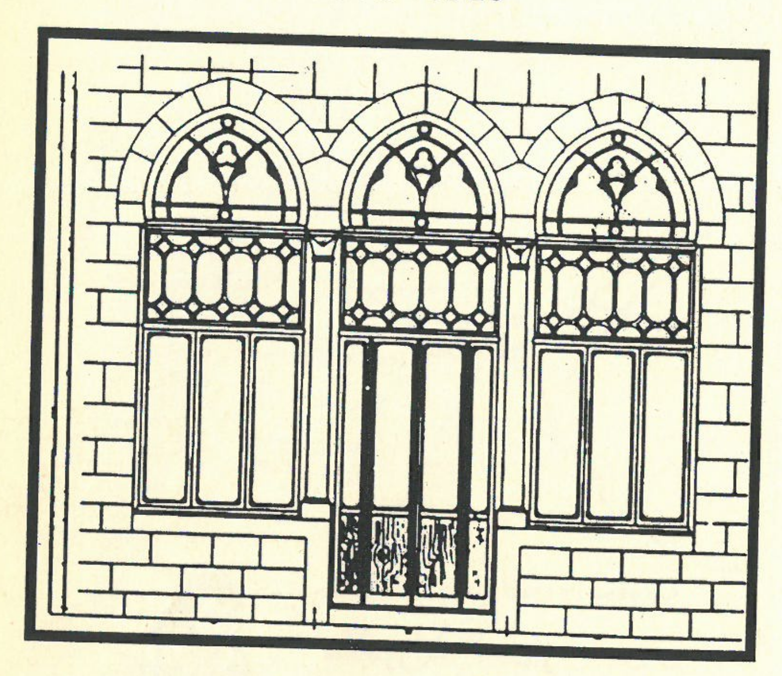
منشورات اسمار
باريس

د. حمدي الطاهري

سياسة الحكم في لبنان

تاريخ لبنان من الإنتداب حتى الحرب الأهلية

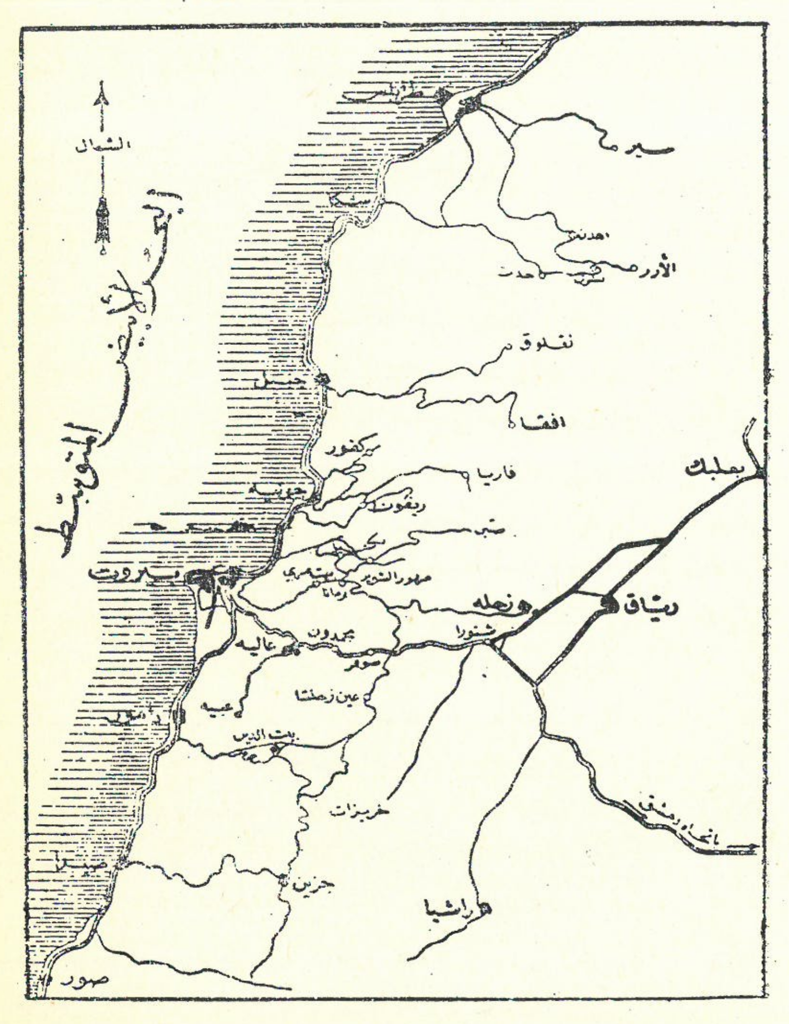
1920 -1976



منشورات اسمار
باريس

"إن طريقة الحكم فى لبنان تختلف عنها فى العالم بأسره"*

الشيخ بشارة الخوري



* حقائق لبنانية ج ٣ ص ١١٦

منشورات أسمار - باريس
Editions ASMĀR
177, R. Jeanne-d'Arc, Paris 13e
asmar50@yahoo.co.in



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة
الطبعة الثانية

عشر سنوات مضت على تأليف هذا الكتاب ..

عشر سنوات كانت غنية بالأحداث العربية مرها وحلوها ..

كان هدفى الأول عندما كتبته هو الحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية وتحقق هذا الهدف .

وكان هدفى الثانى اطلاع الشعب العربى على واقع جزء عزيز عليه ، من الوطن العربى ، يحوى من المتناقضات ما يهدد كيانه .. ولم يتحقق هذا الهدف لعدة أسباب أهمها :

أولها : أننى حينما كتبت — هذا الكتاب — كنت واقعيا ولم أحاول أن أجامل فئة على فئة فى لبنان .

كل صفحة من صفحات هذا الكتاب ، كانت تنطق وتصرخ بأن ما يجرى فى لبنان ضد مصلحته فى الأمد الطويل .

ثانيها : ان الكتاب صدر فى وقت كانت الحساسية فيه مسيطرة على العلاقات العربية فكان معنى توزيع الكتاب هو أن مصر تعمل ضد لبنان .

ثالثها : ان لبنان الرسمى تدخل وطلب من الحكومة المصرية عدم توزيع الكتاب وكان ان قبع فى مخازن الدار القومية لعدة سنوات الى أن قمت بسحبه وتوزيعه مجانا على الأصدقاء .

بعد عشر سنوات أقولها ـ بصدق ومرارة ـ لو كان كل لبنانى مخلص ، كل لبنـانى مسئول ـ بالذات ـ قرأ هذا الكتاب بأمانة ، لتجنب لبنانا تلك الكارثة الدموية التى عاشها عام ١٩٧٥ ، وما زال يعانى من آثارها حتى الآن .

هذا الكتاب رغم مضى عشر سنوات على تأليفه كان المفروض أن يضاف اليه الجديد على الأرض اللبنانية .. ولكن للأسف وقعت أحداث وأحداث فى الوطن العربى من مشرقه الى مغربه وبقى لبنان متجمدا من الناحية الفكرية لم يحاول أى مسئول فيه ان يعالج الأمراض الخبيثة التى يضمها الجبل .. وللأمانة خلال العشر سنوات الماضية حاول شباب من مختلف الطوائف أن يقدم شيئا ، ان يظهر على الساحة ، ان ينبذ الطائفية ، ان يقف ضد العشائرية . ان يمارس كل مواطن حقه فى الحياة والعمل ممارسة عادية .. ولكن فشل هؤلاء جميعا .. واضطروا الى الخضوع لسلطان الطائفية .

خلال العشر سـنوات الماضـية شـهد الوطن العربى أحداثا تمثلت فى :

ـ محاولات لقلب نظام الحـكم فى المغرب ووقعت أكثر من محاولة لاغتيال الملك الحسن الثانى ملك المملكة المغربية .

ـ تركزت السـلطات فى يد الرئيس بومدين فى الجزائر عقب اقصـاء الرئيس السـابق أحمد بن بيلا ، ومع ذلك حدثت بعض المحاولات الداخلية الفاشلة

ـ قام انقلاب فى ليبيا تحولت بموجبه من ملكية الى جمهورية تحاول أن تمارس دورها العربى داخل الوطن العربى بطريقتها ومفهومها ومع ذلك تعرضت أيضا لمحاولات الانقلاب عليها من الداخل .

ـ فى مصر وقعت هزيمة ١٩٦٧ فأثرت على اقتصاديات البلاد ومعنويات الشعب وأصبح اليأس معيارا للتصرفات وكادت

الآمال تخبو لولا أن كان السادس من أكتوبر فأحيا الآمال وقضى على اليأس وأزال جدار الخوف وهدم حائط الوهم الذى عشنا فيه والذى انعكس على العالم العربى من مشرقه الى مغربه .

ـ فى السـودان قامت ثورة ثم اتبعها انقلاب ثم محـاولات انقلابية لأكثر من مرة .

ـ فى الجزيرة العربية حصلت عدن على استقلالها وانقسم الأخوة بعضهم على بعض وظهرت نظريات جديدة للحكم هنـاك غريبة على المنطقة . واستقلت عمان وقامت ثورة ظفار ومازالت. وتطورت الأوضاع فى المملكة العربية السـعودية ، واغتيل المـلك فيصل ، ووقعت الواقعـة بين المقـاومة والملك حسين فى الأردن . واستـولى حزب البعث على الحـكم فى سوريا .وأيضا استقر الأمر لحزب البعث فى العراق.واختلف جناحى الحزب الى درجة القطيعة . وظلت دول الخليج بعيدة عن ميدان المناورات واستطاعت أن تحقق الكثير من التنمية . وظل لبنان على حاله يثرى اقتصاديا ، وملجأ للناقمين على نظم الحـكم فى بلادهم ومجـالا لنزوح أموال غير المستقرين فى أوطانهم وظلت الطائفية تتركز الى آن هبت العاصـفة فى منتصف عام ١٩٧٥ فأودت بحياة الكثيرين من الأبرياء فى سبيل لا شىء ..

ماذا يريد المسلمون فى لبنان ؟

ماذا يريد المسيحيون فى لبنان ؟

آلاف من الأسئلة رأيت من واجبى أن يطلع عليها كل عربى لأن ما يحدث فى لبنان ينعكس عى كل دولة عربية ولا أبالغ اذا قلت أنه ينعكس على كل فرد عربى ابتداء من المصطافين وانتهاء بالتجار .

هذه الاستفسارات كلها موضوع هذا الـكتاب الذى آمل أن

يحظى بالقراءة الجادة هذه المرة وتبنى الحلول الجـذرية التى تعتبر خلاصة تجارب المخلصين من أبنائه .

ان كان طابع السنوات العشر الماضية القلق الذى يتضح فى كل شبر من أرضنا فان لبنان لم يتعرض لهذا لقلق ولكن تعرض للرصاص والدماء فى فترة وجيزة ، انه لأمر مؤلم وموجع لضمير كل عربى .

ان لبنان يحترق بيـد أبنـائه .. فى سبيل لا شىء . والنتيجة النهائية هو أن كل لبنـانى سيدفع الثمن من رفاهيته وسعادته التى عاشها خلال العشرين عاما الماضية .

ان كان لى من أمل هو أن يتعقل الطائفيون .

ان كان لى من ضراعة هو ان ينظر كل لبنانى الى أرضه ووطنه على أساس انه عضو فى المجموعة اللبنانية التى تعتبر رافدا من روافد الأمة العربية .

الآمال عريضـة ولن تتحقق الا بأيدى اللبنـانيين أنفسهم اذا ما تخلوا عن طائفيتهم وعشائريتهم والتزاماتهم الخارجية وعاشوا ضمن الواقع العربى ..

انه مجرد أمل ..

د . حمدى الطاهرى

مقدمة
الطبعة الأولى

تتصارع اليوم فى العالم العربى تيارات سياسية عدة ، أبرزتها ثورة مصر التى قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وكانت من أهم مظاهرها كشف الوجه العربى الحقيقى لمصر واستعدادها للتعاون العربى على أوسع مداه .

ولـكى يكون هـذا التعاون والالتقاء على أسس ثابتة فمن الضرورى أن تكون هناك دراسة للأوضاع القائمة فى كل بلد عربى .

واستقر رأيى على اختيار جمهورية لبنان مجالا لبحثى .

وقد دفعنى الى اختيار موضوع « سياسة الحكم فى لبنان » لبحثه ودراسته عاملان .. أحدهما عامل قومى والآخر عامل شخصى .

فالعامل القومى يتجـلى فى أن لبنـان العربى لم يتعرض له الدارسون أو الكتـاب ، لدراسة واقعة — الا فيمـا ندر — فأغلب الكتاب اتجهوا للتغنى بجمال لبنان ووصف جباله وأنه بلد الثقـافة والاشعاع ورمز الفكر فى العـالم العربى ، فأردت أن أدرس واقع لبنان السياسى وتطوره واتجاهاته ووضعه فى المجموعة العربية والى أين يسير ، خاصة أن لبنان عضو فى جامعة الدول العربية وبدأ يظهر فى مجال السياسة الدولية بصورة بارزة عقب أن قامت فيه ثورة ضد حـكامه عام ١٩٥٨ مما لفت اليه أنظار العالم وأصبح مركزا للصراع بين قوى التحرر وقوى الاستعمار .

أما العامل الثانى ، وهو العامل الشخصى،فيرجع الى أن الظروف قد أتاحت لى أن أكون فى لبنان لفترة طويلة ساعدتنى على فهم واقعه وأسلوب حياته .

وقد شعرت بأنى أعيش فى بلد غير عادى أو فى بلد « ذو طابع خاص » كما يطلق عليه المسئولون فى لبنان .

وهذا الطابع الخاص يطغى على كل عنصر مكون للحياة السياسية، سواء من ناحية السكان وتوزيعهم داخل المدن أو داخل لبنان ككل، أو بالنسبة للرجل العادى الذى يهتم بأنباء السياسة ومناقشة كل جديد فيها سواء بالنسبة لبلده أم بالنسبة للعالم العربى . وينعكس هذا الاهتمام على أمرين أحدهما الصحافة والآخر الحياة الحزبية .

وبالنسبة للصحف نجد أن مجموع الصحف المصرح لها بالصدور فى لبنان يتجاوز المائتين[1] ، وهذا العدد من الصحف يخدم سكان دولة لا يتجاوز عدد سكانها مليونى نسمة ، مع العلم بأن الصحف التى تصدر يقرأ معظمها فى العاصمة التى يقدر سكانها بحوالى نصف مليون شخص .. فى حين تجد قلة منها طريقها الى بعض المدن اللبنانية الكبرى، وبعض المناطق داخل لبنان ليس لديه أدنى فكرة عن صدور معظم هذه الصحف ، اذ أنها لا تصل اليها وخاصة المناطق الجبلية الداخلية لسوء الطرق وصعوبة المواصلات .

أما العنصر الثانى الذى يعكس اهتمام السكان بالسياسة ويلفت نظر الباحث عن الجديد فى لبنان ، فهو الحياة الحزبية .. اذ وجدت أنواعا مختلفة من الأحزاب لا عهد لى بها . أحزابا طائفية وأحزابا عقائدية وأحزابا تقليدية وأحزابا بعيدة كل البعد عن هذه وتلك .

وجدت غيرها من الحركات والتجمعات التى لا يمكن أن يكون لها نوع خاص وكل منها تسيره تيارات مختلفة .

---

(١) حتى يناير عام ١٩٦٢ بلغ العدد ٢٣٤ صحيفة ومجلة تصدر بالعربية وبعضها بالفرنسية والانجليزية والارمنية وهى موزعة على الوجه التالى : ٤٢ صحيفة يومية سياسية ، ٥١ صحيفة غير يومية سياسية ، ١٠٣ صحيفة غير يومية وغير سياسية ، ٣٨ صحيفة غير مشتركة فى نقابة الصحفيين . والى جانب هذه الصحف يوجد ١٨ وكالة أنباء محلية تقوم بنشر الأنباء السياسية والاجتماعية والاقتصادية اليومية .

ولفت نظرى فى لبنان التكرار المستمر عن ضرورة المحافظة على الكيان اللبنانى ومناقشة مصيره ، والوحدة الوطنية والحفاظ عليها، وشعارات كثيرة ومتعددة وغريبة على السمع والفكر . . من بينها «لبنان واحد لا لبنانان» و «لا غالب ولا مغلوب» و «لبنان الصغيرة» و « القومية اللبنانية » وغيرها الكثير . . أشياء كثيرة ومتناقضة ومحيرة للفهم حتى ليخيل لحديث العهد بالبلاد أن هناك شيئا ما يهدد المصير والكيان اللبنانى وأن الجميع يعيشون فى قلق انتظارا لوقوع هذا التهديد فى أى وقت .

وبدأت أعد نفسى للكتابة عن لبنان ، وكانت أمامى عدة موضوعات ، الا أننى رجحت كفة دراسة سياسة الحكم لأنه قد يكون أعم وأشمل من غيره من الموضوعات ، وأنه فى الوقت نفسه ، قد يعرض من قريب أو بعيد الى مختلف الموضوعات وخاصة الناحية الطائفية .

وواجهت العقبة الأولى فى الحصول على المراجع ، فمعظم ما وقع بين يدى منها كان عن لبنان السياحى بأرزه الخالد وجباله وأنهاره ، والثقافى بشعره واشعاعه .

وعثرت على بعض الكتب التى تتعرض من بعيد الى بعض نقاط الموضوع الذى قررت الكتابة فيه ، واذ بى أواجه بعدة مشاكل تتلخص فى أن معظم الكتب التى حصلت عليها — غير كتب السياحة والثقافة العامة — لم تكن موضوعات علمية بالمعنى الصحيح .. فمؤلفها ان كان من طائفة معينة فانه يتغنى بأثر هذه الطائفة فى تاريخ لبنان .. ماضيه وحاضره ومستقبله ، متعمدا هضم حقوق الآخرين. وان كان المؤلف ربيب حكومة أو عهد ما ، فانه فى العادة يتغاضى عن الأخطاء فى سبل تحقيق مكاسب شخصية دون أن يسعى الى تدوين الواقع ؟ أو تحليله واقتراح العلاج له . وان كان المؤلف شرقى الميول أو غربيها أو عربيها جاء مؤلفه انعكاسا لميوله .

وهكذا كان على أن أقرأ الكثير دون أن أصل الى نتيجة .. !

وقد انتهزت فرصة وجودى فى لبنان وقت اعدادى لهذا البحث فاتصلت بالكثير من الشخصيات والمسئولين ، واطلعت على الكثير من الوثائق الرسمية ، وقد كان للمقابلات الشخصية والوثائق الصحيحة التى اطلعت عليها دور رئيسى فى هذا العمل الذى قمت به ، بالاضافة الى الواقع الذى أعيش فيه ، كما بذلت كل مافى وسعى لأكون مراقبا محايدا لمختلف التيارات السياسية المتباينة .

وأتيحت لى الفرصة كذلك أن أتصل بمعظم الزعماء السياسيين وأمناء سر الأحزاب ودراستها عن قرب ومتابعة حضور جلسات مجلس النواب .. الخ ، ولم أغفل الحصول على رأى معارضى كل فئة وتنقيح ما استطعت التوصل اليه من معلومات .

وقد عرضت فى هذا البحث الى عدة موضوعات لم يتيسر الكتابة فيها حتى الآن بالروح العلمية الخالصة أو بالروح الحيادية ، فمثلا القسم الخاص بثورة عام ١٩٥٨ ، كان على أن أقوم بالاتصال بمعظم قادة الثورة ومعظم المسئولين عنها ما بين مؤيدين ومعارضين وحياديين بالاضافة الى الوثائق والبيانات الرسمية التى صدرت فى تلك الفترة والتى لا يمكن الاختلاف على صحتها .
وأود الاشارة منذ البداية الى النقاط التالية :

أولا — عند بحث الموضوع وجدت أن هناك عنصرا أساسيا ينعكس غالبا وفى معظم الأحيان على نظام الحكم فيشده اليه ، وهذا العنصر هو الوضع الطائفى للبنان ، حتى أننا نرى أحيانا أن سياسة الحكم تكاد تكون منبثقة عن الطائفية ، لذلك آثرت تعديل عنوان البحث الى « نظام الحكم فى لبنان فى ظل طائفية » حتى يكون العنوان صورة صادقة لما يحتويه البحث ، الا أننى رأيت أن أنسب عنوان له هو « سياسة الحكم فى لبنان » نظرا لأنه أعم وأشمل » .

ثانيا — لجأت فى كثير من الأحيان الى الاقتباس والنقل عن آخرين ، ولم يكن الاقتباس فى بعض الأحيان لمجرد الاستشهاد بل

تكملة لرأى أو صلب موضوع .. السبب فى ذلك ليس عجزا منى عن التعبير ، وانما السبب يرجع الى أن حساسية الموضوع — من جميع زواياه — قد فرضت على الالتجاء الى هذا الحل حتى لاأكون عرضة لنقد وحتى لا أتهم بالتحيز لسبب أو لآخر .. فاذا ما وجه النقد ، فليوجه الى من نقلت عنه ، فأنا ناقل لوجهات نظر أرجح كفتها .

ثالثا — لم أحاول التعرض لشرح بعض المبادىء الدستورية العامة المتفق على صحتها ، وذلك لأن مجال البحث هو دراسة النظام فى ظل واقع قائم ، والفائدة التى ستعود من دراسة هذا الواقع تبرز الاهتمام الكلى بها لاظهارها .. فمثلا عندما تحدثت عن السلطة التشريعية لم أجد مبررا لشرح معنى السؤال أو الاستجواب أو ماهية المسئولية الوزارية أو ماشابه ذلك ، لأن مثل هذه العناصر أمور بديهية سبق دراستها من ناحية ، ومن ناحية أخرى اذا حاولنا أن نتعمق فى دراستها لوجدنا أن كل عنوان منها يصلح لأن يكون موضوع بحث .

رابعا — وجدت أنه من الأنسب — مع التقيد بالنقاط التى تعهدت ببحثها — أن أنقل بعض المواضيع من باب الى آخر حتى يكون التسلسل الزمنى والمنطقى شيئا طبيعيا ، ولا يكون هناك مجال لانتقال مفاجىء بين موضوع وآخر .

وانى لأرجو بهذا المجهود المتواضع أن أقدم مساهمة متواضعة فى هذه الناحية من نواحى الدراسة السياسية فى المنطقة التى نعيش فيها .

وسأعرض فيما يلى لخطة البحث :

قسمت الموضوع الى قسمين رئيسيين هما : قسم تاريخى ويبحث مقومات لبنان من النواحى الجغرافية والثقافية والتاريخية، وقسم ثان يتناول نظام الحكم وما يؤثر فيه وما يترتب عليه .

وقد تناول البحث فى القسم الأول عدة أبواب هى :

الباب الأول : لبنان من الناحية الجغرافية (جغرافية لبنان . السكان . الكيان اللبنانى) .

الباب الثانى : لبنان من الناحية الثقافية والعلمية .

الباب الثالث : لبنان من الناحية التاريخية . وقد قسم الى الفصول

الفصل الأول : لبنان فى عهد الانتداب .

الفصل الثانى : لبنان فى عهد الانتداب الفرنسى .

الفصل الثالث : استقلال لبنان .

أما القسم الثانى فيضم ثلاثة أبواب رئيسية :

وقد استقل الباب الأول بدراسة نظام الحكم الحديث والسلطات المختلفة التى تكون هذا النظام .

أما الباب الثانى فقد خصص للثورات التى قامت نتيجة لنظام الحكم ، فى حين انفرد الباب الثالث يبحث أثر نظام الحكم على السياسة الخارجية . وتفصيل ذلك على الوجه التالى :

الباب الأول : ويعرض لنظام الحكم الحديث وقد وزع على الفصول التالية :

الفصل الأول : السلطة التنفيذية وقد بحثت من الناحيتين القانونية والواقعة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والعلاقة بينها وبين باق السلطات .

الفصل الثانى : السلطة التشريعية . وقد تناول البحث نظام الانتخابات وتوزيع الدوائر الانتخابية ومدى التمثيل الشعبى فى البرلمانات اللبنانية والحقوق القانونية التى تتمتع بها هذه السلطة وواقعها والعلاقة بينها وبين باقى السلطات .

الفصل الثالث : السلطة القضائية . . وقد تناول البحث الوجود القانونى لهذه السلطة وواقعها وطبيعة استقلال القضاء فى لبنان والعلاقة بينها وبين باقى السلطات .

الفصل الرابع : الاعتبارات الطائفية والحزبية فيما وراء السلطات الثلاث ، وقد قسم هذا الفصل الى جزئين رئيسيين :

فالجزء الأول : يبحث الاعتبارات الطائفية وقد تناول بالبحث المركز القانونى والواقعى لكل من مفتى المسلمين والبطريرك المسيحى ورؤساء الطوائف الدينية الأخرى .

أما الجزء الثانى : فيبحث فى الاعتبارات الحزبية ويضم عرضا وتحليلا للأحزاب السياسية القائمة وأثرها على نظام الحكم . وتنقسم هذه الأحزاب الى مجموعات تختلف كلا منها عن الأخرى وهى :

أحزاب طائفية

أحزاب عقائدية

أحزاب تقليدية

أحزاب من نوع خاص

الحركات اللبنانية

الباب الثانى : يبحث فى العوامل التى دفعت الى قيام ثورة على نظام الحكم عام ١٩٥٨ ، ومحاولة للانقلاب فى عام ١٩٦١ وما ترتب على تعديل فى نظام الحكم . وقد قسم البحث فيما يتعلق بثورة ١٩٥٨ الى موضوعات رئيسية بحيث تتناول أسباب الثورة . والعوامل الخارجية التى طرأت عليها ثم نظام الحكم الذى أعقب الثورة .

الباب الثالث : ويعرض لأثر نظام الحكم على السياسة الخارجية اللبنانية وقد قسم الى خمسة فصول هى :

الفصل الأول : علاقة لبنان بالعالم الغربى .

الفصل الثانى : علاقة لبنان بأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

الفصل الثالث : علاقة لبنان بالمعسكر الشرقى .

الفصل الرابع : سياسة لبنان الدولية .

الفصل الخامس : علاقة لبنان بالعالم العربى :

أما الختام فقد تحدثت فيه عن مستقبل لبنان على ضوء ما تقدم من دراسات وآراء .

القسم الأول

مقومات لبنان

من النواحى الجغرافية والثقافية والتاريخية

الباب الأول

لبنان من الناحية الجغرافية والسكانية

تقع جمهورية لبنان شرقى البحر الأبيض المتوسط ، ويحدها شمالا وشرقا القطر السورى ، وجنوبا أراضى فلسطين المحتلة وغربا البحر الأبيض المتوسط . وتبلغ مساحتها ١٠٫٤٠٠ كيلو متر مربع ، وتختلف التضاريس فى لبنان اختلافا بينا عن سائر بلاد الشرق الأوسط. وهى مقسمة الى أربع مناطق متباينة .

فالسهل الساحلى ويبلغ عرضه كيلو مترين تقريبا ، وان كان يختفى تماما فى بعض الأماكن الضيقة ، وهو صخرى فى مجموعه ومع ذلك فانه يتميز بأن المدن الكبرى والرئيسية[1] فى الجمهورية اللبنانية تقع فيه ، كما تكثر فيه الأنهار التى تنبع من قمم سلسلة جبال لبنان الغربية فتروى الأراضى الساحلية ويستغل بعضها فى توليد الكهرباء .

أما سلسلة جبال لبنان الغربية فتمتد قريبا من البحر الأبيض المتوسط ، وهى آهلة بالسكان نظرا لتدرج انحدار الجبل تدرجا سهلا يسمح باقامة المساكن واستغلال مساحات من الأرض بالاضافة الى اعتدال المناخ خاصة فى شهور الصيف . وهى أكثر تقدما ورقيا من سلسلة جبال لبنان الشرقية ولهاتين السلسلتين أهمية كبرى فى تغذية جميع الأنهار الأساسية (٢) بالمياه عن طريق المطر .

والمنطقة الثالثة هى سلسلة جبال لبنان الشرقية وتتدرج فى الارتفاع متجهة الى الجنوب الغربى موازية سلسلة جبال لبنان الغربية،

---

(١) وهى من الشمال الى الجنوب : طرابلس . صيدا . صور .

(٢) مثل نهر العاصى ونهر الليطانى ونهر الأردن ونهر بردى .

وهى جرداء قاحلة ويرجع ذلك الى طبيعة الجبال نفسها . اذ أن انحدار سفوحها شبه عمودى مما يتعذر معه اقامة مساكن أو استغلال أية مساحة منه للزراعة ، ويقع القسم الشرقى من هذه السلسلة داخل حدود سوريا ، والقسم الشرقى أكثر عمرانا وحياة من السفح الغربى وذلك لطبيعة تدرجه واعتدال مناخه وقلة أمطاره .

أما المنطقة الرابعة فيطلق عليها اسم سهل البقاع ، وهو جزء من حفرة الانشقاق التى تمتد من أراضى سوريا الى البحر الأحمر ، ولكنه يختلف عن سائر أجزاء تلك الحفرة بارتفاع يبلغ معدله ٩٠٠ متر تقريبا . ويمتد سهل البقاع جنوبى حمص بالقطر السورى الى قرية « جب جنين » جنوبى لبنان حيث يضيق السهل بسبب سلسلة الجبال الصغيرة التى تكون جزءا من الجبل الغربى . وسهل البقاع يعتبر من الأراضى الزراعية الخصبة فى لبنان وتزرع به الحبوب التى تعتبر مصدرا أساسيا للحبوب تعتمد عليه الدولة الى حد ما .

وقد كانت طبيعة لبنان سببا أساسيا فى اعتباره بلدا سياحيا هاما ، ودخل السياحة يعتبر عنصرا هاما فى مصادر الدخل الذى يعتمد عليه السكان والحكومة .

وقد شجعت طبيعة لبنان الجغرافية على أن يعيش كل مجموعة من السكان داخل كل منطقة فى ظروف تختلف عن غيرها من المجموعات .

وعنصر السكان فى لبنان من العناصر التى لها أكبر الأثر فى حياة الدولة سياسيا واجتماعيا ، فهو ليس مجرد ركن من أركان تكوين الدولة بل يمكن القول بأنه هو الأساس الذى بنيت عليه الدولة . . لذلك سنعرض له هنا بايجاز مطلق .

فمنذ عام ١٩٣٢ لم يجر احصاء رسمى للسكان فى لبنان ، ولا يمكن القول بأن الاحصاء الذى أجرى فى ذلك التاريخ كان يعطى صورة حقيقية عن عدد السكان ، اذ أن معظمهم فى ذلك الوقت كانوا يخفون أسماء أولادهم خوفا من الجندية ، فى حين أن البعض الآخر كانوا يدرجون أسماء أقاربهم من المغتربين والمقيمين خارج لبنان .

ومنذ ذلك التاريخ لم يجر أى احصاء سوى احصاء تقديرى وضعته السلطات الفرنسية عام ١٩٤٤ وقد قدر عدد السكان حينذاك بـ ١ر١٢٦ر٦٠١ نسمة موزعين على محافظات لبنان الخمس[1] . . وموزعين أيضا على أربع عشرة طائفة[2] هى السنة والشيعة والدروز والموارنة والروم الكاثوليك واليونان الكاثوليك ، والأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس والسريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس والكلدانيين الكاثوليك والبروتستانت واليهود .

وكانت نتيجة هذا الاحصاء أن حددت الكثرة العددية قوة الطائفة على الصعيد السياسى وخاصة بالنسبة لتوزيع المناصب الحكومية . . ولما كانت الطائفة المارونية هى الأكثر عددا فقد أصبحت هى الأوفر حظا فى هذا المجال كما أكد الاحصاء روح الاقليمية بالنسبة لكل طائفة داخل لبنان نفسه ، وأصبح لكل منها منطقة نفوذ .. فنجد أن الطائفة المارونية تتركز قوتها فى منطقة جبل لبنان ، فى حين تتركز طائفة السنة فى مدينة بيروت ومحافظة الشمال خاصة مدينة طرابلس . ويتبعها طائفة الشيعة

---

(١) محافظة بيروت ١٤٧ر٠٠١ نسمة
محافظة جبل لبنان ٣٣٥ر٧٧٤ نسمة
محافظة شمال لبنان ٢٤٦ر٩٦٤ نسمة
محافظة جنوب لبنان ٢١٢ر٨٤٨ نسمة
محافظة البقاع ١٥٧ر٠١٤ نسمة .

(٢)

اسم الطائفة	العدد	اسم الطائفة	العدد
السنة	٢٣٥ر٥٩٥	أرمن أرثوذكس	٥٩ر٧٤٩
الشيعة	٢٠٩ر٣٣٨	سريان كاثوليك	٤ر٩٨٤
الدروز	٧٤ر٣١١	سريان أرثوذكس	٣ر٧٥٤
الموارنة	٣٢٧ر٨٤٦	كلدانيين كاثوليك	١ر٣٣٠
يونان كاثوليك	٦٤ر٢٨٠	بروتستانت	١٠ر٤٤٠
روم أرثوذكس	١٠٩ر٨٨٣	يهود	٥ر٦٦٦
روم كاثوليك	٣ر١١٧	ديانات أخرى	٦ر٢٦١
أرمن كاثوليك	١٠ر٠٤٨		

التى تتركز فى محافظة الجنوب ومنطقتى بعلبك والهرمل، بينما تتركز قوة الدروز فى منطقة الشوف بمحافظة جبل لبنان .

الا أن عدد السكان الحالى قد يتجاوز مليونى نسمة وأكثر الزيادة بالنسبة للعاصمة بيروت التى يقدر عدد سكانها بما يقرب من نصف مليون شخص .

وينادى بعض المسلمين بضرورة اجراء احصاء شامل لسكان البلاد . الا أنه من المستبعد أن تجرؤ أية حكومة لبنانية على القيام بمثل هذا العمل الخطير، لأن نتيجة الاحصاء قد تغير موازين الحكم والتوازن الطائفى .. وسيؤدى ذلك الى مشكلة سياسية[١] .

وقد ساعدت طبيعة البلاد الجبلية على بقاء هذه الطوائف كل فى عزلته عن الطائفة الأخرى ، اذ كانت كل منها تتمتع فى منطقتها بحرية تامة فى تصريف معظم شئونها ، حتى أن بعض المناطق أعلنت استقلالها وانفصالها عن الحكومة المركزية خلال ثورة ١٩٥٨ ، فى حين أن مناطق أخرى فى قلب العاصمة أعلنت صراحة عصيانها على السلطات الرسمية.

---

(١) مع أن الاحصاء فى شكله العام مسألة اقتصادية بالنسبة لجميع الدول ، وعلى أساسه تحدد لكل دولة طاقاتها الانتاجية وامكانياتها البشرية فترسم خطوط مستقبلها ، الا أن الأمر يختلف اختلافا مطلقا بالنسبة للبنان . والسبب فى ذلك أنه عقب الاحصاء الذى تم عام ١٩٣٢ فى وجود الانتداب الفرنسى كانت النتيجة أن المسيحيين لهم الأغلبية العددية ويتزعم هذه الأغلبية طائفة الموارنة . وبالتالى كان عدد المسلمين أقل الا أن طائفة السنة كانت أكثر طوائف المسلمين عددا ، وعلى هذا الأساس أسندت الرئاسات الكبرى فى الدولة ووزعت الوظائف الهامة ومقاعد مجلس النواب طبقا لذلك ، وكانت النسبة التى اتفق عليها فيما يتعلق بتوزيع مقاعد المجلس النيابى هى ستة بالنسبة للمسيحيين وخمسة بالنسبة للمسلمين . وظل الوضع قائما كما هو حتى الآن . ويرى المسلمون أن الوضع قد تغير بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما وأنهم ان لم تكن لهم فعلا الكثرة العددية فلا أقل من أن يطبق مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين وأهمية ذلك ترجع الى المناصب وغيرها التى تتأثر بالاعتبار العددى والذى سنعرض لكل منها فى حينه .

ولما كان لبنان ينفرد بين الدول العربية بتعدد طوائفه ، لذلك فان كل باحث فى أى موضوع يتعلق بلبنان سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ، فانه يجد نفسه مضطرا للحديث عن الطائفية وتحليل أثرها وانعكاساتها على الموضوع الذى يعالجه .

فالطائفية فى لبنان مسئولة عن كل شيء تقريبا يتعرض له لبنان فى الداخل أو الخارج . فهى مسئولة عن هجرة بعض سكانه من منطقة الى أخرى أو هجرتهم للخارج ، وهى مسئولة عن استقلاله التام أحيانا وعن استعماره أحيانا أخرى ، وعن مدى تحالفه مع الدول المحيطة به أو تخوفه منها ومحاولة الابتعاد عنها . بل ان الطائفية تحاول أن تفرض نفسها أحيانا على حدود البلاد فتريده تارة لبنانا كبيرا ، وتريده لبنانا صغيرا تارة أخرى ، وهى مسئولة الى جانب ذلك عن علاقات السكان بعضهم مع بعض وعلاقاتهم مع الحكومة .

وباستقراء التاريخ اللبنانى نجد أن الطائفية لم تدخل لبنان الا عقب الاستعمار الغربى الذى فرض فى منتصف القرن التاسع عشر على لبنان[١] .

وكانت سياسة فرنسا هى العمل على تشجيع الطائفية فى لبنان ، الا أن المقاومة التى لاقاها الكيان اللبنانى الجديد — والذى رسم الفرنسيون حدوده — من قبل المسلمين فى لبنان وكثرة عددهم فيه، حمل الفرنسيين على تعديل سياستهم وجعل لبنان دولة تقوم على التوازن الطائفى على أن يظل الموارنة مسيطرين عليها دون أن يكون لبنانيا مارونيا خالصا .

---

(١) « ان اللبنانيين لم يعرفوا الطائفية فى عهد المعنيين بالرغم من أنه امتد قرابة قرنين من الزمان فى ظل الحكم العثمانى ، مما يدل صراحة على أن ضلالة الطائفية انما جاءت مستوردة من الخارج على أيدى الارساليات والقنصليات والسفارات المختلفة ، فاستحسنها العثمانيون واستخدموها فكانوا بذلك مقلدين لا مبدعين » .
رأى للدكتور زكى النقاش نشر بجريدة صوت العروبة فى ١٩٦٢/١٠/٣ .

وحينما منحت فرنسا دستورا للبنان فى عام ١٩٢٦ بعد عدة سنوات من حكمها المباشر جعلت الطائفية نصا فى هذا الدستور فيما يتعلق بتوزيع المناصب على أساس طائفى ، وقد استخدمت هذه الوسيلة لارضاء بعض المسلمين واغرائهم بالمناصب حتى يتعاونوا مع الفرنسيين وحتى تظهر الدولة الجديدة وحدة متماسكة خارج حدودها .

ولما كانت الطائفية ركيزة لنظام الحكم ينفعل كلا منهما بالآخر ، لذلك نجد من الضرورى تحديد مفهوم لفظ « الطائفية » وتحديد نوعيتها والتى تطبق فى لبنان .

ومنذ البداية نرى أن مفهوم الطائفية الذى يخطر على الذهن لأول وهلة عند محاولة تعريفها، هى أنها شعور الفرد بالانتماء الى طائفة معينة تكونت حول اعتقاد معين . وغالبا ما يكون هذا الاعتقاد دينيا فى طبيعته حيث يشعر الفرد بأنه بانضمامه الى هذه الجماعة أو تلك أنه متميز عن غيره من الأفراد المنتظمين فى صفوف جماعات أو طوائف أخرى . وقد يكون شعور الفرد بالتميز منصبا على بعض الوجوه سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسة وربما القومية ، وقد تتفق مجموعة من الطوائف على العيش فى مجتمع واحد جنبا الى جنب وتكون دولة واحدة كما هو الحال فى لبنان[1] .

---

(١) يرى البعض أن الطائفية Fationalism اى العامل الذى يقسم المجتمع الى فئات لا أثر فيها عمليا لاختيار الفرد لاتجاهاته ومراميه ولا مجال فيها عمليا لتفاضل أو غلبة طائفة على طائفة من حيث الخطأ أو الصواب أو الحق .

ويرى كتاب آخرون أن الطائفية نوع من القبلية من حيث طبيعة انتماء الفرد للقبيلة ، وبعض من مفهوم الجماعات القومية والاقليمية والاجتماعية والثقافية من حيث انطباع الفرد بهذه الجماعات، وبعض من مفهوم الجماعات المصلحية أو الأحزاب السياسية من حيث ارتباط الفرد بها وعمله من خلالها فى الحياة العامة ، وبعض من مفهوم النظام الاتحادى Federallsm من حيث علاقة ارتباط الفرد بها وعمله من خلالها فى الحياة العامة ، وبعض من العصبية من حيث استحواذها على عاطفة الفرد وتحريكها له ودفعه فى تيارها ومجراها من حيث كونها مثقلة عاطفيا بالارث التاريخى .. وهى فوق ذلك كله الحركة الذاتية الدائمة التى تغذى نفسها =

وعلى هذا الأساس نجد أنه من الضرورى أن نعرض فيما يلى الى ذكر الطوائف الكبرى الموجودة فى لبنان ومن خلال أوضاعها العامة سنرى مدى مساهمتها فى نظام الحكم .

الطوائف فى لبنان

تنقسم الطوائف فى لبنان الى قسمين رئيسيين ، هما الطوائف المسيحية والطوائف الاسلامية .. ويتفرع من كل عدة مذاهب مختلفة . وسنعرض فيما يلى الى وضع كل طائفة على حدة .

أولا : الطوائف المسيحية

١ — الموارنة :

كان لطبيعة لبنان القديم — الجبلية — ولاختلاف معتقدات سكانه الدينية عن جيرانه ، وما قام بينهم وبين هؤلاء الجيران من حروب ، أثر فى أخلاق وطباع الموارنة ، كما كان للبعثات التبشيرية والفرنسية منها بوجه خاص أثر هام فى ثقافة الموارنة ، وازداد هذا الأثر رسوخا بعد أن أعلنت فرنسا أنها حامية الكثلكة فى الشرق وبعد أن دخلت جيوشها لبنان فى مطلع النصف الثانى من القرن العشرين .

وقد أتاحت فرنسا للموارنة ثقافة أجنبية لم تتح لبقية السكان . وقد اتجهت نية فرنسا عقب فرض الانتداب الفرنسى على لبنان

= بنفسها والتى تدور فى حلقة مفرغة من تعصب الى تعصب مضاد الى تعصب أقوى ، ومن تخوف لشك فتخوف أدهى ، ومن خطر أو شعور بخطر مزعوم يبرر تجمع أو قيام هذا الخطر ، ويمهد بالتالى الى قيام حالة من « التعبئة » ومن مخططات « الدفاع » التى كثيرا ما تعتبر مخططات هجوم عند الفريق أو الفرقاء الآخرين تستلزم من الناحية الأخرى مخططات دفاع أيضا .

« الديمقراطية فى لبنان » : منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ص ١٢٥ (بيروت ١٩٥٩) .

وسوريا الى جعل لبنان دولة مسيحية ، وقد كان ذلك ممكنا لو أن لبنان بقى صغيرا حيث يشكل الموارنة أغلبيته الساحقة ، الا أن ذلك لم يمنع الفرنسيين من اسناد وظائف الدولة الهامة والحساسة الى أبناء هـذه الطائفة ، وان كانت الأوضـاع تغيرت الى حد ما فى عهد الاستقلال .

وحينما أعلنت الجمهورية عام ١٩٢٦ وطالب بمنصب الرئاسة كل من الموارنة والمسلمين (١) ، عمد الفرنسيون الى حل وسط وعهدوا برئاسة الجمهورية الأولى الى أرثوذكسى (٢) واحتفظ الموارنة برئاسة الوزارة بينما عهد الى المسلمين «السنية» برئاسة مجلس النواب واقتصر على تمثيلهم فى الوزارة بوزير واحد وأعطى لكل من الشيعة والدروز مقعد فى الوزارة ، وكانت تسند الى المسلمين غالبا وزارات ثانوية بينما يحتفظ الموارنة بالوزارات الرئيسية (٣) ، وظل الأمر كذلك لفترة طويلة .

وحينما أحست فرنسا بتفرق كلمة المسلمين عهدت برئاسة الجمهورية الى مارونى وعملت على تعديل توزيع المناصب مرة أخرى فأصبح رئيس الوزراء مسلما سنيا واحتفظ الأرثوذكس برئاسة مجلس النواب حتى عام ١٩٤٥ حيث طالب الشيعة بتلك الرئاسة باعتبارهم أكبر الطوائف بعد الموارنة والسنية فأعطيت لهم وأعطى للأرثوذكس نيابة رئاسة مجلس النواب .

وساد التذمر بقية الطوائف الأخرى نتيجة احتكار الموارنة

---

(١) كان قد طرا تبدل طفيف حينذاك على سياسة فرنسا تجاه المسلمين فى لبنان لاسترضائهم بقبول الوضع الراهن والكيان اللبنانى .

(٢) السيد شارل دباس .

(٣) وهى فى ذلك الوقت وزارات الداخلية والمالية والعدل .
وحتى الآن لا يزال يوجد شبه تقليد بأن تكون وزارات معينة من نصيب طوائف معينة دون النظر الى المرشح الأفضل الى شغل هذا المنصب ، الا ان هذا التقليد قد بدأ الى حد ما فى عدم التقيد به فى عهد الرئيس فؤاد شهاب (وزارة صائب سلام الأولى عام ١٩٦٠) .

لمناصب الدولة الرئيسية واستمرارهم على ذلك حتى فى عهد الاستقلال خاصة بعد أن أعلن المسلمون تأييدهم للكيان اللبنانى وبعد أن زالت حجة الموارنة بأنهم وحدهم المثقفون ثقافة أجنبية ، اذ جاراهم فى ذلك أبناء الطوائف الأخرى .

وقد أثيرت — ولا تزال تثار — على الصعيد الشعبى سيطرة الموارنة على المناصب والوظائف واستئثارهم بالسلطة ، ويتبع ذلك ترديد قضايا الأقلية والأكثرية ، فيطالب المسلمون باجراء احصاء دقيق لعدد السكان لاثبات أنهم أكثرية فى لبنان ، الا أن الاحصاء لن يتم ، لأن معنى ذلك قلبا للمقاييس التى تسير عليها لبنان الآن(١) .

ونتيجة للطائفية وللقوة التى منحت للطائفة المارونية نجد أنها ممثلة فى مجلس النواب بثلاثين نائبا فى حين أن العدد الكلى للمجلس تسعة وتسعون نائبا ، ويتجلى نفوذ الطائفة فى منطقة جبل لبنان(٢) حيث جرى العرف بأن يكون رئيس الجمهورية من بين أبنائه وكذلك معظم الوزراء من الموارنة ، كما أن قيادة الأحزاب السياسية(٣) المارونية المختلفة فى يد محافظة جبل لبنان .

والشعور السائد لدى الطائفة المارونية هو أن لبنان الذى قام كيانه على أكتافهم يجب أن يبقى لهم فيه نصيب الأسد . وهم يرون أن لبنان « لبنانى » لا عربى ولا غربى ، فيه من الشرق سماحته وروحانيته

---

(١) يبدو أن رئيس حزب الكتائب قد أدرك ذلك فأثار فى جلسة مجلس الوزراء (وكان وزيرا فى ذلك الوقت) التى عقدت فى الأسبوع الأول من شهر ابريل عام ١٩٦٠ مسألة جديدة بمنطق غريب وهى أن الموارنة لهم حقوق أكثر فى لبنان — وخاصة من الناحية الاقتصادية — لسبب بسيط وهو أن الاحصاءات أثبتت أن ٨٣ ٪ من الواردات الى لبنان يشتريها المسيحيون ، ومعنى ذلك أن لبنان يعيش على المسيحيين ولولاهم لأغلقت الأسواق أبوابها . علمـا بأنه لا يوجـد أى نوع من الاحصاءات تتعلق بهذا الأمر .

(٢) من بين النواب الثلاثين للموارنة يمثل منطقة جبل لبنان وحدها ١٧ نائبا .

(٣) وهى الكتلة الدستورية ، حزب الكتلة الوطنية ، حزب الكتائب الذى تنتشر مكاتبه فى معظم قرى المنطقة .

ومن الغرب مدنيته وثقافته ويستنكرون أن يلصق بعض الناس «العروبة» بلبنان ، لأنهم بذلك يزعجون لبنان .

٢ – الروم الأرثوذكس :

تختلف أوضاع الروم الأرثوذكس فى لبنان عن أوضاع الموارنة اختلافا كليا ، فالروم الأرثوذكس عرب فى أنسابهم ، فهم ينتمون الى الغساسنة الذين كانوا فى سوريا عند الفتح العربى وساعدوا الفاتحين العرب ضد الرومان ، وتغلبت عنصريتهم على دينهم فاسلم قسم منهم وبقى قسم آخر على دينه القديم مع اندماج الجميع اندماجا كليا فى المجتمع الاسلامى .

وحينما أعلنت فرنسا أنها حامية الكثلكة فى الشرق أعلنت روسيا أنها حامية للأرثوذكسية فى نفس المنطقة ، فلما قامت الثورة الشيوعية وتنكرت للدين لم يجد الأرثوذكس دولة أوروبية يتجهون اليها كما اتجه غيرهم، اذ أن اليونان أكبر الدول الأرثوذكسية كانت دولة ضعيفة، فصرفوا النظر عن طلب الحماية الأجنبية وفضلوا العمل كمواطنين تهمهم مصلحة البلاد .

ولما كان مقر كرسى البطريرك الأرثوذكسى فى دمشق ، فان أبناء الطائفة فى لبنان اضطروا الى مسايرة خطة اخوانهم فى سوريا ، والدليل على ذلك أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى بينما كان البطريرك المارونى « الياس الحويك » يشد رحاله الى باريس ليطلب انتداب فرنسا على لبنان ، كان البطريرك الأرثوذكسى «جريجوريوس» يخرج لتوديع الملك فيصل فى « درعا » . وقد كان لهذا الحادث بالذات أثر سىء فى وضع هذه الطائفة فى لبنان أثناء حكم الانتداب الفرنسى . فقد حملوها فى نفوسهم وأثار الحادث ضغينتهم وحقدهم على الطائفة الأرثوذكسية التى اشترك قسم كبير من زعمائها فى الحركة الوطنية .

وقد اتخذت فرنسا تجاه الأرثوذكس فى لبنان سياسة فيها الكثير

من العداء وشجع الموارنة هذه السياسة لما بين الطائفتين من تنافس ، فاتجه أرثوذكس لبنان صوب دمشق فكان الطلاب الأرثوذكس يدرسون فى الجامعة السورية حيث أن التعليم العالى فى لبنان كان فى يد اليسوعيين وهم أعداؤهم فى المذهب والسياسة ، وكان هؤلاء الطلبة يتأثرون بجو الوطنية فى سوريا وينظرون الى الأمور العامة – من وطنية وقومية – بمنظار أوسع من منظار الطائفية الضيقة الموجودة فى لبنان. وكان الطلبة يعودون الى لبنان متشبعين بهذه العوامل ناظرين بعين الحقد الى تسلط الموارنة على الدولة اللبنانية وتحكمهم فى شئونها مما يزيدهم نفورا وانكماشا وتقربا من المسلمين[١] .

ويمثل الطائفة الأرثوذكسية فى المجلس النيابى أحد عشر عضوا ولهم فى الوزارة مناصب معينة[٣] ، وتعتبر هذه الطائفة من أهم الطوائف فى لبنان .

٣ – الروم الكاثوليك :

كان أفراد هذه الطائفة ينتمون أصلا الى الكنيسة الأرثوذكسية ثم انشقوا عنها واعتنقوا الكثلكة واحتفظوا باسمهم القديم « الروم » واستبدلوا لفظ الأرثوذكسية بالكاثوليكية ، ولهم بطريرك مقره بيروت

وأهمية الطائفة ليست فى كثرة عددها انما يتميز معظم أفرادها بالثراء الفاحش واحتلال المراكز الحساسة .

ويمثل هذه الطائفة فى المجلس النيابى ستة نواب ، ويمثلها عادة فى الوزارة وزير واحد[٣] .

---

(١) لا سيما فى طرابلس حيث كان الأرثوذكس يطالبون مع المسلمين بالانضمام الى سوريا ومحاربة الكيان اللبنانى ، الا أن الأرثوذكس فى مدينة بيروت وعلى الأخص بعض الأسر الارستقراطية ظلوا بعيدين عن هذا التيار وكان شأنهم فى ذلك شأن بعض الأسر الاسلامية فى بيروت .

(٢) جرت العادة على أن يكون نائب رئيس الوزراء أرثوذكسيا وكذلك وزير العدل .

(٣) منذ عام ١٩٦٠ ومنصب وزير الخارجية يحتله كاثوليكى .

٤ ـ الأرمن :

سوف نتحدث عن هذه الطائفة تفصيليا عند حديثنا عن الأحزاب الأرمنية ، وينقسم الأرمن الى طائفتين : الأرمن الأرثوذكس ولهم أربعة مقاعد بالمجلس النيابى ، والأرمن الكاثوليك ولهم مقعد واحد .

٥ ـ الأقليات :

بجانب الطوائف الكبرى من مسيحية واسلامية توجد عدة طوائف أخرى خصص لها قانون الانتخاب اللبنانى مقعدا نيابيا اتفق على أن يكون مقر الترشيح له مدينة بيروت ، ويمكن أن يرشح له أحد أفراد هذه الطوائف دون تخصيص .

وهذه الطوائف هى : طائفة البروتستانت ، الطائفة الانجيلية ، العلويين ، الآشوريين ، اليهود . وفيما عدا اليهود فليس لهذه الطوائف تأثير واضح أو نفوذ فى السياسة اللبنانية داخليا أو خارجيا ، وقد ازداد عدد اليهود فى لبنان عقب حرب فلسطين وهجرة بعض يهود سوريا[١] الى بيروت بعد أن تعذر عليهم الاستمرار فى ممارسة أعمالهم التجارية والعيش فى جو عدائى يحيط بهم، ففضلوا الاقامة فى بيروت حيث يتمتعون بحرية كاملة فى ممارسة أى عمل مشروع أو غير مشروع يرغبون مزاولته .

ثانياً : الطوائف الاسلامية

يؤلف المسلمون بطوائفهم الثلاث السنة والشعية والدروز ما يزيد على نصف عدد سكان لبنان ، وهم فى هذا الكيان الطائفى الذى يتألف

(١) خاصة من منطقة حلب .

منه لبنان يختلفون فى تفكيرهم عن اخوانهم فى سوريا ، وذلك أنهم بعد أكثر من أربعين سنة من مشاركتهم اخوانهم المسيحيين فى اقامة الكيان اللبنانى قد تأثروا تأثيرا كليا بالاعتبارات الطائفية وأصبحت تصرفاتهم صدى لهذه الاعتبارات وانعكاسا أو رد فعل لموقف الطوائف الأخرى فى محاولاتهم المستمرة لصبغ لبنان ثقافيا أو اقتصاديا أو سياسيا بالصبغة المسيحية .. وفيما يلى عرض موجز لهذه الطوائف :

١ ـ السنة :

يتركز المسلمون فى مدينتى بيروت وطرابلس . ويمثل الطائفة فى جميع أنحاء لبنان عشرون نائبا فى المجلس النيابى[١] ، وهناك بعض وجوه الاختلاف بين وضع كل من مسلمى مدينتى بيروت وطرابلس لذلك سنعرض لكل منها على حدة .

(أ) مسلمو بيروت :

يعتبر مسلمو مدينة بيروت وأغلبهم من أهل السنة فى طليعة المسلمين اللبنانيين ، فبين أيديهم تتركز قوة المسلمين وهيبتهم وهم بطبيعتهم يعملون بالتجارة منذ أقدم الأزمنة ، وطغى التفكير التجارى على عقليتهم فى كل شىء .

وعندما أعلن الفرنسيون مدينة بيروت عاصمة للبنان الكبير ، كان أكثر من نصف سكان المدينة من المسلمين . وقد وجد زعماء المسلمين أنفسهم أمام الأمر الواقع فرضخوا له ، بينما ظل المسلمون فى الشمال والجنوب يعارضون الكيان اللبنانى ويلحون فى المطالبة بالوحدة السورية. فلم يجد الفرنسيون أمامهم سوى بعض الأسر البيروتية ليتعاونوا معها

(١) تنفرد بيروت وحدها بخمسة نواب وتنفرد طرابلس بثمانية نواب والعدد الباقى من نصيب باقى المناطق اللبنانية .

ويوكلوا اليها ما يصيب المسلمين من مناصب ومصالح وقد كانت فى الغالب تافهة وضئيلة . وقد أحسنت هذه الأسر استغلال الظرف الملائم وتعاونت مع الفرنسيين ومكنهم ذلك من انقاذ المظاهر والقول بأن المسلمين يشاركون فى بناء الدولة اللبنانية ، بينما بقيت بعض العائلات تنادى بالوحدة السورية .

واجمالا للقول كانت معظم الأسر البيروتية الاسلامية الكبيرة منقسمة على نفسها فى الظاهر بالنسبة للكيان اللبنانى ، بينما هى فى الواقع متفقة على تأمين مصالحها . فقسم من أفرادها يساير الفرنسيين والقسم الآخر يحتفظ بعلاقات طيبة مع الوطنيين السوريين ويهدد بالمطالبة بالوحدة السورية حينما تدعو الظروف الى ذلك .

وظلت — ولا تزال — مدينة بيروت تستأثر بمعظم وظائف الدولة من رئاسة وزراء[1] أو وزراء سنيين .. الخ .

(ب) مسلمو طرابلس :

مسلمو طرابلس من أهل السنة أيضا وموقفهم بالنسبة للكيان اللبنانى يختلف اختلافا كليا عن موقف مسلمى بيروت . ومرد ذلك الى أن الوضع الجغرافى لطرابلس يربطها ربطا محكما بسوريا بالاضافة الى أن مصالحها الاقتصادية والتجارية تجعلها مرفأ طبيعيا لسوريا .

وقد تأثر مسلمو طرابلس بهذه العوامل وسواها ولا سيما شعور التعصب الدينى المتبادل بين مسلميها وبين موارنة الشمال والذى مازال قائما ، وكان هذا التعصب سببا فى اقصاء أى مرشح مارونى من الشمال لرئاسة الجمهورية (٢) .

---

(١) تتمتع طرابلس فقط برئاسة الوزارة كل عدة دورات وتنحصر هذه الرئاسة فى شخص السيد / رشيد كرامى .

(٢) عارض نواب طرابلس المسلمين بشدة فى تولى أحد أبناء زغرتا المارونية المغالية فى التعصب رئاسة الجمهورية وذلك عندما رشح السيد حميد فرنجية نفسه للرئاسة رغم وطنيته وكفاءته .

وظل موقف مسلمى طرابلس من الكيان اللبنانى سلبيا حتى التسوية التى تمت عام ١٩٤٣ بين المسيحيين والمسلمين وانتهت بالاتفاق على احترام « الميثاق الوطنى » .

٢ — الشيعة :

طائفة المسلمين الشيعة هى التى تلى المسلمين السنة من حيث العدد ويقيم معظم أبنائها فى جنوب لبنان وفى بعلبك والهرمل كما يقيم فريق منهم فى مدينة بيروت ويشترك الشيعة فى أوضاعهم العامة الى حد ما ، وموقفهم من الكيان اللبنانى مع السنة .

ونقطة الخلاف بين الشيعة والسنة مسألة دينية (١) ، وقد أشعل الفرنسيون الخلاف بين الطائفتين بضمان تأييدهم للكيان اللبنانى الذى ينقذهم من اضطهاد السنة الذى بدأه الأتراك أيام حكم جمال باشا[2] ، مما جعل الشيعة يحجمون عن المطالبة كغيرهم من المسلمين بالانضمام الى سوريا .

وأصابت دعاية التفرقة بين الطائفتين بعض النجاح لا سيما بعد فشل الثورة التى قام بها الشيعة فى جبل عامل ضد الفرنسيين تأييدا للملك فيصل فى دمشق وبعد أن صب الفرنسيون غضبهم على جبل عامل واستنزفوا ثروته بالغرامة الحربية الباهظة التى فرضوها عليه ، وبعد أن قطع الشيعة كل أمل فى سوريا بعد انهيار حكم الملك فيصل فيها .

وتختلف أوضاع الشيعة فى لبنان عن أوضاع اخوانهم السنة ،

---

(١) رأى الشيعة أن الخلافة كالنبوة منصب يعين من قبل الاله وأن الخلافة كان يجب أن تكون فى على بن أبى طالب وأولاده ، وهذا الخلاف الذى كان دينيا بحتا فى بادىء الدعوة الاسلامية قد تطور — فيما بعد — الى خلاف سياسى ، ونظرا للارتباط الوثيق بين الدين والسياسة فى لبنان فقد أصبح العامل السياسي هو الأساس خاصة وقد غذاه الحكم التركى بمساواتهم مع الموارنة فى الحرمان من بعض الحقوق .

(٢) الفترة من ١٩١٤ — ١٩١٧ .

حيث لم تتح لهم الظروف الحصول على نفس القدر من الثقافة كما كان الحال بالنسبة لمسلمى بيروت . وقد كان موقف الشيعة فى بداية عهد الانتداب موقفا سلبيا مما ساعد على اقصائهم اقصاء كاملا عن وظائف الدولة وعن الحياة العامة ، وكانت توجه اليهم نظرة الازدراء حتى من مسلمى بيروت . . الا أن الحال قد تبدل .

ويمثل الشيعة فى مجلس النواب تسعة عشر نائبا[1] ، وقد أصبح تقليدا أن يكون رئيس مجلس النواب شيعيا ، كما يمثل الشيعة فى الوزارة عادة بوزيرين .

وقد أثيرت حقوق الشيعة على الصعيدالرسمى (٢) وطالب ممثلوها الحكومة ، بالمساواة الا أن الحكومة بررت موقفها بعدم توافر الشروط التى تتطلبها بعض وظائف الدولة فى المتقدمين من أبناء طائفة الشيعة .

وليس هناك أحزاب سياسية للطائفة الشيعية،الا أن بعضهم ينتظم فى أحزاب الطوائف الأخرى ، وينتظم عدد كبير من الشيعة فى صفوف حزب الكتائب المارونى ويقدر عدد المنتمين منهم الى الحزب بحوالى ألفى شخص .

٣ ــ الدروز :

قضى الكيان الطائفى فى لبنان بأن يحسب الدروز من الطوائف الاسلامية ، ورغما عن أن الدروز فى الأصل هم احدى الفرق الدينية

---

(١) من بينهم ١١ نائبا فى جبل عامل وخمسة نواب فى البقاع .

(٢) أثيرت حقوق الشيعة فى جلسة مجلس النــواب اللبنانى التى عقدت فى ٤ مايو ١٩٦٢ حيث تقدم بعض نواب الشيعة باســتجواب للحكومة يتعلق بهضم الطائفــة فى تعيينــات القضــاء الأمر الذى لا يتمشى مع اعطاء كافة الطوائف حقوقها . وقد رد السيد فؤاد بطرس وزير العدل بأن الحكومة لم تهدف مطلقا الى حرمان الطائفة الشيعية من حقوقها الا أن السبب فى عدم تعيين العدد الملائم كقضاة من الطائفة هو عدم توافر الشروط لدى المرشحين المتقدمين لمناصب القضــاء من أبناء الطائفة وقد طالب السيد احمد أسير ــ النائب الشــيعى ــ الوزراء الشيعة بالاستقالة من الحكومة احتجاجا على اغفال حقــوق الشيعة فى المناصب الرئيسية .

المتفرعة عن الشيعة فى عهد الحاكم بأمر الله[1] ، الا أنها أصبحت طائفة مستقلة بنفسها لها مبادئها وكيانها .

وتتركز قوة الدوز فى محافظة جبل لبنان[2] جنبا الى جنب مع أبناء الطائفة المارونية لذلك كان موقفهم بالنسبة الى الكيان اللبنانى يختلف اختلافا جوهريا عن بقية الطوائفالاسلامية التى ضمت الى لبنان عام ١٩٢٠ فالدروز كانوا جــزءا لا يتجزء من لبنــان الصغير وساهموا فى تاريخه الحديث مساهمة فعالة وكانوا أحد طرفى مذابح عام ١٨٦٠ .

ويمثل الدروز فى البرلمان ستة نواب[3] ويمثلهم فى الحكم عادة وزيران .

وينقسم الدروز سياسيا الى قسمين ، آل أرسلان وآل جنبلاط. وتتجلى التقاليد الدرزية فى اجماع أبناء الطائفة على انتخاب ممثل عن كل عائلة مهما تكن الظروف والاعتبارات،ذلك أن للعائلتين مقام الزعامة الدينية والزمنية بين الدروز ، وان اختلاف وجهات النظر فى السياسة بين ممثلى العائلتين لا يمنع الدروز من الاجــماع على انتخابهما معا لارتباط نجاحهما بالاعتبارات والتقاليد الدرزية الموروثة .

هذا هو عرض للطوائف الرئيسية فى لبــنان ، ومن مجموعهما يتكون الكيان اللبنانى الذى سنعرض له فيما يلى :

---

(١) الا أنهم فى الواقع من الطوائف الباطنية والمذاهب السرية التى ظهرت فى الاسلام والتى ظلت عقائدها مجهولة حتى من أبناء الطائفــة نفسها ، والعلم بدين الطائفة وطريقة التعبد يعتبر قصرا على فئة معينــة يطلق على كل منهم اسم « شيخ العقل » ويشترط ألا يقل عمره عن أربعين عاما ويعتبر متفقها فى دين الطائفة .

(٢) يقيم الدروز فى محافظة جبل لبنان فى منطقة الشوف كما يقيم قسم منهم فى منطقة « راشيا » على أن القسم الأكبر منهم يقيم بجبل الدروز بسوريا ويوجد عدد قليل منهم يقيم باسرائيل بالقرب من الحدود اللبنانية ــ الاسرائيلية .

(٣) من بينهم خمسة عن الدروز المقيمين فى جبل لبنان .

الكيان اللبنانى

ترجع معظم المشاكل الموجودة بلبنان ليس الى وضعه الطائفى وتعدد الطوائف بل الى نظرة الشك والحذر التى تنظر بها كل طائفة الى الطائفة الأخرى وما يعتمل داخل كل طائفة من صراع ، فقسم من سكان لبنان يندفع ويؤمن بالعروبة وتجذبه القومية العربية ، وقسم آخر يؤمن بالحضارة الغربية ويتجه اليها ويخشى أن يذوب لبنان فى مجموعة عربية كبيرة ذوبانا يفقده استقلاله وكيانه وطابعه الخاص .

ونظام الحكم حائر بين هذا الشد والجذب ، يصفه البعض بالعجز ويتهمه الآخرون بالتقصير ويطالب المعتدلون باجراءات حاسمة لتعديله محافظة على الكيان اللبنانى . . وكل حركة من فريق يصفها الآخرون بأنها تعرض الكيان اللبنانى للخطر . . مما جعل الآراء تكثر وتتفاوت حول وصف طبيعة الكيان اللبنانى .

فالبعض يرى أن الكيان من صنع اللبنانيين أنفسهم ، والغير يرى أن فرنسا هى التى خلقت هذا الكيان وآخرون يرون أن خلق الكيان لم يكن من أهداف السياسة الفرنسية التى استطاعت أن تحقق أطماعها فسيطرت على لبنان سيطرة كاملة واستطاعت أن تفصل المنطقة الساحلية من سوريا بعيدا عن حكم الدولة العربية الفيصلية ، واتجهت فرنسا عقب ذلك الى انشاء حكومة طائفية بلبنان وبدأت تغرس فى النفوس الخوف على الكيان من مطامع الجيران[١] .

---

(١) « ظلّ الحالُ على هذا المنوال سنوات طويلة بعد الاحتلال واستقرت على هذا الشكل المؤسف حتى شملت مظاهر الحياة فالسياسة والتجارة والاقتصاديات منفصلة متعصبة ، بل اللغة والقاموس أصابهما شيء من الرشاش ، فأصبحت كلمة « الوحدة » أو « السورية » مرادفة « للاسلامية » وأصبحت « اللبنانيـة » تفسر بالمسـيحية . فكان كل مسلم موصوفا بأنه من طلاب الوحدة ـ الشورية ولو لم يكن من طلابها . وكان كل مسيحى لبنانيا ولو لم يكن من لبنـان ، وكل لبنانى مسيحيا بالبداهة ما لم يقم الدليل على أنه مسـلم » كاظم الصلح ـ مجلة الخواطر ـ العدد ١٩ فى ١٩٦١/٥/١٩ .

والكيان مفهوم لدى رجال السياسة يخالفهم فيه رجال القانون. فبالنسبة لرجال السياسة يرون أن الكيان اللبنانى لم يكن بعيدا عن التصميمات الاستعمارية والدليل على ذلك محاولة الاستعمار تقطيع أوصال الدولة العربية الواحدة الى عدة دول ، وقد أكد ذلك موقف فرنسا عندما خلقت أول حكومة فى لبنان[١] ثم أتبعتها بانشاء حكومة علوية وحكومة درزية وحكومة سنية فى سوريا .

أما رجال القانون[٢] فيعتبرون أن الكيان اللبنانى من أبرز الأمثلة فى تاريخ الشعوب على تكوين مجتمع من جماعات مختلفة تركت أوطانها وما تملك من روابط معنوية ومادية وأتت اليه لاجئة طلبا للحماية من غادر طامع ، أو طمعا بمستوى أفضل فى الحياة الهانئة . فنشأ من لقائها ومن وحدة أهدافها على ما كان بينها من تباين فى المنبت والدين والميول ، مصالح واحدة ضمها نطاق واحد ولدت منه شعورا واحدا بأنه لا غنى لبعضهـا عن البعض الآخر فى تأمين هذه المصالح ، وأنه لا مفر لهم من ضم الجهود وتنسيقها لتحقق الهدف الجامع من المجيء وهو الحفاظ على الحياة والأعراض وتحقيق سبيل العيش الراغد والدفاع عنها فى وجه الطامعين .. وبولادة هذه الفكرة الأصيلة الواحدة التى ربطت الجماعات اللبنانية وجد المجتمع فى لبنان ونشأ عنه الكيان اللبنانى ، وهو كان يختلف عما عداه من الكيانات من حيث تكوين المجتمع الذى تألف فيه ومن حيث الأهداف التى تعتمل وتتفاعل فى جماعاته .

---

(١) يرى البعض أن سبب انشاء حكومة فى لبنـان هو رغبـة اللبنانيين أو بكلمة أخرى غالبية المسيحيين بانشاء وطن لا يكونون فيه أقلية يسيطر عليها العنصر الاسلامى الذى كان يرمى بالتعصب فأوجدوا لبنان الحالى . وقد يكون وازع آخر عند فريق من اللبنـانيين كحب الاستقلال للاستقلال وكالمحافظة على الاستقلال باعتباره ارثا تاريخيـا ولكن هؤلاء لم يكونوا عديدين يوم أنشىء لبنان الحالي (كاظم) .

(٢) النظم الدستورية ـ عبده عويدات ص ٤٣٠ .

أما الأهداف فهناك تناقض واضح بين الجناحين اللذين يتألف منهما لبنان ، هناك فئة لا تريد لبنان مستقلا وتبرر موقفها بأن بقاء إستقلال لبنان ومحافظته على طابعه الخاص هو عقبة فى سبيل الوحدة العربية ، واذا بقى لبنان على استقلاله كان ممرا للاستعمار وأن الكيان اللبنانى وجد لكى يجمع الأقلية المسيحية فى الشرق وهذا أمر لا يستوجب إنشاء دولة فى لبنان ما دامت دول الشرق الاسلامية تؤمن للأقلية فيها ممارسة شعائرها الدينية وتضمن لها حرية الاقامة والتملك وغيرها من الحريات .

ورد الفريق الآخر على ذلك أن استقلال لبنان ليس عائقا فى سبيل وحدة عربية ، ولكن ما يحول دون تحقيقها انما هو عقبات محلية وخلافات تاريخية واعتبارات جغرافية ومصالح دولية وسياسات عالمية ، فلا وحدة الدين ولا وحدة الأصل ولا وحدة اللسان تكفى مجتمعة لتحقيق الوحدة السياسية اذا اعترضت طريقها العناصر السابق الاشارة اليها ولهذه الأسباب لم تتحقق وحدة أوروبا ولا وحدة أمريكا ولا وحدة الدول العربية ، واذا كانت سويسرا نقطة تنفس للقارة الأوروبية فلبنان نقطة تنفس لقارتى آسيا وأفريقيا(١) .

وكان نتيجة الانقسام فى الرأى أنه أصبح فى الواقع « فريق كبير يعيش فى لبنان على الازدواجية فى التفكير والشعور بالولاء للوطن. فريق يضمر الولاء للبنان دون سواه ، وللغرب أى لمصدر وباعث القضية الطائفية السياسية فى لبنان ، وفريق آخر يتوجه بالولاء للبنان والعروبة التى لا يمكن أن تنفصل واقعا وتاريخا عن قضية وعن كيان واستقلال لبنان »(٢) .

(١) بين الوطنية والطائفية ـ يوسف السودة الطيار والتلغراف فى ١٩٦١/٥/٧ .

(٢) فى مجرى السياسة اللبنانية ـ كمال جنبلاط ص ٧٦ ـ ١٩٦٠ .

ونتيجة لهذا الشعور وهذا الواقع نجد أن الاستعمار المتمثل فى الانتداب الفرنسى فى ذلك الوقت قد لعب دورا كبيرا فى تغذية التفرقة بين أبناء الوطن الواحد ، لذلك سنعرض فيما يلى الى العلاقة بين الانتداب الفرنسى والكيان اللبنانى وسنشير بوجه خاص الى العلاقة التاريخية .

الانتداب والكيان :

ظهرت محاولات بناء وطن قومى مسيحى فى الشرق منذ مطلع القرن الثانى عشر عندما أراد الغرب أن ينفذ هذه الخطة فجرد حملاته الصليبية المعروفة ، فلما فشل حينذاك ، عاد من جديد فى نهاية القرن الثامن عشر تحت قيادة نابليون . ورغم أن هذه الحملة كانت عسكرية الا أنها تركت آثارا فكرية ودينية ترتب عليها انشاء فرنسا مؤسسات تبشيرية ومعاهد ثقافية ودور للطباعة والصحافة مما أدى الى ايجاد وعى شعبى طائفى خاصة فى لبنان(١) .

« ومنذ مطلع القرن العشرين أتاحت الظروف لشعب لبنان أن يكون بعيدا عن صراع الحياة والمصير فقد وجد الكيان فجأة بين يديه مع تحقيق أهدافه فى الحصول على استقلال ادارى نسبى فى عهد الانتداب،وكانت معركة الاستقلال عام ١٩٤٣ نزهة صغيرة،لم يعتورها الا شىء قليل من الصعاب ، وكانت المعركة تقوم فى الواقع بين انجلترا وفرنسا ، وجاء الانقلاب الأبيض عام ١٩٥٢ فلم يتجشم فيه اللبنانيون الا شيئا ضئيلا من المشاق ، وفى الخارج كان اشتراك لبنان فى حرب فلسطين رمزيا لا أكثر ، وبكلمة لم يحظ لبنان بمواجهة المحنة الشديدة فى الداخل أو الحرب القاسية الضروس فى الخارج لكى يفعل فى أبنائه

(١) تحولت معارك تحرير المرابعين والشركاء وكثرتهم من المسيحيين الى معارك طائفية فى طموح رجال الدين بالزعامة الزمنية وباستبدال سيطرة الاقطاعيين ـ ومن ضمنهم الاقطاعيين المسيحيين لسيطرة زمنية دينية مباشرة ـ فى مجرى السياسة اللبنانية ـ جنبلاط ص ٧٣ .

سحر التوحيد والانصهار والانفتاق من ذهنية التفرقة ومن التوقف عند صغارات الحياة وعوارضها »[1] .

وكان للانتداب أثر كبير فى التفرقة بين اللبنانيين انعكس على الكيان نفسه مما جعل البعض يشكون فى حقيقة وجود كيان مستقل لبلدهم ، اذ كان يتملق المسيحيين أكثر من المسلمين ، وكان يأتمن المسيحيين أكثر من المسلمين ، وكان يفضل المسيحيين على المسلمين فى تبوء المراكز الحكومية العالية ، وكان انجيله فى الحكم «فرق تسد» فأذكى روح البغضاء بين جناحى لبنان[2] .

ونتيجة لهذا التناقض فى التفكير نجد أن بعض اللبنانيين لا يعترفون بأن لبنان يشكل دولة كاملة ، على أساس أن ما ينقصه لكى يكون دولة هو الشىء الأساسى الذى يجمع بين كل مجتمعات الأرض حتى البدائية منها وهو الرغبة المشتركة فى التعاون لما فيه خير المجموع والانسجام بين كل الفئات للوصول الى هدف واحد مشترك[3] .

---

(١) نفس المصدر ص ٥٠ .

(٢) « وكانت النتيجة أن دخل فى أذهان جهلاء المسيحيين أن لبنان بلد مسيحى الطابع ويجب أن يبقى مسيحى الطابع ولو كان نصف سكانه غير مسيحيين ، وأدخل فى أذهان هؤلاء أن طابع لبنان المسيحى لا يحافظ عليه غير فرنسا المسيحية ، حتى ولو كانت فرنسا الدولة طلقت مسيحيتها وتزوجت العلمانية . ودخل فى أذهان جهلاء المسلمين أن طابع لبنان المسيحى هو تحد للعروبة والاسلام فشهروا عداءهم على فرنسا وعلى لبنان » العقدة اللبنانية دكتور جورج حنا ص ١٥ .

(٣) ويتساءل المخلصون من أبناء لبنان عن كيفية بناء وطن فى لبنان فى الوقت الذى فشلت فيه كل المساعى لتوحيد المجتمع اللبنانى ، لا تزال هناك بحوث وبحوث تتعلق بالكيان والاستقلال ، فاذا كان لا يزال هناك خوف بين فريق وآخر وخوف مشترك على لبنان ، وخوف على امتيازات البعض فيه ، وخوف من انتشار التعليم أو انتشار ثقافة من نوع معين .. الخ فان مصير مثل هذا المجتمع مهما طال الأمد هو الانهيار والتفكك . فالشعور الوطنى المشترك هو الذى يحفظ الكيان اللبنانى من الهزات المتوالية. ويرى السيد كمال جنبلاط فى مقال نشر له بجريدة الأنباء فى مارس عام ١٩٦١ أن العلمنة هى الطريق الوحيد لانقاذ لبنان من التفكك الداخلى والحرب الأهلية وهى الطريق الطبيعى لتطوير الشعور الوطنى اللبنانى ، فاللبنانية الحقيقة يجب أن تتجرد عن كل مفهوم طائفى وأن تتطور نحو العلمنة بجراة واخلاص .

ومن خلال هذه الروح ينظر المواطن اللبنانى الى الدولة على أنها مجرد أداة يمكن الاستناد اليها لتحقيق مصالحه الشخصية دون نظر الى مصلحة المجموع[1] .

ومع أن هناك شبه اجماع على أن الاستعمار هو الذى شجع على تركيز الطائفية وأن الطائفية هى سبب علة لبنان وأن العلاج ليس الا فى التخلص منها ، الا أننا نجد أصواتا تعارض هذا الرأى بحجة أن الغاء الطائفية فى لبنان يجر معه الغاء الكيان السياسى الراهن لأن هذا الكيان بشكله الحالى هو الذى يكفل لرجل الدين مزاولة حرياته بشكل استقلالى تام .. بالاضافة الى ذلك فهم يعتبرون الغاء الطائفية خديعة بل هى مؤامرة على لبنان[2] .

ومع ما يحتويه مثل هذا الرأى من مغالطات لا تتمشى مع المنطق أو الواقع الا أنى عرضت له كنموذج من التفكير الذى تقتنع به فئات معينة من الجماهير فى لبنان وتحرص على التمسك به وتبذل كل ما فى وسعها فى سبيل ابقاء الوضع الطائفى ايمانا منها أن هذا هو سندها فى البقاء .

---

(١) « ان النمل فى أوكارها والنحل فى خلاياها عرفت كيف تبنى لها مجتمعات منتظمة أكثر مما توصل اليه الشعب اللبنانى ، والسبب فى ذلك هو أن الشعب اللبنانى لم يعرف حتى الآن الحكم المنزه ولم يعرف الاستقلال التام ولم يعرف العدالة الصحيحة ولم يعرف المصلحة العامة » نحو لبنان أفضل — جورج سكاف ص ١٥ .

(٢) « لا يمكن الغاء الطائفية الا بطائفية أخرى اذ يجب على الدولة أن تكون ذات اتجاه دينى وعليه لابد من طائفية ، كما أن الغاء الطائفية يفتح الأبواب على مصاريعها أمام الشيوعية والصهيونية، ويعرض الكيان السياسى للخطر مما قد يؤدى الى صراع بين الهلاليين والصليبيين قد يؤدى الى أن يبتلع النصف المحمدى المسيحى وهكذا يزول نصف لبنان المسيحى فيزول لبنان كحضارة ورسالة جامعة بين دينين خطيرين، واما أن يشتد النزاع بين الطائفتين ليتخذ شكل عداء سافر قد ينقلب الى حرب أهلية مخربة » فلسفة الميثاق الوطنى — كمال يوسف الحاج ص ١٩٦ (١٩٦١) .

وقد انعكست العلاقة بين الكيان والانتداب وتدعيم الأخير للطائفية على الوضع داخل المجتمع اللبنانى نفسه، اذ أصبح يضم فئتانه على طرفى نقيض لا فى المبادىء السياسية أو الدينية فحسب بل بالنسبة للأوضاع المادية . . فنجد فئة أثرياء تشكل أقل من ١٠ ٪ من السكان وفئة الكادحين والموظفين والفقراء وتؤلف السواد الأعظم من الشعب، وما يمنع الاصطدام بين الفئتين ليس سوى الخوف من أن تنقلب تلك الاصطدامات الى أحداث طائفية ، ويوم أن يزول هذا الخوف ستثور الطبقات المتوسطة والفقيرة على الطبقات الغنية خاصة والأفكار الاشتراكية لم تعد بعيدة عن لبنان بل أصبحت تقرع أبوابها .

وقد ترك هذا الظلم الاجتماعى[1] عقدة لدى المواطن اللبنانى بأن الدولة لا تعمل من أجله فأصبح يتصرف بما يمليه عليه تفكيره وأصبحت الدولة اللبنانية لا تسيطر فى الواقع على جميع الأراضى اللبنانية[2] .

---

(١) وضعت بعثة « ايرفد » دراسة عن المجتمع اللبنانى بعد بحث استغرق ثلاث سنوات يتضح فيه أن ٥٠٪ من السكان يحصلون على دخل قدره ١ر١٨٪ والـ ٥٠٪ الأخرى تحصل على ٩ر٨١٪ وتستأثر قلة من هذا العدد بتلك الثروة .

(٢) « انها لا تصل من ناحية الشمال الى أبعد من مدينة طرابلس ومن ناحية البقاع الى ابعد من مدينة بعلبك ومن ناحية الجنوب الى أبعد من صور وترتب على ذلك ان البلاد تهتز عند كل سبب ليس بسبب قضية ما بحد ذاتها مهما كانت أهميتها ، انما هذه الهزات هى من النتائج المؤسفة للحالة اليائسة التى وصلت اليها الدولة اللبنانية » نحو لبنان أفضل — جورج اسكاف — ص ١١٥ .

الباب الثانى

لبنان من الناحية الثقافية والتعليمية

تختلف أنظمة التعليم فى لبنان عن مثيلاتها فى باقى الدول العربية فالتعليم فى لبنان تتجاذبه العوامل السياسية ، ويتحكم التوجيه الأجنبى السياسى فى مصير برامج التعليم وما يتعلق به .

والتعليم فى لبنان فى معظمه تعليم خاص تتنازعه الثقافات الأجنبية من فرنسية وأنجلو / أمريكية ويشرف عليها مؤسسات دينية أو هيئات غير حكومية ويقف فى وجهها الثقافة العربية .

وتعتبر الثقافة الفرنسية أقوى الثقافات الأجنبية الموجودة فى لبنان. حتى أن اللغة الفرنسية تنازع وتنافس اللغة العربية فى الحديث العامى عند بعض الفئات اللبنانية . ويقوم بنشر هذه الثقافة جامعة « سان جوزيف » ويتبعها عدد ضخم من المدارس الابتدائية والثانوية المنتشرة فى مختلف المدن والقرى اللبنانية فى «السهل والجبل» وهى مرتبطة فى برامج بعض كلياتها بجامعة ليون الفرنسية .

أما الثقافة الأمريكية فتمثلها الجامعة الأمريكية وما يتبعها أيضا من مدارس ابتدائية وثانوية . وقد مضى على انشائها فى بيروت ما يقرب من قرن من الزمان .

والغلبة فى ميدان الثقافة الأجنبية هى للثقافة الفرنسية وذلك لأسباب تاريخية أهمها ارتباط الكنيسة المارونية بالكنيسة الرومانية المقدسة منذ القرن السادس عشر الميلادى . مما أدى الى تغلغل النفوذ الفرنسى تدريجيا ، وكان الحكم التركى — من أكبر العوامل — غير

المباشرة التى ساعدت على تقوية هذا النفوذ[١] .

وفى نفس الوقت يعانى لبنان كثيرا فى مجال الدراسة والثقافة العربية ، فقد ظل التعليم الابتدائى والثانوى يخضع لاشراف جمعيات خيرية ضعيفة الامكانيـات ، مواردها من احسـان المحسنين وهبات المتبرعين .

وفى عام ١٩٥٢ أنشأت الحكومة اللبنانية أول جامعة رسمية ، وهى الجامعة الوطنية الوحيدة التى تشرف عليها الحكومة ، الا أنه رغم مرور عدة سنوات على انشائها فان أثرها الثقافى لم يظهر بعد بصورة يجعل من السهل الاعتماد عليها فى ميدان التثقيف الوطنى أو الوقوف على قدم المساواة مع الثقافات الأجنبية الأخرى (٢) .

وفى نوفمبر عام ١٩٦٠ افتتحت جامعة بيروت العربية وهى جامعة أهلية أنشأتها احدى الهيئات الاسلامية ، وهى « جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية » بمساعدة الجمهورية العربية المتحدة وأصبحت فرعا لجامعة الإسكندرية . والهدف الرئيسى من انشائها هو تثقيف أبناء الطوائف المحرومة من العلم والمساهمة فى احياء الثقافة العربية وابرازها فى لبنان، وكان لقيامها ضجة فى أوسـاط الانعزاليين اللبنانيين الذين حاربوا وجودها واعتبروها هدما لكيانهم فى المستقبل . وتضم هذه الجامعة أربع كليات لدراسة الحقوق والآداب والتجارة والهندسة ، وقد أثار انشاء

---

(١) كانت سياسة تركيا فى لبنان خاصـة بعد أن وضع لهـا بروتوكول عام ١٨٦٠ هى اعطاء الحرية المطلقة لكل طائفة دينية فى تنظيم شئونها التعليمية والادارية داخـل اطار الحكم الامبراطورى العـام ، بحيث كان راس كل طائفة مسئولا لدى الحكومة ، وله بعد أن يدير أمور طائفته على النحو الذى يرتضيه ما دام يقوم بأداء ما عليه من التزامات مالية ومعنوية تجاه الباب العالى .

(٢) يرجع ذلك الى ضعف امكانياتها المـادية والى نظرة بعض المسئولين اليها وخاصة أن معظم وزراء التربيـة فى لبنـان والذين تعاقبوا على الحكم عقب انشاء الجامعة اللبنانية لم يكن يهمهم الارتقاء بمستواها معتمدين على الجامعتين اليسوعية والأمريكية ، الا أن الطلبة عام ١٩٦٤ قاموا باضرابات ضخمة مطالبين بتدعيم الجامعة .

كلية الحقوق بالذات مشكلة ضخمة كادت تتطور الى مشكلة طائفية[١]. خاصة بعد أن تمادى المحامون فى اضرابهم وارغامهم نقابتهم على تأييد وجهة نظرهم فى ضرورة اغلاق كلية الحقوق العربية واتخاذ الحكومة موقفا سلبيـا من الأزمة ومحاولة كل مسئول القاء عبء الحل على مسئول آخر خشية من اثارة طائفة أو اغضاب أخرى .

وكانت النتيجة أن احتج المسلمون على هذا التصرف والتعصب. وظهرت الدراسات القانونية (٢) التى تؤيد شرعية وجود جامعة بيروت العربية وكلياتها المختلفة .

---

(١) فى ١٩٦١/٤/١٥ عقدت الجمعية العمومية لنقابة المحامين فى بيروت اجتماعا لتقرير موقفها من قضية تدريس الحقوق فى جامعـة بيروت العربية ، وبالرغم من تخلف اكثر من ٢٠٠ محام وانسـحاب ٤٠ محاميا احتجاجا على ما دار فى الجلسة من مناقشات (يبلغ عدد جميع أعضاء النقابة حـوالى ٧٠٠ عضو) وتصميم النقيب السـيد عبد الله سعاده على فرض ارادته ، فقد أعلن النقيب القرارات التالية :

(٢) تأييد قرار مجلس نقابة المحامين الصادر فى ٤ يناير عام١٩٦١ والرامى الى الاحتجاج الشديد لدى الحكومة على تغاضيها عن فتح معهد جديد للحقوق فى بيروت وطلب قفل هذا المعهد ومنع انشـاء أى معهد جديد للحقوق فى بيروت والاستمرار فى حصر تعليم الحقـوق فى الجامعة اللبنانية الحكومية الرسمية ومعهديها الموجودين حاليا لديها .

(ب) اعلان الاضراب العام فورا عن المثول أمام المحاكم ريثما تنفذ الحكومة هذا القرار .

وقد استند النقيب فى تصرفه هذا على الأسباب التالية :

— ان الجامعة غير شرعية وانها لم تحظ بموافقة الحكومة قبـل أن تبدأ فى التدريس .

— انها خالفت القوانين اللبنانية التى حصرت تدريس الحقوق فى الجامعة اللبنانية .

— ان أن تدريس الحقوق فى جامعة بيروت العربية سيهبط بمستوى المحاماة .

— أن الجمهورية العربية المتحدة اذا كانت تريد حقيقة منفعة لبنان فعليها أن تنشىء كليات عملية للهندسة والطب .

هذا وقد استمر اضراب المحـامين منذ ٤/١٥ حتى ٦٤/١٢/٣١ والأعمال معطلة فى كافة المحاكم .

(١) تستند حجج هذا الفريق على الأسس القانونية التالية :

(أ) ان حرية التعليم هى المبدأ فى لبنان =

الا أن واقع القضية لم يكن مسألة قانونية ولا مهنية بل مسألة سياسية طائفية قصد بها منع الطوائف المحرومة من أن تنال حظها من العلم حتى لا تكون فى المستقبل كتلة يمكن أن تساهم فى بناء لبنان(١).

وقد اضطرت الحكومة الى اصدار قانون ينظم دراسة الحقوق فى لبنان، الا أنه لم يغير من الواقع شيئا وبقيت جامعة بيروت العربية(٢) وبقى معهد الحقوق العربى منبرا للثقافة العربية.

وهكذا أصبح فى لبنان الذى لا يتجاوز عدد سكانه مليونى نسمة أربع جامعات مقرها العاصمة بيروت، وتتخذ بعضها العلم ستارا لكى تؤثر على واقع لبنان من الناحية السياسية فهى بضمانها ولاء خريجيها لها تقنعهم بأنها تؤدى دورا حضاريا يرتبط بدورها التاريخى فى تلك البلاد.

= (ب) أن التعليم الذى يعلو التعليم الثانوى لم ينظم بأى تشريع لبنانى.

(جـ) ان هذا التعليم ظل خاضعا لمبدء حـرية التعليم المعلن فى الدستور ويبقى خاضعا للمبدأ المذكور الى ان تصدر السلطات التشريعية قانونا بتنظيمه.

(د) ان معهد الحقوق العربى انشىء فى ظل مبدا حـرية التعليم فانشاؤه قانونى وفقا للتشريع اللبنانى.

(هـ) أن الحكومة لا تملك حق اقفال المعهد ما دام انشاؤه قانونيا.

(١) عمات العناصر المتعصبة داخل النقابة على تسـخير النقابة لمصالحها الشخصية، فخوفها من كثرة عدد المحامين كما تدعى كان يمكن التحايل عليه بشكل آخر، فالانتساب الى نقابة المحامين وممارسة مهنة المحاماة شىء، وتدريس الحقوق شىء آخر لاحق للنقـابة فى بحثه لأن بحثه من شأن الحكومة، كما أن معهد الحقوق العـربى تابع لجـامعة الاسكندرية المعترف بها دوليا واللبنانيون الذين حصـلوا على اجازة الحقوق من جامعة الاسكندرية يعملون فى المحاماة فى لبـنان ولم تعترض عليهم النقابة، والقول بأن تدريس الحقوق فى الجامعة العربيـة سيهبط بمستوى المحاماة، قول مردود لأن ائمة القانون فى العالم العـربى وفى فروعه المختلفة مصريون.

(٢) بلغ عدد الطلبات التى قدمت عام (١٩٦٠) ١٤٢ طالبا فى حين وصل العدد الى حوالى ٤٠٠ طالب عام ١٩٦٤.

لذلك سنعرض لتـاريخ لبنان فى الفصـل القادم، وليس الأمر مجرد سرد أحداث تاريخية يمضى عليـها الزمن، بل الأهمية فى هذا العرض ترجع الى أن تاريخ لبنان وموقف الدول الأجنبية منه ينعكس على واقعه الحالى ويجذبه اليه فى كثير من الأحيان، مما يجعل هناك تناقضا واضحا فى التفكير المتمثل فى تطبيق النظم المختلفة والمتعلقة بنظام الحكم فى البلاد.

الباب الثالث

لبنان من الناحية التاريخية

الفصل الأول

ما قبل الانتداب

اولا : تاريخ لبنان

كانت لبنان فى العصور السابقة للتاريخ المسيحى بلدا فينيقيا ، وقد ظل كذلك فترات طويلة بالرغم من التعديلات التى كانت تطرأ على حدوده ومن الهجمات التى كانت تنقض عليه بين حين وآخر ، وسكن الفينيقيون منطقة الساحل فى عدد من المدن المتناثرة ولم يكن لهم حكومة موحدة وانما كانت كل مدينة تؤلف دويلة مستقلة تنشر سلطانها على المدن والقرى القريبة منها .

وكانت تلك المدن تنافس بعضها البعض بسبب محاولة كل منها نشر نفوذ الاله الذى تعبده على المدن الأخرى ، وقد أدى هذا التنافس السياسى الدينى الى الحيلولة دون توحيد المدن الفينيقية ودون تأسيس دولة واحدة تستطيع أن تجابه العدو ، ولم تتحالف هذه المدن الا فى حالات نادرة وكان هذا التحالف يقوم غالبا بين المدن التى كان بين آلهتها تشابه وتقارب فى المعتقدات ، ولم تكن هذه المدن تمتنع عن محاربة المـــدن الفينيقية الأخرى التى ترتبط معها بميثاق أو تحالف لتمسكها بمعتقداتها الدينية البعيدة عنها .

وانتقل الى لبنان دين آخر — غير عبادة الأوثان — انتشر فيه من أرض فلسطين الى جانب الوثنية ، وهو العبرانية،وقد حافظ العبرانيون

على عنصريتهم وتكتلهم الطائفى وعدائهم لباقى السكان مما جعلهم يلاقون الاضطهاد من جانب المواطنين الوثنيين ، الا أن هذا العداء اليهودى ــ الوثنى» فى لبنان توقف نوعا ما فى القرن الميلادى الأول اثر انتشار الديانة المسيحية فى البلاد ، بحيث اضطر الوثنيون واليهود الى الوقوف صفا واحدا أمام الدين الجديد الذى أصبح خطرا على مصالحهم وسيادتهم ومعتقداتهم .

ثم دخل الاسلام لبنان على دفعات متعددة ، بدأت فى عهد الأمويين ،وظل العدد يتزايد . ورغم ذلك فان طابع لبنان العام مسيحيا حتى القرن الثالث عشر ، ولم يصبح للمسلمين كيان واضح فيه الا حين غزت الجيوش الصليبية الشرق الأوسط فأرسل المماليك قواتهم المسلحة لتحاربهم وتحول بينهم وبين الاتصال بمسيحى لبنان الذين كانوا يمدون يد العون لهم .

« وقد تأثر سكان لبنان المسيحيون بهذه الحروب ، وهى التى قامت تحت راية الصليب وباسم حماية الأرض المقدسة ، وقد كانت النتيجة انحياز المسيحية فى لبنان ــ وخاصة الموارنة ــ الى صف الصليبيين أثناء هجومهم على سوريا ثم أثناء اقامتهم فيها وحتى انسحابهم منها ، فى حين أن المسلمين فى لبنان أظهروا العداء للصليبيين منذ وصولهم ، بل وشنوا عليهم الغارات واعتصموا داخل لبنان ضد الصليبيين[1] .

ثم انتقل لبنان الى الحكم العثمانى ، وظلت تتحكم فى البلد ــ طوال مدة هذا الحكم ــ طائفتان ، هما طائفة الدروز (المحمديين) وطائفة الموارنة (المسيحيين) . وكانت البلاد لا تهدأ ، فكلما آنست احدى هاتين الطائفتين أنها فى وضع يسمح لها بالانتقام أو التغلب على الطائفة الأخرى ، هاجمتها حتى تستأثر بالسلطة .

وفى عام ١٨٣١ أستولى ابراهيم باشا ــ ابن محمد على باشا والى مصر ــ على لبنان ، وأصبحت البلاد تخضع للحكم المصرى مباشرة ،

---

(١) لبنان الطائفى ، انيس صايغ ، ص ٧٣ ، بيروت ١٩٥٥ .

وتحالف ابراهيم باشا مع الأمير بشير حاكم لبنان ، ولكن السكان أعلنوا الحرب على هذا التحالف ، ولم ينته الحكم المصرى الا عقب تدخل الدول الأوروبية وفرض ارادتها على الباب العالى وانتهى الأمر بعقد معاهدة لندن المعروفة عام ١٨٤٠ وخروج ابراهيم باشا وانتهاء حكمه للبنان وتقلص نفوذ محمد على وبداية التدخل المباشر للدول الأجنبية فى شئون لبنان الداخلية .

الدول الأجنبية ولبنان :

لم يكن أمر التدخل فى شئون لبنان ومحاولة الاستئثار بها واستمالة البعض من سكانها ، وقفا على دولة دون الأخرى ، ففرنسا وجدت فى الطائفة المارونية ذريعة للتدخل ، وانجلترا بدورها وجدت أنه للمحافظة على مصالحها فى الشرق لابد أن تتدخل حتى لا تترك فرنسا وحدها فى الميدان مستأثرة بالغنيمة ، ولكن انجلترا لم يكن لها طائفة تعتمد عليها حتى تتذرع بحمايتها ، لذلك فانها اضطرت الى التذرع أولا بحماية تجارتها ثم استطاعت بسياستها أن تكسب صداقة الطائفة الدرزية ، واستطاعت أن تصل الى الباب العالى عن طريق تقديم الهدايا حتى تكون عضوا فى اللجنة التى شكلت فيما بعد لوضع نظام لحكم جبل لبنان .

ووجدت روسيا أيضا نفسها ملتزمة ولحماية مصالحها أن من حقها أن يكون لها موضع لقدم فى أرض الشرق بجانب كل من فرنسا وانجلترا ، فبدأت ترسم الخطة لاعلان نفسها حامية للأرثوذكسية فى الدولة العثمانية .

وقد أتاح خروج المصريين من لبنان الفرصة أمام كل من انجلترا وفرنسا لبسط نفوذهما على البلاد ، فقد كان الجو مهيئا لذلك ، والعلاقات بين الطوائف على أشد درجة من التوتر ، والفراغ الذى تركه خروج الجيش المصرى لابد وأن يملأ ، ووقوع الحوادث والمناوشات المستمرة بين هذه الطوائف أرغم بعض المسيحيين الى طلب

حماية الدول الأجنبية[1] .

وفى عام ١٨٤١ وقع أول اشتباك مسلح على نطاق واسع بين طائفتى الدروز والموارنة ، وتدخل الجيش العثمانى ونزل الى الميدان وحال دون اتساع الفتنة،ووجد السلطان نفسه مضطرا الى اتباع سياسة قوية تهدف الى اخضاع سكان لبنان جميعا لمبدأ المساواة فى المعاملة ، ولن يتأتى ذلك الا بالغاء الامتيازات الطائفية والتى سبق أن حصل عليها بعض قناصل الدول الأجنبية لهذه الطوائف ، وتنفيذا لتلك الخطة قرر السلطان تنصيب وال عثمانى واحد على جميع أراضى لبنان.

ولكن الدول الأجنبية وجدت أن هذه السياسة الجديدة تتنافى مع تحقيق مآربها ، فاحتجت لدى السلطان على هذا القرار ، ورضخ الباب العالى لتهديد الدول الأجنبية ، ووافق فى عام ١٨٤٢ على منح «جبل لبنان» بعض الامتيازات ، ووافق على أن يكون للوالى العثمانى قائمقامان ، أحدهما درزى والآخر مارونى ، كل منهما يرعى شئون الطائفة التى ينتمى اليها[2] .

وفى عام ١٨٥٣ أرسل قيصر روسيا يطلب من السلطان العثمانى الاعتراف بحق روسيا الشرعى فى حماية الأرثوذكس فى الدولة العثمانية،

(١) كان وضع سفراء الدول العربية الأجنبية فى الآستانة فى ذلك الوقت يساعد على ذلك ، اذ أنهم بالاضافة الى مناصبهم كانوا يعتبرون وسطاء بين دولهم والطوائف الموالية لهم ، وكان السفير يعتبر نفسه مسئولا أدبيا عن حماية ورعاية الطائفة الموالية لدولته .

(٢) يمكن أن يعتبر هذا القرار بداية الاقرار الرسمى من جانب الباب العالى باستحالة اقامة تعايش مسلمى بين الطائفتين ؛ وقد كان له أسوأ الأثر اذ انتهى الحال بأن القرى الصغيرة التى يوجد فيها سكان من الطائفتين أصبح لها حاكمان ، وكانت نتيجة هذه السياسة وقوع مذبحة فى عام ١٨٤٥ كان سببها أن ممثلى انجلترا وفرنسا أوعزا الى كل فريق من الفريقين بالمطالبة بأحقيته فى تمثيل هذه القرى المختلطة ، وكان هذا سببا كافيا لأن يعتبر كل فريق أن تخليه عن تمثيل قريته معناه افساح المجال لازدياد نفوذ الطائفة الأخرى وهذا فى غير مصلحته ، اذن ليس هناك من وسيلة سوى القضاء على الطائفة المنافسة .

ورفض السلطان هذا الطلب ، ولكن أمام ضغط روسيا وافق على منحها حق الاشراف على الأرثوذكس فى الدولة العثمانية تنفيذا لمعاهدة « كينارجى » .

وعادت مآسى الفتن الطائفية تطل برأسها على لبنان عام ١٨٥٧ ، فوقعت معارك محدودة فى الشمال والجنوب بين الفلاحين وأصحاب الأرض سواء من الموارنة أو الدروز ولكنها انتهت فى حينها ، ولم يكن لها النتيجة أو الأثر الذى توقعته وخططت له كل من فرنسا وانجلترا .

وتتيجة للفشل المتواصل الذى لاحق الدول الأوروبية فى عدم تحقيق أهدافها الرامية الى تقوية نفوذ طائفة على أخرى أو التخلص من احدى الطائفتين بحيث أن التى تبقى تكون هى صاحبة السلطة وبالتالى فان النفوذ سيكون للدولة الكبرى التى تؤازرها[1] ، انتهى الأمر بوقوع المذبحة الفاصلة التى يطلق عليها مذبحة ١٨٦٠ والمشهورة « بمذابح دير القمر » ، وكان السبب أتفه من أن يحرك ساكنا ، الا أن كلا الطرفين كان يتربص الشر بالآخر،وقد قتلت أعداد ضخمة من الطرفين ولم تكن المذابح وقفا على الموارنة والدروز فقط بل عمت البلاد بأسرها، فقد آزر الشيعيون الموارنة وناصر الأرثوذكس الدروز ، وانقسم السنيون الى فريقين : فريق مع الموارنة والفريق الآخر مع الدروز .

ووجدت دول أوروبا فرصتها فى هذه الفتن ، فعقدت فى الثالث من أغسطس عام ١٨٦٠ مؤتمرا فى باريس حضرته كل من انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا ثم انضمت اليه تركيا ، وقرر المؤتمر شرعية التدخل الأجنبى فى شئون لبنان وعهد الى كل من فرنسا وانجلترا بالتدخل العسكرى لاحباط الفتنة القائمة ، وفعلا نزل الجيش الفرنسى فى نفس الشهر مدينة بيروت ، وفى أوائل أكتوبر من نفس العام عقد مجلس

(١) ذلك أن الفتن التى قامت فى أعوام ١٨٤١ ، ١٨٤٥ . ١٨٥٧ لم تحقق شيئا ، لذلك بدأت كل دولة تعمل على تقوية أتباعها ، فعملت انجلترا على تقوية الدروز وتحريضهم على الموارنة ، فى حين كانت فرنسا تحرض الموارنة على التشدد فى موقفهم تجاه الدروز مطمئنة اياهم أنها تساندهم وتقف خلفهم فى مواجهة الدروز بل وفى مواجهة الباب العالى نفسه .

دولى فى بيروت يضم قناصل الدول ذاتها — التى اجتمعت من قبل فى باريس — للبحث فى قضية لبنان ، غير أن تضارب المصالح السياسية المختلفة للدول المؤتمرة حالت دون اتفاقهم على مشروع موحد . وكانت النتيجة وضع مشروع جديد وافق عليه الجميع وهو الذى يعرف باسم « بروتوكول لبنان » وكانت أهم النقاط التى اشتمل عليها هذا المشروع هى :

١ — منح جبل لبنان استقلالا اداريا على أن يديره حاكما مسيحيا من غير أهل لبنان ويكون تعيينه بناء على اقتراح الدولة العثمانية على أن توافق عليه الدول الكبرى ، ومدة ولايته خمس سنوات .

٢ — وبذلك أصبح لبنان اقليما واحدا ولم يصبح منطقتين احداهما للدروز والأخرى للموارنة ، ولكن قسم الى خمس مديريات والى عدد من « القائمقاميات » .

وقد كانت نتيجة هذا الاتفاق أن سلخت بعض الأجزاء عن لبنان ومعظمها مناطق اسلامية ، مثل صيدا وطرابلس وبيروت . وانحصر لبنان الجديد فى ثلاثة أخماس لبنان القديم وأطلق عليه اسم « لبنان الصغير » وقد كان الهدف من ذلك أن يكون وجه لبنان الغالب مسيحيا .

وظل لبنان يتمتع عقب ذلك الاتفاق بالاستقرار والحكم الذاتى الى أن أعلنت الحرب العالمية الأولى فى أكتوبر عام ١٩١٤ ودخلت تركيا الحرب بجانب ألمانيا وسارع القائد التركى جمال باشا الى احتلال لبنان والغاء استقلاله الفعلى والغاء الامتيازات الأجنبية .

الا أن ذلك لم يمنع فرنسا بالذات من أن توثق علاقاتها يوما بعد آخر بلبنان لأنها تعتبر أن الرابطة بينها وبين لبنان ليست رابطة حديثة العهد بل أنها ترجع الى القرن الثالث عشر فى عهد لويس التاسع ملك فرنسا[1] ، وقد تجددت تلك العلاقة فى القرن السابع عشر فى عهد

(١) بعث لويس التاسع ملك فرنسا فى ٢١ مايو عام ١٢٥٠ رسالة من عكا الى موارنة لبنان جاء فيها : =

لويس الرابع عشر[1] . وبمرور السنين توطدت العلاقة بين الجانبين،

= « ... اننا موقنون ان هذه الأمة التى قامت تحت اسم القديس مارون هى قسم من الأمة الفرنسية ، لأن محبتها للفرنسيين تشبه محبة الفرنسيين بعضهم لبعض ، وعليه من قبيل العدل أن تتمتعوا انتم وجميع الموارنة بنفس الحماية التى يتمتع بها الفرنسيون من جانبنا ، وأن تقبلوا فى الوظائف كما هم يقبلون ، أما نحن وجميع الذين يخلفوننا على عرش فرنسا فنعد بأننا نوليكم أنتم وجميع شعبكم حمايتنا الخاصة كما نوليها للفرنسيين بعينهم » .
تاريخ الطائفة المارونية — الدويهى — ص ١١٠ .

(١) فى ٢٨ ابريل عام ١٦٤٩ بعث لويس الرابع عشر ملك فرنسا بالرسالة التالية الى الطائفة المارونية بلبنان :
« نحن لويس بعناية الله ، ملك فرنسا » .
« الى كل من تصله هذا » .
ليكن معلوما اننا بنصيحة الملكة الوصية ، أمنا الشريفة ، نضع حمايتنا ورعايتنا الخاصة من ساعة توقيع هذا ، بطريرك ورعايا واكليروس المارونية المسيحية الذين يعيشون ويعملون فى جبل لبنان ..
وأننا لنرغب اليهم ان يعرفوا ذلك فى كل الأوقات ، ومن اجل ذلك فقد أمرنا سفيرنا ومستشارنا فى سوريا وكل من يليه فى منصبه لكى يظهر لهم كمجموعة او كأفراد كل عناية وكل اهتمام وكل حماية سواء أمام الباب العالى او امام اية جهة اخرى بحيث يتاكد انه لا يمسهم ضرر ، بل العكس ان تكون لهم دائما الحرية لممارسة شعائر دينهم وأعمالهم .
واننا نعهد الى قناصل فرنسا والى نواب القناصل فى كل موانىء سوريا أو الى غيرهم ممن يحملون راية فرنسا — الآن او فى المستقبل — أن يظهروا كل مودة فى طاقتهم الى البطريرك والى المسيحيين الموارنة فى جبل لبنان وان يساعدوا على ركوب السفن كل مسيحى مارونى يريد السفر الى الاراضى المسيحية سواء للدرس أو لأى عمل آخر دون تقاضى اية رسوم الا ما يقدرون عليه ، وأن يعاملوهم بمنتهى الرقة والاحترام .
ونحن نطلب — بل ونريد — الى جميع سادة وباشوات وضباط صاحب السمو أن يظهروا مودتهم ومساعدتهم لبطريرك الموارنة ورعاياه ، ونتعهد أن نعامل بالمثل من يحملون الينا توصيات منهم .
توقيع
لويس الرابع عشر
(عن مجموعة الوثائق التى أصدرها معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا عام ١٩٥٦) .

وتجلت قوتها عقب قيام الحرب العالمية الأولى التى كان من نتائجها وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسى المباشر .. وسأعرض فيما يلى الوضع الداخلى فى لبنان بعد قيام الحرب العالمية الأولى .

ثانيا : الوضع الداخلى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى :

كان من نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى واشتراك تركيا بها ظهور عدة تيارات داخل الولايات العثمانية وخاصة فى سوريا ولبنان، وتبلورت تلك التيارات وانبثق عنها عدد من الحركات السياسية التى أخذت على عاتقها توعية الرأى العام للمطالبة بتغيير الوضع السياسى لبلادهم .

وكان على رأس المنادين بتغيير الأوضاع جماعة أطلقت على نفسها اسم « القوميون العرب » وكان هدفهم الرئيسى هو أن تحصل البلاد العربية على استقلالها وتنفصل عن الامبراطورية العثمانية ، ولم يكن هؤلاء متفقين جميعا على طريقة واحدة لتحقيق هدفهم ، بل كانوا منقسمين فى تفكيرهم السياسى .

فبعضهم يرغب فى تحقيق أهدافه عن طريق الحصول على مساعدة مادية ومعنوية من انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، والبعض الآخر يرى أن يعتمدوا على أنفسهم حتى لا يقعوا فى النهاية تحت سيطرة قوة أخرى تحل محل تركيا .. كما انقسم رأيهم بالنسبة للشكل الكيانى الذى سوف يتبلور عنه جهاد الجميع .

ففريق يرى أن تقوم دولة عربية مستقلة استقلالا كاملا ، وفريق ثان يرى قيام دولة عربية تحكم نفسها حكما ذاتيا على أن تدخل فى اتحاد فيدرالى مع تركيا وفريق ثالث كان يرى أن تقوم دولة سوريا مستقلة على أن ترتبط الى حد ما مع باقى الدول العربية فى المنطقة عن طريق التعاون الاقتصادى والثقافى .

وبالرغم من اختلاف الآراء فان الجميع كانوا متفقين على شىء واحد وهو الوقوف فى وجه الحكم التركى القائم وخاصة عقب

تصرفات جمال باشا ، وكان الرأى الأرجح بين الوطنيين هو أن ينضموا بكل قواهم الى جانب انجلترا خلال الحرب والوقوف فى وجه تركيا حتى يتم القضاء عليها ، وبالتالى يحققون أهدافهم .

وانتهى دور السلبية فى اظهار المشاعر الوطنية ، وبدأت روح المقاومة تتخذ طابعا ايجابيا ظاهريا ، وخاصة بين الجيش والموظفين والطبقة المثقفة ، وقامت جمعيات لحماية هذه المبادىء اتخذت من دمشق مقرا لها[1] ، وعملت تلك الجمعيات على الاتصال بالسوريين المقيمين فى مصر والمغتربين منهم ، وبدأت تعتمد على الشريف حسين — حاكم الحجاز فى ظل الحكم العثمانى — على أساس أنه أقرب الحكام المتحررين — فى ذلك الوقت — لتحقيق أهدافهم ، وقامت بجانب حركة التحرر فى سوريا حركة مشابهة لها بين المسيحيين فى لبنان ، وكما اختلفت الآراء فى سوريا من قبل اختلفت فى لبنان .

فالبعض يطالب باستقلال لبنان مع توسيع حدوده معتمدا على فرنسا فى مد يد المعونة له نظرا لوضع لبنان الخاص كما يرونه ، والبعض الآخر كان ينادى بانشاء دولة واحدة تضم سوريا ولبنان، الا أن الحرب العالمية الأولى كانت سببا أساسيا فى أن تتجاهل جميع الدول الأوروبية أى مشاكل قائمة فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة اذا كانت هذه المشاكل لا تمس مصالح هذه الدول من قريب أو بعيد .

ولكن فرنسا كانت هى الدولة الأجنبية الوحيدة التى أبدت اهتماما كبيرا بسوريا ولبنان ، واغتنمت الفرصة فأنشأت المدارس المختلفة بجانب بعثاتها التبشيرية وطرحت الكثير من رؤوس الأموال الفرنسية لاستغلالها فى الأسواق المحلية ووطدت علاقاتها مع بعض الطوائف فى لبنان حتى تكون قاعدة لها فى منطقة البحر الأبيض

---

(1) مثل جمعية « الفتاة » وكانت على اتصال بالجمعيات الوطنية فى باقى أنحاء العالم العربى مثل منظمة « الأحد » التى أنشأها ضباط الجيش العراقى فى بغداد .

المتوسط وداخل الدول الاسلامية نفسها ، ولما كانت الامبراطورية العثمانية فى طريق الزوال فان فرنسا كانت شغوفة للحصول على نصيبها من الارث وعملت انجلترا فى نفس الوقت على أن تضمن لنفسها السيطرة على ميناء حيفا لأهميته الخاصة بالنسبة لها[١] .

وأثناء الحرب ظهرت مجموعة جديدة تدعى مصالح لها فى المنطقة، وهذه المجموعة تبلورت عنها الحركة الصهيونية ، فالصهاينة كانوا يرون أن حل مشكلتهم وجمع شتاتهم لن يتأتى الا بانشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين تهيأ فيه كافة الأسباب الملائمة لهذا الوطن ، وظلوا فى سعيهم حتى أمكنهم اقناع اللورد بلفور الانجليزى برأيهم وأصدر وعده المعروف فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١٧ .

ومن ثم كان لابد لكل طرف أن ينتهز أية فرصة لتحقيق أهدافه.

وكان دخول تركيا الحرب فى نوفمبر عام ١٩١٤ هو الفرصة الملائمة لكى تحقق هذه الأطراف أطماعها فى المنطقة ، فالوطنيون العرب أصبح أملهم فى استقلال بلادهم رهن بالقضاء على تركيا . والصهاينة أصبح انشاء الوطن القومى اليهودى لهم رهن بانتصار دول الحلفاء وقد شهدت سنوات الحرب تعاونا تاما بين مختلف الأحزاب والهيئات مع الحلفاء ،والهدف واحد . وان تباينت أهداف كل فريق بالنسبة لظروفه الخاصة . وكان الهدف، هو القضاء على الامبراطورية العثمانية .

ولكى تضمن انجلترا ولاء الفئات العربية المختلفة ، بدأت الاتصالات بين رجالها وبين الشريف حسين ، حيث اتفق على تنظيم ثورة ضد تركيا فى سبيل حصول البلاد العربية على استقلالها اذا ما نجحت الثورة وانتهت الحرب لصالح انجلترا وحلفائها ، ودارت المفاوضات — على هيئة مراسلات — بين الشريف حسين والسيد هنرى

---

(١) لم تكن انجلترا تسمح بأية حال بأن تكون هناك حكومة غير صديقة على الضفة الشرقية لقنال السويس ، كما لم تكن تهتم اهتماما بالغا بمصالحها فى سوريا ولبنان وان كان لها مصالح غير مباشرة بالاضافة الى أن أهمية بترول العراق لم تكن قد ظهرت بعد .

ماكماهون المندوب السامى البريطانى فى مصر،حيث اعترف ماكماهون باستعداد بريطانيا للاعتراف باستقلال العرب[١] ماعدا بعض أجزاء حددها فى الوطن العربى ، الا أن الشريف حسين استنكر هذا الموقف من بريطانيا[٢] .

وقد تجمد موقف بريطانيا حينما اتخذت من فرنسا ذريعة لمراعاة مصالحها فى المنطقة وأن الأمر يحتاج لدراسة عميقة واتصال معها فى هذا الشأن[٣] لأنه ليس من مصلحة الحلفاء اثارة مثل هذا الموضوع فى هذا الوقت ، ووعد ماكماهون الشريف حسين بأن انجلترا بعد التشاور مع فرنسا سوف يبحثان معه الأمر عقب انتهاء الحرب القائمة ، الا أن الأمر انتهى بتوزيع الوطن العربى الى مناطق نفوذ بين كل من انجلترا وفرنسا[٤] .

---

(١) فى خطابه الى الشريف حسين بتاريخ ١٩١٥/١٠/٢٤ جاء فيه أن حكومته على استعداد للاعتراف باستقلال العرب وأشار بأن منطقتى مرسين والاسكندورنة وبعض الأجزاء فى غرب سوريا — غرب مناطق دمشق وحمص وحماه — لا يمكن القول بأنهما مناطق عربية خالصة (المقصود بذلك لبنان) ، ويجب أن تستبعد من داخل الحدود التى يطلب من انجلترا الاعتراف بها ، اذ أنه بالنسبة لهذه المناطق فان على انجلترا أن تراعى مصالح حليفتها فرنسا .

(٢) أجاب الشريف حسين على هذه الرسالة فى ١٩١٥/١١/١٥ مستنكرا القول بأن هذه المناطق الساحلية ليست مناطق عربية لأن منطقتى حلب وبيروت وسواحلهما مناطق عربية خالصة ولا فرق اطلاقا بين مسيحى أو مسلم عربى .

(٣) الواقع أن فرنسا كانت على علم بكافة الخطوات التى اتخذها السير ماكماهون ، ففى أكتوبر عام ١٩١٥ احيطت الحكومة الفرنسية علما بهذه المفاوضات ، وبعدها جرت محادثات بين سير مارك سايكس وميسو جورج بيكو بالنيابة عن الحكومة الانجليزية والفرنسية لتحديد مناطق النفوذ للدولتين بالنسبة لأملاك الامبراطورية التركية وانتهى فى ١٩١٦/٥/٦ باتفاقية (سايكس — بيكو) .

(٤) فى ١٩١٦/٥/١٦ وقعت اتفاقية سايكس — بيكو السرية ، وقد كان الاتفاق على طرفى نقيض من الوعود التى بذلت للعرب والاتفاقات التى عقدت مع الشريف حسين ، وكان أهم ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية هو تقسيم الهلال الخصيب الى عدة مناطق على الوجه التالى :

١ — شرق سوريا وولاية الموصل : اتفقت الدولتان على انشاء دولة عربية مستقلة أو اتحاد دول تحت رئاسة قائد عربى .

وفى سنة ١٩١٨ تحركت قوات الحلفاء تجاه سوريا لمحاربة الجيش التركى . وفى أكتوبر استولت على دمشق .

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى كانت قوات الحلفاء تحتل معظم أجزاء سوريا شرقا وغربا وشمالا حتى شمال مدينة حلب .

ثالثا : الوضع العربى عقب انتهاء الحرب :

كان اعلان انتهاء الحرب العالمية الأولى يعنى تحرر جميع البلاد العربية فى آسيا من الحكم العثمانى ، خاصة وأن قوات الحلفاء طردت الجيوش التركية من تلك المناطق وحلت محلها .. وبدأت قوات الحلفاء تعد العدة للاستقرار لا للرحيل ، فكان ذلك بداية الصراع بين العرب والفرنسيين الذين كانوا يعتقدون أنهم أصحاب حق فى البقاء ، وذلك لعاملين : أحدهما أنهم هم الذين طردوا الأتراك فأصبحوا وارثى الحق التركى فى الاستمرار فى حكم هذه البلاد ، أما العامل الثانى فهو اتفاقية « سايكس — بيكو » وما نصت عليه من حق مطلق لفرنسا فى البقاء .

ولم تحاول الدول المتحالفة أن تعترف بأنها مقيدة بالوعد الذى قطعته على نفسها للعرب وممثليه رغم المجهودات التى بذلوها ماديا وعسكريا مما كان له أثر فعال فى تقصير أمد الحرب فى المنطقة ، ورأت فرنسا من تصرف بعض المسيحيين فى لبنان تشجيعا لها على التمسك بموقفها ، اذ أن معظم هؤلاء كانوا لا يرغبون فى أن يخضعوا لحكم دولة غربية يرأسها أحد أعضاء الأسرة الحاكمة فى مكة .

= ٢ — احتفظت انجلترا لنفسها بحق الاشراف المطلق على المنطقة التى يقوم عليها شرق الأردن حاليا .

٣ — اطلاق يد فرنسا — بدون قيد او شرط — فى التصرف فى المناطق الباقية وخاصة بالنسبة للساحل السورى (لبنان) .

وقد أعقب هذا الاتفاق عودة المحاولات الصهيونية لتحديد وضعها داخل اطار هذا الاتفاق السرى ، فجرى اتفاق بينهم وبين الحكومة البريطانية انتهى بموافقة الأخيرة على انشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وقد مثل اليهود اللورد روتشيلد ومثل الحكومة البريطانية مستر بلفورد وزير الخارجية .

وقد وقع الاتفاق فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ .

وقد تأكد القوميون العرب من عدم صدق نوايا الحلفاء بالنسبة لاستقلال بلادهم . وأن ما بذل لهم من وعود أثناء الحرب وما بذلوه من تضحيات قد ذهبت أدراج الرياح وخاصة بعد اكتشاف أمر اتفاقية « سايكس بيكو » ووعد « بلفورد » .

وفى ذلك الوقت بالذات أبدى الموارنة فى لبنان رغبتهم فى أن تمنح فرنسا حق الاشراف على لبنان،أو أن يوضع لبنان تحت الانتداب الفرنسى ، فى حين أن غالبية العرب فى سوريا كانت تكن العداء لفرنسا وكان من رأيهم أنه اذا كان لا مفر من وضع بلادهم تحت اشراف دولة أجنبية فلتكن هذه الدولة انجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية .. هذا فى الوقت الذى كانوا مجمعين فيه على المطالبة بالاستقلال التام ، الا أنهم كانوا مختلفين على الطريقة التى يمكن أن يتحقق فى ظلها هذا الاستقلال وشكله .

وفى نوفمبر عام ١٩١٨ دعت حكومة انجلترا الأمير فيصل للتباحث معه رسميا فى مستقبل سوريا والبلاد العربية ، وهناك أوضح له الرسميون البريطانيون بصراحة أن انجلترا رغم عطفها على أمانى العرب الا أنها غير مستعدة للدخول فى نزاع مع فرنسا بشأن موضوع سوريا.

وفى مطلع عام ١٩١٩ عقد مؤتمر فرساى ، وناقش الموضوعات المترتبة على انتهاء الحرب وما حدث من تغيير فى خريطة العالم نتيجة لذلك ، وكان من موضوعات البحث موضوع الامبراطورية العثمانية .. وفى ٣٠ يناير صدر قرار عن المؤتمر يقضى بفصل جميع المناطق العربية عن الامبراطورية العثمانية ووضعها تحت نظام جديد فى ظل اشراف عالمى ، وأطلق على هذا النظام « نظام الانتداب » .

وقد حضر هذا المؤتمر من المنطقة العربية شخصيات متباينة الأهداف .

فبينما كان الأمير فيصل يطالب الحلفاء بتنفيذ وعودهم وباستقلال المناطق العربية فى آسيا ويقترح انشاء اتحاد فيدرالى بينها ويعترف

بحاجة العرب الى المساعدة من الخارج ، كان يؤكد بأن العرب ليسوا على استعداد بأن يدفعوا إستقلالهم ثمنا لذلك ، وأنه على استعداد لقبول استقلال لبنان على أن تدخل فى اتحاد اقتصادى مع باقى المناطق العربية فى آسيا .

الا أن بعض المندوبين اللبنانيين ذوى الميول الفرنسية الذين حضروا المؤتمر دون أن يكون لهم أية صفة تمثيلية طالبوا باستقلال لبنان وتوسيع حدوده ووضعه تحت الحماية الفرنسية .

أما الصهاينة فقد أوفدوا مندوبين عنهم أمام المؤتمر لشرح وجهة نظرهم ولاقناع المؤتمرين على التصديق على وعد بلفورد ، على أن توضع فلسطين تحت الانتداب الانجليزى .. الا أن اختلاف وجهات النظر بين انجلترا وفرنسا .. ورغبة فرنسا فى ألا تشاركها انجلترا فى الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط حالت دون اتخاذ أى قرار فى هذا الشأن .

وفى ٢٠ مارس عام ١٩١٩ أعلن مسيو «پيشون» ممثل فرنسا فى مؤتمر السلام أن سوريا ستعامل على أساس أنها وحدة لا تتجزأ وأنها ستوضع تحت الانتداب الفرنسى ، وأما بالنسبة لفلسطين فقد اقترح أن تخصص لها ادارة دولية نظرا لوضعها الخاص .

وانتهى مؤتمر فرساى دون الوصول الى اتفاق بشأن مستقبل البلاد العربية ، وقبل أن ينتهى كان الأمير فيصل قد عاد الى سوريا بعد أن فشل فى تحقيق المهمة التى أوفد اليها .

ونتيجة لذلك أدرك العرب نوايا الغرب وأحسوا بما يبيت لهم بعد أن وجدوا أنفسهم وقد فرض عليهم الانتداب الفرنسى قسرا .

وتطورت الأمور فى المنطقة ، وحاول القوميون العرب تحدى الدول الكبرى ، الا أنهم فشلوا فى ذلك[1] ، ثم عقد مؤتمر « سان

---

(١) فى ٢٠ مارس ١٩٢٠ اجتمع فى دمشق مجلس الأعيان السورى ومنح الأمير فيصل تاج سوريا وفلسطين ، فقبل الحكم . وقد قوبل هذا الاجراء بعمل حاسم وسريع من قبل الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فوضعتا حدا لهذا التصرف بالدعوة الى عقد مؤتمر « سان ريمو » الذى عقد فى ايطاليا فى ٢٦ أبريل ١٩٢٠ .

ريمو » لتقرير مصير أراضى الامبراطورية العثمانية وتقرر أن توضع المناطق الشمالية فى سوريا تحت الانتداب الفرنسى ، والمناطق الجنوبية تحت الانتداب الانجليزى ، بما فى ذلك الالتزام بتنفيذ وعد بلفور ، وردا على ذلك أعلن الأمير فيصل أنه يرفض الاعتراف بأى نوع من الحكم الأجنبى على أراضى سوريا وفلسطين .. وكان ذلك بداية التحدى .

فقد كان تمسك كل من الطرفين بوجهة نظره يعنى أن كلا منهما على استعداد لاستخدام القوة لتحقيق أهدافه ، فحاولت الحكومة السورية زيادة قوتها العسكرية ، الا أن الوضع كان سهلا بالنسبة للفرنسيين حيث كانت قواتهما العسكرية مرابطة فى لبنان ، وكان معظمهم من السنغاليين وجنود المستعمرات .

وفى ١٤ يوليو ١٩٢٠ أرسل الجنرال جورو القائد الأعلى للقوات الفرنسية فى سوريا ولبنان انذارا نهائيا الى الملك فيصل مطالبا اياه بالاعتراف بالانتداب الفرنسى وتخفيض عدد الجيش ، وغير ذلك من المطالب ، وعارض أنصار فيصل هذا الانذار ، الا أن فيصل قبله وأرسل ردا بالقبول الى القائد الفرنسى ، ولكن الرد — لسبب ما — لم يصل فى الوقت المحدد الى جورو مما حدا بالقائد الفرنسى بأن يأمر قواته بالتقدم لاحتلال دمشق ، وبعد وصول الرد اليه أمر قواته بالتوقف ولكنه اشترط فى هذه المرة شروطا أعنف من المرات السابقة[1] ، مما جعل فيصل يرفض الشروط . وبناء على ذلك تقدمت القوات الفرنسية صوب دمشق ووقعت معركة «ميسلون» الشهيرة ، وقضى على القوات السورية ودخلت القوات الفرنسية مدينة دمشق فى ٢٥ يوليو ١٩٢٠ ، وهرب فيصل وكان اختفاؤه فى ذلك الوقت من فوق مسرح السياسة من أكبر العوامل التى ساعدت فرنسا على تثبيت أقدامها .

وكان هذا الوضع سببا مباشرا فى بعث الحركات التحررية فى

---

(١) مثل تسليم بعض الأشخاص للسلطات الفرنسية .

المنطقة وتطور مفهومها لكثير من المسائل التى اختلفت عليها فى البداية، وترتب على ذلك اعادة جمع شمل الوطنيين وتكتلهم مرة أخرى للوقوف فى وجه الاستعمار بعد أن وقفوا بجانبه من قبل بمحض اختيارهم على أمل أنه سيساعدهم على استخلاص استقلالهم من براثن تركيا .

الا أن الأمل تبدد وتلاشى حينما قرر المؤتمرون فى فرساى وضع بلادهم تحت الانتداب الفرنسى .

ورغم أن موقف الحلفاء قد أفقدهم هيبتهم فى الأوساط العربية، وتغيرت نظرة الوطنيين اليهم ، الا أنهم استطاعوا أن يخلقوا طبقة من بعض أبناء البلاد — على اختلاف طوائفهم — تناصرهم وتؤيد بقاءهم كما سيتضح فى الأبواب القادمة .

الفصل الثانى

لبنان فى عهد الانتداب الفرنسى

أعطت اتفاقية «سايكس — بيكو» لفرنسا حتى التصرف فى سوريا ولبنان ووافق مؤتمر سان ريمو على أن تكون فرنسا هى الدولة المنتدبة عليهما ، واعترفت تركـيا فى معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ بالأمر الواقع .

وفى عام ١٩٢٢ اجتمعت عصبة الأمم المتحدة فى لندن وبحثت موضوع الأراضى التى كانت واقعة تحت الحكم التركى ، وأمنت فرنسا وانجلترا على حقهما فى وضع يدهما فى تلك المنطقة متجاهلة المبادىء الرئيسية الموضوعة أمامـها وخاصة تلك التى تنص على حق تقرير المصير[1] .

وكانت معاهدة «لوزان» التى عقدت بسويسرا عام ١٩٢٤ خاتمة المطاف فى تأكيد حق فرنسا الشرعى والدولى فى ادارة سوريا ولبنان، ومنذ ذلك الحين عملت فرنسا على توسيع رقعة لبنان على حساب الأراضى السورية وكان قد ظهر لأول مرة لبنان الكبير ، حيث أعلن

---

(١) مما تجدر الاشارة اليه انه تطبيقا لمبـادى الرئيس الأمريـكى « وودرو ولسن » التى أعلنت عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وهى المشهورة باسم المبادىء الأربعة عشر ، وكان من بينها مبدأ حق تقرير المصير ، سافرت لجنة الى سـوريا ولبنـان ، هى لجنة « كرين » لاستطلاع رغبات السكان فى المناطق التى سيسرى عليها قرار وضعها تحت الانتداب وكانت النتيجة التى أعلنتها البعثة أن الأغلبية تفضل ، اذا كان لابد من الانتداب ، أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة المنتدبة ، ولكن هذا التقرير لم ينشر الا بعد ثلاث سنوات من انتهاء عمل البعثة ، لهذا ظهر صك الانتداب الفرنسى كوثيقة واحدة تضم سوريا ولبنان .

الجنرال «جورو» باسم الجمهورية الفرنسية فى أول سبتمبر ١٩٢٠ قيام دولة لبنان الكبير فانضمت اليه معظم المدن الكبرى حاليا [1] .

وقد استفاد لبنان من ذلك استفادة كبيرة سواء بالنسبة الى الزيادة فى عدد السكان التى تقدر بحوالى نصف مجموع سكان لبنان، بالاضافة الى مضاعفة مساحة أراضيه .

وقامت فرنسا بحكم لبنان حكما مباشرا عن طريق مندوبيها فى لبنان ، الى أن أعلنت فرنسا فى عام ١٩٢٦ بناء على رغبة الوطنيين اللبنانيين قيام جمهورية لبنان ، وكان علم الدولة هو علم فرنسا مضافا اليه شجرة الأرز ، وصدر الدستور اللبنانى الأول فى نفس العام .

ومنذ أن حلت فرنسا بلبنان بدأت تطلق يدها حرة دون قيود فى تنظيم شئونه ، فبدأت تعمل على تكريس الطائفية بحجة المحافظة على التوازن الطائفى ووضعت القواعد والأسس التى ما زالت حتى اليوم وأهمها أن تكون الرئاسات الكبرى موزعة على الطوائف حسب أهميتها [2] .

ورغم صدور الدستور الا أن وضع فرنسا لم يتغير من الناحية الواقعية ، فقد ظلت صاحبة اليد الطولى فى كل شىء . كل ما تغير هو أنها أصبحت تحكم من خلال واجهة لبنانية ، وقد ضايق ذلك بعض الوطنيين اللبنانيين الذين أصروا على ضرورة حصولهم على استقلال كامل شامل مما اضطر فرنسا الى أن توافق على عقد معاهدة بين البلدين تحدد طبيعة العلاقات بينهما .

---

(١) وهى بيروت وصيدا وطرابلس وسهل البقاع وبعلبك وراشيا ومرجعيون .

(٢) رئاسة الجمهورية : ويطلق عليها اسم الرئاسة الأولى وهى من نصيب الطائفة المارونية .
رئاسة مجلس النواب ويطلق عليها اسم الرئاسة الثانية وهى من نصيب الطائفة الشيعية .
رئاسة الوزراء ويطلق عليها اسم الرئاسة الثالثة وهى من نصيب طائفة السنة .

وفى أكتوبر عام ١٩٣٦ اتخذت فرنسا الاجراءات لعقد معاهدة صداقة وتحالف مع لبنان على أن تكون مدتها خمسة وعشرين عاما ؛ وكان الهدف من هذه المعاهدة هو اتاحة الفرصة أمام لبنان للاشتراك فى عصبة الأمم حتى تضمن فرنسا فى يدها صوتا عند الحاجة، واحتفظت فرنسا لنفسها فى مشروع المعاهدة هذه بحق الاشراف على الشئون الخارجية والعسكرية التى ضمن اختصاصات « المفوض » السامى الفرنسى .. ورغم عدم التكافؤ فى هذه المعاهدة ، فان الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التوقيع عليها لأنها — من وجهة نظر الجمعية — ليست فى صالح فرنسا .

وفى عام ١٩٣٩ نشبت الحرب العالمية الثانية .

وفى التاسع من سبتمبر من نفس العام أعلن المفوض السامى الفرنسى الأحكام العرفية فى لبنان ووقف العمل بالدستور وحل المجلس النيابى وحد كثيرا من سلطات رئيس الجمهورية .

نظام الانتداب الفرنسى على لبنان :

ان مبدأ الانتداب نصت عليه المادة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم ورسمت نظاما معينا بالنسبة لادارة المستعمرات والأراضى التى كانت تحكمها قبلا دولا زالت سيادتها بسبب الحرب العالمية الأولى والتى تسكنها شعوب عاجزة عن ادارة أمورها بنفسها فى وسط مخاطر المدينة الحديثة . وأكد نص المادة بأن سعادة وتقدم هذه الشعوب ما هو الا أمانة مقدسة فى عنق المدينة وأن ضمانات القيام بهذه الأمانة واجب فى عنق الدول الكبرى .

واتفق على أن يطبق نظام الانتداب على أن تختلف طبيعته باختلاف درجة نمو الشعوب ، ومركز الاقليم الجغرافى ، وحالتها الاقتصادية وظروفها الأخرى المماثلة .

وعلى ذلك فان الاقاليم التى خضعت لنظام الانتداب فى ظل عصبة

الأمم قسمت الى ثلاثة أنواع وأعطت لكل نوع منها حكما خاصا[1]

وقد خضعت لبنان للنوع الأول (أ) من الانتداب ، وجاء فى مقدمة صك الانتداب على سوريا ولبنان تعهد الدول الحليفة بأن تعامل سوريا ولبنان على أساس اسداء النصح لهما ومعاونة السكان بما يتلاءم وروح ما نصت عليه المادة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم .

وقد تعهدت فرنسا بأن تمارس مهمة الانتداب نيابة عن عصبة الأمم ، وكان عليها أن توجد فى خلال سنوات القانون الأساسى للبلدين بالاتفاق مع السلطات المحلية القائمة ، وأن تأخذ فى الحسبان المحافظة على حقوق المواطنين وحماية مصالحهم وتحقيق رغباتهم ، وكان من واجبها العمل على تطوير وتنمية الاقتصاد فى سوريا ولبنان على أساس أنها دولة مستقلة سوف تعتمد على نفسها ، ولذلك فمهمة فرنسا محصورة فى العمل — بقدر ما تسمح به الظروف — على تشجيع الاستقلال الذاتى .

وأعطى لفرنسا الحق فى أن يكون لها قوات مسلحة للدفاع عن أراضى البلدين على أن تنشأ قوات عسكرية محلية تنحصر مهمتها فى

(1) **أولا** : الانتداب (أ) وهو ما يعبر عنه بالجماعات التى كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية والتى وصلت الى حالة من الرقى تسمح بالاعتراف مؤقتا بوجودها كأمم مستقلة بشرط أن تسترشد فى ادارة شئونها بنصائح ومساعدة الدولة المنتدبة الى أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه قادرة على ادارة شئون نفسها بنفسها .

ثانيا : الانتداب (ب) وينطبق على الشعوب الموجودة على الأخص فى وسط افريقيا وتلتزم الدولة المنتدبة لادارتها بشروط خاصة عددتها المادة ، وكان أهمها تحريم الاتجار بالرقيق والسلاح والمشروبات الروحية .

ثالثا : الانتداب (ج) والمقصود به الأقاليم الواقعة جنوبى غربى افريقيا وبعض جزر المحيط الهادى ، وهذه نظرا لقلة عدد سكانها وصغر حجمها وبعدها عن مراكز المدنية واتصالها باقليم الدولة المنتدبة ولظروف أخرى اتفق على ادارتها كأنها جزء لا يتجزأ من اقليم الدولة المنتدبة .

المحافظة على الأمن والنظام ، وأعطى الحق لفرنسا فى استعمال الموانى ومختلف وسائل المواصلات لتأمين مرور وسلامة قواتها ومعداتها ، وتكون القوات العسكرية الأهلية خاضعة لادارة قوات الانتداب[1] .

أما فى مجال السياسة الخارجية فقد أعطى الحق المطلق للحكومة الفرنسية فى أن تمارس السياسة الخارجية بالنسبة للبلدين وحماية مصالح رعاياهما فى الخارج .

وتعهدت فرنسا بعدم تنازلها عن أى جزء من أراضى البلدين أو وضعهما تحت ادارة قوة أجنبية أخرى .

وقررت فرنسا عدم تمتع الأجانب الموجودين فى سوريا ولبنان بأى نوع من الامتيازات والحصانات التى كانت سارية فى عهد الحكم التركى ، كما أخذت على عاتقها انشاء نظام قضائى يضمن المساواة فى المعاملة بين الأجانب والوطنيين واعطاء الضمانات للاشخاص على اختلاف معتقداتهم وطوائفهم ، بما فى ذلك حرية الفكر وحرية العبادة على ألا يكون هناك أية تفرقة من أى نوع بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، وأعلنت عدم التدخل فى المسائل الدينية ووضع حد لنشاط البعثات الدينية التى تؤثر على النظام العام أو صالح العمل وأنها لن تضع قيودا على نشاط تلك البعثات فى الناحية الدينية العقائدية ، ولها حق انشاء المعاهد وتقديم المساعدات والمعونات ، وتعهدت كذلك بتشجيع التعليم العام باللغات الوطنية وحماية حقوق كل طائفة فى تملك المدارس وتعليم لغتها الخاصة .

وفى المجال الاقتصادى تعهدت بأن لا يكون هناك تفرقة بين المواطنين ، أو التجارة لأى دولة عضو فى عصبة الأمم أو غيرها من الدول الأجنبية الأخرى ، وبناء على ذلك فسيكون لها الحق — اذا رأت ذلك ضروريا — فى أن تفرض بعض الضرائب والرسوم ، وسوف تعمل على تنمية الموارد الطبيعية للبلاد وحماية مصالح السكان

(1) نص على أنه « يجوز أن تساهم سوريا ولبنان فى جزء من تكاليف هذه القوات » .

الوطنيين ، وان يكون هناك تفرقة بين مختلف الجنسيات المنضمة لعصبة الأمم عند منح امتياز لتطوير موارد البلاد الطبيعية ، وأكدت فرنسا عدم تدخلها فى مسائل الاحتكارات العامة خاصة الاحتكارات التى لها صيغة مالية بحتة ، حيث قد نص صراحة فى صك الانتداب بأنه غير جائز بأن تمنح سلطة الانتداب لصالحها أو لصالح رعاياها امتيازات ما، لأن معنى ذلك عدم قيامها بتنفيذ القرارت التى تنص على المساواة بين رعايا جميع الدول المنضمة للعصبة .

والتزمت فرنسا بتقديم تقرير سنوى لمجلس العصبة توضح فيه الخطوات التى تقوم بها فى سبيل تنفيذ ما نصت عليه مواد العهد الخاصة بالانتداب[١] .

وأنشئت اللجنة الدائمة للانتداب التى نصت عليها المادة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم وظلت تجتمع بانتظام حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، ولو أنه فى سنواتها الأخيرة تغير عدد أعضاء اللجنة الذين كان يعينهم مجلس العصبة ، وكانت غالبية الأعضاء تمثل الدول التى عهد اليها الانتداب ، وفى الوقت نفسه كان هؤلاء الأعضاء يعينون بصفتهم الشخصية لا بصفتهم ممثلين عن حكوماتهم[٢] .

---

(١) كان من حق المجلس طلب تغيير النظم والأساليب التى تتبعها السلطة القائمة داخل أراضى الدولة المنتدبة ، كما انه نص على أن أى نزاع ينشأ بين السلطة المنتدبة وأية دولة عضو فى المنظمة — بالنسبة لتطبيق مبادىء الانتداب — فان هذا النزاع يجب ان يطرح على محكمة العدل الدولية للبت فيه ، اذا لم يمكن حل هذا النزاع عن طريق المفاوضات .

(٢) كانت مهمة اللجنة بحث التقارير من الوجهة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة الخاضعة للانتداب وتدوين ملاحظاتها واعداد توصياتها وابراز أوجه النقد المختلفة بالنسبة للادارة المنتدبة كما أن للجنة الحق فى استلام شكاوى المواطنين وبحثها — فى الدولة الخاضعة للانتداب — لابداء الرأى فيها ، وكان يحضر جلسات اللجنة مندوب عن الدولة المنتدبة واحيانا يحضر المفوض السامى نفسه الذى كان يجاوب على الأسئلة التى تناقشه فيها اللجنة ، وكان يشرح ويبرر وجهة نظر حكومته وتصرفاتها وسياستها اذا ما وجه النقد لحكومته .

ويمكن القول بأن اللجنة قد مارست عملها بجيدة وأمانة ، الا أنها لم تسجل — أبدا — بصراحة نقدا للسياسة الفرنسية فى سوريا ولبنان ، كما أنها لم تقترح ادخال أية تعديلات أو تحسينات على نظام الادارة التى كانت تمارسه فرنسا .

واقع الانتداب الفرنسى :

ان السبب الرئيسى لاصرار فرنسا على أن تكون هى الدولة المنتدبة فى سوريا ولبنان ، يرجع الى أنها تطالب ببعض المصالح الخاصة فى تلك المنطقة ، لذلك كان من الطبيعى أن يكون محور سياستها خلال وجودها فى تلك المنطقة موزعا ما بين الوفاء بالتزاماتها — كدولة منتدبة — تجاه عصبة الأمم ، وبين وجود مصالح خاصة لها فى المنطقة عليها أن ترعاها وتعمل على ازدهارها ونموها .

وقد ركزت فرنسا جهودها لحماية الاتجاه الثانى مع عدم الاهتمام بالتزاماتها أمام العصبة ، وفى سبيل حماية هذا الهدف عملت على معارضة واضعاف تيار القومية العربية النامى الذى يهدف الى الحصول على الاستقلال التام وعدم قبول أى نوع من أنواع الحكم الأجنبى وفى نفس الوقت أخذت فى تقوية علاقاتها التقليدية مع المسيحيين والعلويين والأكراد والأقليات الأخرى والعمل على ايجاد وضع خاص للبنان بالنسبة الى باقى أجزاء المجموعة العربية فى المنطقة .

وقد شجع فرنسا على المضى فى سياستها تخطيطا وتنفيذا ، كما شجعها على نجاح تلك السياسة داخل المنطقة ، أن المطالبة بالاستقلال فى ذلك الوقت كانت تواجهها عقبات كثيرة ، فقد كان البعض لا يعارض القومية العربية فى حد ذاتها ولكنه كان يكره الموافقة على أى عمل يسىء الى فرنسا ويكون من شأنه اضعاف مركز فرنسا العالمى[١] .

---

(١) قد يكون المؤثر على تفكير تلك الفئة هو خوفهم من قيام حرب عالمية تحتاج فيها فرنسا الى أن تقف دولة قوية ، ولكنها لا تجد الامكانات التى تؤهلها لهذا المركز اذا ما فقدت مستعمراتها أو المناطق التى تسيطر عليها تحت ستار الانتداب ، ومعروف أن تلك المناطق تمدها بالجنود والمواد الخام .. الخ سوريا ولبنان — البرت حورانى — ص ١٦٧ .

وكانت هناك فئة أخرى من سكان البلاد ينظرون الى الاستقلال على أنه مؤامرة انجليزية ضد فرنسا،وكانوا يعتقدون أن انجلترا هى التى تعمل على بعث فكرة القومية العربية للوقوف فى وجه فرنسا ، حيث أن هذا السلاح ستكون نتيجته الحتمية هى تقلص النفوذ الفرنسى وخاصة فى سوريا ولبنان وسيكون البديل لهذا التقلص امتداد النفوذ الانجليزى وسيطرته على كافة أنحاء المنطقة وخاصة اذا ما حققت فكرة اتحاد عربى يضم جميع الدول العربية بما فيها سوريا ولبنان (١) .

وكانت هناك فئة ثالثة تنظر الى القومية العربية على أنها ليست الا مجرد حركة معادية للغرب عموما وأنها تهدف الى احياء التقاليد والحضارة الأسيوية لتقف فى وجه الاشعاع والتقدم الغربى الذى تحمل لواءه فرنسا وتبشر به بعثاتها الدينية والتعليمية المنتشرة فى تلك المناطق ، وفئة أخيرة كانت تنظر الى القومية العربية على أنها حركة اسلامية متعصبة ، ولذلك فان من الضرورى أن يقف المسيحيون صفا واحدا فى وجهها . وشجعهم على ذلك البعثات التبشيرية فى سوريا ولبنان التى كانت تستمد وجودها وحمايتها من فرنسا ، وبجانب ذلك كان البعض لا يعارض مبدأ منح الاستقلال لتلك المناطق ولكنهم كانوا يرون أن الوقت لم يحن بعد لذلك (٢) .

---

(١) لا يستبعد كما يتوقع اصحاب هذا الراى ان يصبح هذا الاتحاد العربى جزءا من الكتلة الاسترلينية التى تدور فى فلك الامبراطورية البريطانية ومن ثم فان اللغة الانجليزية سوف تكون بديلا للغة الفرنسية التى سادت تلك المناطق سواء فى المدارس او فى الأعمال التجارية .

(٢) لأن العرب فى نظرهم لم يتعودوا أو لم يتعلموا كيف يحكمون انفسهم فيما يخشى معه أن تعامل الأقليات فى تلك البلاد بصورة غير عادلة ، لذلك فان من راى هؤلاء ان تظل تلك البلاد خاضعة لحكم الأجنبى حتى يحين الوقت المناسب لاعلان استقلالها . وكان انسحاب بريطانيا من العراق وعقد المعاهدة الانجليزية — العراقية عام ١٩٣٠ دون النص على منح الأقليات فى العراق اى ضمانات عاملا فى اثارة مخاوف المعتدلين ، خاصة بعد أن وقعت مذابح الأشوريين فى العراق عام ١٩٣٣ .

ورغم اختلاف وجهات النظر — ومعظمها يقف بجانب فرنسا — ازدادت المعارضة فى تلك البلاد بسبب نظرة المسئولين الفرنسيين — موظفين وجنود — الى المواطنين فى سوريا ولبنان ، ومعاملتهم ونظرتهم اليهم بنفس النظرة التى كانوا يتحكمون بها فى دول شمال أفريقيا ، وخاصة بعد أن حاولت فرنسا أن تطبق نفس السياسة التى تسير عليها فى الجزائر وتونس ومراكش على الأراضى المنتدبة .

وارتفعت أصوات بعض الأجانب معارضة موقف فرنسا الاستعمارى (١) فى ادارتها للدول الخاضعة للانتداب ، ورأى البعض أن كسب صداقة تلك الشعوب وعقد المعاهدات معها خير من الاحتلال، وأنه من الأجدر بفرنسا أن تركز قوتها وتدعم مركزها السياسى فى أوروبا بدلا من أن تتحمل أعباء مالية وانسانية خارج حدودها .

الا أن حكومة فرنسا كانت تتظاهر بأنها تراعى فى سياستها داخل الدول المنتدبة أن الانتداب نظام مؤقت ، الهدف منه مساعدة سكان سوريا ولبنان سياسيا لأنهم غير قادرين على تأهيل أنفسهم لحكم ذاتى كامل ، ولهذا السبب فانها تعمل تدريجيا على خلق تنظيمات وطنية واعية حتى تتمكن تلك التنظيمات من تحمل أعباء حكم بلادها فى

---

(١) فى محاضرة ألقاها مسيو « ببيرفينو » وكان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٣٦ — فى مارس عام ١٩٣٩ بعنوان « الأراضى المنتدبة » أكد : أنه لا يمكن النظر الى المناطق الموضوعة تحت الانتداب على أنها مناطق مستعمرة لسبب واحد رئيسى هو ان تلك المناطق لا يوجد بها مستوطنون فرنسيون ، وان علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا علاقات عارضة ومؤقتة ، والمهم هو أن سكان تلك المناطق الموضوعة تحت الانتداب لا يمكن معاملتهم على انهم سكان متأخرون لا يمكنهم حكم أنفسهم ، وطبقا لمفهوم نص الانتداب فان مسئولية الدولة المنتدبة هى أن تدير وتحكم لكى تتيح للسكان فرصة تعليمهم كيفية ادارة شئونهم وحكم بلادهم .. واستطرد الى القول .. بأن تلك المبادىء ليست مجرد نظرية ، لأن سكان تلك المناطق قبلوها ويأملون الحصول على استقلالهم ويصممون عليه ، وما لم تعمل فرنسا على انتهاج سياسة تتلاءم مع تلك المبادى ، فان خطر انهيار مركز فرنسا فى سوريا ولبنان محتمل الوقوع ، وقد يحل محل النفوذ الفرنسى نفوذ ايطاليا او بريطانيا العظمى أو تركيا .

المستقبل وحينئذ يصبح لا محل لتدخلها وستترك البلاد . وأكدت أنها لن تتدخل على الاطلاق فى الشئون الداخلية للحكومات الوطنية لأنه لا محل لهذا التدخل .

ولكن فرنسا اتبعت طريقة مخالفة تماما لما تعهدت به أمام عصبة الأمم ، فمنذ اليوم الأول لوضع أقدامها وضعت مخططا تهدف كما أوضحنا الى السيطرة على البلاد دون أن يكون للحكومات الوطنية أو أية تنظيمات محلية تدخل فى ادارة دفة شئون البلاد داخليا أو خارجيا ، وسيبدو ذلك واضحا من استعراضنا القادم لنظام الادارة الفرنسية .

نظام الإدارة الفرنسية

فى عهد الانتداب الفرنسى

أهمية استعراضنا لنظام الادارة اللبنانية فى عهد الانتداب الفرنسى ، يرجع الى أن نظام الادارة القائم حاليا فى لبنان يعتمد أساسا على الأنظمة التى كان معمولا بها فى عهد الانتداب الفرنسى مع تغيير بسيط فى الشكل لا فى الجوهر ، وسوف نرى أنه فى ضوء الفكرة التى تبنتها فرنسا اتخذ التنظيم داخل لبنان خلال سنوات الانتداب الأولى شكلا يتلاءم مع أهدافها ، وتميز هذا النظام بالازدواجية غير المتكافئة .

ففى أحد الجانبين يوجد المقيم العام أو المندوب السامى « ممثل سلطات الانتداب» وكان هو المسئول الوحيد عن ادارة سوريا ولبنان ، والمفروض أن مهمته هى مجرد اسداء النصح والرقابة ، الا أن الواقع كان غير ذلك : فقد أنشأ لمساعدته فى مقره الدائم فى بيروت مجلسا سياسيا وآخر عسكريا وعددا من الادارات المختلفة يرأسها فرنسيون أو أفراد من رعايا الامبراطورية الفرنسية . ويشرف على هؤلاء السكرتير العام الذى كان يلى المندوب السامى فى الأهمية ، وقد أخضع لاشرافه عدة مصالح مثل الأمن العام والتعليم والأشغال العامة والآثار .. الخ. كما أنشأ ادارة تشرف على شئون البدو .. وكان له مكتب لجمع المعلومات يقوم بالعمل فيه ضباط فرنسيون يخضعون لاشرافه المباشر وكانت مهمتهم امداده بكافة المعلومات التى تجعله على علم تام بالحركات السياسية بل بالشعور السياسى لدى المواطنين فى مختلف أنحاء البلاد، وكان رجال « المكتب الخاص » منتشرين فى كل حى من أحياء المدينة ، وكان لهم نفوذ واسع وسلطات مطلقة فى كافة المصالح الحكومية وبالنسبة لجميع الأشخاص .

أما الجانب الآخر الذى يقابل جانب الادارة الفرنسية ، فكان يتمثل فى بعض التنظيمات الوطنية وفى بعض المسئولين الخاضعين

لرجال الادارة الأجنبية ، ويمكن القول بأن هذا الجانب كان فى حكم العدم .

ويبدو من ذلك أن حكومة فرنسا لم تحاول تنفيذ النص الذى حدد سلطتها بالاشراف واسداء النصح للمواطنين،فالواقع أن المندوب السامى كان هو الذى يحكم البلاد عن طريق مندوبين وممثلين فى مختلف مصالح الدولة . وكانت هناك بعض الادارات التى لم يرأسها فرنسيون فألحق بها عددا وفيرا منهم بصفتهم مستشارين وخبراء فنيين، وقد تم الحاقهم بوظائفهم بوصفهم موظفين محليين لا بصفتهم أعضاء أو مساعدين للمقيم العام . وقد وضعت عدة أسس لادارة دفة الحكم فى البلاد وأعطيت للسلطات الوطنية شكل السلطة فى بعض الحقول بينما حرمتها فى نفس الوقت من السلطة ذاتها .

فبينما كانت الحكومة الوطنية لها سلطات تشريعية وتنفيذية ، الا أنها كانت خاضعة لاشراف المندوب السامى ومساعديه ، ومقيدة بما يبديه المستشارون الفرنسيون من آراء . وكانت تلك الرقابة فى كثير من الأحيان تحرم الحكومات الوطنية من أن يكون لديها أية حرية فى العمل فى أى ميدان .

أما بالنسبة للشئون الاقتصادية فقد سيطرت فرنسا على مقدرات البلاد الاقتصادية ، فوضعت منذ البداية كافة المصالح الهامة تحت اشراف المندوب السامى ، أما المصالح التمويلية(١)فقد أعطت امتيازا لبعض الشركات الفرنسية رغم مافى ذلك من مخالفة صريحة لمبادىء الانتداب .

وقد رسمت فرنسا وخططت للجوانب السياسية والادارية والقضائية والتشريعية بنية الاستقرار فى البلاد وذلك على الوجه التالى :

(١) مثل مصلحة الجمارك والبريد والهاتف والتلغراف والسكك الحديدية ومصلحة انتاج التبغ وادارة ميناء بيروت .

أولا : التنظيم السياسى :

قررت فرنسا أن تخلق عدة حكومات مستقلة بدلا من حكومة واحدة تحكم كافة أراضى سوريا ولبنان ، وكانت ذريعتها فى ذلك القول باختلاف الشعور لدى السكان بالنسبة للمناطق المختلفة بالاضافة الى اختلاف مستويات التطور لدى تلك المناطق ، وقد نفذت خطتها بأن أعلنت فى سبتمبر ١٩٢٠ قيام دولة لبنان الكبير بعد اقتطاع عدة مناطق من سوريا ، وفى نفس الشهر أعلن استقلال العلويين بمنطقة اللاذقية وأطلق عليها اسم « دولة العلويين » فى يوليو عام ١٩٢٢ ، وفى مارس ١٩٢١ تم اتفاق بين بعض الدروز ومندوب المقيم العام الفرنسى على انشاء دولة مستقلة للدروز فى « جبل الدروز » وتم ذلك فعلا فى أبريل عام ١٩٢٢ ، أما باقى سوريا فقد قسم الى دولتين هما حلب، ودمشق .. وداخل دولة حلب وضع نظام خاص للواء الاسكندرونة تطبيقا لاتفاق سبق عقده بين الأتراك والفرنسيين(١) ، وأصبح وضع اللواء من الناحية القانونية تابعا لدولة حلب ، أما من الناحية الادارية فله نظام خاص ويتمتع بموجبه بحرية شبه مطلقة فى ادارة شئونه الداخلية وله ميزانيته الخاصة ، بالاضافة الى النص على أن تصبح اللغة التركية لغة رسمية تماما كاللغتين العربية والفرنسية .

ومنذ البداية عين المندوب السامى الفرنسى أعضاء الحكومات من الموالين لفرنسا ، وشغل معظم المراكز الهامة بضباط فرنسيين ، وكان من المتوقع قيام حكم ذاتى سريع عقب تلك التنظيمات ، خاصة وقد أعلنت فرنسا عن عزمها على ايجاد منظمة تعمل على خلق الارتباط بين تلك الحكومات .

وفى مطلع عام ١٩٢٢ أنشىء مجلس تمثيلى — شكلى — فى دولة لبنان .

وفى يونيو من نفس العام اتخذت ترتيبات لاجراء اتحاد سورى

(١) يعرف باسم اتفاق "Bouillon-Franklin"

يضم كلا من دول دمشق وحلب ودولة العلويين ، واستبعد من هذا الاتحاد دولتا لبنان وجبل الدروز،وقد أعطيت للاتحاد سلطات تشريعية واسعة تمارس عن طريق مجلس اتحادى يتكون من مندوبين تختارهم المجالس التمثيلية التى كانت قد أنشئت داخل الدول الأعضاء فى الاتحاد[1] .

ولم يحقق الاتحاد الأهداف التى أنشىء من أجلها ، فدولتا دمشق وحلب كانتا ترغبان فى نوع أقوى من الاتحاد،فى حين أن دولة العلويين كانت على النقيض ، ولم يدم هذا الاتحاد طويلا اذا أعلن انتهاؤه فى ديسمبر عام ١٩٢٤ على يد الجنرال « فيجوند » .

ومنذ يناير ١٩٢٥ اتحدت دولتا دمشق وحلب داخل اطار دولة واحدة أطلق عليها «دولة سوريا» عاصمتها دمشق وينضم اليها لواء الاسكندرونة بنفس الشروط التى سبق أن انضم طبقا لها الى دولة حلب عند انشائها ، وظلت دولة العلويين باقية دون أن يربطها بالدولة الجديدة أية رابطة .

ويمكن القول بأن التنظيم السياسى للمنطقة قد تطور وانتهى بعد عدة تجارب الى أن الأراضى الخاضعة للانتداب الفرنسى قد تفتتت الى أربع وحدات سياسية مختلفة ابتداء من عام ١٩٢٥ وهى :

دولة لبنان الكبير .

دولة سوريا .

دولة العلويين .

حكومة جبل الدروز .

وظل هذا النظام قائما دون أن يطرأ عليه أى تعديل حتى عام ١٩٣٦ ، حيث ألحقت فى ذلك العام كل من دولتى العلويين وحكومة جبل الدروز بالدولة السورية .

(١) فى الاجتماع الاول للمجلس انتخب السيد صبحى فرحات رئيسا له وهو انطاكى من أصل تركى .

وفى عام ١٩٣٩ أعيد لكل دولة استقلالها التام مرة أخرى .

وفى عام ١٩٤٢ عادت المجموعة مرة ثانية للدخول فى رحاب الدولة السورية .

ثانيا : النظام الادارى :

منذ البداية كان يحكم البلاد موظف فرنسى[1] يعاونه فى الحكم مجلس استشارى يعينه المندوب السامى ، وقد قسم لبنان الى أربع محافظات أما مدينتا بيروت وطرابلس فقد وضع لكل منها نظام خاص. وكان كل حاكم قضاء يعين له مستشار فرنسى يساعده مفتش فرنسى وخبراء فرنسيون ، بالاضافة الى ضباط المخابرات الفرنسيين .

وأوجد فى كل محافظة مجلس ادارة يشرف على شئون المحافظة، وكان تكوين هذا المجلس خاضعا لاختيار المندوب السامى ، اذ أن جميع أعضائه كانوا يعينون ، ولم تكن مجالس الادارات غريبة على لبنان فقد كان لكل محافظة من قبل مجلس ادارة ينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام .

أما فى المصالح الحكومية فكان يعين فى كل مصلحة كبرى مندوب فرنسى وله مساعدوه ولهم سلطات مطلقة فى التصرف ، أما فى المصالح الأقل أهمية فكان يعين فيها « مندوب مساعد » فرنسى . وفى كافة الظروف والأحوال كان يوجد فى كل مصلحة مندوب أو مندوبان من « المكتب الخاص » ، وقد بلغ عدد الرسميين الفرنسيين فى لبنان من عسكريين ومدنيين ــ عدا الجنود ــ فى عام ١٩٢١ خمسة آلاف شخص ، وارتفع الى خمسة عشر ألفا فى عام ١٩٢٥ .

وكان من الممكن أن يسير العمل فى طريق صحيح ، الا أن اختلاف اللغة وتطوير نظام الحكم الى ما يتلاءم مع مصلحة فرنسا وحدها دون مراعاة لصالح الوطنيين ، بالاضافة الى كثرة عدد الموظفين الفرنسيين فى المصالح الحكومية بدرجة تفوق طاقة البلاد ، كل ذلك وغيره كان سببا فى عرقلة سير الادارة .

(١) أول حاكم للبنان كان الكابتن « ترابند » وهو ضابط بحرى ظل يحكم حتى ابريل عام ١٩٢٣ وقد تعاقب بعده كثيرون .

وكانت كفاءات الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يشرفون على الحكم مختلفة ، فقليلا جدا منهم كانوا يتكلمون العربية ، وبعضهم كانوا أكفاء وكثيرون منهم لديهم النية الخالصة فى العمل ولكن تنقصهم الخبرة .. وبعضهم كان يطبق نظام الحكم وأساليب الحكم الغربى أو الحكم المطبق فى شمال افريقيا دون مراعاة لطبيعة وظروف البلاد أو السكان ، وكان بعضهم لا كفاءة لديهم ، كما أن الموظفين المحليين الذين اختارتهم السلطات لم يكونوا أحسن الكفايات الموجودة فى البلاد[1] .

ثالثا : النظام القضائى :

قبل الانتدا بكان النظام القضائى معقدا وغير صالح فى مجموعه، وقد ظلت جميع موضوعات الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق خاضعة للمحاكم المذهبية التى أنشأتها كل طائفة لرعاية شئونها بعيدا عن أية سلطة مركزية .

أما المسائل المدنية فقد كانت خاضعة للقضاء المدنى الذى كان يستند فى أحكامه الى بعض "القوانين المستمدة من التشريع الاسلامى فى بعض الحالات ،ويعتمد فى حالات أخرى على التقنين الأوروبى الحديث .. وكان رعايا الدولة يخضعون لتلك المحاكم ، أما الأجانب فكانوا يخضعون لنظام القضاء المختلط،وقضاة تلك المحاكم فرنسيون، وقد حل هذا النظام محل نظام الامتيازات الذى كان موجودا فى عهد الامبراطورية العثمانية .

والواقع أن النظام القضائى التركى فى مجموعه استمر معمولا به فى عهد الانتداب ولم يطرأ عليه الا تعديلات طفيفة . وقد عملت السلطات الفرنسية على خلق الأنظمة الجديدة التى تتلاءم مع الوضع الجديد ، فأنشأت بعض المحاكم المدنية مثل محكمة الغنائم وأوجدت

---

(١) سوريا ولبنان ، البرت حورانى ، ص ١٣٢ .

طريقة جديدة لاختيار القضاة وبسطت قواعد الاجراءات وطرق المحاكمة ، ولم يطرأ أى تغيير على محاكم البدو العرفية أو المحاكم الخاصة لغير المسلمين .

وفى عامى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ شكلت لجنة قانونية فى باريس تضم مجموعة من القضاة الفرنسيين واشترك فيها بعض المحامين السوريين واللبنانيين لوضع قانون قضائى جديد ، ورغم صدور هذا القانون الا أن مخالفة فرنسا للمواد التى تضمنها القانون أفقدته هيبته وقيمته[1] .

وكان قضاة المحاكم الفرنسيين يتمتعون بنفوذ مطلق ، وكان القاضى اللبنانى — فى حالة وجود قاض فرنسى معه — لا يمكنه أن يطبق حكما قابلا للنفاذ قبل أن يوافق عليه القاضى الفرنسى .

أما بالنسبة للأوقاف فقد أنشأ المندوب السامى عام ١٩٢١ تحت رقابته المباشرة لجنة معظمها من المسلمين مهمتها الاشراف على الأوقاف، وتكون همزة الوصل بين الحكومة وبين الادارة كما أنشأ مجلس أعلى للأوقاف وخول سلطات مطلقة للتصرف فيها وفى ادارتها،وأنشئت لجنة عامة يعينها المندوب السامى لهذا الغرض . وكان من سلطات المندوب السامى الاعتراض على قرارات اللجنة أو وقفها ماعدا ما تعلق من قراراتها بالقانون الاسلامى .

رابعا : النظام التمثيلى :

أعلن المندوب السامى فى الثامن من مارس عام ١٩٣٢ عن عزمه على اجراء انتخابات « للمجلس التمثيلى » وتم ذلك فعلا فى ٢٦ أبريل من نفس العام بعد أن قامت السلطات الفرنسية باجراء احصاء كانت

---

(١) استمرت السلطات الفرنسية فى القاء القبض على الأشخاص الذين تشتبه فيهم سياسيا وتودعهم السجن دون محاكمة رغم أن القانون الموضوع يحرم ذلك .

نتيجته أن اعتبر المسيحيون أغلبية فى لبنان[١] ، ووزعت المقاعد فى المجلس استنادا الى هذا الاحصاء ، وكان عدد النواب حينذاك تسعة وعشرون نائبا من بينهم ستة عشر مسيحيا وثلاث عشر مسلما[٢] .

وعين أول رئيس للجمهورية [٣] من الطائفة المارونية ، له نائب ومساعدون من مختلف الطوائف .

ولم يمض عام على اجراء هذه الانتخابات حتى فكر الفرنسيون فى اجراء انتخابات جديدة ، وذلك عندما عين الجنرال «فيجوند» خلفا للجنرال «جورو» فى ابريل ١٩٢٣ ، فكان أن أعلن المندوب السامى الجديد عن عزمه على اجراء انتخابات جديدة وتم ذلك فعلا فى شهر يونيو من نفس العـــام .. وقد قوبلت هذه الانتخابات بالمقـاطعة والاحتجاجات على أساس أن السلطات الفرنسية أرادت أن تتدخل لاختيار أعضاء بالذات لعضوية المجلس .

وسواء كانت تلك الانتخابات نتيجة لارادة شعبية صحيحة أو العكس ، فقد اقتصرت أعمال المجالس التشريعية فى عهد الانتداب على مناقشة المواضيع التى تحول اليها من السلطات الفرنسية فقط ، كما كان للمجلس أن يتخذ قرارات فى الأمور التى تتعلق بالصحة والأشغال العامة ، وكان للمجلس حق اصدارتوصيات واقتراحات فى أى موضوع آخر ، كما كان له حق مناقشة الميزانية وكان المفروض ألا يصدر رأى قانون يمس مصلحة البلاد الا اذا وافق الفرنسيون عليه ، الا أنه لم يكن لدى المجلس مجتمعا السلطة لاقرار أى مشروع يتعارض مع رأى سلطات الانتداب .

---

(١) قدر عدد السكان ب ٦٧١ر٥٠٠ نسمة موزعين على الطوائف التالية ٣٣٠ر٠٠٠ مسيحى ، ٢٧٥ر٠٠٠ مسلم ، ٤٣ر٠٠٠ درزى ، ٣٥٠٠ يهودى ، ٢٠ر٠٠٠ من الأجانب . ســوريا ولبنـــان فى ظل الانتــداب الفرنسى ، لونجرج ، ص ١٢٧ .

(٢) مقاعد المسيحيين وزعت على الطوائف كالتالى : ١٠ مقاعد للموازنة ، ٤ للأرثوذكس ، ٢ للكاثوليك ، أما مقاعد المسلمين فقد وزعت كالتالى : ٦ سنية ، ٥ شيعة ، ٢ للدروز .

(٣) حبيب باشا أبو السعد .

وفى عام ١٩٢٥ عهد المندوب السامى الى المجلس التشريعى بوضع دستور للبلاد ، وقد أعان هذا الدستور فى مايو عام ١٩٢٦ ، وكان أهم ما اشتمل عليه هو اختيار البلاد للنظام الجمهورى ، واختيار رئيس جمهورية منتخب تعاونه وزارة مسئولة ، وتألف برلمان البلاد من مجلسين ، مجلس نواب منتخب ومجلس شيوخ بالتعيين ،وما لبث أن اندمج المجلسان فى مجلس واحد يكون ثلثا أعضائه بالانتخاب والثلث الآخر بالتعيين .. ثم انتهى الأمر فى عهد الانتداب بأن صار اختيار أعضاء المجلس جميعا خاضعا للاقتراع العام .

واستمر نظام الحكم الفرنسى على هذا المنوال حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، وقد اختلفت الآراء بالنسبة لتقييم الدور الذى قامت به فرنسا فى لبنان ، بذلك سنعرض فيما يلى الى شرح مـــدى نجاح سياسة فرنسا فى لبنان .

مدى نجاح السياسة الفرنسية :

يمكن القول بأن فرنسا قد بذلت خلال الفترة من ١٩١٨ حتى ١٩٤١ مجهودات كلل بعضها بالنجاح ، الا أنها فشلت عمـــوما فى سياستها فى المنطقة ، وما كسبته سوريا ولبنان من فرنسا خلال تلك الفترة يمكن اختصاره فى أنها قد أدخلت بعض التطورات التى عملت على تحويل المجتمع السورى واللبنانى من مجتمع يعيش فى العصور الوسطى الى مجتمع يساير العصر الحديث ، اذ أنها قد وضعت عـــدة قوانين ساعدت البلاد على التطور ، وخاصة بعض المناطق المتأخرة التى طبقت عليها تلك الأنظمة والتى لم تعرف الحكومات اليها سبيلا خاصة فى العهد التركى .

وكان للتحسينات التى أدخلت على وسائل وطرق المواصلات أثر كبير فى المساعدة على نجاح هذا التطور ، وقد أنشئت طرق كثيرة رئيسية ربطت المدن بعضها ببعض ، وانتشرت الطرق الفرعية حتى امتدت الى معظم المنـــاطق المتأخرة واخترقت المناطق الجبلية ، وقد

ساعد ذلك على استتباب الأمن واحترام القانون وتيسير مهمة الحكومة فى فرض هيبتها وابراز وجودها ، كما ساعد على اصلاح مناطق عديدة واعدادها للزراعة ، ونتج عن ذلك تشجيع بعض القبائل الرحل على الاستقرار والقيام بزراعة الأرض .

واتجهت السلطات الحاكمة الى العناية بالأقليات ومعاملتها على مستوى واحد ، وأصبحت جميعها فى نفس مستوى المسلمين السنة فى كافة المسائل الرسمية من تشريعية وادارية وما شابه ذلك ، الا أنه كان هناك بعض الطوائف، تعامل معاملة أحسن من باقى السكان وأتيحت الفرص أمام كافة الطوائف لممارسة شعائرها الدينية والتمتع بكامل حقوقها .

الا أن هذا الجانب المشرق من السياسة الفرنسية ، يقابله فشل على طول الخط فى أمور أخرى ، ويبدو ذلك واضحا فى عدم استطاعتها التعاون مع بعض الطوائف وكسب مودة السوريين وكثير من اللبنانيين، فمع مرور الأيام كانت تزداد المعارضة ويشتد النقد للحكم الفرنسى ، ولم تستطع فرنسا أن تحصل على ثقة السكان لعدة أسباب أهمها :

١ — منذ البداية زودت فرنسا تلك البلاد بالكثير من الموظفين الفرنسيين ، ولم تحاول الاعتماد على أبناء البلاد ، وحتى من اختير من أبناء البلاد كان اختياره يخضع لرغبة الفرنسيين مما أثار حنق الوطنيين، وقد ظهرت آثار ذلك فى انحطاط مستوى الانتاج فى كل من البلدين نتيجة لسوء تصرف المسئولين ، وانتهى الأمر بكل منهما الى الاعتماد على الدول المجاورة فى استيراد المواد الغذائية ، بل وعدم وجود عمل للسوريين واللبنانيين واضطرهم الى الهجرة طلبا للرزق ، فى الوقت الذى فتحت السلطات الفرنسية أبواب البلاد لآلاف الأرمن غير المرغوب فى وجودهم فى تركيا ، للاقامة فى سوريا ولبنان ومنافسة السكان الأصليين فى الحصول على عمل .

٢ — فشل المسئولون الفرنسيون فى اختيار العناصر الطيبة للعمل وخاصة من الفرنسيين ، فان ادارة هؤلاء لشئون البلاد كانت

تتنافى تماما مع ما نصت عليه المادة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم، فقد كانت نظرة الفرنسيين لممارستهم الحكم فى تلك البلاد ليست سوى أنها مجرد مستعمرة من المستعمرات الفرنسية ، ولم يتردد الفرنسيون فى اظهار كراهيتهم واحتقارهم للعرب .

٣ — أنكرت فرنسا على الأفراد حرياتهم الأساسية ، فلم يكن هناك حرية خطابة أو عقد اجتماعات أو اصدار مطبوعات ، وكان يزج بالأفراد فى السجون دون محاكمة ، وارتفعت الشكوى من تصرفات الفرنسيين أعضاء « المكتب الخاص » الذى كرس جهده لخدمة فرنسا ومصلحتها فقط .

٤ — بدأ التدهور يدب فى الحياة الاقتصادية ، فنظام التعريفة الجمركية الذى وضعته السلطات الفرنسية لم يكن يكفل حماية المنتجات المحلية ، وعملت السلطات على منح الامتيازات واحتكار المشاريع الحيوية للشركات الفرنسية[1] ، وزاد فى التفكك الاقتصادى أن الهيئات الفرنسية من مدنية وعسكرية كانت تستورد حاجياتها معفاة من الرسوم ، وقد ترتب على ذلك نقص فى موارد الدولة ، يضاف الى ذلك أن فرنسا قد سحبت جزءا كبيرا من الذهب التى كانت تملكه البلاد ابان الحكم العثمانى .

٥ — لم تحاول فرنسا مخلصة يوما أن تطبق نصوص الانتداب بروح خالية من التحيز ،فكانت تعمل على القضاء على الروح الاستقلالية عند السكان وتشجع الأقليات والعناصر الموالية لها ،مما جعل الوطنيين يؤمنون بأنه كلما طال بقاء فرنسا فى بلادهم كلما تمكنت تدريجيا من تحطيم معنويات الشعب والقضاء على كل أمل فى احياء فكرة الحكم الذاتى ، وكان دليلهم على ذلك هو الخطوات التى اتخذتها فرنسا من قبل فى تقسيم سوريا ولبنان الى عدة دويلات على النحو الذى فصلته.

(١) من ذلك مثلا الاتفاق الذى عقد بين بنك سوريا ولبنان وهو مؤسسة فرنسية ، وبين كل من الحكومتين السورية واللبنانية ، اذ كان فى صالح البنك أولا ، ثم ربطت بمقتضاه العملة المحلية بالفرنك الفرنسى ثانيا ، مما أوجد نوعا من عدم الاستقرار الاقتصادى داخل البلاد .

٦ ـ كان واقع فرنسا أنها امبراطورية عظمى تسعى الى بسط وتوسيع نفوذها عن طريق استخدام القوة فى البلاد العربية ، فهى قد تنازلت عن شمال سوريا لتركيا حتى تكسب رضاء تركيا بعد أن ضمنت سوريا ولبنان لها ، كما عملت على ايجاد الحواجز بين أبناء الشعب الواحد ، ومزقت أوصال الوطن الواحد ، واقتطعت أجزاء اسلامية من سوريا وضمتها الى جبل لبنان ، وأنشأت لبنان الكبير ارضاء لبعض الطوائف فى لبنان .

لهذه الأسباب مجتمعة ، كان لابد وأن يتأثر الرأى العام لاحساسه المباشر بها ، ورغم عدة وجود أحزاب بالمعنى الصحيح فى ذلك الوقت ، الا أنه كان يوجد عدد من المجمعات التى تضم الوطنيين الذين آلوا على أنفسهم الحصول على الاستقلال لبلادهم .

وقد بدأ الشعب يحتج على السياسة الفرنسية ، الا أن الاحتجاج لم يكن بذى جدوى ، فأتبعه قيام المظاهرات ، الا أنه رغم ذلك فان فرنسا قد استمرت فى اتباع سياستها مؤمنة بأنها هى السياسة المثلى لخدمة المواطنين .

وقد استخدمت فرنسا نفوذها المادى والمعنوى مع بعض الصحف التى تنطق باسمها لاظهار مدى التضحيات التى تتحملها فرنسا فى سبيل ادارة تلك البلاد ، واقناع الشعب بأن ما تقوم به فرنسا ليس سوى واجب أدبى يمليه عليها الضمير الانسانى ومبادىء الثورة الفرنسية .

ومع ذلك فان هذه الدعايات لم تكن تقنع أحدا ، وكانت الأغلبية تعمل بوسائلها المختلفة للوصول الى ما يحفظ عليهم بلادهم وكرامتهم ، وناضلوا .. ونجحوا فى اجبار السلطة على اصدار أول دستور للبلاد فى عام ١٩٢٦ .

ويعتبر صدور هذا الدستور أول خطوة فى سبيل اظهار الوجود اللبنانى كدولة فى طريقها الى الاستقلال .

وسنعرض فى الصفحات التالية للدستور اللبنانى الأول ، والذى ما زال هو أساس الدستور المعمول به حاليا فى جمهورية لبنان .

الدستور اللبنانى

(مايو ١٩٢٦)

لم يكن صدور دستور عام ١٩٢٦ مفاجأة للبنانيين، لأنه لم يتضمن تغييرا جذريا للأنظمة الموجودة داخل لبنان فى ذلك الوقت ، فقد كانت توجد قرارات(١) أصدرها المفوض السامى الفرنسى عام ١٩٢٢ تتعلق بتنظيم المحاكم واختصاصاتها وانشاء مجلس تمثيلى ينتخب بالاقتراع العام ويختص بدراسة الميزانية ومناقشتها واقرارها مع الاحتفاظ بحق المفوض السامى فى التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية وتنظيم القضاء وتحديد العقوبات وبيع أملاك الدولة وتغيير المناطق الادارية ، ولا يمكن تنفيذ القوانين الا بعد موافقة المفوض السامى عليها ونشرها فى الجريدة الرسمية .

والجديد فى الدستور الغاء المواد التى تنص على أن يكون حاكم لبنان فرنسيا ، مع بقاء المفوض السامى هو صاحب الحق فى تعيين الحاكم وقد حددت اختصاصات الحاكم بدراسة شئون الدولة التى يجب أن تعرض على المجلس التشريعى ، وحصر حق اقتراح القوانين بالحاكم وحده ، وأعطى له حق العفو الخاص أما بالنسبة للعفو العام فلابد من الرجوع الى المفوض السامى . كما كان من اختصاصات الحاكم تعيين الموظفين الا السكرتير العام للحكومة والمديرين . فانه لابد من الحصول على موافقة المفوض السامى ، ولم يكن الحاكم مسئولا أمام المجلس التمثيلى (٢) .

---

(١) كان أهم تلك القرارات قرار صدر فى ٨ مارس ١٩٢٢ رقم ١٣٠٤ مكرر ٤ والقرار رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٠ مارس ١٩٢٢ وفى هذين القرارين وضعت بعض المبادىء الخاصة بتنظيم السلطتين التنفيذية والتشريعية وحددت علاقة كل منهما بالأخرى .

(٢) النظم الدستورية فى لبنان والبلاد العربية ــ عبده عويدات ــ ص ٤٥٤ .

صدور الدستور :

فى عام ١٩٢٥ شكلت وزارة الخارجية الفرنسية لجنة ثلاثية برئاسة المسيو « بول بونكر » مهمتها وضع دستور للدولة اللبنانية ، وقام موظفو مكتب المندوب السامى الفرنسى فى بيروت باستطلاع آراء نخبة من الشعب اللبنانى عن طريق توزيع بعض الأسئلة عليهم والحصول على أجوبتهم ، وأرسلوا تقاريرهم فى هذا الشأن الى وزارة الخارجية الفرنسية .

وقد تجاهل المندوب السامى وجود المجلس التمثيلى المنتخب الذى كان له الحق فى تمثيل أبناء الشعب ، الا أنه برر هذا التجاهل بأنه سبق أن اتخذ قرارا فى ١٢ ينـاير من نفس العام بحل المجلس والدعوة لاجراء انتخابات جديدة بحجة أن المجلس خالف جدول أعماله وأثبت عجزه عن البت فى بعض القضايا المعروضة عليه .

ولكن أعضاء المجلس احتجوا لدى الفرنسيين على موقف التجاهل هذا ، الا أن هذه السلطات لم تعر الأمر أهمية وبررت موقفها بأنها استندت — كدولة منتدبة — الى المادة الأولى من صك الانتداب التى تخول لها وضع الدستور بمعاونة السلطات المحلية . والسلطات المحلية فى نظرها هو التعرف المعنوى على رغبات الشعب ، وليس من الضرورى الاستعانة بآراء الرسميين المحليين . الا أن ذلك لم يقنع معظم النواب مما حدا بهم الى اثارة الموضوع داخل المجلس[1] وانتهت المناقشة بالموافقة على اقتراح تقدم به أحد النواب ينص على أن المجلس التمثيلى يمثل السلطة المحلية فى البلاد، لذلك فان من حق المجلس أن تقوم السلطة المنتدبة بعرض القانون الأساسى عليه لدراسته بالاتفاق معها وفقا للمادة الأولى من صك الانتداب .. وقد ووفق على هذا الاقتراح بالأغلبية .

وأما موقف النواب ، وبالاضافة الى تغيير فرنسا للمندوب السامى

---

(١) جلسة المجلس المنعقدة فى ١٧/١٠/١٩٢٥ .

واحلال المسيو « هنرى دوجوفنيل » محله ، أعلن حاكم لبنان أمام المجلس[1] باسم المفوضية الفرنسية أن للمجلس النيابى حق وضع الدستور مع الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدبة التى سوف تحدد فيما بعد بقرار يصدره المندوب السامى .

وفى نفس الجلسة شكلت لجنة من داخل المجلس تضم اثنى عشر نائبا مهمتها استشارة الهيئات الرسمية والدينيه ومختلف الشخصيات فى نوع الحكم وشكله ونظام الانتخاب والتمثيل الطائفى حتى تتمكن من وضع دستور يتلاءم وحاجات البلاد ، وقد اشترك فى أعمال اللجنة ممثل عن الحكومة وممثل عن المندوب السامى الفرنسى .

وانتهت اللجنة من وضع مشروع الدستور واقراره وعرض على المجلس لبحثه ودراسته فى ١٨ مايو عام ١٩٢٦ ، واستغرقت دراسته ثلاثة أيام ، وفى الثالث والعشرين من مايو نشر الدستور اللبنانى الأول والذى يعتبر أساس الدستور اللبنانى المعمول به حاليا مع التعديلات التى أدخلت نتيجة للتغيير القانونى والدولى الذى طرأ على وضع البلاد.

هيكل الدستور :

استوحى الدستور اللبنانى أسسه من أحكام الدستور الفرنسى الصادر عام ١٨٧٥ دون مراعاة للاختلاف بين وضع لبنان الذى يختلف كثيرا عن وضع فرنسا .

وقد تضمن الدستور اللبنانى شأنه شأن باقى دساتير العالم : أحكاما أساسية تتعلق بالدولة وأراضيها وتحديد الجنسية اللبنانية وحقوق اللبنانيين وواجباتهم ، وأحكاما تتعلق بسلطات الحكم ، والقواعد الخاصة باجراءات تعديل الدستور بالاضافة الى الأحكام المتعلقة بالشئون المالية .

---

(١) جلسة المجلس المنعقدة فى ١٠/١٢/١٩٢٥ .

وقد تضمن الدستور الحقوق والحريات الشخصية ، كحرية العقيدة واحترام جميع الأديان والمذاهب وكفالة حرية اقامة الشعائر الدينية وذلك دون اخلال بالنظام العام ، كما ضمن الدستور احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية للسكان على اختلاف مذاهبهم وأديانهم .

وكان الاقرار فى صلب الدستور على قيام أنظمة مختلفة للأحوال الشخصية يعنى تكريسا للانقسام الطائفى لا علاجا للقضاء عليه، وكانت نتيجة ذلك تعدد الأنظمة وتعارضها فى الموضوع الواحد ، واختلاف تفسير معنى الحق بين طائفة وأخرى مما كان من المستحيل معه توفر العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا داخل نطاق الدولة الواحدة .

وكان معنى ذلك أنه فى ظل الدستور الجديد أصبحت الدولة اللبنانية تضم داخل نطاقها عددا من الشعوب يوازى عدد الطوائف التى تتمتع كل منها باستقلال ذاتى فى معظم شئونها وخاصة فى الأحوال الشخصية وفى التعليم حيث أعطى لكل طائفة الحق فى انشاء مدارسها الخاصة وفقا للأنظمة العامة ، وقد أدى ذلك الى أن التعليم الرسمى التابع مباشرة للدولة أصبح فى حكم العدم

وكان من أهم مواد الدستور مادة انتقالية[1] اعترفت بالطائفة وثبتت فيها الوضع الطائفى رسميا ، ورغم أن هذه المادة وضعت عام ١٩٢٦ ، ورغم أنها كانت مادة انتقالية المفروض فيها الزوال بمجرد استقرار الأوضاع ، الا أننا نجد أنه فى بداية عهد الاستقلال وعند تعديل الدستور ووفق على بقاء هذه المادة ، ورغم مضى أكثر من عشرين عاما على استقلال لبنان فلا زالت هذه المادة تحتل مكانها فى الدستور اللبنانى .

---

(١) المادة ٩٥ ونصها : « بصورة مؤقتة وعملا بالمادة الأولى من صك الانتداب والتماسا للعدل والوفاق ، تمثل الطوائف بصورة عادلة فى الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة » .

وهكذا أصبح للبنان الواقع تحت سيطرة الانتداب الفرنسى دستورا لم تمنحه اياه فرنسا راضية ، بل وجدت نفسها مضطرة الى الموافقة على ذلك طبقا لما تعهدت به فى صك الانتداب، وفى الوقت نفسه ارضاء للوطنيين فى البلاد الذين كانوا يستعجلون وضع دستور لبلادهم علهم فى ظله يستطيعون أن يديروا دفة البلاد السياسيه ومؤملين ان يكون وجود الدستور هو السبيل الى التخلص من نظام الانتداب الذى فرض على البلاد .

الا أن السلطات الفرنسية حينما فكرت أن يكون للدولة اللبنانية قانون أساسى ، فكرت أيضا فى كيفية حرمان هذه الدولة من أن يكون هذا الدستور بناء وتحرريا ، فهى لا تود وليس لديها النية فى مساعدة أهل البلاد لحكم أنفسهم حتى تتركهم لشأنهم ، لذلك فانها عندما اضطرت الى حكم وطنى سليم فى لبنان ، فانها وضعت العراقيل أمامه[1] .

وقد اصطدم النظام الدستورى عند تطبيقه بكثير من العقبات لم يستطع أن يتغلب عليها ، ولهذا ظل النظام الادارى الى حد ما فى حاجة الى تعديل بحيث ينسجم مع الوضع الجديد[2] .

---

(١) « وجدت فرنسا أن خير ما تصنعه فى سبيل تمكين سلطتها هو الاستعانة بعناصر الاقطاع السياسى القديمة التى كانت عونا للعثمانيين فى تمكينهم من السلطة ، وبالفعل فقد دأب عمالها فى جميع المناطق على تشجيع تلك العناصر وتقويتها وبعث الحياة فيها من جديد، فجاءت السلطة بهم نوابا أو شيوخا وعهدت اليهم بالحكم وما يأتى به الحكم من مال ونفوذ وجاه وناس » .

« النظم الدستورية فى لبنان ـ عبده عويدات ـ بيروت ١٩٦١ ـ ص ٥٤٧ » .

(٢) حملت عناصر الاقطاع السياسى القديم الى الحكم الروح الطائفية المتغلغلة فيها من العهد العثمانى، فنفثت فيها سمومها ونشرت مساوئها فى الادارة والبلاد ، ولقد كان معظم تلك العناصر منتميا بالفعل الى أوساط هى التى كان قد استعملها العثمانيون وغير العثمانيين فى الحرب الطائفية التى شنت فى البلاد وأدت الى تقطيع أوصال لبنان وتصغيره وبسط النفوذ الأجنبى على أرجائه .

« النظم الدستورية فى لبنان والبلاد العربية ـ عويدات ـ ٥٤٨ »

وكان الخطأ الكبير الذى أفقد الدستور فاعليته ، هو روح الدستور نفسه ، اذ أن اللجنة التى كلفت بوضع دستور لبنان لم تحاول أن تراعى العقلية اللبنانية والمجتمع اللبنانى بل اعتبرته كالمجتمع الفرنسى فأخذت المواد الفرنسية بروحها ووضعتها ضمن الدستور اللبنانى .

وكانت تلك الأسباب التى شرحناها كافية لتخبط أداة الحكم واضطرابها ، لأن الدستور لم يحدد مهمة معينة ملقاة على عاتقها ، بل اقتصر على وضع حد فاصل بين أداة الحكم وبين المحكومين ، وألزمت الأداة بالمحافظة على هذه الحدود .

ومع مضى الوقت اتضح أن بعض مواد الدستور فى حاجة الى تعديل حتى يتلاءم الى حـد ما مع الأوضاع الداخلية من ناحية ، وارضاء للطوائف المختلفة من ناحية أخرى . وقد عدل الدستور اللبنانى مرتين فى عهد الانتداب كما أوقف العمل به مرتين أيضا فى ذلك العهد ، ثم عدل مرتين فى عهد الاستقلال (١) .

وسنعرض فيما يلى التعديلات الهامة التى طرأت على الدستور .

التعديلات التى أدخلت على الدستور

اولا : فى عهد الانتداب :

١ — التعديل الأول :

عقب وضع الدستور وفى مرحلة التطبيق اتضح أن الطريقة التى نص عليها الدستور لاقرار القوانين تسبب الكثير من المشاكل التى تعوق اصدارها وتؤدى الى قيام نزاع مستمر بين المجلسين ، وهذا من شأنه التأثير على مصلحة البلاد ، لذلك لم يمض أكثر من ستة عشر شهرا على العمل به حتى تبين الحاجة الى تعديله ، وكان السبب المباشر

---

(١) عدل الدستور مرتين فى عهد الانتداب فى عامى ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ . واوقف العمل به فى عهد الانتداب مرتين فى عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٩ . وعدل الدستور مرتين فى عهد الاستقلال فى عامى ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ .

فى ذلك نزاعا نشب بين أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بشأن اقرار الميزانية لعام ١٩٢٧ (١) ، وقد حاول رئيس الجمهورية التوفيق بين المجلسين الا أنه لم يوفق .

وقد اتفق رئيس الجمهورية — حينذاك — مع المفوض السامى على تعديل الدستور لتفادى أى خلاف فى المستقبل ، كما أنها كانت فرصة أتاحت لرئيس الجمهورية أن يدخل بعض النصوص التى أتاحت له حق التصرف فى الكثير من الأمور التى لم ينص عليها فى الدستور .

وأعدت الحكومة مشروعا فى أكتوبر ١٩٢٧ وافق عليه كل من المجلسين على انفراد ، ثم عقدا اجتماعا ضم أعضاء المجلسين ووافقوا على التعديل ، وكانت المواد التى تناولها التعديل ١٩ مادة (٢)،وبموجب هذا التعديل أصبح البرلمان يتكون من مجلس واحد هو مجلس النواب على أن يعين رئيس الجمهورية ثلث عدد النواب ، واشترط اختيار عدد من الوزراء من بين أعضاء المجلس (٣).وأعطى الحق لرئيس الجمهورية فى حل مجلس النواب (٤) اذا ما امتنع المجلس عن الاجتمـاع رغم دعوته مرتين متتاليتين أو فى حالة رده للميزانيـة بأكملها بقصـد شل يد الحكومة ، أو اتخذ مقررات ضد سياسة الدولة أو الخروج على الانتداب .

---

(١) كان مجلس النواب عنـدما عرضت عليه ميزانية عام ١٩٢٧ قد ادخل الكثير من التعديلات على أبواب المصروفات مما احدث تضخما فيها ، فى حين لم يبحث نفس المجلس عن اى باب لكى يسد منه العجز او يقترح اوجه اخرى للايرادات لكى يغطى الزيادة فى النفقات ، وكانت النتيجة ان رفض مجلس الشيوخ الموافقة على التعديلات التى ادخلها مجلس النواب وكان هذا سببا كافيا لوقوع النزاع بينهما .

(٢) وهى المواد ١٦ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٨ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٤ .

(٣) نصت المـادة الأصـلية ٢٨ على ألا يتجاوز عـدد الوزراء الذين يؤخذون من المجلسين الثلاثة .

(٤) يتم الحل بموجب مرسوم يتخذه رئيس الجمهورية بموافقـة مجلس الوزراء ، بينما كان النص الأصلى يقضى باخذ موافقة مجلس الشيوخ على قرار الحل .

وقد أبدلت المسئولية الوزارية الفردية بالمسئولية الوزارية التضامنية ، وأعطيت بعض الحقوق لرئيس الجمهورية مثل اقرار الميزانية بمرسوم يتخذ بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك اذا لم يبت مجلس النواب نهائيا في مشروع الموازنة في الوقت المعين قانونا لاقرارها ، ومنح حق فتح اعتمادات اضافية في الميزانية قبل موافقة **المجلس على أن تعرض على المجلس فيما بعد لاقرارها ، وكذلك أصبح** من حقه نشر مشاريع القوانين المستعجلة اذا ما أهمل المجلس البت فيها خلال أربعين يوما من تاريخ طرحها عليه ، وكذلك أعطى حق الاعتراض على القوانين التي يصدق عليها ويرفعها اليه لاقرارها (١) .

٢ — التعديل الثاني ١٩٢٩ :

لم يمض أقل من عامين حتى شعر رئيس الجمهورية أنه في حاجة الى صلاحيات أكثر مما حصل عليها في التعديل السابق ، فاتفق مع سلطات الانتداب على تعديل الدستور ، وقد تناول التعديل خمس مواد فقط (٢)،وبموجب هذا التعديل تركت الحرية لرئيس الجمهورية في أن يختار الوزراء من داخل المجلس أو من خارجه دون التقيد بأي شرط . وأعطى للنواب الحق في طرح عدم الثقة بالوزارة في كل من الدورات العادية والاستثنائية (٣)،وأصبحت مدة رئاسة الجمهورية ست سنوات بدلا من أربعة بشرط عدم جواز تجديدها (٤) .

وأصبح حق محل مجلس النواب مطلقا لرئيس الجمهورية (٥) ،

---

(١) أصبح لرئيس الجمهورية حق اعادة القوانين للمجلس مرة أخرى لبحثها من جديد .

(٢) المواد ٢٨ ، ٣٧ ، ٩ ، ٥٥ ، ٦٩ .

(٣) نصت المادة الأصلية على عدم جواز ذلك الا خلال الدورات العادية .

(٤) كانت المادة الأصلية تحدد مدة ولاية رئيس الجمهورية بثلاث سنوات فقط .

(٥) كان نص المادة المعدلة يحصر حق رئيس الجمهورية في حل المجلس في ثلاث حالات فقط .

والغى شرط وجوب حضور ثلثي أعضاء المجلس — على الأقل — في حالة التصديق على طلب حجب الثقة بالوزارة ، وبالغاء هذه المادة أصبح معنى ذلك أن النصاب العادي أصبح كافيا عند طرح الثقة بالوزارة .

ثانيا : عهد الاستقلال :

١ — التعديل الأول (١٩٤٣) :

حينما أعلن استقلال البلاد في عام ١٩٤٣ ، كان الهدف الأول أمام **الحكومة الوطنية هو تعديل الدستور ، وقد كان التعديل يرمي الى تحرير البلاد — على الأقل من الناحية الشكلية — من كل أثر للانتداب.**

وقد استهدف التعديل رفع كل العبارات المدونة في الدستور والتي تشير الى الانتداب وتدخله في نظام الحكم والوصاية التي فرضها على سلطات الدولة في صلب الدستور .

والهدف العاجل أمام الحكومة كان تعديل المادة الخامسة وهي الخاصة بالعلم اللبناني ، والمادة الحادية عشرة التي تحدد اللغة الرسميه للبلاد .

وقد كان التفكير في التعديل بداية أزمة وقعت بين سلطات الانتداب والحكومة الوطنية انتهت باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء في قلعة راشيا مساء يوم ١١ نوفمبر ١٩٤٣ ولم يفرج عنهم الا يوم ٢٣ من نفس الشهر بعد تدخل انجلترا .

وكان نص المادة الخامسة هو أن يتكون العلم اللبناني من نفس الألوان والمساحات التي يتكون منها العلم الفرنسي مضافا اليه «أرزة» في القسم الأبيض منه ، وكانت السلطات الفرنسية هي التي اختارت هذا العلم وألوانه رمزا الى أواصر الصداقة التي تربط فرنسا بلبنان(١)،

---

(١) تدليلا على ذلك : في خطاب لأحد المحامين اللبنانيين البارزين أثناء حفلة أقامها بعض اللبنانيين في « بعبدا » تكريما للجنرال « جورو » القائد الفرنسي عام ١٩٢٠ جاء ما يلي « ان وجود الارزة في وسط العلم الفرنسي لدليل على أن فرنسا الكبرى تعانق فرنسا الصغرى » . ولادة استقلال — منير تقي الدين — ص ٣٩ .

وما أن انتخب أول مجلس نيابى فى ظل الاستقلال حتى صمم على التحرر من هذا الارتباط الشكلى الذى يتمثل فى العلم . ودعى رئيس المجلس الأعضاء للاجتماع صباح ١١ نوفمبر ١٩٤٣ لاجراء ذلك التعديل ، ولم يحضر الجلسة سوى ستة أعضاء ورئيس المجلس ، اذ حال الجنود الفرنسيون بين باقى الأعضاء ودخول القاعة ، وتمت موافقة النواب الحاضرين على تغيير ألوان العلم الى الألوان الموجودة فى العلم الحالى (١) .

وقد رفع العلم الجديد لأول مرة فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٣ فى قرية «بشامون» التى اتخذتها الحكومة الشرعية مقرا لها عقب اعتقال رئيس الجمهورية والوزراء ، وفرار الحكومة الوطنية (٢) الى تلك القرية من وجه الاضطهاد الفرنسى .

وعقب الافراج عن المعتقلين ، وفى أول جلسة لمجلس النواب أقر اقتراح النواب الستة(٣) بشأن العلم وقد صدر قانون بتعديل تلك المادة فى السابع من ديسمبر عام ١٩٤٣ .

أما المادة الثانية التى شملها التعديل فلم تكن بأقل أهمية — على الأقل فى نظر الجماهير — من مشكلة تغيير العلم وهى الخاصة باللغة

---

(١) اشترك النواب الحاضرون فى تنفيذ الاقتراح الذى قدم اليهم بتغيير الوان العلم واستقر رأيهم على جعل العلم ارزة لبنانية خضراء فى بياض محفوف باللون الأحمر القانى رمزا الى الدم المسفوك فى سبيل الحرية والاستقلال ، ووضعت فى الحال صيغة الاقتراح بتعديل المادة الخامسة من الدستور ، وجىء بقلم رصاص احمر ورسم احد النواب العلم الجديد ووقع باقى النواب بامضاءاتهم على الرسم وعلى الاقتراح واقسم الجميع على أن تكون هذه الألوان علما للبنان المستقبل ، وان يطلعوا عليه الأمة حالما تسمح الظروف فى أول جلسة يعقدها البرلمان . « ولادة استقلال — تقى الدين — ٨٨ » .

(٢) لم يقبض على نائب رئيس الوزراء ووزير آخر هما اللذان كانا دعامة الحكومة الوطنية بالاضافة الى رئيس مجلس النواب .

(٣) أعضاء مجلس النواب الذين حضروا الاجتماع هم السادة : سعدى المنلا — هنرى فرعون — صائب سلام — رشيد بيضون — محمد الفضل ، مارون كنعان ، اما رئيس المجلس فكان السيد صبرى حمادة .

الرسمية للبلاد ، اذ نصت المادة الأصلية على أن اللغة العربية هى اللغة الوطنية الرسمية فى جميع دوائر الدولة ، واللغة الفرنسية هى أيضا لغة رسمية وستحدد بقانون خاص الأحوال التى تستعمل بها . وكانت تلك المادة سيفا مصلتا على رقاب العامة من الشعب وأصحاب المصالح فى كافة الدوائر الحكومية ، فكان عليهم أن تقدموا بطلباتهم ومظالمهم باللغة الفرنسية ، وان تساهل بعض المسئولين الفرنسيين فانهم كانوا يقبلون مع كل «معاملة» تقدم باللغة العربية ترجمة لها باللغة الفرنسية .. لذلك اتخذ النواب الاجراءات لتعديلها ، وفى التاسع من نوفمبر عدل النص الدستورى بحيث أصبحت اللغة العربية هى اللغة الوطنية الرسمية ، أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التى تستعمل فيها بموجب قانون .

٢ — التعديل الثانى (١٩٤٧) :

التعديلات التى أدخلت على الدستور عام ١٩٤٧ كانت فى غالبيتها تهدف الى تنسيق مواد الدستور حتى لا يبقى فى صلبه نصوص لأشياء لم يعد لها وجود كمجلس الشيوخ مثلا أو لبنان الكبير . الخ. وكانت أهم التعديلات تتعلق بما يلى : —

١ — انتخاب رئيس الجمهورية : كان الدستور يقضى بانتخابه بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، فجاء التعديل مقررا انتخابه بالاقتراع السرى بغالبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب فى الدورة الأولى ويكتفى بالغالبية المطلقة فى دورات الاقتراع التالية ، وأضيف شرط عدم جواز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزا على الشروط التى تؤهله للنيابة .

الا أننا نرى أنه بعد عامين فقط من تعديل هذه المادة وفى عهد الرئيس الأسبق الشيخ بشارة الخورى ، قد أضيف اليها أحقيته شخصيا فى التجديد مرة أخرى كما سيتضح ذلك فى باب قادم .

٢ — مسئولية رئيس الجمهورية : حدد الدستور الأصلى مسئولية رئيس الجمهورية ومحاكمته فى حالتين ، هما الخيانة العظمى

وخرق الدستور . وقد ضاف التعديل الذى أدخل على هذه المادة امكانية خضوع رئيس الجمهورية للقوانين العامة فيما تختص بالجرائم العادية ، وحدد التعديل كيفية اتهامه بسبب خرقه الدستور أو الخيانة العظمى ، فجعل ذلك من حق مجلس النواب ويتم بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثى مجموع أعضائه ويحاكم أمام مجلس أعلى نص الدستور على كيفية تكوينه .

٣ — حقوق الرئيس المالية : قيد الدستور رئيس الجمهورية بالنسبة لحقه فى فتح اعتمادات استثنائية أو اضافية دون الرجوع الى مجلس النواب ، الا أن التعديل أطلق يد رئيس الجمهورية الى حد ما فى هذا الأمر ، اذ أصبح له الحق فى الظروف الطارئة التى تحتاج لنفقات مستعجلة ، فيمكنه أن يتخذ مرسوما بموافقة مجلس الوزراء يقضى بفتح اعتمادات استثنائية أو اضافية ، على أن نعرض هذه التدابير على المجلس للموافقة عليها فى أول اجتماع يعقده بعد ذلك

والواقع أن هذا التعديل قد أطلق يد الحكومة الى حد كبير فى الشئون المالية متجاهلة السلطة التشريعية .

وهكذا انتهت عقب هذه التعديلات اتخاذ أية خطوات جدية للعودة الى تعديل القانون الأساسى للبلاد وذلك حتى يكون بعيدا عن الاستغلال فى كل عهد لمصلحة شخص أو لمصلحة طائفة معينة ، الا أن ذلك لم يمنع البعض من محاولة التفكير والمطالبة بتعديل الدستور ولكل وجهة نظره والتى سنتعرض لها فيما يلى .

الاتجاهات المختلفة بشأن تعديل الدستور :

منذ عام ١٩٤٧ والمحاولات تجرى فى كل عهد لتعديل الدستور خاصة المادة التاسعة والأربعين المتعلقة بتجديد مدة ولاية رئيس الجمهورية ، الا أن ذلك لم يتم حتى الآن رغم المحاولات التى بذلها

بعض رؤساء الجمهورية فى هذا الشأن (١) .

ولا زالت الاراء تتضارب حول تعديل الدستور ، وسنعرض فيما يلى الى الاتجاهات المختلفة ازاء هذا الموضوع :

(أ) حزب الكتلة الوطنية : حينما حاول الشيخ بشارة الخورى تعديل الدستور عام ١٩٤٧ وقف حزب الكتلة الوطنية المنافس له معارضا اياه(٢) مستندا الى أن لدستور اللبنانى بوضعه الحالى قد وضع فى عهد الانتداب ولم يكن للبنانيين وحدهم رأى فيه ،فرئيس الجمهورية يملك فعلا صلاحيات واسعة تجعله سيد البلاد المطلق ولا يملك الوزراء والنواب والموظفون أياكانت رتبتهم الا أن ينحنوا أمام ارادته ويخضعوا لتوجيهه ، وأن هذه الصلاحيات فى عهد الانتداب لم يكن لها من الخطورة ما لها اليوم ، اذ كانت سلطة رئيس الجمهورية مقيدة بسلطة المفوض السامى الذى كان بدوره مسئولا عن أعماله تجاه حكومته وتجاه عصبة الأمم التى كان يمثلها أيضا ، فى الوقت الذى لا يخضع فيه رئيس الجمهورية لأية مراقبة ولا لأية عقوبة ، بل ان اتهامه امام المجلس غير ممكن الا بشرط أن يتخذ مجلس النواب قرارا بأكثرية ثلاثة أرباع الاعضاء الذين تتألف منهم ، وتوفر هذه الأكثرية عمليا غير محتمل مطلقا فى مجلس يمكن حله قبل أن يفكر فى التحول الى مجلس قضاء أعلى .

وهكذا نرى أن التعديلات التى طالب بها الحزب تنحصر فى تعديل سلطة رئيس الجمهورية والحد منها ، ولكن نظرة الحزب تغيرت بعد مرور ما يقرب من خمسة عشر عاما ، فنجد أن رئيس الحزب يعتبر أن

(١) لم يستطع الشيخ بشارة الخورى أن يعدل الدستور كل ما استطاع عمله هو نجاحه فى مد مدة ولايته ، وقد لجأ النواب الى اصدار قانون خاص بمد الرئاسة لفترة أخرى نظرا لظروف البلاد وتقديرا لخدمات الشيخ بشارة الشخصية فى سبيل الاستقلال . وقد حاول الرئيس الأسبق كميل نمر شمعون تعديل تلك المادة نفسها فى عام ١٩٥٨ لمد مدة ولايته الا ان قيام الثورة ضد عهده حالت دون تنفيذ خطته .

(٢) فى ١٩٤٧/١١/٢٥ أصدر حزب الكتلة الوطنية بيانا يشرح فيه وجهة نظره بالنسبة لتعديل الدستور .

طريق الخلاص من الديكتاتورية ، التى يشكو منها ، هو اتباع الطائفية وتأييد النظام الحالى والسلطات التى يتمتع بها رئيس الجمهورية[1].

وقد برر رئيس الحزب موقف الحزب الجديد بأن النظام القائم أفضل نظام يتفق مع طبيعة اللبنانيين ومصلحة الفئات التى تؤلف الشعب اللبنانى ، وبرز موقفه هذا بأن رئيس الجمهورية المسيحى لايمكنه أن يفصل فى أمر بمفرده ، ولابد لاقرار شأن من شئون البلاد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسلم ، وأن أى مرسوم أو أى قانون لا يمكن أن ينشر أو يصبح نافذا الا بعد توقيعه من قبل هذين الرئيسين ، أما اذا أصبح الحكم رئاسيا فعندئذ سيفقد هذا التوازن ويصبح لبنان فى خطر من الممكن أن يؤدى الى زواله .

ويتخوف الحزب من النظام الرئاسى لأنه — فى رأيه — سيؤدى حتما الى فقدان التوازن فى البلاد حيث أن رئيس الجمهورية الذى سينتخبه مجموع الشعب يصبح أقوى من الوزراء الذين يعينهم ، واذا كان المقصود بالنظام الرئاسى انتخاب رئيس الجمهورية فقط من قبل مجموع الشعب مع ابقاء رئيس وزارة ومجلس نيابى كما هو الآن ، فعندئذ يفقد التوازن لأن رئيس الجمهورية سيصبح بسبب طريقة انتخابه أقوى من المجلس النيابى الذى سينتخب أفراده فئة ضئيلة من الشعب ، فضلا عن أن فى بلد صغير كلبنان لا يجوز أن يكون لرئيس الجمهورية أخصام نتيجة الاستفتاء الشعبى .

ومن عرضنا لآراء الحزب نجد أن الطائفية تلعب دورها ، فالحزب يمثل جناحا مسيحيا ، ورئيس الجمهورية عادة مسيحى ، والحزب يعلم

(1) « قد يكون من المستحسن ان نعزز الطائفية لنحمى هذا البلد من الدكتاتورية — مع ان ذلك ضد مبادئى الشخصية — لأن الوحدة الوطنية الصحيحة لا يمكن ان تقوم على أساس طائفى » . من حديث السيد ريمون اده عميد الكتلة الوطنية مع جريدة السياسة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

أنه سواء أصبح هناك نظام رئاسى أو ظل الحال كما هو عليه ، فان رئيس الجمهورية بحكم الواقع هو أقوى شخصية فى البلاد ، وقد تضرر الحزب من قبل من كثرة صلاحياته واعتبر أن سلطاته الواسعة خطرا على البلاد ، فلما عرض النظام الرئاسى على أن يكون منصب رئيس الجمهورية دوريا بين المسيحيين والمسلمين ، تراجع الحزب عن موقفه واعتبر أن النظام القائم هو خير الأنظمة لأنه يحمى رئيس الجمهورية .

(ب) حزب النجادة: يرى الحزب[1] — وهو يمثل الجناح المسلم أن مشكلة لبنان هى فى الدستور لا فى الرجال ، وهو يطالب بتعديل الدستور لأن رئيس الجمهورية طبقا للنصوص الدستورية يعتبر حاكما غير مسئول ، ومعنى ذلك :

أن الوزراء محرومون من السلطة الاجرائية ، فهم مجرد موظفين تابعين لرئيس الجمهورية فعلا لا قولا ، فاذا أضيف الى ذلك حق رئيس الجمهورية فى تعيين الوزراء ورئيسهم فقد أصبح من نافلة القول الاعلان بأن مجلس الوزراء رئيسا وأعضاء لا يستمدون سلطتهم الحقيقية من ثقة ممثلى الشعب فى الأساس ، بل يستمدونها من ارادة رئيس الجمهورية فقط ، وهم بالتالى لا يتمتعون بأية حصانة ، بينما موظفو الدولة يتمتعون بهذه الحصانة كما هو وارد فى قانون الموظفين.

والعجيب فى الدستور اللبنانى هو ما ورد فى المادة الستين بعدم مسئولية رئيس الجمهورية الا فى حالة الخيانة العظمى أو عند خرقه الدستور ، ومعنى ذلك بصراحة ووضوح أن رئيس الجمهورية حاكم فعلى للبلاد غير مسئول عن تبعات حكمه .

ومما يزيد فى الوضع الدستورى غرابة أن الوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية هم المسئولون عن كل اجراء فى الحكومة وهم فى الحقيقة لا يملكون من أمرهم شيئا ، فهم مسئولون غير حاكمين .

(1) فى ١٩٦٠/١٢/٢٨ عقد السيد عدنان الحكيم رئيس الحزب مؤتمرا صحفيا ابدى فيه رأى الحزب فى تعديل الدستور . صوت العروبة العدد ٦٩٢ .

أما ما ورد فى الدستور من أن مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه فى التوقيع عليها الوزير المختص أو الوزراء المختصون — ما خلا تولية الوزراء واقالتهم — فان ذلك يتناقض مع الواقع . فالوزير الذى يجب أن يوقع المقررات مع رئيس الجمهورية لا يملك القدرة على معارضة من بقائه وزواله بكلمة منه .

أما بالنسبة لتحمل الوزراء اجماليا تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون منفردين تبعة أفعالهم الشخصية ، فليس هناك أية قيمة للعودة للمجلس النيابى حين يكون تعيين الحكومة بيد رئيس الجمهورية ، والدليل على عدم أهمية المجلس النيابى فى هذا الشأن هو أن تاريخ لبنان الاستقلالى لم يسجل مرة واحدة أن حكومة سقطت بارادة مجلس نيابى أو أن حكومة تقدمت باستقالتها الى مجلس نيابى ، ولم يثبت تاريخ لبنان المستقل أن مجلس النواب والوزراء كان لهما أى دور ايجابى فى توجيه مقدرات الدولة والشعب .

يضاف الى ذلك من متناقضات المفهوم الديمقراطى ما ورد فى المادة الثانية والخمسين من الدستور التى تقرر بأن يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة فى عقد المعاهدات الدولية وابرامها ، ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة .. وهذا يعنى تكريسا مطلقا لسلطة رئيس الجمهورية دون حسيب أو رقيب ودون أن يتحمل تبعة أية مسئولية مترتبة على هذه المعاهدات التى يعقدها دون أن يستشير أحدا من ممثلى الشعب ، ولا شك أنه من الخطورة بمكان أن يقرر فرد مصير شعب فى عقد الأحلاف أو الالتحاق بمعسكر من المعسكرات أو اختيار موقف الحياد أو أى موقف آخر قد لا يرضى عنه الشعب .

وان يتحقق استقرار الا باعادة النظر فى الوضع الدستورى للبلاد ، بحيث يصبح الحاكم مسئولا ،ولا يتحقق هذا كله الا عن طريق النظام الرئاسى الذى تزول به المضاعفات والعقد السياسية والاجتماعية التى يعانى منها لبنان الأمرين .. لأن هذا النظام سوف يحقق التوازن

الطائفى بحيث تصبح مهمة الحكومة هى العمل على تصحيح الأوضاع الداخلية — ابتداء من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية — بدلا من انتزاع كل حجة من قبل المفكرين لاثبات وجود هذا التوازن،بالاضافة الى تنظيم احصاءات دقيقة فى ضوء المنطق والقانون المتعارف عليه عند كل الدول الحديثة .

أما القول بأن انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب يجعله أقوى من المجلس النيابى والخوف من ذلك ، فان هذا الأمر غير جديد بالنسبة للبنان ، فالكل يعلم أن رئيس الجمهورية اليوم هو أقوى من الحكومة والمجلس مجتمعين بسبب . الصلاحيات التى يتمتع بها ، وانتخابه من قبل الشعب لن يعطيه سلطات أوسع من السلطات التى يتمتع بها حاليا ، كما ثبت بالتجربة أن النظام الديمقراطى الحالى لا يؤمن التوازن لأن التمثيل النيابى الذى تصدر عنه الحكومات لا يمثل هذا التوازن العتيد . فنسبة التمثيل المسيحى والاسلامى هى ٦ : ٥ أى أن الأكثرية النيابية مؤمنة باستمرار لجهة طائفة معينة أى ٥٤ نائب مسيحى ، ٤٥ نائب مسلم ، ولا يقلل من وضوح هذه الحقيقة أن العرف قد فرض أن يكون رئيس الحكومة مسلما ، لأن الحكم ليس هدية دينية ولكنه سلوك وتصرف ، والسلوك والتصرف مرتبطان بالكثرة النيابية ، والكثرة النيابية هى دائما لجهة طائفة واحدة.

ومن هذا يتبين أوجه الخلاف بين جناحى لبنان بالنسبة للمطالبة بتعديل الدستور .

ثالثا : وقف العمل بالدستور :

كما لم يسلم الدستور اللبنانى من التعديل سواء فى عهد الانتداب أم فى عهد الاستقلال فانه بالاضافة الى ذلك قد أوقف العمل به مرتين ، الأولى فى عام ١٩٣٢ بسبب الخلافات الداخلية ، والثانية فى عام ١٩٣٩ بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية .

ولما كان منطقيا وقف العمل بالدستور لمناسبة حرب عالمية وفرض الأحكام العرفية على البلاد الا أنه لم يكن منطقيا اتخاذ هذا الاجراء فى عام ١٩٣٢ .

لذلك سنعرض فقط الى ما حدث عام ١٩٣٢ .

مع مطلع عام ١٩٣٠ بدأت الأزمة الاقتصادية تهدد العالم فى كل مكان ، وكان أكثر الدول احساسا بها الدول الكبرى فى ذلك الوقت، وكان من بينها فرنسا . ورغم أن لبنان كان يحكم — شكلا — فى ذلك الوقت فى ظل دستور مستقل الا أنه كان خاضعا تماما للنفوذ الفرنسى، ومع ذلك أصدر المفوض السامى فى التاسع من مايو عام ١٩٣٢ القرار رقم ٥٥ الذى أوقف العمل بالدستور بصفة مؤقتة فيما يتعلق بالسلطتين التنفيذية والتشريعية .

وكانت الأسباب التى اعتمد عليها المفوض السامى لاتخاذ ذلك القرار هى أن الشعب اللبنانى قد أعرب بقوة منذ ابتداء الأزمة الاقتصادية التى تنذر اليوم بخطر فقدان توازن المالية اللبنانية ، عن رغبته العامة فى اعادة النظر فى النظام السياسى الحالى بقصد تخفيف الأعباء التى تثقل كاهل المكلف اللبنانى من جراء تنظيم ظهر بعد استعماله أنه ثقيل جدا ويسبب مصاريف باهظة بالنسبة الى مرافق البلاد .

وحيث أن هذه الرغبة تتفق مع الملاحظات التى ذكرت منذ شهر يونية عام ١٩٣١ فى جمعية الأمم فى أثناء الدورة العشرين للجنة الانتداب الدائمة ، قد ظهرت بشدة أعظم على أثر اختلال التوازن المالى المسبب عن أزمة اقتصادية لا يمكن أن تخفى صبغتها العالمية أسبابها التى تتعلق بنوع أخص بلبنان .

وحيث أن هذه الرغبة قد وضحت بشكل جلى قبيل انتخاب يعتبره الرأى العام مؤيدا للنظام الحالى لمدة ست سنوات جديدة ، وجاعلا القيام بالاصلاحات الضرورية فى الدرجة الثانية من الخطورة.

لهذه الأسباب فقد نظم المفوض السامى ادارة البلاد من الناحيتين التنفيذية والتشريعية بحيث أوكلت السلطة التنفيذية فى خلال تلك الفترة المؤقتة الى رئيس حكومة يعين بقرار من المفوض السامى ويتولاها بمساعدة الدولة المنتدبة ويعاونه مجلس مديرين ، كما أعطى رئيس الحكومة الصفة اللازمة لاتخاذ مراسيم تعتبر قوانين لا سيما فى شئون الميزانية بناء على موافقة مجلس المديرين ، ويجب أن يوافق عليها المفوض السامى حتى تصبح نافذة المفعول .

وهكذا عادت سلطات الانتداب تحكم البلاد حكما مباشرا مرة أخرى ، واستمر هذا الوضع حتى بداية عام ١٩٣٤ حيث وضع دستور مؤقت .

وزالت الأسباب التى من أجلها أوقف العمل بالدستور ، فالأزمة الاقتصادية ولت ، والشعب اللبنانى يطالب باستمرار بالعودة الى نظامه الدستورى .. لذلك أوعز المفوض السامى الى المسئولين بتشكيل لجنة لوضع دستور جديد ، الا أن عمل اللجنة لم يكن جديا ، والدستور الذى عدل وأوقف لم يكن ليوضع دستور أفضل منه لخدمة الانتداب . لذلك أعيد العمل بالدستور الأصلى عام ١٩٣٤ .

ورأت فرنسا أن من الخير لها — وقد بدأ الوعى الوطنى يتبلور فى لبنان — أن تكسب البلاد الى جانبها دوليا ، فعقدت العزم على أن تعقد معها معاهدة صداقة وتحالف بحيث تضرب عصفورين بحجر .

ففى المجال الدولى تظهر فرنسا أمام عصبة الأمم أنها لا أطماع لها فى الدول الواقعة تحت انتدابها .

وفى المجال الداخلى تكسب ود الطوائف التى تعمل على التخلص من وجودها فى لبنان .

وسنعرض فى القسم التالى الى هذه المعاهدة التي لم يكتب لها التنفيذ .

معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا ولبنان

١٣ نوفمبر ١٩٣٦

سنحاول فى دراستنا هذه عرض الاطار العام الذى وضعت بين زواياه معاهدة الصداقة والتحالف بين كل من الجمهورية الفرنسية والجمهورية اللبنانية . وستبدو واضحة القيود التى تحد من حرية لبنان الكاملة كدولة تامة السيادة ، حيث أن النصوص التى تضمنتها المعاهدة أرادت أن تعطى لبنان الشكل وعلى أن تظل فرنسا الدولة المنتدبة محتفظة بالجوهر .

ثم ننتقل الى أهم النقاط التى تناولها الاتفاق العسكرى الملحق بالمعاهدة والذى نص فى ديباجتها على أن يتمتع هذا الاتفاق بنفس القوة التى تتمتع بهـا المعاهدة الأصلية سواء من ناحية الشكل أو سريان المدة .

وفى رأيى أن الاتفاق العسكرى أهم بكثير من المعاهدة الأصلية، حيث أنه من بين سطور هذا الاتفاق يتضح أن فرنسا أرادت أن تؤكد شرعية دوام احتلالها للبنان من خلال تلك الاتفاقية .

والاتفاقية بنصوصهـا المكتوبة ليست فى حاجة الى التعليق لاظهار تلك الحقيقة ، وفيما يلى عرض لأهم ما اشتملت عليه المعاهدة الأصلية وسوف نتبعه بدراسة الاتفاق العسكرى .

أولا : الناحية الشكلية فى المعاهدة :

تتكون معاهدة الصداقة والتحالف من تسع مواد وهى على نفس النمط الذى عقدت بموجبه المعاهدة بين سوريا وفرنسا ، وان كانت المعاهدة السورية الفرنسية أخف وطأة من تلك المعـاهدة ، وقد

وقع على المعاهدة من الجانب الفرنسى شخص واحد (١) فى حين وقع عليها من الجانب اللبنانى تسعة أشخاص يمثل كل واحد منهم اتجاها معينا أو طائفة معينة (٢) ضمانا لاقرارها .

وقد ورد فى ديباجة المعاهدة العبارة التقليدية التى تشير الى أن المعاهدة ليست سوى معاهدة صداقة وتحالف أساسها الحـرية الكاملة والسيادة والاستقلال .

ثانيا : الناحية الموضوعية :

نصت مواد المعاهدة على قيـام تحـالف دائم بين الدولتين المستقلتين صـاحبتى السيادة وكل منهما تقدس الصداقة والروابط القديمة التى تربط بينهما وسيعملان للدفاع عن السـلام وحمـاية مصالحهما المشتركة . على أن تتبادل كل منهما مع الأخرى المشورة بدون تحفظ وبكل صراحة فى كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية التى يكون لها أثر مشترك عليهما . وبالنسبة للدول الأجنبية فان كلا من الدولتين تتعهد بتبنى سياسة تتلاءم مع التحالف القـائم بينهما وتجنب أى عمل من شأنه التـأثير على علاقتهمـا مع الدول الأخرى ، وقد اتفق على تبادل التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين .

وقد وافقت فرنسا على أن تنتقل الى لبنان الحقوق والالتزامات المترتبة على المعاهدات والاتفاقات والارتباطات الدولية التى عقدتها الحكومة الفرنسية نيابة عن الحكومة اللبنانية ، كما اتفق على أنه فى حالة وقوع خلاف بين لبنان ودولة ثالثة ــ من شأنه خلق موقف يترتب عليه الخطر من تصدع العلاقات مع تلك الدولة ــ فان لبنان

---

(١) المسيو « دى مارتل » المفوض السامى .

(٢) هم السادة : اميل اده (مارونى) . الأمير خالد شـهاب (سنى) الشيخ بشـارة الخورى (مارونى) الدكتور أيوب ثابت (الأقليات) . محمد بك عبود عبد الرازق (السـنة) . حكمت بك جنبلاط (الدروز) . بتروطراد (الأرثوذكس) . نجيب بك عسيران (الشيعة) وهرام ليليكان (الأرمن) .

تتشاور مع فرنسا لايجاد حل لهذا النزاع فى ضوء ما نص عليه عهد العصبة والتمسك بالاتفاقات الدولية المماثلة التى تعنى بالحالة موضوع النزاع .. على أنه اذا لم تتوصل الحكومتان الى نتيجة فان الطرف الآخر عليه أن يتقدم فورا بالمعونة وفقا لما يقتضيه روح التحالف ، وفى حالة التهديد الفعلى بالحرب فان الطرفين المتعاقدين يتخذان التدابير العاجلة للحماية اللازمة ..

والمساعدات المطلوبة من لبنان تتلخص فى أن تقدم للحكومة الفرنسية ــ فوق الأراضى اللبنانية ــ كافة التسهيلات وكل المساعدات الممكنة بما فيها استخدام السكك الحديدية والبرية والموانىء والمطارات وكل وسيلة أخرى من وسائل المواصلات .

أما مسئولية حفظ النظام فى الأراضى اللبنانية فتقع على عاتق الحكومة اللبنانية ، ولكن تقبل الحكومة الفرنسية بقاء قواتها العسكرية لمساعدة السلطات اللبنانية على ذلك خلال مدة استمرار المعاهدة وطبقا لما سينص عليه الاتفاق العسكرى .

وبالنظر الى التسهيلات الممنوحة للحكومة الفرنسية من خلال تلك المعاهدة ، فان الحكومة اللبنانية تؤكد التزامها بالحماية الدائمة فى كافة الظروف والأحوال لطرق المواصلات الجوية والبحرية التى ستستخدمها الحكومة الفرنسية فى الأراضى اللبنانية وذلك لمصلحة التحالف بين البلدين .

وقد اتفق على أن تكون مدة سريان المعاهدة خمسة وعشرون عاما وينسحب هذا أيضا على الاتفاق العسكرى ما لم يتفق الطرفان مستقبلا على خلاف ذلك .. ولا يمكن التفاوض لتعديل المعاهدة الا بعد مرور أربعة وعشرين عاما ، وتجدد المعاهدة تلقائيا لنفس المدة بمجرد انتهائها (١) .

---

(١) نصت المعاهدة المعقودة بين فرنسا وسوريا على أنه يمكن التفاوض لتجديد المعاهدة او تعديلها بعد مرور عشرين عاما واذا ما طلبت احدى الحكومتين ذلك .

وقد نص على ضرورة التصديق على المعاهدة حتى تصبح نافذة المفعول ثم تسجل لدى السكرتارية العامة لعصبة الأمم ، وبعد ذلك فان لبنان بمساعدة فرنسا سوف يصبح عضوا فى عصبة الأمم ، ويترتب على ذلك أن تنتقل تلقائيا الى الحكومة اللبنانية المسئوليات والالتزامات الدولية التى ارتبطت بها فرنسا نيابة عن لبنان ، ويعنى ذلك تخلى فرنسا عن تلك المسئوليات والتزام لبنان بها أمام عصبة الأمم .

وقد حررت المعاهدة باللغتين العربية والفرنسية ، واعتبرت كلا منهما لغة رسمية ، وفى حالة وقوع خلاف على تفسير النصوص عند التطبيق فان الطرفين يتفاوضان فى هذا الشأن ، فاذا لم يصلا الى نتيجة يلجآن الى اتباع طرق التحكيم والتوفيق التى نص عليها عهد عصبة الأمم .

تلك هى المعاهدة وكلها قيود على لبنان تفصح عن الأهداف الحقيقية لمحاولة المندوب السامى الفرنسى فى لبنان أن يأخذ موافقة ممثلى جميع الطوائف اللبنانية عليها حتى لا يثور الشعب عليها فى المستقبل ، أما الاتفاق العسكرى ــ وهو الجزء المكمل للمعاهدة ــ فسنعرضه فيما يلى :

الاتفاق العسكرى :

يتشابه الاتفاق العسكرى الذى عقد بين فرنسا ولبنان الى حد كبير مع الاتفاقية العسكرية التى عقدت بين سوريا وفرنسا وألحقت أيضا بمعاهدة الصداقة الفرنسية ــ السورية ــ باستثناءات بسيطة .

وقد تضمن الاتفاق أن تنوب الحكومة اللبنانية عن الحكومة الفرنسية وتضع تحت مسئوليتها القوات الفرنسية التى ستبقى فى لبنان ، وهى مسئولة عن رعايتها وتوفير مختلف الضمانات اللازمة

لها ، واشترط بأن تضم القوات المسلحة الفرنسية فرقة مختلطة (فرنسية — لبنانية) (١) .

وقد تعهدت الحكومة الفرنسية بأن تقدم لحكومة لبنان — بناء على طلبها — بعثة عسكرية فرنسية لخدمة وتدريب الجيش والشرطة والبحرية والطيران الحربى ، ومن مصلحة الطرفين أن تكون التعليمات والمعدات والذخائر المستعملة فى الجيشين واحدة ، وتتعهد الحكومة اللبنانية بتنفيذ ذلك عند حاجتها الى خبراء عسكريين أو أسلحة أو عتاد فعليها أن تتقدم بطلبها الى رئيس البعثة العسكرية الفرنسية فى لبنان . وقد أعطى الحق لضباط البعثة العسكرية الفرنسية تولى القيادة الفعلية — مؤقتا — فى وحدات القوات المسلحة اللبنانية ، ويكون ذلك أيضا بناء على طلب تتقدم به الحكومة اللبنانية لممثل الحكومة الفرنسية ويشترط موافقة الحكومة الفرنسية على ذلك . واذا ما وافقت الحكومة الفرنسية ، فان الضباط الفرنسيين الذين ينولون القيادة فى الوحدات التى عينوا لها يصبحون مسئولين عنها مسئولية كاملة .

وبموجب هذا الاتفاق أصبح للحكومة اللبنانية الحق فى أن تبعث بالطلبة اللبنانيين الذين تختارهم لدراسة فنون الحرب والتربية العسكرية الى المعاهد الفرنسية (٢) .

ولكى يسهل على الحكومة الفرنسية تنفيذ الالتزامات التى نصت عليها معاهدة الصداقة والتحالف ، فان على الحكومة اللبنانية أن تتبنى بالنسبة لقواتها المسلحة سياسة ترمى الى توحيد الأسلحة واتباع الوسائل التى تستعملها القوات المسلحة الفرنسية ، وأن يكون العتاد

---

(١) بالنسبة لسوريا نص الاتفاق على أن تلتزم سوريا بانشاء فرق للجنود والمشاة وكتيبة من الفرسان ودائرة تشرف على المراسلات وخدمة أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية .

(٢) احتفظت سوريا فى الاتفاق العسكرى بحريتها فى أن تبعث بطلبتها الذين تختارهم لدراسة فنون الحرب الى دول أخرى غير فرنسا .

من نفس النوع الذى يستعمله الجيش الفرنسى ، على أن تتعهد فرنسا لتنفيذ ذلك الهدف بمد الحكومة اللبنانية بحاجتها من السلاح والذخيرة والسفن والطائرات من أحدث طراز .

وقد تعهدت الحكومة اللبنانية بأن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية الأماكن الملائمة لاقامة القوات الجوية (١) . وأن تقدم كافة التسهيلات الممكنة لمساعدة الحكومة الفرنسية لانشاء وتأمين وسائل النقل والمواصلات التى تحتاج اليها القوات الفرنسية (٢) ، وأن تمنح المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين فى لبنان والذين يعملون مع الجيش الفرنسى أو البحرية الفرنسية كافة الامتيازات والحصانات الممنوحة للعسكريين الفرنسيين أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية .

تلك كانت النقاط التى حددتها الاتفاقية العسكرية المعقودة بين الدولتين ، وقد اعتبرت فرنسا أن الأراضى اللبنانية جميعها قاعدة لها ولم تحاول أن تحدد أماكن معينة كما حدث فى اتفاقيتها مع سوريا ، كما أنها ألقت على كاهل القوات الفرنسية حق حماية المنشآت الفرنسية فى لبنان ، فى حين نصت فى صلب الاتفاق مع سوريا على تعهد الحكومة السورية بالمحافظة على سلامة المنشآت الخاصة بالطيران التى تقيمها الحكومة الفرنسية فى سوريا .

---

(١) تعهدت سوريا بأن تضع تحت تصرف فرنسا الأماكن الملائمة لاقامة قاعدتين جويتين وهذه الأماكن يجب أن تختارها الحكومة الفرنسية فى منطقتين لا تزيد بعد كل منها عن العمران بأكثر من أربعين كيلومترا .

(٢) هذه التسهيلات تتضمن استعمال الطرق البرية والخطوط الحديدية والبحرية والموانىء والأرصفة والمطارات وحق استخدام المواصلات السلكية واللاسلكية والتليفونات والبرق وفى اى حالة من الحالات لا يمكن فرض تعريفة مرتفعة بالنسبة للحكومة الفرنسية .

وللسفن الفرنسية الحق فى دخول المياه اللبنانية ، وللطائرات الفرنسية الحق فى اختراق المجال الجوى اللبنانى والتجول فى المياه الاقليمية والأراضى اللبنانية دون اخطار مسبق من الحكومة اللبنانية .

الكتب المتبادلة بين الطرفين :

أشارت ديباجة المعاهدة الى أن الاتفاق العسكرى وملحقات المعاهدة تعتبر لها قوة المعاهدة نفسها .

وبمراجعة ملحقات المعاهدة يتضح أنها مجموعة كتب متبادلة بين الطرفين المتفاوضين للاستفسار عن بعض نقاط شكلية أو تعيين ممثلين لكل دولة لدى الدولة الأخرى .

وليس بين هذه الكتب ما يسترعى الانتباه سوى كتاب واحد (١) طلبت فيه الحكومة اللبنانية من الحكومة الفرنسية أن تقبل — الحكومة الفرنسية — انشاء وظائف ملحقين لبنانيين بالسفارات والقنصليات الفرنسية فى الدول التى يوجد بها مغتربون لبنانيون ، وقد قبلت الحكومة الفرنسية إنشاء تلك الوظائف ، وأضافت بأنها على أية حالة من الحالات سوف تقدم معونتها الكاملة للمغتربين وستبذل جهدها للدفاع عنهم والمحافظة على مصالحهم .

نهاية المعاهدة :

رغم اجحاف تلك المعاهدة وملاحقها بالنسبة للجانب اللبنانى ، فانها حينما عرضت على الجمعية الوطنية الفرنسية لدراستها واقرارها اختلفت الآراء بالنسبة لها ، ما بين مؤيد ومعارض ، أو بمعنى آخر فئة من النواب المتحررين يرون الاعتراف — الشكلى — بسيادة لبنان ، وفئة على النقيض ترى أن لبنان لا يختلف وضعه عن كونه جزءا من فرنسا .. وانتهى الأمر بانتصار الفئة الثانية ورفض التصديق على المعاهدة فى عام ١٩٣٨ .

والواقع أن الرفض لا يمكن اعتباره مطلقا انتصارا لوجهة النظر الاستعمارية ، ولكن كان للظروف الدولية المضطربة والسائدة فى ذلك

(١) الكتاب يحمل رقم ٤ بالنسبة للكتب المتبادلة .

الوقت (١) أثر كبير فى هذا الرفض ومؤازرة أصحاب الرأى القائل بأنه ليس هناك ما يدعو لعقد معاهدة بين فرنسا ودولة واقعة تحت سيطرتها سواء بشكل انتداب أو استعمار .

وقامت الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ ، وبقيامها اضطرت الحركات التحررية فى الدول العربية أن تجمد نشاطها وتتخذ جانب الصمت والترقب انتظارا لما ستسفر عنه نتيجة الحرب الدائرة ، وأملا من كل دولة فى أن تكون نهاية الحرب بالنسبة لها فاتحة عهد استقلال وتحرر .

ولم يكن يدور بخاطر أحد أن الحرب سوف تدور رحاها لأكثر من عام تعود العلاقات الدولية بعده الى مجاريها ويحدد الموقف بالنسبة للدول الواقعة تحت سيطرة الانتداب .

ولما دخلت الحرب فى عامها الثالث وجدت تلك القوى والقائمون على الحركات الوطنية — بما فى ذلك اللبنانيون — أن الانتظار ليس فى صالحها ، وأنها قد ينتهى بها المطاف الى أن تصبح غنيمة حرب للكتلة المنتصرة ، وخاصة أن فرنسا دولة الانتداب قد انتهت فى عام ١٩٤٠ كدولة كبرى حينما استولت عليها ألمانيا .

وفى عام ١٩٤١ بدأ لبنان يطالب من جديد وبالحاح للحصول على استقلاله الكامل ، معلنا عدم اعترافه بالمعاهدة المبرمة بينه وبين فرنسا والتى لم يصدق عليها من الجانب الفرنسى ، ومعلنا أيضا عدم اعترافه بانتداب فرنسا عليه لأن وضع فرنسا الدولى لم يصبح يمكنها — كدولة محتلة — من أن يكون لها هذا الحق .. وبالاضافة الى أن السلطة فى فرنسا نفسها قد انقسمت الى قسمين : حكومة فى فرنسا نفسها وتعرف باسم حكومة « فيشى » وحكومة هاربة الى أرض

(١) فى عام ١٩٣٨ حيث بدأت ألمانيا تهدد أوربا بأكملها بما فيها فرنسا .

الجزائر تعرف باسم حكومة « فرنسا الحرة » . وكان لكل حكومة منهما رأى فى استقلال لبنان .

وتدخلت بريطانيا باسم الحلفاء فى المشكلة .

وبدأ عهد من المساومات لحصول لبنان على استقلاله .

وتفصيل ذلك فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

استقلال لبنان

أولا : موقف فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية :

كان اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية سببا فى احداث تغييرات شاملة بالنسبة للوضع فى كل من سوريا ولبنان ، فقد عملت فرنسا على تقوية جيش الاحتلال فى كل من البلدين ، وعينت الجنرال « ويجند » قائدا للقوات الفرنسية فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وأطلقت يده حرة فى التصرف فى شئون المنطقة بما يؤمن مصالح فرنسا .

وقد إطمأنت فرنسا فى بداية الحرب الى موقفها وزاد اطمئنانها عندما أعلنت ايطاليا أن موقفها سيكون حياديا بالنسبة للحرب الدائرة بين آلمانيا ودول الغرب .

وكان على المندوب السامى الفرنسى فى لبنان أن يأمن جانب الشعبين السورى واللبنانى حتى يؤمن موقف فرنسا فى المنطقة ، ولذلك فقد أوقف العمل بالدستور كما أشرنا من قبل ، وحكم لبنان حكما مباشرا .

ومنذ بداية الحرب واجهت سلطات الانتداب فى لبنان رأيا عاما منقسما على نفسه بالنسبة لها ، ما بين مؤيد لوجودها ومعارض لبقائها ، كما كان الحال عندما تسلمت زمام الحكم فى البلاد عام ١٩٢٠ ، وخاصة أنه فى تلك الفترة كان المسئولون الفرنسيون فى لبنان وسوريا قد فشلوا فى اقناع الجمعية الوطنية الفرنسية فى التصديق على المعاهدتين اللتين عقدتا بين فرنسا من جانب وكل من سوريا ولبنان من جانب آخر عام ١٩٣٦ . وقد ظهر عامل مهم فى تلك الفترة وهو أن أجهزة الاعلام المعادية لفرنسا كانت تستغل أخطاء فرنسا فى المنطقة

وتعمل على اثارة الرأى العام العربى ضد الحلفاء حتى يثوروا ضدهم .

وكانت فرنسا تدرك حقيقة تلك المشاعر ، وتعلم أن أعداءها أكثر من أصدقائها ، لذلك اضطرت الى اتخاذ خطواتها الوقائية فى سبتمبر ١٩٣٩ حتى تضمن لنفسها السلامة .

وازداد الموقف تعقيدا بالنسبة لفرنسا بدخول ايطاليا الحرب فى يونيو عام ١٩٤٠ بجانب ألمانيا ، مما جعل فرنسا تعيد النظر فى موقفها سواء داخل أراضيها نفسها أو بالنسبة لدولتى الانتداب — على ضوء هذه التطورات — وكانت التطورات سريعة بالنسبة لفرنسا نفسها ، فقد احتل الألمان باريس فى الشهر التالى لدخول ايطاليا الحرب ، وقامت حكومة « فيشى » الموالية لألمانيا .

وبالرغم من المحنة التى كانت تواجهها فرنسا ، ومن احتلال أراضيها نفسها أعلن الجنرال « منتل هوزر Mittle Houser »[1] بأنه لن يحدث أى تغيير فى وضع الأراضى الواقعة تحت الانتداب الفرنسى ، وأن العلم الفرنسى سيظل مرتفعا فى هذه الأراضى وأن فرنسا ستستمر فى تأدية رسالتها فى سوريا ولبنان .

وقد كان لهذا التصريح أثره السيىء فى نفوس شعبى سوريا ولبنان ، مما قد يؤثر تأثيرا سيئا على موقف الحلفاء فى المنطقة ، خاصة وأن سياسة انجلترا فى ذلك الوقت كانت ترمى الى محاولة جذب الشعور الوطنى الى جانب الحلفاء وتكوين جبهة ضد تغلغل نفوذ دول المحور .

وكان ذلك بداية للخلاف بين انجلترا وفرنسا (حكومة فيشى) وذلك بسبب السياسة التى أخذت السلطات الفرنسية تعمل على تنفيذها (٢) ، وهى سياسة معادية فى الوقت نفسه لمصالح انجلترا .

(١) فى ٧ يونيو عام ١٩٤٠ .

(٢) منعت فرنسا الاتصال بين سوريا ولبنان من جهة وبينها وبين باقى الدول العربية (الأردن . فلسطين . العراق) من جهة أخرى . وفرضت القيود على دخول العرب الى تلك المناطق ، وحرمت التجارة بين المنطقتين وقطعت المواصلات البرية واللاسلكية .

ولم يكن أمام انجلترا الا أن تعمل منفردة وبوحى من مصلحتها الخاصة دون النظر الى أى اعتبار آخر ، فاصدر الوزير البريطانى المقيم فى القاهرة فى يوليو عام ١٩٤٠ تصريحا استنكر فيه تصريح الجنرال « متل هوزر » وأكد فيه أن انجلترا لن تقف مكتوفة الأيدى ازاء أى تدخل من دول المحور فى سوريا ونبنان ، وأوضح الوزير البريطانى فى تصريحه أن سياسة بريطانيا تجاه البلدين هى ترك الحرية التامة لها فى أن تتخذ الموقف الذى يلائم مصلحتها دون الاضرار بمصلحة الحلفاء ، بما فى ذلك الاستقلال ، على ألا تتاح الفرصة لألمانيا أو ايطاليا لأن تتخذ منها قاعدة لضرب انجلترا .

وكانت نتيجة هذا الخلاف بين انجلترا وفرنسا اتاحة الفرصة لازدياد نفوذ الدعاية الموالية لدول المحور ووضع فرنسا فى مركز حرج ، وبدأت نظرة الشعب تتبلور وتنقلب من نظرة رهبة واحترام الى نظرة عدم اكتراث وعداء لدولة احتلته وحجرت على حريته ، وفى الوقت نفسه تريد أن تبقى على سلطانها وهيبتها فى أراض غير أراضيها التى تحتلها فى نفس الوقت سلطات أجنبية .

موقف الرأى العام وبداية الوجود البريطانى :

أعلنت حكومة فيشى انسحابها من عصبة الأمم فى ١٨ أبريل عام ١٩٤١ وبذلك فقدت فرنسا (الشرعية) حقها (الشرعى) فى أن تكون دولة منتدبة على سوريا ولبنان .

وبدأ الوعى الشعبى فى الشرق العربى يتكتل استعدادا للجولة التالية ، وقامت مظاهرات فى كل من سوريا ولبنان تطالب بالاستقلال ، وعقدت الاجتماعات السياسية بين الزعماء لبحث مستقبل بلادهم وقد اشترك فى هذه الاجتماعات شخصيات سياسية وزعماء من البلاد العربية الأخرى . وكانت نتيجة تلك الاجتماعات الاتفاق على تقرير الواقع وهو أن سوريا ولبنان يجب أن تستقلا استقلالا كاملا خاصة بعد أن زالت شرعية الوجود الفرنسى .

وقد أيقظت — وأقنعت — هذه المظاهرات ، الجنرال « دنتز » القائد الفرنسي في المنطقة ، والموالي لحكومة فيشي ، بضرورة العمل على ايجاد حل جذري لارضاء الشعب وضمان جانبه . فأعلن في نهاية شهر أبريل عام ١٩٤١ بأن استقلال سوريا ولبنان من المبادىء الرئيسية التي توافق عليها فرنسا ، الا أن الوضع الدولي الراهن يجعل من المستحيل تحقيق هذا الاستقلال على الفور .. ولم يقتنع سكان البلدين بهذا المنطق ، وان كانت أصواتهم بدأت تخفت انتظارا لما ستسفر عنه أحداث الحرب .

وكانت سياسة انجلترا في هذا الوقت بالنسبة لسوريا ولبنان تشابه سياستها مع الدول العربية عند بداية الحرب العالمية الأولى حينما اتفقت مع الشريف حسين ، لذلك حاولت انجلترا أن تشرك فرنسا معها في اتباع هذه الخطة خلال الحرب العالمية الثانية ، الا انها فشلت ويئست انجلترا من نتيجة أي تعاون مع حكومة فيشي ، بل وأصبحت تخشى جانبها بعد أن منحت تلك الحكومة لألمانيا الحق في استعمال بعض المطارات في سوريا ولبنان لاستخدامها للأغراض العسكرية ، لذلك بدأت انجلترا تعمل على خلق قوة فرنسية أخرى تستطيع أن تستخدمها في أغراضها في مواجهة حكومة « فيشي » لذلك أعلنت عن قيام فرنسا الحرة .. وشكلت حكومة تحت قيادة الجنرال « ديجول » يعاونه مجلس يضم بعض العسكريين الذين هربوا من فرنسا ، وأطلق على الحكومة اسم « لجنة التحرير الوطني » واتخذت من الجزائر عاصمة لها .. وقد استطاعت حكومة فرنسا الحرة أن تسيطر على بعض القوات العسكرية التي انشقت على حكومة فيشي بالاضافة الى قوات فرنسا في المستعمرات وخاصة في غرب أفريقيا .

واستغلت انجلترا الفرصة فأعدت حملة من الجنود الاستراليين اشتركت فيها بعض الوحدات الفرنسية للتدخل لاحتلال سوريا ولبنان ، وفعلا بدأ التدخل في الثامن من يونيو عام ١٩٤١ . وقاومت قوات فيشي أربعة وثلاثين يوما ، وانتهى الأمر بعقد اتفاقية بين الطرفين في ١٤ يوليو من نفس العام .

وقد كان هذا الاتفاق بداية وتأكيدا لانهيار النفوذ الفرنسي في المنطقة — شرعيا وفعليا — وبداية لتحمل بريطانيا مسئولية مباشرة في حماية المنطقة .

وكانت المفاوضات تدور بين الجنرال « دنتز » ممثل حكومة فيشي ، وبين ممثل انجلترا في وجود مندوب فرنسا الحرة ، وقد وقع على الاتفاقية ممثل كل من الدولتين وتجاهل الطرفان وجود ممثل لفرنسا الحرة رغم حضوره المفاوضات ، وكانت هذه النقطة بالذات بداية لخلق المرارة في نفوس الفرنسيين أنصار الجنرال ديجول ، اذ تأكدوا أن انجلترا لا تساعدهم الا لخدمة أغراضها ، وخاصة أن شروط الاتفاقية التي وقعت لم تكن في مصلحة فرنسا الحرة . وقد نص في تلك الاتفاقية على احتلال سوريا ولبنان بجيوش انجلترا وفرنسا الحرة على أن تحتفظ قوات حكومة فيشي بالأسلحة الخفيفة وتسلم المعدات الثقيلة بما في ذلك السفن والطائرات والدبابات .. وتسلم كذلك الادارات التي تشرف عليها في البلدين الى المندوب البريطاني ، على أن تحترم حقوق فرنسا الثقافية في هذه الأراضي (المستشفيات ، المدارس ، الارساليات) وأن يبقى الموظفون الفرنسيون من أنصار حكومة فيشي في وظائفهم اذا ما رغبوا في ذلك واتفق على عودة رجال الجيش الفرنسي التابع لحكومة فيشي الى فرنسا على سفن فرنسية وبملابسهم العسكرية . وتكونت لجنة للاشراف على تنفيذ الاتفاقية برئاسة انجليزي وعضوية اثنين من البريطانيين واثنين من الفرنسيين غير الموالين لحكومة فرنسا الحرة واستمرت اللجنة في ممارسة أعمالها حتى ١٠/١٠/١٩٤١ .

عودة الوجود الفرنسي الى سوريا ولبنان :

عقب قيام حكومة فرنسا الحرة أصدر الجنرال ديجول رئيس لجنة التحرير الوطني (١) قرارا عين بمقتضاه الجنرال « كاترو » قائدا

(١) في ٢٤ يونيو عام ١٩٤١ .

عاما للقوات الفرنسية فى سوريا ولبنان ، ومندوبا عاما وفوق العادة وممثلا لرئيس فرنسا الحرة فى هذه المنطقة .

وباستقراء الكتب المتبادلة بين الجنرال « ديجول » والجنرال « كاترو » يمكننا أن نلخص السياسة التى اتفق عليها بينهما بالنسبة لسوريا ولبنان وهى : محاولة تحسين الأوضاع الاقتصادية فى البلاد ، والبدء فى جس نبض النخبة المختارة من الأهالى للاتفاق على استقلال البلدين مع ضمان وقوف الشعبين السورى واللبنانى وتحالفهما مع فرنسا ، وحماية حقوق ومصالح فرنسا التى تعهدت بالدفاع عن أراضى هذه البلاد ضد العدو ، والتعاون مع قوات الحلفاء لتنفيذ هذه الأهداف على أن تكون معاهدة عام ١٩٣٦ أساسا لمفاوضات مستقبلة مع سوريا ولبنان .. ومن واجب الجنرال « كاترو » أن يبرر للشعب الاجراءات غير العادية التى تتخذها قوات الحلفاء فى كل من الدولتين بسبب الظروف الدولية والحرب الدائرة وأن يؤكد تعهد الجنرال ديجول بأنه سيبلغ عصبة الأمم فى الوقت المناسب انتهاء نظام الانتداب على سوريا ولبنان وموافقة فرنسا على استقلالها .

وبدأ الهدوء يسود البلاد نسبيا خاصة بعد أن قام الحلفاء باغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية والمأكولات وفتح أبواب عمل للعاطلين .

وفى سبتمبر عام ١٩٤١ دخلت كل من سوريا ولبنان منطقة الاسترلينى مما ساعدهما الى حد ما على تحسين أوضاعهما الاقتصادية رغم التضخم الحاد الذى بدأ يسيطر على البلاد .

وفى ظل تلك الظروف لم تحاول انجلترا أن تحتل مركز فرنسا — الممتاز — فى تلك البلاد ، وخاصة حينما أتيحت لها الفرصة أثناء محنة فرنسا ، وعلى العكس تشير الخطابات المتبادلة (١) بين المسئولين

---

(١) تبودلت الرسائل فى ١٥ اغسطس ١٩٤١ بين مستر « أوليفر لتل تون » وزير الدولة البريطانى ، وبين الجنرال ديجول رئيس حكومة فرنسا الحرة .

من الطرفين على اتفاق الجانبين على استقلال سوريا ولبنان واعتراف انجلترا بأن فرنسا يجب أن يكون لها المركز الممتاز فى هاتين الدولتين عن أية دولة أوروبية أخرى . وقد أعيد تأكيد ذلك مرة اخرى فى بيان لرئيس وزراء بريطانيا أمام مجلس العموم البريطانى (١) .

وفى ظل الوجود الفرنسى الجديد ، عادت أصوات الشعبين السورى واللبنانى ترتفع مرة أخرى مطالبة بالاستقلال ، وانضمت الحكومات الوطنية فى البلدين مؤيدة مطالب الشعب ، مما أدى الى أن يقوم الجنرال « كاترو » بخطوة جريئة ، وهى اقالة الوزارتين فى كل من الدولتين وتعيين وزارتين يرأس كلا منهما شخص يتمشى — مؤقتا — مع تحقيق الأهداف الفرنسية فى بلده . وحتى يعطى « كاترو » تلك الوزارة شيئا من الشعبية ، فقد أوعز لها بأن تعلن فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤١ استقلال لبنان ، الا أن هذا الاستقلال كان مقيدا باستمرار وجود المندوب السامى الفرنسى بجانب البعثات والارساليات الفرنسية ، واشترط فى هذا الاعلان أن تكون معاهدة ١٩٣٦ هى الأساس الذى يتم بموجبه الاتفاق بين البلدين على رعاية مصالح فرنسا فى لبنان .

وقد قوبل هذا الاعلان بفتور تام فى مختلف الطبقات ، وخاصة أن الظروف التى عقدت فيها معاهدة عام ١٩٣٦ تختلف اختلافا تاما عن الظروف القائمة فى ذلك الوقت بالنسبة لكل من الطرفين ، وقد أثار ذلك انجلترا مرة أخرى .

---

(١) فى ٩ سبتمبر ١٩٤١ وقد جاء فيه « ليس لدينا اى مآرب خاصة بالنسبة لسوريا ، ونحن لا نبحث ان نحل محل فرنسا او نستبدل بالمصالح الفرنسية مصالح انجليزية ، اننا فى سوريا فقط لكى نكسب الحرب ، وان نفوذ فرنسا يجب أن يكون هو الأول والمسيطر فى سوريا بالنسبة لباقى دول أوربا ، وهذه هى السياسة التى قررنا اتباعها ، ان لنا وضعا خاصا فى العراق ، لذلك يجب ان يكون لفرنسا وضعها الخاص فى سوريا ، وان استقلال سوريا امر طبيعى بالنسبة لسياستنا » .

الخلاف بين انجلترا وفرنسا الحرة :

عندما فكرت إنجلترا فى المساعدة على انشاء حكومة لفرنسا لم تكن تتخيل أن تلك الحكومة التى خلقتها سوف تسبب لها المتاعب والمشاكل فيما بعد اذ أن الجنرال « ديجول » عندما تأكد أن أقدام حكومته بدأت تثبت فى سوريا ولبنان عقب تعيينه الجنرال « كاترو » ، أخذ يوحى الى أعوانه ببث الدعاية ضد انجلترا فى المنطقة خوفا من أن تستأثر انجلترا — وهى القوية فى ذلك الحين — بالاشراف والسيطرة على المنطقة خاصة وأن الجيوش الانجليزية كانت تحتل جميع البلاد العربية فى تلك الفترة .

وكان هناك الكثير من المبررات لدى الجنرال « ديجول » لتأييد شكه فى نوايا انجلترا ، خاصة بعد أن رفضت انجلترا اشراك مندوب ديجول فى التوقيع على اتفاقية الهدنة بين المندوب البريطانى ومندوب حكومة فيشى بشأن دخول لبنان [١] (فى ١٣ يوليو عام ١٩٤١) .. وقد حلل « ديجول » قبول انجلترا عودة الجنود الفرنسيين أنصار حكومة فيشى الى فرنسا على سفن فرنسية وبملابسهم العسكرية وبأسلحتهم الشخصية ، بأن انجلترا تخشى — الى حد ما — نفوذ حكومة فيشى وأنها لا تزال تنظر الى « ديجول » وأتباعه كقوة ثانوية ، يضاف الى ذلك أن انجلترا رفضت تسليم أتباع « ديجول » الأسلحة الثقيلة التى حصلت عليها من رجال حكومة فيشى ، وكان لذلك أثر سيىء فى نفسه لأنه كان يرى أن هذا السلاح تملكه فرنسا وأنه الذى يمثل فرنسا ، وعلى هذا الأساس فمن حقه استلام هذا السلاح وخاصة أن الجيش الذى جمعه فى حاجة اليه .

وقد كانت هذه الأسباب مدعاة لأن يعلن « ديجول » فى ٢١ يوليو — أى بعد أسبوع من توقيع الاتفاقية بين الجنرال « دنتر »

(١) اسندت رئاسة الوزارة فى لبنان الى السيد احمد الداعوق .

والمندوب البريطانى — عدم موافقته عليها وتهديده انجلترا بسبب جنوده المشتركين معها فى تلك الجبهة ..

الا أن انجلترا أرضت الغرور الفرنسى ببعض الأمور الشكلية مثل رفع علم فرنسا الحرة على المبانى الحكومية فى بيروت اعتبارا من ١٦ يوليو عام ١٩٤١ .

ثم عاد الخلاف الى الظهور بين الطرفين مرة أخرى ، اذ بدأت فرنسا الحرة تحاول اعادة أمجادها فى سوريا ولبنان من جديد ، واعتقد « ديجول » بل وصرح وهو فى الجزائر بأن التساهل فى منح البلدين الاستقلال معناه التضحية بمصالح فرنسا الرئيسية ، وهو الحفيظ عليها . وقد أقلق هذا التصريح بال الجنرال «سبيرس Spears» مندوب انجلترا التى كانت سياستها ثابتة فى موالاة الشعبين السورى واللبنانى ومنحهما الاستقلال .

وبدأ الخلاف بين النظرتين يصبح عميقا ، فالجنرال « ديجول » رغم وعوده بالاستقلال الا أنه كان غير جاد فى تلك الوعود ، وكان الواقع يشير الى أن السلطات الفرنسية بدأت تستعيد زمام كافة الأمور فى يدها ، وكان من رأى « ديجول » أن يؤجل أى حديث عن الاستقلال الى ما بعد انتهاء الحرب نهائيا ، ثم يبحث بعد ذلك فى ايجاد اتفاقية بين الطرفين لأنه يرى أن الاستقلال يجب أن يكون عقب توقيع اتفاقية لا أن يكون سابقا عليها . فى حين أن انجلترا كان يهمها سلامة قواتها وذلك لن يتأتى الا بضمان وقوف العرب بجانبها وعدم ايجاد ثغرة فى تلك الجبهة ، وتعتبر أن تخليها عن تنفيذ الوعد الذى اشتركت فيه بمنح الاستقلال لكل من سوريا ولبنان معناه خسارتها للمنطقة ، بالاضافة الى أن انجلترا لم تكن تنظر الى فرنسا الحرة النظرة التى تجعلها تضحى بسلامتها فى سبيل ارضاء غرور القائمين على شئون تلك الحكومة الحرة وخاصة الجنرال « ديجول » .

وتكررت الخلافات بين انجلترا وفرنسا عندما طالب الشعبان

السورى واللبنانى باجراء الانتخابات فى عام ١٩٤٢ ، ووصلت العلاقات بين انجلترا وديجول الى أقصى حالات التوتر ، بل الى التهديد الانجليزى لديجول فى نوفمبر عام ١٩٤٣ حينما اعتقلت السلطات الفرنسية رئيس جمهورية لبنان وبعض وزرائه .

الا أن استقلال البلدين كان بداية لزوال التوتر فى العلاقات بين انجلترا و « ديجول » . وسنعرض فى الجزء التالى المراحل التى مر بها اعلان استقلال لبنان .

ثانيا : اعلان استقلال سوريا ولبنان :

(أ) الاعلان الفرنسى الأول :

فى الثامن من يونيو عام ١٩٤١ وأثناء زحف القوات الانجليزية الفرنسية المشتركة لاحتلال لبنان وتخليصها من سيطرة حكومة فيشى ، أعلن الجنرال « كاترو » قائد قوات فرنسا الحرة انتهاء نظام الانتداب وأن كل شعب مستقل له سيادته وأمامه فرصة العمل اما أن يتحدوا فى دولة واحدة ، واما قيام دولتين منفصلتين .. وسوف يكرس هذا الاستقلال بمعاهدة يضمن فيها المصالح المتبادلة ، وسوف تبدأ المفاوضات بمجرد أن تسمح الظروف بذلك .. وان هدف انجلترا وفرنسا هو منع اتخاذ سوريا ولبنان كقاعدة هجوم ضدهما .

ولكى يعطى الجنرال « كاترو » بيانه شكلا قويا وسندا يقبله المواطنون ، فقد أكد بأن الحكومة البريطانية بالاتفاق مع فرنسا الحرة قد ضمنتا للبلدين كافة المزايا التى يتمتع بها العالم الحر الذى يقف بجانبهما .. وعلى ذلك فان الحصار المضروب حول البلدين سوف يرفع وسوف تستأنف مفاوضات عاجلة تتيح لسوريا ولبنان الانضمام الى منطقة الاسترلينى مما سيحقق الكثير من التسهيلات الاقتصادية والحصول على الوفير من الأرباح نتيجة التصدير والاستيراد .

وقد أثبت الواقع أن هذا الاعلان الذى قامت طائرات الحلفاء بتوزيعه على كافة المناطق اللبنانية ... لم يكن جديا بل كان يقصد به الاستهلاك المحلى وتسهيل دخول جيش الحلفاء الى الأراضى اللبنانية والسورية ، وقد كان لهذا الاعلان نتائج ايجابية وبوجه خاص فى نفوس الشعب اللبنانى ، ففتح الباب على مصراعيه أمامها حتى أن جنود الجنرال « كاترو » قد استقبلوا استقبال الفاتحين فى بعض المناطق اللبنانية .

وأثبتت الأحداث التى تلت ذلك التصريح أن فرنسا قد تراجعت منذ بداية استقرار جنودها فى لبنان عن الموقف الذى اتخذته فى ٨ يونيو .. وكان على انجلترا أن تساند سياستها مرة أخرى وتقف فى صف الاستقلال فأعلنت بيانا يؤكد هذا الموقف .

(ب) الاعلان البريطانى :

لم يقتصر أمر اعلان استقلال سوريا ولبنان على الجانب الفرنسى فقط ، **بل كان على انجلترا وهى صاحبة القوة أن تثبت** وجودها فى أمر جوهرى خطير كهذا .. وحتى لا يقال فى الأوساط الشعبية فى البلدين ان الاستقلال كان منحة من فرنسا فقط ، لذلك سارع السير « مايلز لامبسون » سفير بريطانيا فى القاهرة فى التاسع من يونيو عام ١٩٤١ باذاعة بيان باسم الحكومة البريطانية استعرض فيه بيان الجنرال « كاترو » وأعلن أن انجلترا تؤيد وتدعم هذا التأكيد بالاستقلال الذى أعلنه الجنرال « كاترو » باسم الجنرال « ديجول » ، ويؤكد بأنه فى حال انضمام سوريا ولبنان الى الحلفاء فان حكومة انجلترا سوف تمنحهم كافة المميزات التى تتمتع بها البلاد التى تقف الى جانب الحلفاء ..

(ج) الاعلان الفرنسى الثانى :

بدأ الشعب ينتظر اتخاذ أية اجراءات من جانب الحلفاء لتحقيق « الاعلانات » التى صدرت فى أوائل شهر يونيو ، ومرت الشهور

دون جدوى .. ولما شعر الجنرال « كاترو » بأن انفجارا شعبيا على وشك الوقوع .. وخاصة فى سوريا ، أصدر بيانا فى كل من البلدين[١] جاء فيه :

أن البيان الذى أعلنه فى ٨ يونيو الماضى والذى دعمته بريطانيا العظمى معترفا بلبنان كدولة مستقلة ذات سيادة فى ظل معاهدة تعقد بين البلدين لحفظ مصالحهما المتبادلة يعتبر سارى المفعول بالرغم من استمرار الحرب ووجود ظروف غير عادية ، وأصبح الوضع الآن هو تنظيم الاستقلال ووضع الأمر فى يد شخص قدير لاتمام هذا العمل الصعب فى ظل تلك الظروف الراهنة ، وقد طلب من الرئيس « الفريد نقاش » الاستمرار فى الحكم على أن يحمل لقب رئيس الجمهورية وأن يحكم بواسطة حكومة تكون مسئولة أمامه على أن تكون هذه الحكومة ممثلة لجميع المناطق والاتجاهات التى يتكون منها لبنان .

وواجب هذه الحكومة تحديد الوسيلة التى سيتم بها التعاون بين لبنان وفرنسا الحرة ، لحين تهيئة الظروف التى تسمح بالبدء فى اجراء مفاوضات لعقد معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين ..

وان فرنسا اذ تعترف باستقلال لبنان فانه يهمها المحافظة على صداقتها التقليدية له وسلامة منشآتها التى أقيمت فى هذا البلد منذ عدة قرون وبالمركز الممتاز الذى اكتسبته .

ووعدت فرنسا ببقاء معونتها للبنان فى كافة الميادين كما هى ، ولن تخرج عن روح معاهدة الصداقة والتحالف التى وافق عليها الطرفان عام ١٩٣٦ .

وزيادة على ذلك فان ظروف الحرب واحتلال الحلفاء للأراضى اللبنانية يضفى على لبنان — مؤقتا — صفة خاصة ..

وهكذا نجد أن البيان الفرنسى الثانى قدم الاستقلال بيد

(١) أعلن فى بيروت فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤١ .

وسحبه باليد الأخرى فى نفس الوقت ، فقد وضع من الشروط والقيود ما يجعل هذا الاعلان مجرد عمل دعائى لا قيمة له من الناحية الواقعية مما كان له أثر سيىء فى نفوس الشعب اللبنانى .

مدى الاعلان الثانى لدى الرأى العام :

قوبل الاعلان الثانى للجنرال « كاترو » بفتور ظاهر لدى الرأى العام ، وكان فاتحة الخلاف بين اللبنانيين أنفسهم : الموالين لفرنسا والمعارضين لسياستها ، وتبلورت نقاط الخلاف فى عدة مواضيع منها ..

أنه سبق أن أعلن « كاترو » فى بيانه الأول أن فرنسا تترك الحرية لكل من سوريا ولبنان فى الانضمام لتكوين دولة واحدة ، أو أن تظل كل منها دولة قائمة بذاتها ، فى حين أن البيان الثانى لم يشر الى ذلك بل سجل انفصال كل من البلدين عن الأخرى . وقد وقف ضده أنصار الوحدة بين سوريا ولبنان وخاصة سكان المناطق التى ضمت الى لبنان عقب الانتداب الفرنسى وكلها مناطق اسلامية .

ولم يعجب البعض عودة « كاترو » الى تأكيد المركز الممتاز لفرنسا فى لبنان حتى فى ظل الاستقلال ، وضرورة ايجاد وضع خاص للمنشآت والارساليات الفرنسية ، وكذلك تأكيده بأن الاستقلال سوف يكون أساسه معاهدة الصداقة والتحالف التى عقدت بين البلدين عام ١٩٣٦ ولم يقدر لها أن ترى النور ، وذلك يعنى أن « كاترو » لم يقدر تغير الظروف سواء بالنسبة لفرنسا أو بالنسبة للبنان ، ففرنسا كانت فى عام ١٩٣٦ دولة كبرى . أما فى عام ١٩٤١ فهى دولة تحتلها ألمانيا ويتفاوض باسمها مع لبنان ممثل عن حكومة هاربة فى المنفى ، ولبنان كان فى عام ١٩٣٦ يسعى للحصول على الاستقلال بأية صورة من الصور . ولكن عام ١٩٤١ كان بالنسبة له شيئا آخر .. شعب تيقظ فيه الوعى أمام دولة منتدبة انهارت وانقسمت على نفسها وخرجت من عصبة الأمم وفقدت شرعيتها فى الانتداب على لبنان أو غيره.

وقد شجع على النقد والخلاف أن الوزارة التى ألفها الجنرال « كاترو » كانت تضم شخصيات تاريخها السياسى محدود ، اذ كانت هذه الوزارة هى نفسها التى عينها كاترو من قبل اعلانه عن الاستقلال لخدمة مصالح فرنسا ، ولم تكن من وجهة نظر الشعب بالوزارة القوية التى تستطيع أن تجابه مسئوليات دولة حديثة عهد بالاستقلال ومستلزماته وما يترتب عليه .. يضاف الى ذلك كله أن السلطات الفرنسية فى لبنان لم تظهر أية بادرة لتحقيق الاستقلال تحقيقا عمليا ، ولم تحاول أن تنقل بعض السلطات التى تتمتع بها أو الادارات التى تشرف عليها الى الحكومة اللبنانية التى عينتها .

وظل الموقف على ما كان عليه من قبل ، ولم يطرأ أى جديد الا حينما أعلن الجنرال « ديجول » فى أغسطس عام ١٩٤٢ أثناء زيارته للبنان أن اجراء انتخابات فى سوريا ولبنان لا يمكن أن يتم فى الظروف الحالية .

وقد كان هذا الاعلان تأكيدا لشعور السوريين وبعض اللبنانيين بأن الاستقلال الذى حصلوا عليه ليس سوى مجرد بيانات واعلانات شكلية لخدمة مصالح انجلترا وفرنسا فى المنطقة ، مما جعلهم يظهرون استياءهم من هذا الوضع ، وساعد على ذلك الطريقة البدائية التى كان يعالج بها المسئولون الفرنسيون أتباع « ديجول » شئون البلاد .

وشعر الشعب بأن الجديد الذى حصلوا عليه نتيجة اعلانات الاستقلال ما هو الا تغيير بآخر .. هو احلال أنصار فرنسا الحرة محل أتباع حكومة فيشى ليس الا .. وساعد على النقمة تدهور الحالة الاقتصادية فى البلاد .. مما أدى الى قيام مظاهرات ضخمة على نطاق واسع ..

وقد أرغمت فرنسا أمام ضغط الرأى العام على الموافقة على اجراء الانتخابات فى لبنان فى شهر مايو عام ١٩٤٣ ، وتم لأول مرة فى ظل الحكم الفرنسى انتخاب رئيس جمهورية لبنان بواسطة المجلس النيابى المنتخب وذلك فى الحادى والعشرين من سبتمبر من نفس العام.

واتجهت أنظار أبناء البلاد الى مجالسهم الجديد وحكومتهم متطلعين الى تحقيق آمالهم .

وكان أول عمل قام به الزعماء السياسيون على اختلاف طوائفهم وميولهم هو الاتفاق على حفظ استقلال البلاد وسيادتها ، وقد أطلق على هذا الاتفاق اسم « الميثاق الوطنى » وهو موضوع بحثنا فى الجزء التالى ..

ومما تجدر الاشارة اليه هو أن انجلترا كانت أول دولة تسارع الى تهنئة لبنان رسميا باستقلالها ، وعينت الجنرال « سبيرس » أول وزير مفوض لها لدى جمهوريتى سوريا ولبنان . كما سارعت بعض الحكومات الموالية للغرب — ومعظمها كانت حكومات فى المنفى فى ذلك الوقت — بالاعتراف بهذا الاستقلال .

ولم تقدم الحكومات العربية على الاعتراف مباشرة بالوضع الجديد الا بعد أن أصبح الاستقلال اللبنانى حقيقة قائمة وذلك فى أواخر عام ١٩٤٣ .

ثالثا : الميثاق الوطنى :

رغم حصول لبنان على استقلاله السياسى الا أن الوعى القومى كان ما زال فى مرحلته الأولى ، والأحزاب اللبنانية الموجودة فى ذلك الوقت لم تزل تحاول أن تبنى نفسها أو تحقق أهدافا شخصية دون أن تستطيع توجيه الارادة الشعبية أو يكون لها أثر فعال فى السيطرة على الجماهير حتى تقنعها بأهمية الكفاح فى سبيل تأمين الاستقلال .

وكانت القاعدة الطائفية — ولم تزل — هى أساس التفكير السياسى فى لبنان . وقد تعاون على ارساء قواعدها الحكم التركى وما صاحبه من وضع نظام خاص بلبنان عقب مذابح ١٨٦٠ . ثم شجع الحكم الفرنسى أثناء فترة الانتداب الروح الطائفية ، وساعد على ذلك استغلال بعض السياسيين المستفيدين منها فى استمرار هذا الوضع كما سبق أن أوضحنا .

وقد وقف الشعب اللبناني — من انتهازه فرصة تحقيق استقلاله الكامل — موقفين متباينين :

فريق ليس عنده ما يمنع من تحرره من الاستعمار والحصول على استقلال بلاده ، ولكنه يخشى على مستقبله ومصيره اذا ما تخلت فرنسا عن حمايتها له ..

والفريق الثاني يرى فى تحقيق الاستقلال فرصة يحقق عن طريقها المبادىء التى طالما دعا اليها وهى الدخول فى وحدة مع جارته سوريا ، حيث يعتبر أن لبنان جزءا طبيعيا من سوريا .

وأصبح حصول لبنان على استقلال حقيقى رهنا باتفاق الطرفين المتباينين على حل يضمن لهما الوقوف صفا واحدا فى وجه فرنسا التى استغلت هذا التباين والخلاف لاطالة بقائها فى لبنان .

الا أنه فى عام ١٩٤٣ قرر بعض السياسيين الذين يمثلون وجهة نظر الطرفين المتناقضين واللذين يمثلان فى مجموعهما سكان لبنان ، أن يعملوا لايجاد تسوية معينة يضمنون بها أن يعيش الجميع فى وئام داخل اطار الدولة المستقلة الجديدة (لبنان) . وقد وصلوا الى الاتفاق على بعض الأسس التى وافقت عليها جميع الطوائف ، وأطلق على النقاط التى تمت الموافقة عليها « الميثاق الوطنى » وهى عبارة عن مجموعة مبادىء غير مكتوبة .

ويعتبر اللبنانيون الميثاق الوطنى فى حكم الدستور غير المكتوب ، حتى ان رئيس الجمهورية اللبنانية عندما يقسم على احترامه الدستور عند توليه منصبه يقسم أيضا على احترامه للميثاق الوطنى (١) .

---

(١) فى جلسة مجلس النواب التى عقدت فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨ بمناسبة انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية اللبنانية قال فى خطابه :

« فى الساعة التى اقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبنانى، اعاهدكم واطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب : ميثاقنا الوطنى . فهو الذى جمعنا ويجمعنا على الايمان بلبنان وطنا عزيزا =

وقد تبنى الشيخ بشارة الخورى أول رئيس للجمهورية فى عهد الاستقلال منذ أن تولى منصبه شرح مفهوم الميثاق فى خطبه العديدة داعيا الى التمسك به والايمان بما اتفق عليه فيه بين الطوائف . ومن خلال تلك الخطب (١) نستخلص النقاط التى أبرزها الشيخ بشارة ، وبتجميع هذه النقاط يمكن رسم الصورة الكاملة للميثاق الوطنى والمبررات التى تدعو الى تقديسه وضرورة وجوده . وتتبلور هذه النقاط فيما يلى :

١ — أن الميثاق الوطنى هو عهد بين جميع اللبنانيين على اختلاف طبقاتهم وميولهم ، أساسه استقلال صحيح وسيادة قومية ومحافظة على دستور البلاد ، لا انتقاص فيها ولا هوداة ، ومودة خالصة وتعاون وثيق بين الأقطار العربية . ولبنان لمصلحة الجميع وعلى قدم المساواة وبروح العدل والانصاف يسترشد سياسته .

٢ — أن حب لبنان فوق كل شىء ، يجب أن يظل للبلدان العربية جارا أمينا وأخا صادقا تربطه بها روابط تعاون يسودها الود والاخلاص .

٣ — وأما خطة لبنان تجاه الغرب والشرق فلا معاهدة ولا ارتباطا ولا امتيازا ولا مركزا ممتازا ، بل يريد صداقة الجميع ومعاهدة مع الجميع على أساس الند للند ، والأمر كذلك تجاه الدول العربية الشقيقة .

٤ — يتعهد جميع اللبنانيين بعدم التضحية بشبر واحد من أراضى لبنان ولا القبول من انتقاص سيادته واستقلاله ، فلا وصاية ولا حماية ولا رقابة ولا معاهدة تمنح مركزا ممتازا لدولة على آخرى ، بل جميع الدول على السواء .

= مستقلا .. سيدا حرا .. متعاونا باخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية الى أقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعا ، مقيما علاقاته مع العالم أجمع على أساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافىء الحر » .

(١) حقائق لبنانية — الشيخ بشارة الخورى — الجزء الثالث .

ويمكن اعتبار هذه النقاط وهذا العهد بمثابة مذكرة تفسيرية لمواد الميثاق الوطنى .

هيكل الميثاق الوطنى :

ليس هناك مواد مكتوبة أو صياغة ثابتة للميثاق الوطنى حتى يمكن نقلها حرفيا ، انما الثابت أن هناك التزامات شفوية فقط بين ممثلى الطوائف المختلفة التى يتكون منها لبنان ، والثابت أيضا أنه لاخلاف بين الطوائف على روح الميثاق والهدف منه وان كانت الصياغة تختلف بين شخص وآخر ، ويتكون الميثاق من مبادىء ثلاث هى :

أولا : أن يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن رغبتهم فى طلب الحماية الفرنسية والخروج من العزلة التى يرغبون فى اتباعها وأن يدخلوا ضمن المجموعة العربية ، وفى مقابل ذلك يتخلى المسلمون عن السعى لضم لبنان أو أى جزء منه الى سوريا أو الى أى وحدة عربية أكبر . ولا يضمن ذلك سوى اعتراف سوريا وباقى الدول العربية الأخرى بالكيان اللبنانى بحدوده الموجودة .

ثانيا : يقتصر اقتراب الفريق الأول « المسيحيون » من الفكرة العربية على الاعتراف « بوجه لبنان العربى » وأن تكون مساهمة لبنان فى مجال التعاون العربى الكامل داخل نطاق استقلاله التام وسيادته الوطنية الكاملة ، بحيث لا يطلب من لبنان السير فى ركاب سياسة عربية تتعارض مع مصالحه ووحدته الوطنية . ويرضى الفريق الآخر « المسلمون » بذلك كما رضيت به جميع الدول العربية .

---

(١) حظى هذا الوضع الخاص بالتأييد فى ميثاق جامعة الدول العربية عند اشتراك مندوب لبنان فى وضع ميثاق الجامعة .

ويلاحظ ان الميثاق الوطنى لم يقرر جازما ما اذا كان لبنان بلدا عربيا أم لا ، مكتفيا بهذا التعبير الاسترضائى ان لبنان ذو وجه عربى - (العقدة اللبنانية — دكتور جورج حنا — ص ٢٣) .

ثالثا : اتفق الطرفان على توزيع مناصب الدولة الرئيسية توزيعا طائفيا عادلا ، بالاضافة الى تقاسم الوظائف ذات المسئولية فى الدولة حسب الأهمية بالنسبة لكل طائفة ، وطبقا لتفاهم مبدئى حينذاك اتفق فيما يتعلق بمقاعد المجلس النيابى على أن تكون نسبة المسيحيين الى المسلمين هى ٦ : ٥ وهو نفس النظام الذى كان معمولا به فى ظل الانتداب ولا زال معمولا به حتى الآن .

ولأهمية هذا البند وانعكاسه على نظام الحكم فاننا سنفرد له قسما خاصا فى حينه . والواقع أن الميثاق الوطنى فى لبنان يمكن اعتباره الأصل وأصبح الدستور المكتوب هو الفرع ، وسيبدو ذلك واضحا عند حديثنا عن التطبيق العملى للميثاق .

تطبيق الميثاق :

فى السنوات الأولى لتطبيق الميثاق الوطنى اتضح أنه نجح فعلا فى تهدئة الفريقين ، وقابل الجميع الفكرة التحررية الاستقلالية بحماس، الا أنه اتضح فيما بعد أن الميثاق كان علاجا مؤقتا ومسكنا للمرض المزمن الذى تعانيه البلاد وهو الطائفية، وقد كان الميثاق بمفهومه وواقعه يؤكد ويثبت وينمى الطائفية بدلا من أن يعمل على التخلص منها .

ونجح الميثاق فى أن يقسم اللبنانيين الى فريقين متناحرين ، كل منهما يسعى الى الحصول على أكبر قدر من المغانم على حساب الفريق الآخر .

ومرت السنون وكان أمام المسئولين عن لبنان المدة الكافية ليبنوا على أساس الميثاق لبنانا جديدا ، ولكن بينما كانت الدنيا تتغير والمجتمعات العربية تتقلب حوله ، ظل لبنان الرسمى والسياسى متجمدا عند السطحيات والشكليات ، فلم يفعل شيئا لتطوير الايمان « بالوطن الملجأ » ولم يفعل شيئا لتطوير الايمان « بالوطن المرحلة » . وهكذا استمرت الفئة الأولى تستفيد من امتيازاتها باعتبار أن هذا الوطن.

يخصها قبل غيرها ، وظلت الفئة الأخرى تتألم فى حرمانها الذى كان بعضه عائدا الى أنانية زعمائها وتشعر بأنها غريبة عن لبنان ، فأخذ عقلها الباطن يبحث عن « ملجأ » خارج الحدود (١) .

وقد أدى هذا الوضع الى قيام ثورة فى لبنان فى منتصف عام ١٩٥٨ ، وكان لها أسباب وأهداف . ولم تكن الثورة فى حد ذاتها طائفية ، الا أنه قد ترتب عليها قيام ثورة أخرى أطلق عليها اسم «الثورة المضادة» وقد أثبتت هذه الثورة الأخيرة فشل الميثاق (٢) وأنه أصبح غير عملى لا يناسب التطور اللبنانى السريع . وقد أثبتت نتائج الثورة تأكيد فشل الميثاق وأنه ليس سوى مجرد كلمات تتردد للاستهلاك المحلى الشعبى فقط ، ووقت الحاجة ، أما واقعه العملى فلا شىء .

ثم تجلى تطبيق الميثاق — شكليا — عقب الثورة فى أمرين :

أولهما : تأليف وزارة رباعية فى عام ١٩٥٩ ضمت أربعة من أقطاب الأحزاب والطوائف المتباينة والتى كانت تتناحر مع بعضها البعض ، ولا يمكن غير ذلك حتى يثبت الولاء للميثاق ..

وثانيهما : تشكيل وزارة أخرى فى عام ١٩٦٠ تضم ثمانية عشر وزيرا من جميع الطوائف (٣) ، وذلك أيضا تطبيقا للميثاق ..

---

(١) نحو لبنان جديد — باسم الجسر — ص ٣٠ .

(٢) هناك من يقرر بأن قيام ثورة ١٩٥٨ ليس دليلا على فشل الميثاق الوطنى فى تحقيق أهدافه ، اذ أن سبب الثورة هو أن فريقا من المواطنين قد ثاروا ضد الحاكمين لأنهم رأوا أنهم فشلوا فى تحقيق الاصلاح الداخلى وانحرفوا فى حقل السياسة الخارجية ، ويؤكد هذا الفريق أن الميثاق الوطنى قد سار بلبنان خلال الفترة الماضية فى طريق الازدهار الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة واحتلال لبنان مركزا دوليا مرموقا . الا أن هذا القول لا يوافق عليه البعض وسنشرح آراءهم فى الصفحات القادمة وهم يعتبرون أن الجمود الذى يسيطر على لبنان فى بعض النواحى داخليا أو خارجيا سببه الميثاق الوطنى .

(٣) حتى طائفة الأرمن مثلها وزير فى الوزارة .

الا أن تباين الأهداف بين الوزراء أنفسهم كان السبب الرئيسى فى التعجيل بزوال كل من الوزارتين .

وجهات النظر المختلفة فى الميثاق :

قد يختلف البعض حول نجاح أو فشل الميثاق فى استقرار الأوضاع اللبنانية ، الا أن الأمر الذى لا يختلف عليه أحد هو أن الميثاق — عقب ثورة ١٩٥٨ — أصبح موضوع حديث العامة والخاصة ، ما بين ناقد له ومتمسك به . فخلال الخمسة عشر عاما التى تلت الاتفاق على احترام الميثاق الوطنى ، ظل هذا الميثاق يتمتع بقدسية معينة ، فهو بعيد عن المناقشة ، والتعرض لنقده من قريب أو بعيد يعتبر خطيئة لا تغتفر . الا أن قيام الثورة اللبنانية وتدهور الأوضاع الداخلية وعدم استطاعة الحكومات تحقيق مبادىء الاصلاح التى ينادى بتحقيقها الشعب ، أزاحت الستار عن الهالة القدسية التى أحيطت به . وبدأت المناقشات تنصب على واقعية الميثاق ومدى الفائدة من وجوده والتمسك به ، وتطور الأمر الى حد الهجوم عليه والمطالبة بعدم التقيد به والتخلص من التسويات التى عمل الميثاق على احيائها طوال الفترة الماضية .

وكان لكل فريق من الحجج التى يتمسك بها ما يبرر وجهة نظره .

ففريق (١) يرى أن البلاد لم تعد بحاجة لهذا الميثاق الذى أوجد وشجع على سياسة داخلية منحرفة ، وأنه لا يوجد الآن مبرر يدفع اللبنانيين الى منح هذا الميثاق قدسية الدستور لأنه فشل فى تحقيق الأهداف التى اتفق عليها يوم أن وافق الجميع عليه .. وأنه يجب على المسئولين العمل — ضمن الدستور اللبنانى — على تعديل الدستور لازالة كل أثر للميثاق الوطنى بوضعه الحالى ، ووضع دستور جديد للبلاد يتناسب مع التطور الذى طرأ على لبنان خلال العشرين عاما الماضية .

---

(١) أصحاب هذا الرأى غالبيتهم من المسلمين .

وفريق ثان (١) من رأيه أن التخلى عن الميثاق لن يفيد البلاد فى شىء ، ولكن لكى يصبح أكثر فعالية ، فانه أصبح من الضرورى توسيع مفهوم الميثاق بحيث يشمل التطورات الجديدة التى تواجهها البلاد وعلى شرط ألا يعترف بالقاعدة الطائفية وأن ينظر الى اللبنانيين جميعا دون تفرقة بينهم .

وفريق ثالث (٢) يرى أنه ما دام الميثاق هو أساس الوحدة الوطنية ولا يجب الجدال فى ذلك ، فلابد من جعله وثيقة دستورية مكتوبة ، لأن كتابة الميثاق تؤكد معانيه وتجعلها ملزمة بشكل يسمح باتخاذ التدابير اللازمة فى حال خرقه أو مسه أو النيل منه . وأن كتابة الميثاق تعنى أنه لم يعد مجرد تسوية تمت بين رجال السياسة عند الحصول على الاستقلال . بل يصبح وثيقة دستورية ملحقة بالدستور ويصبح فى متناول جميع الأجيال اللبنانية . دون أن يبقى وقفا على فئة عاشت الفترة التى تمت فيها تلك التسوية وظهر فيها الميثاق .

وفريق رابع (٣) من رأيه أن الظروف التى وضع فيها الميثاق الوطنى ظروف ما زالت قائمة ، فقد جاء الميثاق وليد الأحداث التى وقعت عام ١٩٤٣ . وفى ذلك الوقت كان يعتقد فريق من اللبنانيين (هم المسيحيون) أن الخطر السورى خاصة والعربى عامة يهدد كيان لبنان السياسى ، لذا طالب هذا الفريق أن يكون لبنان وطنا مسيحيا بحماية أجنبية ، وثمة فريق آخر هم المحمديون كان قد اندفع وراء فكرة القومية العربية فطالب بالوحدة السورية أو العربية .. ويجب القول بأن هذين الفريقين ما فتئا قائمين . ويضيف أصحاب هذا الرأى بأن قوام الميثاق هو أن لبنان طائفى يجمع بين دينين كبيرين تحت جناح أخوة روحانية سامية ، الاسلام والنصرانية ، فاذا زالت الطائفية

---

(١) أصحاب هذا الرأى من الحياديين غير المتعصبين .

(٢) ينادى بهذا الرأى بعض المثقفين من الجانبين (المسيحى والمسلم) .

(٣) يعتنق هذا الرأى بعض المسيحيين المتعصبين .

زال الدين ، وزالت بالتالى نظرة دينية فى الوجود هى التى تكون عظمة الرسالة اللبنانية (١) .

أما رجال الدولة (٢) فرأيهم أن الميثاق الوطنى قد قام على حقائق من الخير أن تظل بارزة على الدوام ، وأهم هذه الحقائق أن لبنان أصبح عضوا فى الأسرة العربية الكبيرة ، وهو يتعاون مع سائر أعضائها فى كل ما يؤول الى خيرها ودفع الشر عنها ، وقد كرس لبنان هذه العضوية بانضمامه الى جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ (٣) .

تلك هى الآراء المختلفة فى الميثاق ، وهى تعبر عن وجهتى نظر ، الأولى وأصحابها هم المنتفعون من الميثاق بوضعه الحالى ، حيث ضمن لهم مركزا ممتازا ، وهؤلاء يرون ضرورة التمسك به .. والفئة الثانية وأصحابها يطلقون على أنفسهم اسم « المحرومين » وهم ينادون اما بالتخلص من الميثاق بكامله ، أو تعديله بما يضمن المساواة بين مختلف الطوائف ودون أن يكون لأى طائفة مركز ممتاز على طائفة أخرى .

والأثر الظاهر لتطبيق الميثاق والنقمة عليه يتجلى فى الأسس المطبقة حاليا فى توزيع المناصب الحكومية ، حتى ان المسلمين يطالبون

---

(١) فلسفة الميثاق الوطنى — كمال يوسف الحاج — ص ١٥٤ — ١٩٥ .

(٢) لبنان واحد لا لبنانان — من محاضرة للرئيس صائب سلام — ١٩٦١/٤/١٩ .

(٣) هذه الحقيقة تحتاج الى اكثر من ايضاح وتوكيد ، فانه يطيب لبعضهم أن يروا فيها شرطا فرضه فريق على فريق ، ويطيب للبعض الآخر أن يصوروا هذا الشرط شيئا عارضا ويعتقد أنه بالامكان التخلى عنه . والواقع أن عروبة لبنان ليست شرطا عارضا بل صفة ملازمة ، ليست تسوية بل مصارحة ، وعندما أقر جماعة الميثاق الوطنى هذه الحقيقة كشف صراحة عن ذلك ، فعروبة لبنان أصل فيه لا بوحدة اللغة والدم ولا بوحدة التراث الحضارى والعادات والتقاليد فحسب : بل بوحدة الحياة بمقوماتها ومعانيها واشعاعاتها جميعا . ولم يكرس اللبنانيون عروبة لبنان الا لاشتراكه مع الأقطار العربية فى كل ذلك ، وارتباط وضعه الجغرافى ومصالحه الاقتصادية والثقافية والسياسية بأوضاع تلك الأقطار ومصالحها ارتباطا لا انفصام له الا بتمزيقه وعزله واختناقه .

الآن بالمناصفة فى جميع وظائف الدولة .. وسنعرض لهذا الأمر تفصيلا فى الصفحات التالية .

وظائف الدولة والميثاق :

سبق أن أشرنا أنه عند وضع أول دستور للبنان أضيفت اليه مادة مؤقتة خاصة بتوزيع الوظائف العامة بصورة تتمشى مع الوضع الطائفى فى البلاد .

ورغم مضى قرابة أربعين عاما على وضع الدستور ، ورغم تغير الوضع الداخلى للبلاد من انتداب الى استقلال الا أن هذه المادة ما زالت قائمة ومعمول بها .

ويسند هذا النص الدستورى روح الميثاق الوطنى وما تم الاتفاق عليه بين الطوائف بالنسبة لتوزيع مناصب الدولة ، فلو أن الاتفاق بينها جاء مخالفا للنص الدستورى لأهمل تطبيق هذا النص ، الا أن ما حدث هو أن الميثاق أيد الدستور فأصبح الواقع خطيرا ، وأصبح المنصب الشاغر فى الدولة لا يتطلب شغله كفاءة معينة فحسب ، بل يضاف اليها نوعية الطائفة التى ينتمى اليها المرشح لهذه الوظيفة ، وفى بعض الأحيان تتغلب الطائفية على الكفاءة وذلك خوفا من اثارة النعرات الطائفية التى قد تعرض الوحدة الوطنية للبلاد لهزات عنيفة هى فى غنى عنها .

ولا يمكن أن نعرض لأسس توزيع كل نوع من الوظائف على حدة حتى تتبين مدى الغبن الذى يلحق بالمصلحة العامة نفسها لحساب انتفاع أشخاص أو طوائف معينة .. وسنختار مثلا نحلله بالنسبة للمناصب الرئيسية فى الدولة وليكن طريقة تكوين واختيار أعضاء مجلس النواب والتطورات التى طرأت عليه فى عهد الاستقلال .

المجلس النيابى الأول :

عقب الاعلان الأول لاستقلال البلاد أراد الشعب أن يتحقق من مدى جدية هذا الاستقلال فطالب باجراء انتخابات عامة بحيث ينتج

عنها مجلس نيابى وحكومة تعبر عن ارادة الشعب ، وسوف الجنرال « كاترو » فى اجراء الانتخابات ، وكان يعلل تأخيرها الى بعض الأمور الادارية الواجب تنظيمها قبل البدء فى عملية انتخابات ستحدد مصير البلاد (١) .

وفى أبريل عام ١٩٤٢ تبلورت الفكرة لدى اللبنانيين عن ضرورة اجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن ، وحينئذ عارض كل من الجنرال « كاترو » والجنرال « سبيرس » تلك الفكرة .. وان اختلفت نظرتيهما اليها .. فالأول متأكد بأن الانتخابات لابد وأن تكون نتيجتها وصول أشخاص وطنيين الى كراسى النيابة(٢) وهؤلاء سوف يطالبون السلطات الفرنسية بتحقيق استقلال كامل حقيقى ، وفرنسا ليست مستعدة للتسليم بهذه الصورة ، وفى تلك الظروف ، ليست متأكدة من المدى الذى ستصل اليه طلبات الوطنيين ،فمما لا شك فيه سيؤثر تأثيراجوهريا على مركز فرنسا . أما الجنرال « سبيرس » فقد كان موقفه متناقضا ، فقد أيد وجهة نظر فرنسا فى البداية ، ثم تبين له أن وجهة النظر هذه سوف تؤدى الى انفجار شعبى فى سوريا ولبنان قد يهدد سلامة الحلفاء الحربية وهم فى قلب معركة مع المحور ، لذلك بدأ « سبيرس » يتراجع عن موقفه وبدأت معارضته تضعف الى أن وصل الأمر بأن أصبح موقف انجلترا من مسألة اجراء الانتخابات فى البلدين محاطا بالغموض. وقد أقلق هذا الموقف الأخير بال فرنسا ..

وتطور الموقف ، وبدا لانجلترا أن اجراء الانتخابات فى البلدين أصبح ضرورة سياسية تتطلبها الظروف العسكرية ، فضغطت على فرنسا لقبول هذا الوضع .

---

(١) ٢٦ نوفمبر عام ١٩٤١ .

(٢) فى ٢٥ مارس ١٩٤٣ عينت السلطات الفرنسية السيد أيوب ثابت رئيسا للجمهورية لكى تجرى الانتخابات فى عهده .

وفى يناير عام ١٩٤٣ أعلن الجنرال « كاترو » فى بيروت موافقة فرنسا على اجراء انتخابات عامة فى البلاد واتخذت الاستعدادات لذلك . وهنا بدأت الطائفية تعمل عملها وكان أول مظهر لهـا اصـدار رئيس الجمهورية المؤقت قرارا يقضى بأحقيـة المغتربين الذين لا يتمتعون بجنسية دولة أجنبية فى الاشتراك فى الانتخابات .. وقد كان الهدف من ذلك أن يكون للمسيحيين أكثرية فى المجلس الجديد عن المسلمين . وازاء هذا الموقف هدد المسـلمون على اختلاف مذاهبهم بمقاطعـة الانتخابات ، وبدأت روح التمرد تسرى بين صـفوفهم مما أقلق بال فرنسا فأقدمت على عزله وتعيين آخر (١) بدلا عنه .

وتدخل الجنرال « سبيرس » فى اجراء صـلح بين الطوائف الاسلامية والمسيحية ، واتفق على أن يكون للمسيحيين ثلاثين مقعدا فى المجلس وللمسلمين خمسة وعشرون مقعدا . وعقب الاتفاق أصدر الجنرال « سبيرس » بيانا تمنى فيه أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن أى تأثير ، وكان المقصود بهذا البيان تنبيه فرنسا بكف يدها عن التدخل فى الانتخابات .

وأجريت الانتخابات فعلا فى أواخر شهر مايو من نفس العام ، وكان الصراع منحصرا بين الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية ، وقد تدخلت فرنسا فعلا وخاصة فى محافظتى بيروت وجبل لبنان ، اذ كانت هناك نسبة كبرى من مرشحى هاتين المنطقتين من الموالين لفرنسا وسياستها فى حين أن باقى المرشحين فى المناطق الأخرى كانوا من أشد المعارضين لسياستها .

ورغم نجاح بعض الموالين لفرنسا الا أن النسبة الـكبرى ، أو الأغلبية المطلقة كانت من العناصر الوطنية المعادية للسياسة الفرنسية .

وتألف المجلس الجديد من خمسة وخمسين عضوا موزعين على

(١) السيد بطرس طراد .

جميع الطوائف اللبنانية (١) . وعقب اجتماع المجلس وطبقا لما اتفق عليه فى الميثاق الوطنى انتخب السيد صبرى حماده وهو شيعى المذهب أول رئيس لمجلس النواب فى عهد الاستقلال ، وانتخب نائب له من طائفة الروم الأرثوذكس وأصبح على عاتق المجلس الجديد تشكيل أول حكومة وطنية فى عهد الاستقلال حتى يلقى على عاتقها مسئولية التخلص من آثار الانتداب .

وكانت الطائفية هى الحكم أيضا فى تشكيل أول حكومة وطنية كما سنرى الآن .

تشكيل اول حكومة وطنية :

فى الحادى والعشرين من سبتمبر عام ١٩٤٣ ، اجتمع المجلس النيابى الوطنى لأول مرة لانتخاب رئيس للجمهورية ، وقد رشح للرئاسـة حينذاك كل من السيدين اميل اده وبشـارة الخورى (مارونيان) ، الأول زعيم الكتلة الوطنية ، والثانى رئيس الـكتلة

(١) شكل المجلس على الوجه التالى :

الديانة	الطائفة	عدد المقاعد
المسلمون	السنة	١١
	الشيعة	١٠
	الدروز	٤
المسيحيون	الموارنة	١٨
	روم أرثوذكس	٦
	روم كاثوليك	٢
	أرمن كاثوليك	٣
	أقليات	١

وكان توزيع النواب على المحافظات على الوجه التالى :

اسم المحافظة	عدد النواب	سنة	شيعة	دروز	موارنة	أرثوذكس	كاثوليك	أرمن	أقليات
بيروت	٩	٣	١		١	١		٢	١
لبنان الجنوبى	١٠	١	٦		١	١	١		
لبنان الشمالى	١٢	٥			٥	٢			
جبل لبنان	١٧	١	١	٣	١٠	١	١		
البقاع	٧	١	٢	١	١	١	١		
المجموع		١١	١٠	٤	١٨	٦	٣	٢	١

الدستورية ، وقد فاز الشيخ بشارة الخورى بأغلبية أربعة وأربعين صوتا ضد لا شيء ، وبذلك أصبح أول رئيس جمهورية منتخب من قبل ممثلى الشعب فى عهد الاستقلال .

وقام رئيس الجمهورية بتكليف السيد رياض الصلح (سنى) بتشكيل حكومة وطنية على أن تمثل فيها الطوائف (١) . وتسلمت الوزارة أعمالها وتطلعت الى اثبات وجودها أمام الشعب الذى يطلب منها الكثير ، وخاصة أنها أول وزارة شعبية فى عهد الاستقلال .

وواجهت الوزارة منذ يومها الأول واقعا يجعلها لا تستطيع القيام بأية خطوة فى تلك الظروف . (اذ ليس لديها الحرية — فى اصدار أى قرار ما لم يوافق عليه المندوب الفرنسى ، وكانت جميع الادارات والمصالح الرسمية الحساسة والتى تمثل دخلا تحت اشراف المندوب العام الفرنسى مباشرة ، وليس للحكومة اللبنانية الحق فى الاشراف على تلك المصالح التى يديرها موظفون فرنسيون ، وكل الوزارات بها مستشارون فرنسيون لمساعدة كل وزير فى ادارة شئون وزارته . وواقع الأمر أن المستشار الفرنسى كان يتصرف بحرية تامة متجاهلا الوزير اللبنانى ويسنده فى تصرفاته المندوب العام الفرنسى . بالاضافة الى ذلك فان فرنسا عملت على تقوية مكتب المخابرات « المكتب الثانى » وكان لا يزال فى يد الفرنسيين ، وكان رجال المكتب الثانى لا ينفذون الا أوامر المندوب العام الفرنسى دون الرجوع الى الحكومة اللبنانية .

---

(١) تم تشكيل الوزارة على الوجه التالى :

السيد رياض الصلح	سنى	رئيسا للوزراء ووزيرا للمالية .
السيد حبيب أبو شهلا	ارثوذكسى	نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتربية والعدل .
السيد كميل شمعون	مارونى	وزيرا للداخلية وللبريد والبرق .
السيد سليم تقلا	كاثوليكى	وزيرا للخارجية والأشغال .
السيد عادل عسيران	شيعى	وزيرا للاقتصاد .
الأمير مجيد ارسلان	درزى	وزيرا للدفاع والصحة .

وهكذا أصبح على الحكومة أن تبحث عن حل جذرى للمشكلة حتى تستطيع اثبات وجودها ، فطلبت من المندوب الفرنسى نقل المصالح والادارات تحت اشرافها حتى تستطيع أن ترسم سياستها العامة وخاصة فى النواحى الاقتصادية (١) ، ورفضت السلطات الفرنسية مطالب الحكومة اللبنانية وبدأت العلاقة بين الطرفين تدخل فى جو يسيطر عليه عدم الثقة .

وفى الخامس من نوفمبر — وقد طال أمد انتظار الحكومة اللبنانية للحصول على أى كسب من الجانب الفرنسى — شكلت الحكومة لجنة برلمانية للنظر فى تعديل الدستور وحذف المواد التى لا تتلاءم وطبيعة الاستقلال . الا أن المندوب الفرنسى (٢) أبلغ رئيس الجمهورية اللبنانية فى نفس اليوم بأن فرنسا لا تعترف باجراء أى تغييرات فى الدستور تغير من التزامات فرنسا تجاه لبنان .

وأذاع المندوب العام الفرنسى فى مساء نفس اليوم بيانا تضمن عدم موافقة حكومة فرنسا الحرة على أية تعديلات تدخلها الحكومة اللبنانية على الدستور رغم نية فرنسا فى منح لبنان الاستقلال (٣) .

---

(١) جميع المصالح ذات الدخل مثل الجمارك واليانصيب الوطنى وادارة حصر التبغ كانت تحت الاشراف الفرنسى المباشر ، وقد تقدمت الحكومة للسلطات الفرنسية للتنازل عنها فى ٧ اكتوبر ١٩٤٣ .

(٢) المسيو « هللو » .

(٣) نص البيان كالتالى :

« ان لجنة التحرر الوطنى الفرنسية كلفت المندوبية العامة اذاعة البلاغ التالى :

« درست لجنة التحرر الوطنى الفرنسية معرفة ما اذا كان يصح أن تنفرد الحكومة اللبنانية ومجلس النواب اللبنانى فى تعديل الدستور اللبنانى ، وبما انه ليس من الممكن تحوير نصوص ناجمة عن موجبات دولية تعهدت بها فرنسا — وهى لا تزال نافذة — الا بموافقة ممثل فرنسا ، فقد توصلت لجنة التحرر الوطنى الى الاستنتاج بأن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أى تعديل يجرى بدون هذه الموافقة =

الا أن الحكومة اللبنانية ردت على البيان الفرنسي فورا مؤكدة حقها الدستورى فى التعديل وأنها تقدمت فعلا الى مجلس النواب بمشروع التعديل حتى يكون استقلال البلاد عمليا .

وفى الثامن من نوفمبر اجتمع مجلس النواب لدراسة التعديل واقترح بعض النواب الموالين لفرنسا احالة مشروع التعديل الي لجنة خاصة لدراسته فرفضت الحكومة الاقتراح وجاراها أغلبية المجلس النيابى مما أدى الى انسحاب المعارضين من الجلسة وأقر المجلس مشروع التعديل بالاجماع . وقد أجابت السلطات الفرنسية على هذا التحدى باجراءات عنيفة — سبق أن شرحناها — مثل حل المجلس ووقف العمل بالدستور والغاء التعديلات التى أقرها المجلس والقاء القبض على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتعيين السيد اميل اده رئسا للجمهورية .

وقد أحدثت هذه التصرفات رد فعل عنيف فى مختلف الأوساط الشعبية سواء فى لبنان أم فى سوريا وامتد الاستياء الى باقى الدول العربية ، وقامت المظاهرات فى مختلف المدن ، واشتبك المتظاهرون مع الجنود الفرنسيين (السنغاليين) وأغلقت المحال التجارية أبوابها وتوقفت الصحف عن الظهور ومزقت صور ديجول فى الشوارع وتعذر على اميل اده الرئيس المعين أن يشكر الوزارة حيث رفض كل من عرضت عليه الاشترك فى الحكم .

واستطاع عدد من النواب أن يجتمعوا داخل البرلمان فى اليوم

= « أن لجنة التحرر الوطنى الفرنسية رات من واجبها أن تعلن منذ الآن قرارها هذا ، وتود فى الوقت نفسه أن تشير الى أن هذا القرار ليس الا تطبيق قاعدة قانونية عامة ، فان احترام العقود هو أساس استقلال الدول وأساس حريتها .

« وعليه ، فان لجنة التحرر الوطنى الفرنسية لا تشك مطلقا فى أن الأمة اللبنانية تعترف بصواب هذا التصريح ، وتفقه أنه فى الواقع لا يتنافى فى شىء مع عزم فرنسا على منح لبنان استقلاله التام عن طريق مفاوضات تجرى بين الفريقين بروح تعاون مخلص ودى يجب أن يسود العلاقات الخاصة التى تجمع بين لبنان وفرنسا » .

التالى رغم الحراسة الفرنسية المشددة حوله ، ووضعوا مذكرة وجهوها الى الدول العربية وغيرها من الدول لاطلاعها على حادث الاعتداء الذى تعرض له رجالات لبنان .

ثم اجتمع عدد من النواب وزعماء المناطق (١) ، وأسفرت هذه الاجتماعات عن تأليف حكومة أطلق عليها اسم « حكومة الثورة » ومنح رئيسها صلاحيات رئيس الجمهورية ، وانتقلت هذه الحكومة بكامل أعضائها الى قرية « بشامون » (٣) حيث اتخذت منها مقرا مؤقتا ، وبدأت أولى أعمالها بتشكيل فرق للحرس الوطنى لمقاومة الاستعمار ، وكانت أولى نتائج هذا التدبير الفرنسي هو الاتفاق الذى تم بين مختلف الطوائف اللبنانية والذى دعم الميثاق الوطنى وأدخله فى مرحلة التطبيق العملى .

ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدى بل حاولت القضاء على هذه الحكومة الثورية واصطدمت القوات الفرنسية فعلا مع الحرس الوطنى (٤) . ولاعتبارات استراتيجية تتعلق بالعمليات الحربية للحلفاء فى الشرق الأوسط اضطرت القوات الفرنسية الى الانسحاب .

واستمر هذا الوضع أحد عشر يوما ، ولم ينته الا حينما تأكدت انجلترا أن فى استمرار ذلك خطرا على مركز الحلفاء .. حينذاك تدخلت وأرغمت فرنسا على قبول الأمر الواقع .

ومما تجدر الاشارة اليه ، أن مصر رغم ظروفها الداخلية (٥)

(١) فى منزل السيد صائب سلام بالمصيطبة .

(٢) عين السيد حبيب أبو شهلا رئيسا للوزراء ، وقد كان نائبا لرئيس الوزراء فى الوزارة الأصلية .

(٣) اختيرت هذه القرية نظرا لوعورة المكان الذى تقع به وصعوبة المواصلات اليها مما يجعلها فى حماية طبيعية .

(٤) عند قرية «عيناب» جنوبى لبنان وبالقرب من قرية «بشامون» .

(٥) يلاحظ أن مصر كانت تحتلها فى ذلك الوقت القوات البريطانية وتحارب فى سبيل الحصول على استقلالها ومع ذلك لم تنس أن لبنان بلد عربى .

قد ساندت لبنان شعبا وحكومة ووقفت بجانبه خلال محنته (١) ، وقد كان للتأييد المصرى الرسمى والشعبى أثر بالغ فى رفع معنويات حكومة « بشامون » واستمرارها فى التمسك بموقفها .

وقد اتجهت أنظار اللبنانيين حينـذاك — وهم تحت رحمـة فرنسا — الى المفوضية الانجليزية فى بيروت ، وتوجه الوزير المفوض البريطانى « المستر كاسى » وقد شعر بخطورة الوضع وخاصة عقب تأييد القاهرة لموقف المعتقـلين — الى بيروت للتباحث مع الجنرال « سبيرس » ومع المندوب العام الفرنسى لايجاد حل للأزمة (٢) . وقد هدد الوزير بتدخل القوات الانجليزية المرابطة فى لبنان لاعادة الأمور الى نصابها ، وفى تلك الحالة ستتولى انجلترا السلطة الفعلية فى لبنان حتى نهاية الحرب ، وفى نفس الوقت قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بارسال مذكرة الى لجنة التحرير الوطنى الفرنسية بالجزائر مستنكرة الاجراء الذى اتخذه فى لبنان ومناشدة الجنرال « ديجول » العمل على اعادة الهدوء للمنطقة .

وكانت نتيجة الضغط رضـوح الجنرال « ديجول » وتـكليفه

---

(١) ارســل الملك فاروق برقية فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ الى رئيس الجمهورية اللبنانى المعتقل مهنئا اياه بثقة الشعب اللبنانى ومؤكدا له أن الشعب اللبنانى يستطيع أن يعتمد على صداقة الشعب المصرى وحكومته فى ساعات الشدة والحرج ، كما انتهز رئيس الوزراء المصرى فرصة احتفال البلاد بعيد الجهاد (١٣ نوفمبر) وألقى خطابا انصب جميعه على تأييد موقف لبنان ومساندة مصر لها .

(٢) تقدم الوزير الانجليزى فى الجزائر — حينذاك — فى ١٣ نوفمبر بمذكرة الى اللجنة الوطنية الفرنسية ينصح فيها بالتراجع عن التصرفات التى اتخذتها المندوبية الفرنسية فى بيروت ، الا أن الجنرال ديجول رفض النصح وأيد « هللو » فى موقفه الذى عارض الجنرال كاترو . وقـد تقدم الوزير البريطانى باقتراح الحل الآتى حفاظا على المصالح المشتركة للحلفاء ويتلخص فى :

(أ) استدعاء المندوب الفرنسى المسيو هللو فورا من بيروت واحلال آخر محله .

(ب) الافراج عن المعتقلين فورا وعودة الأمور الى ما كانت عليه .

الجنرال « كاترو » بالسـفر الى بيروت وأعطاه الحرية فى التصرف طبقا للظروف .

وعقب وصـول « كاترو » الى بيروت قام باسـتدعاء رئيس الجمهورية المعتقل وتباحث معه فى الطريقـة التى يمكن بها الخروج من الأزمة دون جرح كبرياء فرنسا ، وعرض شروط فرنسـا التى تتلخص فى اقالة الوزارة الشرعية وحل مجلس النواب ، الا أن رئيس الجمهورية رفض ذلك الحل — مما جعل الجنرال « كاترو » يصر على موقفه ويعيد رئيس الجمهورية الى معتقله ثانية ، وكان ذلك التصرف كفيلا بأن تتدخل انجلترا مرة أخرى (١) ، حتى أفرج عن المعتقلين (٢) ، وانتهت الأزمة وخرجت فرنسا من المعركة خاسرة سمعتها وكرامتهـا وربحت انجلترا .

وفى اليوم التالى للافراج عن المسـئولين اجتمع مجلس النواب وحضر الجلسة رئيس الجمهورية وأعلن أن التعديلات التى أدخـلت على الدستور فى الثامن من نوفمبر وكانت سببا لمـا حـدث تعتبر سارية المفعول .

وكان معنى ذلك تحدى فرنسا علانية والتمسك بشرعية التعديل الذى وافق عليه مجلس النواب اللبنـانى بأغلبيـة ثمان وأربعين صوتا ضد لا شىء .

ومرت الشهور واضطرت فرنسا الى عقد اتفاقيتين مع لبنان (٣) تم بموجبها نقل السلطات من الادارة الفرنسية الى الحكومة اللبنانية .

---

(١) فى ١٩ نوفمبر استدعى المستر كاسى الجنرال كاترو وأبلغه انه اذا لم يفرج عن المعتقلين خلال ثلاثة أيام فان انجلترا سـوف يكون لها حرية التصرف ، وأبلغ الجنرال كاترو ذلك التهديد الى اللجنة الوطنية الفرنسية بالجزائر ، وكانت اجابتها بالتسليم .

(٢) أفرج عن المعتقلين فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٢ ويعتبر يوم ٢٢ نوفمبر فى لبنان حاليا هو يوم عيد استقلال لبنان رسميا .

(٣) تم عقد الاتفاقية الأولى فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣ : والثانيـة فى الخامس من يناير عام ١٩٤٤ .

وبجلاء القوات الفرنسية فى نهاية شهر ديسمبر عام ١٩٤٦ أصبح لبنان دولة كاملة السيادة ، له حرية التصرف داخل حدوده دون أن يقيد هذا الحق أى تدخل أجنبى مباشر ، وأصبحت الحكومات الوطنية هى التى تمارس سلطاتها ، وان وجدت توجيهات خارجية فانها غالبا ما تكون توجيهات مقنعة لا يمكن أن تبرز الى حيز العلانية .

وكانت تجربة الحكم المباشر والنظم التى سارت عليها الحكومات الوطنية اللبنانية المتعاقبة تتعثر تارة ، وتنهض تارة أخرى ، وقد أدى ذلك الى تزايد النقد الموجه للقائمين على شئون الحكم فى البلاد ، وامتد للنيل من نظام الحكم نفسه .

ودخل دور النقد من طور الهمس الى حيز العمل واتفاق بعض الفئات على التخلص من رجال الحكم بغية ايجاد حكومات أصلح من الحكومات السابقة ، وقد كان ذلك سببا فى أن أجبر الشيخ بشارة الخورى — أول رئيس للجمهورية فى عهد الاستقلال — على الاستقالة عام ١٩٥٢ ، وأطلق على هذه الاستقالة وما تبعها من تغيرات اسم « الانقلاب الأبيض » .

وتسلم الرئاسة السيد كميل نمر شمعون ، وكان انتخابه نتيجة لاتفاق جميع الأطراف المعنية دون أن يكون له منافس ، وأملا فى أن يكون عهده عهد اصلاح وصلاح .

الا أنه قبل نهاية عهده بسنوات تكررت نفس المآخذ التى كانت سببا فى التخلص من العهد السابق .

وكان نتيجة ذلك ، قيام ثورة فى البلاد عام ١٩٥٨ وكان لها أثر مباشر على لبنان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وطائفيا .. ولأهميتها سنفرد لها بابا خاصا فى القسم الثانى من هذا البحث .

القسم الثانى

نظام الحكم الحديث فى لبنان

الباب الأول

السلطات التي تحكم لبنان

الفصل الأول

السلطة التنفيذية

في حديثنا عن السلطة التنفيذية سنتناول بالعرض والتحليل موضوعين رئيسيين هما : منصب رئاسة الجمهورية ثم الحكومة ، وسنعرض للجوانب المختلفة لكل منها على حدة لكي نرى الدور البارز الذى تلعبه الطائفية بحيث أصبحت العنصر الأساسى المسيطر على نظام الحكم ، ويبدو ذلك واضحا بالنسبة للسلطة التنفيذية .

رئيس الجمهورية

عند بحث منصب رئاسة الجمهورية من كافة زواياه نجد أنه من الضرورى أن نعرض لواقعين :

أولا : الوضع الدستورى : أى ما ينص عليه دستور البلاد فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية ، وحقوقه وواجباته .. الخ .

ثانيا : الواقع اللبنانى : وهو الذى يسير الأمور فى مجراها « الراهن » ويطبق ما يراه منها ملائما ويعطى لرئيس الجمهورية سلطات أكثر من المنصوص عليها دستوريا ، ويمكن أن نطلق على هذا الواقع اسم « الواقع الطائفى » .

وفيما يلى عرض مفصل لكل منهما :

أولا : الوضع الدستورى :

ينص الدستور اللبنانى على أن نظام الحكم فى لبنان « جمهورى برلمانى » وأن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية بمعاونة الوزراء .

لذلك سنعرض فى الصفحات التالية الطريق الذى رسمه الدستور لانتخاب رئيس الجمهورية (١) والحقوق التى يتمتع بها والواجبات الملقاة على عاتقه .

انتخاب رئيس الجمهورية :

يشترط فى الشخص الذى يتقدم لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أن يكون حائزا على الشروط التى تؤهله لأن يكون نائبا (٢) .

ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بناء على دعوة مجلس النواب للاجتماع من قبل رئيس المجلس ، ويكون هذا الاجتماع قبل موعد انتهاء رئاسة الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر ، واذا لم يدع المجلس لهذا الغرض ، فانه يجتمع حكما فى اليوم العاشر الذى يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس (٣) . ويعتبر المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية هيئة انتخابية لا هيئة تشريعية ، ويترتب عليه الشروع حالا فى انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أى عمل آخر (٤) .

---

(١) رغم أن منصب رئاسة الجمهورية فى لبنان هو كل شيء الا أنه لم يصل بعد الى المركز الذى كان يحتله المفوض السامى فى عهد الانتداب، حيث كان منصبه مصدرا للسلطات فكان يعلن الدساتير ويعدلها ثم يوقفها ثم يعيدها الى الحياة مرة أخرى كيفما يتراءى له ، وكذلك الحال بالنسبة للتشريعات على اختلافها ، وكانت السلطة التنفيذية بأكملها مسئولة أمامه تخضع أعمالها لرقابته باعتباره صاحب السلطة التشريعية فى البلاد .

(٢) يشترط أن يكون عضو مجلس النواب لبنانيا مقيدا فى قائمة الناخبين يبلغ ٢٥ عاما من العمر ولا يجوز انتخاب المتجنس بالجنسية اللبنانية قبل انقضاء عشر سنوات على تاريخ اكتسابه لها ، وأن يكون متعلما ومتمتعا بالحقوق المدنية والسياسية ، ولا يجوز انتخاب رجال الجندية ومن هم فى حكمهم على اختلاف الرتب سواء أكانوا من رجال الجيش أو الشرطة أو الدرك أو الأمن العام حتى اذا كانوا محالين على الاستيداع أو الاحتياط الا اذا كانوا قد استقالوا أو أحيلوا على التقاعد قبل تاريخ الانتخاب بستة أشهر .

(٣) المادة ٧٣ من الدستور .

(٤) المادة ٧٥ من الدستور .

أما اذا خلت مدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر . فلأجل انتخاب الخلف، يجتمع المجلس فورا بحكم القانون، واذا اتفق وخلت الرئاسة فى وقت كان مجلس النواب فيه منحلا ، تدعى الهيئات النيابية دون ابطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية (١) .

وينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى بغالبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب فى الدورة الأولى ، ويكتفى بالغالبية المطلقة فى دورات الاقتراع التى تلى ذلك.ويبدو أن المقصود من هذا النص هو مواجهة أى تكتل طائفى بين النواب عند انتخاب رئيس الجمهورية . وقد استقر الرأى (٢) على أن النصاب المطلوب ليس ثلثى عدد الأعضاء الذى يتكون منهم المجلس قانونا ، بل يكون بثلثى عدد الأعضاء الحاضرين ، ويكفى أن يكون الحاضرون هم الغالبية المطلقة من مجموع عدد النواب .

وبعد أن ينتخب المجلس (٣) رئيس الجمهورية يتقدم الرئيس الجديد أمام المجلس ويقسم قسم الاخلاص للأمة والدستور . ومدة

---

(١) المادة ٧٤ من الدستور .

(٢) الأصول البرلمانية ، أنور الخطيب ، بيروت ١٩٦٢ ، ص ٤٢٧ .

(٣) أثار الوزير كمال جنبلاط موضوع انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة فى مقال نشر له بجريدة الأنباء فى ١٩٦٢\١٢/١ واعتبر ذلك السبيل الوحيد لجعل رئيس الجمهورية فى لبنان زعيما وطنيا بدلا من أن يكون زعيما طائفيا ، وقد تبنت الدعوة بعض الصحف والاتجاهات ذات الطابع الخاص (الاسلامية بالذات) مما أدى الى أن يكون الرد على هذه الدعوة طائفيا ، فعارضه حزب الكتائب كما عارضه حزب الكتلة الوطنية اذ صرح عميد الكتلة الوطنية بأنه لا يرى مصلحة للمسلمين فى هذه الدعوة لأنه فى رأيه « رئيس الجمهورية فى لبنان بحكم المنافسة والانقسام بين الموارنة ينتخب عادة بأكثرية أصوات المسلمين — كما أن رئيس الوزراء بحكم المنافسة والانقسام بين المرشحين السنة ترجح كفته أكثرية المسيحيين » . وسبق أن أثير هذا الموضوع وعرض للمناقشة على صفحات جريدة الحوادث فى ١٩٦٢/٥/١١ ورغم استمرار المناقشة عدة أسابيع أسدل الستار عليها كما يدل على أى موضوع يثير النعرات الطائفية حفاظا على الوحدة الوطنية .

رئاسته ست سنوات ولا يجوز اعادة انتخابه الا بعد ست سنوات من انتهاء ولايته .

ويلاحظ من هذا العرض أن الدستور اللبنانى لم يشر أو ينص على تحديد الطائفة التى يجب أن ينتمى اليها المرشح لرئاسة الجمهورية ، الا أن الميثاق الوطنى هو الذى يؤخذ به فى هذه الحالة .. وقد اتفق بين الطوائف على أن يكون رئيس الجمهورية مارونيا كما سبق أن بينا ذلك .

الحقوق الدستورية للرئيس :

قبل أن نعرض للحقوق الدستورية التى يتمتع بها رئيس الجمهورية ، نشير الى العائد المادى الذى يعود على الرئيس نفسه، فنجد أنه فى مطلع عهد الاستقلال (١) ، صدر قانون نص على أن يتقاضى رئيس الجمهورية راتبا شهريا قدره ٢٤٠٠ ليرة لبنانية ، يضاف اليها بدل غلاء المعيشة والذى يبلغ حاليا حوالى ١٣٠٠ ليرة شهريا ، يضاف الى ذلك مبلغ ٢٥٠٠ ليرة شهريا كمرتب تمثيل ، على أن تتحمل الدولة أجر دار السكن المخصص له .. أى أن مجموع المبالغ التى يتقاضاها شهريا بموجب هذا القانون تبلغ حوالى ٦٢٠٠ ليرة شهريا ، وهناك نص فى الدستور (٢) ، يمنع زيادة أو انقاص مخصصات الرئيس طيلة مدة ولايته .

أما الحقوق الدستورية للرئيس فهى :

(أ) الحقوق التشريعية :

وتنحصر فى حق اقتراح القوانين وحق نشرها ، ولا يحتاج هذا الى ايضاح ، حيث لا يوجد فارق بين النصوص الدستورية اللبنانية ودساتير الدول الأخرى حول هذا الشأن .

---

(١) صدر فى ١٩٤٣/١٢/٣١ .
(٢) المادة ٦٣ من الدستور .

(ب) حق عقد المعاهدات :

هذا الحق بالذات يسترعى الانتباه ، اذ أن الدستور اللبنانى خول رئيس الجمهورية صلاحيات لم تكن له ، ومع أنه يرجع فى نصوصه الى الدستور الفرنسى الا أنه خالفه فى هذا الموضوع مخالفة خطيرة . اذ أعطى رئيس الجمهورية حق عقد المعاهدات الدولية وابرامها ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة . أما المعاهدات التى تنطوى على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التى لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا تعد مبرمة الا بعد موافقة المجلس عليها .

والنص الفرنسى المعادل لهذا النص أعطى الحق للحكومة فى التفاوض ، حتى اذا ما انتهى دور المفاوضة وحل دور التصديق ، كان عمل رئيس الدولة الشخصى هو التوقيع .

وحق رئيس الجمهورية اللبنانية دستوريا مطلق فى عقد المعاهدات السياسية ، وساعده على هذا الاطلاق عدم تحديد النص لأى قيد يحد من حريته ، فلا الحكومة لها الحق فى مشاركته مجرد البحث ، وهو قد لا يعرض الأمر على المجلس لأن « مصلحة البلاد وسلامتها » التى قد يخلق لها من الظروف ما يجعلها لا تمكنه من عرض المعاهدة على المجلس ، وقد يمضى وقت طويل دون أن تطلع الهيئة التشريعية على المعاهدة بما قد يكون فيها من نصوص سرية أو مساس بالمصلحة العليا للبلاد .

(ج) حقوق الرئيس المالية :

وتنقسم الى قسمين هما : حقه فى فتح اعتمادات استثنائية ، ثم حقه فى نشر الميزانية .

وقد قيد الدستور حق الرئيس فى فتح اعتمادات استثنائية أو اضافية ، فاشترط ألا يزيد المبلغ عن خمسة عشر ألف ليرة لبنانية بالبند الواحد ، وأن يعرض الأمر على مجلس النواب فى أول عقد يلتئم فيه بعد ذلك لاقرار هذا التصرف .

ويستعمل الرئيس هذا الحق فى وقت الضرورة ، ويلاحظ أن المبلغ المحدد ليس بالضخامة التى يعرض فيها ميزانية البلاد للخطر ، الا أن الظروف وطبيعتها قد تجبر الرئيس على استعمال هذا الحق ، وهو عندما يمارسه ، فانما يستعين بمجلس الوزراء والوزراء هم المسئولون أمام المجلس .

أما عن نشر الموازنة فان الأمر أخطر من هذا بكثير ، فقد منح الدستور الحق لرئيس الجمهورية فى حال تأخر مجلس النواب عن اقرار الموازنة فى الموعد المحدد ، بأن يصدرها بمرسوم بناء على موافقة مجلس الوزراء . ونص المادة ٨٦ من الدستور اللبنانى يعتبر تهديدا للمجلس بضرورة البت فى الميزانية فى موعد محدد (١) ، ويلاحظ أن هذا الحق استعمل أول مرة عام ١٩٢٧ ، ثم لم يستعمل بعد ذلك الا عام ١٩٥٣ فى مطلع ولاية ثانى رئيس للجمهورية فى عهد الاستقلال (٢) ، كما استعمل عام ١٩٥٧ فى عهده أيضا (٣) ، واستعمل فى عام ١٩٥٨ (٤) ، كذلك .

---

(١) يقرر النص « اذا لم يبت مجلس النواب نهائيا فى شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه ، فرئيس الجمهورية يدعو المجلس فورا لدورة استثنائية تستمر لغاية كانون الثانى (يناير) لمتابعة درس الموازنة ، واذا انقضت الدورة الاستثنائية هذه ولم يبت نهائيا فى مشروع الموازنة ، فلرئيس الجمهورية أن يضع مرسوما بموافقة مجلس الوزراء يجعل بموجبه المشروع المذكور بالشكل الذى تقدم به الى المجلس مرعيا ومعمولا به ، على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يستعمل هذا الحق اذا كان مشروع الميزانية قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوما على الأقل .

(٢) السيد كميل نمر شمعون .

(٣) الغريب فى الأمر أن نشر الموازنة بهذه الطريقة كان نتيجة لاقتراح احد النواب ونصه : « تمنح الحكومة حق اصدار موازنة عام ١٩٥٧ كما عدلت فى لجنة المالية والموازنة بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء » . ولما كان معظم النواب من انصار الحكومة ، فقد حصل الاقتراح على الأغلبية .

(٤) ذلك لأن ظروف البلاد والثورة التى قامت فيها قد جعلت من العسير أن يلتئم شمل المجلس من ناحية ، وأن تعنى الحكومة بتقديم اى مشروع للميزانية ، فى الوقت الذى كانت تركز كافة جهودها لقمع واخماد الثورة المحلية .

واتخذت الحكومات اللبنانية من هذا الحق سلاحا فى يدها تهدد به مجلس النواب كلما أرادت ، وقد كانت الحكومة على وشك أن تصدر ميزانية عام ١٩٦١/١٩٦٢ بمرسوم ، لولا أن تدارك المجلس الأمر فى اليوم الأخير ووافق عليها (١) .

(د) حق الرئيس فى تعيين الموظفين :

لرئيس الجمهورية أن يعين الوزراء ويسمى منهم رئيسا (٢) ، ويقيلهم ، ويولى الموظفين مناصب الدولة ماخلا تلك التى يحدد القانون شكل التعيين لها بأساليب معينة .

وهذا الحق مطلق للرئيس ، فالذى يعين رئيس الوزراء يستطيع أن يعين ما دونه ، ولا يحد من هذا الحق سوى ما تنص عليه القوانين العادية من حيث الشروط الواجب توافرها فى المرشح للوظيفة .

(هـ) حق اعلان الحرب وحالة الطوارىء :

لم يتعرض الدستور اللبنانى لكيفية اعلان الحرب وحالة الطوارىء ، والسبب فى ذلك هو أن الدستور وضع فى عهد الانتداب، وكان الأمر جميعه بيد فرنسا . ولما حصلت البلاد على استقلالها لم تتنبه اللجنة التى كلفت بتعديل الدستور الى النص دستوريا على حالة الحرب والطوارىء ، الى أن كان عام ١٩٥٧ حيث كانت البلاد تمر بأزمة داخلية تهدد كيانها والتى كانت مقدمة لثورة ١٩٥٨ .. حينذاك صدر مرسوم اشتراعى (٣) ، شرح الاجراءات الواجب على الحكومة

---

(١) تجمعت المعارضة فى عهد حكومة الرئيس صائب سلام وأرادت أن تتخذ من رفضها (النواب المعارضون) الموافقة على أبواب الميزانية سببا يحمل الوزارة على الاستقالة ، الا أن الحكومة هددت باصدار الموازنة بمرسوم ، ولما تأكدت المعارضة من جدية اتجاه الحكومة وافقت على الموازنة .

(٢) المادة ٥٣ من الدستور اللبنانى .

(٣) المرسوم رقم ٢٧ فى ١٦ فبراير ١٩٥٧ .

اتباعها والشروط اللازم توفرها حتى تتمكن الحكومة من اعلان حالة الطوارىء ، وقد منح هذا الحق لرئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء ، على أن يجتمع مجلس النواب للنظر بهذا التدبير فى مهلة ثمانية أيام وان لم يكن فى دور انعقاد .

تلك هى أهم الحقوق الدستورية التى يتمتع بها رئيس الجمهورية فى لبنان ، ويقابل هذه الحقوق التزامه بواجبات لا يمكنه التحلل منها وسنعرض لها فيما يلى :

واجبات رئيس الجمهورية :

تنحصر هذه الواجبات فى احترام الدستور والقوانين والتزامه بالمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه .

ولما كان رئيس الجمهورية لا يمارس حقوقه الدستورية بنفسه بل بواسطة من يعينهم من الوزراء ، لذلك فان الدستور أبرز عدم مسئوليته عن الأعمال التى يقوم بها أثناء قيامه بوظيفته ، ولا يجوز للنواب أن يتعرضوا أثناء مناقشاتهم لشخص رئيس الجمهورية ، فى الوقت الذى يمكنهم مناقشة الوزراء والتعرض لهم بالنقد المرير وطرح موضوع عدم الثقة بهم .

وليس معنى ذلك أن الرئيس مطلق التصرف كيف يشاء ، اذ أن هناك مواد فى الدستور فرضت نفسها عليه ولابد له من أن يقوم بتنفيذها .

مثال ذلك .. مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه فى التوقيع عليها الوزير المختص أو الوزراء المختصون ، وكذلك نشر القوانين التى يتخذ مجلس النواب قرارا خاصا بوجوب استعجال نشرها ، فلابد أن ينفذ ذلك خلال خمسة أيام . وليس من حق الرئيس أن يؤجل انعقاد المجلس أكثر من مرة واحدة خلال الدورة الواحدة . كما أنه لا يستطيع أن يستعمل حقه فى اصدار مشروع الميزانية بمرسوم الا اذا كان المشروع قد طرح على مجلس النواب قبل بداية عقده بخمسة عشر يوما على الأقل .

ومن خلال هذا العرض لحقوق وواجبات رئيس الجمهورية نخلص الى تحديد مدى مسئولية رئيس الجمهورية ، فهو غير مسئول عن الأعمال المتعلقة بوظيفته — عدا خرق الدستور والخيانة العظمى — أما الجرائم العادية الخارجة عن نطاق الوظيفة فتخضع للقوانين العامة . الا أن الواقع يجعل الرئيس عادة بمنجاة عن أن يكون عرضة للمحاكمة سواء أمام محاكم خاصة أو محاكم عادية .

ولا يمكن توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية فى أية حالة ولا محاكمته الا بناء على قرار يصدر عن مجلس النواب بغالبية ثلثى مجموع أعضائه ، وهنا تلعب الطائفية دورها فى اتخاذ القرار ، وتكون المحاكمة أمام مجلس أعلى نص الدستور على كيفية تشكيله (١) .

ثانيا : الواقع اللبنانى :

اتضح من عرضنا السابق أن مواد الدستور اللبنانى تخلو تماما من أى نص أو اشارة تتعلق بالديانة التى يجب أن يدين بها رئيس الجمهورية أو الطائفة التى يجب أن يكون منتميا اليها .

وقد كان شارل دباس أول رئيس للجمهورية فى لبنان مسيحيا أرثوذكسيا وانتهت مدة رئاسته عام ١٩٣٢ ، وتنازع الرئاسة بعده اميل اده وبشارة الخورى المارونيان ، وكان يرأس مجلس النواب فى ذلك العهد الشيخ محمد الجسر وهو من طرابلس ، وقد رشح الشيخ الجسر نفسه لرئاسة الجمهورية وأصبح أقوى مرشح لها حيث كان يؤيد ترشيحه معظم نواب الموارنة الذين وجدوا فيه حلا لمشكلة الرئاسة التى يتنازعها الخصمان . وفضل أنصار كل من اميل اده

---

(١) يؤلف من سبعة نواب ينتخبهم المجلس ومن ثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائى أو حسب الأقدمية عند تساوى الدرجة ويعهد فى وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى الى قاض تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها ويجتمع المجلس الأعلى برئاسة أرفع الأعضاء رتبة وتصدر قرارات التجريم بغالبية ثلثى الأعضاء .

وبشارة الخورى أن يصل الشيخ الجسر الى الرئاسة عن أن يصل اليها خصمه ، وكانوا جميعا يظنون أن فرنسا لن تعارض هذا الاتجاه نظرا للثقة التى أولتها ظاهريا له ، بالاضافة الى كونه مسلما ومن مدينة طرابلس بالذات التى يحرضون على استمالتها للبنان .

ولما كانت سياسة فرنسا فى لبنان تعتمد على تشجيع الطائفية ومساندة التعصب ، فقد رأت فى وصول شيخ مسلم الى منصب رئاسة الجمهورية فى لبنان أوحت بوجود لبنان الكبير والتى تحرص فرنسا على أبقائه بعيدا عن التيار العربى قلبا وقالبا ، فسعى المفوض السامى الفرنسى أولا الى اقناع الموارنة بالعدول عن تأييد ترشيح الشيخ الجسر ، ولما فشل لجأ الى تعطيل الدستور وحل البرلمان وتعيين شارل دباس رئيسا للجمهورية وللحكومة فى وقت واحد .

ولم يحاول أى مسلم بعد ذلك أن يرشح نفسه لرئاسة الجهورية فى عهد الانتداب الفرنسى على لبنان .

وحينما استقلت البلاد ، صاحب هذا الاستقلال ظهور الميثاق الوطنى ، وهناك نقطة خلاف بالنسبة للميثاق بين المسلمين والمسحيين حول ما أسمى البند الرابع .

فالموارنة يتمسكون بأن الذى اتفق عليه هو أن يحتفظ المسيحى فى لبنان بضمانات يطمئن معها الى سلامته وتأمين حقوقه وتنفيذ التسوية المتفق عليها ، ومن هذه الضمانات بقاء رئاسة الجمهورية ومديرية الأمن العام فى يده (١) .

الا أن المسلمين يؤكدون أنه لا وجود اطلاقا لمثل هذا البند ، واثباتا لوجهة نظرهم يستشهدون بالواقع الحالى ، ففى عهد الرئيس فؤاد شهاب فانه عهد الى مسلم برئاسة مديرية الأمن العام ، ومعنى ذلك أن رئيس الجمهورية وهو الذى قسم يمين الولاء للدستور وللميثاق قد انتهك حرمة الميثاق ، وهذا مالا يقبله منطق ولم يشر من قبل .

(١) نشر فى صحيفة العمل فى ١٩٦٠/١٢/١ .

وكان هذا الموضوع بالذات مثار خلاف طائفى عرض الوحدة الوطنية فى البلاد للخطر ، وقد عرض كل من جناحى لبنان وجهة نظره فى التمسك برئاسة الجمهورية .. وسأعرض فيما يلى لآراء كل على حدة :

(أ) حزب النجادة (١) : ويمثل الجناح المسلم المتطرف .

يستند فى مطالبته بأن تكون الرئاسة دورية بين المسلمين والمسيحيين اذ أن لبنان هو البلد الوحيد الذى عانى من عقدة رئاسة الجمهورية ، فلم تنته رئاسة رئيسه الأسبق الا بعد سلسلة من الآلام والتضحيات قدمها الشعب وعاناها فى ثورته عام ١٩٥٨ ، وبذلك يكون لبنان قد واجه اتنفاضتين على رئيسين خلال عشر سنوات ، فى حين أن الوضع الديمقراطى السليم للشعوب الناضجة المستقرة لا يحتاج الى مثل هذه الثورات والفتن والاصطدامات ، لذلك فان العلة تكون فى الوضع الدستورى الذى يتمشى عليه لبنان وليس فى النفسية الشعبية العامة .

ويضيف الحزب بأنه اذا ما بحث الأمر من الناحية الدستورية فيلاحظ أن الدستور اللبنانى بتقسيمه الحالى طبيعى قصد منه التناسق والتوازن بين مختلف أجهزة الحكم والادارة ، كما قصدمنه حماية المواطن والمحافظة على حريته وكرامته ، ولكن هذا التقسيم لا يلبث أن يجد أمامه عقبات شديدة تحول دون الاستفادة منه وذلك لعدة أسباب أهمها :

أولا : أن رئيس الجمهورية طبقا للدستور (٢) حاكم غير مسئول ومعنى ذلك أن الوزراء محرومون من هذه السلطة الاجرائية ، فهم مجرد موظفين تابعين لرئيس الجمهورية فعلا لا قولا ، والمادة ٥٣ من الدستور تؤكد بأن مجلس الوزراء رئيسا وأعضاء لا يستمدون سلطتهم الحقيقية من ثقة ممثلى الشعب فى الأساس ، بل يستمدونها

(١) صوت العروبة — العدد ٦٩٢ — ١٩٦٠/١٢/٢٩ .
(٢) المادة ١٧ من الدستور .

من ارادة رئيس الجمهورية فقط ، وهم بالتالى لا يتمتعون بأية حصانة بينما موظفو الدولة يتمتعون بهذه الحصانة كما هو وارد فى قانون الموظفين . والدستور (١) يؤكد بأن رئيس الجمهورية حاكم فعلى للبلاد غير مسئول عن تبعات حكمه .

ثانيا : مما يزيد فى الوضع الدستورى غرابة من يسمون بالوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية دون أن يسأل عن نتائج أعمالهم هم المسئولون عن كل اجراء فى الحكومة وهم فى الحقيقة لا يملكون من أمرهم شيئا ، فهم مسئولون غير حاكمين ، وقد أثبت تاريخ لبنان المستقل أن مجلس الوزراء والنواب لم يكن لهما أى دور ايجابى فى توجيه مقدرات البلاد ، يضاف الى ذلك كله من متناقضات المفهوم الديمقراطى فى لبنان ما ورد فى المادة ٥٢ من الدستور والتى تطلق السلطة لرئيس الجمهورية دون حسيب أو رقيب ودون أن يتحمل تبعة أية مسئولية مترتبة على هذه المعاهدات التى يعقدها ويبرمها دون أن يستشير أحدا من ممثلى الشعب اللبنانى ، وأية دكتاتورية هى أشد طغيانا من دكتاتورية الرئيس الذى يقرر مصير شعبه فى عقد الأحلاف أو الالتحاق بمعسكر من المعسكرات أو اختيار موقف الحياد أو أى موقف آخر يجد فيه تجاوبا مع مصلحة الشعب .

---

(١) المادة ٦٠ من الدستور .

(٢) هذه المادة والمواد الأخرى جعلت رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون يقدم على تصرفات بعيدة عن كل معانى الوطنية ، مختبئا وراء السلطات المطلقة التى خوله اياها الدستور واستغلها استغلالا سيئا بدعوته للأسطول السادس لاحتلال البلاد فى عام ١٩٥٨ ، ولولا ان يقظة الشعب اللبنانى وارادته الثورية وضعتا حدا لتصرفاته من فوق الدستور لمضى فى طريقه دون أن يعترض طريقه معترض . ولا ريب أن تصرفاته السياسية تستوجب تحويله الى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى عن طريق المجلس الأعلى الذى نص الدستور على تشكيله فى المادة ٨٠ لمحاكمة كل رئيس جمهورية يخرق حرمة الدستور او يخون البلاد ، والذى لم يتشكل منذ وضع الدستور اللبنانى حتى الآن .. وليس أدل على ذلك من أن المجلس النيابى والحكومة التى عينها رئيس الجمهورية كانا وكأنهما غير موجودين لأنهما لم يكونا يجدان فى الدستور ما يسمح لهما بالاعتراض وايقاف الرئيس السابق عند حده (رأى حزب النجادة) .

فلو كان هناك نص فى الدستور اللبنانى يقيد حق رئيس الجمهورية ويحول بينه وبين انفراده بمثل هذه التصرفات لما دفع الشعب الى الثورة ولما خسرت البلاد زهرة شبابها خلال عام ١٩٥٨ .

ثالثا : من رأى الحزب أن تداول رئاسة الجمهورية بين الطائفتين (المارونية والسنية) يزيل العقدة النفسية الكبرى التى تشل نشاط نصف الشعب اللبنانى على الأقل ، وتزيل كل أثر من آثار الحذر والريبة ويجعل المعركة الانتخابية للرئيس ونائبه ذات منهج واحد .

(ب) حزب الكتائب : ويمثل الجناح المسيحى المتطرف .

كان لابد لحزب الكتائب من أن يعلن رأيه فيما أثاره حزب النجادة لذلك أعلن (١) الحزب بأنه سبق أن أثير مثل هذا الموضوع عام ١٩٥٦ وأنه أجاب حينذاك — ولا زال هذا الجواب يمثل موقفه الآن — الأقليات المسيحية فى دول الشرق الاسلامى ومنها الدول العربية تواجهها المشاكل ، اذ أن بعض هذه الدول تخرج بالدين الاسلامى من نطاق رسالته السامية الى نطاق التعصب وكان من نتائج ذلك التعصب أن انكمشت الأقليات على نفسها محاذرة مجفلة ، وتضطر فى أحيان كثيرة الى التعلق — ولو مكرهة — بأن قوة غريبة عنها فى سبيل ابقاء كيانه والذود عن حقوق ومصالح بنيه ، وتفضيل أهون الشرين على أصعبهما .

وكان الطغيان الغاشم — فى عهد الأتراك — يكلف البلاد المنكوبة به ثمنا فاحشا ، بعضه تدخل الأجانب باسم الحماية والوصاية، وبعضه فقدان الحرية والسيادة والاستقلال ، وبعضه سلب الشعب بكثرته وقلته معانى العزة وموارد الرزق ، وبعضه تعريض شعوب بأسرها للحياة فيما هو دون مستوى الانسان، ولم تكن الأقليات لتجهل فداحة الثمن الا أنها كانت مرغمة على سلوك هذا السبيل . وكان هذا كله

---

(١) اعلن هذا التصريح الشيخ بيير الجميل رئيس حزب الكتائب ونشر بصحيفة العمل فى ١٩٦٠/١٢/٢ .

يجرى فى دول الكثرات المحمدية والقلات غير المحمدية ، فى الوقت الذى كان يجرى فى لبنان عكسه ، فعلى كون الكثرة فى لبنان مسيحية فانها ما فكرت فى أى ظرف من ظروف وجودها فى أن تعامل القلات غير المسيحية المعاملة التى كانت هذه تلقاهافى بلدان الكثرات المحمدية، وجل ما انصرف اليه هم اللبنانيون واهتمامهم وجوب انقاذ لبنان من الوقوع تحت أى طغيان مذهبى يقضى على ما يمتاز به من قيم مدنية تؤمن وتضمن للانسان الحرية والكرامة والاطمئنان .

وان حزب الكتائب يعتبر فى طليعـة من دعا الى نبـذ فكرة « الكثرات والقلات » ونبذ الاعتبارات الطائفية للأخذ بالاعتبـارات القومية ، وطليعة من جعل اللبنانيين يحيون فى لبنان بصفته دولة ووطنا لا بصفته كنيسـة أو جامعا ، وطليعة من كافح للخلاص من قبضـة الأجنبى .

ونفى رئيس الحزب أن تكون قضية الرئاسـة قضية قلة وكثرة أو مسيحى ومسلم ، لأنه لو كان الأمر كذلك لما أقدم مسيحى فى عام ١٩٣٢ على ترشيح مسلم (١) لرئاسة الجمهارية .

وناشد رئيس الحزب القادة المسلمين الواعين وضع حـد لاثارة المطالبة بأن تكون الرئاسة دورية بين المسـلمين والمسيحيين لأن مثل هذه القضايا لن يستفيد منها الا الأجنبى ولن يجنى منها لبنان وشعبه سـوى الـكوارث والأضرار ، وأنه يعتبر اثارة ذلك محاولة لاثارة النعرات الطائفية ولا يعتقد أن المسلمين(٢)يوافقونه على رأيه،وبدلا

---

(١) فى سنة ١٩٣٢ رشح كل من اميل اده ويوسف الخازن الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية منافسا للشيخ بشارة الخورى .

(٢) فى ١٩٦٠/١٢/٣ نشرت جريدة « كل شىء » مقالا تحت عنوان هل يطالب المسـلمون برئاسة الجمهورية حبا فى الوجاهة فقط » يمكن اعتباره تعبيرا عن واقع المسلمين ورأى رجل الشارع فى وضـعه بالنسبة لمنصب الرئاسة وقد جاء فيه : « حقيقة المشكلة أن الدستور اللبنانى كبل رئاسة الوزراء التى هى اكبر منصب للمسلمين بالقيود وجردهـا من كل نفوذ ، ولم يتح لها أن تلعب بالنسبة للمسلمين الدور الذى تلعبه =

من اثارة مثل هـذه المواضيع فانه يجب العمل على تدعيم الوحـدة الوطنية واشاعة الألفة فى النفوس .

ومن خلال تلك المناقشـات بدأ كل من الجانبين يعتمـد على الصحافة لابراز وجهة نظره بانه صاحب الحق فى رئاسة الجمهورية لأنه أكثر عددا أو لأنه أقوى سندا (١) .. وثار الجدال الى حد التهـديد

= رئاسة الجمهورية بالنسبة للموارنة بصورة خاصة وللمسيحيين بصورة عامة .. فاذا طالب بعض المسلمين اليوم فى تأيدهم الضمنى للقضية التى أثارها رئيس النجادة بأن تكون رئاسة الجمهورية لهم ، فليس عن رغبة فى رؤية مسلم منهم يركب سيارة الرئاسة الأولى ويقيم فى القصور ، وانما يطالبون لأنفسهم بسلطة تمكنهم من الوصول الى المستوى الذى وصل اليه مواطنوهم الموارنة . « ان المسلم فى لبنان يعتقد أن التسوية الاستقلالية التى تمت فى عام ١٩٤٣ قد أفقدته الكثير من حقه كمواطن ، وذلك لأنه لم يعتقد أبدا أن رغبته فى اشاعة الاطمئنان فى صدر مواطنه المارونى يجب أن تكلفه الحرمان من كل شىء .. من العلم .. من الصحة .. من الكهرباء .. من الطرقات .. من شخصيته كمواطن . هل الحل فى أن يترك الحبل لقضية حساسة مثل هذه لتظل عـلى بساط البحث العام ولتثير الأحقاد والنعرات وتهدد البلد بانفجـار لا يقل خطورة عن انفجار عام ١٩٥٨ ؟ . اننا نعلنها صريحة ، اننا نعلق اندفاع المسلمين فى تأيد مطلب رئيس النجادة أو اقتناعهم ببقاء الأوضاع الدستورية على ما هى عليه .. فاذا ما استطاعت الدولة أن تنفـذ المخطط الشهابى من عدالة ومساواة بين الفئات والمناطق اللبنانيـة زالت العقدة من نفوس المسلمين وتجدد ايمانهم بضرورة بقاء الرئاسة الأولى مارونية ، والا فلا شىء يحول دون انفجار الأزمة .

(١) وكان لابد من التعبير عن رأى رجل الشارع المسيحى فنشرت جريدة « الراصد » مقالا فى ١٩٦٠/١٢/٣ بقلم السيد « جورج رجى » تحت عنوان « المطالبة بالرئاسة للمسلمين طعنة تصيب العروبة » وقد جاء فى المقال النقاط التالية :

(أ) بقدر ما أساءت الطائفيـة الى لبنان واللبنانيين ، بقـدر ذلك أصبح اللبنانيون ـ معظم اللبنانيين ـ ذوى قابلية دقيقة حساسة للتأثر كلما جرى تحريك أحد المواضيع السياسية المتصلة بها من قريب أو بعيد ، فبات من السهل جدا على أصحاب الأهداف المبيتة الرامية دائما الى الطعن فى وطنية لبنان وعروبته وتقدميته أن يعمدوا الى الاتجـار الطائفى والى محاولة تضليل الشعب اللبنانى فى نظرته الى قضـايا العصر المحيطة به وبتطوره على أسس سليمة من المنطق والعلم .

(ب) أن واقع الطوائف فى لبنان ، وواقع الدولة ـ حقوقا وواجبـات بالنسبة لهذه الطوائف ـ لم يتكون بطبيعة الحال الا ضمن المخططات =

= المشبوهة التى رافقت السياسات الطائفية على مر السنين ، فأفاق اللبنانيون على انفسهم واذا بهم يجدون ان مناطق معينة فى لبنان ، هى مناطق محمدية فى معظمها — اقل ازدهارا ورقيا من مناطق معينة اخرى ، لا لسبب جوهرى الا لسبب الطائفية التقليدية التى لعب بها الاستعمار بين المسيحيين والمحمديين : كما يجدون بالاضافة الى ذلك ان طوائف معينة هى الطوائف المحمدية فى الواقع تجد نفسها فى عدد من المجالات الحيوية اقل انصافا واستحقاقا من الطوائف المسيحية فى مثل هذه المجالات المعينة نفسها .

(ج) ان احدى السبل المتبعة فى العمل لأجل انصاف الفئات المحمدية المغبونة ، تقضى باتباع سياسة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين فى لبنان ، وأن من منطق هذه السياسة ان تصبح رئاسة الجمهورية فى لبنان مثلا — دورية بين المسلمين والمسيحيين .

(د) ان المسيحيين اذا كانوا — نسبيا — قد تمكنوا من البروز فى لبنان اكثر مما تمكن المسلمون ، فذلك لا يعود الى قاعدة طائفية حتمية ، بل انه يعود الى ظروف وملابسات واعتبارات رافقت تكوين الدولة اللبنانية بعيدا عن الأسس العلمية السليمة والمسيحيون كمسيحيين — لم ينالوا من الحقوق فى لبنان لمجرد ان النفوذ فى الدولة اللبنانية هو فى ايدمسيحية ، بل ان الأعمال الحسنة التى حققها السياسيون المسيحيون فى لبنان لا تتصل بالمسيحيين وحدهم ، كما أن التقصير او الخيانة او الانحراف او التبعية التى ارتكبها سياسيون مسيحيون ، يخجل منها المسيحيون — من حيث هم مواطنون صالحون — بقدر ما ينتقدها او يحمل عليها المسلمون — من حيث هم مواطنون صالحون .

(هـ) هذا من جهة المسيحيين ، اما من جهة المسلمين : فان ما يصبو اليه المسلمون هو الا يشعروا بغبن او اجحاف فى نظرة الدولة اليهم ، لا لشىء الا لأنهم مسلمون . بل أن تكون نظرة الدولة نظرة واحدة لا تفرق ولا تميز بين مسيحى ومسلم الا فى مجالات التفوق لأجل مزيد من الخدمة العامة . والمسلمون فى لبنان — كمسلمين — لم يصبهم الظلم فى معاملة الدولة لهم ، لأن من حق المسيحيين وحدهم أن يتفوقوا عليهم فى نيل — كذا — من حقوق ، بل انهم اصبحوا يشعرون بعد عهد الاحتلال التركى والانتداب وسياسات الانحراف الوطنى والانحياز الأجنبى انهم كطائفة ، معرضون دائما لهذا التفريق بينهم وبين اخوانهم المسيحيين ، قبل أن يكون للمسيحيين — كمسيحيين — كلمة فى الموضوع وبعد أن يكون الاستعمار واعوانه وعملاؤه فى لبنان قد شاؤوا هذا التباعد والتمييز بين اللبنانيين .

(و) المهم اليوم انه الدعوة لتطبيق سياسة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين فى لبنان تطرح على صعيد البحث قضية الدولة اللبنانية من الأساس ؛ انها تطرح هذه القضية اولا وقبل كل شىء من ناحية فهم اللبنانيين لمعنى الدولة فى نظرهم ومن ناحية ممارستهم علميا لهذا المعنى فى تعايشهم اليومى الوثيق .

=

والوعيد ، وتعدى الأمر الى بحث ومناقشة مبدأ الايمان بالدولة اللبنانية ذاتها اذا حدث أى تغيير فى الوضع القائم .

واستكمالا لبحث منصب رئاسة الجمهورية نرى لزاما علينا أن نعرض لماضى تلك الرئاسة منذ استقلال البلاد حتى اليوم وسوف نبحث بعد ذلك موضوع المرشحين — عادة — لرئاسة الجمهورية .

أولا : ماضى الرئاسة فى عهد الاستقلال :

منذ استقلال لبنان حتى الآن ورغم تداول مقعد الرئاسة بين

= (ز) ان تحرير لبنان من العقد الطائفية المتأصلة فيه وانصاف جميع المواطنين المنتسبين اليه مسيحيين كانوا أم مسلمين لا يتحقق اطلاقا باعتماد القاعدة الطائفية اساسا للعمل ، ولكنه يتحقق عن طريق تقدمية ثورية بناءة تمحو الطائفية الموجودة ولا تدعمها بطائفية جديدة تتجاوب معها ، اى انه اذا سلمنا بصحة الرأى القائل أن هناك طائفية من جانب بعض المسيحيين فى تعاملهم مع المسلمين ، فان مصلحة المسلمين ومصلحة المسيحيين على السواء لا تتأمن بايجاد طائفية اسلامية تتغلب على الطائفية المسيحية ، ولكنها تتأمن باعتماد سياسة عامة لا طائفية تؤدى فى النتيجة الى ازالة الطائفية المسيحية المشكو منها .

(ح) أن الذين ينادون بسياسة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين فى لبنان يوجهون من حيث يدرون أو لا يدرون اكبر طعنة للعروبة فى لبنان ولا سيما فى الأوساط المسيحية بلبنان ذلك انه ليس من الجائز للسياسى الموجه فى لبنان اذا كان واعيا مخلصا متحررا ، ان يتجاهل المغزى الذى نتج عن محنة ١٩٥٨ فى لبنان وكيف أن معظم المسيحيين فى لبنان قد ترددوا فى مجاراة التحرر العربى ، ليس اعتراضا على العروبة المتحررة فى حد ذاتها ، ولكن لأن دعايات معينة قد صورت لهم العروبة المتحررة على غير حقيقتها ، واوهمتهم ان انتصار العروبة يعنى تغليب المسلمين اللبنانيين عليهم واتاحة الفرصة امامهم للانتقام منهم .. هل هذا ما يريده دعاة المناصفة وسياسة الطائفية فى لبنان بالتمام ؟ . هل الطعن فى الحركة العربية المتحررة هو الهدف الذى ترمى اليه الدعوة الى المناصفة .. ؟ كيف يفرق المسيحيون فى لبنان ومعظمهم لا يفهم العروبة على حقيقتها بين العروبة والاسلام ؟ كيف لا تقوى الحركات الانعزالية والانكماشية فى جبل لبنان ؟ ان العمل من اجل تحقيق سياسة المناصفة يكفى لحمل المسيحيين على مزيد من الأبتعاد عن العروبة والتخوف من نجاحها .

هل يريد دعاة المناصفة أن يرغموا المنطقة المسيحية فى لبنان من حيث لا تدرى ولا تعى — يساعدهم فى ذلك تجار الطائفية وعملاء الاستعمار بين المسيحيين — حتى تتحول على المدى البعيد او القريب — لا ندرى — الى اسرائيل ثانية فى الشرق العربى .

أبناء الطائفة المارونية وحدها ، الا أننا نجد أن هذا المنصب لم يترك عند نهاية المدة المحددة لرئيس الجمهورية بالرضا واتاحة الفرصة لغيره من أبناء البلاد ، أو بالأحرى من أبناء طائفته لكى يحتل هذا المركز .

ففى عهد الرئيس الأول الشيخ بشارة الخورى الذى كانت تنتهى رئاسته فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ ، استطاع بنفوذه فى مجلس النواب فى جلسته المنعقدة فى ٢٢ مايو عام ١٩٤٨ بأن يعدل نص المادة المتعلقة بمدة رئاسة الجمهورية اذ أضاف اليها الجزء التالى « خلافا لأحكام هذه المادة وبصورة استثنائية يجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية الحالى مرة ثانية ولا يجوز اعادة انتخابه مدة ثالثة الا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته الثانية » .. وكان المبرر حينذاك لهذا التعديل أن الشيخ بشارة الخورى قد جددت رئاسته نظرا لما أداه من خدمات للبلاد فى عهد الانتداب وفى مطلع الاستقلال ، ومع ذلك لم يكمل رئيس الجمهورية مدة ولايته الثانية وأرغمته المعارضة على تقديم استقالته من منصبه فى عام ١٩٥٢ .

وتولى الرئاسة عقب الشيخ بشارة الخورى السيد كميل نمر شمعون ، وقد حاول قبل انتهاء ولايته أن يؤمن تجديد انتخابه على نفس الصورة التى تم بها تجديد ولاية الشيخ بشارة . وقد كان هذا العامل — محاولة التجديد — بالاضافة الى غيره من العوامل سببا فى قيام ثورة فى جميع أنحاء لبنان ، وكان وقف سفك الدماء فى ذلك الوقت متوقفا على أن يترك رئيس الجمهورية منصبه ولم يكن باقيا على انتهاء ولايته سوى بضعة شهور ، الا أن الرئيس السابق آثر التمسك بالشرعية مع استمرار الثورة وظل منصبه حتى آخر يوم من أيام رئاسته .. وظلت مستمرة ، ولم يتمكن من التجديد .

وقد تدخل الواقع اللبنانى فى انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية ، حيث غض النظر عن أحد الشروط التى يتطلبها الدستور وذلك للخروج بالبلاد من الأزمة الطاحنة التى هددت كيانها ، فالدستور ينص على عدم جواز انتخاب رجال الجندية ومن هم فى حكمهم على

اختلاف الرتب سواء أكان من رجال الجيش أو الشرطة أو الدرك أو الأمن العام وحتى اذا كانوا محالين على الاستيداع أو الاحتياط ، الا اذا كانوا قد استقالوا أو أحيلوا على التقاعد قبل تاريخ الانتخاب بستة أشهر.ورغم ذلك فقد انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية فى الوقت الذى عاصر فيه الثورة كقائد للجيش حتى اليوم السابق لانتهاء ولاية الرئيس الذى سبقه وتوليه هو السلطة .

ولا شك أن هذا الاختيار قد فرضه الواقع اللبنانى نظرا لما عرف عن شخص قائد الجيش خلال الثورة من الاعتدال وعدم الانحياز لأحد الجانبين .

ثانيا — المرشحون للرئاسة فى لبنان(١) :

عندما نذكر رئاسة الجمهورية فى لبنان ، فلابد من الوقوف عند الرئيس أكثر من التوقف عند الرئاسة . فالرئاسة من حيث هى هيئة معنوية أو سلطة عليا لم تكن يوما موضوع تباين خطير فى وجهات النظر السياسية بقدر ما كان شخص رئيس الجمهورية نفسه يشكل محور انقسام فى الآراء أو موضوع التقاء فيها .

واللبنانيون فى غالبيتهم متعارفون على الخصائص التى يتوجب على رئيس الجمهورية أن يتحلى بها ، فيصبح اهتمامهم بالرئاسة نفسها من خلال اهتمامهم بالرئيس ونظرتهم الى المسلك الذى ينهجه خلال ولايته . هذا ما جرى بالنسبة لكل رئيس جمهورية تولى الحكم فى لبنان ، وهذا ما يجرى بالنسبة للمرشحين للرئاسة ، سواء منهم الجدد فى ترشيحهم ، أو القدامى الذين رشحوا ولم يصلوا بعد الى منصب الرئاسة والذين تولوا الرئاسة قبل ذلك .

من هذه الظاهرة الواضحة فى تفكير اللبنانيين ، يمكن اجمال الشروط المطلوبة فى رئيس الجمهورية وتفصيلها وتلخيصها معا فى أن لبنان لن يشهد قيام رئيس جمهورية على أرضه ويكون هذا الرئيس غير

(١) جريدة الراصد — العدد ١١٤ فى ١٩٦٢/٤/٢٥ .

متمتع بثقة الغالبية العظمى من أبنائه على اختلاف طبقـاتهم وميولهم واتجاهاتهم .

وانطلاقا من هذه القاعدة العامة التى أثبتت التجارب الرئاسـية خطورتها وحتميتها فى مجرى الدولة اللبنانية ، يطل المرشحون للرئاسة على الساحة فئات فئات .. بينهم من تعده سيرته السياسية الماضـية لتولى أكبر المسئوليات ، وبينهم من تبشره سيرة شبابه برئاسة ناجحة، وبينهم من يجرى الحديث عليهم همساوترجح التطورات اطلالتهم المفاجئة على المسرح ، وبينهم من كانت سـيرتهم السياسية غير متوازنة على صعيد الاجماع الشعبى اللبنانى ، فيحـاولون التقرب من الاجمـاع الشعبى على طريق هذا الاتجاه أو ذاك . المهم أن المرشحين لرئاسـة الجمهورية فى لبنان الذين تتحرك معركة الرئاسـة بهم وبنشاطاتهم ، سيظلون يدورون وسـط عاصفة من العوامل الداخليـة والعربيـة والخارجية المؤثرة فى اتجاهات البلاد التى تنبثق منها ارادة الشعب فى شخص رئيس الجمهورية ، وسيظل الغد المجهول الذى يسيرون اليه،وتسير البلاد معهم يتكيفون بما تقبل عليه البلاد نفسها من أوضاع حتى ولو كانت القاعدة الشعبية العامة التى بات أقرب الى المستحيل مجىء رئيس جمهورية بدون الاستناد اليها ، هى القاعدة التى تأخذها الأوضاع المستجدة بعين الاعتبار فى ساعات التقرير الحاسم .

ان معركة انتخاب الرئاسة الأولى فى لبنان تبدأ عادة قبل انتهاء ولاية الرئيس المنتخب ، والذى يحتل منصبه وفقا للدستور .. تبـدأ قبل انتهاء الولاية بسنتين على الأقل . وخلال تلك الفترة يرسم كل مرشح للرئاسة الأولى سياسته على جذب المسلمين بالذات الى جانبـه والمرشح الصالح لرئاسة الجمهورية فى لبنـان يجب أن تتوافر أولا وقبل كل شىء الشروط التالية .

ـ اللاحزبية .

ـ التجرد الـكامل والحيـاد المطلق بالنسبة للطوائف اللبنانية جمعاء .

ـ أن تكون سياسته العربية والخارجية معتدلة لا غبار عليها .

ودون ذلك فان حظ أى مرشح للنجاح يكون فى حكم العدم .

السلطة الفعلية لرئيس الجمهورية :

استعرضنا فيما سبق مختلف الجوانب المتعلقة بمنصب رئاسـة الجمهورية وقد أدى هذا الوضع الذى أصبح فيه زمام الحكم الفعلى بيد رؤساء الجمهورية الى تعاظم سلطتهم وتقوية نفوذهم وحملهم على التدخل فى شئون الحكم بطريق مباشر وهم غير مسـئولين عنه ، وأصبحوا مرجعا للنواب يستوحونهم مسلـكهم ويستعدونهم عـلى الحكومات اذا هى تلكأت فى اجابة طلباتهم ، كما أصبحوا مرجعـا للموظفين فى الوقت الذى يرتبط فيه هؤلاء دستوريا بالوزارة ، وقد ترتب على ذلك « ظهور جماعات غير مسئولة من أقربين ومقربين أخذت تستغل سلطة الوزارة لنفسها وتتدخل فى شئون الحكم والادارة بما يثير النقمة والحقد ويؤدى فى النهاية الى الانفجار » (١) .

لقد استعرضنا آراء مختلفة ولكنها جميعا تنحصر فى اتجـاهين يعكسان رأى المسلمين والمسيحيين ، والنتيجة أن قوة الطائفة تنعكس على ممثلها ، فان كانت الطائفة قوية كان ممثلها قويا سواء كان فى الحكم أو خارجه . ان المحرومين يصبون جام غضبهم على الطـائفة الأخرى ، والطائفة الأخرى تشعر بأنها لم تهضم حقوق الآخرين لأنها من قبل ذاقت مرارة الحرمان .

---

(١) « وقد رأى الحكم الدستورى سنة ١٩٢٦ رؤساء الوزارات يتتابعون على الحكم ويغادرونه الواحد تلو الآخر وهم حاقدون عـلى رئيس الجمهورية متهمين اياه باحراقهم وغل أيديهم والعمل عـلى اسقاطهم بداعى انه يحتكر سلطات الحكم ويطغى على صلاحيتهم . ان ما حصل فى عهد الدباس من هذا القبيل حيث كان رؤساء الوزارات من المسيحيين ، قد حصل بعد ذلك فى عهد اميل اده وبشارة الخورى وعهد كميل شمعون حيث أصبح رؤساء الوزارات من المسلمين ، مما يقطع بأن أسباب هذه الظاهرات واحدة وأنها ابعد ما تكون عن الفكرة الطائفية التى عزاها بعضهم الى موقف رؤساء الجمهورية » .

« النظم الدستورية فى لبنـان والبلاد العربية ـ بيروت ١٩٦١ ـ عبده عويدات ص ٧٥٦ » .

ان هناك عصى سحرية وراء كل تصرف وكل منصب . وراء المحرومين وأمام المتخمين .. وهذا السر يبدو واضحا من خلال عرضنا السابق .. وهو الطائفية .

الحكومة

نص الدستور على أن السلطة التنفيذية تناط برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقا لأحكام الدستور ، وقد سبق لنا شرح الدور الذى يقوم به رئيس الجمهورية ، وسنعرض فيما يلى لكل من رئيس الوزراء والوزراء .

أولا : رئيس الوزراء

جرت العادة فى لبنان على أن يسند هذا المنصب الى أحد أعضاء المجلس النيابى وفقا لاختيار رئيس الجمهورية (١) ، وليس بين مواد الدستور اللبنانى قيودأو شروط معينة بالنسبة لمنصب رئاسة الوزارة ، كما أنه لم يتعرض الى ذكر حقوق وواجبات رئيس الوزراء .

الا أنه بدراسة المراسيم التى صدرت فى أعقاب وضع أول دستور لبنانى فى عهد الانتداب (٢) نجد أن واجبات رئيس الوزراء تتلخص فى القيام بمراقبة عامة على الوزارات والاهتمام بالتوفيق والتنسيق بين أعمالها والمحافظة على وحدة الادارة من الوجه السياسى والوجه الادارى بين جميع الوزارات،ويعرض الوزراء عليه مشروعات المراسيم والتعليمات التى تهم الحكومة والادارة العامة ويسهر على تنفيذ القرارات المتخذة ، ومن اختصاص رئاسة الوزارة اعداد ملفات المسائل التى يراد عرضها على مجلس الوزراء وتنظيم محاضر جلسات هذا المجلس وتبليغ قراراته الى الوزارات ذات الشأن .

ويلاحظ أن عمل رئاسة الوزارة يكاد ينحصر فى الناحية الادارية

---

(١) يستثنى من ذلك رؤساء الوزرات الذين يكلفوں بالرئاسة فى ظروف استثنائية مثل اجراء الانتخابات ، فقد جرى العرف على أن يختارهم رئيس الجمهورية من خارج المجلس حتى لا تكون لهم مصلحة معينة فى التحيز الى فريق على حساب آخر .

(٢) المرسوم رقم ٥ المادة الثانية وقد صدر فى ٣١ مايو عام ١٩٢٦ .

بدلا من أن يكون عملا انشائيا ، وسنعرض فيما يلى الى العلاقة بين مركز رئاسة الوزارة ودور الطائفية .

الطائفية ورئاسة الوزارة !

رغم عدم وجود قيد دستورى بالنسبة لهذا المنصب ، الا أن هناك قيدا فرضه الميثاق الوطنى وهو جعل منصب رئاسة الوزارة من نصيب طائفة السنية المسلمة ، وعلى هذا الأساس تكاد تكون رئاسة الوزارة وقفا على عدد محدود من أبناء هـذه الطائفة ، تنتقل من أحدهم الى الآخر دوريا ، كما يراعى توزيعها بين مدينتى طرابلس وبيروت (١) ، وغالبا ما يكون رئيس الوزارة على علم بالمدة التى سيقضيها فى منصبه أو على اتفاق سابق مع رئيس الجمهورية على هذه المدة (٢) . وهذا الأمر كافيا بأن يجعل رئيس الوزراء — اذا ما كان راغبا فى الحكم — أداة طيعة فى يد رئيس الجمهورية الذى يملك حق الاستغناء عن خدماته فى الوقت الذى يراه .

وغالبا ما يحدث تنافس مستتر بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، فالأول بيده كل شىء ، والآخر ليس بيده شىء (٣) . والأمر ليس وقفا على شخصية الاثنين بل يتعداه الى مركز كل من الطائفتين المارونية والسنية ومحاولة كل منهما اظهار شخصيتها واثبات وجودها

---

(١) السادة : صائب سلام ، ورشيد كرامى ، عبد الله اليافى ، حسين العوينى ، أحمد الداعوق .

(٢) « هنالك عوامل سيكولوجية وسياسية تضطرنا الظروف الى مراعاتها ، فاتفقت وصديقى رئيس الوزراء (رياض الصلح) على أن تأتى وزارة حيادية للانتخابات يرأسها الحاج حسين العوينى ثم يخلفه بعدها كل من عبد الله اليافى فصائب سلام فسواهما على التتابع ليأخذ كل سنى كفؤ قسطه من تحمل المسئوليات ، ثم يعود رياض الى الحكم فأختتم رئاستى كما افتتحتها » .

« من مذكرات الشيخ بشارة الخورى ، حقائق لبنان ، ج ٣ ص ٣٣٩ ، بيروت ١٩٦١ » .

(٣) عبر الشيخ بشارة الخورى عن ذلك بقوله « ثبت عندى أن رئيس الوزراء يرغب بكل قواه فى أن يفصل شخصه عن شخصى » ، ومفهوم هذا فى نظر رئيس الجمهورية أن تذوب شخصية رئيس الوزراء فى شخصه .

عن طريق التصرفات الصادرة من أكبر مركز تحتله فى الحكم ، وضعف شخصية أحد الرئيسين ينعكس على طائفته بالطبيعة ، وذلك فى ضياع حقوقها الملموسة مثل المناصب الحكومية وتمتع الطائفة الأخرى بما حرمت منه الطائفة الأولى من مشروعات عمرانية أو سياحية أو تعليمية، وهذه خسارة ضخمة فى نظر جماهير الطائفة المهضوم حقها فى شخص من يمثلها فى الحكم .

ولما كان الدستور يحمى رئيس الجمهورية من أن يكون هو الجانب الخاسر ، فان رئيس الوزراء يلجأ أحيانا الى أن يسلك طريقين فى نفس الوقت ، أولهما : استرضاء رئيس الجمهورية حتى يضمن بقاءه فى الحكم ، وثانيهما ايهام الجماهير الذى يمثلها بأنه غير راض عن تصرفات رئيس الجمهورية حتى يكسب تأييدها (١) .

ويرى المسلمين أن الدستور اللبنانى قد كبل رئاسة الوزارة التى هى أكبر منصب للمسلمين بالقيود ، وجردها من كل نفوذ ولم يتح لها أن تلعب بالنسبة للمسلمين «السنية» الدور الذى تلعبه رئاسة الجمهورية بالنسبة للمسيحيين بصورة عامة والموارنة بصورة خاصة .

ولما كانت الطائفية هى الركيزة الوحيدة فى اختيار شخص رئيس الوزراء فانه يأتى دائما الى المجلس وهو غريب عن أكثريته ويصبح شبه وحيد الا من بعض النواب الموالين له والذين لا يمكن بأية حال من الأحوال بأن يؤمنوا له أكثرية تساعده على الاستمرار فى الحكم ، لذلك فان تأمين الأكثرية يأتى عادة عن طريق رئيس الجمهورية الذى يؤمن النصاب المطلوب لمنح الثقة للحكومة ..

---

(١) كان السيد سامى الصلح رئيسا للوزراء فترة ما فى عهد الشيخ بشارة الخوزى ، « وكان سامى الصلح يحضر مجلس الوزراء فى عاليه ويخرج منه بعد انتهاء بحوثه ليوافى النواب المعارضين وسواهم فى دار نقولا بسترس ، حيث كانوا يضعون خطط الهجوم على الرئاسة ، وقد شاهد مرارا رجال الأمن وسواهم كثيرون ، سامى الصلح رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية اللبنانية يتسلق جدار الحديقة ليصل الى المعارضين خشية أعين الرقباء » .
« حقائق لبنانية ، الشيخ بشارة الخورى ، ج ٣ ص ٤٥٩ ، بيروت ١٩٦١ » .

فيصبح هو منذ البداية صاحب الفضل على الجميع . وقد أدى ذلك الى ضعف سلطة رئيس الوزراء فى الحكم وانعكس هذا الضعف على الطائفة التى يمثلها مما جعل الطوائف المختلفة تحاول أن تقارن بين وضعها وبقية الطوائف . وننتقل الآن للحديث عن الوزراء .

ثانيا : الوزارة

طبقا للدستور يعتبر حق تعيين الوزراء ملكا لرئيس الجمهورية وحده له مطلق التصرف للبت بمفرده فى اختيار الوزراء . الا أن العرف جرى على أن يستدعى رئيس الجمهورية جميع النواب — أو الكتل النيابية — كل على حدة عند تشكيل وزارة جديدة لاستطلاع رأيهم فى شأن اختيار الأشخاص ، وهو عادة يعمد الى ارضاء جميع الكتل النيابية أو معظم الاتجاهات داخل البرلمان (١) .. والهدف من ذلك ضمان حصول الوزارة الجديدة على ثقة المجلس النيابى ، لأنه اذا لم تكن أغلبية النواب راضية عن تشكيل الوزارة الجديدة ، فان هذه الأغلبية قد تعمد الى حجب الثقة عن الوزارة منذ الجلسة الأولى .

وقد نص الدستور اللبنانى على جواز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة، وقد كان أصل هذه المادة قبل تعديلها تحديد عدد الوزراء بثمانية من بينهم ثلاثة فقط من أعضاء المجلس (٢) .

والواقع الفعلى أن جميع الوزراء فى الحكومة اللبنانية يختارون

---

(١) تأكيدا لهذه القاعدة اضطر السيد صائب سلام — لأول مرة فى تاريخ لبنان لتأليف وزارة عام ١٩٦٠ مكونة من ١٨ وزيرا ، ارضاء لكافة الاتجاهات داخل المجلس النيابى ولضمان الأغلبية الدائمة ، حتى انه كان من بين أعضائها وزير يمثل الأرمن فى الوقت الذى يبلغ عدد نواب الأرمن جميعهم ٦ نواب . وقد ثبت أن كثرة العدد عرقلت الأعمال ، فاختصر العدد فى وزارته الثانية عام ١٩٦١ ، الا أن النتيجة كانت كسبه لعداوة الكثيرين من النواب ، وقد حصلت الحكومة على ثقة المجلس النيابى بأغلبية صوتين فقط . حتى لقد أطلق عليها « حكومة الصوتين » ولم تعمر طويلا .

(٢) التعديل الدستورى الصادر فى ١٨ مايو عام ١٩٢٩ للمادة ٢٨ من الدستور .

من بين أعضاء المجلس النيابى[١] . « وقد نشأ على ذلك روح الاستبداد السائدة التى يمليها غالبا الحرص على تأمين الاستمرار الوزارى واضطراب الادارة وانتشار الفوضى الظاهرة للعيان »[٢] .

وظاهرة عدم الاستقرار الوزارى موجودة منذ عهد الانتداب[٣] حتى الآن ، وقد جرت العادة على أن تشكل فى عهد كل رئيس للجمهورية ما لا يقل عن ست وزارات حتى . عهد الاستقلال[٤] حتى ان مجموع الوزارات التى شكلت فى عهد أربع رئاسات للجمهورية

---

(١) الاستثناء الذى حصل لهذه القاعدة كان فى عهد الرئيس فؤاد شهاب وهو تولى السيد فيليب تقلا وزارة الخارجية فى عدة وزارات متعاقبة رغم انه ليس نائبا ولكن لخبرته بالشئون الخارجية .

(٢) (النظم الدستورية) — عبده عويدان — ص ٥٢٧ .

(٣) منذ صدور الدستور عام ١٩٢٦ تولى الحكم رئيسان هما السيد شارل دباس ودام حكمه ٦ سنوات تكونت فيها ٧ وزارات ، ثم السيد اميل اده ودام حكمه ثلاث سنوات وتكونت فيها سبع وزارات أيضا .

(٤) منذ عهد الاستقلال تكونت الوزارات التالية :

(أ) فى عهد الشيخ بشارة الخورى وأثناء رئاسته الأولى التى دامت من ٢٥ سبتمبر ١٩٤٣ الى ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ ، ٨ وزارات :

١ — وزارة رياض الصلح الأولى من ٢٥ سبتمبر ١٩٤٣ الى أول يوليو ١٩٤٤
٢ — « رياض الصلح الثانية « ٣ يوليو ١٩٤٤ الى ٧ يناير ١٩٤٥
٣ — « عبد الحميد كرامى « ٩ يناير ١٩٤٥ الى ٢٠ اغسطس ١٩٤٥
٤ — « سامى الصلح « ٢٢ اغسطس ١٩٤٥ الى ٢٢ مايو ١٩٤٦
٥ — « سعد المنلا « ٢٢ مايو ١٩٤٦ الى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦
٦ — « رياض الصلح الثالثة « ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ الى ٧ يونيو ١٩٤٧
٧ — « رياض الصلح الرابعة « ٧ يونيو ١٩٤٧ الى ٢٦ يوليو ١٩٤٨
٨ — « رياض الصلح الخامسة « ٢٦ يوليو ١٩٤٨ الى أول اكتوبر ١٩٤٩

(ب) الرئاسة الثانية للشيخ بشارة الخورى من ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ الى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ (٧ وزارات)

١ — وزارة رياض الصلح الأولى من أول اكتوبر ١٩٤٩ الى ٦ أكتوبر ١٩٤٩
٢ — « رياض الصلح الثانية « ٦ أكتوبر ١٩٤٩ الى ١٤ فبراير ١٩٥١
٣ — « الحاج حسين العوينى « ١٤ فبراير ١٩٥١ الى ٧ يونيو ١٩٥١
٤ — « عبد اله اليافى « ٧ يونيو ١٩٥١ الى ١١ فبراير ١٩٥٢
٥ — « سامى الصلح « ١١ فبراير ١٩٥٢ الى ٩ سبتمبر ١٩٥٢
٦ — « ناظم عكارى « ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢
٧ — « صائب سلام « ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ الى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢

بلغ اثنان وثلاثون وزارة فى فترة لا تتجاوز احدى وعشرين عاما .

وواضح من هذا العدد الضخم من الوزارات مدى ثبات رئيس الجمهورية فى منصبه اذا قيس بالفترة التى يمكثها كل رئيس وزارة فى منصبه ، والأمر ليس قاصرا على رئيس الوزارة بل يتعداه طبعا الى الوزراء أنفسهم .. وتعليل ذلك هو أن « تغيير الوجوه فى الوزارات ضرورة ماسة ولا سيما فى بلد صغير الحجم كثير المستوزرين ومن الملائم أن يجربوا كفاءاتهم » .

تعيين الوزراء :

لم يرد فى الدستور اللبنانى ذكر لكيفية تعيين الوزارة سوى ما نصت عليه المادة الخامسة والستون بأنه لا يلى الوزارة

(ج) وزارة انتقالية رأسها اللواء فؤاد شهاب عقب الانقلاب الأبيض من ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ .

(د) فى عهد الرئيس كميل شمعون من ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ الى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨ تكونت ٩ وزارات :

١ — وزارة الأمير خالد شهاب من ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ الى ٣٠ ابريل ١٩٥٣
٢ — وزارة السيد صائب سلام من ٣٠ ابريل ١٩٥٣ الى ١٠ اغسطس ١٩٥٣
٣ — « عبد الله اليافى الأولى « ١٦ أغسطس ١٩٥٣ الى ١٦ سبتمبر ١٩٥٤
٤ — « سامى الصلح الأولى « ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ الى ١٩ سبتمبر ١٩٥٥
٥ — « رشيد كرامى « ١٩ سبتمبر ١٩٥٥ الى ١٩ مارس ١٩٥٦
٦ — « السيد عبد الله اليافى الثانية « ١٩ مارس ١٩٥٦ الى ٨ يونيو ١٩٥٦
٧ — « السيد عبد الله اليافى الثالثة « ٨ يونيو ١٩٥٦ الى ١٨ نوفمبر ١٩٥٦
٨ — « السيد سامى الصلح الثانية « ١٨ نوفمبر ١٩٥٦ الى ١٨ أغسطس ١٩٥٧
٩ — « السيد سامى الصلح الثالثة « ١٨ أغسطس ١٩٥٧ الى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨

(هـ) وفى عهد الرئيس شهاب من ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨ الى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٤ تكونت ٧ وزارات هى :

١ — وزارة السيد رشيد كرامى الأولى من ٢٤ سبتمبر ١٩٥٨ الى ١٤ أكتوبر ١٩٥٨
٢ — « السيد رشيد كرامى الثانية « ١٤ أكتوبر ١٩٥٨ الى ١٤ مايو ١٩٦٠
٣ — « السيد أحمد الداعوق « ١٤ مايو ١٩٦٠ الى أول أغسطس ١٩٦٠
٤ — « السيد صائب سلام الأولى « أول أغسطس ١٩٦٠ الى ٢٠ مايو ١٩٦١
٥ — « السيد صائب سلام الثانية « ٢٠ مايو ١٩٦١ الى ٣١ أكتوبر ١٩٦١
٦ — « السيد رشيد كرامى الثالثة « ٣١ أكتوبر ١٩٦١ الى ٢٠ فبراير ١٩٦٤
٧ — « السيد حسين العوينى « ٢٠ فبراير ١٩٦٤ حتى انتهاء مدة الولاية .

(١) حقائق لبنانية — الجزء الثالث — ص ٣٨٧ — الشيخ بشارة الخورى .

الا اللبنانيون ، ولكن المادة الخامسة والتسعون (١) قد اتخذت أساسا فى توزيع الوزارات على الطوائف بحيث أصبح العرف بأن يلى وزارات معينة وزراء من طوائف معينة وذلك على الوجه التالى وعلى سبيل المثال لا الحصر .

نائب رئيس الوزراء	أرثوذكسى .
وزير العدل	أرثوذكسى .
وزير الخارجية	كاثوليكى .
وزير الدفاع	درزى .
وزير الأشغال	مارونى .

مهمة الوزراء :

تنحصر مهام الوزراء فى ادارة مصالح الدولة ويعهد اليهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل فيما يتعلق بالأمور العائدة الى وزارته . هذا ، وفى حالة خلو سدة الرئاسة لأى سبب من الأسباب يعهد بالسلطة التنفيذية وكالة بمجلس الوزارة وذلك طبقا لما نص عليه الدستور اللبنانى .

واقع سلطة الوزير :

ان واقع لبنان يجعل سلطة الوزير فى التصرف داخل وزارته مقيدة الى حد كبير ، فكل شىء يتم بموافقة مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء يرأس اجتماعاته رئيس الجمهورية .. والحكومة لا مفر لها من الاستعانة برئيس الجمهورية سواء فى دور التحضير أم فى أدوار التنفيذ ، من جهة بحكم اختصاصه فى اختيار أعضاء الوزارة ورئيسها ، ومن جهة ثانية بصفة كونه « رئيس السلطة التنفيذية » الذى يعود اليه القيام بدور الحكم بين البرلمان والحكومة ، وأخيرا لأنه هو فى الواقع زعيم البرلمان فى لبنان لانتفاء الحزبية المنظمة فيه والتى تنشأ عنها أكثرية منسجمة تحكم بقوة وسلطان .

(١) « بصورة مؤقتة والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة فى الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يضر ذلك بمصلحة الدولة » .

مسئولية الوزراء :

طبقا للدستور يتحمل الوزراء اجماليا تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ، ويتحملون افراديا تبعة أفعالهم الشخصية . وعندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وجب على هذا الوزير أن يستقيل .

والواقع أنه لم يحدث فى تاريخ لبنان المستقل أن سحب أعضاء البرلمان ثقتهم من وزارة فاستقالت نتيجة لذلك أو فرضت على وزير الاستقالة نتيجة لتصرفاته .

العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطتين التشريعية والقضائية

لما كان نظام الحكم فى لبنان برلمانيا ديمقراطيا وأن تعاون السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية ضرورة لازمة لتأمين سيادة الأمة واظهار سلطان الشعب ومنع طغيان سلطة على أخرى ، لذلك وجب أن يكون هناك تعاون تام بين هذه السلطات على أن تكون هناك رقابة من كل منها على الأخرى فى نفس الوقت .

وسنعرض فيما يلى لبحث العلاقة بين هذه السلطات على الوجه التالى :

(أ) العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وسنتناول بالبحث موضوع رقابة كل من السلطتين على الأخرى .

(ب) العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية وسيتناول البحث أيضا موضوع رقابة كل منها على الأخرى .

أولا — العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية :

(أ) السلطة التشريعية :

تتمثل السلطة التشريعية فى مجلس النواب وتتمثل السلطة التنفيذية فى الحكومة ، وبين مواد الدستور اللبنانى عدة نصوص تتيح للسلطة التشريعية حق الرقابة على السلطة التنفيذية وذلك حتى

تكون صمام الأمان لها فتمنعها عن تجاوز صلاحياتها ومنعهـا من الاستبداد والتطرف .

فقد نصت المادة السابعة والثلاثون من الدستور على أن حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب فى الدورات العادية وفى الدورات الاستثنائية ، وقد احتاطت المادة لعدم مفاجأة الحكومة واحراجهـا فاشترطت ألا تجرى المناقشة فى هذا الطلب ولا يقترع عليه الا بعد انقضـاء خمسة أيام على الأقل منـذ ايداعه أمام سكرتارية المجلس وابلاغه الوزراء المقصودين بذلك .. وفى هذا الصـدد ولتـأمين السلطة التشريعية قيد الدستور حق السلطة التنفيذية فى عدم جواز اتخاذ أية اجراءات جزائية بحق أى عضو من أعضـاء المجلس أو القاء القبض عليه اذا اقترف جرما جزائيا الا باذن المجلس الا فى حالة التلبس بالجريمة .

وأهمية ذلك تبدو من خلال الحرية التى يتمتع بها النواب فى انتقادهم لأعمال الوزارة والتحامل عليهم والمساس بهم داخل المجلس، مما قد يحدو ببعض الوزراء الى أن يعمد للانتقام لنفسـه فيـدبر تهمة ما لناقده يقدم على اثرها للمحاكمة ، وقد ينتهى به الأمر الى السجن فيتفادى الوزير بذلك ما قد يترتب على انتقاد مثل هـذا النائب له من تأثير فى مركزه وشعبيته ، خاصة وأن الدستور أعطى الحق لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو باخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ، ولكن المشرع حمى السـلطة التنفيذية باشتراط الحصول على أغلبية ثلثى أعضـاء المجلس لكى يتوفر ركن الاتهام .

وقد أعطى الدستور لمجلس النواب الحق فى طلب اعادة النظر فى الدستور ، ولو أن هذه المادة اشترطت توفر بعض الشروط لامكان تحقيق ذلك (١) .

---

(١) المواد والمسائل التى يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرهـا بصورة واضحة فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح الى الحكومة طالبـا اليها ان تضع مشروع قانون فى شأنه . فاذا وافقت الحكومة المجلس على=

ومظاهر رقابة السلطة التشريعية تتمثل فى السؤال والاستجواب والتحقيق البرلمانى والمسئولية الوزارية ، يضاف الى ذلك موضوع طرح الثقة بالوزارة .

ويلاحظ أنه فى تاريخ المجالس النيابية فى جمهورية لبنـان لم يحدث أن سحب المجلس النيابى ثقته من وزارة فاستقالت مضطرة أو أرغم أحد الوزراء منفردا على الاستقالة نتيجة لعدم ثقة المجلس به ، بل يكاد العرف يجرى على اعطاء الثقة ولو بأغلبيـة بسيطة للحكومة ستتقدم باستقالتها ، وقد أطلق على هذا النوع من الثقـة اسم « ثقة الرحيل » أى حفظ ماء وجه الحكومة (١) حتى تستقيل تلقائيا بدلا من اقالتهـا بأيدى النواب . والسبب فى ذلك هو أن أعضاء الوزارة هم أعضاء فى المجلس فى نفس الوقت وعند استقالتهم سيجلسون فى مقاعد المعارضة وسيقومون بتنفيذ نفس الدور الذى طبق عليهم .

(ب) رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية :

أعطى الدستور اللبنانى سلطة للمجالس التشريعية لكى تفرض رقاباتها على السلطة التنفيذية خوفا من طغيانها على باقى السلطات ، ولما كانت السلطة التشريعية ليس هناك ما يحول بينها وبين الاستبداد أيضا اذا لم يكن هناك من رقيب عليها ، لذلك فان الدستور احتاط للأمر وأعطى السلطة التنفيذية حق الرقابة على السلطة التشريعية حتى يحول بينها وبين سوء استعمال سلطانها ، وحتى يقوم فى الوقت نفسه توازن بين السلطتين .

= اقتراحه وجب عليها ان تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس فى خلال اربعة اشهر ، واذا لم توافق فعليها أن تعيد القرار الى المجلس ليدرسه فاذا أصر المجلس عليه بأغلبية ٣/٤ الأصوات الذين يتألف منهم المجلس قانونا فلرئيس الجمهورية حينئذ اما اجابة المجلس الى رغبته او اصدار مرسوم بحله .

(١) حدث هذا لحكومة السيد صائب سلام فى نهاية أكتوبر عام ١٩٦١ حينما حصلت وزارته الثانية على الثقة بأغلبية صوتين فقط فأطلقت عليها المعارضة حكومة الصوتين وقد استقال فى الأسبوع التالى .

وتتمثل هـذه الرقابة فى حق رئيس الجمهورية فى حل مجلس النواب بقرار معلل من مجلس الوزراء ، كما أن رئيس الجمهورية هو صاحب الحق فى نشر القوانين وكذلك له أن يطلب من المجلس اعادة النظر فى قانون لا يوافق السياسـة التى يراها صـالحة من وجهة نظره هو ..

كما أن لرئيس الجمهورية حق نشر القوانين بمراسيم اذا مانص على كونه مستعجلا وظل بالمجلس أكثر من أربعين يوما . يضاف الى ذلك حقه فى تأجيل انعقاد المجلس لمدة لا تتجاوز شهرا فى العقـد الواحد ، كما أن له الحق فى طلب اعادة النظر فى الدستور .

وأهم سلاح حاد تملكه الحـكومة وتشهره فى وجه المجلس النيابى اذا ما أرادت هو حقها فى اصدار المراسيم الاشتراعية ، لذلك سنتحدث تفصيلا عنها نظرا لأهميـة الدور الذى تلعبه تشريعيـا وطائفيا .

المراسيم الاشتراعية :

هى المراسيم بقوانين التى تصدرها السـلطة التنفيذية بنـاء على ترخيص من السلطة التشريعية فى مسائل تشريعية هى أصلا من اختصاص البرلمان ، وهذا الترخيص يكون عادة فى ظروف خاصـة ولمدة محدودة وبالنسبة لمواضيع معينة شرط عرض هـذه المراسيم على البرلمان للتصديق عليها (١) .

وليس بين نصوص الدستور اللبنانى ما يجيز للسلطة التشريعية أن تتنازل عن وظيفتها التشريعية هذه لأى سلطة أخرى ، الا أن كثرة وتكرار استعمالها فى لبنان جعل منها سوابق دسـتورية لا مجـال لمناقشة قانونيتها ، وخلفت قاعدة عرفية بررت استعمالهـا وأعطت لهذا الاستعمال فيما بعد مخرجا قانونيا .

وقد استعملت الحكومات اللبنانية فى العهود المختلفة هذا الحق

---

(١) القانون الدستورى ، حسن الحسن ، ص ٢٦٢ .

فى الظروف العصيبة التى تواجهها(١) ، وقد ظهر ذلك واضـحا بعد انتهاء ثورة عام ١٩٥٨ (٢) .

ورغم ما وجه الى المراسيم الاشتراعية من اعتراضات وانتقادات من قبل أعضاء مجلس الأمة الا أنها لازالت سارية المفعول ، وان كان أدخل على بعضها تعديلات بقوانين وافق عليها مجلس النواب (٣) .

---

(١) عقب استقالة الرئيس الأسبق الشيخ بشارة الخورى وتولى الرئيس السابق كميل شمعون رئاسة الجمهورية وافق مجلس النواب على منح الحكومة سلطة استصدار مراسيم اشتراعية لمدة ستة أشهر اعتبارا من ١٥/١٠/٥٢ وعينت المواضيع التى يجب أن تصدر المراسيم بشأنها ، وكان أهمها :
تعديل دوائر الانتخابات ، تعديل قانون الصحافة وقانون المطبوعات وقانون البلديات ورفع الحصانة عن الموظفين وتنظيم بعض مصـالح الدولة مثل : القضاء والضرائب ومنح المرأة حقوقها السياسية ، الا انه اتضح فيما بعد أن بعض تلك المراسيم لم يخدم الغرض الذى وضـع من أجله فحصلت الحكومة من مجلس النواب مرة ثانية بموجب قانون فى ١٨/١٠/١٩٥٤ على اذن يعطيها حق تعـديل بعض المراسيم التى صدرت عام ١٩٥٢ وتم التعديل بموجب مراسيم اشتراعية أيضا .

(٢) عقب الثورة كانت البلاد تواجه فوضى سياسـية واقتصـادية وادارية .. الخ . وكان الاصلاح السريع يتطلب تشريعات عاجلة مما أضطر الحكومة الحصول على اذن من مجلس النواب فى ١٢/١١/١٩٥٨ لمدة ستة أشهر ، وقد تم اصدار ١٦٢ مرسوما تشريعيا فى الفترة ما بين ١٥/١٢/١٩٥٨ الى ١٢/٦/١٩٥٩ ويلاحظ أنه صدر فى يوم ١٢/٦ وحده وهو اليوم الأخير لحق الحكومة فى اصدار المراسيم ٨٣ مرسوما . وقد تناولت هـذه المراسيم تشريعـات ماليـة وادارية وقضائية حتى تلك المتعلقة بأمن الدولة وسلامتها ، وهى :
— التشريع المالى والاقتصادى . الأمن العام والسلامة العامة .
— التنظيم الادارى . تنظيم الادارة والادارات العـامة . تحـديد الملاكات ، انظمة الموظفين .
— التنظيم القضائى . مجلس الشورى . المحكمة الادارية الخاصة .
— المصالح ذات الاستقلال المالى والادارى والصناديق المستقلة .
— تكليف لجـان خاصة بوضـع تصميم بعض الأشـغال . قانون الميزانية .
— قوانين الأسلحة . قوانين السير .
— ثم الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه القوانين .

(٣) تعدل المرسوم رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٩ الخاص بوزارة المالية بموجب قانون فى ١٤/١٢/١٩٥٩ .
كما تعدل المرسوم رقم ١٤٠ لسنة ٥٩ الخاص بالسير بموجب قانون فى ١٤/١٢/١٩٥٩ .

ولازالت الحكومات اللبنانية على استعداد لاتباع هذه الوسيلة فى الوقت الذى تعارضها فيه السلطة التشريعية [1] ، بل انها تستعمل هذا الحق كأداة ضغط للوصول الى أهدافها ، والمجلس النيابى رغم معارضته ، غالبا ما يوافق على منح الحكومة هذا الحق أمام المبررات التى تتقدم بها الحكومة اليه .

ثانيا — العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية :

مع أن الدستور اللبنانى يعتمد نظام فصل السلطات ، ورغم اعتبار السلطة القضائية سلطة قائمة بذاتها وعلى قدم المساواة دستوريا مع كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية ، الا أن السلطة القضائية فى لبنان لم تبلغ بعد الدرجة التى تؤهلها لأن تحتل نفس المكانة التى تحتلها كلا من السلطتين الأخريتين ، وقد يرجع السبب فى ذلك الى حداثة عهدها وكثرة ما يتناولها من تغييرات وتشريعات وعدم استقرار .

ومع هذا فهناك علاقة قائمة بين السلطتين التنفيذية والقضائية وتتمثل فيما يلى :

١ — رقابة السلطة القضائية على السلطة التنفيذية :

وهى تتمثل فى حق المحاكم فى قبول ومناقشة الدعاوى التى يقيمها الأفراد أو الهيئات على الدولة ، والحكم بالتعويض أحيانا على الحكومة اذا ما توافرت شروط المسئولية الادارية .

هذا ، ومن حق المحاكم الادارية اللبنانية الغاء قرارات الحكومة التي تصدر مخالفة للقانون ، ويعتبر ذلك رقابة على تصرفات السلطة التنفيذية .

---

(١) فى ١٤/١٢/١٩٦٣ ثار مجلس النواب ضد حكومة السيد رشيد كرامى لأنها عقدت دورة استثنائية للمجلس فى ٨ فبراير وقدمته مشروعات قوانين كلها معجلة ، أى اذا لم يوافق عليها المجلس فى بحر ٤٠ يوما ستنشر بمراسيم ، وطرحت الوزارة الثقة بنفسها على أساس حقها فى المشروعات المعجلة وقد حصلت الوزارة على الأغلبية بـ ٧٣ صوتا ضد ١٢ وامتناع خمسة عن التصويت وهذا تأكيد لسيادة السلطة التنفيذية على التشريعية .

ونتيجة ذلك تجد السلطة التنفيذية نفسها أمام قوة أخرى لها سلطانها — مهما ضعف كيانها — وستحاسبها اذا ما أسرفت أو تطرفت أو أساءت فى استعمال صلاحيتها مما يجعلها حريصة على التقيد بمراعاة الاعتبارات القانونية فى تصرفاتها وعند اصدار قراراتها .

٢ — رقابة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية :

وتتضح أهمية هذه الرقابة فى قيام السلطة التنفيذية بتعيين وتأديب وعزل أعضاء السلطة القضائية ، مما يجعل هذه السلطة دائما تحت رحمة السلطة التنفيذية فى الواقع .

والقانون يشترط أن يتم التعيين والتأديب والعزل بموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وهذا المجلس تعينه الحكومة . والهدف من هذا الشرط هو أن يكون الجهاز القضائى بعيدا عن المؤثرات السياسية والطائفية فى لبنان .

الفصل الثانى

السلطة التشريعية

مقـدمة :

سبق القول بأن لبنان حين كان خاضعا للحكم العثمانى ، كان يسرى عليه ما يسرى على باقى الولايات التركية من أنظمة وقوانين ، الى أن كانت مذابح عام ١٨٦٠ وتدخلت الدول الأجنبية لوضع نظام خاص لجبل لبنان ضمن للبلاد استقرارا الى مطلع الحرب العالمية الأولى وحتى عودة تركيا لكى تمارس حكما مباشرا على الأراضى اللبنانية .

وبخروج تركيا مهزومة من الحرب واحتلال الحلفاء للبلاد على أمل منحها مع غيرها من الدول العربية استقلالها الكامل ، وكان عقد مؤتمر فرساى حيث بعث اللبنانيون بوفد يطالب باستقلال لبنان ، وتعهد الوفد بانشاء مجلس نيابى ينتخب أعضاؤه على قاعدة التمثيل النسبى تأمينا لحقوق الأقليات ، ويكون لهذا المجلس حق التشريع والتمتع بجميع الحقوق والصلاحيات التى تتمتع بها المجالس النيابية فى الدول الديمقراطية .

وفى عام ١٩٢٠ أصدر المندوب السامى الفرنسى قرارا (١) أنشأ بموجبه مجلسا وضعه تحت اشرافه المباشر ويعين أعضاءه وأطلق عليه اسم « لجنة لبنان الادارية » . وكانت مهمة هذه اللجنة تنحصر فى مناقشة الميزانية والفصل فى بعض المسائل الادارية فقط . ولا يمكن القول بأن هذه اللجنة كانت لها أية صفة تشريعية أو تنفيذية ، انما كانت مجرد لجنة استشارية حتى يشعر أهل البلاد بأن الأجانب يشركونهم فى حكم بلادهم .

---

(١) القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٢٠ .

الا أن هذا النوع من المشاركة فى الحكم لم يقنع المواطن اللبنانى ، فاضطر المندوب السامى الفرنسى الى آن يعلن بعد ذلك بفترة (١) عن وضع نظام جديد لحكم البلاد . وبموجب هذا النظام الجديد أنشىء مجلس تمثيلى نص فى تكوينه على حقه فى التشريع ، الا أن المندوب السامى ظل هو المشرع ولا دخل للمجلس فيما يصدر عنه من أعمال ، بل كان من حقه عزل النواب المنتخبين بحجة أن تصرفاتهم تعرقل أعمال الدولة المنتدبة .

وفى ٢٦ مايو ١٩٢٦ صدر الدستور اللبنانى وبموجبه أسندت السلطة التشريعية الى مجلسين هما : مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وكان مجلس الشيوخ يتألف من ١٦ عضوا يعين رئيس الدولة سبعة منهم بموافقة مجلس الوزراء ، وينتخب الباقون بالاقتراع السرى على درجتين ، الا أن هذا النظام لم يعمر طويلا فألغى فى أكتوبر من العام التالى . الا أنه يمكن القول بأن الالغاء كان شكليا لأنه احتفظ بحق رئيس الدولة بموافقة مجلس الوزراء — فى التعديل الجديد — فى تعيين ثلث أعضاء مجلس النواب ، ويكون اختيار الثلثين الباقيين عن طريق الاقتراع . هذا وكان عدد أعضاء المجلس يتغير بين عام وآخر طبقا لأهواء الادارة (٢) .

ثم طرأت على سياسة الدولة المنتدبة عدة عوامل جعلتها توقف العمل بالدستور وبذلك اختفت السلطة التشريعية ثم عادت لفترة محدودة ثم اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية فالغى الدستور

---

(١) ٨ مارس ١٩٢٢ .

(٢) فى عام ١٩٢٦ كان عدد اعضاء المجلسين ٣٠ عضوا .
فى عام ١٩٢٧ كان عدد اعضاء مجلس النواب — بعد الغاء مجلس الشيوخ — ٤٦ عضوا .
فى عام ١٩٢٩ كان عدد اعضاء مجلس النواب ٢٥ عضوا . وفى نفس العام عدل العدد الى ٦٣ عضوا من بينهم ٢١ عضوا بالتعيين والباقى بالانتخاب .

الى أن كان عهد الاستقلال وبداية استقرار السلطات فى ظل حكم جديد يسيطر عليه أبناء البلاد .

السلطة التشريعية فى عهد الاستقلال :

كان أول عمل قامت به أول حكومة فى عهد الاستقلال هو تعديل الدستور الذى وضع فى عهد الانتداب وقد تناول التعديل المواد الخاصة بالسلطة التشريعية وأشار الى ضرورة اصدار قانون يحدد عدد النواب وكيفية اختيارهم .

وقد جرت أول انتخابات فى عهد الاستقلال فى أغسطس عام ١٩٤٣ ، وكان عدد نواب المجلس حينذاك خمسة وخمسون نائبا اتفق بين الطوائف على أن تكون نسبة توزيع المقاعد بين المسيحيين والمسلمين بنسبة ٦ : ٥ ، وقد عدل قانون الانتخاب فى عهد الاستقلال عدة مرات (١) كان أهمها التعديل الثالث (٢) الذى تناول طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية واعتماده الدائرة المصغرة أساسا فى تقسيم الدوائر بدلا من القضاء على أساس أن القضاء يتضمن أخطاء الاحصاء الطائفى (٣) . ولم يأت هذا القانون بجديد من الناحية التشريعية ولم

---

(١) فى عام ١٩٥٠ ارتفع عدد الأعضاء الى ٧٧ عضوا فى عهد الشيخ بشارة الخورى .
فى عام ١٩٥٣ هبط عدد الأعضاء الى ٤٤ عضوا فى عهد السيد كميل شمعون .
فى عام ١٩٥٧ ارتفع عدد الاعضا الى ٦٦ عضوا فى عهد السيد كميل شمعون .
فى عام ١٩٦٠ ارتقع عدد الأعضاء الى ٩٩ عضوا فى عهد اللواء فؤاد شهاب .

(٢) طالب بعض النواب فى التعديل بأن يكون عدد النواب ١٢١ عضوا الا انه استقر الرأى على أن يكون ٦٦ فقط . وبموجب ذلك التعديل قسمت بيروت الى دائرتين انتخابيتين ، وباقى الجمهورية ٢٧ دائرة .

(٣) كان المقصود بذلك اضاعة فرصة الفوز أمام بعض المرشحين غير المرغوب فى وجودهم داخل المجلس وذلك ببعثرة قوى ناخبيهم فى دوائر لا يمتون اليها بصلة ، وفعلا نجحت الخطة وفشل فى الانتخابات زعماء سياسيون لهم مكانتهم فى مناطقهم ولم يسبق لهم أن فشلوا فى اى انتخاب سابق .

يتلاف العيوب التى كانت موضع الشكوى فى القانون السابق ، وقد أهمل أهم الضمانات التى كانت تطالب بها المعارضة فى ذلك الوقت مثل انشاء غرفة سرية تكفل حرية النائب عند الادلاء بصوته .

وقد نوقش هذا القانون وحالة الطوارىء معلنة فى البلاد مما كان حائلا دون ابداء المعارضة أو الرأى العام رأيهما بحرية كاملة فى الصحف والاجتماعات وقد تقدمت المعارضة حينذاك بعدة مطالب الى رئيس الجمهورية لضمان حرية الانتخاب وكانت تتلخص فى ضرورة الغاء حالة الطوارىء والرقابة على الصحف واقرار المشروع الخاص بجعل عدد النواب ثمانية وثمانون نائبا وجعل القضاء أساسا للدوائر الانتخابية وتكليف حكومة محايدة بالاشراف على عملية الانتخابات.

الا أن مطالب المعارضة رفضت ، وتمت عمليات الانتخاب وجاءت نتيجته مؤيدة لما رسمت له السلطة التنفيذية فى ذلك الوقت ، وكان هذا القانون ونتيجته من الأسباب المباشرة فى قيام ثورة ١٩٥٨ .

وقد اعتمدت الحكومة فى ذلك الوقت جدولا تقديريا للاحصاء الطائفى بنى على أساسه توزيع المقاعد النيابية على الطوائف المختلفة (١) . وكانت الأرقام التى استخدمت فى التقدير دون الاعتماد على طرق احصائية سليمة سببا من أسباب النقمة على قوانين الانتخاب اذ أنها كانت محاولة طائفية لاظهار بعض الطوائف أكثر عددا من

(١)

اسم الطائفة	العدد	اسم الطائفة	العدد
طائفة السنة	٢٨٦ر٢٣٧	طائفة الأرمن الكاثوليك	١٤ر٥٨٢
طائفة الشيعة	٢٥٠ر٦٥٥	« الأرمن الأرثوذكس	٨٦ر٦٧٩
طائفة الدروز	٨٨ر١٣١	« الكلدان	١ر٤٦٦
طائفة الموارنة	٤٢٣ر٧٠٨	« طائفة السريان الكاثوليك	
طائفة الروم الكاثوليك	٩٠ر٧٨٨		١ر٠١٣
طائفة الأرثوذكس	١٤٩ر٠٢٧	« السريان الأرثوذكس	٤ر٨١٧
طائفة البروتستانت	١٣ر٥٨٥	« اليهود	٦ر٦١٢
طائفة اللاتين	٤ر٤٤٦	جنسيات أخرى	٧ر١٦٣
		المجموع	١ر٤١٦ر٥١٠

ويلاحظ أنه لم يجر احصاء رسمى فى البلاد منذ عام ١٩٣٢ المشكوك فى صحته وترفض أى حكومة اجراء احصاء .

طوائف أخرى حتى تحصل الأولى على عدد أكبر من المقاعد فى مجلس النواب .

وقامت ثورة ١٩٥٨ وانتهت بتسويات وشعارات فلسفية ، وكان على الحكومة التى تسلمت زمام الأمر عقب الثورة أن تعالج أسبابها ، فرأت فى سياق اعادة النظر فى الأنظمة والقوانين بصورة عامة أن قانون انتخاب أعضاء المجلس النيابى يحتاج الى تغيير شامل لتنسيق مواده وتبويبها بحسب موضوعاتها وايجاد ضمانات أوسع تتناول الناخب والمرشح لتحقيق مصلحة البلاد وتتجاوب مع رغبة الرأى العام ، وقد اقترح زيادة العدد بهدف جمع كافة الاتجاهات تحت قبة البرلمان وبذلك تنتقل المناقشات من الشارع الى داخل المجلس . ولما كانت التعديلات التى رؤى ادخالها على قانون عام ١٩٥٧ كثيرة وجذرية ، فقد رؤى أنه من المناسب وضع قانون جديد اشتمل على التعديلات التالية :

أولا : اعتبار القضاء دائرة انتخابية بصورة مبدئية .

ثانيا : زيادة عدد النواب من ٦٦ الى ٩٩ نائبا .

ثالثا : عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس ادارة مؤسسة عامة أو وظيفة عامة أخرى فى المؤسسات العامة والشركات ذات الامتياز والبلديات والوكالة عن الدولة أو احدى مصالحها أو البلديات ، وذلك ليستطيع النائب التفرغ للواجب الذى تفرضه عليه وكالته عن الناخبين وبذلك يكون متحررا من كل ارتباط.

رابعا : انشاء أقلام للاقتراع فى بيروت وضواحيها لتمكين الناخبين المقيمين فيها والمسجلين فى دوائر انتخابية خارجة عنها من الاقتراع فى هذه الأقسام اذا هم طلبوا ذلك تجنبا لمشقات الانتقال ونفقاتها وتحرير الناخبين من كل عامل محلى قد يؤثر فى اقتراعهم .

خامسا : احداث طريقة وضع تذكرة الانتخاب فى مظروف تأمينا للسرية ولحرية الناخب ، بالاضافة الى ايجاد المعزل حيث يتمكن

الناخب بحرية من كتابة اسم مرشحه بعيدا عن الأعين وبعيدا عن الوقوع تحت أى ضغط أو تأثير .

سادسا : استحدث القانون الجديد مسألة البطاقة الانتخابية بغية ضبط العمليات الانتخابية ، حيث أن العادة جرت على بسط يد المشرفين عليها وحريتهم فى العبث بها ، « فجدير بالذكر أن بعض الموظفين والمشرفين على الانتخابات كانوا ملكيين أكثر من الملك فظهر فى الصناديق أوراق تزيد على عدد المقترعين الحقيقيين » (١) .

وعندما أقر مجلس الوزراء قانون الانتخاب على أساس ٩٩ نائبا والبطاقة الانتخابية والغرفة السرية ، تفاءل الرأي العام ، ولكن هذا التفاؤل أخذ يخبو بعد أن بدأت حسنات قانون الانتخاب تتساقط ، اذ أن الحكومة رجعت عن مبدأ اعتماد البطاقة الانتخابية وعن انشاء صناديق اقتراع لأبناء المناطق فى بيروت ولم يبق من مشروع القانون سوى زيادة العدد والغرفة اليسرية (٢) .

وبالنسبة لزيادة العدد فقد وجهت اليه انتقادات كثيرة — سنتحدث عنها فيما بعد — لكثرة فقدان النصاب فى مجلس النواب، ويرى البعض (٣) أن تجربة زيادة العدد الى ٩٩ نائبا كانت تجربة فاشلة ومن الأفضل اختصاره طالما أنه منذ ولاية المجلس حتى الآن لم يجتمع فى جلسة واحدة — باستثناء جلسات الثقة — أكثر من خمسة وخمسين نائبا .

هذا ، وسنتناول فيما يلى عرضا لقانون الانتخاب المعمول به حاليا (٤) فى الجمهورية اللبنانية .

---

(١) حقائق لبنانية ، الشيخ بشارة الخورى ، ج ٣ ص ١٤٤ .

(٢) الكفاح ، عزت صافى ، ١٩٦٢/١/٢ .

(٣) الطيار والتلغراف ، توفيق المتنى ، ١٩٦١ .

(٤) حتى انتخابات فبراير ١٩٦٤ .

نظام الانتخاب :

قانون الانتخاب (١) يتكون من تسعة أقسام نعرضها لمجرد الاستعراض وليس هناك ما يدعو الى الحديث عن كل قسم على حدة أو شرحها شرحا مفصلا ، وذلك لأن تلك الأقسام وما تنطوى عليه من تفصيلات لا تختلف عن مثيلاتها فى قوانين الانتخاب المعمول بها فى أية دولة ديمقراطية .

وما يهمنا بحثه فى هذا المجال هى الأقسام التى تنعكس عليها الطائفية فتخرجها عن المفهوم الطبيعي والقانونى لتنحدر بها الى التطبيق الطائفى . وهذه الأقسام هى :

القسم الأول : ويحدد عدد النواب والدوائر الانتخابية والدعوة للانتخاب وشروط الترشيح .

القسم الثانى : ويحدد الشروط الواجب توافرها فى المواطن اللبنانى لكى يكون له حق الانتخاب .

القسم الثالث : يوضح كيفية القيد والشطب والتصحيح فى القوائم الانتخابية .

القسم الرابع : يبين الشروط المؤهلة للترشيح وعدم الجمع بين النيابة والوظائف العامة .

القسم الخامس : يوضح كيفية تقديم طلبات الترشيح .

القسم السادس : يبين الأعمال الانتخابية .

القسم السابع : مخصص للدعاية الانتخابية .

القسم الثامن : العقوبات .

القسم التاسع : الأحكام العامة .

وملاحظاتنا على هذا القانون أن النقاط البارزة فيه هي :

---

(١) صدر بمرسوم رقم ٣٤٧٤ فى ١٩٦٠/٤/٢٨ .

أولا : عدد النواب :

يتألف مجلس النواب من ٩٩ عضوا ومدة العضوية ٤ سنوات ويحدد عدد نواب كل طائفة وفقا للجدول التالى :

الطائفة	عدد النواب	الطائفة	عدد النواب
السنة	٢٠	الشيعة	١٩
الدروز	١٦	الموارنة	٣٠
الروم الكاثوليك	٦	الأرثوذكس	١١
البروتستانت	١	الأرمن الكاثوليك	١
الأقليات	١	الأرمن الأرثوذكس	٤

ثانيا : الدوائر الانتخابية :

راعى القانون تخصيص عدد المقاعد فى كل دائرة بالنسبة لعدد سكانها ، ثم وزعت هذه المقاعد بين الطوائف بالنسبة لتعداد كل طائفة ونسبتها الى مجموع سكان الدائرة . فمثلا قسمت بيروت وهى مدينة واحدة الى ثلاث دوائر .. الدائرة الشرقية وغالبية نوابها من المسيحيين ، الدائرة الغربية وغالبية نوابها من المسلمين ، والدائرة الثالثة وتضم ممثلين عن السنة والشيعة والأقليات وذلك تبعا لنوعية وديانة سكان كل منطقة والطوائف التى ينتمون اليها .

ثالثا : الدعاية الانتخابية :

رغم أن القانون حاول ايجاد نوع من تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين فمنع الموظفين أو المختارين من التدخل لمصلحة مرشح معين ، وحدد شكلا معينا للدعاية ، الا أن الطائفية تلعب دورها الى حد كبير ، فالمرشح يختار المنطقة ويدرس سكانها ويعرف اتجاهاتهم

وميولهم فيعادى أعداءهم ويوالى أصدقاءهم ولو عن غير اقتناع منه بذلك المنطق . الا آن مهمته الأولى هى التركيز على استقلال طائفيتهم وتعصبهم وتحزبهم حتى يستطيع الوصول الى مقعد النيابة .

رابعا : العقوبات :

من بين العوامل التى يمكن أن تلغى انتخاب نائب ما ، هو ثبوت قيامه بشراء أصوات الناخبين .. ومع ذلك ندر أن كانت هناك انتخابات دون رشوة (١) .

وقد عدد القانون عقوبات مختلفة ، الا أن هذه العقوبات غير عملية ، فحتى الآن لم يفسخ مجلس النواب نيابة أى عضو من أعضائه رغم تقارير لجان الطعون أحيانا بفسخ بعض النيابات . وقد علل البعض السبب فى ذلك بصعوبة توفر غالبية الثلثين لتقرير فسخ النيابة أو لتدخل المؤثرات السياسية والصلات الطائفية والروابط الخاصة بين النائب المطعون فى نيابته وبين لجنة الطعون أو أحد أعضائها (٢) ، وغالبا ما يكون عمل لجنة الطعون شكليا فقط (٣) .

---

(١) « على الرغم من تشديد القانون على ممارسة الرشوة فقد استهل تجار الانتخابات نشاطهم بالمساومة على تأليف اللوائح وطرحت المقاعد النيابية بالمزاد حتى بلغ السعر ٣٥٠ ألف ليرة ، ٤٠٠ ليرة فكل هذه الفضائح التى رافقت الترشيحات لم تحرك القانون » الكفاح ١٩٦١/١/٢

(٢) من الملاحظ أيضا أن أغلب لجان الطعون وأغلب مجالس النواب اللبنانية لا تنظر الى الطعون بعين القاضى العادل ، بل كثيرا ان لم يكن دائما ما تتغلب التيارات المختلفة فتصدر قراراتها مدفوعة بعوامل الحزبية والأهواء السياسية والمصالح الشخصية ، هذا اذا صدرت قرارات . لأن المجالس النيابية فى لبنان كثيرا ما تتراخى قصدا فى الفصل فى الطعون فلا تصدر قراراتها الا بعد مدة طويلة قد تتجاوز السنة والسنتين بسبب تباين الاجتهادات وكثرة تنوع المؤثرات . الدستور فى لبنان ، حسن الحسن ، بيروت ١٩٦١ ، ص ١٦٧ .

(٣) فى ١٩٦١/٤/١١ خصص مجلس النواب اللبنانى جلسة لمناقشة تقرير لجنة الطعون ، وكان تقرير اللجنة يدين صحة انتخاب بعض النواب فى جبل لبنان وغيره ، وطلب رئيس المجلس السيد صبرى حماده التصويت على صحة انتخاب النائب أميل البستانى ثم طلب التصويت على صحة انتخابات محافظة جبل لبنان أولا فوافق المجلس =

يتضح من هذا العرض أن الطائفية هى الأساس فى تحديد عدد النواب وتتحكم فى كيفية اختيارهم وكيفية وصولهم الى مقـاعدهم .. وهم عندما يصلون فان جهودهم تتركز فى اثارة المطالب الخـاصة بمناطقهم .

الحقوق القانونية التى تتمتع بها السلطة التشريعية :

لما كانت مهمة السلطة التشريعية هى سن القوانين ، ولكى تمارس هذه المهمة بحرية تامة كان لابد من منحها بعض الحقوق لحمايتهـا وتسهيل مهمتها خاصة وأن من بين واجباتها الرقابة على السـلطة التنفيذية ، وخشية أن تقوم تلك السلطة بالتأثير على أعضـاء السلطة التشريعية بأى شكل من الأشكال ، لذلك فقد كفل الدستور اللبنانى — كغيره من الدساتير — لأعضاء هذه السلطة عدة حقـوق ضـمانا لعدم خضوعهم لأى ضغط .

وهذه الحقوق المتعارف عليها والتى ليست فى حاجة الى ايضاح تنحصر فى عدم مسئولية النـائب عن أقواله بالاضـافة الى تمتعه بالحصانة النيابية (١) وحصوله على تعويض مادى وأنه يمثل الأمة جمعاء . وهذه جميعها حقوق تنعـكس على شـخص النائب .. أما الحقوق التى يمارسها فهى عديدة أهمها :

= بالأكثرية على صحتها . وكان المفروض أن يطلب ذلك بالنسبة لباقى المناطق الا أن رئيس المجلس اعتبر أن هذه الموافقة يمكن اعتبـارها موافقة حتمية من المجلس على نتيجة الانتخابات عامة فقال « اذن صدق المجلس على انتخابات الجمهورية اللبنانية » وقام عدد كبير من النواب بضجة داخل المجلس وانسحب نواب حزب الكتائب معلنين ان رئيس المجلس يزور ارادة النواب أمام أعينهم ، ومع ذلك لم يتغير من الأمر شىء ولم تؤثر هذه الحادثة على صحة أو عدم صحة انتخابات النواب المطعون فى حقهم ولم يناقش تقرير لجنة الطعون الذى استغرق اعداده أكثر من عشرة أشهر واعتبر كأنه لم يكن وانتهت الجلسـة باعلان صـحة انتخاب جميع النواب .

(١) فى جلسة مجلس النواب يوم ١٩٦٣/٢/٢٨ طلب النائب عبد الله المشنوق من المجلس رفع الحصانة عنه بحجة «أن هناك دعوى مقامة عليه =

أولا — حق اقتراح القوانين وحق الغائها .

ثانيا — الحقوق القضائية :

نص الدستور اللبنـانى (٢) على تأليف مجلس أعلى من بين أعضائه يضم سبعة من النواب وذلك للنظر فيما يعرض عليه من جرائم متعلقة برئيس الجمهورية أو الوزراء ، الا أنه رغم مضى أكثر من عشرين عاما على استقلال البلاد فان هذا المجلس لم يشكل بعد .

وقد يكون السبب فى عدم صدور القانون الخاص بهذا المجلس حتى الآن هو أن البلاد لم تشعر بأنها فى حاجة اليه ، لأن أحدا من أعضاء السلطة التنفيذية لم يخل بواجباته بالشكل الذى يعرضه لأن يقدم للمحاكمة أمام هذا المجلس . الا أن هذا ليس سببا كافيا لاهمال انشاء المجلس الأعلى ، فالواقع أن من حق السـلطه التشريعية أن تنتخب من بين أعضائها سبعة من النواب ومن واجب الحـكومة أن تتقدم بأسماء ثمانية من أعلى القضاة رتبة وأن يوضع القانون الخاص بالمحاكمات وذلك استكمالا لما نص عليه القانون وحتى يكون معـدا اذا مادعت الضرورة الى الالتجاء اليه .

= من السيد حسين ملك الأردن بتهمة ذمة فى مقال كتبه فى جريدة بيروت المساء ، وبما أن الحصانة البرلمانية تحول دون حضـوره المحاكمة فانه يطلب من المجلس رفع الحصانة عنه حتى يقف وجها لوجه امام ملك الاردن » . وقد عارض النائب بشير الأعور هذا الطلب مسـتندا الى أن الحصانة ليست ملكا للنائب وانه لا يمكن ان يرفع عنه بمجرد طلبه وأيده النائب محمود عمار بقوله « نحن لسنا مستعدين أن نرفع الحصانة لمجرد رافع الدعوى» وقال النائب محسن سليم «على المدعى العام ثم النيابة أن ترسل طلبا برفع الحصانة الى مجلس النواب الذى يحيله الى لجنة الادارة والعدلية لبحثه ، ومن ثم احالته الى المجلس ليقرر رأيه فيه » .

(١) فى احدى جلسات مجلس النواب عام ١٩٦١ انتقد السيد عدنان الحكيم نائب بيروت الأوضاع السيئة والتأخر الذى ترزخ تحته منطقة عكار وطالب الحكومة بالاصلاح ، الا أن النائب السيد على عبد الـكريم نائب منطقة عكار تصدى له فى نفس الجلسة منتقدا تدخله فيما لا يعنيه والحديث عن منطقة لا يمثلها لأن عكار « لها من يدافع عنها » .

(٢) سبق أن عرضنا نص هذه المادة فى الصفحات السابقة وهى المادة ٨٠ من الدستور اللبنانى .

ثالثا — اختصاصات المجلس المالية :

خصص الدستور اللبنانى عددا من المواد [١] لتوضيح حقوق المجلس النيابى فى اقرار الميزانية وبحث مواردها وأبواب النفقات ومراقبة تنفيذها ومراجعتها .. وبموجب تلك المواد أصبح من حق المجلس وحده فرض الضرائب [٢] ، وأصبح لا يجوز فتح اعتماد استثنائى الا بقانون خاص ، أما اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيمكن لرئيس الجمهورية أن يتخذ مرسوما بموافقة مجلس الوزراء يقضى بفتح اعتمادات استثنائية أو اضافية أو أن ينقل اعتمادات فى الموازنة ، على ألا تتجاوز هذه الاعتمادات خمسة عشر ألف ليرة بالبند الواحد ، ويجب أن تعرض هذه التدابير للحصول على موافقة المجلس فى أول عقد يلتئم بعد ذلك [٣] .

كما نص الدستور [٤] على ضرورة فتح دورة استثنائية لا تزيد عن شهر لاستكمال دراسة الميزانية ان لم تكن هذه الدراسة قد تمت خلال دور الانعقاد العادى ، واذا لم يكمل المجلس بحثها خلال الدورة الاستثنائية فلرئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر الميزانية بمرسوم .

---

(١) المواد من ٨١ — ٨٩ من الدستور اللبنانى .

(٢) تنص المادة ٨١ على أنه تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز احداث ضريبة ما وجبايتها فى الجمهورية اللبنانية الا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضى اللبنانية دون استثناء .

(٣) أوضح السيد أنور الخطيب فى كتابه الأصول البرلمانية فى الصفحات من ٣٣٢ — ٣٣٥ بأن الحكومة غالبا ما تتجاهل المجلس ولا تتقيد بالقانون فى هذا الشأن وضرب أمثلة باعتمادات فتحت لأمور لا يمكن القول بأنها طارئة أو نفقات مستعجلة وأن الاعتمادات المصروفة على ٢٦ بندا المطلوب من المجلس اقرارها خرق الدستور فى ١١ بندا منها اذ زادت المبالغ فيها عن حد الـ ١٥ ألف ليرة زيادة تتراوح بين ٢٥٠٠ ليرة ، ١١٠ الف ليرة ثم عرض الأمر على المجلس بعد فترة طويلة وليس فى أول دور انعقاد له ، ولكن المجلس بالرغم من جميع هذه المخالفات الدستورية أقر مشروع القانون رغم اعتراض الأقلية .

(٤) المادة ٨٦ من الدستور .

كما نص الدستور على ضرورة عرض حسابات الادارة المالية النهائية لكل سنة على مجلس النواب ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التى تلى تلك السنة .

واشترط الدستور ضرورة اصدار قانون عند عقد قرض عمومى أو تعهد يترتب عليه انفاق من مال الخزانة . كذلك لا يجوز منح أى التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة أو أى احتكار الا بموجب قانون والى زمن محدود .

رابعا — اختصاصات المجلس فى الرقابة :

سبق الحديث تفصيلا عن هذه الاختصاصات عندما تعرضنا فى الفصل السابق لشرح العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .. وتتمثل هذه الرقابة فى السؤال والاستجواب ولجان التحقيق .

خامسا — حقوق المجلس الانتخابية :

ويتمثل هذا الحق بصورة رئيسية فى انتخاب رئيس الجمهورية ، والمجلس عندما يجتمع لهذه الغاية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة تشريعية ، ويترتب على ذلك الشروع حالا فى انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أى عمل آخر ..

واذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو أى سبب آخر ، فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فورا بحكم القانون ، واذا اتفق خلو الرئاسة فى حال وجود مجلس النواب منحلا ، تدعى الهيئات الانتخابية دون ابطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية ، وعند افتتاح الجلسة يعلن الرئيس أن المجلس يجتمع كهيئة انتخابية .

وبعد اجراء التصويت يعلن رئيس المجلس فوز الرئيس المنتخب الذى يتم ابلاغه الأمر بواسطة مجلس الوزراء كما يتم نشر الخبر على الشعب فى الجريدة الرسمية وبمختلف وسائل النشر والاذاعة .

وقد اشترط الدستور أن ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى بغالبية الثلثين من مجلس النواب ، وقد استقر الرأى (١) على أنه يكفى ليكون الاجتماع قانونيا أن يضم نصاب الجلسات العادية أى الغالبية المطلقة من مجموع عدد النواب وهى خمسون نائبا فى التسعة وتسعين .

ويقوم المجلس بخلاف مهمته لانتخاب رئيس الجمهورية بمهمة انتخاب عدد من أعضاء المجلس لعضوية المجلس الأعلى الذى نص عليه الدستور لمحاكمة رئيس الجمهورية أو الوزراء والذى سبق أن تعرضنا له ولكنه لم ينشأ بعد .

واقع السلطة التشريعية :

لكى نأخذ صورة واضحة عن واقع السلطة التشريعية فى لبنان بعيدا عن النصوص الدستورية والقانونية ، نرى أن نلقى ضوءا على الديمقراطية فى لبنان ، « فالتفاوت الكبير فى مستوى الدخل الفردى بين لبنانى وآخر وفى مستوى العيش والحياة الاجتماعية انما يرد الى الفرص غير المتكافئة التى تنجت عن فساد تطبيق النظام الديمقراطى فى لبنان ، هذا النظام الذى نفترى على الحقيقة والواقع أن نسميناه نظاما ، فهو — والنتائج تشهد — أسوأ أنواع الفوضى التى عرفتها بلاد العالم ، وذلك أن الديمقراطية المطبقة فى لبنان هى ديمقراطية الفوضى ، ديمقراطية الفساد ، ديمقراطية الاحتكار ، وديمقراطية الاستغلال ، وديمقراطية الحريات الكاذبة المزورة التى لا هدف لها سوى تهديم القيم الخلقية وبعثرة الصف الوطنى واثارة الشحناء والفتن وتقويض دعائم المجتمع بشتى أنواع الرذائل والموبقات المنتشرة دون وازع ولا ضابط » (٢) .

(١) الأصول البرلمانية ، أنور الخطيب ، ص ٤٢٧ .
(٢) العدد ٤٦٦٧ — صحيفة الشرق — نور الدين المدور — ١٩٦١/٨/٤ .

وقد أدى هذا الوضع الى أن يعلن البعض من المخلصين (١) بأن النظام النيابى بحالته الحاضرة لا يمكن من وضع تشريع صالح وأنه لابد من ايجاد نظام آخر غير النظام الديمقراطى حتى يؤمن الاستقرار ويصلح لبنان « فقد أصبح الشغل الشاغل للنواب هو مقعد رئاسة المجلس النيابى والمقاعد الوزارية ، فالحياة كلها عند هؤلاء « كرسى نيابة » وقد مل الشعب « المعارضين والموالين » كل شىء يمت الى أوضاع الحكم والنيابة بصلة » .

ويعلل لبعض ذلك « بأن شقة الخلاف بين ذهنية الشعب اللبنانى وذهنية سياسته آخذة فى الاتساع يوما بعد يوم ، لأن ذهنية الشعب بلبنان بدأت تعيش عصر الانقلابات الجذرية فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تجتاح الجنس البشرى حاليا ، أما ذهنية الساسة اللبنانيين فانها لا تزال تعيش عصر ما قبل الحرب العالمية الثانية ، أى عصر المناورات « والحرتقات » .. لتطبيق مبدأ قم لأقعد مكانك » (٣) .

وقد تكون طريقة تصرف بعض النواب داخل قاعات المجلس النيابى بماله من قدسية وهيبة (٣) هى التى جعلت البعض يكفر بالنظام

(٢) رأى للمحامى فؤاد رزق نشر بصحيفة الطيار والتلغراف فى ١٩٦١/٧/٢٥ .
(٣) الشرق — العدد ٤٦٦٧ — نور الدين المدور ١٩٦١/٨/٤ .
(٤) أعطى مثلين لهذه التصرفات :

(أ) فى احدى جلسات المجلس النيابى خلال شهر يناير عام ١٩٦٢ وأثناء مناقشة مؤامرة القوميين السوريين على لبنان كان الدكتور البير مخيبر النائب بالمجلس يلقى بيانه معبرا عن رايه فى المؤامرة .. وقد اعتبر النائب سليمان فرنجية أن هذا البيان دسا بين الطوائف مما قد يدعو الى تجدد حرب طائفية كتلك التى قامت عام ١٩٥٨ ، وكان تصرفه أن قام من مقعده بالمجلس وصفع النائب مخيبر على وجهه .. وانتهى الأمر .. انتهى البيان والموضوع ولم يثر بعد ذلك
(ب) فى بداية العقد الأول للدورة البرلمانية عام ١٩٦٢ (مارس) قررت أكثرية اللجان البرلمانية صرف النظر عن عقد اجتماعات رسمية لانتخاب رؤسائها ومقرريها والاكتفاء بجمع توقيعات النواب الأعضاء بالموافقة على ترشيح أسماء معينة بدلا من التصويت السرى . وقد

الديمقراطى ويشك فى مدى معالجته للأوضاع الداخلية القائمة فى البلاد وكل هذه المشاكل بسبب الطائفية » .

وتمتد الطائفية داخل المجلس نفسه عند انتخاب أعضاء اللجان البرلمانية ، اذ جرت العادة على أن يتفق عادة قبل الانتخابات على مراعاة نسبة الطوائف داخل تلك اللجان كل حسب تكوينها وعددها وأى مخالفة للعرف الذى جرى عليه التوزيع العددى من قبل تثير النعرات الطائفية (١) .. ومثل هذه الأمور تجعل المجلس فى كثير من الأحيان وعند دراسته لأى موضوع لا ينظر الى الموضوع من وجهة نظر المصلحة العامة فقط ، بل انه يدرس الانعكاس الطائفى أولا ويقرر مداه وخطورته ، وعلى هذا الهدى يسير ..

ويعتبر بعض المفكرين اللبنانيين (٢) أن العلة ليست فى النظام

= هدف الأعضاء من وراء ذلك تفادى مشكلة عدم اكتمال النصاب فى جلسات انتخاب رؤساء اللجان . وقد قام أعضاء اللجان بالتوقيع فعلا على لوائح الأسماء التى يرشحونها لرئاسات لجانهم وأودعت هذه اللوائح ديوان رئاسة المجلس ، ولكن رئيس المجلس رفضها لأنها غير قانونية ، وكانت اللجنة الوحيدة التى انتخب رئيسها ومقررها بصورة قانونية هى لجنة الشئون الاجتماعية . وقد تركت مثل هذه التصرفات أثرا سيئا فى نفس الشعب الذى يرى النائب يتكاسل عن القيام بأدق واجباته .

(١) كانت لجنة الشئون الخارجية فى دورتى ١٩٦١ تضم سبعة من المسلمين وثمانية من المسيحيين ، وكانت لجنة التصميم تضم ستة من المسلمين وستة من المسيحيين وقد حدث فى دورة مارس عام ١٩٦٢ ونتيجة لبعض الظروف الخارجية الطارئة (الانفصال) أن أسفرت نتيجة الانتخابات بأن ضمت لجنة الشئون الخارجية عشرة من المسيحيين وخمسة من المسلمين وضمت لجنة التصميم ثمانية من المسيحيين وأربعة من المسلمين ، وكانت النتيجة أن تقدم النائب عدنان الحكيم فى ٢٠ مارس بشكوى الى رئيس المجلس أعلن فيها استقالته من اللجنة التى انتخبت عضوا بها وطلب اعادة النظر فى انتخابات اللجان ومراعاة نسبة التمثيل الطائفى فيها « اذ أن الدستور اللبنانى يقرر مبدأ الطائفية حتى الآن » الا أن هذه الشكوى أثارت ضجة على الصعيد الشعبى الاسلامى ولم يكن لها أثر داخل المجلس .

(٢) الراصد — رأى للسيد اميل الخورى — ١٩٦١/١/٢١ .

الديمقراطى ، وليس هناك من خطر عليه لأن وضع لبنان لا يسمح بسواه . أما كيف تعالج قضيته .. فلا يظن أن هنالك قضية .. هنالك مرض .. أما كيف يعالج هذا المرض) فلكل رأيه فى العلاج .. كل من هو خارج الحكم يقول ان المرض عضال ، وكل من هو داخله يقول ان النظام بألف خير .. والرجل العادى رأيه أن العلة فى الرجال لا فى النظام ، وسبب علة النظام أنه ديمقراطى الوجه وليس ديمقراطى الروح .. ومتى أصبح فى لبنان ناخبون بالمعنى الصحيح ، وحكام يحترمون حق الناخب فى أن ينتخب من يريد أو حقه فى ألا ينتخب الا من يريد .. ومتى أصبح فى لبنان ناخبون يفعلون كما يفعل فى الخارج ، أى يحاسبون النائب فيجدد لهم ثقته اذا صدق ونجح ، ويصفعونه على وجهه اذا شذ وأفسد ، فعندئذ ، وعندئذ فقط يصبح فى لبنان نظام يستحق النعت الديمقراطى .

وما دمنا قد تعرضنا للناخب والمرشح فان ذلك يدفعنا الى البحث عن مدى التمثيل الشعبى فى البرلمانات اللبنانية (١) .. هل المجلس يضم فئاتا تمثل عناصر الشعب تشعر بحاجته وتعمل على ابرازها واقرارها فى صورة قوانين ملزمة للدولة .. أم أن هؤلاء الممثلون يعملون فقط لحسابهم أو لحساب جهات أخرى .. والجواب سنوضحه فيما يلى :

التمثيل الشعبى فى البرلمانات اللبنانية :

عندما استعرضنا نظام الادارة فى عهد الانتداب وجدنا أن السلطات الفرنسية كانت حريصة على أن تبعد الشباب الوطنى الواعى عن الاشتراك فى مقدرات بلاده ، فاعتمدت على الرأسمالية وأصحاب المصالح الذين سبق أن اعتمد عليهم العثمانيون ..

ورغم خلق دستور ونظام نيابى ديمقراطى الا أن الذين وصلوا الى مقاعد النيابة كانوا دائما من رجال الاقطاع حتى ان المفهوم

---

(١) من محاضرة للسيد عبد الله قبرصى « التمثيل الشعبى والأنظمة الانتخابية فى لبنان » قدمت المؤتمر الثانى لعلم السياسة فى بيروت فى ١٩٦١/١/١٥ .

الواقعي أن بعض المقاعد النيابية فى بعض المناطق أصبحت وراثية يرثها الابن عن والده فان لم يكن له ولد فلترثها ابنته وان لم يكن له خلف فهو وقف على أقرب أقربائه أو أنصاره .

وعودة الى تاريخ لبنان نجد أن الاقطاع ألغى رسميا فى عام ١٨٦٤ ، الا أنه لازال حقيقة واقعة يجد من الطائفية والرأسمالية والعشائرية والفردية وفي التدخل الحكومي والسيطرة الأجنبية أكبر سند له . والاقطاع الواقعي الذى نقصده لا يعنى مجرد الاقطاع الزراعي أو العقارى فقط ، بل نجد الاقطاع فى كل مكان يوجد فيه عمال وفلاحون ومستخدمون وطبقات كثيرة كادحة من أبناء الشعب تعمل فى سبيل الابقاء — رغما عنها — على الزعامات الرأسمالية والدينية التى تعطل ارادتهم وبالتالى حريتهم فتتعطل وتتشوه بالتالى العمالية الانتخابية .

ويمتاز لبنان عن غيره من الدول بتنوع الاقطاع فيه ، ويمكن أن نعدده فى الأنواع التالية :

١ — الاقطاع العقارى : وهذا النوع قائم فى لبنان فى مناطق عكار وجبل عامل والبقاع حيث يوجد ملاك كبار — اقطاعيون — والفلاحون يعيشون فى حالة من الرق مزرية لا يملكون من شئونهم شيئا ، يساقون بارادة المالك الكبير الى حيث يريد ، وقلما تقع حوادث تمرد على الاقطاعي وخاصة فى البقاع حيث يفلت الناس من اقطاعي كبير ليقعوا تحت رحمة اقطاعي صغير (١) ..

وهذا الاقطاع العقارى يلبس فى أكثر الأحيان ثوب الاقطاع

(١) ان من يتمرد على هؤلاء أو يستغضبهم فانه لن يعين فى الدرك ولا فى الشرطة ولن يدخل أولاده مدارس الحكومة ولن يوزع عليه « البذار » وتعطى لمحصوله ابخس الأسعار اذا كان مزارع تبغ ، واذا كان فى أكبر منصب أو أصغر منصب يلاحق ويطارد فاما أن يتوب أو يقهر ، فالذين يملكون البكوية ويملكون الى جانبها العقارات الشاسعة الواسعة ، لا يزالون اقطاعيين رغم انف القانون الذى الغى الاقطاع سنة ١٨٦٤ .

السياسى ، فالتفاعل على قدم وساق بين السياسة ، ورأس المال والطائفية .. ان صاحب العقار فرض نفسه فى العهد العثمانى فكانت له المغانم والميزات والوجاهة .. ثم فرض نفسه فى عهد الانتداب فخلق اقطاعيات جديدة يمكن أن نطلق عليها اقطاعيات المناصب ، ولكن لم يخلقها الا لحساب أرباب العقار وأرباب المال الوفير .. ثم فرض الاقطاعيون القدامى والجدد — من العهد العثمانى الى العهد الانتدابى — أنفسهم على الاستقلال ولا يزالون . فمنهم النائب الذى يرث النيابة ومنهم الذى يرث الوزارة ومنهم الموظف الكبير الذى يرث الوظيفة .

٢ — الاقطاع الدينى : ان رجال الدين فى لبنان ، بواقع قيامه على الأساس الطائفى والذى دعمه ميثاق ١٩٤٣ ، يمارسون نوعا من الاقطاع يمكن أن يسمى بالاقطاع الدينى ، فبعض المقامات الدينية العالية من شتى الطوائف تتدخل فى الشئون السياسيه سواء فى جمع أعضاء المجلس النيابى أو تشكيل الوزارات .. والواقع أن المرشحين للنيابة ومقاعد الوزارة لا يلجأون الى الدعاية والاجتماعات ووضع البرامج والقاء الخطب بقدر ما يقفون على أبواب المقامات الدينية — بالرغم من أنهم اقطاعيون كبار — ليحصلوا على بركة الاقطاع الأعلى الذى هو الاقطاع الدينى .. وليس المقصود الدين بالذات بل المقصود رجال الدين الذين لا يزال النظام القائم فى لبنان يسهل لهم — ويمكن خلافا لرأيهم — التدخل فى شئون السياسة وفى تركيب الوصفات الانتخابية والوزارية وما شاكلها .

٣ — الاقطاع الرأسمالى : وهو الاقطاع الناجم عن تكدس الثروات العقارية المبنية وغير المبنية والنقدية والصناعية والتجارية فى بعض الأيدى التى تستغل ضعف الحكومة وفقر المواطنين أو حاجتهم الملحة ، فتستغلهم وتجرهم الى الاتجاه الذى تريده ، بالرغم أحيانا من وجود النقابات والأحزاب التى اليها ينتمون .

ان معظم موظفى الشركات لا يمكنهم أن يقترعوا يوما من الأيام

ضد ارادة الشركة وتعليماتها ، والشركة لم توجه يوماً من الأيام بغير توجيه الحكومة القائمة .. ولو روجع فى كل المناطق — من العاصمة الى الأرياف — سجلات الشركات لوجدت كلها متفقة مع الحكومة — حكومة العهد القائم أيا كان هذا العهد — لتعمل بارشاداته وأوامره .

٤ — الاقطاع الحكومى : الحكومة القائمة فى معظم بلاد العالم لها لوائحها ، لها مرشحوها ، تفرض هؤلاء المرشحون عليها ضرورات سياسية داخلية وخارجية.والحكومة تسخر رجال الأمر والاستخبارات والموظفين ، وأحيانا تلجأ الى الرشوة والتهديد بل والتزوير لانجاح مرشحها . والحكومة فى لبنان لها ثلاثون وأحيانا أربعون فى المائة من أصوات المقترعين ، وهذه النسبة الضخمة ليست وهمية بل يمكن تقديم الأدلة على صحتها فى كل منطقة من لبنان .

٥ — الاقطاع الدولى : فى لبنان اقطاع دولى استعمارى حقيقى ظاهر وخفى ..

انه ظاهر فى الأثر التوجيهى البارز الذى يلعبه فى حقل السياسة الداخلية انه يتدخل فى انتخابات رجال الدين فى مختلف الطوائف .. ان عملاء الاستعمار موجودين بالفعل فى كل الادارات والأجهزة والمؤسسات الرسمية والشعبية ، انهم فى كل عملية انتخابية يبثون العيون والأرصاد فى كل النقاط الحساسة من الدولة اللبنانية التى لا تزال تنفعل بتوصيات الدول العظمى ذات المصالح الضخمة فى الشرق الأوسط .

ان المعارك الانتخابية كثيرا ما تكون معارك تنافس بين الشرق والغرب ، وبين دول الغرب نفسها ضد بعضها بعضا .. وأحيانا تكون المعارك فى لبنان معارك تنافس على النفوذ بين الدول العربية نفسها .. وهذا ما سنضطر الى توضيحه فى الصفحات التالية .. والنتيجة أن الاقطاع الدولى واقعى وذو أثر كبير فى كل معركة من معارك لبنان الشعبية والانتخابية ..

والخلاصة : أنه ما من معركة انتخابية فى لبنان يمكن أن تجرى فى اى عهد أو فى أى زمن بحرية واطمئنان بحيث تكون تعبيرا عن ارادة الشعب ومطامحه ، وبالتالى مصالحه الأساسية فى الحياة ما لم يتحرر الشعب من مختلف ألوان الاقطاع بأشكاله المختلفة .. ان المجالس النيابية على هذا الوضع ليست ملتزمة أمام الشعب الذى انتخبها مرغما ، بل ملتزمة أمام القوى القاهرة أو الخفية التى أوصلتها .

لما كنا قد استعرضنا المؤثرات الداخلية التى تؤثر على النائب اللبنانى فتحد من حريته فى اختيار المرشح الذى يريده .. واستكمالا للصورة نجد أنه من الملائم استعراض المؤثرات الخارجية على هذه الارادة الحرة ..

المؤثرات الخارجية على الانتخابات اللبنانية(١) :

ان المؤثرات الخارجية فى الانتخابات اللبنانية تجرى على مستوى الزعماء السياسيين وعلى مستوى العامة ، ويجرى تفاعل بين الفريقين بحيث يقوم بعض السياسيين بايهام العامة بأهمية النفوذ الخارجى ثم يصبحون هم بدورهم مسترهنين للدول التى هولوا لها .

ومن الطبيعى أن تختلف الدول المتدخلة فى لبنان منذ عام ١٨٦١ فيما بينها وأن تسعى كل منها الى جذب المحبين والأنصار ، ولما كانت الاتجاهات السياسية فى لبنان تتبع الى درجة كبيرة التكتلات المذهبية ، فقد كان شائعا أن الموارنة والكاثوليك منعطفون لفرنسا والأرثوذكس لروسيا والدروز لانجلترا والشيعة للعراق ولايران والسنية لتركيا ثم لكل دولة اسلامية قوية .

ولا يزال قسم كبير من عامة اللبنانيين يذكر لبعض الدول الأجنبية مواقفها النبيلة فى نصرة لبنان ويكن لها التقدير والاحترام ،

(١) من مقال للسيد اميل البستانى تقدم به للمؤتمر الثانى لعلم السياسة الذى عقد فى بيروت فى ١٩٦١/١/٥ .

ولا يزال متأثرا بالسطوة التى كانت للدول الغربية أيام المتصرفية والانتداب ويظن أن هذه السطوة لا تزال مستمرة ، مما يجعل العامة عرضة لايهام بعض السياسيين واستغلالهم .

وتسعى الحكومات الغربية الى ابقاء لبنان فى صفها فى نزاعها مع الشيوعية العالمية ومع روسيا ، بينما تسعى روسيا الى فصل لبنان عن الدول الغربية واقناع حكومته باتباع سياسة الحياد واعتبارها ذلك كسبا لها فى المعركة الحاضرة .

وفى الانتخابات اللبنانية من الطبيعى أن تتمنى الدول ذات المصالح فى لبنان نجاح أحزاب أو أفراد يكنون لها عواطف المودة والتقدير ، وأن تبذل بعض هذه الدول مساعيها فى هذا السبيل ..

وفيما يلى عرض لأهم الدول ذات الأثر على الانتخابات اللبنانية :

اولا : الدول العربية :

١ — جمهورية مصر العربية : لا شك أن شخصية الرئيس المصرى فى المجال العربى والدعوة التى يقوم بها هى أكبر المؤثرات الخارجية التى تستغل فى الانتخابات اللبنانية سلبا وايجابا ، أى بما تثيره من المقاومة عند قسم كبير من الناخبين وبما تحظى به من تأييد حماسى عند قسم أخرى .

٢ — سوريا : من المؤثرات الخارجية الفعالة الضغط الاقتصادى الذى تمارسه سوريا على لبنان ، فليس هناك اتصال برى للبنان بأى بلد عربى أو ببلاد الشرق الأوسط الا عن طريق سوريا ، وقد كان باستطاعة سوريا أن يكون لها تأثير أكبر فى الانتخابات اللبنانية لو كانت تستهدف من سياستها الاقتصادية أن تحصل من لبنان على أمور معينة ، ولكنه أصبح يبدو للبنانيين بعد استمرار الضغط الاقتصادى السورى أنها تتبع سياسة مستمرة ترى فيها مصلحتها ولو أساءت الى لبنان وبصرف النظر عن لون حكامه وسياستهم

ولهذا السبب لم يعد الضغط الاقتصادى عاملا مؤثرا فى الانتخابات اللبنانية ، لأنه لا يستطيع مرشح أن يدعى بأنه قادر على تحويل سوريا عن اجراءاتها الاقتصادية التى تنطوى ربما عن غير قصد على الاضرار بلبنان .

٣ — العراق : اذا كان تأثير الجمهورية العربية المتحدة بالغا فى بعض الدوائر الانتخابية ، فان دور الدول العربية الأخرى ضئيل لا يكاد يذكر لقلة ما تتمتع به هذه الدول من عطف شعبى ، ولضعف وسائلها الدعائية والعملية ، ولتهيب بعضها الظهور بمظهر المناهض لرغبات الجمهورية العربية المتحدة فيما عدا النفوذ المعنوى للعراق ولايران فى أوساط الطائفة الشيعية والذى يعمل بصورة عامة خلافا لسياسة الجمهورية العربية المتحدة .

ثانيا : الدول الأجنبية :

ان لبعض الدول الأجنبية رصيدا تاريخيا وشعبيا عند بعض فئات لبنان وطوائفه ، وهذا مستمدا من مواقف هذه الدول الفعلية اثر حوادث الستين وهى كما يلى :

١ — فرنسا : أيدت فرنسا موقف المسيحيين أثناء فترة الانتداب الذى ضاعف الروابط الحبية بين الفريقين ولم يقلل منها كثيرا الخلاف الذى نشأ عن حوادث الاستقلال ، فبقى لفرنسا صداقات شعبية متينة فى لبنان تؤيدها وتعززها مدارس ومعاهد وارساليات تقوم بخدمة كبرى فى استمرار بث الثقافة والتقاليد الفرنسية ، واذا كان تأثير فرنسا فى الانتخابات اللبنانية قد ضعف فمرد ذلك الى أنها قد خسرت مركزها كدولة عظمى وأصبحت فى مرتبة ثانوية ينحصر تأثيرها فيما تتمتع به من عطف خاص لدى قسم من المواطنين يقابله كره شديد لدى مواطنين آخرين بسبب ماضيها فى لبنان .

٢ — انجلترا : موقف انجلترا لا يختلف عن موقف فرنسا

الا أن انجلترا لا تتمتع بتأييد شعبى عميق الجذور كفرنسا ، وقد كان نفوذها فى لبنان ناتجا عن نفوذها الكبير فى بلاد عربية أخرى كمصر والعراق والأردن وأقطار الخليج العربى ، فلما فقدت نفوذها فى تلك المناطق على اثر معركة السويس وثورة ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ ، ولم تعد لها الهيبة السابقة فى لبنان ، فتضاءل تأثيرها وانحصر فى بقية علاقات تربطها ببعض الفئات وفى وهم مستمد من مجد ماض لا يزال مسيطرا على أذهان الناس .

٣ — الولايات المتحدة الأمريكية : تعتبر علاقاتها مع لبنان حديثة العهد ، و هى لم تدخل معترك الشرق الأوسط على نطاق واسع الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى هذه الفترة ظهر على سياستها من التردد والنكوص وعدم الاستقرار بالأهداف والوسائل ما حير المشتغلين بالسياسة فى لبنان والبلاد العربية ، وكان باعثا على عدم الوثوق بقدرتها على اتباع سياسة واضحة وعلى الشك بأنها تعرف حقا ما تريد . فتضاءل تأثيرها رغم أنها قوة عالمية كبرى وانحصر تأثيرها فيما تستطيع أن تمنى به الناس والدولة من مساعدات مدية ظهرت أنها ليست بالقدر المفيد ولا تعطى بالأساوب المناسب .

والدول الغربية الثلاث لا تتدخل تدخلا مباشرا فى الانتخابات اللبنانية ، أى أنها لا ترشى الناخبين ، وليست لها القدرة بالضغط عليهم بالتهديد والوعيد ، لكنه من الشائع أنها تدفع أموالا لتأييد مرشحين معينين ، ولعل المرشحين هم الذين يقحمون الدول الغربية فى الانتخابات على صورة أوسع من الحقيقة محاولين أن يستغلوا هيبتها السابقة فى أذهان العامة ، فيتقرب المرشح من السفير أو من أحد موظفى السفارة ويدعوه الى قريته أو منطقته موهما الناخبين أنه يتمتع بتأييد تلك الدولة .

ولما كانت سياسات الدول الغربية كثيرا ما تتناقض ، فان مساعيها أثناء الانتخابات النيابية تتعارض وتبطل فاعلية بعضها مما يضعف تأثيرها ونفوذها .

٤ — الاتحاد السوفيتى : لا يمكن اغفال الدور الذى تلعبه روسيا ولها فى لبنان أنصار طبيعيون هم أعضاء الحزب الشيوعى والمؤسسات والأفراد الذين يعطفون على المبادىء والأنظمة السوفيتية، وليس لهؤلاء تأثير كبير فى الانتخابات اللبنانية نظيرا للاتجاه الغربى الذى يميل اليه معظم اللبنانيين . كما أن الرصيد الكبير الذى كان لروسيا عند الطائفة الأرثوذكسية أثناء القرن الماضى لم ينتقل الى الدولة الشيوعية الحديثة ، ويبدو أن النشاط السوفيتى المحلى مهتم الآن فى الأكثر باعطاء صورة للرأى العام اللبنانى عن الأحوال السياسية والاقتصادية والفنية المتحسنة فى الاتحاد السوفيتى بحيث تمحى من أذهان الناس الانطباعات التى خلفها عهد ستالين عن نظام الارهاب والبطش والتعسف .

من هذا العرض السريع للجوانب المختلفة التى تؤثر فى الواقع الانتخابى وبالتالى على شكل الهيئة التشريعية وعلى نجاح مهمة المجلس التى من أجلها أحيط بكافة الضمانات .. يمكن القول بأن الغالبية تعتقد أن النظام الحالى أى النظام البرلمانى لم يؤد رسالته على الوجه الأكمل وسأعرض فيما يلى لوجهات النظر هذه :

أسباب فشل النظام البرلمانى فى لبنان :

يؤكد البعض (١) بأن فشل النظام البرلمانى فى لبنان أصبح أمرا مسلما به مفروغا منه لا سيما فى هذه الحقبة الأخيرة ، وقد وضع النظام بأكمله على بساط البحث على الصعيدين الرسمى والشعبى .

أما أسباب هذا الفشل فهى تعود الى عوامل مختلفة منها ما يتصل اتصالا وثيقا بمستوى الوعى المدنى من جهة ، وبالأساليب المتبعة من جهة ثانية ومنها ما يعود الى نقص فى النصوص التى

---

(١) من مقال للنائب كامل الأسعد موضوعه « قانون الانتخاب الأصلح للبنان » قدم للمؤتمر الثانى لعلم السياسة فى بيروت فى ١٩٦١/١/١٥ .

ساعدت على فشل النظام القائم وتعطيله بدلا من أن تعمل على تقويمه وتطويره نحو الأفضل والأصلح .

والعوامل الأولى التى تشكل فى نظرنا أساس العلة تعود فى مجملها الى سببين اثنين :

الأول : هو انخفاض مستوى الوعى المدنى عند المواطن اللبنانى بصفة عامة .

والثانى : هو استغلال السياسيين لسذاجة هذا الشعب بدلا من العمل على ايقاظه ورفع مستواه .

فالشعب اللبنانى لم يصل بعد الى درجة من النضج والرقى السياسى والاجتماعى تؤهله تلقائيا لممارسة النظام الديمقراطى ، لذلك فاننا نرى الناخب اللبنانى عندما يمارس حق الاقتراع لا يدرك معطيات هذا الواجب الوطنى وما يترتب عليه من مسئولية ، فهو يتأثر باعتبارات ويستجيب لتيارات هى أبعد ما تكون عن مصلحة الوطن ، تعطل عنده القدرة على التفكير الصحيح وتقضى بالتالى على امكانية الاختيار الصحيح .

كما أن المرشح للانتخابات النيابية لا يخوض المعركة بدافع الخدمة العامة أو بناء على برنامج أو مخطط معين يطمح الى تحقيقه ، بل هو يعتبر النيابة غاية فى حد ذاتها يسعى الى الوصول اليها بشتى الوسائل والأساليب . ومن البديهى أن هذا المرشح اذا ما حالفه الحظ وأصبح نائبا فانه لا يمثل فى المجلس سوى نفسه ومصالحها .

والشعب فى لبنان لا يرى فى المجلس النيابى هيئة تمثله وتعبر عن رأيه بل يرى فيه مؤسسة غريبة عنه تعمل بوحى من أجل مصالحها الخاصة .

ويضيف مسئولون آخرون (١) لأسباب هذا الفشل أن اللبنانيين

(١) حديث لرئيس الوزراء الأسبق السيد أحمد الداعوق لجريدة السياسة فى ١٩٦١/٧/١٢ .

لم يتفهموا حتى الآن معنى الأنظمة البرلمانية .. فالنظام البرلمانى لا بأس به فى لبنان ، لكن الفوضى الموجودة فى البلاد هى التى تدفع الى الشك بأن سببها هو النظام البرلمانى فيجب أن يعرف الناس بأنه ممثل للشعب ويجب أن يعمل للشعب وليس للفرد ويحافظ على حقوق الناس حسب قوانين الدولة وأن يعتبر النائب نفسه ممثلا للبلاد فضلا عن أنه يمثل منطقته .

ومهما يكن فان هناك العديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة التى أوصلت البلاد الى هذه النتيجة وجعلت النظام بأكمله محل شك والايمان به ضعيف وسنعرضها فيما يلى :

اولا : مسئولية قوانين الانتخاب :

تقوم الانتخابات فى لبنان على عناصر ثلاثة : الاقطاعية أو العائلية والمال والدعاية ، وقد وصل نواب قلائل عن طريق النضال الحزبى وما أكثر المرشحين الذين فشلوا لعدم استكمالهم جميع هذه العناصر دون نظر الى امكانياتهم الشخصية (١) .

والتمثيل النيابى من أخطر عيوب لبنان .. أولا لأن الجسم الانتخابى اللبنانى مركب من عناصر تتفاوت فيها الذهنية ودرجات التطور والثقافة والنضج المدنى تفاوتا غير طبيعى ، ولأن هذه العناصر موصومة بشائبة مزدوجة من الفقر والاستبعاد للاقطاعية الطائفية ، وقد رأينا أشخاصا من أصحاب الشبهات والشوائب يتقدمون للانتخابات ويفوزون فيها بفضل مساهمة عوامل طائفية ومالية وعشائرية لمجرد أن لهم من العمر خمسة وعشرون عاما وأنهم يملكون ثلاثة آلاف ليرة وهى ضمانة الترشيح وأنهم لم تصدر بحقهم عقوبات شائنة .. وهكذا يكون القانون الانتخابى — بتعزيزه الطائفية

(١) من مقال للسيد شكيب أنيس جابر بعنوان « النفقات الانتخابية » قدم للمؤتمر الثانى لعلم السياسة فى بيروت فى ١٩٦١/١/١٥ .

القديمة — قد أوجد اقطاعية طائفية جديدة أسوأ من الأولى ، هى اقطاعية محترفى السياسة العائشين عالة على الأمة ، المتصرفين فى جهاز الحكومة والادارة فى سبيل « قبضاياتهم » وأخصاء « القبضايات » وأخصاء الأخصاء .. والعلة ليست فى النظام البرلمانى ، بل فى قانون الانتخاب المطبق فى لبنان الذى لا يستطيع الشعب معه أن يمارس سيادته الحقيقية (٢) .

ثانيا : أثر الحزبية فى الواقع الديمقراطى :

الأحزاب اللبنانية الحالية عبارة عن شخصيات ولمصلحة شخصيات رغم أن لها مبادىء سامية ، انما ثبت بعد التجربة أنها أحزاب شخصية وطائفية .

لذلك كانت النتيجة هى فقدان الحزبية الصحيحة بسبب الانقسام الطائفى وعدم امكان قيامها فى هذا الجو ، وعدم وجود المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الهامة التى يمكن أن تثير الخلاف فى الرأى على غير الأسس الشخصية وعنف الخصومة الانتخابية وارهاق المرشحين ماديا ومعنويا ، فيلهيهم تحقيق المصالح الانتخابية عن مهامهم الدستورية ويستغلون الوظيفة فى سبيل تلك المصالح .

« ولما كانت أداة الاستقرار مفقودة فى لبنان ، ليس فقط بسبب انعدام الحزبية ، بل بسبب فقدان الحزبية المنظمة فى البلاد .. ففى هذه الحالة يعتبر كل نائب حزبا قائما بذاته ، وينشأ عن ذلك أن كثرة عدد النواب تستتبع حتما كثرة الأهواء والغايات وتزيد الحكم خللا واضطرابا ، فضلا عن أن النائب فى لبنان يأتى بوسائله الخاصة ليلقى بأعبائه وأعباء زبانيته على كاهل الدولة وينشأ عن ذلك أن زيادة العدد تؤدى الى زيادة أعباء الدولة » (١) .

(١) حديث للنائب موريس الجميل وزير الأنماء السابق لجريدة السياسة فى ١٩٦١/٧/١٢ .

(٢) النظم الدستورية فى لبنان — عبده عويدات — ص ٤٧٢ .

ثالثا : مسئولية النواب :

وصف أحد النواب (١) مجلس التسعة والتسعين بقوله : « ان لبنان يشبه الى حد بعيد منظمة الأمم المتحدة ، فهو يتألف من تسعة وتسعين دولة أى حسب عدد نوابه .. وأن الحكومة هى بمثابة مجلس الأمن مع احتفاظها بصلاحيات حق الفيتو . وان هذا يعرقل جميع الأعمال فى لبنان الذى هو عالم بحد ذاته » .

ومجلس النواب اللبنانى تتغلب فيه العصبية الفردية والروابط الشخصية وتتساقط عليه العوامل السياسية الخاصة .

والواقع (٢) يثبت أن النائب اللبنانى مقيد فى انتخابه — مختارا أو مرغما — بعوامل عديدة لا يستطيع الفكاك منها ، وأهمها حرصه على ارضاء واسترضاء الناخبين وتحقيق مطالبهم الشخصية تأمينا لاستمرار تأييدهم له ، نظرا لانتقاء الدعاية الحزبية المنظمة التى يمكن الاستناد اليها فى الانتخاب . يضاف الى ذلك أن النائب ينصرف الى معاكسة خصومه فى الدائرة لاضعافهم أو لكسبهم وتغذية الحرب الداخلية القائمة بينهم وبين الأنصار . وفوق هذا كله فانه يسعى باستمرار لاستعادة النفقات الباهظة التى تكلف، دفعها فى المعركة الانتخابية مع الأرباح التى يتوق اليها ..

وهذه العوامل تجعل النيابة عملا فرديا — مع الاستثناء — وهدفا شخصيا وتقيد بالتالى حرية النائب فى العمل البرلمانى العام ولا تترك له أى مجال أو وقت للاهتمام به والانصراف اليه على الوجه الأكمل .

« ويضاف الى ذلك أن الأسباب الرئيسية لكل أزمة وزارة فى لبنان هو « استيزار » النواب الذين لم يخوضوا المعركة الانتخابية

(١) تصريح للنائب موريس الجميل — جريدة الكفاح — ١٩٦١/٨/٣٠ .

(٢) النظم الدستورية فى لبنان — عبده عويدات — ص ٤٩٩/٥٠٠ .

غالبا الا طمعا فى كرسى الوزارة ، فالمعارضة لا تقوم على أســاس خلاف مبدئى فى الاتجاه السياسى (٢) ، هذا الخلاف الذى يجعل من المعارضة معارضة بنــاءة من جهة كما أنه يضـاعف من جهود الحكومة من أجل العمل المثمر من جهة ثانية ، انما تقوم المعــارضة على أساس المنافسة على كرسى الوزارة . الأمر الذى يدفع الحكومة بدورها الى التمسك بالكرسى متبعــة بذلك مع النواب سياســة الانتقام ، والارضاء على حساب مصلحة الوطن وهيبة الحكم » (٣) .

وتتيجة كل ذلك فانه « ليس لمجلس النواب فى لبنان ما يتيح له التأثير فى أعمال رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية ، ويلزمه بالتحفظ » (٣) .

رابعا : مسئولية الفرد :

سبق أن أوضحنا أن عدد النواب كان دائما فى صعود وهبوط خلال أيام الانتداب وظل الأمر كذلك عند الاستقلال نتيجة التبديل والتغيير ما بين قانون وآخر لأنه كان يخضع مع عملية تقسيم الدوائر

---

(١) علق الوزير بطرس الجميــل لجريدة لســان الحال فى ٢٠/٢/١٩٦٣ على تصرفات النواب بقوله « ما يهمنا من أجل ســمعة المجلس بالدرجة الأولى أن تكون مناقشات النواب بمستوى الأحـداث فلا يعمدون أثناء المناقشات الى المهاترات والشتم والجرتقة والهدم ، بل يرتفعون الى المستوى اللائق بالحياة البرلمانية فيناقشون من أجـل البناء وتحقيق مصالح البلاد وتكون المناقشات ــ اذ ذاك ــ مفيـــدة ، كما يثبت المتناقشون فى الوقت نفسه انهم لا يريدون أن تتحول جلسات المجلس الى ساحة مهاترات ومضيعة للوقت » .

كما حدث فى جلسة المجلس النيــابى يوم ١٦/٢/١٩٦٣ أن اتهم رئيس مجلس النــواب بالمشاغبة وعرقلة أعمــال المجلس ، وقد احتج بعض النواب على ذلك معتبرين أن هذا الوصف لا يليق بكرامة النواب وانسحب من جلسة الرئيس صائب سلام وكتلته احتجاجا على ذلك .

(٢) كامل الأسعد ــ نظام الانتخابات الأصلح فى لبنان ــ ٥/١/١٩٦١ ــ مؤتمر العلوم السياسية .

(٣) النظم الدستور ــ عبده عويدات ــ ص ٥١٣ .

للأهواء السياسية ولعوامل المنع والعطاء التى كانت تسيطر على أعمال الحكومات المتولية أمر التعديل دون أن يكون مرتكزا الى أسس مشتقة من مصلحة التمثيل ، وهو هذا الوضع الذى جعل العدد يقفز قفزاته الجنونية صعودا ونزولا (١) ما بين قانون وآخر ..

« ولم تحقق بعد المجالس النيابية فى لبنان الأهداف المرجـوة منها ، وقد رافق الفشل نسبيا جميع المجالس النيابية الســابقة ، غير أن الفشل الذى منى به هذا المجلس بالذات ــ مجلس ٩٩ ــ كان وافرا ، ومرد ذلك الى أسباب كثيرة أهمها كثرة عدد أعضــائه . ويستطيع المراقب أن يدرك أن وجه المجالس الكثيرة العدد لم يكن وجه فأل على لبنان ، كثرة العدد تزيد فى عدم الانســجام ، تعرقل اكتمال النصاب ، تشيع روح الاتكالية وتدخل البلبلة فى مناقشــات اللجان والمناقشات العامة ، فضلا عن أن كثرة المداخلة فى شــئون الدولة وتكثر المراجعات التى من شأنها جميعا أن تعيق أعمــال الحكم ، أما فى الشئون الرئيسية العامة فان كثرة العدد من شــأنها أن تحيد البلاد عن مســلكها التقليدى المعروف ، ذلك أن مجلس الـ ٤٤ أو الـ ٥٥ يضم النواب الذين خبروا البلاد وخبرتهم فلا خشية معهم من الشطحات التى تظهر أن البلاد قد غيرت طريقها أو أن رجال البلاد قد غيروا مسلكهم ، ولا تقع فى هذا المحظور الا عندما يتسع المجلس لأكثر من هذا العدد فيتسع اذ ذاك « للفلتات » الذين عن يدهم تبدر المذهلات » (٢) .

---

(١) سنة ١٩٢٢ كان العدد ٣٠ ، سنة ١٩٢٧ العــدد ٤٥ ، سنة ١٩٣٢ العدد ٢٥ وسنة ١٩٣٧ العدد ٦٣ ، سنة ١٩٤٧ العدد ٥٥ ، سنة ١٩٥١ العدد ٧٧ ، سنة ١٩٥٣ العدد ٤٤ ، سنة ١٩٥٧ العدد ٦٦ واستقر العدد الى ٩٩ عام ١٩٦٠ .

(٢) رأى للنــــائب أدوار حنين نشر بالطيــــار والتلغراف فى ١٩/٩/١٩٦١ .

وهناك من يؤكد (١) بأن كثرة العدد كارثة على النظام التشريعي اذ أن عدد النواب الحالي قد دهور مستوى التمثيل وهذا ما تؤمن به الأكثرية المطلقة من اللبنانيين وأن ما يقال ان كل النزعات والاتجاهات ممثلة في المجلس الحالي فهو قول مردود لأنه كان يمكن أن يمثل كل اتجاه بأصغر عدد من النواب لأن كثرة العدد لا تؤدي الا الى البلبلة والفوضى . أما اذا كان كل نائب يمثل اتجاها خاصا في مجلس الـ ٩٩ فيكون هذا المجلس قد رفع مستوى التفرقة والتضعضع وهذا أمر مؤسف في بلد كلبنان لا يتجاوز سكانه المليون ونصف ، وقد أدت زيادة العدد أيضا الى ضعف الشعور بالمسؤولية وعدم التحسس بها مما جعل الحياة البرلمانية تصاب بشيء من الجمود والشلل ..

والرأي الأخير (٢) يتمثل في أن العدد وحده ليس هو سبب فصل المجلس النيابي بقدر ما يمكن « اعتبار قيمة النواب سبب هذا الفشل » .

خامسا : مسئولية الحكومات :

يرى كثيرون بأن الحكومات اللبنانية ساهمت فيما وصل اليه المجلس النيابي من حال ، فحكومات الانتخاب كلها — ما عدا الحكومة الثلاثية عام ١٩٥١ — لم تكن بريئة من وزر محاربة الأنسب والأفضل ، وهي التي جاءت بأساليب أقل ما يقال فيها انها غير مستقيمة ولا مشرفة ، بنواب أهدروا قيمة النيابة ، فكانت تعطيهم الاعتمادات وتمكنهم من رقاب خصومهم السياسيين (٣) وتأخذ منهم أصواتهم تماما كما يجري بين البائع والمشتري في سوق من الأسواق.

---

(١) رأى للنائب سليمان العلي نشر بالسياسة في ١٩٦١/٩/٥ .

(٢) رأى للنائب أنور الخطيب نشر بالطيار والتلغراف في ١٩٦١/٩/١٩ .

(٢) رأى للسيد اميل الخوري بعنوان النظام البرلماني نشر في مجلة الراصد في نوفمبر ١٩٦٠ .

هذه هي الحلقة المفرغة التي تدور فيها اللعبة المهزلة ، وهذا ما أضعف في نفوس الناس الايمان لا بالنظام البرلماني بل بصحة الانتخابات ، ومن ثم بأهلية النواب الذين يجيئون على هذا الشكل لسن القوانين وتوجيه الحكومات الى ما فيه الخير للناس والبلد .

« ولولا الحكومات لما جاءت تلك الكثرات النيابية ، ولولا الكثرات النيابية ما عاشت تلك الحكومات ولما تمت بين الفريقين هذه السلسلة المحزنة والمخزية من الاتفاقات على ظهر اللبناني وحساب الخزانة .

الى رجال الحكومات والنواب مرد كل ما يشكو منه اللبنانيون، هم معا مسئولون عن تردي هيبة الحكم ، عن تعقيم القوانين ، عن فتك المهربين برجال الأمن ، عن تعدد شهادات الزور ، عن تضخم الموازنة ، عن الرشوة في الأجهزة .. وفوق هذا هم مسئولون عن خنق الحريات البلدية ، عن تشابك الصلاحيات ، عن تعطيل النصاب ، عن العداء الدفين أو السافر بين جهاز وجهاز ، عن عرقلة السير بخلق مواقف لسماسرة النواب ، عن الطرقات التي لا يمضي الشهر على اصلاحها حتى تعود الى حالتها السابقة ، عن أزمات الماء والكهرباء ، عن حرمان بعض القرى من كل شيء لأنها لم تجاريهم في الانتخابات ، وأخيرا هم في كثرتهم مسئولون عن تردي الأخلاق بفعل المحسوبية التي جعلوها قاعدة أساسية للنيابة والحكم .

« بات من الضروري الخروج من الحلقة المفرغة والانتهاء من المهزلة التي تدور فيها ، نواب ينيخون طوال السنة على الحكومة ، وحكومة ذلول للنواب لأنها مدينة لهم ببقائها فلا تجرؤ على وضع حد لغزواتهم في مجالات السلطة التنفيذية وتجاريهم في الاسراف والأسفار واهمال شئون الناس » (١) .

---

(١) الرأى السابق للسيد اميل الخوري .

سادسا : الدعاية الانتخابية :

نظم قانون الانتخاب الدعاية الانتخابية بحيث تكون الفرص متكافئة أمام جميع المرشحين « الا أن هذه التدابير المتواضعة لم تجد أحدا يحترمها من بين المرشحين ولا من يطبقها من بين رجال الحكم والادارة المسئولين ، اذ أن بحرا زاخرا من الاعلانات والصور يطغى فى كل انتخاب على مختلف الشوارع والساحات فى العاصمة والملحقات فتختفى تحتها الأبنية بكاملها وبذلك تذهب الأهداف القانونية التى ترمى الى تأمين المساواة بين المرشحين فى الدعاية الانتخابية » (١) .

سابعا : الوضع الاقتصادى :

الوضع الاقتصادى له أثر كبير على الانتخابات فى لبنان (٢) « فكل من رافق الحياة الانتخابية فى لبنان يشعر بروائح الأموال والرشوة تتصاعد بقوة وخاصة فى المناطق الفقيرة والمتأخرة ، وأبرز ما كان يسمع فى تلك الفترات وعلى الخصوص فى انتخابات ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ أن فلانا دفع لفلان مبلغ نصف مليون ليرة لأخذه فى لائحته وأن الصوت بلغ ثلاثمائة ليرة فأكثر » .

نتيجة الواقع التشريعى :

من عرضنا السابق يمكننا أن نصل الى نتيجة حتمية ، وهى أن لبنان يختلف نسبيا عن كثير من البلاد سواء الغربية أم العربية ، فرغم ما قيل وما يقال ورغم صحة جميع هذه الأقاويل تقريبا ، فان لبنان قد بقى محافظا على شىء من التوازن فى حياته الديمقراطية العامة ، ومن هذا التوازن نتج هذا الاستقرار الذى يعيش فيه لبنان .

---

(١) النظم الدستورية — عبده عويدات — ص ٤٨٨ .

(٢) أثر الوضع الاقتصادى على تصويت الناخب — السيد على دندش — بحث مقدم لمؤتمر العلوم السياسية فى ١٩٦١/١/١٥ .

والواقع أن لبنان سيظل كما هو لأنه لا يمكن أن يعيش فى ظل هذه الظروف على نهج غير هذا النهج ، وسيظل السلطة التشريعية فى عناق وخصام مع السلطة التنفيذية دون انفصام مهما حدث ، لأن فى ذلك تحقيق للمصلحة الفردية التى قد ينتج عنها يوما تحقيق للمصلحة العليا للبلاد .

العلاقة بين السلطة التشريعية
وباقى السلطات

سبق أن استعرضنا فى الفصل السابق العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وسنعرض فيما يلى للعلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية :

أولا : اختصاص السلطة التشريعية ازاء السلطة القضائية :

ينحصر اختصاص السلطة التشريعية ازاء السلطة القضائية فى أمرين :

أولهما : أن السلطة التشريعية هى التى تنظم جهات القضاء وتحدد اختصاصاتها ، ويعتبر هذا مظهر للاشراف والهيمنة عليها ، كما أنها تضع القوانين الخاصة برجال القضاء وتحدد الشروط الواجب توافرها فى الشخص حتى يشغل هذا المنصب ، كما تحدد شروط عزلهم وتأديبهم وتسن القوانين التى يقوم رجال القضاء بتطبيقها فيما يعرض عليهم من دعاوى ، وتملك السلطة التشريعية تعديل تلك القوانين وتفسيرها فى أى وقت على الشكل الذى تراه .

وثانيهما : أن السلطة التشريعية تملك حق العفو الشامل وبذلك تمارس اختصاصا يتضمن تدخلا فى عمل السلطة القضائية ، اذ يترتب على العفو الشامل محو الجرائم وما يترتب عليها من عقوبات أصلية أو بالتبعية ، وبذلك توقف المحاكمة بالنسبة لهذه الجرائم ، واذا كانت الأحكام قد تمت وصدرت ، فتمحى هذه الأحكام ويزول كل أثر مترتب عليها .

ثانيا : رقابة السلطة القضائية لأعمال السلطة التشريعية :

نصت المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبنانى على أنه لا يجوز للمحاكم النظر فى أعمال السلطة التشريعية من جهة انطباق القوانين على الدستور . ولا يوجد فى لبنان حتى الآن محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين .

وذلك يعنى أنه ليس للسلطة القضائية أى نوع من الاشراف أو الرقابة على أعمال السلطة التشريعية ، فالسلطة التشريعية هى التى تملك وحدها حق البت فى دستورية القوانين التى تصدر عنها أو المراسيم الاشتراعية التى تصدر عن السلطة التنفيذية .

الفصل الثالث

السلطة القضائية

مقدمة :

يمكن العودة بالأصل التاريخى للسلطة القضائية فى لبنان الى البروتوكول الذى وضع فى ٦ سبتمبر عام ١٨٦٤ والذى كان نتيجة لتعديل النظام الذى وضع عام ١٨٦١ بمعرفة الدول الأجنبية ووافق عليه الباب العالى لايجاد نظام لحكم « جبل لبنان » عقب المذابح الطائفية التى قامت فى البلاد عام ١٨٦٠ .

وقد ظل العمل ساريا بهذا البروتوكول بالنسبة لنظام الادارة والقضاء فى لبنان حتى قيام الحرب العالمية الأولى وتدخل تركيا وعودتها الى ادارة لبنان مباشرة بصفتها احدى الولايات التابعة لها .

ورغم مضى مائة عام على وضع هذا النظام نجد أنه كان يعتمد على المنطق والمساواة وان كان قد ثبت أقدام الطائفية فى كافة المجالات حتى فى تشكيل المحاكم .

وسوف نعرض هنا مضمونا للمواد (١) التى وردت فىالبروتوكول بشأن السلطة القضائية وهى :

أولا — ينبغى أن يكون جميع المواطنين متساوين بحضور القانون ، وأما جميع الامتيازات العائدة الى أعيان البلاد ولا سيما الى ذوى الاقطاع فهذه قد تقرر الغاؤها وفسخها .

ثانيا — ينبغى أن يكون فى كل ناحية لكل مذهب حاكم للصلح ،

(١) تعريب الأمر العالى فى نظامات جبل لبنان — محفوظ بالمتحف الوطنى اللبنانى بمدينة بيروت (المواد من ٦ الى ١٣) .

ويكون فى كل قضاء مجلس محاكمة فى الدرجة الأولى من كل مذاهب الأهالى المختلفة ويتكون من ثلاثة الى ستة أشخاص ، وينبغى أن يكون فى مركز ادارة الحكومة مجلس كبير مركب من أثنى عشر عضوا من الطوائف المختلفة (١) .

ثالثا — الدعاوى المكونة من شخصين ليسا من مذهب واحد(٢)، فاذا لم يقبل الطرفان حكم حاكم الصلح الذى هو من مذهب المدعى عليه ، فحينئذ مهما كان مبلغ الدعاوى ينبغى أن تنقل حالا الى مجلس المحاكمة الكائن فى الدرجة الأولى ، كما أنه يكون للمدعى والمدعى عليه — اذا كانا من مذهب واحد — الحق فى عدم قبول الحاكم اذا كان من خلاف مذهبهم .

رابعا — جميع الدعاوى المتعلقة بالمواد التجارية ينبغى أن ترى فى مجلس التجارة فى بيروت وهكذا الدعاوى العادية التى تقع بين أجنبى أو متمتع بحماية دولة أجنبية وبين أهالى الجبل ، فكذلك تصير رؤيتها بمعرفة المجلس المذكور .

خامسا — قسمت المحاكم الى ثلاث درجات حسب نوع الجريمة وأهميتها (٣) .

---

(١) تنص المادة الثانيــــة على ما يلى : « ينبغى أن يرتب مجلس ادارة كبير لأجل جميع الجبل مركب من ١٢ عضوا : أعنى اثنين من الاسلام واثنين موارنة واثنين دروز واثنين روم كاثوليك واثنين روم واثنين متاولة . يكون هذا المجلس مأمورا بتوزيع التكاليف وبالتفتيش على ادارة واردات الجبل ومصاريفه وباعطــــاء مطالعــــة على طريق الاستشارة فى المسائل التى يعرضها عليه المتصرف » .

(٢) لدى ظهور دعوى لأحد المتمذهبين البروتســـتانت واليهود فيضاف اذ ذاك على الـ ١٢ عضوا المذكورين آخران من هذين المذهبين ، وأما مأمورية رئاسة مجالس المحاكمة فينبغى ان تدار من طرف الأعضاء مناوبه بشرط أن تتبدل كل ثلاثة أشهر .

(٣) « الدرجة الأولى وهى القباحة أعنى الأفعال والحركات التى تستلزم معاملة التكدير فهذه ترى من طرف حكام الصـــلح ، والجنح والجرائم أعنى الأفعال التى تستلزم مجــازاة التـأديب فهذه أيضا =

سادسا — اشترط أن يعين جميع أعضـــاء مجـالس المحاكمة والادارات بلا استثناء وحكام الصلح من طرف المتصرف ، وذلك بعد انتخابهم من قبل رؤساء الجماعة المنسوبين اليهم بالاتفاق مع الأهالى، ويجب أن يتجدد نصف أعضاء مجلس الادارة سنويا ويجوز اعادة انتخاب الشخص الذى انتهت مدة عضويته .

سابعا — ينبغى أن يكون جميع الحكام موظفين والذى يظهر منه تصرف لا يليق يعزل ويؤدب بحسب الذنب الذى يكون جناه أو ارتكبه .

ثامنا — ينبغى أن تكون المرافعة علنية فى جميع مجالس المحاكمة وينبغى أن يصير ضبط الدعوى بمعرفة كاتب مخصوص .

تلك هى الأسس فى التنظيم القضائى الذى سار عليه لبنـان طوال عشرات السنين وقد أدخلت عدة تعديلات فى العهد العثمانى كان أهمها الاعتراف باستقلال القضاء الأكليريكى (١) كما أوجـد نظام لتبادل المجرمين بين جبل لبنان ومختلف المناطق العثمانية ، وظل الأمر كذلك حتى وضع البلاد تحت الانتداب الفرنسى .

القضاء فى عهد الانتداب :

فى بدء عهد الانتداب أصدر المفوض السامى قرارا (٢) أنشئت

= تجرى محاكمتها ورؤيتها فى مجالس المحاكمة الكائنة فى الدرجة الأولى ، وأما الجناية أعنى الأفعال التى تستوجب مجـــازاة الترهيب تجـــرى محاكمتها فى مجلس المحاكمة الكبير والاعلانات التى يجب اعطاؤها من طرف هذا المجلس الكبير لا توضع فى موضع الاجراء ما لم تكمـــل معاملاتها ومراسمها المعتادة فى جميع محلات الممـــالك المحروســـة السلطانية » .

(١) أدخل التعديل على الشكل التالى « فى القضـــايا المتكونة بين أعضاء الأكليروس العالى أو النظامى يبقى المتهمون أو المدعى عليهم خاضعين للقضاء الأكليركى ما لم تطلب السلطة الأسـقفية احالتهم الى المحاكم العادية .

(٢) القرار رقم ١١٠٩ فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٢١ .

بموجبه المحاكم المختلطة للنظر فى القضايا التى يكون أطرافها أجانب سواء كانوا من جنسية واحدة أو مختلفى الجنسية بشرط ألا يكون المدعى عليه تابعا لمحكمة قنصلية . وكان يرأس تلك المحاكم قضاة فرنسيون ، وكان من حق اللبنانيين أو الأجانب الخاضعون للمحاكم القنصلية أن يتفقوا على قبول صلاحية المحاكم المختلطة التى أنشئت بدرجات مختلفة (ابتدائية ، استئناف ، تمييز) وكان مقرها جميعه فى العاصمة بيروت .

وقد صدر فى عهد الانتداب قرارات عديدة تتعلق بالتنظيم القضائى وكان أهمها (١) ادماج المحاكم المختلطة مع المحاكم اللبنانية العادية ، الا أنه عدل عن هذا الادماج عام ١٩٢٧ وظلت المحاكم المختلطة قائمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

وبالنسبة للقضاء العادى فقد أدخل الفرنسيون على أنظمته المتبعة عدة تعديلات وانصبت معظمها على الغاء محكمة التمييز (٢) ثم أعادتها .

القضاء فى عهد الاستقلال :

تستمد السلطة القضائية وجودها القانونى من الدستور اللبنانى (٣) الذى نص على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاء وللمتقاضين الضمانات اللازمة . أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فلم يتعرض لها الدستور وتركها للقوانين العادية ، وان كان قد نص على أن القضاة مستقلون فى اجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبنانى.

(١) القرار رقم ٦٩ وصدر فى ٩ مارس عام ١٩٢٥ وكان ينص على ادماج المحاكم المختلطة مع المحاكم اللبنانية العادية .
(٢) ألغيت ثلاث مرات فى أعوام ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٩ .
(٣) المادة ٢٠ من الدستور اللبنانى .

وهكذا أوضح الدستور ، دون تفصيل الحقوق والالتزامات النقاط الرئيسية التى اشترط أن يصدر لها قانون خاص وهى قيام المحاكم بعبء السلطة القضائية ، ايجاد ضمانات للقائمين على هذه السلطة ، وجود درجات للمحاكم ثم استقلال القضاء .

« ويتمتع القضاة فى لبنان بحصانات وضمانات خاصة غايتها تأمين استقلالهم ولكنها ترفع فى غالب الأحيان لا سيما فى أوقات التشكيلات القضائية . وهكذا لا يتمتع القضاة بالحصانة الا فى الوقت الذى ليست لهم بها أية حاجة. فمن اللازم وضعها فى صلب الدستور بحيث تكون فوق سلطة الحكومة وسلطة التشريع العادى أو سلطة المراسيم الاشتراعية » (١) .

وقد تعرض القضاء فى عهد الاستقلال الى تنظيمين رئيسيين الأول فى عام ١٩٥٠ ، والثانى عام ١٩٦٢ .. ولما لهذين التنظيمين من أهمية لذلك سنعرض لكل منها على حدة .

أولا — التنظيم القضائى الأول :

منذ عهد الاستقلال ظل العمل ساريا بالقوانين التى صدرت فى عهد الانتداب مع تعديل جزئى فى بعض القوانين التى كان يظهر أن الحاجة ماسة الى تعديلها .

وفى ١٠ مايو عام ١٩٥٠ صدر قانون عدلت بمقتضاه الأوضاع القضائية فى البلاد ، الا أن هذا القانون لم يكن موضع رضاء رجال السلطة القضائية مما حدا بالسلطة التنفيذية الى تعديله بعد ذلك (٢) . وكانت أهم الانتقادات (٣) التى وجهت الى هذا التنظيم هو أن الحكومة لم تستعن بكبار رجال القانون خارج القضاء لاعادة تشكيل

(١) الأوضاع التشريعية فى الدول العربية ، صبحى محمصانى ، ٢٢٨ .
(٢) بموجب المرسوم الاشتراعى رقم ٧ الذى صدر فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ .
(٣) رأى للسيد بهيج تقى الدين ، السياسة ، ٢٥/٦/١٩٦١ .

محكمة التمييز العليا الأمر الذى أدى الى رفع جماعى للقضاة بحيث أصبح القسم الأكبر من قضاة الاستئناف قضاة تمييز ، وأصبح قضاة المحاكم الابتدائية قضاة لمحاكم الاستئناف وقضاة الصلح قضاة فرد ، وقد أدى هذا الوضع الى اضعاف الجسم القضائى .

يضاف الى ذلك أن المصدر الوحيد لانتقاء القضاة فى لبنان يكاد ينحصر فى فئة الحاصلين على شهادة الحقوق الذين لم يمض على مزاولتهم مهنة المحاماة أكثر من ثلاث أو أربع سنوات وان امكانية أخذ قضاة من بين كبار المحامين تكاد تكون معدومة .

هذا ، وعندما أقر المشترع اللبنانى هذا التنظيم لم يأخذ ناحية الخبرة بعين الاعتبار مما كان يدفع بكل من يحمل اجازة الحقوق منذ ثلاث سنوات ونجح فى الامتحان أن يعين فى مركز حاكم فرد أو مستشار استئناف أو قاضى تحقيق ، وهذه مراكز لا يعين فيها الا من سبق له وتمرس بالمحاماة أو القضاء مدة طويلة من الزمن . ومرجع ذلك الى أن التنظيم أخذ عن بلاد أخرى دون الالتفات الى الاختلاف فى طريقة وامكانية اختيار القضاة بين تلك البلاد ولبنان. واذ أنه فى انجلترا مثلا حيث طبق نظام الحاكم الفرد بنجاح كبير ، لا يؤخذ هذا الحاكم الا من بين من مارسو المهنة بنجاح مدة طويلة من الزمن ، بينما فى لبنان لا يمكن أن يقبل أى محام من المحامين الناجحين دخول القضاء حتى فى درجاته العليا .

وهكذا نرى أن التنظيم القضائى الأول وجهت اليه الاعتقادات المتتالية ووضع على بساط البحث أكثر من مرة وأصبح مطلبا قويا المناداة بتعديله وقد تم ذلك فى عام ١٩٦٢ كما سنرى .

ثانيا — التنظيم القضائى الثانى :

تطور وضع البلاد منذ التنظيم القضائى الأول بصورة كبيرة وشاملة وخاصة فى الحقول الاقتصادية والاجتماعية ، فزاد عدد الشركات والبنوك والمؤسسات وكل هذا يستتبع كثرة عدد الشكاوى والدعاوى والأعمال القضائية .

يضاف الى هذا الوضع زيادة عدد المحامين زيادة كبيرة والاقبال على تكليفهم — من قبل أصحاب الدعاوى للدفاع عنهم وحل قضاياهم مهما تكن أهمية القضية ، ومن الطبيعى أن يسبب ذلك زيادة أعمال القضاة . وازاء ذلك ناء عدد القضاة والمحاكم تحت عبء كثرة الدعاوى وأصبح من الضرورى تعديل النظام القضائى بحيث يزاداد عدد القضاة وتسهل الأمور على المتقاضين .

وأعلنت الحكومة عزمها على اعادة النظر فى التنظيم القضائى متوخية رفع مستوى القضاء ماديا ومعنويا وزيادة ثقة المتقاضين به لكى يتوفر لهذه السلطة جو من الاستقرار والطمأنينة والاستقلال فتنصرف الى معالجة القضايا والبت فيها بسرعة .

وبعد فترة وجيزة [١] أعلن مشروع التنظيم القضائى الجديد ، وحاولت الحكومة أن تبرز أنها قد حرصت على أن يتناول هذا المشروع شتى نواحى العمل القضائى ، فعمدت الى جمع النصوص المنشورة فى القوانين والمراسيم الاشتراعية المتفرقة والى صهر مواضيعها بمشروع واحد وضع فى عدة أقسام الا أنه يشكل بالواقع وحدة تشريعية منسجمة ومتلازمة .

ويتألف التنظيم القضائى الجديد [٢] من الأقسام التالية :

١ — تنظيم القضاء العدلى وتعديل بعض مواد قانون أصول المحاكمات لا سيما المتعلقة منها بمخاصمة القضاة .

٢ — نظام مجلس القضاء الأعلى .

٣ — نظام القضاة العدليين .

٤ — نظام المساعدين القضائيين

٥ — نظام التفتيش القضائى .

---

(١) من بين الموضوعات التى أعلنها البيان الوزارى لحكومة الرئيس صائب سلام فى أكتوبر ١٩٦٠ .

(٢) أعلن هذا التنظيم السيد نسيم مجدلانى وزير العدل فى مطلع عام ١٩٦٢ مما أثار المعارضة .

ولما كان هذا التنظيم هو المعمول به حاليا ، وعلى أساسه رتبت مختلف فروع القضاء اللبنانى ، لذلك سنعرض له بشكل موجز مقارنا بالتنظيم الأول .

(أ) تنظيم القضاء العدلى :

أدى التنظيم الجديد الى استحداث هيئات قضائية جديدة والى اقرار أصول تسد الثغرات القائمة فى التشريع السابق [1] وتؤمن حسن سير العدالة .

وأهم ما ورد فى هذا التنظيم هو انشاء غرفة ابتدائية فى مركز كل محافظة يرأسها قاض على جانب من الخبرة ويعين فيها القضاة الجدد كأعضاء فيتسنى لهم التدريب على الأعمال القضائية مدة سنتين على الأقل قبل أن تلقى على عاتقهم مسئوليات القاضى المنفرد . ومن شأن هذه الغرفة أن تخفف عن كاهل القاضى المنفرد أمر النظر فى بعض القضايا الهامة والبت فيها من قبل هيئة عوضا عن قاض منفرد . وانشاء هذه الغرفة يتجاوب مع الرغبة فى زيادة عدد المحاكم زيادة لا ترهق الخزينة .

كما أنشأ القانون الحالى الدائرة القضائية وخول رئيسها الاشراف على موظفيها وعلى حسن سير العمل فيها ، وفى ذلك اعطاء سلطة ادارية للقاضى على موظفى الأقلام وتحقيق تفتيش مباشر فى كل دائرة .

هذا ، وقد استحدث القانون دائرة تحقيق فى نطاق كل محكمة استئناف يرأسها قاضى تحقيق أول توجه اليه جميع الادعاءات وهو

---

(١) ينيط التشريع السابق بالحاكم المنفرد جميع الصلاحيات المعطاة بمقتضى قانون أصول المحاكمات لحاكم الصلح والمحكمة الابتدائية ، وكانت التشكيلات القضائية منذ قانون عام ١٩٥٠ تضع القضاة الجدد أما فى مركز حاكم منفرد أوفى مركز مستشار لدى محكمة استئناف ، وفى كلتا الحالتين كان القاضى الجديد يضطلع بمسئوليات جسام لم يكن قد اكتسب الخبرة الكافية للاضطلاع بها .

يوزعها على قضاة التحقيق التابعين له ويكون مسئولا عن حسن سير الأعمال فى دائرته،واستحداث هذه الدائرة يوطد استقلال قضاة الأساس تجاه قضاة النيابة ويمنع على المتقاضى فى دعواه المباشرة تعيين قاضى التحقيق الذى يختاره هو .

وقد اعتمد التنظيم القضائى الجديد زيادة فى الملكات واستحداث غرفة جديدة على الأقل فى كل محكمة استئناف ، فأصبح من الضرورى الرجوع الى القواعد العامة بتولية احدى هذه الغرف، صلاحيات الهيئة الاتهامية وفى ذلك زيادة للضمانات وانسجام مع المبادىء القانونية العامة .

والتنظيم الحالى تضمن تعديلات عديدة لبعض أصول المحاكمة فى المواد المدنية والجزائية [1] .

---

(١) أهمها : (أ) الرجوع الى القاعدة العامة التى تخول رئيس دائرة الاجراء النظر فى مشاكل التنفيذ دون البت فى أساس الحق .

(ب) الزام القضاة التقيد بالمهل المنصوص عليها فى بعض أصول المحاكمات تحت طائلة المؤاخذة المسلكية .

(ج) الزام قاضى التحقيق والمدعى العام بالاضطلاع محليا بالتحقيقات الجنائية حتى انجازها ، وذلك لتتحقق الفائدة من السرعة بضبط قضايا الأمن ومكافحة الجريمة .

(د) الزام المحاكم الجنائية بصورة خاصة بالاستمرار فى المحاكمة حتى صدور الحكم بغية توطيد السلطة وتحقيق السرعة فى فرض العقاب.

(هـ) تقر أصول النقض سابقا حقا مكتسبا للمتهم الذى قضت محكمة الجنايات ببراءته مع أن المدعى عليه بجنحة لا يستفيد من مثل هذا الحق ، وهذا النص اقتبس من التشريع الغربى الذى يطبق على لجنة المحلفين . وقد دل الاختبار على أن هذه القاعدة تتناقض مع المبادىء العامة بابقاء موضوع الدعوى عرضة لطلب النقض من قبل المتضرر والحكم له بتضمينات شخصية بالاستثناء الى مبدأ الخطأ الجزائى دون امكان فرض العقاب . أما القانون الحالى قد ألغى هذا الحق وأعاد الحالة الى أصول المبادىء العامة (و) يضيف التنظيم الجديد مبدأ الخطأ الجسيم الى أسباب دعوى مخاصمة القضاة ، واقرار هذا المبدأ يزيد فى حرص القاضى وفى الدقة فى عمله ، واشراك الدولة فى مسئولية القاضى يدفعها الى حسن انتقاء القضاة ، وقد أوجد القانون ضمانات وافية للقضاة لئلا يساء استعمال هذا الحق من قبل المتقاضين . ومبدأ مسئولية القاضى عن خطئه الجسيم أقرته أكثر البلدان المتحضرة والأخذ به كان موضع مطالبة من قبل التفتيش العدلى ونقابة المحامين وكثير من الأوساط الفكرية فى لبنان .

(ب) مجلس القضاء الأعلى :

أنشىء فى التنظيم الجديد مركز رئيسى أول لكل محكمة استئناف مكلف بالسهر على حسن سير الأعمال فى الدوائر القضائية التابعة له .

وقد اقتضى ذلك اعادة النظر فى تشكيل مجلس القضاء الأعلى السابق حتى يكون ممثلا لجميع الدوائر القضائية والعدلية ليتمكن من القيام بمهماته باطلاع تام على جميع النواحى التى تعرض عليه .

كما أن الحكومة رأت أنه من الأوفق ادخال شخصيات من خارج السلك القضائى العامل على مجلس القضاء الأعلى ، ليكون داخل هذا المجلس تجاوبا للأصداء المترددة خارج القضاء فينشأ تجاوب بين المسئولين عن حسن سير العدالة للمحافظة على مستوى القضاء ورفع شأنه .

(ج) نظام القضاة :

لقد وضع الدستور السلطة القضائية فى مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية ونص على استقلالها ومنح الضمانات لأعضائها ، وقد كانت كافة القوانين السابقة تؤيد ما نص عليه الدستور ، الا أن مستوى القضاء كان ضعيفا ولم تكن الطريقة المتبعة فى انتقاء القضاة بمعزل عن الانتقاد . اذ كان القاضى يعين اثر امتحان تجربة وزارة العدل ، ويشترك فيه المحامون الذين باشروا المهنة أربع سنوات والمساعدون القضائيون الذين مارسوا وظيفتهم أربع سنوات بعد نيلهم شهادة الحقوق .

الا أن القاضى الذى كان يعين بهذه الطريقة كانت تنقصه الخبرة العلمية ليقوم بواجبات القاضى على الوجه الأكمل ، لهذا نص التنظيم الجديد على ايجاد معهد للدروس القضائية يؤخذ طلابه بنتيجة مباراة من بين حملة شهادات الحقوق ويقضون فيه ثلاث سنوات يتلقون خلالها دروسا نظرية خاصة فى القضاء ، ويقومون بالتمارين العملية التى تؤهلهم للقيام بوظيفة القاضى على الوجه الأكمل.ويخضع

هؤلاء الطلاب خلال سنواتهم الدراسية الثلاث لمراقبة علمية وأخلاقية تؤمن عدم ولوج باب الوظائف القضائية الا للعناصر الممتازة .

وقد أبقى القانون على امكانية تعيين القضاة من بين المحامين وسواهم بنسبة معينة ، فتظل متوفرة لدى الادارة امكانية الافادة من بعض العناصر الجيدة من خارج معهد الدروس القضائية .

وقد نص القانون على رفع مستوى القاضى المادى وفقا لامكانيات الدولة المادية وتقرير الضمانات التى كانت القوانين السابقة تمنحها للقضاة ، اذ أن من الضرورى تأمين وسائل العيش المحترم للقاضى ليتمكن من التفرغ لواجباته بكل ما أوتى من معرفة واخلاص وأمانة .

ولم يميز القانون بين القضاة ، فلم يقسمهم الى فئات بل اعتبرهم فئة واحدة لا فرق بين قاض وآخر الا بنسبة أقدميته فى سلك القضاء.

(د) نظام المساعدين القضائيين :

نص القانون على اخضاع المساعدين القضائيين لسلطة مجلس القضاء الأعلى والتفتيش القضائى عوضا عن مجلس الخدمة المدنية والتفتيش الادارى تأمينا لاستقلال القضاء وحسن سير العمل فيه . كما أن التنظيم الجديد يرفع مستوى المساعدين القضائيين المادى ويرمى الى جعل الدوائر القضائية تؤمن ابلاغ الأوراق الى أصحاب العلاقة على قدر المستطاع دون اللجوء الى مؤازرة رجال الأمن .

(هـ) التفتيش :

ينص القانون على انشاء هيئة قضائية خاصة تتولى التفتيش فى جميع المحاكم العدلية والادارية وتمارس بعض الصلاحيات التأديبية تجاه القضاة وموظفى الأقلام .

وتتألف هذه الهيئة من خمسة من كبار القضاة أحيطوا بالضمانات الكافية ليتمكنوا من الاضطلاع بمهامهم بمعزل عن كل تأثير سياسى أو ادارى أو اعتبار شخصى تجاه زملائهم القضاة فتأتى الرقابة التى

تمارسها الهيئة بالنتيجة المطلوبة دون الخروج عن مبدأ الاستقلال القضائى .

ورغم أن القانون الجديد يعتبر طفرة واضحة فى تنظيم السلطة القضائية الا أنه **قوبل** بمعارضة شديدة من جانب المعارضة داخل مجلس النواب وخارجه ، والسبب الأول هو الشكل الذى صدر عليه القانون فقد أحالت الحكومة مشروع القانون الى المجلس بصفة الاستعجال المكرر — أى أنها أنذرت النواب بضرورة الانتهاء من درسه خلال أربعين يوما طبقا للدستور — ولم يتم المجلس الدراسة فى المدة المقررة فأصدرته الحكومة بمرسوم تشريعى مما أثار ثائرة النواب واعتبر هذا التصرف تحديا من الحكومة ، جعل البعض يؤكد أن السبب فى اسراع الحكومة باصداره هو أن بعض بنود القانون أعدت لمصلحة أشخاص معينين وللنيل من قضاة معينين .

والآن ، وقد استعرضنا القانون الرئيسى الذى يحكم السلطة القضائية فى لبنان فسنعرض الى ذكر المحاكم اللبنانية .

المحاكم اللبنانية(١) :

الى جانب المحاكم العادية والمحاكم الخاصة (المحاكم العسكرية — الأحوال الشخصية — محاكم الأحداث — المحاكم الادارية) توجد أنواع أخرى من المحاكم أهمها :

١ — المحاكم الشرعية : اذ بقيت هذه على حالها كما كانت فى العهد العثمانى جزءا من تنظيم الدولة القضائى ، ولكن بعد أن كانت قديما محاكم قضاء عادى أصبحت وما زالت محاكم استثنائية محصورة الاختصاص فى قضايا الأحوال الشخصية .

(١) الأوضاع التشريعية فى البلاد العربية ، صبحى محمصانى ، ٢٣٤ .

وقد تم تنظيم المحاكم الشرعية بموجب عدة مراسيم اشتراعية(١). وتقسم المحاكم الشرعية الى قسمين : المحاكم السنية والمحاكم الجعفرية ، وكل منها مرتب على درجتين الابتدائية والاستئنافية (٢) .

وكذلك توجد محاكم مذهبية خاصة للطائفة الدرزية تشرف عليها الدولة وتخضع لأصول معينة ، وهى تملك بالنسبة لأبناء هذه الطائفة نفس اختصاصات المحاكم الشرعية .

٢ — المحاكم الروحية : أصدرت الدولة العثمانية قانون حقوق العائلة عام ١٩١٧ وبموجبه (٣) ألغيت الحقوق القضائية التى يتمتع بها الرؤساء الروحانيين بالنسبة لعقد الزواج وفسخه وما يتبع ذلك . الا أن هذا القانون لم يطبق على اثر الاحتلال الفرنسى للبلاد ثم ألغيت صراحة(٤) بعد ذلك وبهذا بقيت المحاكم الروحية قائمة .

وفى عهد الانتداب صدر قرار (٥) باقرار نظام الطوائف الدينية وتعيينها واعطائها الحرية فى تنظيم محاكمها عى أن تصدق هذه فى صك تشريعى .

وفى عهد الاستقلال (٦) صدر قانون بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية وللطائفة الاسرائيلية وهو يتعلق بالطوائف التالية :

الموارنة — الروم الأرثوذكس — الأرمن الأرثوذكس — السريان الأرثوذكس — الانجيليين — الروم الكاثوليك — الأرمن الكاثوليك —

(١) صدرت هذه المراسيم فى أعوام ١٩٤٢ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ .

(٢) تطالب كل من الطائفتين بتعديل هذا النظام وقد شكلت الحكومة فى أوائل عام ١٩٦٣ لجنة لهذا الغرض .

(٣) المادة ١٥٦ من حقوق العائلة .

(٤) ألغيت بموجب القرار رقم ١٠٠٣ الصادر عن الحاكم الفرنسى فى ١٩٢١/١٢/٧

(٥) القرار رقم ٦٠ الصادر فى ١٣ مارس ١٩٣٦

(٦) صدر فى ابريل عام ١٩٥١

السريان الكاثوليك ــ الكلدانية ــ الآشورية الكلدانية ــ اللاتين ــ الاسرائيليين .

وقد صدر هذا القانون فى ظروف سياسية أملتها المصلحة الانتخابية وكانت نتيجة القانون توسيع اختصاصات المراجع المذهبية واعطائها صلاحيات البت فى أمور لم تكن من قبل داخلة فى اختصاصاتها . وقد أثار هذا القانون ضجة فى صفوف المحامين فى لبنان وأكثرهم من الطوائف المسيحية ، فتقدموا الى الحكومة مطالبين بالغاء هذا القانون وتضييق اختصاص سائر محاكم الأحوال الشخصية ، فلما لم تستجب الحكومة لمطلبهم أعلنوا الاضراب العام [1] ، وكذلك وفى الوقت نفسه تمسك رجال الدين والقضاة الشرعيون والروحانيون بما حصلوا عليه من امتيازات واتفقوا على اختلاف طوائفهم بالوقوف صفا واحدا للدفاع عن حقهم فى بقاء القانون وساعدهم فى ذلك من كان وراءهم من رجال السياسة .

وانتهى الأمر بفشل اضراب المحامين بعد أن قدم الى مجلس النواب مشروعان بتضييق اختصاصات محاكم الأحوال الشخصية .. ثم وقفت المسألة عند هذا الحد اذ لم يتخذ المجلس أى عمل ايجابى فى هذا الموضوع بعد ذلك .

واقع السلطة القضائية

من خلال عرضنا فى الفصلين السابقين لطبيعة كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية واختصاصاتهما ، نجد أن السلطة التنفيذية هى السلطة الطاغية على باقى السلطات . يليها الى حد ما ، السلطة التشريعية التى مهما وجه اليها من نقد ، ومهما كان واقعها فانها تثبت وجودها فى كافة المناسبات كسلطة من سلطات الدولة .

أما السلطة القضائية فهى « النقطة الأساسية » التى يكمن فيها

---

(١) بدأ الاضراب فى ١٢ يناير وأوقفه المحامون فى ٥ ابريل ١٩٥٢

ضعف لبنان كدولة عصرية ، ذلك الضعف الذى يصدر عن شعور المواطنين ــ كل المواطنين ــ من حكام ومحكومين باللامبالاة نحو القانون [1] ، والخاصة الجوهرية التى تتصف بها الدولة الموصوفة بالعصرية انما هى فى الحرمة القانونية التى تتناول جميع أعمال الدولة وأعمال رعاياها .. ومن هذه الناحية أقول ان لبنان لا تبدو الحرمة فيها نحو القانون عظيمة [2] .

وهذه الدولة الصغيرة تحوى مجموعة كاملة من الأديان والطوائف وتخضع لعدد كبير من المحاكم والأحكام المختلفة . فهناك المحاكم العادية الجزائية والتجارية والمدنية ؛ وهناك المحاكم الادارية الخاصة والعامة وغيرها من المحاكم الاستثنائية كالمحاكم العسكرية مثلا ، وهناك محاكم الأحوال الشخصية من شرعية سنية ، وشرعية جعفرية ، ومذهبية درزية ، ومن محاكم روحية مستقلة لاحدى عشر طائفة مسيحية ولطائفة اسرائيلية .

« وهذه الفوضى القانونية والقضائية نتيجة لتاريخ طويل يرجع فى أصله الى حرية العقيدة والى امتيازات أهل الذمة فى الاسلام وفى الدولة العثمانية ، والى اعتبار الأحوال الشخصية تابعة للدين ووفقا لمعنى الفقه الاسلامى تعرض لأحكام العبادات والمعاملات فى آن واحد. ولما كانت حرية العقيدة تستتبع حرية تغيير المذهب ، وقد أقرها نظام

---

(١) فى عام ١٩٦١ أصدرت محكمة جنايات بيروت حكما باعدام الشرطى حسن الشميسانى بتهمة قتل مواطن لبنانى فى ساحة وزارة العدل أخذا بالثار ، وأيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم .. وكان الحكم على وشك التنفيذ الا أن أهالى منطقة البسطة التى ينتمى اليها المحكوم عليه قاموا بالاضراب احتجاجاً على الحكم وأضرب سائقوا التاكسى ومعظمهم من أبناء المنطقة تضامنا مع السكان ووضعوا المسامير فى الطرقات وأغلق الطريق الى المطار .. الخ وكانت النتيجة خضوع الحكومة وعدم استطاعتها تنفيذ حكم الاعدام حتى الآن (١٩٦٤) .

(٢) رأى للدكتور ادمون رباط عميد كلية الحقوق بالجامعة الأمريكية، نشر فى جريدة الطيار والتلغراف فى ١٩٦١/٦/٢٧ .

النفوس اللبنانى الصادر فى أول ديسمبر عام ١٩٢٤ ، فان بعض اللبنانيين يبذلون دينهم أو مذهبهم احتيالا على القانون وتهربا من تطبيق نظام الأحوال الشخصية الذى يخضعون له » (١) .

وقد يرجع السبب فى عدم اثبات السلطة القضائية فى لبنان لوجودها على نفس مستوى باقى السلطات الى ما يلى :

أولا — حداثة عهد البلاد بالاستقلال .

ثانيا — انتشار المحاكم الطائفية يقلل من هيبة القضاء العادى ويشعر المواطن أنه ليس فى حاجة الى الالتجاء اليه لفض مشاكله .

ثالثا — الحرية والتساهل فى كافة الأمور بين الحاكم والمحكوم .

رابعا — عدم ثبات التنظيمات القضائية والعمل بها لفترة طويلة وتغييرها ما بين آن وآخر ..

ولا شك أن مضى المدة كفيل بالحكم على مدى وجود هذه السلطة .

العلاقة بين السلطة القضائية وباقى السلطات :

سبق أن استعرضنا فى الفصل الأول العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية كما استعرضنا فى الفصل الثانى العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية .

(١) النظم التشريعية فى الدول العربية ، صبحى محمصانى ، ٢٤٥/٢٤٨ .

الفصل الرابع

الاعتبارات الطائفية فيما وراء السلطات الثلاث

رأينا أن الطائفية فى لبنان هى المحرك لكل تصرف رسمى وشعبى والمبرر له فى الوقت نفسه ، فيها حماية الكيان اللبنانى ، وبها تهدد الوحدة الوطنية اللبنانية ، والأمر وقف على التوقيت وعلى أهواء السياسيين والمتحكمين .

وكان من الضرورى لتأمين الانسجام فى الأوضاع العامة فى لبنان أن تتبادل السياسة والدين دوريهما ، فنفوذ رجال السياسة مستمد عن طريق الدين والأوضاع الطائفية ، ووصولهم الى الحكم ليس له سند شخصى ولا سند حزبى يقويه ، وعلى هذا الأساس كان من الطبيعى أن يعمد رجال الدين بدورهم الى التطلع للاشتغال بالسياسة فتصبح مناصبهم معبرا الى التدخل فى شئون الحكم سواء عن طريق مباشر أو باتباع وسائل الضغط المعنوى لتحقيق ما يريدون .

ويتوقف أمر النفوذ الدينى وأهميته على مركز الطائفة وماضيها وجذورها وتاريخها والمساندة الداخلية والخارجية لها .. تلك عوامل من شأنها أن تجعل الطائفة ممثلة فى شخص رئيسها صاحب نفوذ فى ادارة الحكم لا يقل شأنا عن أى مسيطر على سلطة من السلطات الثلاث التى سبق أن عرضنا لها

فمثلا نجد أن المقر البطريركى للطائفة المارونية فى « بكركى » كان ملجأ الموارنة وكان كعبة بالنسبة للساسة المسلمين فى عهد الانتداب ، وكانت له مواقف وطنية جمعت حوله اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ، وعلى أساس قوته كان الموجه الفعلى لسياسة لبنان .

وقد أنشأ الفرنسيون منصب المفتى الأكبر للجمهورية اللبنانية

لطائفة المسلمين السنية ، وقصدوا من وراء ذلك الى توطيد النفوذ الفرنسى فى الأوساط الاسلامية ودعم الكيان اللبنانى (لبنان الكبير) عن طريق رجال الدين المسلمين .

وأراد المسلمون أن يجعلوا من منصب المفتى ندا لمنصب البطريك ، وأن يكون مرجعا لهم فى شئونهم السياسية والاجتماعية بالاضافة الى شئونهم الدينية ، الا أن اختلاف الوضع بين البطريرك والمفتى جعل من العسير أن يكون للمفتى من النفوذ والتأثير ما للبطريرك . فالبطريرك يستمد من مركزه الروحى السلطة والنفوذ على الصعيدين الرسمى والشعبى ، كما أن مركزه يختلف عن المفتى فى كونه فوق القانون ووجد قبل أن توجد سلطة لبنانية منظمة . بل كان هو الحكم والفيصل أحيانا فى كل شىء ، فى حين أن منصب المفتى خلقه القانون اللبنانى فى عهد الانتداب الفرنسى ، فهو لا يعدو أن يكون موظفا حكوميا من الطبقة الأولى .

ويضم لبنان أربع عشرة طائفة دينية لكل منها رئيسها ، ولن نعرض لها جميعا لأن بعض هذه الرئاسات دينية محضة ، لا علاقة لها ولا أثر لوجودها فى الناحية السياسية للبلاد . وهناك رئاسات أخرى لا يتعدى أثرها محيط الطائفة التى تمثلها ، وحتى اذا أثارت بعض الاهتمام فى اطار السياسة العامة فانه يكون اهتماما محدودا ولفترة معينة ويتعلق بحدث معين وسرعان ما ينتهى هذا الأثر بانتهاء الحدث .

لذلك ، سنقصر حديثنا على استعراض مركز ثقل كل من رئيس كل من الطائفتين الرئيسيتين فى البلاد وأثر كل منهما فى المجالين الداخلى والخارجى .. وأعنى بهما مفتى المسلمين والبطريرك المارونى .

ولما كان هذا الفصل هو خاص بالاعتبارات الطائفية وراء السلطات الثلاث ، فاننا سنتحدث فيه عن الأحزاب الساسية فى لبنان لارتباطها بهذا الموضوع .

وعلى هذا سنعرض أولا الى رؤساء الطوائف الدينية ، ثم نعرض فى الجزء الثانى من هذا الفصل الى الأحزاب السياسية وبرامها.

أولا : رؤساء الطوائف الدينية

(أ) مفتى المسلمين

ظلت الطائفة الاسلامية فى لبنان دون ترابط أو تراث يجمع بينها ويصهرها فى بوتقة تجارب واحدة ، الى أن جاء عهد الانتداب فصدرت بعض المراسيم لتنظيم شئون الطائفة الاسلامية وتضمن بعض تلك المراسيم خلق بعض المناصب الدينية ارضاء لبعض الاتجاهات والشخصيات الاسلامية . الا أن هذه المراسيم جميعها لم تكن تهدف حقا لاصلاح أحوال المسلمين ، بل كانت مدعاة للتفرقة والتنازع على احتلال المناصب واقتسام خيرات الأوقاف الاسلامية دون باعث آخر .

وجاء عهد الاستقلال وطالب بعض المخلصين من القائمين على أمر المسلمين بضرورة ايجاد تشريع يحمى وينظم ويجمع المسلمين داخل اطار واحد .

وفعلا صدر مرسوم (١) فى عام ١٩٥٥ خاص بالافتاء والأوقاف الخيرية وقد قصد به اعلان استقلال الطائفة السنية فى شئونها الدينية وأوقافها الخيرية واثبات حقها فى تنظيم هذه الشئون وادارتها بنفسها.. وقد اعتبر مفتى المسلمين « مفتى الجمهورية » عنوان هذا الاستقلال الذى أصبح بمقتضى هذا القانون رئيس الطائفة الدينى وممثلها بهذا الوصف لدى السلطات العامة ، وله بحكم القانون ذات الحرمة وذات الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها رؤساء الأديان الأخرى بلا تخصيص ولا استثناء . كما أصبح رئيسا مباشرا لجميع رجال الدين المسلمين والمرجع الأعلى للأوقاف الاسلامية ، يمارس جميع الصلاحيات المقررة له فى القوانين والأنظمة الوقفية والشرعية (٢) .

---

(١) المرسوم لاشتراعى رقم ١٨ الصادر فى ١٣ يناير ١٩٥٥ .

(٢) نص المادة الأولى من المرسوم على أن « الطائفة الاسلامية السنية مستقلة فى شئونها الدينية وأوقافها الخيرية ، تتولى تنظيمها وادارتها بنفسها طبقاً لأحكام الشريعة الغراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين من ذوى الكفاءة وأهل الرأى من أبنائها تختارهم بالطرق المبينة فى هذا القانون ويتكلمون بلسانها فى الشئون المذكورة آنفاً » .

على أن ما منحه القانون أو قرره لمفتي الجمهورية بوصفه رئيسا لطائفة السنية والرئيس المباشر لجميع رجال الدين ، من صلاحيات ، لم يكن فى الواقع الا مجرد تعبير لا يتمشى مع الواقع لعدة أسباب أهمها :

أولا — أن مركز المفتى كان مركزا مستحدثا (١) ولم يكن فى بادىء الأمر الا مجرد لقب ، اذ نص فى المرسوم الصادر حول هذا الشأن على اعطاء مفتى بيروت لقب « مفتى الجمهورية اللبنانية » .

ثانيا — أن هذا المرسوم المنشىء لم ينص صراحة على صلاحيات واسعة للمفتى ، وانما جعل منه موظفا حكوميا ، اذ اقتصرت صلاحياته على تكليفه القيام بكل تحقيق يتعلق بمهام « المفتيين السنيين » فى الملحقات ، والاقتراح — المعلق على موافقة الحكومة بعد اتفاقه مع قاضى القضاة — بأسماء الذين ترشحهم الهيئات الانتخابية ذات الشأن .

ثالثا — نص المرسوم (٢) على أن مفتى الجمهورية هو الرئيس المباشر لجميع رجال الدين السنيين .. الا أنه فى الواقع لا يوجد فى الأنظمة والقوانين التى أشار اليها المرسوم ما يشير من قريب أو بعيد الى صلاحيات ينفرد بها مفتى الجمهورية بوصفه رئيسا دينيا للطائفة ورئيسا مباشرا لرجال الدين . ولم يشر المرسوم الى الطرق والوسائل التى تتيح لمفتى الجمهورية ممارسة مهامه فى الشئون الدينية المذكورة.

رابعا — وقد نشأ عن هذا الفراغ فى الصلاحيات وفى الوسائل فقدان الصلة بين مفتى الجمهورية ورجال الدين وأبناء الطائفة فى مختلف المناطق ، وتراخى الروابط بين رجال الدين وأبناء الطائفة وبالتالى فقدان الرقابة الفعالة التى تبحث عن الحاجات لتؤمنها والنواقص لتسدها ، فأصبحت الشئون الدينية الموكول أمرها الى الطائفة تسير على غير

---

(١) أنشىء بالمرسوم رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٣٢/٧/٩ .

(٢) المادة الثالثة من المرسوم الاشتراعى رقم ١٨ .

هدى ، وفى حالة ليست فى مصلحة الطائفة ولا فى مصلحة الدولة ، هذا بالاضافة الى الحالة الوضعية التى يتردى فيها معظم رجال الدين فى مختلف المناطق واهمال العناية بشعائر الدين ، ويزيد الأمر سوءا تشابك الأعمال وتضارب المسئولية بسبب فقدان المعالم الصريحة فى الصلاحيات وافساح المجال للشكوى والتذمر والتعريض بمختلف الحرمات .

لهذه الأسباب مجتمعة ، رأت الطائفة السنية وهى عنوان المسلمين بكافة طوائفهم تقريبا ، أنه لابد من العمل على تعديل الأوضاع الذى خلفها القانون ولا يتم ذلك الا بقانون .. وقد استجابت الحكومة لرأى المسلمين فأصدرت مرسوما (١) يقضى بحق المجلس الشرعى الاسلامى الأعلى فى اعادة النظر فى جميع أحكام المرسوم السابق وتعديله بما يحقق الغاية الأساسية منه .. وفعلا اتخذت بعض الخطوات فى سبيل تحقيق هذا الهدف، وتقدمت بعض الاقتراحات للدراسة وسنعرض فيما يلى :

الاصلاحات :

طلب المجلس الشرعى الاسلامى الأعلى من الحكومة أن يكون التعديل قاضيا بتحديد مسئوليات المراجع والادارات التى تضطلع بمهام الافتاء وادارة الأوقاف وتوضيح روابط العمل التى يجب أن تقوم بينها حفاظا على القيم والمصالح التى ترعاها وتأمين وسائل العمل لها بما يكفل قيامها بواجبها على الوجه الأكمل .

وبعد مرور ما يقرب من ست سنوات تكونت فى نهاية عام ١٩٦٢ لجنة للنظر فى تعديل بعض المواد المقترح ابدالها والتى تعرقل تطور الطائفة (٢) .

---

(١) صدر المرسوم فى ٢٨ مايو ١٩٥٦ .

(٢) ضمت اللجنة ستة أعضاء كان توزيعهم على الوجه التالى : ٢من وزارة العدل ، ٢ من لجنة الادارة العدلية بمجلس النواب ، ٢ من طائفة السنة .

وقد اقترحت اللجنة أن يشرف مفتى الجمهورية بوصفه الرئيس الدينى للطائفة على أحوال ومصالح المسلمين الدينية والاجتماعيـة فى مختلف المناطق مع احكام الصلة الدينية واقامة روابط العمل بينه وبين المفتين المحليين وذلك بانشاء مجلس لهم يسمى «مجلس المفتين» لتعرض فيه أمور المسلمين الدينية والاجتماعية وحالة رجال الدين وما يقتضى لها من اصلاح وصلاح .

كما اقترح تدعيم الروابط بين رجال الافتاء المحليين ورجال الدين وأبناء الطائفة تحقيقا لتلك الأهداف وأن ينشأ « مجلس الافتاء الأعلى » لدى مفتى الجمهورية برئاسته وعضوية ستة يختارهم من بين رجال العلم والعمل المشـهورين بالنزاهة والـكفاءة والاسـتقامة والخبرة البعيدين عن الأهداف الحزبية والذاتية ويمارس مفتى الجمهورية مهامه ويتخذ قراراته فى هذا المجلس .

ورأت اللجنة انشاء صندوق مستقل لدى مفتى الجمهورية غايته تأمين رفع المستوى القضائى والمـادى والمعنوى لرجال الدين وانشاء المساجد والانفاق عليها .

وينص التعديل المقترح على توسيع الهيئة الانتخابية بحيث تشمل جميع القضاة العدليين والشرعيين والاداريين وجميع المحامين والأطبـاء والصيادلة والأساتذة الجامعيين ومندوبين عن الجمعيـات الاسـلامية العاملة فى الحقل الاجتماعى والتربوى والسياسى .

وهذه خطوة نحو المرحلة النهائية التى تؤدى الى اشراك جميع أبناء الطائفة المؤهلين فى مجلس الانتخاب . وسنعرض هنا لأهم هيئـة يعتمد عليها المفتى فى ادارة شئون الطائفة ، وهى :

المجلس الشرعى الأعلى :

نص المرسوم الخاص بتنظيم شئون الطائفة السعنية على أن يؤازر المجلس الشرعى الأعلى مفتى الجمهورية فى بعض المهام المنوطة به . ويملك المجلس بنوع خاص سلطة اصدار النظم والقرارات والتعليمات

التى يقتضيها تنظيم شئون الطائفة الدينية وادارة جميع أوقافها الخيريه على اختلاف أنواعها وغاياتها وأسمائها بما يكفل حسن عينها وحسن استغلالها وتأمين الجهات الخيرية الموقوفة عليها ، وله أيضا صـلاحية تفسير النظم والمقررات فى المواضيع المذكورة آنفا .

ويتألف المجلس من رئيس ونائب وأعضـاء طبيعيين وأعضـاء منتخبين .

ونائب الرئيس ينتخب من بين أعضـائه الطبيعيين بالاقتراع سرا وبأكثرية الأصوات .

أما الرئيس فهو مفتى الجمهورية .

أما أعضـاء المجلس الطبيعيين فهم : رؤساء الوزارة والمجالس النيابية السابقون من المسلمين السنية — وستة من القضاة الأعلى درجة فى الفئة الأولى والثانية ورئيس المحكمة الشرعية العليا ، قضاة الشرع فى بيروت ومراكز المحافظات .

أما الأعضاء المنتخبون فهم : ستة أعضاء لكل من محافظتى بيروت وطرابلس ، وثلاثة لمحافظة صـيدا ، وواحد لـكل من محافظتى البقاع وجبل لبنان .

ومدة المجلس خمس سنوات ولا يجوز حله قبل اتمـام مـدته الا لأحد الأسباب التى تسـوغ اعفـاء مفتى الجمهورية من منصبه ، ويصـدر قرار الحل مفتى الجمهورية بموافقة ثلث الأعضـاء ويكون مسئولا عنه أمام مجلس الانتخاب الاسلامى ويتحتم عليه فى هـذه الحالة دعوة الهيئة الانتخابية لانتخاب مجلس جديد فى مدة شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار بحل المجلس .

مركز المفتى :

مركز مفتى الجمهورية اللبنانية هو أعلى مركز اسلامى فى لبنان ، ويختار المفتى من العلماء المسلمين السنيين ، ويتم اختياره بانتخاب سرى مباشر يشترك فيه نخبة من ذوى المكانة والرأى من رجال الدين المسلمين ومختلف الهيئات الاسلامية .

ويعتبر المفتى رمزا للطائفة الاسلامية ولهذا يحاط بكثير من الاجلال والتقدير ، ووفرت له بحكم القانون أسبابا تضفى على مركزه العالى جلالا هيبة ، فهو ينتخب مفتيا لمدى الحياة ، ولا يعفى من منصبه الا لدواع صحية تمنعه من حسن القيام بسهام منصبه أو لأسباب خطيرة ، ويصدر الاعفاء من مجلس الانتخاب الاسلامى فى حالة عدم اعتزال المنصب طوعا واختيارا .

ولحرمة هذا المنصب حظر القانون الجمع بين افتاء الجمهورية اللبنانية وبين أية وظيفة أخرى باستثناء المناصب الفخرية أو الرسمية التى تخصص لرؤساء الأديان عامة ، واعتبر القانون مجرد قبول منصب الافتاء تنازلا حكميا ونهائيا عن أية وظيفة سابقة .

والمفتى لذلك يعتبر مقصد المسلمين ومرجعهم ، وتعتبر زعامته الدينية أقوى من أية زعامة سياسية اذا ما توفرت له قوة الشخصية ونظافة السيرة وحسن الثقة من الجماعات المسلمة . وهو مستطيع اذا كان قويا أن يؤثر أبلغ التأثير وأعمقه وأبعده فى محيط المسلمين بلبنان من جميع الجهات الدينية والاجتماعية والسياسية (١) .

الا أنه رغم ذلك فلا يمكن القول بأن لرجال الدين الاسلامى فى لبنان نفوذ يبلغ من القوة ما بلغه نفوذ رجال الأكليروس المسيحى والذى سنعرض له الآن .

ب — البطريرك المارونى

الأكليروس المسيحى بلبنان ، لا سيما البطريركية المارونية يتمتع بنفوذ يتجاوز الصعيد الدينى الى الآفاق السياسية ، ومنذ بدأ الانتداب

(١) كان للفتوى التى أصدرها الشيخ محمد علايا مفتى الجمهورية اللبنانية عام ١٩٥٨ أثناء الثورة على حكم شمعون وسامى الصلح بنبذ الخارجين على اجماع المسلمين أثر كبير على حياة سامى الصلح السياسية. فقد أطلق على رئيس الوزراء المسلم فى ذلك الوقت اسم « المنبوذ » ولازالت هذه الفتوى تحتل مكانها فى تاريخ لبنان المسلم .

عمل الفرنسيون على تنمية هذا النفوذ وكرسوه وجعلوه تقليدا يتبعه ويحافظ عليه ممثلوهم فى لبنان ، وكذلك كان الأمر بالنسبة للحكام اللبنانيين . فقد كانت زيارة « بكركى » مقر البطريرك المارونى هو أول عمل يقوم به رئيس الجمهورية المنتخب أو رئيس الوزارة المكلف (مسلم سنى) أو سواهم من رؤساء المجالس والوزراء من أية طائفة كانوا . اذ أن بكركى فى نظر الموارنة هى العاصمة الروحية للبنان .. وكان لابد لأبناء الطوائف الأخرى من الحصول على رضى بكركى وكسب عطفها لأنها طريق الوصول الى المناصب وخاصة فى عهد الفرنسيين .

انتخاب البطريرك :

منذ القرن السادس الميلادى والبطريرك المارونى فى لبنان يعين مباشرة من قبل البابا فى روما ، الى أن صدر فى سبتمبر عام ١٩٤١ تشريع خاص (١) بالموارنة بشأن تثبيت المجمع اللبنانى والاعتراف به كهيئة مستقلة .

ومنذ ذلك التاريخ أصبح من حق أساقفة الطائفة المارونية انتخاب خلف لبطريركهم كلما خلا منصبه بالوفاة عادة .. ومن حق المجلس المقدس تعيين الأكليروس واختيار الأساقفة ، الا أن الكرسى كان له الحق فى اختيار سبعة من الأساقفة .

وظل الأمر على هذا الحال ، يختار البطريرك ويوافق البابا على هذا الاختيار ، ولا دخل لسلطات لبنان الحكومية بهذا الاختيار أو هذا التعيين ، وليس فى الأنظمة أو القوانين المرعية فى لبنان أى نص يتعلق بهذا الموضوع .

الا أنه فى عام ١٩٤٨ وقع خلاف بين البطريرك المارونى والبابا « بيوس الثانى عشر » وكان من نتيجته أن أصدر البابا قرارا (٢) شكل بموجبه لجنة رسولية لمعاونة البطريرك فى القيام بمهمته الدينية ،

(١) أصدره البابا « بنديكتوس الرابع عشر » .

(٢) فى ٢٨ مايو ١٩٤٨ مستنداً الى أن صحة البطريرك لا تمكنه من القيام بأعمال الطائفة خير قيام .

وبتشكيل هذه اللجنة سحبت الاختصاصات والسلطات الواسعة من يد البطريرك وانتقلت الى أيدى اللجنة ، ولم يثر ذلك شك أحد لأن الموارنة اعتقدوا أن هذه اللجنة سينتهى أجلها بانتهاء أجل البطريرك .

الا أن البطريرك توفى فى ١٩ مايو ١٩٥٥ ، وكان المفروض أن ينتخب بطريركا جديدا حتى تنتهى مهمة اللجنة الرسولية ، ولكن حدث أن أعلن أمين سر المجمع المقدس الشرقى (١) وقف العمل بمراسيم المجمع اللبنانى وتمديد أجل اللجنة الرسولية وذلك لفراغ الكرسى البطريركى الانطاكى المارونى .

وقد أثار هذا القرار ثائرة الطائفة المارونية لأنهم اعتقدوا أن سبب هذا التصرف هو رغبة البابا فى تجريد الطائفة والبطريرك المارونى بوجه خاص من سلطاته ونفوذه ، وأن البابا يرغب فى أن تكون ادارة دفة الشئون المارونية عن طريقه المباشر ، لذلك استنكر معظم المسئولين من الموارنة هذا التصرف من قبل المجمع المقدس للكنيسة الشرقية وأعربوا عن شكهم فى صحة ما نشر خاصة وأن القرار لم يكن يحتوى على الشكل الصحيح الواجب توفره (٢) فى أمر له خطورته خاصة وقد أعلن

---

(١) فى ١٩٥٥/٥/٢١ أعلن الكاردينال تيسران القرار رقم ٣٦٨ ونصه التالى :

« ان قداسة البابا بيوس الثانى عشر بالعناية الالهية قد أوقف العمل بسلطانه الأعلى لهذه المرة بمراسيم المجمع اللبنانى كيفما كانت مثبتة ، وتنازل ورسم أن تبقى اللجنة الرسولية فى حالة فراغ البطريركية الانطاكية للموارنة لأى سبب كان متمتعة بالسلطان الكامل فى ادارة هذه البطريركية الى أن يرتئى الكرسى الرسولى اصدار قرار غير هذا . ولا عبرة لما يضاد ذلك أياً كان .

« صدر فى رومية عن مقام المجمع المقدس للكنيسة الشرقية فى اليوم العاشر من أيار ١٩٥٢ » .

(٢) لم ينشر القرار فى جريدة رسمية كاثوليكية حسب الأصول ، ولم ينشر بواسطة سلطة كنيسة كاثوليكية مختصة ، بالاضافة الى أن القرار له صبغة عمومية ولا يمكن لقرار له هذه الصبغة أن يصير له وجود قانونى الا بطريقة التبليغ القانونى العمومى وان نشره فى الصحف لا يلزم أحداً ولا يستطيع أن يعتمد عليه لاتجاه الضمير ولاتجاه المحكمة الخارجية ولاتجاه أحد .

هذا القرار بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات من اصداره مما زاد فى شكوكهم .

وتأزم الموقف بين الموارنة فى لبنان والمجمع المقدس للكنيسة الشرقية ، الا أن الوساطات كانت نتيجتها الاتفاق على الغاء اللجنة الرسولية .. ثم انتخب البطريرك بولس المعوشى بطريركا للطائفة المارونية ، وفى أعقاب انتخابه جرت مفاوضات بينه وبين الكرسى الرسولى انتهت بحل اللجنة الرسولية ، وبذلك عادت الأمور الى سابق عهدها فى قصر انتخاب البطريرك والأساقفة على اللبنانيين وحدهم .

مركز البطريرك :

البطريرك وأتباعه مستقلون عن الحكومة اللبنانية استقلالا تاما فى كل شىء ، فى شئون دنياهم ودينهم ، فهم لا يتقاضون رواتب من الحكومة بل يعتمدون على الأوقاف الضخمة التى تملكها الكنيسة المارونية ، والأبرشية المارونية الصغيرة تقف على قدم المساواة أمام أية مصلحة أو وزارة من وزارات الدولة اللبنانية (١) .

وللبطريرك المارونى باع طويل ونفوذ قوى مباشر وغير مباشر فى الشئون السياسية داخليا وخارجيا (٢) .

---

(١) وافق مجلس النواب اللبنانى فى ١٩٤٩/٦/٢٩ على تفويض وزارة الأشغال اللبنانية فى التوقيع على اتفاق شراء الماء لاقليم الخروب من المطران أو جسطين البستانى ولى وقف أبرشية صيدا . (حقائق لبنانية ـ الشيخ بشارة الخورى ـ ج ٢ ص ٢٣٥) .

(٢) من أمثلة ذلك حينما زار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا لبنان عام ١٩٥٥ وراجعت اشاعة انضمام لبنان الى حلف بغداد ، ظهر نفوذ الرؤساء الروحيين الذين يتمتعون بنفوذ شعبى قوى فى الأوساط المارونية حينما أعلنوا معارضتهم للحلف المذكور . وقد كان أساس المعارضة هو كره اللبنانيين لتركيا لما قاسوه منها أثناء الحرب العالمية الأولى بالذات بالاضافة الى أن تركيا دولة مسلمة . واتفق على أن يصدر عن المقر البطريركى بيان بهذا الشأن قبل سفر السيد كميل شمعون الى ايطاليا وتركيا ، وعرف شمعون بمضمون البيان وشدة لهجته فوسط القاصد الرسولى والكاردينال أغا جيان بطريرك الأرمن الكاثوليك أن=

وقد كان موقف البطريرك بولس المعوشى أثناء ثورة لبنان عام ١٩٥٨ سببا من أسباب انتفاء الطائفة عن وجه الثورة ، وكان موقفه بعد ذلك وسلبيته من الثورة المضادة سببا فى اضفاء الطائفية عليها وعلى النتائج التى أسفرت عنها .

وتميل البطريركية فى بعض الأحيان — وخاصة عند وقوع بعض الأحداث العربية — الى أن تعلن وصايتها على البلاد (١) ، الا أن مثل هذه الاعلانات لم يعد لها رد الفعل القوى الذى كانت تحظى به فى السابق .

ومهما يكن من أمر ، فالنفوذ البطريركى وان تلاشى ظاهريا ، فلا زال النفوذ المعنوى للبطريرك المارونى فى الدوائر السياسية والشعبية والحكومية أقوى من أن يقاومه علنا أى مسئول مهما كان مركزه وكانت شعبيته .

= يستعملا نفوذهما لدى اللجنة البطريركية للحيلولة دون نشر البيان أو على الأقل تأجيل نشره الى ما بعد عودته من رحلته ولا سيما أن من بين البلاد التى كان سيزورها الفاتيكان ولا يخفى ما سيكون لهذا البيان من تأثير عند زيارته للبابا . وكان له ما أراد ، فأرجىء نشره وعدلت نصوصه بقالب كتاب موجه الى رئيس الجمهورية بشكل نصائح توجيهية جاء فيه « ان مصلحة لبنان تستدعى بقاؤه مسالماً ومحايداً ، اذا كان ساسة لبنان يرون أن الحياد ليس ممكناً عملياً فلا أقل من أن يكون تحالفه مع الغرب مباشرة » وانتهى الأمر ولم ينضم لبنان لحلف بغداد .

(١) فى ٦ مايو عام ١٩٦٣ وكان قد مضى على اعلان الوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعراق (١٧ نيسان) ثلاثة أسابيع وتخوف بعض اللبنانيين على كيان لبنان من هذه الوحدة فصدر البيانى التالى عن البطريركية المارونية :

« فى هذه الظروف الصعبة التى يجتازها لبنان ، ترى البطريركية المارونية دفعاً لما يساور البعض من مخاوف أن تعلن ما يلى :

لا خوف على كيان لبنان مهما تقلبت الأحوال ، وأن استقلال لبنان الذى تعتبره هذه البطريركية أمانة فى عنقها وأعناق المواطنين المخلصين باق على الزمن حمى لبنيه وملجأ لكل ملهوف يصون هذا الاستقلال وعى المواطنين وتضامنهم وتأييد الدول الصديقة التى تؤمن بالحرية والعدالة وحقوق الانسان .

فعلى اللبنانيين أن يعتصموا بالله ويوحدوا صفوفهم ولا يضنوا بتضحية حفاظاً على استقلال هذا الوطن وحريته وكرامته » .

ثانيا — الاحزاب السياسية وبرامجها

« الواقع الحزبى فى لبنان هو انعكاس للواقع الاجتماعى الفكرى والسياسى . ومن الطبيعى جدا أن يبدو نشاط لبنان الحزبى مضطربا متناقض المواقف ، سطحى النظرات والأغراض ، لان أصحاب هذا النشاط أكثريتهم الساحقة لم يستطيعوا أن يتفوقوا على الواقع اللبنانى والاجتماعى الفكرى السياسى . كما وأن لبنان محروم من رأى عام تتماسك به أطرافه الشعب ، فان الحزبية اللبنانية محرومة من رأى عام لبنانى يتجاوز وحداته الطائفية ، تلك التى تعكس تفككه الاجتماعى الفكرى السياسى . وبعبارة أخرى فان الحياة الحزبية فى لبنان هى تعبير عن موقف سلبى تجاه كل القضايا الوطنية ورغبة فى الابقاء على الأوضاع الرجعية القائمة » .

« وهكذا تبدو الحرية الحزبية فى لبنان حرية فوضى وتخريب ، لا سيما وأن لبنان بلد منفتح على كل التيارات والاتجاهات فى الوقت الذى لم يتوصل فيه بعد الى تكوين شخصية أصيلة له . ان الحزبية فى لبنان تعبر عن التفتت فى شخصيته الوطنية » (١) .

ويتسم النشاط الحزبى فى لبنان بطابع مميز ، وهو أن لكل حزب أو مجموعة أحزاب طابع خاص تميزها عن غيرها ، ويمكن تقسيم الأحزاب القائمة حاليا فى لبنان الى أربع فئات وهى :

أولا : الأحزاب الطائفية : ويمكن أن يطلق هذا الوصف على حزبى الكتائب والنجادة ، وليس لهذين الحزبين طابع عقائدى بالمعنى الصحيح ، كما أنهما ليسا من طراز الأحزاب التقليدية المعروفة .

---

(١) رأى للسيد رمضان لاوند عضو حزب النجادة فى استفتاء أجرته صحيفة اليوم اللبنانية عن الواقع الحزبى فى لبنن .

ثانيا : الأحزاب التقليدية : وهى لا تعدو كونها أحزابا سياسية عادية ، وهى عبارة عن تكتلات بين أفراد تجمعهم رابطة المصلحة المشتركة وتحقيق أهداف معينة أهمها خدمة مصالحهم الانتخابية والوصول الى الحكم . ومن هذه الأحزاب حزب الاتحاد الدستورى والكتلة الوطنية .

ثالثا : الأحزاب العقائدية : ويضم هذا التقسيم الحزب الشيوعى والحزب القومى الاجتماعى والحزب التقدمى الاشتراكى وحزب البعث العربى .

رابعا : أحزاب من نوع خاص : يوجد أنواع أخرى من الأحزاب ذات الطابع الخاص التى يطلق البعض منها على نفسه اسم « حركة » أو اسم « حزب » مثل حزبى الطاشناق والهاشناق .

وقد كان قانون الجمعيات اللبنانى خاليا من النصوص التي تحد من نشاط وحرية الأحزاب ، الا أنه عقب المحاولة الفاشلة التى قام بها الحزب القومى الاجتماعى للسيطرة على الحكم أقر مجلس الوزراء اللبنانى فى أبريل عام ١٩٦٢ مشروع قانون يتعلق بالأحزاب السياسية والجمعيات المنحلة ، وكان أهم ما جاء به حظر الابقاء على جمعية حلت لارتكابها جرائم تتعلق بأمن الدولة ولا يجوز أن يرخص مجددا الا بموجب قانون بقيام جمعية حلت بسبب ارتكابها جرائم تتعلق بأمن الدولة اقترنت بأحكام مبرمة وذلك خلال السنوات الخمس التى تلى صدور الحل ويشمل هذا الاحتراز مختلف فروع الجمعية المنحلة مهما تنوعت الأسماء ، وقد حظر القانون على أعضاء الجمعيات المنحلة الانتماء الى غيرها فى مدى ثلاث سنوات من تاريخ الحل باستثناء المستقيلين منها قبل ذلك بسنتين . وقد ألزم القانون كل جمعية مجازة بأن تتقدم سنويا لوزارة الداخلية بأسماء أعضائها وبنسخة من ميزانيتها وفرضت عقوبات رادعة على كل مخالف لأحكام هذا القانون .

وسوف نعرض فيما يلى للأحزاب اللبنانية القائمة وسوف نأتى على ذكر بعض الأحزاب غير المرخص لها بالعمل قانونا مثل « حزب

البعث العربى » أو الأحزاب التى حلت وفقد وجودها القانونى شرعيته مثل « الحزب القومى الاجتماعى » والسبب فى التعرض لها هو أنه رغم عدم وجودها القانونى الا أن أثرها ونفوذها موجود وواضح فى معظم المناطق اللبنانية بشكل أقوى مما تتمتع به الأحزاب الشرعية.

وفيما يلى العرض :

(أ) الأحزاب الطائفية

١ — حزب الكتائب

تأسست [١] الكتائب اللبنانية فى عهد الانتداب الفرنسى عام ١٩٣٦ باسم فرنسى Flange وقد اتخذ الاسم تشبها بالفلانج الأسبانية ، وقد كان تقليد النظم الفاسستية النازية منتشرا فى ذلك الوقت .

ولم يعترف بالحزب كنظمة قانونية الا فى ديسمبر عام ١٩٤٣ عقب استقلال لبنان وكان اهتمامه بالغا بتقليد العسكريين من تدريبات للأعضاء وارتدائهم لأزياء شبه عسكرية . وسبق الاعتراف بالحزب صدور قانون بحل المنظمات شبه العسكرية فى يوليو عام ١٩٤٣ وانطبق هذا القانون على حزب الكتائب وبذلك انتهى وجوده القانونى ، الا أن هذا الوضع لم يدم سوى ثلاثة أيام اضطرت الحكومة بعدها الى التراجع عن موقفها أمام ضغط أعضاء الحزب ونفوذهم القوى فى مختلف الدوائر اللبنانية ، وعاد الى العمل كمنظمة شبه عسكرية مرة أخرى ولم يتحول الى حزب سياسى ويتخذ الطابع المميز له حاليا الا فى مايو عام ١٩٥٢ .

وحزب الكتائب فى غالبيته يضم معظم أبناء الطائفة المارونية ، ودستور الحزب لا يمنع من انضمام أبناء الطوائف الأخرى لعضويته ،

---

(١) لا زال مؤسس الحزب هو رئيسه الحالى الشيخ بطرس الجميل.

وعلى هذا الأساس انضم اليه ما يقرب من ألفى مسلم شيعى ، وطبيعة تكوين الحزب وتنظيمه والانضمام اليه ونزعاته الانعزاليـــة وتطرفه وتعصبه الطائفى يجعل من المستحيل انضمام أى مسلم سنى له ، وكذلك الحال بالنسبة للمسيحيين الأرثوذكس .

وكان قيام حزب الكتائب ومناداته بالانعزالية السياسية من العوامل التى أدت الى قيام منظمات أخرى على أساس طائفى لها نفس التشكيلات العسكرية التى تبنتها الكتائب . فأنشأت فى ذلك الوقت « النجادة » للمسلمين السنية ، و « الطلائع » و « النهضة » للمسلمين الشيعة ولكنهما اندثرتا فى عهد الاستقلال ، وأسس الروم الأرثوذكس منظمة مماثلة أطلق عليها اسم « الغساسنة » ، أما الدروز فقد انضم بعضهم الى الحزب القومى السورى وانضم البعض الآخر الى الحزب التقدمى الاشتراكى بمجرد تكوينه .

وعدد أعضاء حزب الكتائب العاملين والمنتسبين يقدر بحوالى خمسين ألف شخص ، وينتسب اليه عدد كبير من المغتربين اللبنانيين يقدر عددهم بحوالى خمســة آلاف شـخص ويتركزون فى البرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول غرب أفريقيـا الناطقة بالفرنسية . وأهمية المغتربين بالنسبة للحزب ترجع الى التبرعات التى يقدمونها اليه مما يساعده على الانفاق بسخاء على ما يقيمه من مهرجانات وتدريبات عسكرية ووسائل اعلام وعقد مؤتمرات .. الخ ، بالاضافة الى أن وجود أعضاء للحزب بالخارج يجعلهم أبواق دعاية له فى المناسبات التى تتطلب تأييـد وجهة نظر الحزب فى أى مسـألة تتعلق بكيانه وكيان البلاد وسياستها العربية والأجنبية .

وللحزب مائتا فرع فى مختلف نواحى لبنان ، فى القرى والجبال ، ولا يمر عام دون أن يفتتح الحزب فرعا جديدا له على الأقل ؛ أما فى الخارج فقد تجاوزت فروع الحزب فى مختلف دول المهجر الأربعين فرعا موزعة على القارات الأمريكية وأفريقيا .

الانضمام الى الحزب :

يتطلب الانضمام لحزب الكتائب شروطا أهمها أن يتقدم طالب الانضمام بطلب الى فرع الحزب الذى يقع فى نطاق محل اقامته ويجب أن يوقع الطلب عضوان من الحزب لتزكية طالب العضوية ، ويدرس الفرع الطلب بدقة وفى حالة قبوله يرفع الى المكتب الادارى للحزب فى بيروت لدراسته دراسة وافية واعداد تقرير عن الطالب ثم يرفع التقرير الى المكتب المركزى للحزب الذى يقوم بدراسة الطلب دراسة نهائية ، وفى أثناء دراسة الطلب من قبل المكتب المركزى يتابع المرشح للعضـوية تلقى دورس خاصة فى العقيدة الحزبية والتنظيم الحزبى ، وفى نهـاية دراسته يمتحن المرشح وترفع نتيجة الدراسات التى أعدها المـكتب المركزى ونتيجة الامتحان الى المكتب السياسى للحزب حيث يقرر — وهو المرجع الأخير — قبول المرشح أو رفضه . وفى حالة الرفض ليس هناك شرط ابداء الأسباب ، ويرجع الرفض غالبا الى المحافظة على أمن وتنظيمات الحزب .

وعندما يقبل الطلب يسجل الاسم ويعطى الطالب بطاقة حزبيـة ثم يقسم العضو الجديد يمين الحزب وهو يتعلق بالولاء لمبادىء الحزب ولبنان ، ويتم القسم فى احتفال رسمى أمام لجنة شرف يرأسها عادة رئيس الحزب .

وبانتهاء هذه الاجراءات ينخرط الشخص فى سلك العضـوية الكاملة وتسند اليـه مهمة تتنـاسب مع مؤهلاته وشخصيته ضـمن التنظيمات المختلفة للحزب .

والملاحظ أن الحزب يختار أعضاءه عادة فى سن الشباب — ماعدا القادة — ولذلك يطلقون عليه اسم « حزب الشباب » ويرجع السبب فى ذلك الى رغبة المسئولين عن الحزب فى تنشئة هؤلاء الشباب حسب العقيدة التى يؤمنون بها ويغرسونها فى نفوس الأعضاء منذ الصغر ، وعلى هذا الأساس فان لأعضاء الحزب زيا معينا يتحتم عليهم ارتداؤه

فى المناسبات الحزبية ، بالاضافة الى شارة الحزب — وهى عبارة عن دائرة حمراء مرسوم عليها شجرة الأرز — وعلى كل عضو أن يحملها حتى يتم التعارف بين أعضاء الحزب بعضهم بعضا أينما كانوا .

تنظيمات الحزب :

يضم الحزب ثلاث هيئات عليا تتحكم فى توجيهه ورسم سياسته وهى الهيئة الاقليمية ، الهيئة الادارية ، الهيئة السياسية .

والحزب مقسم الى العديد من المجموعات يطلق على كل مجموعة منها اسم « فرقة » ويرأسها « رئيس » يعاونه نائب وأمين صندوق . وكل قرية من القرى تعتبر فرقة ، أما فى بيروت فتوجد فرقة لكل دائرة انتخابية وتتجمع الفرق فى دوائر وكل دائرة تديرها لجنة اقليمية منظمة على نفس النمط الخاص بلجان الفرق يضاف اليها مندوب لشئون الانتخابات وآخر للشئون الاجتماعية ، وتتجمع الفرق فى القرى حول الهيئة الاقليمية ، أما الفرق الخاصة بمدينة بيروت فانها تتبع مباشرة الهيئة الادارية .

وتتولى اللجان والهيئات الادارية قيادة الحزب فى الظروف العادية ، أما فى المناسبات الطارئة فان رئيس الهيئة الادارية فى بيروت هو الذى يتولى ادارة الحزب تحت اشراف المكتب السياسى . والحزب مقسم الى ستة عشر (١) فرعا ، لكل منها اختصاص ويرأس كل فرع منها رئيس يعاونه نائب وعدد من المساعدين حسب الحاجة ، وهذا التقسيم يلقى ضوءا على نشاط الحزب وتشعب اتجاهاته . ولكل فرع وظيفتان .. أولاها : ادارة شئون الحزب فى المنظمة الداخلة فى اختصاصه ، وثانيها : تنظيم الدراسات فى المجال التى تمارس نشاطها فيه ورفع هذه الدراسات الى المكتب السياسى ووزراء الحزب ونوابه .

(١) هذه الأقسام هى : أمانة السر • أمانة الانتساب • أمانة التدقيق • أمانة شئون الحزب فى بيروت • أمانة الشئون العقائدية • أمانة الدعاية • أمانة الشئون الاقتصادية • أمانة شئون الحزب فى الأقاليم • أمانة الرياضة • أمانة الشئون الانتخابية • أمانة الدراسات • أمانة الشئون الاجتماعية • أمانة التموين • أمانة الشئون النسائية •

واهم تنظيمين فى الحزب هما :

١ — المكتب السياسى : ويعتبر المهيمن على مصير الحزب ، يرسم سياسته ويحدد منهاج عمله ويضع أنظمته ويعين موظفيه ، ويستطيع المكتب السياسى بمفرده فى حالات الطوارىء أن يعقد الاجتماعات ويتخذ فيها ما يشاء من القرارات ، وتعتبر هذه القرارات قانونية .

ويتكون المكتب السياسى من خمسة أعضاء ينتخبهم المجلس المركزى للحزب لمدة سنتين قابلة للتجديد ، وينضم الى هؤلاء الخمسة رئيس الحزب ونائبه وأمين عام الحزب ووزراء الحزب ونوابه — حتى السابقون منهم — ومستشارو الحزب ، وذلك فى حالة انعقاد جلسة للمكتب . وعلى هذا الأساس فان عدد أعضاء المكتب السياسى غير ثابت فهو يزداد بازدياد عدد نواب أو وزراء الحزب

وقرارات المكتب السياسى سرية ما لم يقرر المكتب عكس ذلك .

٢ — المكتب المركزى : هو المرجع الأعلى الذى يشرف على نشاط وادارات الحزب المختلفة ، ويتكون من أعضاء المكتب السياسى ولجنة الشبيبة الكتائبيين المكلفة بالاشراف على الشباب والمفوضين المنتدبين لادارة لجان الشابات الكتائبيات .

ويجتمع هذا المكتب مرة كل أسبوع بصفة منتظمة وله صلاحيات واسعة مثل حق تقديم الاقتراحات ، وحق دعوة المكتب السياسى للانعقاد .

وأعضاء المكتب المركزى هم الذين ينتخبون رئيس الحزب ونائبه وأعضاء المكتب السياسى الخمسة .

رئيس الحزب : ينتخب رئيس الحزب لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، والرئيس هو الذى يمثل الحزب فى الاجتماعات الخارجية ولدى السلطات الرسمية وينفذ القرارات التى يصدرها المكتب المركزى . والرئيس الحالى يحتفظ برئاسة الحزب منذ تأسيسه حتى الآن .

مبادىء الحزب :

تقوم المبادىء الرئيسية لحزب الكتائب على اعتبار أن لبنان جزء من بلاد البحر الأبيض المتوسط ، كما أن واقعه الجغرافى يجعله جزءا من البلاد العربيـــة ، ولذلك فان له بهاتين الصفتين رســالة خاصة ، ولا يمكن أن يؤدى هذه الرسالة الا اذا بقى له طابعه الخاص . وهذا الطابع الخاص فى رأى رئيس الحزب هو : « أن المسيحيين يجب أن تبقى لهم أكثرية الوظائف الحكومية والمقاعد النيابية » بالرغم من اقراره الضمنى بأن المسلمين ربما كانوا أكثرية فى لبنان أو على الأقل مساوين للمسيحين فى العدد . فاذا ما رفض المسلمون بقاء السيطرة المسيحيــة فلا يلام المسيحيون اذا استنجدوا بدولة أو دول أجنبية ، كما حــدث فى عام ١٨٦٠ وكما تكرر فى عام ١٩٥٨ .

ويعقد الحزب سنويا مؤتمرا عاما يستعرض فيه موقف الحزب من القضايا الهامة وتدور بحوث المؤتمر عادة حول نقاط معينة ويصدر توصياته بالنسبة لها . ويبحث داخل المؤتمر موقف الحزب من القومية اللبنانية وسياسة الحزب الاقتصادية والتعليمية وعلاقة الحزب بنظام الحكم القائم والفلسفة العقــائدية لأعضــاء الحزب وعلاقة الحزب بالنقابات العمالية .

وهناك موضوع يناقش دائما فى كل مؤتمر ولــكن على نطاق ضيق وفى سرية تامة وهو « فكرة التوسع العربى » وخطورة ذلك على لبنان .

دستور الحزب :

يضم القانون الأساسى للحزب عدة مبادىء أهمها احتضــان فكرة القومية اللبنانية والعمل على ابرازها .. وعلى هذا الأســاس فان الحزب يرى أن لبنان وطن مستقل بحدوده المبينة فى الدســتور المعلن فى مايو عام ١٩٢٦ ، واللبنانيون من مقيمين ومغتربين أمة ذات قومية مميزة تجمعهم ارادة فى الحياة مشتركة وتاريخ مشترك ومصلحة

اقتصادية واحدة ولغة وثقافة وأهــداف وطنية وانســانية مشتركة . وينادى الحزب بقومية تقدمية تسهل للمواطن امكانات التحرر المعنوى والمادى بتيسير جميع الوسائل التى يحددها العلم : وبتحقيق النظام الأفضل ، يحيا فى اطاره المواطنون أحرارا أقوياء ، والعمل على توجيه اهتمام أبناء الأمة نحو قضاياها الانتاجية .

ويطالب الحزب بأن تكون هذه القومية علمانية تحترم جميع الأديان والمعتقدات وتأبى أن يكون للدولة دين أو معتقد خاص بها ، بالاضافة الى كونها قومية انسانية تنبذ كل انعزالية وترفض أى سيطرة دخيلة ، وأن على اللبنانيين واجب المساهمة فى الحقل العالمى بواسطة التعاون الدولى .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فيجب على لبنان أن يعتبر السلام والتعاون الدولى أساس هذه السياسة .

وفى الميدان الداخلى فيجب على الدولة أن تعتمد على منهــاج مستوحى من عقيدة الحزب القومية والاجتماعية والاقتصادية .

وشعار الحزب هو : « الله ، الوطن ، العائلة »

ويصدر الحزب صحيفة يومية تنطق باسمه وتعبر عن وجهة نظره ، وهى جريدة « العمل » .

٢ — حزب النجادة

أنشىء هذا الحزب فى البداية على نفس النمط الذى أنشئت عليه الكتائب اللبنانية ، أى أنه كان منظمة شبه عسكرية ، وكان ذلك فى عام ١٩٣٧ عقب انشاء الكتائب بعام واحد .

ويضم حزب النجادة فى مجموعه بعض المسلمين من طائفة السنية، وان كان لا يوجد فى قانونه ما يمنع من انضمام أى فرد من باقى الطوائف الأخرى لعضويته ، لأن الحزب يرى أن الدين مسألة شخصية بحتة ليس من حق الفرد التدخل فيها ، ولكن ندر أن انضم اليه عضو مسيحى .

ويضم الحزب ما يقرب من اثنى عشر ألف عضو ، ويتميز على غيره من الأحزاب بأنه يضم الطبقات العاملة من المسلمين فى لبنان من عمال وأجراء وطلاب وصغار التجار .. وهذا الأمر بالذات بقدر ما يعتبر مصدر قوة للحزب فانه يعتبر أيضا عاملا من عوامل ضعفه وعدم تطوره.

فهو مصدر قوة : لأن الحزب يستطيع — اذا ما أراد — عن طريق أعضائه أن يشل الحياة فى مدينة بيروت (١) مرة واحدة ، ولهذا السبب تعمل الحكومات أحيانا على مجاملته الى حد ما .

أما عوامل الضعف : فلأن المسلمين المثقفين — غير المنضمين للحزب — كثيرين منهم يؤمنون بمبادىء النجادة ويعملون على تحقيقها ويضحون من أجلها ، الا أنهم يأنفون الانضمام الى الحزب بوضعه الحالى لأنه — فى رأيهم — ليس من مستوى طبقتهم الاجتماعية ، ويقررون — صادقين — أنه اذا ما أعيد تنظيم الحزب على أسس ثابتة وجديدة فانهم سيكونون أول المنضمين اليه .

وقد كان حزب النجادة يسير ببطء فى سبيل تحقيق أهدافه ومبادئه، وكثيرا ما تعثر فى أداء رسالته وذلك لعدم وجود سند رسمى له ، ومرت عليه سنوات ركود .. وكان ازدهار الحزب وانهياره يخضع دائما للسياسة التى يرسمها له كل رئيس يتولى شئونه ، وتلك تتوقف على الظروف السياسية السائدة فى المنطقة العربية .

وقد حل الحزب فى عام ١٩٤٩ باعتبار أنه منظمة شبه عسكرية كما حدث بالنسبة لحزب الكتائب ، الا أن الكتائب استردت مركزها بعد ثلاثة أيام فى الوقت الذى لم يجد فيه حزب النجادة من يسانده فظل مختفيا الى أن عادت اليه الحياة ثانية فى عام ١٩٥١ .

وفى عام ١٩٥٤ أعيد تنظيم الحزب وسجل رسميا على أساس كونه حزبا سياسيا ، وقد كان له دور فعال فى ثورة لبنان عام ١٩٥٨ مما أدى بالحكومة القائمة فى ذلك الوقت الى حله رسميا . ولكن

---

(١) يضم الحزب عمال النظافة وتجار الخضروات واللحوم فى مدينة بيروت وكذلك سائقو التاكسى .

بانتهاء عهد الرئيس السابق شمعون عاد الحزب الى مزاولة نشاطه وأصدر صحيفة تنطق باسمه أسماها « صوت العروبة » .

تنظيمات الحزب :

المفروض أن الحزب يضم أقساما عديدة للاشراف على نشاطه وتوجيه أعضائه مثل دائرة الشباب ، ودائرة الشئون المالية ودائرة التوجيه ودائرة الدعاية ويشرف عليها جميعا المكتب السياسى للحزب .

الا أن الواقع أن جميع هذه الأجهزة لا وجود لها وأن رئيس الحزب هو الذى يدير الحزب ادارة مباشرة دون تدخل أى جهاز مما نص عليه فى قانون الحزب . ولهذا فان الحزب فى ادارته يعتبر حزبا عائليا (١) فى وضعه الحالى،وهذا من أهم نقاط ضعفه . ولولا الصحيفة الناطقة باسمه والموضوعات الطائفية الخطيرة التى يثيرها بين حين وآخر لما أصبح للحزب كيان واقعى .

مبادىء الحزب :

ينادى الحزب بأنه من حق العرب أن يحكموا بلادهم أحرارا ، ومن حق كل عربى العمل على أن يشارك العرب مشاركة فعالة وايجابية فى حل المشكلات الحضارية ، فلا يكونون سلبيين تجاهها بل ايجابيين . ويطالب بتوثيق العلاقات بين لبنان والدول العربية الى أبعد حد ممكن بحيث يصبح العرب فى مختلف أقطارهم وحدة اقتصادية وثقافية ودفاعية على الأقل وأن تبعث القوة فى الجامعة العربية بحيث تصبح أداة ايجابية فعالة .

ويعتبر الحزب أن لبنان بلد عربى له ما لبقية الأقطار العربية من حقوق ، وعليه ما عليها من واجبات ،، كما أنه ضد العصبية القطرية والاقليمية والقبلية وأشباهها .

---

(١) يرأس الحزب السيد عدنان الحكيم ويديره بالاشتراك مع أشقائه وكذلك الحال بالنسبة لصحيفة الحزب .

دستور الحزب :

نص القانون الأساسى للحزب على أن العرب هم من كانت لغتهم العربية أو يقطنون البلاد العربية وليس لهم فى الحالتين أية عصبية تمنعهم من الاندماج فى القومية العربية وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات .

وغاية النجادة جمع كلمة الشباب وتوحيد صفوفهم وايقاظ الوعى القومى فيهم وترويضهم على الطاعة والنظام والتضحية وتوجيه جميع قواهم لرفع شأن لبنان وربطه باتحاد مع بقية البلدان العربية .

ويعتبر الحزب أنه حزب قومى عربى ديمقراطى اشتراكى تعاونى، وهدفه نشر رسالته فى ضوء مفاهيم أهمها أن العرب أمة واحدة ، والوطن العربى وحدة طبيعية يحده المحيط الأطلسى غربا ، والخليج العربى شرقا وجبال طوروس شمالا والصحراء الافريقية الكبرى والمحيط الهندى جنوبا ، وأن القومية العربية فوق كل عصبية

ويرى الحزب الاحتفاظ باستقلال لبنان استقلالا تاما ناجزا باقيا ما بقيت ارادة بنيه مجمعة على ذلك .

طائفية الحزب :

اذا كان حزب الكتائب يمثل العنصر الطائفى بالنسبة للموارنة فان النجادة يمثل هذا العنصر بالنسبة للسنة . وله مواقف معينة خاصة بالنسبة للميثاق الوطنى والمطالبة باحصاء السكان والمطالبة بأن تكون رئاسة الجمهورية دورية بين المسلمين والمسيحيين .. فالنجادة تعتبر أنها غير ملتزمة بالميثاق الوطنى وأنه أسلوب لتصنيف المواطنين والتمييز بين بعضهم والبعض الآخر — وكثيرا ما تثير مواضيع تعرض وحدة البلاد الوطنية للخطر .

(ب) الأحزاب العقائدية

١ — الحزب القومى الاجتماعى — أو الحزب القومى السورى

ظهر هذا الحزب الى الوجود عام ١٩٣٣ ، وقد أنشأ « أنطون سعاده » وهو أرثوذكسى ، وكان لمذهبه أثر كبير فى انتشار مبادىء

حزبه ، اذ أن معظم معتنقى مبادئه من المسيحيين هم من طائفة الروم الأرثوذكس وذلك بالرغم من مناداة الحزب بمحاربة الطائفية . ويضم الحزب عددا كبيرا من المسلمين والدروز . ويقدر عدد أعضاء الحزب فى لبنان بأكثر من خمسة عشر ألف شخص .

وقد كانت نشأة مؤسس الحزب غامضة ، ولم يعرف الا بعد اصداره كتابا أسماه « نشوء الأمم » فى عام ١٩٢٩ ، وقد ركز كافة جهوده لابراز نظرياته فى القومية وفى مقومات الأمة .. ويعتبر هذا الكتاب بمثابة الدستور الأصلى للحزب .

الانضمام للحزب :

يتم قبول طلبات الانضمام للحزب ببطء ودقة ، ويخضع المرشح لفترة تدريب وامتحان أمام لجنة خاصة ، ويتخذ القرار النهائى بعد أن يتم التعرف على المرشح ودراسة أخلاقه وماضيه ووسطه وامكاناته واذا ما قبل المرشح فانه يخضع لاستجواب دقيق بكل ما يتعلق بأسراره وحياته الشخصية ، ثم يقوم العضو بحلف اليمين ويوقع ببصمة ابهامه وبامضائه على بطاقة الحزب التى تحمل صورته . وحينئذ يصبح عضوا بالحزب ثم يثقف العضو عقائديا وأخلاقيا — من وجهة نظر الحزب — وبعد هذا ينضم العضو الجديد الى الفرع الذى يلائم ميوله لكى يخدم به .

تنظيمات الحزب :

ركز القانون الأساسى للحزب السلطة العليا فى الاشراف عليه بين يدى المجلس الأعلى للحزب ، وهذا المجلس ينتخب رئيس الحزب لمدة سنتين ، ويمارس الرئيس صلاحيات السلطة التنفيذية تحت اشراف المجلس الأعلى وهو مسئول أمام هذا المجلس ، وينفرد الرئيس بتعيين رؤساء اللجان التى يضمها الحزب (١) .

(١) هذه اللجان هى لجنة الشئون الداخلية · الشئون المالية · الشئون الادارية · الشئون الثقافية · الشئون الاقتصادية · شئون التدريب ·

ويتكون المجلس الأعلى من رئيس الحزب ورؤساء اللجان ومعاونيهم وأمناء السر ، والمكتب السياسى وهو فى الوقت نفسه السلطة المركزية لادارة الحزب .

ويعين لكل منطقة رئيس يطلق عليه اسم « منفذ عام » تعاونه هيئة تنفيذية ، أما فى المدن والقرى التى يزيد عدد الأعضاء فيها عن خمسة عشر شخصا فان الوحدة الادارية الصغرى تسمى مديرية ويرأسها « مدير » أما اذا قل العدد عن خمسة عشر شخصا فان الوحدة الادارية تسمى « مفوضية » ويرأسها « مفوض » .

ويمكن القول بأن الحزب من حيث تنظيمه وارتباطه المركزى الدقيق بشخص زعيمه قد كون على النمط النازى ، كما أنه خلال الحرب العالمية الثانية قد ربط مصيره وعلق آماله على انتصار المحور وقد ازداد آنذاك نشاط رئيسه فى محاولة تحقيق أهداف الحزب وانشاء الهلال الخصيب ، ولما شعر المسئولون فى لبنان بخطورة الحزب واقدامه على بعض التهديدات العسكرية للكيان اللبنانى قدم رئيس الحزب للمحاكمة ، وكان للوثائق المتعلقة بهذه الاتصالات ــ وخاصة ما جرى منها فى الأرجنتين والبرازيل التى لجأ اليها رئيس الحزب أثناء الحرب ــ والتى وقعت فى أيدى السلطات [١] أثر فى الحكم بالاعدام على رئيس الحزب وتنفيذ الحكم فورا .

مبادىء الحزب :

تتلخص مبادىء الحزب فى النقاط التالية :

١ ــ سوريا للسوريين ، والسوريون أمة واحدة .

٢ ــ القضية السورية هى قضية قومية قائمة بنفسها مستقلة كل الاستقلال عن أية قضية أخرى ، وهى قضية الأمة السورية والوطن السورى .

(١) نشرت هذه الوثائق فى كتاب أصدرته الحكومة اللبنانية عام ١٩٤٩ لتبرير حكمها بالاعدام على رئيس الحزب .

٣ ــ الوطن السورى هو البيئة الطبيعية التى نشأت فيها الأمة السورية وهى ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها ، وتمتد من جبال طوروس فى الشمال الغربى وجبال البختيارى فى الشمال الشرقى الى قناة السويس والبحر الأحمر فى الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة . ومن البحر السورى فى الغرب (البحر الأبيض المتوسط) شاملة جزيرة قبرص الى قوس الصحراء العربية وخليج العجم من الشرق ، ويعبر عن هذا كله باصطلاح « الهلال السورى الخصيب ونجمته جزيرة قبرص » [١] .

تطورات الحزب :

تطورت أوضاع الحزب بعد الحرب العالمية الثانية وبعد انهيار المحور ، وتميز هذا التطور بمظهرين :

الأول : مهادنة المسئولين عن الحزب للبنان وذلك بتغيير اسم الحزب من « الحزب القومى السورى » الى « الحزب القومى الاجتماعى » واعتبار لبنان والجمهورية السورية وبقية أجزاء سوريا الطبيعية كواقع يمكن التسليم به ، على أن يكون الهدف الأخير هو جمع شتات هذا الكيان وصهره فى المجموعة السورية .

الثانى : مهادنة الحزب للفكرة العربية وذلك عن طريق ادخال العراق فى المجموعة السورية والمناداة بتعاون أوسع مع الدول العربية الأخرى .

وكان الهدف من مهادنة لبنان تمكين الحزب من العمل بصورة شرعية بدلا من أن يكون حزبا ممنوعا مطاردا . وقد نجح الحزب فى تحقيق هذا الهدف وذلك حينما حصل على اعتراف رسمى بوجوده القانونى من السلطات اللبنانية فى عهد الرئيس السابق كميل شمعون .

موقف الحزب من لبنان :

من مذكرات ومحفوظات المسئولين عن الحزب يمكن أن نوضح

(١) مخطوطة لأسد الأشقر نائب رئيس الحزب فى محفوظاته التى أذاعتها المحكمة العسكرية اللبنانية عام ١٩٦٢ .

فى النقاط التالية نظرة الحزب الى الـكيان اللبنانى ومشروع الهلال الخصيب .

أولا : « فكرة الكيان اللبنانى هى فكرة مستحدثة تمتد جذورها الى الفتح الاسلامى ولم تظهر بمظهرها الطائفى الا بعد عام ١٨٦٠ ، أما قبل ذلك فلم توجد الا اقطاعات مسيحية ومحمدية ترتبط مباشرة بالباب العالى ، ولم تكن فكرة لبنان قط الا فكرة كيان سياسى سبب نشوئه التشريع الطائفى فى الدول السورية الأخرى ، وسيطرة الروح الطائفية المستعصية على المجتمعات السورية الأخرى ؛ فاذا زال هـذا السبب لم يبق أى مبرر لفكرة الكيان اللبنانى »

ثانيا : « ان مشروع سوريا الكبرى هو مشروع قومى صرف قد اتخذ السياسة واسطة لتنفيذه ، واذا كان الحزب بقى متحفظا لا يبدى رأيه أو تأييده بصراحة للمشروع ، فذلك كى لا يستهدف لملاحقـة الحكومة اللبنانية ومهاجمة المؤسسات الرجعية اللبنانية » (١) .

ثالثا ـ « الأمة السورية هى قلب سورية النابض وان بيئـات العالم العربى هى أربع : بيئة المغرب العربى الكبير ـ بيئة وادى النيل العربية ـ بيئة الهلال الخصيب السـورية ـ بيئة شـبه الجزيرة العربية » (٢) .

رابعا ـ « اضطر الحزب تحببا للشعب اللبنانى ـ فريق المسيحيين بنوع خاص ـ أن يشكل سياسة لبنانية مترددة عرجاء . ان وضع الحزب مرتبط بمصير الشـام ارتباطا كبيرا ولولا خضـوع الشـام لزعامة مصر بهذا الشـكل الملفت لما كان على الحزب أن يبحث على « فورميل » لبنانية ليحقق انتصارا حاسما فى لبنان » (٣) .

---

(١) من رسالة الأسد الأشقر نائب رئيس الحزب الى الملك حسين ملك الأردن أذاعتها المحكمة العسكرية اللبنانية عام ١٩٦٢ .

(٢) منشور بقلم عميد الاذاعة فى الحزب بتاريخ ٢٥/١١/١٩٦١ .

(٣) من مشروع اصلاحى قدمه رئيس الحزب الى المجلس الأعلى للحزب .

موقف الحزب من العروبة :

اعتبر الحزب الشعوب العربية الأخرى ـ غير سوريا الكبرى ـ فى بدء دعوته شعوبا مجاورة للشعب السـورى لا أكثر ولا أقل ، ونادى بأن تبنى هذه الشعوب علاقاتها مع الأمة السورية على أساس مصالح الجوار فقط دون الأخذ بعين الاعتبار لأية روابط عنصرية أو لغوية أو تاريخية . الخ وقد حارب الحزب منذ نشـأته فى جبهتين :

الجبهة الأولى : كانت فى لبنان وهى جبهة الانفصالية والانعزالية وقد هادن الحزب هذه الجبهة لفترة .. والجبهة الثانية كانت تضم أنصار الفكرة العربية والقومية العربية بالنسبة للوطن العربى الكبير ، وكان هؤلاء يرون فى الحزب عدوا لفكرة الوحدة العربية وتنـكرا لماضى وتاريخ المنطقة .

وكانت الجبهة الأولى فى بداية عهد الحزب أشد احتداما وقوة ، بل ان نشاط الحزب انحصر فى هذه النقطة بالذات فى ذلك الوقت خاصة وأنه كان ينادى بمحاربة الانتداب الفرنسى ومحاربة التجزئة التى أحدثها هذا الانتداب فى سوريا الطبيعية وتقسيمها الى دويلات .

موقف السلطات اللبنانية من الحزب :

لقد طورد الحزب مطاردة عنيفة واعتقل رئيسه وأعدم فى عهـد رئيس الجمهورية الأسبق الشيخ بشارة الخورى ، فلما تنحى الخورى عن منصبه وتسلم الحكم بعده الرئيس كميل شمعون ، بدأت مرحـلة ازدهار بالنسبة للحزب ، فبالرغم من عدم السماح له رسميا بممارسة نشاطه ، الا أن السلطات أخذت تغض الطرف عن تصرفات الحزب الى الدرجة التى استطاع أن يصدر صحيفة تحمل شعاره وتنطق بلسـانه ، وبدأت الاحتفالات التقليدية بمولد مؤسس الحزب تجرى علانية فى لبنان ، واتسم نشاط الحزب واجتماعاته ودعاياته بالعلانية ، ورشح بعض أعضائه أنفسهم للنيابة عام ١٩٥٧ .

وقد كانت مهادنة الحكومة للحزب سببا من أسباب ازدياد عدد أعضـــائه وأنصـاره ومؤيديه فى ذلك الوقت رغم مطاردة الحزب الشيوعى

وقبل أن ينتهى عهد شمعون ، وفى مطلع ثورة ١٩٥٨ منح الحزب رخصة رسمية للعمل بحرية كغيره من الأحزاب وذلك لمساندة رئيس الجمهورية ضد معارضيه .. ولـمـا انتهى العهـد وتسلم الرئيس فؤاد شهاب منصب رئاسة الجمهورية لم يتيسر له أن يغير من واقع الأمر شيئا اذ أن الإقدام على الغاء رخصة الحزب دون مبرر قانونى قوى ، فيه الكثير من المغامرة وتعريض الأوضاع الداخلية للبلاد الى هزات هى فى غنى عنها ، وظل الأمر كذلك الى أن دبر الحزب محاولة للاستيلاء على الحكم فى نهاية عام ١٩٦١ ، فألقى القبض على أعضائه وصـدر قانون بحله وصودرت ممتلكاته ..

وللحزب تاريخ طويل (١) فى ميدان التآمر والعصيان ومحاولات الاستيلاء على الحكم مما جعل السلطات اللبنانية تراقبه دائما سـواء كان فى حالة شرعية ، أم يمارس نشاطه من وراء ستار .

---

(١) ١ — فى عام ١٩٣٦ ألقى القبض على بعض أعضـاء الحزب وقدموا للمحاكمة وفرضت عليهم عقوبات مختلفة بتهمة القيام بتجمعات عسكرية تدعو الى العصيان .

٢ — فى عام ١٩٤٩ قام الحزب بعصيان مسـلح لقلب الأوضـاع القائمة والاستيلاء على الحكم بالقوة المسلحة والتعدى على الثكنات العسكرية وعلى الجيش وضباطه وأفراده وقتل بعضهم وقد صدرت أحكام ضد بعض أعضاء الحزب وأعدم رئيسه . وكانت نتيجة ذلك قيام الحزب بسلسلة من الاغتيالات راح ضحيتها بعض من اشتركوا فى محاكمة رئيس الحزب.

٣ — بلغ عدد الأعضاء الذين اعتقلوا عقب فشل محاولة انقلاب عام ١٩٦١ ستة آلاف شخص فى الفترة من أول يناير حتى أول أبريل عام ١٩٦٢ أفرج عنهم وقدم للمحاكمة ٥٢٦ شخصا فقط .

٤ — اغتال بعض أعضاء الحزب الزعيم رياض الصلح رئيس وزراء لبنان أثناء وجوده بالأردن عام ١٩٥١ .

٥ — اغتال بعض أعضاء الجزب الضابط السورى عدنان المالكى وقد قدم بعضهم للمحاكمة وصدر فى ١٩٥٦/٤/٢٩ حكم بالاعدام على ثمانية من أعضاء الحزب لادانتهم وحكم بالأشغال الشاقة على ٩ أشخاص مددا تتراوح بين ١٥ ، ٢٠ سنة من بينهم جرم انطون سعادة رئيس الحزب السابق .

وسائل الحزب لتنفيذ مخططاته :

يؤمن الحزب — كما يؤكد ذلك الواقع المتكرر — بفكرة الاغتيال السياسى ، ويعتبر ازالة بعض الشخصيات من الوجود أحد الأساليب الفعالة فى تحقيق أهداف الحزب وأهمها الوصول الى الحكم أو على الأقل تمثيل بعض أعضائه فى البرلمان . وقد لجأ الحزب الى اتباع هذه الوسيلة بعد أن شعر أنه بالرغم من مرور وقت طويل على تأسيسه فقد استحال عليه الوصول الى الحكم وتحقيق أهدافه بالأساليب الدستورية. فلم يزد نوابه فى البرلمان السورى عام ١٩٥٥ عن ثلاثة أشخاص فسخت نيابتهم جميعا لعدم صحتها ، أما فى لبنان فقد استحال عليه ذلك باستثناء وصول أحدهم الى النيابة فى عهد الرئيس كميل شمعون .

وقد تأكدت وسيلة الحزب من الوثائق التى طرحتها الحـكومة اللبنانية على الرأى العام خلال عام ١٩٥٢ والتى ظهرت من خلالها اللا أخلاقية التى كان الحزب يسير عليها .

انهيار الحزب :

عقب قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ووجود سـلطة مركزية نشيطة لم يستطع الحزب أن يمارس نشاطه على نطاق واسع من سوريا التى كانت تعتبر مركز نشاطه ، وبدأ الحزب فى التدهور يوما بعد آخر .. ويرجع هذا التدهور من وجهة نظر الحزب (١) الى العوامل التالية :

« ان الوضع العام فى الهلال الخصيب أصبح معاديا على وجه الاجمال ، ففى نظر العراق أصبحنا عصابة ، وفى الشام قتلة ، وفى مصر عملاء ، وفى الكويت لم تتمكن من انشاء صلات ود مع حكامه ، وفى لبنان رغم أننا تحببنا الى الشعب اللبنانى — على الأخص الفئات المسيحية — فان هذا الشعب لم يكن وفيا لنا ، ويتضح من ذلك أنه لم يبق لنا من صديق سوى الأردن »

---

(١) من وثيقة عثر عليها البوليس اللبنانى أثناء التحقيقات العسكرية فى المؤامرة وأعلنتها المحكمة العسكرية اللبنانية فى ١٩٦٢/٥/٢٠ .

وقد دفع هذا الانهيار الى أن يبحث الحزب عن حلول جذرية لمشكلته ، فقام المجلس الأعلى للحزب باجراء تغييرات فورية فى مراكز الحزب واتفق على رسم خطة من شأنها التحبب الى الأوساط المسيحية بانتحال الشعارات اللبنانية وعدم الاكثار من ترداد الهتافات القومية وذلك بعد أن نجحت هذه الوسيلة فى أوساط المسلمين وانخرط على أثرها فى صفوف الحزب كثرة من السوريين والفلسطينيين .. والحل الرئيسى الذى تبناه الحزب هو العمل على الخلاص من الحكم الدستورى فى لبنان فى مرحلة أولى لتحقيق الانتصار الكامل فى تحقيق الهلال الخصيب فى باقى مراحله.

الا ان الحزب فشل وانهار فى تنفيذ مؤامرته التى قام بها ليلة ٣١ ديسمبر عام ١٩٦١ وبذلك انتهى قانونا وواقعا فى الثانى من يناير عام ١٩٦٢ .

٢ ـ الحزب الشيوعى

تعود نشأة الحركة الشيوعية فى لبنان وسوريا الى ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ولم تتبلور هذه الحركة وتأخذ شكل منظمة واضحة المعالم الا بعد قيام الحركة الوطنية اثر الثورة السورية التى قامت ضد فرنسا عام ١٩٢٥ . وقد ساعد على نمو الحركة الشيوعية فى ذلك الوقت عودة البعثات التعليمية التى أرسلت الى الدول الأوربية وخاصة فرنسا وتولت بعد عودتها مهمة التدريس فى المدارس والمعاهد العليا ، وفى الوقت الذى تغلغلت فيه المبادىء الشيوعية فى أوساط الطلبة السوريين لم تستطع أن تجد لها منفذا فى أوساط الطلبة فى لبنان لأن معظمهم بالاضافة الى الاساتذة كانوا من الطبقة المحافظة التى كان الحد الأقصى لمقاومتها واظهار شعورها هو الطابع القومى الوطنى .

وطوال مدة الانتداب الفرنسى ظل الحزب الشيوعى فى لبنان مرتبطا بقيادة الحزب فى سوريا ، وفى عام ١٩٤٣ اجتمع قادة الحزب فى البلدين وقرروا استقلال كل حزب بشخصيته وموارده على أن يظل التعاون والتوجيه من حق الرئاسة فى سوريا ، الا أن واقع الأمر أن أية توجيهات ترد للحزبين كانت تأتى من المقر المركزى لقيادة الحزب الشيوعى فى الخارج .

والحزب غير معترف به رسميا فى لبنان ، الا أن ذلك لم يمنعه من ممارسة نشاطه على نطاق واسع واظهار وجوده فى المناسبات التى تتطلب ذلك كما أن له صحيفته الناطقة باسمه بالاضافة الى أكثر من صحيفة أخرى تتبنى توجيهاته وتنادى بوجهة نظره .

وتوجد علاقة وثيقة بين الحزب الشيوعى فى لبنان وحزب الهانشاق الأرمنى والذى سيأتى ذكره فيما بعد .

ويقدر عدد أعضاء الحزب فى لبنان بأكثر من أربعين ألف شخص بيتهم من الأرمن .

تنظيم الحزب :

يتألف النظام الداخلى للحزب من احدى وعشرين مادة موزعة على ثمانية أبواب تتناول شروط العضوية وكيفية بناء الخلايا ووسيلة تكوينها واختصاصات لجنة المنطقة ومؤتمر الحزب واللجنة المركزية ووسائل تمويل الحزب .

دستور الحزب :

يطلق على القانون الأساسى للحزب اسم « الميثاق » وقد أوضح الميثاق أهداف الحزب وهى لا تخرج عن المبادىء الرئيسية لأى حزب شيوعى فى أى مكان فى العالم .. وعلى هذا الأساس أبرز دستور الحزب ضرورة تأمين الانسجام والتعاون بينه وبين الأحزاب الشوعية فى جميع أنحاء العالم .

انتشار الشيوعية فى لبنان :

يرجع سبب انتشار الشيوعية فى لبنان — الى حد كبير — الى كثرة وجود الأرمن بها . فالشيوعية منتشرة بين غالبية الطائفة الأرمنية، وسبب ذلك المذابح التى تعرض لها الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها على يد الأتراك مما جعلهم يهربون من ديارهم تاركين خلفهم أوطانهم ، وقد أدى ذلك الى كرههم وحقدهم على تركيا ، وبالتالى موالاة عدوها اللدود وهو الاتحاد السوفيتى . يضاف الى ذلك عامل على جانب كبير من الأهمية وهو أن الطائفة الأرمنية فى لبنان تعيش غالبيتها تحت ظروف مالية واجتماعية غاية فى السوء مما جعلها تحقد على وضعها فى ديار المهجر فتلجأ الى المناداة بالشيوعية لعل فى تحقيقها انفراجا للأزمة التى يعانونها .

وقد نجح الأرمن فى الاختلاط بمختلف الأوساط اللبنانية ، وكان لهذا الاختلاط أثر فى اعتناق عدد لا يستهان به من اللبنانيين رجالا ونساء وعلى مختلف المستويات الاجتماعية للمذهب الشيوعى .

نشاط الحزب :

اتسع نشاط الحزب فى لبنان اتساعا مطردا وكثر عدد أعضائه وازدادت اجتماعاته وتحركاته واتخذت صفة العلانية بعد أن كان يلجأ الى توزيع نشراته فى السر وبعيدا عن أعين المسئولين ، وكان يعقد ندواته فى جو يحيط به الغموض ، ولكن الحزب خرج من هذا الغموض وأصبح نشاطه يتناول جميع النواحى السياسية والاقتصادية، وتألفت الى جانبه هيئات منبثقة عنه وتعاونه فى نشاطه تحت أسماء مختلفة ومهمتها الاتصال بالطبقات اللبنانية العاملة وجمعها وتنظيمها والمطالبة بتحسين أوضاعها وتشجيعها على الالتجاء لمختلف الوسائل — خاصة الاضرابات — لتحقيق أهدافها .

وهناك عدة جمعيات ثقافية فى الظاهر — مثل « أنصار السلم » و « أصدقاء الاتحاد السوفيتى » و « جمعية التعاون الثقافى بين لبنان والاتحاد السوفيتى » و « دار الفكر الجديد » و «مؤسسة الفارابى» ولكنها تعمل بصبر وأناة على تفهيم المبادىء الشيوعية وغرسها فى نفوس الشباب اللبنانى وخاصة الناقمين منهم على أوضاعهم والأوضاع التى تمر بها البلاد .

وللحزب صحيفة تنطق باسمه ، ويطلق عليها اسم « النداء » .

علاقة الحزب بالسلطات اللبنانية :

ليس للحكومات اللبنانية سياسة واضحة تجاه مكافحة الشيوعية فى بلادها ، فبينما يعتبر القانون اللبنانى أن الحزب الشيوعى حزب غير شرعى وغير مسموح له بمزاولة أى نشاط ، اذ بها تصرح له باصدار صحيفة لا تحمل حقيقة اسمه ولكنها تعلم تمام العلم أنها ستستعمل لهذا الهدف ولا ينقصها الا وضع اسم « الحزب الشيوعى » عليها فهى صريحة فى الدعاية للشيوعية ، صريحة فى عدائها لخصومها .

وقد شجع على تطور الحزب واجتيازه مرحلة الخوف والخفاء الى مرحلة الجرأة والعلانية عدم وجود أسلوب جدى صادق للقضاء

على الحركة الشيوعية منذ بدايتها ، وأصبح مجرد التفكير حاليا فى الوقوف فى وجهها أمر لا تستطيع أن تقدم عليه أية حكومة لبنانية .

وقد يكون السبب فى مهادنة الحكومات اللبنانية للحزب الشيوعى هو أنها مطمئنة الى أنه مهما تنشط الحركة الشيوعية فى لبنان أو تزدهر ، فانها لن تكون ذات أثر سيىء على لبنان نفسه — وان كان ضررها واقع لا محالة فسيكون على الدول العربية المجاورة — وسبب ذلك يرجع الى عاملين هما :

أولا : كثرة الطوائف فى لبنان وتغلغل الأثر الطائفى الدينى فى النفوس .

ثانيا : ارتفاع مستوى المعيشة بين غالبية أفراد الشعب اللبنانى خاصة المثقفين منهم .

وهذان العاملان يجعلان من الصعب مهما انتشرت النظريات الشيوعية فى لبنان أن تحقق نصرا عمليا فى الميدان الداخلى أو الخارجى .

٣ — الحزب التقدمى الاشتراكى

يتميز الحزب التقدمى الاشتراكى عن غيره من الأحزاب اللبنانية بأنه يجمع الى جانب كونه حزبا عقائديا ، فان به شيئا من الأحزاب الطائفية وشيئا من الأحزاب التقليدية .

وسأتوسع فى ذكر بعض التفصيلات عن هذا الحزب لسبب رئيسى وهو أنه الحزب الوحيد فى لبنان الذى يتبنى سياسة اشتراكية ويحاول تطبيقها فى بعض المجالات . ولما كان الجو العام الذى يسيطر على العالم العربى وشعوبه هو المطالبة بتحقيق المخططات الاشتراكية لذلك سأعرض هنا للمخطط الشامل للحزب .

ويتميز هذا الحزب أيضا بأنه يجمع بين نقيضين . شخصية رئيس الحزب ومؤسسه وهو السيد كمال جنبلاط وبين المبادىء التى يتبناها .

فرئيس الحزب ينتسب الى عائلة من أعرق العائلات الدرزية ، وكان ولا يزال للعائلة نفوذ قوى سواء فى مجال الاقطاع أو فى مجال السلطات الدينية ، وقد ورث رئيس الحزب عن والديه السلطتين معا ، الا أن نشأته قد طغى عليها دراسته ورحلاته مما جعله « يؤمن بأن مصير هذه الزعامات لابد الى زوال يوم أن يتبلور الوعى الشعبى ، فأراد أن يضمن زعامته بأن يضيف اليها مبادىء تقدمية جديدة » .

والمعروف عن رئيس الحزب أنه يقرأ كثيرا ، فجاءت فلسفة حزبه مزيجا من المبادىء الدينية السامية فى التسامح وعدم الالتجاء الى العنف ، ومبادىء غاندى الذى يعتبر نفسه تلميذا روحيا له .. ولم يخل دستور الحزب من المبادىء الاشتراكية الماركسية ، يضاف الى ذلك وضع زعامة رئيس الحزب والاعتبارات الطائفية التى لا يمكن تجاهلها .

ويبلغ عدد المنضمين الى الحزب بمختلف فروعه ما يقرب من اثنى عشر ألف شخص نسبة كبيرة منهم من الدروز .

تنظيم الحزب :

يقوم بادارة الحزب ورسم سياسته والاشراف على تنفيذها جهاز يتكون من ثلاثة فروع وهى :

(أ) الجمعية العامة للحزب : وتضم جميع أعضاء الحزب وتجتمع مرة على الأقل كل سنة لتستعرض بصورة عامة نشاط الحزب فى العام المنصرم وتخطط لنشاطه فى المستقبل ، وتنتخب الجمعية العامة كل أربع سنوات مجلس القيادة وتعين من بين أعضاء هذا المجلس رئيساً للحزب .. ومدة الرئاسة عام واحد .

(ب) مجلس القيادة : ويتكون من ستة عشر عضوا من بينهم رئيس الحزب ، ومهمة المجلس هى **تحديد ورسم سياسة الحزب** .

ويقوم مجلس القيادة بتعيين مجلس المفوضين لمدة أربع سنوات .. هذا ، وقد جرت العادة على أن يضم مجلس القيادة أعضاء يمثلون طوائف مختلفة (١) .

(ج) مجلس المفوضين : وهو يتكون من اثنى عشر عضوا مهمتهم التنظيم الادارى الداخلى للحزب ، مثل تنفيذ القوانين ومعالجة الشئون الاجتماعية والقضايا المالية المتعلقة بشئون الحزب .

ماهية الحزب من واقع دستوره :

يضم الحزب هؤلاء الذين يريدون التحرر لنفوسهم ولمجتمعهم ، وهو قبل كل شىء حزب العمال والفلاحين والمزارعين وأرباب الحرف ورجال الفكر والمهن الحرة والعناصر الواعية والمخلصة من البورجوازية الوطنية .

والحزب يجمع حسنات الأحزاب السياسية والاجتماعية المتضاربة فى العالم (الفاشية والنازية والشيوعية والديمقراطية الغربية) ويتنكر لما تتضمنه برامج هذه الأحزاب من أخطاء ومن فساد .

---

(١) كانت نتيجة انتخابات أعضاء مجلس القيادة التى أجريت عام ١٩٦١ هى : **١٣ عضوا مسيحيا — ٢ دروز — ١ سنى**

ويعمل الحزب على الجمع بين النقيضين : بين النظام والحرية ، بين الأخلاق والقانون ، بين الفردية الشخصية والاجتماعية ، بين العمل والتأمل ، بين الشرق والغرب ، بين القديم والحديث ، أى ديمقراطية شعبية منظمة .

والحزب تقدمى باعتبار أنه يتبنى نتاج العلم والتطور وتطبيقاته العملية فى جميع الميادين .

والحزب يهدف الى بناء مجتمع على أساس الديمقراطية السليمة ، تسود فيه الطمأنينة الاجتماعية والعدل والرخاء والسلم والحرية ويؤمن حقوق الانسان ، ويعمل على قيام نظام اجتماعى واقتصادى جديد على أساس مبدأ « لكل امرىء قدر استحقاقه وحاجته » .

برنامج الحزب :

ينادى الحزب بوضع وثيقة تعلن حقوق وواجبات الانسان والمواطن ، تكون مقدمة لدستور جديد يتفق ومبادىء الحزب ويرتكز على مبدأ فصل السلطات وتقوية السلطة التنفيذية وتأمين دستورية القوانين بواسطة القضاء .. والحزب يؤمن بضرورة مساواة الرجل والمرأة فى الحقوق المدنية والسياسية كما يؤكد على ضرورة جعل القضاء أقدس ملاذ للحقوق والحريات .

ويطالب الحزب بضرورة ارتكاز الادارة على التبسيط ، اللامركزية ، توسيع الصلاحيات ، حصر المسئوليات ، التفتيش الدائم المستقل ، استقلال المواطن .

ويرى الحزب ضرورة سن تشريع للانتخابات يضمن الاقتراع الاجبارى والبت فى صحة الانتخابات عن طريق القضاء .

وفى مجال التطبيق العملى لنظام الحكم فان الحزب ينادى بعلمانية فى الدولة تحترم حرية المعتقدات والغاء نظام الطائفية السياسية واعتماد نظام الخدمة الاجتماعية الاجبارية وتأمين وسائل العلاج لجميع المواطنين فى كافة المناطق وتخفيض تكلفة المعيشة وزيادة القوة الشرائية

وذلك عن طريق تخفيض كلفة الانتاج وتخفيض الضرائب غير المباشرة الى أقصى حد والغاء الرسوم الجمركية على السلع غير المنتجة محليا .

وفى مجال العمل والانتاج يرى الحزب وضع وتطبيق تشريع قانونى عادل للملكية ورأس المال والعمل ، يؤمن بينها التعاون المنسجم الرامى الى الرخاء العام ويستمد من وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية وينادى بضرورة التنافس الحر وحرية العمل والاتجار ، مع استخدام الضرائب والنفقات العامة كعوامل توجيه اقتصادى وأداة استقرار وعدل اجتماعى ، ومن أجل ذلك يجب اعتماد نظام مالية وضرائب قائم على مبدأ « التكليف حسب مقدرة المكلف والانفاق حسب الحاجة » .. ويجب أن تركز الميزانية فى معظمها على التكليف المباشر والاستغناء الى أقصى حد عن الضرائب غير المباشرة مع ادارة أموال الدولة على أسس اقتصادية .. ولمراقبة الأعمال المالية فى الدولة يجب انشاء دار المحاسبة وهيئة مستقلة للرقابة على الصرف على أن يخضع الجهاز الحكومى بأكمله لهيئة تفتيش دائمة .

وفى مجال التعليم والثقافة يرى الحزب ضرورة وضع نظام للمدرسين يعين أصول المهنة وانشاء متاحف وقاعات عرض دائمة ودور للتمثيل والأوبرا واستوديو للصناعة السينمائية ، وتحقيق اصلاح أساس منهجى لنظام المطبوعات والاذاعة ينسجم مع أهميتها كحلقة اتصال فعالة بين الرأى العام والحكومة وكوسيلة لاذاعة الحقيقة .

مفهوم الاشتراكية لدى الحزب :

تعنى الاشتراكية مفهوم الحزب بأنها الاشراك العادل للمواطن فى الثروة العامة ، أى فى الثروة المادية والفكرية والروحية ، وفى جميع الأرباح التى تؤهله الى تحصيلها كفاءته وجهده .. فالأرض ووسائل الانتاج الأخرى من صناعة وتجارة هى خاضعة لحق الجماعة ، وموارد الحكومة ليست وقفا على أحد دون سواه .

وبناء على هذا التفسير فان الحزب قد رسم سياسته ويطالب الحكومة بتبنى تلك السياسة وتتلخص فى النقاط التالية :

أولا : بالنسبة للزراعة : يجب العمل على تشجيع الملكيات الصغيرة ، وهذا لن يتأتى الا بتصفية أملاك الدولة الخاصة ومصادرة الأملاك العقارية والزراعية المهملة وتوزيعها ووضع ضريبة ارث تصاعدية، وتقسيم الملكيات الزراعية الكبيرة على الفلاحين والزراعيين وعمال الزراعة والقضاء على نظام المشاركة فى المحصول وايجاد نظام ملائم للتسليف الزراعى .

ثانيا : بالنسبة للصناعة : يرى الحزب مساهمة العمال فى الأرباح.

ثالثا : بالنسبة لرأس المال : فان الحزب يرى منع التكتلات الرأسمالية أو تكتلات الأشخاص الرامية الى خنق أو ازالة حرية العمل والاتجار لتحقيق مصلحة خاصة ، مع اعتماد النظام التعاونى حيثما أمكن فى مختلف فروع الانتاج والاستهلاك .

رابعا : بالنسبة للاقتصاد : يطالب الحزب الحكومة بوضع برامج محددة للانتاج الزراعى والصناعى والعمل على منع الأرباح الفاحشة ومنع تجميد أو تعقيم الثروة لغير سبب تفرضه حاجة الانتاج ذاته واعتبار العمل الشرط الجوهرى لامكانية الانتاج ، على أن يخصص القسم الأوفر من الميزانية للانتاج ، وذلك يتطلب تبنى الحكومة لسياسة نقدية تعمل على الطمأنينة والاستقرار ، ومن الملائم والضرورى تأميم المؤسسات التى لها أهمية خاصة فى اقتصاديات البلاد وفى حياتها الاجتماعية والسياسية .

وسائل الحزب من واقع بيانه :

لتحقيق أهداف الحزب فانه يتبنى سياسة عميقة الجذور طويلة الأجل حتى ينتهى به الأمر الى تحقيق أهدافه . فهناك مبادىء أساسية يجب تطبيقها ، وهذا يتطلب تهيئة الجو الملائم لها مثل البيئة والطمأنينة الاجتماعية ، ولن يتأتى ذلك الا اذا أتيحت فرصا متكافئة لكل أفراد الشعب .. كأن يكون العلم للجميع الزاميا ومجانيا فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وستكون نتيجة ذلك عدم وجود طبقية فى المجتمع بل صهر الشعب بأكمله فى وحدة اجتماعية تامة ، مما يؤدى الى أن يصبح فى

البلاد ديمقراطية شعبية منظمة لا ديكتاتورية ولا فوضى .. ويوم أن يكون هناك مجتمع لا حقد فيه ولا طبقية ويحكم البلاد شخصية قائدة مسئولة فانها ستعمل على تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات واحترام جميع حريات الفرد المحدودة بحرية الآخرين وبمقتضيات الصالح العام .

مدى نجاح رسالة الحزب :

ويؤكد المسئولون عن سياسة الحزب ، بأن الحزب كان له فضل تحقيق العديد من أهدافه فى المجال الداخلى ، وأن الحكومات المتعاقبة قد تبنت وجهة نظر الحزب بالنسبة لعدة موضوعات أهمها مساواة المرأة والرجل فى الحقوق السياسية ، وتنظيم القضاء وانشاء هيئة تفتيش الدولة وديون المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية وتأميم بعض المصالح والشركات الخاصة مثل مصلحة المياه والكهرباء والتبغ وتأمين التعليم مجانيا فى المدارس الرسمية فى المرحلة الابتدائية وتنظيم وزارة الأنباء والارشاد وفقا لأصول جديدة .

٤ — حزب البعث العربى الاشتراكى

ينسب عادة حزب البعث العربى الى سوريا ، والواقع أن سوريا كانت مهد الحزب منذ نشأته ، وفى عام ١٩٥٣ اتخذ شكله الحالى الذى يميز نتيجة دمج حزبين كانا واسعى الانتشار فى سوريا وهما :

(أ) حزب البعث الذى أسس عام ١٩٤٠ ، وكانت مبادئه هى الدعوة الى بعث القومية العربية على أسس اشتراكية ، وقد كان معظم أعضائه من المثقفين والطلاب من سوريا والعراق والأردن .

(ب) الحزب العربى الاشتراكى . وقد أسس عام ١٩٥١ وحقق نجاحا واسعا وانتشرت دعوته فى صفوف الفلاحين وبصورة خاصة فى سوريا

وعندما قام عهد أديب الشيشكلى اضهد كلا من الحزبين ، وكانت نتيجة هذا الاضطهاد وتشابههما فى الأهداف هو اتحادهما د خل حزب واحد أطلق عليه اسم « حزب البعث العربى الاشتراكى » .

وتكون للحزب نواة فى بيروت منذ عام ١٩٥١ وخاصة فى أوساط الدارسين بالجامعة الأمريكية وانضم اليه عدد من المثقفين وبعض الأوساط الشعبية ، وأخذت هذه المجموعات تعمل فى حركة ونشاط ولكن فى سرية تامة دون أن تتخذ شكل حزب علنى بسبب اضطهاد الحكومة حينذاك للأحزاب ذات الدعوة العربية وخاصة فى عهد السيد كميل شمعون .. الا أنه بانتهاء هذا العهد أخذ الحزب يعمل على نشر رسالته علنا أسوة بباقى الأحزاب التى لم يرخص لها بالعمل قانونا .

ولا زال الحزب حتى الآن رغم محاولاته العديدة يعتبر حزبا غير قانونى فى لبنان .

ولحزب البعث عامة قيادة قومية تضم جميع الأقطار العربية وكان مركزها دمشق قبل الوحدة بين مصر وسوريا ، وتشتت فى عهد

الوحدة بسبب حل الأحزاب ، ثم عادت الى دمشق مرة أخرى عقب الانقلاب الذى أسهم فيه الحزب وسيطر على الحكم فى مارس عام ١٩٦٣ . وللحزب قيادة قطرية فى كل بلد عربى تقريبا وتتركز قوة الحزب فى مدينة طرابلس بلبنان .

أهداف الحزب :

يؤكد الحزب أن نشاطه فى لبنان يهدف الى التركيز على علمانية الدولة والاصرار على الناحية الاشتراكية واتباع الوسائل الديمقراطية فى جعل الوحدة العربية مطلبا شعبيا عاما لكل الفئات .

تنظيم الحزب :

اعتمد الحزب فى تنظيمه على طريقة الحزب الشيوعى تقريبا فالشخص لكى يصبح حزبيا عليه أن يمر أولا فى مرحلة « الصديق » وخلال تلك الفترة عليه أن يحضر حلقات أسبوعية . يحاضر فيها أحد الحزبيين القدامى عن مبادىء الحزب ، ويضع المحاضر ملاحظات عن كل شخص يحضر حلقته ويختبره فى « نضاليته » وتحمله المسئولية وتفهمه لمبادى الحزب .

واذا كانت ملاحظات المحاضر ايجابية ضم الشخص الى الحزب بعد ستة أشهر على الأقل ، ولا يدخل الشخص كعضو عامل ، بل كعضو تحت الاختبار لمدة ستة أشهر أخرى ، وعليه واجبات الفرد العادى خلال تلك الفترة ولكنه لا يتمتع بحقوق الاطلاع على أسرار الحزب وليس له الحق فى الاشتراك فى انتخابات القيادة القطرية .

والحزب مقسم الى مجموعات من « الخلايا » ، وتضم الخلية الحزبية عادة سبعة أو تسعة أشخاص وتعقد اجتماعا كل أسبوع ، ويشرف عليها أحدهم ويطلق عليه اسم « أمين السر » وينتخب غالبا من قبل أعضاء الخلية .

وأمين السر يشكل مع بقية أمناء السر الآخرين فى الحى أو القرية

قيادة فرعية تجتمع مرة كل أسبوع لتنظيم العمل الحزبى داخل الحى أو القرية .

وكل قيادة « حى » أو « قرية » تنتخب عضوا يمثلها فى قيادة شعبة المدينة أو شعبة المنطقة ، وكل شعبة تنتخب عضوا منها يمثلها فى المؤتمر القطرى الذى يجتمع مرة كل سنة لانتخاب القيادة القطرية التى تتكون من اثنى عشر عضوا .

والقيادة القطرية تنتخب عنها ثلاثة فى القيادة القومية التى تضم ممثلين عن القيادات القطرية فى البلدان العربية التى للحزب فروع فيها .

حزب البعث والوضع اللبنانى :

ان الوضع الخاص للبنان جعل حزب البعث يرسم سياسة خاصة بالنسبة له لتنفيذها فى لبنان . فالحزب يواجه القضية اللبنانية من ناحية قومية عربية اشتراكية ، ويرى أنه لكى يضمن نجاح دعوته فى لبنان لابد من تحقيق فكرة التخلص من شائبتين فى لبنان ، احداهما مصابة به الفئة الانعزالية والثانية مصابة بها العناصر الطائفية من جميع الفئات، وان النضال الشعبى هو السبيل المثالى لتخليص لبنان من جميع عقده ، وكل نضال آخر فى غير هذا الاتجاه انما هو تجاهل للواقع .

ويرى الحزب أن لبنان مهما قيل عن وضعه فهو بلد عربى يعيش فى المحيط العربى منذ قرون ، فهو مشارك جغرافيا وتاريخيا واقتصاديا لبقية اخوانه العرب ، ودخول لبنان الجامعة العربية كان تأكيدا واقعيا لعروبة لبنان وقوميته العربية المرتكزة الى الواقع الحى . وفى هذا المجال فان مهمة الحزب هى العمل على تدعيم هذا الواقع الرسمى وتثبيته بعمل شعبى عربى موحد ومشترك لكى لا يبقى تمثيلا شكليا مصطنعا ، خاصة وأنه يوجد عشرات الألوف من اللبنانيين يتمردون على جميع القيود المصطنعة بين البلاد العربية ويعملون أحرارا فى أقطار عربية مختلفة .

مبادىء الحزب :

نص ميثاق الحزب أى قانونه الأساسى على تحديد شخصية الأمة العربية ورسالتها وتوضيح لمعنى القومية ومفهوم الاشتراكية ، فالحزب يرى أن العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعى فى أن تحيا فى دولة واحدة وأن تكون حرة فى توجيه مقدراتها ، ولهذا فانه يعتبر أن الوطن العربى وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن لأى قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلا عن الآخر ، كما أن الأمة العربية وحدة ثقافية وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربى ، ويجب أن يكون الوطن العربى للعرب وحدهم حق التصرف فى شئونه وثرواته وتوجيه مقدراته .

ونظرة الحزب الى شخصية الأمة العربية تتلخص فى أن الأمة العربية تختص بمزايا تتجلى فى نهضتها المتعاقبة، وتتسم بخصب الحيوية والابداع وقابلية التجدد والانبعاث ، ويتناسب انبعاثها دوما مع نمو حرية الفرد ومدى الانسجام بين تطوره وبين المصلحة القومية ، ولهذا فان حزب البعث العربى الاشتراكى يعتبر أن حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لأى سلطة أن تنقضها ، وأن قيمة المواطنين تقدر — بعد منحهم الفرص المتكافئة — بحسب العمل الذى يقومون به فى سبيل تقدم الأمة العربية وازدهارها دون النظر الى أى اعتبار آخر .

ويلخص الحزب رسالة الأمة العربية فى أنها ذات رسالة خالدة تظهر بأشكال متجددة متكاملة فى مراحل التاريخ ، وترمى الى تجديد القيم الانسانية وحفز التقدم البشرى وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم ، ولهذا يعتبر أن الاستعمار وكل ما يمت اليه عمل اجرامى يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون فى حدود امكانياتهم المادية والمعنوية الى مساعدة جميع الشعوب المناضلة فى سبيل حريتها .

ورأى الحزب أن القومية حقيقة خالدة ، وبأن الشعور القومى الواعى الذى يربط الفرد بأمته ربطا وثيقا هو شعور مقدس حافل

بالقوى الخالقة ، حافز على التضحية ، باعث على الشعور بالمسئولية ، عامل على توجيه انسانية الفرد توجيها عمليا مجديا .

ونظرة الحزب الى الاشتراكية هى أن الحزب شعبى يؤمن بأن السيادة ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية ، لأنها النظام الأمثل الذى يسمح للشعب العربى بتحقيق امكانياته وفتح عبقريته على أكمل وجه ، فيضمن للأمة نموا مضطردا فى انتاجها المعنوى والمادى ، وتآخيا وثيقا بين أفرادها . ويؤمن الحزب بأن السيادة ملك للشعب وأنه وحده مصدر كل سلطة وقيادة ، وأن قيمة الدولة ناجمة من انبثاقها عن ارادة الجماهير ، كما أن قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم فى اختيارها .

لذلك ، يعتمد الحزب على أداء رسالته على الشعب ويسعى للاتصال به اتصالا وثيقا ، ويعمل على رفع مستواه العقلى والاقتصادى والأخلاقى والصحى لكى يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه فى الحياة الفردية والقومية .

واقع الحزب على الصعيد العملى :

مع أن مبادىء الحزب جميلة الصياغة منطقية خالية من الشوائب ، الا أن ممارسة الحزب لنشاطه على الصعيد العملى أظهرت أنه كان خياليا فى تصوراته أو أن القائمين عليه قد فشلوا فى توجيهه لتحقيق وتطبيق نظرياته فى الميدان العملى ، ولعل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا كانت المحك الرئيسى فى اظهار الحزب على حقيقته .

حزب البعث والوحدة :

عندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا وظهرت الجمهورية العربية المتحدة كدولة كبرى ، كان رأى الحزب أن هناك التقاء على بعض الأهداف الأساسية وعلى الخطوط الكبرى للسياسة العربية بينه وبين قيام الجمهورية العربية المتحدة . ويعتقد الحزب أن الجمهورية كدولة كبرى قدمت للقضية العربية خدمات كبرى وباستطاعتها أن تستمر فى تقديم هذه القوة الدافعة التى تحقق آمال العرب بتوحيدهم على الأسس التقدمية التى يؤمن بها الحزب .

ويرى الحزب أنه بمقدار ما تنجح الجمهورية العربية المتحدة فى تجسيد المفهوم التقدمى للفكرة العربية ، فانه بذات المقدار يسهل لفكرة حزب البعث الانتشار ، اذ أنها تثبت أن هذه الأفكار التى ينادى بها ليست خيالا ، بل تعبيرا عن أمانى وحاجات الشعب العربى .

ويرى الحزب أن العمل على صعيد الوحدة والاشتراكية يجب ألا يصدر من جانب واحد ، أى من جانب الجمهورية العربية المتحدة وحدها ، ذلك أن للبنان — مثلا — دورا خاصا فى توضيح الفكرة العربية فى مفهومها الايجابى وفى المساهمة فى تطويرها من الرواسب التى علقت بها ، ومن الانحرافات التى تظهرها بمظهر طائفى أو دينى أحيانا .

ومع هذا كان الحزب بتصرفاته أول معول هدم فى فصم وحدة الجمهورية العربية المتحدة وذلك بتصرفات ممثليه فى الحكم واتجاههم الى ارضاء الجانب الشخصى دون مراعاة العامل القومى وبذلك اتضح أن المبادىء الخلابة شىء والقائمين على تنفيذها شىء آخر ولا علاقة بين النقيضين الا بمقدار ما يتحقق من التقاء فى سبيل مصلحة شخصية .

(ج) الاحزاب التقليدية

١ — حزب الكتلة الوطنية

أسس هذا الحزب عام ١٩٣٥ ، ويضم حوالى عشرة آلاف عضو معظمهم من المسيحيين .

ويعتبر هذا الحزب من الأحزاب الشخصية التى أنشأها مجموعة من الأشخاص تربطهم ببعضهم البعض مصالح انتخابية وعائلية ، وقد كانت هذه التكتلات الشخصية تجرى قبل الانتخابات النيابية عادة ، حيث كانت هذه الوسيلة متبعة فى ذلك الوقت لضمان نتيجة الانتخابات التى كانت تجرى على طريقة القائمة ، اذ يتفق بعض الوجهاء على تبادل الأصوات أثناء المعركة الانتخابية ، فاذا تم لهم ما يريدون تفرقت التكتلات لأن كل طرف قد حقق هذه . واذا تضاربت المصالح تفرقت التكتلات أيضا لعدم وجود أى فائدة من ورائها .

وقد كانت بداية التكتل الذى أدى الى قيام « الكتلة الوطنية » هو النزاع الذى قام بين عائلتى « الخورى » و « اده » للوصول الى زعامة المسيحيين فى لبنان ، وبالتالى الوصول الى كرسى رئاسة الجمهورية .

وقد أنشئت كتلتان فى ذلك العهد ، أطلق اميل اده على كتلته اسم « الكتلة الدستوريه » .

ولم يكن هناك أى اختلاف بين الكتلتين بالنسبة لموقف كل منها من الانتداب الفرنسى والحركات الاستقلالية سوى أن اميل اده كان متطرفا فى آرائه الخاصة وكان يهدف الى صبغ لبنان باللون المسيحى (١)، وكان يخشى اليوم الذى يصبح فيه المسلمون أكثرية فى لبنان — نظرا لتناسلهم السريع — مما سيؤدى الى طغيانهم العددى ومما قد ينتج عن ذلك من قوة لن تكون فى صالح مسيحية لبنان ، لذلك كان من رأيه أنه من الأفضل أن يبقى لبنان صغيرا على أن يظل مسيحيا ، من أن يصبح كبيرا ويطغى عليه المسلمون .

وحزب الكتلة يشبه من هذه الناحية حزب الكتائب فى انكماشه وانعزاليته وتعصبه المسيحى ، وسبب ذلك أن أنصار الكتلة الوطنية هم فى غالبيتهم من سكان المناطق الجبلية فى كسروان ومنطقة الشوف التى يتميز أهلها بالتعصب الدينى نتيجة للاضطهاد الذى لاقاه سكان جبل لبنان فى العهد التركى .

العلاقة بين الكتلة الوطنية والكتائب :

العداوة على أشدها بين الحزبين ، وذلك لأن كلا منهما يعمل فى ميدان واحد ويحاول جمع أكبر عدد ممكن من الأنصار حوله ، ومعنى أن يكسب أحدهم نصيرا هو أن يخسر الآخر هذا العضو ، وازدهار أحد الحزبين لابد وأن يكون على حساب الآخر .

(١) كان اميل اده يصرح علنا « اذا لم يرد المسلمون قبول الوضع الراهن فى لبنان ، فما عليهم الا الرحيل الى الحجاز » ، كما صرح لأحد الصحفيين الأمريكيين بأنه « لا علاقة له ولا صلة له بالشرق أو العروبة وأنه وجميع الموارنة فى تفكيرهم ولغتهم غربيون » .

وقد ضعفت الكتلة الوطنية بل وانهارت بعد فشل رئيسها فى انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٤٣ . وكانت الضربة القاضية لوطنية رئيس الحزب هى حينما عينه الفرنسيون رئيسا للجمهورية على اثر اعتقال رئيس الجمهورية المنتخب وفشله فى تشكيل الوزارة ، حيث لم يقبل أحد التعاون معه نظرا للظروف التى قامت فى ذلك الوقت ولنظرة الجميع اليه على أنه رئيس غير شرعى للبلاد . وقد اتجهت النية بعد استقرار الأوضاع فى البلاد والافراج عن الرئيس الشرعى الى محاكمة « اميل اده » بتهمة الخيانة العظمى ، وأثير ذلك فى مجلس النواب فى شهر ديسمبر عام ١٩٤٣ ، الا أن منافسه الشيخ بشارة الخورى لم يوافق على ذلك محافظة على وحدة صفوف المسيحيين ، واكتفى مجلس النواب بفصله من عضويته بحجة أنه قبل وظيفة عامة وهو نائب .

وخمد نشاط الكتلة الوطنية عدة سنوات ازدهر خلالها حزب الكتائب ، وأصبح أكبر حزب منظم له نفوذ داخل لبنان . وتوفى مؤسس الكتلة الوطنية وحل محله فى ادارة شئونها ولداه ، وأصبح أحدهما وهو السيد « ريمون اده » رئيسا للحزب ويستعمل الحزب لفظ « العميد » بدلا من الرئيس .

دستور الحزب :

قسم الحزب نشاطه الى قسمين وأوضح مبادئه لكل اتجاه على الشكل التالى :

(أ) السياسة الخارجية : يرى أن يكون الهدف منها هو صيانة مصلحة الشعب اللبنانى أولا ثم توثيق التعاون بين الدول العربية جميعا على أساس المساواة فى السيادة بين جميع الدول المتعاونة ضمن ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية وبذلك يتحقق للبنان المساهمة فى توطيد السلم العالمى على أساس ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، والتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة بما لا يمس استقلال لبنان وسيادته وشخصيته ، والتعاون مع الدول الديمقراطية على أساس المساواة وتبادل

المنافع والمصالح ، وتعزيز شأن المغتربين وتوثيق روابطهم بالوطن الأم واقرار جنسيتهم اللبنانية واعتبارهم فى الاحصاء والتمثيل النيابى .

(ب) السياسة الداخلية : يرى اتباع سياسة انعاش اجتماعى واقتصادية تفضى الى رفع مستوى معيشة المواطن اللبنانى ، والعمل بكافة الطرق على تمكين الوحدة الوطنية بين اللبنانيين من مقيمين ومغتربين ، وايجاد صندوق وطنى يساهم فيه اللبنانيون المقيمون والمغتربون لتوثيق الصلات فيما بينهم ولتأمين عودة المغتربين المحتاجين.

٢ — حزب الاتحاد الدستورى

« الكتلة الدستورية »

قام هذا الحزب على أنقاض الكتلة الدستورية التى أنشئت عام ١٩٣٤ ، وتعتبر أقدم حزب فى لبنان . وقد أسسها الشيخ بشارة الخورى رئيس الجمهورية الأسبق . وقد ضعفت الكتلة عندما أصبح رئيسها رئيسا للجمهورية وأصبحت فى حكم العدم خلال فترة رئاسته لأنها اعتبرت أنها قد أدت الغرض من قيامها ، الا أن الحياة دبت فيها بعد استقالة الرئيس من منصبه فأعيد تنظيمها وأطلق عليها اسم « حزب الاتحاد الدستورى » وأصبح الشيخ بشارة رئيسا روحيا له وانتخب له من بين الأعضاء رئيسا اداريا .

ويضم الحزب حوالى سبعة آلاف عضو .

ويعتبر الحزب نفسه حزبا سياسيا لبنانيا يعمل فى نطاق الأنظمة والقوانين القائمة على الأسس المبينة فى دستوره ، وأن كل عمل خاص أو عام يجب أن يهدف قبل كل شىء الى ايجاد مستوى مادى وروحى يتيح لشخصية الانسان أن تنمو على الوجه الأفضل فى اطار الحرية والتسامح والألفة الاجتماعية .

دستور الحزب :

قسم الحزب دستوره الى عدة أبواب يتبين من خلالها أهدافه وغاياته فى مختلف الميادين ، وقد حدد هذه الأهداف فى الميدانين الداخلى والخارجى على الشكل التالى :

(أ) السياسة الداخلية : يؤكد الحزب ضرورة المحافظة على الميثاق الوطنى والسهر على تنمية الروح الوطنية عند اللبنانيين ، والغاء الطائفية تدريجيا وجعل الكفاءة وحدها أساسا للتوظيف ، ثم يرسم الحزب عدة برامج يطالب الحكومة باتباعها بالنسبة للسياسة المالية والاقتصادية والأحوال الاجتماعية وشئون التعليم ، ولم ينس الحزب أن يحدد علاقته بالمغتربين ويخطط لتنميتها وتطويرها .

(ب) السياسة الخارجية : ينادى الحزب بالمحافظة على استقلال لبنان وسيادته فى حدوده الحاضرة . على ألا يكون هناك امتياز فى لبنان لدولة على أخرى ، الا أنه يرغب فى أن يكون هناك تعاونا وثيقا مع الدول العربية فى نطاق ميثاق الجامعة العربية وتقوية تلك الجامعة واعادة تنظيمها على صورة تتيح لها تحقيق غاياتها ، أما علاقة لبنان مع الدول الأجنبية فيجب أن يكون أساسها التعاون مع الجميع على أساس ميثاق الأمم المتحدة وضمن منظمة الأمم المتحدة .

٣ - حزب النداء القومى

أسس هذا الحزب فى عام ١٩٤٥ على أساس أنه نظام شعبى تتمثل فيه ارادته الحرة المنظمة ، والحزب يرى نفسه تاج أخوة مثمرة بمقدار ما هو مسلك وطنى أو فكرة قومية ضد العصبية الطائفية الدينية والمذهبية فى الوطن ، وضد العصبية الاقليمية والقبلية والطبقية فى الهيئة الاجتماعية .

مبادىء الحزب :

يؤمن الحزب بضرورة وجود كيان لبنانى موحد مستقل ذى سيادة وطنية وقومية داخل حدوده التى تقررت نهائيا عام ١٩٤٣ .

ويرى الحزب أن لبنان بلد عربى الأرومة والطابع والمقصد ، لذلك فمن الضرورى أن يشترك ايجابيا مع سائر المجموعات الدولية العربية والأجنبية جهد طاقة لبنان فى صيانة الأمن والسلام العالمى .

ويؤمن الحزب بأنه ضمن الحقائق القومية النهائية المطلقة وضمن وطنية لبنانية صحيحة ، وضمن أساليب حكيمة للتوفيق والتنسيق المستمر بين هذين الأمرين المقررين الواقعين يباشر السهر على ذلك قوميون صادقون لا يمكن أن يقوم بينهم أى تعارض أو تناقض .

الحزب والعروبة :

عندما أنشىء الحزب كان الشكل الغالب عليه أنه حزب عربى متطرف يعمل من أجل العروبة والقومية العربية وتحقيق قيام الوطن العربى الكبير بطريق غير مباشر وأنه يخفى تلك الأهداف خوفا من أن تحاربه سلطات الحكم القائمة .. وعلى أساس هذا الشكل اكتسب الحزب أنصارا كثيرين .

الا أن الحزب قد كشف عن اتجاهه فى عام ١٩٥٥ عندما وقفت جميع القوى العربية المتحررة ،وحتى معظم الأحزاب اللبنانية — على اختلاف درجات طائفيتها — وقفت فى وجه انضمام لبنان الى حلف بغداد ، الا أن حزب النداء القومى كان هو والحزب القومى السورى من أكبر دعاة

هذا الحلف . وقد كان هذا الموقف بداية لانهيار الحزب وانفض من حوله مؤيدوه وأنصاره .

ويعتبر الحزب حاليا فى حكم العدم ، الا أن مؤسسيه ، وهم طبقة من علية القوم ولهم وزنهم الخاص فى الأوساط الاسلامية ، يبذلون جهودهم لاعادة الحياة الى الحزب وذلك عن طريق محاولتهم الوصول الى مقاعد النيابة وبالتالى كرسى الوزارة وفى الوقت نفسه مسايرة الركب العربى الصحيح .

٤ - حزب الوطنيين الأحرار

أنشىء هذا الحزب فى نهاية عام ١٩٥٨ عقب قيام الثورة الدامية فى لبنان وانتهاء عهد الرئيس السابق كميل شمعون . وهو الذى أنشأ هذا الحزب حتى يكون سندا له فى استمرار نضاله السياسى مستقبلا ، ويضم الحزب الأصدقاء الشخصيين للرئيس السابق والذين يسايروه فى مخططه السياسى سواء بالنسبة لسياسته الداخلية أو الخارجية .

وكان المفروض مع الامكانيات الضخمة للحزب والمساعدات التى يحصل عليها أن يثبت وجوده وأثره فى ميدان السياسة الداخلية على الأقل ، الا أن الحزب لم يستطع ذلك ، وقد استطاع أن يحصل بكل ما لديه من قوة وشعبية أوجدتها له انعزاليته المتطرفة على مقعدين فى مجلس النواب فى انتخابات عام ١٩٦٠ (١) منها مقعد حصل عليه رئيس الحزب نفسه وكان لرئاسته السابقة للجمهورية أثر فى نجاحه .

ودستور الحزب لا يختلف عن غيره من القوانين الأساسية للأحزاب التقليدية ، وسنعرض فيما يلى لسياسة الحزب بالنسبة للشئون العربية والعالمية والداخلية .

مبادىء الحزب :

يعمل الحزب على تحقيق المبادىء التالية :

(أ) فى الحقل العربى : يحرص لبنان كل الحرص على علاقات الأخوة التى تربطه بشقيقاته الدول العربية كلها ، وعلى أداء واجباته فى الأسرة العربية ، وعلى أن تسود علاقاته بهذه الدول وعلاقات بعضها ببعض روح الاخلاص والتعاون والتضامن وروح الاحترام المتبادل لسيادة كل منها ، وعلى بعث وتعزيز دوام جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعى المنبثق عنها وعلى جعلها منظمة اقليمية مهيبة الجانب فعالة فى ميدان السياسة الدولية وفى صيانة السلام الاقليمى والعالمى

(١) فشل رئيس الحزب فى انتخابات المجلس النيابى عام ١٩٦٤ .

(ب) في الحقل الدولي : يحرص لبنان على احترام شرعية الأمم المتحدة وعلى أداء واجباته في المنظمة الدولية ، وعلى الاسهام في التعاون الانساني السلمي والافادة من هذا التعاون كما توفره هيئات المنظمة وأجهزتها وقوانينها . ويحرص في كل حال على انشاء وتنمية وحفظ أطيب علاقات الود بكل الدول ولا سيما تلك التي تضيف مغتربين لبنانيين .

(ج) في الحقل الداخلي : يحرص الحزب على استمرار وتعزيز نظام الحكم الديمقراطي ويناهض الدعوات الطائفيـة والعنصرية والاقليمية والاقطاعية على مختلف أشكالها ، ويدين بالوحدة الوطنية والمساواة التامة بين اللبنانيين جميعا ، كما يعمل في حقول الاجتماع والاقتصاد على تطبيق قواعد العدالة الاجتماعية لانصاف ورفع مستوى الفئات المنتجة العاملة ، ويؤيد الحزب السياسـة اللبنانية التقليدية بتشجيع توظيف الرساميل المغتربة والعربية والأجنبية في لبنان .

عضوية الحزب :

يحق لكل لبناني ولبنانية الانتماء الى الحزب على ألا يقل عمره عن ستة عشر عاما ، ويقدم طلب الانتماء الى مكتب الفرع المحلي الذي يقيم في نطاقه الطالب ، فيرفعه هذا المكتب مشفوعا برأيه الى مفوض الاقليم ، أو يقدم الى هذا المفوض رأسا عند عدم وجود مكتب محلي فيقبله المفوض أو يرده .

تنظيم الحزب :

يضم الحزب اثنى عشر جهازا (١) ينتخب أعضاؤها رئيس الحزب. ومدة الرئاسة ست سنوات يعاونه ثلاثة نواب ، وأهم جهاز من هذه

---

(١) أجهزة الحزب هي :

رئاسة الحزب — نيابة الرئاسة — اللجنة التنفيذية العليا — الهيئة النيابية
الهيئة الاستشارية — أمانات الحزب — مجلس الأمناء — لجان الأمانات الاستشارية
مفوضيات الأقاليم — لجان المفوضيات الاستشارية — مكاتب الفروع المحلية — منظمة الشباب

الأجهزة هو الهيئة التنفيذية العليا وتتكون من ستة عشر عضوا عدا الرئيس ، منهم سبعة هم أمناء الحزب بحكم وظيفتهم وخمسة تنتخبهم الهيئة النيابية وأربعة تنتخبهم الهيئة الاستشارية لمدة ثلاث سـنوات يجوز تجديدها .

ومهمة هذه الهيئة هي مناقشة موازنة الحزب وتصديقها ، وتقرر مواقف وسياسة الحزب العامة في الشئون الوطنية العليا الخـارجية والداخلية وعلاقاته بالهيئات الرسمية والأحزاب ، كما تحدد موقف ممثلي الحزب في الحكومة والمجلس النيابي وسائر الهيئات العـامة ، وتسمي كذلك المرشحين للنيابة والهيئات المنتخبة من أعضاء الحزب وغيرهم .

وللحزب سبع أمانات(١) مهمة كل أمين ـ فيمـا يتعلق به ـ هي تأمين أعمال وتحقيق أهداف أمانته واعداد اقتراحاتها ومشاريعها وموازنتها وتنفيذ ما يتقرر منها ، وهم يعتبرون رؤوس الادارة في التنظيم الحزبي المتسلسل .

(د) احزاب من نوع خاص

أولا ـ الأحزاب الأرمنية

الأرمن في لبنان :

كان عدد الأرمن في لبنان في أواخر العهد التركي قليلا جدا وهم الذين يطلق عليهم اسم « أرمن قديم » وحينما بدأت مذابح الأرمن في تركيا في أواخر الحرب العالمية الأولى ، هاجر قسم كبير من أرمن تركيا ولجأوا الى سوريا ولبنان ، ثم هاجرت دفعة جديدة منهم في عام ١٩٣٧ الى سوريا ولبنان بعد أن ضم لواء الأسـكندرية الى تركيا . وقد خيرتهم فرنسا حينذاك في اختيار احدى الجنسيتين السورية أو اللبنانية، فاختار قسم كبير منهم الجنسية اللبنانية وأقاموا في ضواحي بيروت .

---

(١) للحزب سبع أمانات هي :

أمانة السر العامة — أمانة الخارجية والتمثيل — أمانة الاجتماع والرياضة
أمانة الداخلية — أمانة العمل والتعاون
أمانة المالية — أمانة التوجيه

وقد عاد قسم منهم الى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٥ عندما فتح لهم باب الهجرة الى أرمنيا السوفيتية .

والأرمن طائفة منظمة متضامنة مما جعل لها كيانا قويا يؤثر — الى حد ما — فى السياسة الداخلية فى لبنان ولو بصورة غير مباشرة ويمثلهم فى مجلس النواب خمسة نواب أربعة منهم من الأرمن الأرثوذكس والخامس من الأرمن الكاثوليك ، وقد طالب الأرمن عام ١٩٥٥ بأن يكون لهم مقعد فى الوزارة ، وقد تحقق لهم ذلك فى عام ١٩٦٠ ، وكان أول حدث مهم فى تاريخ الأرمن فى لبنان . وليس للأرمن ولا لنوابهم أثر فى توجيه السياسة اللبنانية ، غير أن العناصر الشيوعية التى تؤلف دعامة قوية فى الحزب الشيوعى اللبنانى أرمنية .

وبين أفراد هذه الطائفة فريق من كبار الأطباء والصيادلة ورجال الأعمال ، كما أن أعمال الصيرفة تكاد تكون محصورة فيهم ، الا أن الأكثرية الساحقة تعيش فى فقر مدقع وما تزال تقيم فى أكواخ صغيرة فى ضواحى بيروت ويمارسون مهنا متواضعة .

والأرمن فى لبنان ينقسمون الى حزبين سياسيين هما الطاشناق والهانشاق ، والحديث عن الأحزاب السياسية الأرمنية فى لبنان يعنى الحديث عنها فى مختلف أنحاء العالم ، فكل حزب أرمنى فى أية دولة أجنبية هو امتداد أو فرع من الحزب الرئيسى الذى نشأ فى « أرمنيا » .

والأحزاب الأرمنية الموجودة فى لبنان هى فروع من هذه الأحزاب الرئيسية ، لها نفس المبادىء .. تتبنى نفس الوسائل وتسعى الى نفس الأهداف التى ينظمها القانون الأساسى لهذه الأحزاب ، وبالاضافة الى ذلك فانها تضمر لبعضها البعض نفس الكراهية التقليدية التى صاحبت وجود هذه الأحزاب منذ نشأتها .

وليس لهذين الحزبين من أثر ظاهر فى الحياة السياسية اللبنانية ، كما أن السلطات اللبنانية لا تشعر بوجودها الا فى حالتين :

الحالة الأولى : هى قيام المعارك الدامية بين أنصار الحزبين نتيجة لخلافاتهما العقائدية التى تؤرق البلاد .

والحالة الثانية : أنصار حزب « الهانشاق » هم الدعامة الرئيسية للحزب الشيوعى اللبنانى .

وان كان الأرمن قد استطاعوا أن يكون لهم نواب داخل المجلس النيابى اللبنانى وأن يمثلهم وزير فى الوزارة اللبنانية ، فليس مرجع ذلك الى قوة التنظيم الحزبى الأرمنى أو قوة أحد الحزبين،بل يرجع ذلك الى النفوذ الشخصى داخل اطار الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجالية الأرمنية التى يبلغ تعدادها أكثر من مائة ألف شخص نال قسم كبير منهم الجنسية اللبنانية .

وللجالية الأرمنية فى بيروت مجلس ادارة معظم أعضائه يمثلون حزب الطاشناق .

وقد ظلت علاقات الحزبين بعضهما ببعض يسودها الهدوء المصطنع الى أن انفجرت فى عام ١٩٥٢ للخلاف على الانتخابات الخاصة بالكنيسة الأرمنية ، ومنذ ذلك الوقت فان حوادث الصدام بين الفريقين تتكرر فى فترات متقاربة .

وينظر كل من الحزبين الى الآخر نظرة مختلفة

فالهانشاق ينظرون الى الطاشناق على أنهم أتباع الولايات المتحدة الأمريكية وعملاء لها .

والطاشناق ينظرون الى الهانشاق على أنهم عبيد الاتحاد السوفيتى وخائنو القضية الأرمنية .

وفيما يلى عرض لنشأة وتطور ومبادىء كل من الحزبين :

١ — حزب الهانشاق
HANCHAKS

كلمة هانشاق تعنى بالعربية « الجرس » Thebell . وقد أنشىء الحزب فى عام ١٨٨٨ فى سويسرا ، وكان مؤسسوه جميعا من المتأثرين بمبادىء « كارل ماركس » مما جعل هذا التأثير ينعكس على مبادىء الحزب وأهدافه منذ انشائه حتى اليوم .

مبادىء الحزب :

عمل الحزب منذ نشأته على الدعوى للنهوض بالأرمن وتخليصهم

من السيطرة التركية ، وجعلهم أهلا للمشاركة فى سياسة الدولة ، والثورة ضد العبودية التى يرزحون تحتها والقضاء على كافة العقبات التى تعوق تقدمهم الثقافى والاقتصادى ، والعمل على خلق الظروف السياسية الملائمة أمام طبقة العمال حتى يتاح لهم فرصة التعبير عن رأيهم وتحسين أوضاعهم ، بالاضافة الى وضع حد للاستعمار التركى واستغلال تركيا لأرمنيا والمطالبة بمنح الأرمن الاستقلال الذاتى وتحسين أوضاع السكان .

وكان من رأى الحزب عدم وجود فرق بين تكوين الدولة البورجوازى وتكوينها الاقطاعى ، لأن كلا من الوضعين يتجاهل مصالح العمال ولا يسعى الى تحسين حالتهم ، لذلك فان الاشتراكية هى خير الأوضاع لتخليص العمال من الشقاء الذى يعيشون فيه .

وتتلخص وسائل الحزب فى تحقيق أهدافه فى الدعاية للقضية الأرمنية بكافة السبل ، واستعمال وسائل العنف ضد العدو اذا لزم الأمر ، ولذلك يرى من الضرورى تكوين جماعات من الفدائيين تضم الشباب الثائر فى الحزب وتدريبهم على القيام بحرب العصابات ، والتعاون مع الأقليات الأخرى التى تريد التخلص من الحكم التركى ، وذلك بمساعدتها دعائيا وعسكريا .

تطور الحزب :

عندما استقرت أوضاع الحزب اتخذ من لندن مركزا رئيسيا له حتى لا يكون واقعا تحت تهديد السلطات التركية ، وقد نجح الهانشاق فى خلق جو من الرعب فى الأراضى التركية بالالتجاء الى حرب العصابات والقيام بالمظاهرات فى مختلف المناسبات مما لفت اليهم أنظار السلطات التركية .

فى عام ١٨٩٦ بدأ الخلاف يدب فى صفوف الحزب ، وكان الخلاف القائم سببه التنافس على زعامة الحزب ثم تحديد الأهداف التى يسعى الحزب الى تحقيقها ، وقد أدى ذلك الى ضعف الحزب وانفصال عدد كبير منهم عنه وألف المنشقون حزبان جديدان هما

«حزب الرامجفار Ramagavar » الديمقراطيين ، وحزب «الأزدجار Asadagar » أى الأحرار .

وكان سبب انهيار الحزب أيضا هو أن النظرية الأيديولوجية التى تبناها فى ذلك الوقت — وهى النظرية الماركسية — كانت لا تتلاءم وروح البيئة التى يعيشون فيها ، فأرمنيا لم يكن بها فى ذلك الوقت طبقة عمال المصانع حتى تنطبق عليهم نظرية ماركس ، كما أن العمال فى غالبيتهم العظمى كانوا عمالا زراعيين ولم يكن فى مقدورهم أن يتفهموا الفلسفة التى كان الهانشاق يحاولون أن يحملوهم على الاقتناع بها ، ومع ذلك فقد اكتسب الهانشاق ود الفلاحين عن طريق آخر وهو توزيع السلاح عليهم بحجة الدفاع عن أنفسهم ثم الدفاع عن أرمنيا.

وقد عمل الهانشاق منذ بداية نشاطهم على تفضيل المصالح الطبقية على المصلحة العامة ، وكان اتخاذ الحزب مركزه الرئيسى فى لندن سببا من أسباب ضعفه وتفككه ، اذ أن أى قرار ثورى كان لابد من موافقة مجلس ادارة الحزب عليه فى لندن مما كان يعرقل نشاط الحزب .

وقد نجح الحزب فى خلق قيادات وشخصيات قوية عملت على احيائه وبعثه من جديد ، وفى ظل هذه القيادات الجديدة بدأ الحزب يتطور فكون له فروعا فى كل دولة تستقر بها جالية أرمنية ، وكان أول فرع أنشىء للحزب فى فرنسا .

وخلال الحرب العالمية الأولى أظهر الحزب تفانيا فى خدمة روسيا ، وفى مارس عام ١٩٢١ عقدت معاهدة بين روسيا السوفيتية وتركيا تم فيها التنازل لتركيا عن جزء من أراضى أرمنيا والباقى أطلق عليه اسم « أرمنيا السوفيتية » وألحق بروسيا .

وكانت هذه المعاهدة بداية عصر ذهبى فى حياة حزب الهانشاق ، فبدأ الحزب يطبق المبادىء الاشتراكية ، ينادى بها ويعمل لها وبدأ يسير فى ظل الاتحاد السوفيتى منذ ذلك الحين .

وخلال الحرب العالمية الثانية وأثناء تحالف الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حقق الحزب بعض المكاسب الشعبية ،

اد انضوى تحت لوائه عدد غير قليل من الأرمن لكى يحصلوا على مكاسب شخصية ، وخاصة بعد أن أيقنوا أن تغيير الوضع فى بلادهم وحصولها على الاستقلال التام وانفصالها عن الاتحاد السوفيتى أمر أصبح مستحيلا .

وقد عمل حزب الهانشاق على تجميع كافة الهيئات الأرمنية المعادية لحزب الطاشناق داخل نطاق منظمة واحدة أطلق عليها اسم « الجبهة المتحدة » ، وأصبحت هذه الجبهة أداة طيعة فى يد الاتحاد السوفيتى بطريق مباشر أو غير مباشر [1] .

ويتبنى الحزب سياسة الارتباط بالاتحاد السوفيتى ، ويقدر عدد أعضائه فى مختلف أنحاء العالم بحوالى مليون شخص . ويقدر عدد أعضائه فى بيروت بأكثر من عشرين ألف شخص .

٢ — حزب الطاشناق

DASHNAK SOUTYOUN أو DASHNAKS

تعنى كلمة طاشناق فى اللغة العربية « الشرف » .

ويطلق هذا الاسم على مجموعات هيئات أرمنية توحدت وأنشأت حزبا يمثل « الاتحاد الثورى الأرمنى » وقد فكر فى انشاء هذا الحزب عام ١٨٩٠ أى عقب انشاء حزب الهانشاق بعامين .

نشأة الحزب :

فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ — ١٨٨٦ فكر بعض الأرمن المقيمين فى موسكو فى تكوين هيئة أطلق عليها اسم « اتحاد الوطنيين » وأصدرت صحيفة أطلق عليها اسم « رسول الحرية » ، وقد أنشئت فروع لهذا الاتحاد فى بعض عواصم المقاطعات السوفيتية وخاصة فى

---

(١) أصدر الحزب بياناً فى نوفمبر عام ١٩٤٧ جاء فيه :
« ان مطالب أرمنيا الوطنية لا يمكن أن تتحقق عن طريق استقلالها، بل عن طريق ارتباطها بالاتحاد السوفيتى ، واليوم فان أرمنيا فى ظل الاتحاد السوفيتى تقف فخورة رافعة الرأس اذ أن قوتها الخلاقة استطاعت أن تعيد بناء صناعتها وزراعتها ، لذلك فاننا نحيى روسيا السوفيتية »
The Armenian Community — Sarkis Alaminian — P. 398.

« أريفان » عاصمة أرمنيا ، وفى مدينة « تفلس » عاصمة جورجيا - وكانت « تفلس » مركزا لتجمع الأرمن الهاربين من قسوة الحكم التركى ، فأنشأوا فيها حزب « أرمنيا الفتاة » الذى بدأ يعمل على جمع شتات الأحزاب والهيئات الأرمنية المتفرقة .

وفى نهاية عام ١٨٨٩ قامت السلطات التركية ببعض الاعتداءات على الأرمن مما ألهب شعور الجماهير ، وصادف أن قامت ثورة الطلبة ضد حكومة القيصر فى موسكو فأغلقت المدارس وطردت الطلبة الأرمن، فتجمع « اتحاد الوطنيين » مع أركان حزب « أرمنيا الفتاة » وكونوا حزب الطاشناق فى عام ١٨٩٠ بعد أن انضمت اليه كافة التنظيمات الأرمنية ماعدا حزب الهانشاق .

أهداف الحزب :

جاء فى مقدمة البيان الذى أعلن بموجبه انشاء الحزب « أنه مكون من أشخاص ينتمون الى مختلف الطبقات وهدفهم الوحيد هدف وطنى، ولا يوافقون على النظرية الاشتراكية التى يتبناها الآخرون .. وأن الحزب يضم أبناء الطبقة الأرستقراطية كما يضم أبناء العمال والفلاحين، والهدف الرئيسى الذى جمع هؤلاء هو تحرير أرمنيا من الحكم التركى » .

وقد أعلن الحزب أنه ضد استخدام القوة فى حل المشكلة بل ان سياسته هى أن يتركها للتطور الطبيعى مع العمل على اثارة هذه المشكلة على الصعيد الدولى .

تطور الحزب :

عند ما تكون الحزب عملت رئاسته على تركيز كافة السلطات بين يديها ، الا أن ذلك كان سيؤدى به الى نفس المصير الذى واجهه حزب الهانشاق . لذلك تمكن بعض أعضاء الحزب عام ١٨٩٢ من اقناع الجمعية العمومية للحزب بتبنى نظام اللامركزية . وأنشئت للحزب فروع فى بعض دول أوربا وآسيا (من بينها سوريا ولبنان) وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ، وكان أول فرع افتتح للحزب فى الولايات

المتحدة الأمريكية . وأعطيت لكل فرع سلطة مطلقة فى ادارة شئونه الداخلية مع ارتباطه بالمبادىء العامة للحزب والرجوع الى المركز الرئيسى فى كل أمر خطير .

وقد اتخذ الحزب من « تفلس » مركزا رئيسيا له وبذلك تفادى مرة أخرى الخطأ الذى وقع فيه حزب الهانشاق .

وقد تعاون الطاشناق مع حزب « تركيا الفتاة » منذ انشائه ، وقد جمع بين الحزبين هدف واحد هو التخلص من حكم السلطان عبد الحميد . وبعد خلع السلطان مثل الأرمن فى البرلمان التركى باثنى عشر نائبا كان من بينهم ستة نواب يمثلون حزب الطاشناق والستة الآخرون لا يمثلون كتلا حزبية واستبعد تمثيل حزب الهانشاق داخل البرلمان .

وبدخول الطاشناق الى البرلمان تحول الى حزب مسالم ونسى مبادئه الثورية التى كان ينادى بها ، وقد انتهز حزب الهانشاق هذه الفرصة للنيل منه ولعودة ظهوره على المسرح السياسى مرة أخرى .

وعندما دخلت تركيا الحرب ضد الغرب طلبت من الطاشناق مساعدتها فى تجنيد فرقة أرمنية ، الا أن الأرمن انقسموا على أنفسهم قسمين ، فريق مع الغرب وآخر مع الشرق ، وكانت نتيجة هذا التردد أن دب الخلاف بين حزب الطاشناق وحزب تركيا الفتاة عام ١٩١٤ ، وبذلك عادت الكراهية التقليدية بين الأتراك والأرمن وكانت بداية للمذابح التى قام بها الأتراك ضدهم عام ١٩١٥ . وكانت هذه بداية انهيار شعبية حزب الطاشناق — الى حد ما — داخل آسيا ، الا أن فروعه فى الولايات المتحدة وأوربا عملت على بعثه من جديد .

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وجد الطاشناق أنفسهم فى حرب مع كل من روسيا (لأنهم أعداء الشيوعية) ومع تركيا (لأنهم تخلوا عنها وقت الحاجة ولم يساندوها) ومع الأرمن أنفسهم (لأن سياسة

---

(١) الجالية الأرمنية ، سركيس المينان ، ١٠٤ .

الحزب كانت سببا فى المذابح التى راح ضحيتها آلاف الأرمن) .

وفى عام ١٩٢٦ أصدرت سلطات الاتحاد السوفيتى قرار باعتبار حزب الطاشناق حزبا خارجا على القانون،ومنذ ذلك الوقت بدأ الحزب يعمل على تقوية صفوفه وتنظيماته خارج أرمنيا .

ويعتبر الطاشناق أنفسهم حتى الآن حكومة أرمينيا فى المنفى .

شعبية الحزب :

استطاع الحزب منذ تكوينه وعن طريق النداءات التى وجهها (١) الى الشعب الأرمينى أن يكسب تأييد معظم الأرمن له ، والسبب فى ذلك أنه كان واضحا ولم يناد بمبادىء غير مفهومة للشعب ، كما نادى حزب الهانشاق بالاشتراكية فى مجتمع لم يتطور لفهم مثل هذه الأفكار . وقد حصر الطاشناق نداءاتهم فى اثارة الروح الوطنية وايقاظها لدى الشعب ، وعندما عرف الشعب الأرمنى معنى الاتحاد ازداد تمسكهم بمبادىء الحزب الذى اقتنع بها كل فرد منهم .. ومن أسباب العداء القائم حتى الآن بين الطاشناق والهانشاق هو الشعبية التى استطاع الطاشناق أن يحققها فى أمد قصير فأثار بذلك غيرة وحقد الهانشاق .

---

(١) كان أول نداء توجه به الحزب الى شعب الأرمن يلقى ضوءاً كاملا على نظرة الحزب الوطنية الى مشاكل بلاده ، وقد جاء فيه .. « اليوم (١٨٩١) تدخل المسألة الأرمنية فى عصر جديد ، فقد استعبدت تركيا أرمنيا عدة قرون ، والآن فان أرمنيا تطلب الحرية .

« ان الأرمن الذين ظلوا حتى البارحة يمدون أيديهم مستنجدين الاحسان والمعونة من أوربا مقتنعون اليوم بأنهم يثقون فى المستقبل وفى قدرتهم على تحسين أوضاعهم . ان كان أرمنى مدعو اليوم للدفاع عن حقوقه وعن ممتلكاته وعن شرفه وعن عائلته معتمداً على نفسه .

« لقد تيقظنا أخيراً وليس أمامنا الا أن نكون أحرارا أو نموت .

« سوف نطالب بحقوقنا وسلاحنا بأيدينا .. ان كل أرمنى مدعو للالتفات حولنا ..

« منذ اليوم نعتبر أنفسنا فى حرب ضد حكومة تركيا الى أن تتحقق لنا الحرية ولو كان ثمن ذلك آخر نقطة من دمائنا .

« فلنجد فى سبيل عمل شريف ذى هدف وطنى » .

The Armenian Community — Sarkis Alaminian —P. 134.

وسائل الحزب :

يعتمد الحزب لتحقيق أهدافه التى أعلنها ، على الدعاية وخلق وعى ثورى بين الشعب الأرمنى وتسليح الشعب وتكوين وحدات فدائية وتشجيع الجاسوسية على الحكم التركى وتبادل المعلومات التى يمكن أن يحصل عليها أعضاء الحزب مع القائمين على الحركة ، وجمع الأموال من الأرمن عن طريق الاكتتابات واستخدام وسائل بث الذعر ضد الحكومة التركية مثل خطف الضباط والخيانة والتجسس وتخريب المنشآت الحكومية أو تدميرها ، وحماية الشعب ضد ظلم السلطة بمختلف الوسائل وتعبيد الطرق لنقل الأسلحة .

علاقة الحزب بروسيا :

فى يونيو عام ١٩٠٣ أصدر قيصر روسيا أمرا باغلاق كنائس ومدارس الأرمن ومصادرة أملاكهم وذلك عقب اكتشاف نشاط مريب قام بين أعضاء حزب الطاشناق فى موسكو .

وفى عام ١٩٠٨ بينما كان بعض أعضاء الحزب يتسللون داخل الأراضى التركية للقيام ببعض الأعمال التخريبية هناك ألقت السلطات الروسية القبض عليهم ، وكان هؤلاء معتمدين على أن العداء التقليدى بين روسيا وتركيا سوف يجعل روسيا تغض الطرف عن نشاط الأرمن ان لم تكن ستباركه . وكان هذا الحادث سببا فى أن الطاشناق بدأوا يفقدون ثقتهم فى روسيا وأخذوا يتحولون عنها رويدا رويدا ، وتطورت الأحداث التى جعلت الطاشناق اليوم من ألد أعداء روسيا .

ويؤكد الطاشناق أنه مهما تغيرت الظروف وتغيرت أوضاع بلادهم باحتلال روسيا لها وتغير اسمها الى « أرمينيا السوفيتية » فان مشكلة أرمينيا لا زالت قائمة لم تحل بعد ، وأن التضحية بأرمينيا خدمة لأغراض أى دولة يعتبر خيانة وضد مبادىء الحزب .

وروسيا لا تخشى الطاشناق من ناحية قوته أو تنظيمه أو خطورته على كيان أرمينيا السوفيتية ، ولكنها تحاربه لأنه يقوم بنشاط دعائى ضدها تغذيه الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقف الطاشناق ضد الشيوعية ويعمل على تصويرها للرأى العام العالمى بما يسىء الى روسيا فى المجال الدولى .

الطاشناق والولايات المتحدة الأمريكية :

تتركز القوة الفعالة للحزب وأنصاره فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والغريب أن هذه بالذات لا تنظر الى الحزب على أنه مجرد حزب سياسى أرمنى قد يكون له مستقبل سياسى يوما ما ، بل ان النظرة الى الحزب هى أنه مجرد جبهة ضد الشيوعية ويمكن استخدامه ضد روسيا عند ما يقتضى الأمر ذلك .

وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المختلفة للأرمن أنصار حزب الطاشناق فى مختلف البلاد ومختلف الميادين ، فتعمل على تشجيع هذه الجاليات الأرمنية بانشاء المدارس والمعاهد الخاصة بها وتشجيعها على احياء تراثها القومى والثقافة الأرمنية واللغة الأرمنية حتى يشب الجيل الجديد على كره روسيا والشيوعية .

والأحزاب الأرمنية عموما تدور فى فلك الدول الأجنبية سواء أكانت شرقية أم غربية ، وسواء أكانت فى لبنان أم فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا ـ الحركات اللبنانية

الحركات السياسية الموجودة فى لبنان هى نمط من التفكير السياسى ظهر منذ أكثر من عشرين عاما ، لها مبادئها التى تحاول أن تجعلها عامة ليس بالنسبة للبنان فقط ، بل فى العالم العربى . وعلى هذا النمط ظهرت حركة القوميين العرب قبل قيام الحرب العالمية الثانية فى وقت كانت فيه جميع الدول العربية ترزح تحت حكم الأجنبى .

وعقب الحرب العالمية الثانية بعدة أعوام ظهرت حركة أخرى تضم بعض المثقفين فى البلاد العربية وتعمل أيضا على توحيد البلاد العربية وأطلق عليها اسم « مؤتمر الخريجين العرب » .

وفى عام ١٩٦١ ظهرت حركة أخرى فى لبنان تدعو الى الاصلاح السياسى ونبذ الأحزاب فى لبنان وقد أطلق عليها اسم « حركة التقدم الوطنى » .

وينفى المنضمون الى هذه الحركات عن منظماتهم صفة الحزبية ، لأنهم يرون أنه بالرغم من كثرة الأحزاب فى لبنان وتعددها ، فان المواطن اللبنانى العادى لم يتأثر بشكل جذرى بالحياة الحزبية ، لأن معظم الأحزاب لم يستطع ايجاد قوة شعبية له الا عن طريق اتباع بعض الوسائل السهلة مثل الأحزاب الطائفية .

والواقع أن تنظيم هذه الحركات وأهدافها ووسائلها لا يختلف فى شىء عن واقع الأحزاب اللبنانية المتباينة ، وسنعرض فيما يلى الى دراسة الحركات التالية :

١ ــ حركة القوميين العرب .
٢ ــ مؤتمر الخريجين العرب .
٣ ــ مؤتمر التقدم الوطنى .

١ ــ حركة القوميين العرب

ظهرت فكرة انشاء هذه الحركة عام ١٩٣٨ بين أعضاء « نادى العروة الوثقى » الذى كان موجودا بالجامعة الأمريكية ببيروت فى ذلك الوقت ، وكان الداعى الى انشائها هو التباين فى نظرة خريجى الجامعة القوميين الى مفهوم القومية العربية ، وكانت القومية تتخذ معانى مختلفة فى أذهان الشباب القومى العربى من كافة البلاد العربية وكانت هذه الفئات تتشكل على الوجه التالى :

الفئة الأولى : فئة القوميين العرب الواعين الذين يفهمون دعوتهم عن اقتناع بها وأنها هى سبيل التحرر من الاستعمار الأجنبى ، وأنها السبيل الى وحدة عربية شاملة .

الفئة الثانية : وهى فئة تعانى فى بلادها الظلم الاجتماعى وقد أثارت فيها هذه الفكرة روح التطلع الى مستقبل أفضل لبلادها عن طريق نشر هذه الدعوة والايمان بها .

والفئة الثالثة : وهى فئة الارستقراطيين العرب الذين أرادوا أن يسايروا الركب حتى لا يتهموا بالرجعية فى نظر القوميين،على ألا يتنازلوا عن اقطاعيتهم وامتيازاتهم الموجودة .

وظلت هذه الحركة مجرد اسم وناد للاجتماع الى أن قامت حرب فلسطين فألهبت شعور بعض أعضائها ومؤسسيها ، ولا زال شعارهم هو الدعوة المستمرة لاحياء فلسطين العربية ، وقد كان القائمون على الحركة من أوائل الذين وقفوا ضد حلف بغداد .

وقد عرف ميثاق الحركة أعضاءها بأنهم فئة من شباب البلاد العربية المثقفين الذين لا يؤمنون بالأحزاب القائمة كلها على اختلاف أنواعها .

مبادىء الحركة :

تحددت مطالب الحركة بتحقيق الوحــدة بين ســوريا والعراق والأردن ، لأن الوحدة من وجهة نظرهم هى سبيل التحرر .

ويعتبر القوميون العرب ــ بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ــ أنها هى النواة الصالحة لجمع شمل البلاد العربية وتحقيق الوحدة الشاملة .

ويرون أن من حق البلاد العربية أن تختار النظام الاقتصــادى الذى تراه ملائما بعد توحيدها ، ولو أنها لا تشجع النظم الاشتراكية فى الظروف الحالية . وهى تطالب بتركيز نشاط الدول العربية فى محاربة الصهيونية والشيوعية باعتبارهما أشد خطرين على كيان الوطن العربى

تنظيم الحركة :

تنظيم الحركة قريب الشبه بتنظيمات حزب البعث العربى أى الاعتماد على نظام الخلايا والشعب ، الا أنهم لا يعترفون بوجود منظمات سرية أو علنية لهم ، كما يرفضون الاعتراف بوجود زعامة أو زعامات على رأس حركتهم .

الا أن الواقع أن لهم قيادة سرية ، ومعظم القائمين على الحركة من الفلسطينيين المقيمين فى لبنان .

والحركة غير معترف بها وغير مرخص لها بالعمل قانونا فى لبنان. الا أنها تمارس نشاطها علنا وخاصة فى نواديها سواء فى مدينة بيروت أو مدينة طرابلس ويطلق على نواديها اسم « النادى الثقافى العربى » ويعتمد نشاطهم على الجامعات والمدارس وأوساط اللاجئين الفلسطينيين . وانتشار الحركة محدود .

القوميون العرب ولبنان :

القائمون على الحركة يرون أن لبنان لها وضع خاص ، لذلك فدعوتهم داخلها تدور فى مخطط يهدف الى الايمان بعروبة لبنان وهذا أمر أساسى وأن مستقبل لبنان هو فى المجتمع العربى الواحد ، لذلك يجب شرح مفهوم الفكرة العربية والوحدة العربية فى لبنان والتبشير بها وعدم وضع وحدة لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة فى الوقت الحالى كمطلب يجب تحقيقه فورا نظرا لعدم توفر الاقتناع الشعبى الكافى الذى يمكن تحقيق هذه الوحدة بالأساليب الديمقراطية ،ولكنها تكتفى بمناشدة لبنان بأن تكون شعار سياسته الداخلية والخارجية هو « التحرر الايجابى والاستعداد من أجل القضاء على اسرائيل » وتؤكد الحركة أن كيان لبنان هو رهن بارادة اللبنانيين ولكن لا يجب أن يكون هذا الكيان عقبة فى طريق تحقيق مطالب الحركة العربية التحررية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

٢ ـ مؤتمر الخريجين الدائم

لقضايا الوطن العربى

انبعثت فكرة المؤتمر عقب النكسة التى أصيبت بها البلاد العربية عقب حرب فلسطين ، اذ كانت البلاد العربية تمر فى فترة حرجة داخليا ودوليا وحكامها يتخبطون فيما بينهم ، وفى علاقاتهم بالدول الأخرى ، وسياساتهم لا ترتكز على أساس علمى مدروس ولا تسير بثبات واستمرار الى هدف معين . كما أن الرأى العام العربى كانت تسيطر عليه حينذاك البلبلة والقلق وليس بين قادته فى أقطارهم المختلفة تضامن أو تفاهم ، ويسير فى الغالب وراء من جعلوا من السياسة أداة مزايدة فى السلبية والتطرف ، فكثيرون منهم يجاهرون بما لا يؤمنون ويعلنون ما لا يضمرون اذ تعوزهم الجرأة لقول الحق أمام تيار الغوغاء .

من هذا كله ، نشأت الحاجة الى قيام جماعة تدرس القضايا العربية على نحو علمى ومنطقى وتتوصل الى نتائج تصلح أن تكون أساسا للسياسة العربية وللتوجيه الشعبى .

ولما كانت الثقافة الجامعية تؤمن بأن النتائج الصحيحة تتولد من مناقشة النظريات المختلفة المتباينة فى جو حر طليق ، فان الدعوة للمؤتمر وجهت لخريجى الجامعة الأمريكية دون تمييز أو انتقاء لقاء دفع رسم لمصاريف المؤتمر يقدر عليه الجميع .

وقد كان الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر فى مايو عام ١٩٥٤ واجتمع المؤتمر فى الشهر التالى فى بيروت وضم ممثلين عن السودان ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والكويت والسعودية ، كان من بين أعضاء المؤتمر شخصيات تحتل مراكز سياسية وادارية هامة فى بلادها ومن يمثلون شعوبهم فى المجالس النيابية ومن ينتسبون الى أحزاب سياسية محلية متخاصمة وآخرون بعيدون عن السياسة وعن الأحزاب .

وقد حدد المؤتمر أهدافه وحصرها فى دراسة قضايا الوطن العربى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقتراح الحلول المستمدة من المصلحة العربية العليا ، وتحرير الوطن ورفع مستوى شعبه واذكاء الروح القومية بين أفراده .

هيئات المؤتمر :

يتألف المؤتمر من الهيئة العامة والمكتب الدائم والشعب واللجان.

وتتألف الهيئة من جميع الأعضاء ،وهي السلطة العليا وأهم وظائفها رسم السياسة العامة للمؤتمر والنظر فى توصيات اللجان واتخاذ قرارات بشأنها وانتخاب رئيس المؤتمر ونوابه الثلاث والأمين العام وستة أعضاء للمكتب الدائم .

ومن أهم أجهزة المؤتمر : المكتب الدائم الذى يتألف من رئيس المؤتمر ونوابه والأمين العام والمقرر وأعضاء المكتب المنتخبين ورؤساء لجان المؤتمر السنوى المنتخبين من قبل الهيئة العامة ، ومهمته القيام على تحقيق أهداف المؤتمر بكافة الوسائل على ضوء السياسة العامة للمؤتمر وتنفيذ قرارات المؤتمر السنوى وتحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر واقتراح جدول أعماله واعداد البحوث والدراسات التى يرى لزومها لتحقيق أهداف المؤتمر .

نشاط المؤتمر :

قام مؤتمر الخريجين عن طريق لجانه بتقديم كثير من الأبحاث فى مختلف الفروع التى تهم العالم العربى . وكان أهم قرار اتخذه فى دورته الأولى هو تأليف لجنة خاصة لوضع دستور مفصل لدولة اتحادية لبحثه فى الدورة التالية وعرضه على الرأى العام العربى والحكومات العربية على ألا يكون تفاوت الأوضاع والامكانات بين بعض الدول العربية سببا فى اعاقة تحقيق الدولة الاتحادية .

وكانت أهم دورات المؤتمر تلك التى عقدت فى القدس فى سبتمبر

عام ١٩٥٥ حيث شكلت عدة لجان (١) بذلت مجهودا ضخما تدل عليه التقارير التى قدمتها للمؤتمر والتى أقرها فى جلساته العامة .

وكانت أهم التوصيات التى أصدرها المؤتمر هى :

أولا : اقرار الأسس التى يتضمنها دستور دولة الاتحاد العربى والذى استند الى ايمان الدول العربية باشتراك الشعوب العربية فى قومية واحدة هى القومية العربية ، وأنها تؤلف أمة واحدة هى الأمة العربية وتعتبر أن الوحدة العربية هدفها وأن قيام دولة اتحادية بينها وسيلة لتحقيق هذا الهدف .

وقد كان من بين تلك الأسس اختصاص الدولة الاتحادية وحدها بجميع الشئون الخارجية وشئون الدفاع الوطنى وخاصة التمثيل السياسى وابرام المعاهدات وشئون الحرب والجنسية وجوازات السفر والاشراف على مختلف الشئون المشتركة بين الدول الأعضاء من اقتصادية واجتماعية وثقافية .

ثانيا : تتبع التيارات الفكرية التى تهدف الى التضليل والانحراف بالحركات القومية والتشكيك فيها وفى القائمين عليها وذلك عن طريق تبصير الشعب بأغراض هذه التيارات ودعم الطابع العربى للتعليم وتجنب كل ما يؤدى الى اثارة النعرات الطائفية والعنصرية والمذهبية .

ثالثا : استنكار المؤتمر للمعاهدات والاتفاقات الثنائية بين الدول العربية والدول الغربية الاستعمارية ، وحث الشعب العربى فى كافة

---

(١) اللجنة الأولى : لجنة الدستور الاتحادى والادارة الاتحادية .
اللجنة الثانية : « فلسطين .
اللجنة الثالثة : « المغرب العربى .
اللجنة الرابعة : « مكافحة الاستعمار .
اللجنة الخامسة : « العلاقات العربية .
اللجنة السادسة : « حقوق الانسان .
اللجنة السابعة : « اللجنة الاجتماعية .
اللجنة التاسعة : لجنة تنمية وتنسيق الاقتصاد العربى .

أنحاء الوطن العربى على أن يكافح بقوة وعزم للتحرر من هذه الارتباطات ولدفع حكوماته للتخلص منها .

رابعا : دعوة الشعب العربى لرفض كل الأحلاف المعروضة على حكوماته والنضال لمنع دخول أى حكومة عربية فى أى حلف من الأحلاف واستنكار الحلف العراقى التركى الذى أدى الى اضعاف الجبهة العربية وابعاد امكانيات الوحدة .

خامسا : على الدول العربية أن تلتزم الحياد التام تجاه الصراع بين المعسكرين المتنازعين ، على أن يدعم هذا الحياد بالقوة العسكرية العربية ليكون ايجابيا ومسلحا للدفاع عن الوطن العربى ويمنع العدوان عليه .

سادسا : ان الوحدة العربية أصبحت هدفا مباشرا لكفاح الشعب العربى .

هذا ، بالاضافة الى القرارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى اتخذها المؤتمر ومن شأنها العمل على تقوية الروابط بين مختلف أجزاء الوطن العربى .

ولو قدر للمؤتمر الاستمرار فى مزاولة نشاطه على الشكل الذى بدأ به لاستطاع أن يثبت وجوده داخل الوطن العربى ، ولكان انعكاس أثره على لبنان بالذات أقوى وأعمق وأسرع فى تغيير الكثير من المتناقضات فى الاتجاهات داخل لبنان .

٣ — حركة التقدم الوطنى

فى ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٦٠ تألفت جبهة نيابية تضم أحد عشر نائبا [١] وأسمت نفسها « الجبهة النيابية المستقلة » وأعلنت عن مخططها السياسى ونظامها الداخلى وتركت الباب مفتوحا لانضمام من يشاء من النواب الآخرين .

الا أنه بعد مضى عدة شهور لم ينضم لها نواب جدد ، فرأت الجبهة أن تنزل الى ميدان العمل الشعبى ، فأعلنت فى أبريل عام ١٩٦١ عن تأسيس « حركة التقدم الوطنى » فى لبنان ، وجاء فى بيانها الأول شرحا لمفهومها على الوجه التالى :

« ان حركة التقدم الوطنى هى استجابة جماعية لنداء شعب أخذ يتيقظ ضميره التاريخى ، وأنها حركة الأجيال الجديدة التى قاست من عيوب الماضى وأوزاره ، وأنها ترفض وتقاوم جميع الأساليب والأسس الرجعية القديمة التى لا تزال تستند اليها جميع مظاهر الحياة العامة فى لبنان .

« انها حركة جميع اللبنانيين واللبنانيات على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم ومستوياتهم الاجتماعية والفكرية ، اذ أنها تناضل من أجل انصهارهم فى مجتمع موحد تقدمى يعيشون فيه أحرارا متساوين فى ظل حكم ديمقراطى صحيح ووفقا لأحدث الأساليب السياسية والتنظيمية فى العالم .

أسباب تأسيس الحركة :

يرى القائمون على أمر هذه الحركة أن أسباب تفكيرهم فى

---

(١) النواب المؤسسون هم السادة : اميل البستانى . شارل سعد . فؤاد بطرس . جميل لحود . خالد شهاب . ابراهيم العبد الله . على بزى . رفيق نجا . بشير الأعور . فضل الله تلحوق . اميل مكرزل ٩ وقد انتخب السيد فؤاد بطرس أمينا عاما للجبهة .

انشائها يرجع الى أن معظم الذين يتولون شئون الحكم فى لبنان لا يختلفون كثيرا بعقليتهم أسلوبهم فى العمل عن أسلافهم الذين عرفتهم البلاد فى العهود البائدة ، وان النظام الديمقراطى الذى ارتضته البلاد أساسا صالحا للحياة العامة لا يزال مجموعة من القوانين الشكلية لم تنفذ بعد ، وأن الطائفية التى كادت تنتهى بلبنان فى مناسبات عديدة الى الخراب لا تزال قاعدة القواعد التى يستند اليها الساسة التقليديون ، وأن شبح العشائرية والتبعية والرشوة لا يزال يهيمن على الكثير من السلوك الجماعى والشئون العامة فى لبنان .

بالاضافة الى ذلك فان فقدان العدالة الاجتماعية يجعل من الدولة اللبنانية دولة اقطاعية ، ويجعل من المجتمع اللبنانى مجتمعا هزيلا متفاوتا ، مما يدعو الى القلق الشديد على مستقبل الأمن والاستقرار وسلامة النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، خاصة وأن الاقتصاد اللبنانى ما زال يفتقر الى سياسة تصميمية علمية ، كما أن سياسة التربية والتعليم ضلت طريقها فى لبنان ، والسياسة الخارجية لم تهتد بعد — فى محيط العلاقات العربية والخارجية — الى مخطط منطقى مركز ومتتابع ينبع من صميم الواقع .

ميثاق الحركة :

أهم ما يلفت النظر فى ميثاق الحركة هو نظرتها ومخططها الى أسس الحكم العامة ، والاقتصاد فى لبنان وتطويره ، والسياسة الخارجية . وذلك على الوجه التالى :

(أ) بالنسبة لأسس الحكم : ترى الحركة ضرورة تأصيل الديمقراطية فى نفوس المواطنين واعتماد الأخلاق والقانون والعلم قواعد فعلية للحياة العامة والخاصة ، وتصحيح نظام الحكم بما يتفق وخصائص المجتمع ويمكنه من أداء وظائفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع اعتماد التخطيط العلمى منهجا فى جميع مجالات العمل العام وتكييف التشريع وفقا لمتطلبات الحياة الحديثة ووحدة المواطنين،

وضرورة انتقال القيادة السياسية الى الشباب الواعى المدرك لمسئولياته العامة ، والغاء الطائفية والتحرر منها ، وذلك كله يستدعى اعادة تنظيم دوائر الدولة بغية جعلها أداة صالحة للقيام بالمهام الموكولة اليها وفقا لتطورات علم الادارة الحديث وبصورة تنطبق الى أقصى حد على حاجات البلاد .

(ب) بالنسبة للاقتصاد : يجب احصاء جميع الطاقات الاقتصادية البشرية منها والمادية واعتماد التصميم الاقتصادى كقاعدة عمل عامة ، والعمل على التوفيق بين الحرية الاقتصادية والتوجيه الاقتصادى بحيث يحافظ الاقتصاد اللبنانى على حيويته ويتقى الفوضى وينسق نفسه ، والسعى لتأمين الأسواق لتصريف الانتاج خاصة الأسواق العربية ثم الأسواق العالمية الأخرى .

(ج) وفى مجال السياسة الخارجية : فان السياسة المثلى التى يجب أن تنتهجها البلاد هى الأخذ فى الاعتبار أن لبنان بلد عربى سيد مستقل بكيانه الحالى ، تقوم سياسته مع سائر الدول العربية على أساس الأخوة الحقيقية والمساواة الفعلية ، وأنه يتبنى قضايا البلاد العربية المشرقية والمغربية التى تناضل فى سبيل التحرر ، ويتبنى قضية تحرير فلسطين . ويعتبر هذه القضايا ، قضايا لبنانية عربية ، وعلاقة لبنان مع باقى الدول يسترشد فيها بمبادىء الأمم المتحدة ، وأن السلم هو الوضع الطبيعى للوجود الدولى والشرط اللازم للنمو الانسانى ولذلك يعبىء جميع امكانياته الروحية والعقلية فى خدمة قضايا السلام .

واقع الحركة :

رغم أن حركة التقدم الوطنى نفت عن نفسها صفة الحزبية الا أن القائمين عليها أعلنوا فى أكثر من مناسبة أنها سوف تتبع جميع الوسائل الحزبية لنشر أهدافها وحمل السلطات الحكومية على تنفيذ هذه المبادىء . كما أعلنوا أيضا أنهم يفكرون فى خوض المعارك السياسية

فى المستقبل حسب النظام البرلمانى المعمول به فى لبنان ، لأن كل حركة سياسية تستهدف بنوع خاص خوض معارك معينة . ويؤكد هؤلاء أن خوضهم المعارك السياسية لا يعنى أن حركة التقدم الوطنى هى حركة وصولية [1] بالمعنى المصلحى الشـــخصى ، بل قامت لتحقيق أهداف وغايات ..

هذا هو عرض موجز للأحزاب والحركات فى لبنان ، ولما كانت الأحزاب عادة تتصارع للوصول الى الحكم عن طريق حصولها على أكثرية المقاعد النيابية فى المجلس النيابى ، الا أن هـــذه القاعدة ليس معمولا بها فى لبنان ، فالحزبيون فى المجلس عدد ضئيل وأحيانا لا يمثل العدد الموجود داخل المجلس قوة الحزب خارجه .

وهكذا استعرضنا فى هذا الباب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بواقعها القانونى وواقعها العملى ، كما استعرضنا العوامل الطائفية والحزبية ، وواقعها الفعلى ينعكس على الأوضـــاع العامة فيجعلها غير مستقرة ويسيطر على البلاد الاضطراب .. وتتفـــاعل الأحداث ويزداد عدم الرضا عن الأوضاع وتقع المأســاة بين الحكام والمحكومين كما حدث فى عام ١٩٥٨ وهو موضوع بحثنا فى الباب التالى .

---

(١) ضمت الوزارة التى الفها السيد رشـــيد كرامى فى نهاية عام ١٩٦١ ثلاثة من أعضاء الجبهة النيابية المستقلة هم السادة على بزى وزيرا للصحة ، رفيق نجا وزيرا للاقتصاد ، فؤاد بطرس وزيرا للعدل .

الباب الثانى

نظام الحكم والحركات الثورية فى لبنان

أولا - ثورة ١٩٥٨

معنى الثورة :

تختلف الآراء فى اطلاق اسم ثورة على الأحداث التى وقعت فى لبنان عام ١٩٥٨ ، فيرى البعض أن تسميتها ثورة تجاوز الى حد بعيد الأحداث التى وقعت ، اذ ليس فى هذه الأحداث مجتمعة أو متفرقة ما يجوز اعتباره ثورة بالمعنى التاريخى الصحيح ، فهى فى رأيهم قد تكون سلسلة أعمال ثورية ولكنها سلسلة غير متصلة الحلقات .

ويرى فريق آخر أن كلمة ثورة توقظ فى الذهن ذكريات حمراء فيها زاوية للبطولة والتضحية ، والأعمال اللبنانية على ما وقع فيها من أحداث واعتـــداء على أبرياء وحد من حريات وتهجم على كرامات واستبداد كثرة مسلحة بقلة عزلاء ، كانت أقل وحشية مما تقدمهـا فى التاريخ .

وفريق ثالث يرى أن ما وقع كان ثورة ، لأن الثورة فى العرف وفى المفهوم السياسى انما هى نزال عنيف بين نظام قائم وكثرة من شعب يعتقد أنه مهضوم الحق فى ظل هذا النظام . والثورة فى المعنى القانونى هى انقضاض على القائمين بالحكم من قبل أشـخاص ليس بيدهم سلطة ، وهى لا تقتصر على مجرد تغيير الحاكم بل يكون لها برنامج اصلاحى متفاوت المدى ومتجاوبا مع تحقيق رغبات الناقمين والذين من أجلهم قامت الثورة . وبناء على هذا التفسير فان الثورة تختلف عن الانقلاب بالنسبة لهذا المفهوم . لأن الانقلاب يعنى أن تقوم مجموعة بيدها سلطة بمحاولة التخلص من المسئولين الآخرين للاحلال مكانهم ، وبذلك فان كل ما يتم نتيجة لهذه العملية ليس سوى تغيير وجوه دون التعرض للأهداف .

وطبقا لهذا المفهوم فان ما حدث فى لبنان كان ثورة ، ويؤكد ذلك المظاهر التالية :

(أ) عقب قيام الثورة — التى لم يشترك بها أى مسئول بيده سلطة — أعلنت بعض المناطق اللبنانية استقلالها عن الحكومة المركزية فى بيروت وقد حدث ذلك فى منطقة الشوف ومنطقة طرابلس ، وتكون جهاز ادارى لكل منطقة يستولى عليها الثوار ، وكان الجهاز الادارى يتشكل على الوجه التالى :

١ — حاكم ادارى يتمتع بسلطة المحافظ تخضع لسلطته مباشرة محكمة تنظر فى الجرائم على اختلاف أنواعها ، وقد أصدرت فعلا بعض هذه المحاكم حكمها بالاعدام على بعض الأشخاص بتهمة خيانة الثورة كما حدث فى شمال البلاد ، ونفذت فعلا تلك الأحكام .

٢ — أنشئت ادارة داخل كل منطقة مهمتها تلقى الشكاوى وفض المنازعات والفصل فى الخلافات .

٣ — أنشئت ادارات للمالية والأشغال والصحة والدعاية والحرس والتشريفات والمواصلات والهاتف والوقود .

٤ — أنشئت ادارة خاصة للذخيرة ووسيلة الحصول عليها .

(ب) فرضت الضرائب والتبرعات فى مناطق الثورة وباقى المدن على القادرين والأغنياء — كما حدث فى مدينة صيدا — وذلك لتمويل العمليات العسكرية ضد الحكومة وتأمين سير الأعمال والانفاق على عائلات الذين قتلوا فى الاشتباكات مع قوات الحكومة .. (كانت الأموال تجمع فى بعض الأحيان بالضغط والتهديد) .

(جـ) وأنشئت قيادة عسكرية عليا فى كل منطقة من مناطق الثورة ويعاون قائد الثوار مجلس يضم السياسيين والعسكريين المنضمين تحت قيادته ، وكانت القيادة العليا لكل منطقة تذيع بلاغات رسمية مسلسلة عن الأعمال العسكرية التى تقوم بها ضد قوات الحكومة ..

(د) أنشأ الثوار أكثر من محطة اذاعة يستخدمونها فى اذاعة بياناتها ومناهضة الحكومة ، فقد أنشئت فى بيروت محطتان هما « صوت العروبة » و « المشعل » وفى طرابلس أنشئت محطة « صوت لبنان الحر » وفى صيدا أنشئت محطة « الثورة » .

وقد استمرت هذه العمليات أكثر من خمسة أشهر الى أن تدخلت الأمم المتحدة ، ووقع تدخل أجنبى « التدخل الأمريكى » لحماية الحكومة القائمة . ولم ينته الوضع الا بانتهاء العهد . فكان ذلك دليلا على أن ما حدث ليس تمردا كان فى مقدور رجال الأمن العمل على القضاء عليه ، أو كان مجرد اضطرابات من السهل أن تزول ، ولكنها كانت ثورة خلقتها أسباب ومبررات عدة وكان لها نتائج أثرت على طبيعة نظام الحكم فى البلاد وانعكست آثارها على الصعيد الخارجى أيضا .

وسنعرض فى الصفحات التالية كافة الجوانب التى أحاطت بقيام الثورة من التمهيد لها حتى تصل الى النتائج التى ترتبت عليها، ومن خلال هذا العرض سنرى الصورة الواضحة لانعكاس سياسة الحكم على الأوضاع التى أدت الى وجود عدم الاستقرار .

التمهيد للثورة :

عندما قامت المعارضة عام ١٩٥٢ بالوقوف فى وجه رئيس الجمهورية وارغامه على الاستقالة ، كان الوضع فى لبنان بحاجة الى ثورة ذات هدف معين هو اصلاح أداة الحكم حتى تستطيع أن تواجه مسئولياتها فى الداخل والخارج ، الا أن هذه الحاجة لم تكن ماسة حينذاك ، ولكن تطور الظروف هو الذى دفع الى قيام ثورة فجأة ، لذلك لم يكن هناك مخطط عام لقادة الثورة ، مما جعل كل منطقة تعمل بوحى من قائدها وطبقا لظروفها الخاصة للتغلب على قوات الحكومة ، وقد كان لذلك أثره فى تشتيت قوات الحكومة ما بين المناطق المختلفة .

الا أن اندلاع نيران الثورة فجأة لا يعنى أنها كانت وليدة أحداث أو انتفاضات مفاجئة . بل لعله يتضح من دراساتنا السابقة لتاريخ لبنان وخاصة منذ عهد الاستقلال أن تلك الأوضاع الوقتية التى تضمنها الميثاق الوطنى كان لا بد وأن تتغير بتغير الظروف الداخلية والخارجية . وكانت الظروف التى أحاطت بالجو السياسى الداخلى والخارجى فى لبنان بعد خمسة عشر عاما من استقلاله هى التى ساعدت على قيام الثورة ، وذلك لعدم وجود أى لون من ألوان الاستقرار فى الحكم ، ويكفى الاشارة الى أن كرسى رئاسة الوزارة تعاقب عليه قرابة ثلاثين رئيسا خلال تلك الفترة، فى حين أن كرسى رئاسة الجمهورية لم يشغله فى نفس الفترة سوى شخصين اثنين .

وعقب استقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخورى عام ١٩٥٢ ، فوجئت المعارضة بخلو مقعد الرئاسة الأولى فى البلاد دون أن تأخذ فى اعتبارها من قبل مثل هذا الاحتمال وتعد نفسها لمواجهته حين وقوعه ، ولذلك اضطرت الى ترشيح السيد كميل شمعون الذى وعد المعارضة بتنفيذ برنامج اصلاحى شامل فى الحقلين الداخلى والخارجى وخاصة بالنسبة للتكتلات الدولية أو الدولة العربية .

وعقب تولى السيد شمعون رئاسة الجمهورية ومباشرته لسلطاته الدستورية بدأت تتولد أسباب الثورة ما بين مباشرة وغير مباشرة ، ثم أخذت هذه الأسباب تتجمع وتتراكم حتى وجدت الفرصة أمامها فاندلعت نيرانها وشبت فجأة .

وفيما يلى بيان الأسباب غير المباشرة والمباشرة للثورة .

الأسباب غير المباشرة :

أولا — فى السنة الأولى من تولى السيد كميل شمعون لمنصبه عدل قانون الانتخاب بمرسوم تشريعى وأنقص عدد النواب من

٧٧ عضوا الى ٤٤ عضوا فى الوقت الذى كانت تطالب فيه المعارضة بالزيادة فى عدد أعضاء مجلس النواب وحددت ٨٨ نائبا ،كما تضمن التعديل تقسيم مناطق الاقتراع وكانت النتيجة التى أسفر عنها هذا التعديل هى اضعاف الارادة التمثيلية فى البلاد حيث أن انقاص العدد جعل من السهل السيطرة على أغلب النواب ، كما أن تعديل مناطق الاقتراع وزع الأغلبية الساحقة التى يتمتع بها بعض الزعماء السياسيين التقليديين فى مناطقهم وقلبها الى أقلية لن تمكنهم من الفوز فى أية انتخابات مقبلة .

ثانيا — « ترويج الدعايات الطائفية ، اذ حرص رجال الأكليروس المسيحى والمارونى على أن ينبهوا فى الكنائس بعدم انتخاب بعض الزعماء السياسيين المسلمين ، وكانت نتيجة الانتخابات أن صعد الى مقعد النيابة أغلبية ممالئة لرئيس الجمهورية ، كما تحكم فى وظائف الدولة عدد كبير من الأعوان والمعروفين باتصالاتهم المريبة مع الدوائر الأجنبية » (١) .

ثالثا — بدأ تحول خطير يطرأ على السياسة الخارجية اللبنانية ، فقد بدأت الدول الغربية فى محاولة ضم لبنان لأحد الأحلاف الدفاعية الغربية ، وكان لبنان على وشك الانضمام فعلا لأحد تلك الأحلاف عام ١٩٥٤ ، الا أن قيام الطلبة بالمظاهرات ووقوف الهيئات المختلفة معارضة هذا الاتجاه ووقوع الضحايا جعل الحكومة تتراجع عن موقفها .

رابعا — اعتبرت الدوائر الشعبية (٢) أن فى زيارة رئيس الجمهورية لتركيا عام ١٩٥٥ مع رئيس وزرائه تحديا لشعورها ، نظرا لأن تركيا فى ذلك الوقت كانت تحشد قواتها على حدود الجمهورية السورية ، كما أن البيان المشترك الذى وقع عقب الزيارة يوضح أن لبنان أصبح يقف صراحة فى صف المعسكر الغربى دون مراعاة لشعور

(١) حقيقة الثورة اللبنانية — كمال جنبلاط — ص ٤٣ .
(٢) المعارضة والمسلمون .

جاراته العربيات ، وكان تأكيد ذلك قيام رئيس جمهورية تركيا برد الزيارة الرسمية للبنان فى نفس العام ، وقد صدر عقب الزيارة بيان مشترك [١] كانت نتيجته انقساما داخليا فى الآراء بالنسبة للسياسة الخارجية وظهر تياران متعارضان [٢]. وقد تمادت الحكومة فى سياستها الغربية والانحيازية خلال مؤتمر باندونج [٣] .

---

(١) أشار بيان أنقره الى الصداقة التقليدية بين لبنان وتركيا والاعتراف بأن تركيا هى الخط الأمامى للعالم الحر ، وأنه لا يوجد بين لبنان والبلدان العربية أى تعارض فى المصالح من شأنه أن يحول دون تعزيز الصداقة والتعاون مع تركيا على أساس احترام الحقوق وصون مصالح كل دولة من هذه الدول . وقد تناسى البيان مشكلة الأسكندرونة ومشكلة ارتباط تركيا باسرائيل ، كما تناسى أن تركيا أصبحت عضوا قانونيا فى حلف بغداد الذى نبذته معظم الدول العربية.

(٢) فريق يؤيد الأحلاف ويجد أن سلامة لبنان لا بد وأن تعتمد على مساندة دولة أجنبية كبرى ، لذلك فهو يساند رئيس الجمهورية. والهيئات الاسلامية والمعتدلة تقف ضد الارتباط بالأحلاف ، ولهذا الغرض عقد مؤتمر الأحزاب والهيئات الوطنية اجتماعا شعبيا فى مارس ١٩٥٥ — ولم يتخلف عن حضوره سوى حزب الكتائب للبحث فى موقف الحكومة تجاه قضية الأحلاف وكانت أهم قراراته :

— تأييد الميثاق الوطنى اللبنانى الممثل بالمبدأ القائل « لا امتياز ولا مركزا ممتازا ولا قاعدة ظاهرة أو مستترة لأى دولة والمحافظة على استقلال لبنان وكيانه السياسى ضمن نطاق التعاون العربى .

— معارضة الحلف التركى العراقى ومطالبة الحكومة اللبنانية باتخاذ موقف صريح بعدم الدخول فى هذا الحلف أو غيره من الأحلاف الأجنبية محافظة منها على سيادة لبنان واستقلاله والحيلولة دون عودة الاحتلال الأجنبى .

— التوصية بالغاء زيارة رئيس وزراء تركيا .

ولم يقتصر أمر المعارضة على الأحزاب والهيئات بل اننا نجد أن مؤتمر خريجى الجامعة الأمريكية عارض فى قراراته التى أصدرها خلال اجتماعاته فى القدس وفى بيروت خلال عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ موقف حكومة لبنان واستنكر سياسة الانضمام للأحلاف .

(٣) صرح وزير خارجية لبنان شارل مالك فى بيان أصدره فى المؤتمر عام ١٩٥٥ ردا على البيانات الموجهة ضد الاستعمار بقوله « انه لا يوجد استعمار وان هذه الكلمة من وضع الشيوعية » وحينما اتخذ المؤتمر قرارا بمحاربة الأحلاف مهما كان نوعها فان الوفد اللبنانى رفض ابداء رأيه أو الافصاح عن اتجاهه .

خامسا : وجدت المعارضة سندا لها فى موقفها من الأحلاف عندما أعلن رئيس جمهورية مصر عام ١٩٥٥ موقف الغرب من العالم العربى ورفضه بيع السلاح لمصر ثم نبأ شراء صفقة أسلحة من الكتلة الشرقية، فأشعل ذلك الحماس فى نفوس معظم الشعب اللبنانى .

سادسا : عقب الاعتداء الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ دعا رئيس جمهورية لبنان لاجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية فى بيروت للاتفاق على موقف موحد بجانب مصر تجاه الدول المتعدية ، وكان هذا المؤتمر قد أعلن عنه وأعد له بطريقة كان من نتائجها اظهار التصدع القائم بين الدول العربية ، وقد كان لرفض رئيس الجمهورية اللبنانية قطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا وفرنسا أو حتى سحب سفيرى لبنان من الدولتين المعتديتين — على احدى الدول العربية — أكبر الأثر وأسوأه فى نفوس الغالبية من المواطنين ومما أدى الى استقالة الوزارة اللبنانية فى ذلك الحين .

سابعا : عقب انتهاء حرب السويس أعلن الرئيس ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن المشروع المعروف باسم « مشروع أيزنهاور » والذى أعرب فيه عن أنه أصبح من واجب الولايات المتحدة « شغل الفراغ » فى الشرق العربى بعد أن خلا الجو من انجلترا وفرنسا . وكان لبنان أول دولة توافق على المشروع ويعلن موافقته عليه قبل أن يصدق الكونجرس الأمريكى عليه ، ومعنى ذلك أن وجه لبنان الخارجى أصبح بعيدا كل البعد عن روح الميثاق الوطنى الذى يسير على هديه .

ثامنا : فى الميدان الداخلى أخذت الحوادث المخلة بالأمن تزداد وانعدم الاستقرار الداخلى وتعددت المجموعات المسلحة داخل حدود الدولة وكان أهمها وأقواها « الحزب القومى السورى » الذى كان حزبا غير شرعى فى عهد الحكومات السابقة واعترفت به الحكومة القائمة حينذاك رسميا وهو المعروف بعدائه للقومية العربية ، وقد

ترك ذلك أثرا سيئا بين صفوف المعارضـــة التى أخذت تسابق تلك المجموعات فى حصولها على السلاح انتظارا للوقت الذى سيقدر فيه لكل فريق فرصة الانقضاض على الفريق الآخر .

تاسعا : عدل قانون الانتخاب مرة أخرى عام ١٩٥٧ ، فقامت مظاهرات ضخمة فى ٣٠ من مايو من نفس العام مطالبة بتأليف حكومة حيادية للاشراف على الانتخابات ، ولكن رئيس الجمهورية لم يجب المعارضة الى طلباتها وأمر بالقاء القبض على زعمائها (١) ، مما كان له أسوأ الأثر فى نفوس المسلمين بالذات وجعلهم يفكرون جديا فى التخلص من الحكم القائم .

عاشرا : وكانت خاتمة المطاف هى رغبـــة رئيس الجمهورية فى تعديل الدستور حتى يستطيع تجديد ولايته ست سنوات أخرى ، وقد أعد لذلك بانتخاب ١٩٥٧ ، لهذا رأت المعارضة أن مثل هذا التصرف أصبح فوق الاحتمال وهى التى تعد الأيام لانتهـاء ولاية الرئيس شمعون ، فكان التفكير فى اتخاذ موقف ايجابى للحيلولة دون ذلك .

وقد هيأت الأحداث الظروف ، ومن هنا تبدأ الأسباب المباشرة للثورة .

الأسباب المباشرة :

أولا ــ حوادث صور : فى ٢٨ من مارس عام ١٩٥٨ أصدرت محكمة «صور» حكمها بالحبس على ثلاثة أشخاص بتهمة «تحقير» العلم اللبنانى فى احدى الاحتفالات التى أقيمت بمناسبـــة اظهار الأهالى شعورهم بالابتهاج باعلان قيام الوحدة بين جمهوريتى مصر وسوريا. وعلى اثر صدور هذا الحكم قامت فى المدينة مظاهرات ضخمة ووقعت عدة مصادمات بين المتظاهرين ورجال الشرطة مما أدى الى ســقوط عدد من القتلى واصابة الكثيرين بجراح .

(١) من بين من القى عليهم القبض السيد صائب سلام ، السيد صبرى حمادة ، وسليمان فرنجية ، وعبد الله اليافى ، ونسيم مجدلانى .

ثم ازداد التوتر فى المدينـــة اثر اقدام الحكومة على نقل أحد ضباط الدرك ممن كانوا يعطفون على أهالى صـــور ولم يتعرض لمهرجانات الابتهاج التى أقاموها وحل محله ضـــابط جديد معروف بعدائه الشديد للفكرة العربية والقومية العربية ، وأطلقت الحكومة يده فى القضاء على أية حركة مناصرة للعروبة أو مناهضة للغـــرب والحكومة . وكانت نتيجة التحديات نشوب صراع عنيف بين أنصار القومية العربية وبعض أعضاء الحزب القومى الســـورى ، وتعددت حوادث الصدام بين الفريقين منذ قيام الجمهورية العربية المتحدة .

ثانيا ــ مقتل أحد الصحفيين : فى ٨ من مايو عام ١٩٥٨ أغتيل الصحفى « نسيب المتنى » الذى كان يحمل لواء المعارضة صحفيا ضد رئيس الجمهورية ، وقد كان ذلك نتيجة لمقال كتبه يطالب فيه رئيس الجمهورية بالتخلى عن فكرة تجديد ولايته ، وكانت نتيجة الاغتيال أن أعلنت الصحافة فى لبنان الاضراب العام لمدة ثلاثة أيام .

وفى التاسع من مايو وفى مدينة طرابلس وقع أول اشتباك مسلح بين المتظاهرين ورجال الأمن .

وفى الثانى عشر من مايو كانت الثورة المســلحة قد بدأت تعم معظم مناطق لبنان ، وتمكنت المعارضة من الاســتيلاء على بعض الأسلحة الحكومية أثناء اشتباكاتها مع رجال الدرك كما حصلت على السلاح من مصادر مختلفة .

وتطورت الأوضاع بسرعة وانقلب العصيان فى بعض المناطق الى معارك دامية بين المعارضة والحكومة التى يساندها أفراد الحزب القومى السورى وبعض الانعزاليين . وما لبثت المعـركة أن اتسعت وأخذت تدخل فى دور ايجابى ، فتكونت لجان للمقاومة الشعبية فى المدن والأحياء والأقاليم لتعبئة وتنظيم قواهم للكفاح ضد الحكومة، وبدأت حملة لجمع التبرعات لشراء الأسلحة وأقيمت المتاريس وبدأت الحياة العامة تصاب بالشلل .

ولم تكن الحكومة تعلم بأن الحركة ستكون بمثل هذه القوة ، فقد كانت تعتقد أنها ستقضى عليها فى ساعات ، الا أنهـا ووجهت بمشكلتين أوقعتاها فى حيرة وارتباك ، وهما موقف الجيش من الثورة وهو ما سأعرض اليه ، بالاضافة الى أن قـوة الدرك لم تكن بالقوة الكافية للقضاء على القوات المعارضة خاصـة وأن الثوار موزعون فى أماكن متعددة مما يجعل حصر الثورة من الأمور المستحيلة .

وحتى تواجه الحكومة العجز فى معاونيها ، أصدرت مرسوما يقضى بانشاء نظام خاص بالمتطوعين من أنصارها ، وقد نص المرسوم على انشاء مجموعة من الحراس المؤقتين مهمتها المحافظة على سلامة المؤسسات العامة والمنشآت ذات المنفعة المشتركة على ألا يتقاضـوا أى راتب ، ويعينون بقرار من وزير الداخلية بعد اقتراح قائد الدرك، على أن تكون مجموعتهم تحت تصرف قائد السرية .. ووزعت عليهم الأسلحة .

وقد استنكرت جميع الهيئات من مسلمين ومسيحيين هـذا التنظيم ودعا رجال الدين من مختلف الطوائف الى مقاومتـه على أساس أنه يعطى الشرعية للعصابات الارهابية الخارجة على القانون .

موقف الجيش :

منذ بداية الثورة أصدرت قيادة الجيش قرارا يقضى بأن المنطقة الغربية من بيروت تعتبر منطقة يحرم دخولها على جميع قوات الأمن من جيش ودرك وشرطة وأمن عام ، وكان الهدف من هذا القرار هو تجنب اشتباك قوات الحكومة مع الثوار فى المنطقة الاسلامية وحفظا لدماء الأهلين ، وكانت نتيجة هذا القرار أن أمن القائمون بالثـورة على أرواحهم وتحولت جهودهم فى سبيل تعـزيز مكانتهم لرد أى عدوان أو هجوم تشنه عليهم قوات الحكومة أو المؤازرين لها .

ولم يساند الجيش الحكومة فى موقفها من الثـوار على طول

الخط ، مما جعل من العسير على الحكومة أن تفهم موقف الجيش منها وبالتالى تقدر مدى اعتمادها على جيشها .

والواقع أن الجيش كان حياديا فى موقفه بالنسبة للفريقين ، وقد أطال ذلك أمد المعركة ، مع أن النتيجة كانت الاقلال الى أقصى حد ممكن من الخسارة فى الأرواح ، وقد كان ذلك هدفا رئيسـيا من أهداف قائد الجيش .

موقف رئيس الجمهورية :

لم يحاول رئيس الجمهورية منذ بداية التذمر أن يتصل بالمعارضة لايجاد حل يوفق بين وجهات النظر المتعارضة ، ويبدو أن السبب فى ذلك هو اقتناع رئيس الجمهورية بوجهة نظره التى تقضى بأن هنالك خطرا يهدد كيان لبنان من بعض الدول العربية المجاورة ومن سياسة رؤسائها بوجه عام تجاه لبنان ، وأن هذا الخطر لا يمكن تجنبـه الا بالتحالف مع الغرب . وكان مشروع أيزنهاور من وجهة نظر الرئيس شمعون — هو الدرع الحقيقى لأزمة لبنان ولوضع لبنـان الخاص ، خاص وأن سوريا ومصر كانتا قد حصلتا على صفقة أسلحة من الدول الشرقية وذلك يعنى من وجهة نظر الرئيس اللبنانى أنهما أصبحتا دولة شيوعية وستسعيان الى جر لبنان حتى تسير فى طريقهما ، ومعنى ذلك أن المسيحية فى لبنان أصبحت مهددة بالخطر وأن مسلمى لبنان بمعونة بعض الدول المجاورة هم الذين يشكلون هذا الخطر .

وكان رئيس الجمهورية على اقتناع بأن النظام القائم فى سوريا ومصر لا بد زائل وما على اللبنانيين الا أن ينتظروا ليصلحوا علاقاتهم فيما بعد بجيرانهم عقب عودة نظام الحكم النهائى اليهم على الشكل الذى يرتضيه لبنان .

أما بالنسبة للتجديد فقد أعلن أنه مستعد لاعادة النظر فى موقفه منه ومن تعديل الدستـور اذا ما تأكد أن رئيس الجمهورية الذى سيخلفه سوف يسير على نفس السياسة التى يتبعها الآن .

وفى الخامس عشر من مايو عام ١٩٥٨ استدعى رئيس الجمهورية سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وشرح لهم الوضع القائم فى لبنان لابلاغه الى دولهم وبين لهم أن الجمهورية العربية المتحدة تتدخل فى شئون لبنان الداخلية ، وطلب منهم اعتبار لبنان فى شبه حالة حرب مع الجمهورية العربية المتحدة ، وأن الموقف يتطلب من هذه الدول أن ترسم سياسة عاجلة لتخليص لبنان من موقفها الراهن .

وفى ٢١ من مايو عام ١٩٥٨ عقد رئيس الجمهورية أول مؤتمر صحفى حضره مراسلو الصحف الأجنبية أوضح فيه موقفه من الأزمة القائمة شارحا أسبابها وبواعثها . وكانت أهم النقاط التى أثارها هى أن القضية الراهنة ليست قضية الحكومة أو قضية أشخاص أو رئاسة بل هى قضية وجود لبنان حر فى الشرق الأوسط وأنه صراع يسعى فيه لبنان الى تركه حرا يقرر مصيره ، وأن الجمهورية العربية المتحدة لا تزال تتدخل فى شئون لبنان الداخلية قصدا منها الى احداث تغيير جذرى فى سياسة لبنان الوطنية الأساسية ولكن لبنان عازم على ألا يخضع سياسته لما تراه الجمهورية العربية المتحدة .

ونفى رئيس الجمهورية أن يكون اقتراح تعديل الدستور لتجديد ولايته سببا فى الاضطرابات القائمة ، وأنه هو السلطة الدستورية فى لبنان وليس مستعدا لأن يدفع ثمن الاضطرابات التى خلقتها المعارضة والتى لم تنشأ عن دوافع وطنية ، وانما نشأت نتيجة توجيهات من الخارج ويعتقد أن للشيوعيين يدا فى الاضطرابات . وأكد اعتقاده بعدم وجود عناصر ترمى الى خلق نزاع طائفى بين المسلمين والمسيحيين فى هذه الاضطرابات .

وفى نفس اليوم تقدمت الحكومة اللبنانية بناء على طلب رئيس الجمهورية بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة الى جامعة الدول العربية متهمة اياها بالتدخل فى شئون لبنان الداخلية ، كما تقدمت بشكوى مماثلة فى اليوم التالى الى مجلس الأمن الدولى .

وبعد مرور شهر أعلنت الحكومة اللبنانية أنها ستطلب معونة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ان لم يعمل مجلس الأمن الدولى ومنظمة الأمم المتحدة على انصاف لبنان ووقف تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان الداخلية ، وأن أمريكا ملزمة بمساعدة لبنان اذا طلب منها ذلك بموجب مشروع أيزنهاور ، وأن الوضع ما زال على ما هو عليه رغم وجود هيئة المراقبة الدولية التى حضرت الى لبنان فى ٥١ من يونيو عام ١٩٥٨ . وأن الجمهورية العربية المتحدة لم تتوقف عن ارسال المتطوعين والأسلحة الى الأراضى اللبنانية . وأن الحملات التى تشنها الصحف والاذاعة فى الجمهورية العربية المتحدة ما زالت مستمرة

وفى التاسع من يوليو تبلور موقف رئيس الجمهورية فى النقطتين التاليتين :

أولا : ان استمراره فى الرئاسة أصبح فى الظروف الحاضرة نوعا من الرمز ، فاذا تمكن الثوار المسلحون والمحرضون من الخارج من قلب السلطات الشرعية بالقوة فان ذلك يعنى أن لبنان قد فقد استقلاله .

ثانيا : أعلن بأن الحكومة تنوى ايجاد حل للموقف بنفسها مستعملة فى ذلك وسائلها الخاصة ، ولكن اذا انهارت قوات الحكومة بسبب استمرار التسلل من سوريا فان ذلك لن يهدد استقلال لبنان فقط ، بل السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط ، وفى هذه الحالة يمكن تبرير تدخل الولايات المتحدة بموجب مبدأ أيزنهاور .

ولما كانت أحداث العراق التى وقعت فى ١٤ من يوليو ١٩٥٨ سببا كافيا لأن يتخذ رئيس الجمهورية اللبنانية موقفا واضحا وصريحا لا لبس فيه ولا غموض ، فقد استدعى فى اليوم التالى سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والقائم بالأعمال البريطانى فى بيروت لاستطلاع رأيهم فيما يتخذوه من خطوات للمحافظة على الوضع الراهن

فى لبنان ، كما عقد اجتماعا لمجلس الوزراء وأبلغ وزير خارجيته الموجود بالولايات المتحدة بالبقاء هناك ليتمكن من اجراء اتصالات سريعة مع الجانب الأمريكى والأوساط الدولية الأخرى بمناسبة ما وقع من أحداث فى العراق وأثرها المنتظر على الحالة فى لبنان .

وأعقب ذلك فى نفس اليوم ، أن توجه الرئيس شمعون بنداء الى الشعب(١) يشرح موقفه وتصرفاته من الأحداث القائمة ومن علاقاته بالجمهورية العربية المتحدة دون الاشارة الى نيته الاستعانة بأجنبى ، ولكن بعد ساعات من اذاعة بيانه نزل الأسطول السادس الأمريكى على شواطىء بيروت تنفيذا لطلب رئيس الجمهورية صاحب السلطة الشرعية فى البلاد .

والواقع أن الموقف المتعنت الذى وقفه رئيس الجمهورية منذ بداية الثورة ورفضه الوساطات التى قامت بها بعض العناصر المحايدة بين الفريقين . والتى أطلق عليها اسم القوة الثالثة — جعل رئيس الجمهورية يرفض البحث فى الوساطة مهما كانت على اعتبار أنه الرئيس

---

(١) أهم ما ورد فى هذا البيان :

(أ) أن لبنان لجأ الى جامعة الدول العربية ، فلما عجزت عن اتخاذ قرار منصف صريح نافذ يرد عنه تدخل جيرانه فى شئونه ويمنعهم من تضليل أبنائه ومن توجيههم ومؤازرتهم على سلطته الشرعية ، لجأ مضطرا الى مجلس الأمن الدولى فأرسل المجلس بمراقبيه .

(ب) عجز هؤلاء المراقبين لقلة عددهم ونقص تجهيزهم ومنع العصاة وصولهم الى طرق التهريب والتسلل ومناطقهما ، فضلا عن سهولة خداعهم واضعاف سلطتهم ، عن تحقيق الغاية من وجودهم تحقيقا صحيحا كاملا — كما اثبت الواقع حتى باعترافهم — ومن ثم لم بد من اللجوء الى اجراء أجدى وأكثر فعالية .

(ج) ان استمرار التعدى على لبنان بتغذية الثورة القائمة فيه الى مجلس الأمن الدولى وان تطلب تنفيذ الضمانات التى ينص عليها دستور الأمم المتحدة ولا سيما المادة ٥١ من ميثاقها ، ومن حق لبنان تجاه الخطر الذى يهدد سيادته بل كيانه أن يستفيد من ضمانات هذا الدستور .

الشرعى للبلاد ، وأن على أفراد «القوة الثالثة» التى تتصدى للوساطة أن تقنع المعارضة بالرجوع الى الشرعية .. أى اليه بوصفه الرئيس الشرعى للبلاد ، لا اقناعه هو بالتنازل عن شرعيته .

وكانت نتيجة ذلك أن تجمد الوضع فى البلاد على ما هو عليه حتى تم اختيار رئيس جمهورية جديد فى نهاية شهر يوليو عام ١٩٥٨ طبقا لما نص عليه الدستور . أما رئيس الجمهورية كميل شمعون فلم يترك كرسى الرئاسة الا فى الثانى والعشرين من سبتمبر وهو اليوم الأخير لانتهاء ولايته الرسمية طبقا للدستور .

موقف الأحزاب السياسية من الثورة :

فى الباب السابق أوضحنا اتجاهات الأحزاب السياسية فى لبنان وهى بوجه عام يسيطر عليها اتجاهان متضاربان ازاء كل حدث هام يواجه لبنان أو العالم العربى ، وكان هذا هو موقفها بالنسبة لقيام الثورة وبالنسبة للأحداث السابقة لها واللاحقة عليها .

ويمكن تقسيم تلك الأحزاب خلال فترة الثورة الى قسمين هما:

المعارضة : وقد ضمت أحزاب التقدم الاشتراكى وجبهة الاتحاد الدستورى ، والنجادة ، والجبهة الشعبية ، والهيئة الوطنية ، والتحرر العربى وقد أطلق على مجموعة هذه الأحزاب « جبهة الاتحاد الوطنى».

الموالين:وهما حزب الكتائب اللبنانى والحزب القومى السورى.

وقد كان لكل قسم مواقف ايجابية تجاه كل مشكلة تواجه البلاد وينعكس أثرها على الرأى العام اللبنانى ، وما يهمنا فى هذا المجال هو عرض الموقف بالنسبة للأمور والموضوعات المتصلة بالثورة مثل مشروع ايزنهاور ومحاولة رئيس الجمهورية تجديد ولايته وأحداث الثورة ثم الشكوى المقدمة من الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة فى مجلس الأمن ومجلس جامعة الدول لعربية .

وأحب أن أوضح منذ البداية أن العرض سوف يتضمن موقف

المعارضة من هذه الأحداث نظرا لأن موقف الأحزاب الموالية للسلطة تعبر عنه السلطة الحاكمة ، وما على الأحزاب الموالية الا التأييد الضمني. ولذلك فان الأحزاب الموالية لم تعلن رأيها صراحة فى معظم الموضوعات معتمدة على السلطة فى هذه الناحية .

أولا : مشروع ايزنهاور :

اتخذت المعارضة طريق اصدار البيانات وعقد الاجتماعات الشعبية وسيلة لاظهار شعورها للحكومة ، ناصحة اياها بعدم التورط فى عقد أى اتفاق مع الغرب أو الشرق.وقد أكدت المعارضة بأنه ليس هناك ما يمنع من قبول أى مساعدة تقدمها الولايات المتحدة الى بلدان الشرق الأوسط سواء بتزويدها بالسلاح لصد العدوان عنها و بتنمية اقتصادياتها على أساس ألا تكون المساعدة مقيدة بالتزامات سياسية أو عسكرية تحد من حرية لبنان أو سيادته بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما أن نظرية الفراغ فى الشرق الأوسط غير مقبولة ، اذ أن هذا الفراغ المزعوم يعنى أن النفوذ الاستعمارى قد تقلص عن المنطقة نتيجة لوعى شعبها وهى لا تسمح بعودة الاستعمار على أية صورة من الصور ، وان كان هناك خطر يهدد الشرق الأوسط فليس هو خطر الشيوعية بل هو وجود اسرائيل .

ومن رأى المعارضة أن هيئة الأمم المتحدة اذا ما تحملت وواجهت مسئولياتها كاملة فان فيها الضمان الكافى لحماية الدول الصغيرة ضد أى اعتداء ، وحينئذ لن تكون الدول الصغرى فى حاجة الى الالتجاء لطلب الحماية ــ فى صورة عقد معاهدة ــ من دولة كبرى ، وقد أثبتت حرب السويس أنه من الممكن أن تكون هيئة الأمم أداة فعالة فى صيانة السلام العالمى .

وتؤكد المعارضة أن الأغلبية اللبنانية مجمعة على أن مجلس النواب القائم (١٩٥٧) غير ممثل للشعب اللبنانى بكافة اتجاهاته كما ان مدة وجود المجلس قاربت على الانتهاء ، لذلك ، فان تقرير أى

اتجاه سياسى فى ظل الحكم الحالى لا يمكن اعتباره معبرا عن رأى البلاد بل يقتضى ترك ذلك الى انتخابات مقبلة صحيحة . خاصة وأن العنصر الأساسى من عناصر الميثاق الوطنى الذى انبثق عنه كيان لبنان ووحدته الوطنية قد أنشأ معالم واضحة لسياسة لبنان الخارجية،ولذلك رفض فى الماضى اقامة معاهدة صداقة تقليدية مع الدول المنتدبة حتى لاتكون لديها الفرصة للحصول على مركز ممتاز أو مواقع استراتيجية ، وكيلا يكون لبنان للاستعمار مقرا أو ممرا ، الا أن البيان اللبنانى ــ الأمريكى الذى أعلن فيه قبول لبنان لمبدأ أيزنهاور قد أخرج لبنان عن السياسة التى تبناها ورسمها لنفسه دون أن تتحقق للبلاد أية مصلحة قومية ، خاصة وأن لبنان قد انفرد عن باقى الدول العربية ــ خاصة سوريا ــ فتسرع باتخاذه موقف القبول من مشروع أيزنهاور وأصبح لبنان محل نقد لتخليه عن سياسته التقليدية .

وترى المعارضة أن المادة السادسة من البيان اللبنانى ــ الأمريكى وردت دون تحفظ ، اذ اعتبرت الشيوعية فقط هى عدو المنطقة ، ومعنى ذلك أن الأوضاع بالنسبة لاسرائيل قد جمدت،كما أنها تهيىء اعترافا ضمنيا بوجود اسرائيل وتعطل ميثاق الضمان الجماعى الذى يفرض على الدول العربية مساندة بعضها البعض عند أى اعتداء يقع على أية دولة منها ، وقد حقق ذلك هدف من أهداف السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وأهمل الواقع المهم بالنسبة للبلاد العربية والذى يتلخص فى أن اسرائيل ستظل مصدر الخطر الى أن يعاد الحق الى أصحابه .

وأوضحت المعارضة أن قبول الحكومة اللبنانية لمبدأ ايزنهاور يعنى تقسيم الشعب اللبنانى الى فئتين ، ويجعل لبنان ساحة عراك بين فكرتين ، فيخل بالتوازن اللبنانى وينحرف عن مبادىء الميثاق الوطنى، وسوف تكون النتيجة الحتمية لهذا القبول هو أن تصبح حرية لبنان فى ارتباطاته الدولية مقيدة بما يتلاءم مع مواد المشروع وروحه . ومعنى

ذلك أن لبنان سيصبح دولة تابعة يسير فى فلك السياسة الأمريكية ولن تكون له يد فى رسم أو تحديد مصيره .

وأخيرا اتفقت المعارضة وتعاهدت على أن يكون موقفها النهائى من الحكومة هو التكتل ضد الارتباط مع أى سياسة تربط لبنان بالشرق أو الغرب والمحافظة على مبدأ الحياد السلمى وعدم التعرض لأى اعتداء دولى والاحتفاظ بصداقة الجميع والتعاون معهم على قدم المساواة .

الا أن الحكومة لم تأبه بتكتلات المعارضة وظلت تسير فى الطريق الذى رسمته ولم يتجمد العمل بمشروع أيزنهاور الا عقب انتهاء عهد شمعون .

ثانيا : التجديد :

ظلت الأحزاب المعارضة تعد العدة فيما بينها للاتفاق على رئيس جمهورية يخلف الرئيس شمعون ويحل محله عقب انتهاء مدة ولايته مؤملة أن تجد فى الرئيس الجديد عونا لها على تنفيذ أهدافها . وفى غمرة الدرس والاستعداد أعلن رئيس الجمهورية بأنه قد يفكر فى التجديد اذا لم يضمن فوز مرشح للرئاسة يتابع سياسته الحالية ، وكان معنى ذلك أن رئيس الجمهورية لديه النية لتعديل الدستور حتى يضمن تجديد ولايته ست سنوات أخرى .

وقد قاومت المعارضة فكرة التجديد بكل ما أوتيت من قوة وامكانات انتهت بقيام الثورة المسلحة ، والسبب فى ذلك يرجع الى أنها ترى أن على ئيس الجمهورية الذى أقسم عند انتخابه أن يصون الدستور من كل عبث ، ان يحترم قسمه ويصونه خاصة وأن السياسة التى يتبعها وما زال مصرا عليها أفقدت لبنان عنصرا من أهم عناصره ومقوماته كدولة حيادية متحدة داخليا .. فهو يسلك سبيلا هو أقرب ما يكون الى التحكم المطلق وأبعد ما يكون عن الديمقراطية والشورى

اللتين هما شعار لبنان دستورا وحكومة وشعبا،واللبنانيون لا يريدون نظاما ملكيا يفرض عليهم وجها واحدا لا يتغير،ولا نظاما ديكتاتوريا يقضى على حرية بنيه ، ولكنهم مؤمنون بالنظام الجمهورى الذى تديره رئاسة مؤقتة يحددها الدستور وتتناوب عليها الكفاءات وأن مدة ست سنوات كافية لأن يقدم الشخص فيها خير ما عنده من كفاءة فكرية وتجارب عملية .

واعتبرت المعارضة تصريح رئيس الجمهورية خروجا عن المألوف عندما يلح على ضرورة فوز مرشح يستمر فى اتباع سياسة تعتبر امتدادا لسياسته الحالية ، وذلك يعنى تجاهل اختصاصات مجلس النواب الذى له وحده حق اختيار الرئيس المقبل وحق تقرير السياسة الخارجية التى يجب على الحكومة أن تتبعها وذلك وفقا لرغبات الشعب .

وترى المعارضة أنه لا ينبغى أن يمس الدستور الا لدواع وطنية خطيرة تجمع عليها البلاد ، ولا ينبغى أن يعدل تأييدا لفرد أو تجديدا لرئيس ، فقد كانت البلاد فى عام ١٩٤٨ فى حاجة الى دعم الاستقلال فى مطلع عهده واتفق المواطنون جميعا على تعديل الدستور لتجديد الرئاسة ، وقد تم ذلك لداعى المصلحة الوطنية ، ومع ذلك فان رئيس الجمهورية الحالى كميل نمر شمعون كان فى طليعة الذين رفضوا الموافقة على تعديل الدستور .

وانتهت المعارضة الى اتخاذ قرار تعارض فيه التجديد من حيث المبدأ ، وتعارض التجديد بالنسبة الى من يتبنى السياسة السائدة اليوم بل وستحاربه بالوسائل المشروعة واعتبرت محاولة التجديد تحديا لرغبات الشعب اللبنانى .

ثالثا : أحداث الثورة :

عقب أن أعلنت الصحافة الاضراب العام لمدة ثلاثة أيام ، أصدرت جميع الأحزاب السياسية فى لبنان(١) بيانا حددت فيه موقفها

---

(١) ما عدا حزب الكتائب والحزب القومى السورى .

تجاه الأحداث التى تجتاح البلاد وتجاه موقف الحكومة من هــذه الأحداث .

وأصدرت جبهة الاتحاد الوطنى بيانهــا الأول(١) تستنكر فيه

(١) نورد هنا نص البيان التاريخى والتوقيعات عليه لأهميتها ولأن الموقعين يمثلون مختلف الطوائف اللبنانية :

« حيال الموجة الطاغية من الاستفزاز والارهاب والاجرام واسترسال السلطة فى اثارة الفتن لتغرق البلاد فى بحر من الدم تحقيقا لمطمع شخصى وشهوة عارمة لم يعد أمرها خافيا على أحد ، ولم يجد فيها نصح ولا رادع من ضمير ولا دين ولا غيرة على كيان الوطن ووحدة بنيه .

« وامام الأرواح البريئة التى أزهقتها سياسة الحاكمين بامعانهم المستمر فى الاعتداء على الحريات والتآمر على الدستور .

« وامام هذا الجو الذى تدبر فيه المؤامرات والمظالم والفتن والاغتيالات وآخرها اغتيال المجاهد الوطنى الشريف الأستاذ نسيب المتنى » .

« وحيال السياسة المشئومة التى تلصق الدم بكل جانب من جوانبها والتى اشاعت القلق والاضطراب وباتت تهدد المواطنين فى أرواحهم والنساء والأطفال فى حياة أزواجهم وآبائهم كما تهدد حياة البلاد فى تجارتها واقتصادها .

« وحرصا على كيان لبنان ووحدة صفوفه والاخاء بين طوائفه وحقن دماء أبنائه » .

« يعلن الموقعون أدناه وهم يمثلون مختلف الأحزاب والهيئات والنزعات فى لبنان ما يلى :

١ ــ اعتبار الحاكمين مسئولين عن كل ما جرى ويجرى من أعمال استفزازية ، وما أعقب ويعقب هذه الأعمال من فتن ومؤامرات واغتيالات يقضى علينا الواجب الوطنى أن نجنب بلادنا ويلاتها .

٢ ــ استنكار الوسائل التى لجأوا اليها والتى يبرأ منها كل ذى عزة وكرامة ــ وسائل الغدر والاغتيالات .

٣ ــ اعلان الاضراب العام فى انحاء لبنان كافة ملقية مسئولية ذلك على الحاكمين الذين قضوا على صلاح الحكم وأطاحوا بأقدس وأغلى ما فى لبنان من قيم وطنية وروحية .

توقيعات

(صائب سلام . رئيس وزراء سابق) ، (الياس الخورى . وزير سابق) ، (**أحمد الأسعد ، نائب ووزير سابق**) ، (كمال جنبلاط ،

تصرفات الحكومة وتهاجم فيه رئيس الجمهورية والمسئولين عن أجهزة الحكم فى لبنــان وكان له أثر كبير فى أوساط الرأى العام باتجاهاته المختلفة ، وقد دفع ذلك الأحزاب الى أن ترسم لنفسها مجتمعة سياسة جديدة حتى تتمكن من مواجهة الواقع الذى لم تحسب له حسابا من قبل ، أو على الأقل لم تكن المعارضة تتوقع أن الأمور سوف تتأزم بهذه السرعة .. وأمام هذه السرعة فهى مضطرة بحكم ضميرها الوطنى الى اثبات وجودها(١) .

نائب ووزير سابق) ، حسن فرحات سياسى) ، (معروف سعد . نائب) ، (نسيم مجدلانى . نائب ووزير سابق) ، (عبد الله اليافى . رئيس وزراء سابق) ، (حسين العوينى . رئيس وزراء سابق) ، (حسن بحصلى . من التجار) ، (رفيق نجا . وزير سابق) ، (عدنان الحكيم . رئيس حزب النجادة) ، (محمد على الرز . نائب) ، (اميل الخورى . من رجال الفكر) ، (صبرى حمادة . رئيس مجلس النواب) ، (أنيس صالح . سياسى) ، (نهاد أرسلان . سياسى) ، (فؤاد الخورى = من كبار الصناعيين) ، (عبد الله المشنوق . صحفى) ، (لحود لحود . نائب) ، (محمد خالد . رئيس حزب) ، (رشيد كرامى . رئيس وزراء سابق) ، (على بزى . وزير سابق) ، (عفيف الطيبى . نقيب الصحفيين) ، (محسن سليم . محامى) ، (تقى الدين الصلح . نائب) ، (أمين بيهم . رئيس جمعية) ، (فؤاد عمون . أمين عام وزارة الخارجية) ، (على جابر . صحفى) ، (لويس زيادة . سياسى) ، (محمد صحفى الدين . نائب) ، (دكتور عدنان حيدر . من رجال الأعمال) .

(١) عقدت المعارضة اجتماعا فى اليوم التالى لاصدار بيانها الأول واتخذت عدة قرارات من بينها :

ــ اجراء الاتصالات مع الشخصيات اللبنانية الحيادية (القوة الثالثة لوضع ميثاق جديد شبيه بالميثاق الوطنى بين جميع الأحزاب على اختلافها ويكون هدف الميثاق الجديد انقاذ لبنان من محاولات التفرقة والأخطار التى قد تنجم عن محاولة التجديد .

ــ التمرد على القضاء وعدم المثول أمام التحقيق وعدم الخضوع لأى قرار يصدر عن أى دائرة حكومية .

ــ تنظيم حملة شعبية من الاحتجاجات والاجتماعات والبرقيات ترسل الى مجلس النواب ضد التجديد .

وقامت المظاهرات واشتبك أنصار الحكومة مع أنصار المعارضة، وكانت كفة أنصار الحكومة هى الراجحة فى البداية — ووجدت المعارضة ممثلة فى جبهة الاتحاد الوطنى نفسها مضطرة الى أن تتفق على تشكيل قيادة موحدة للثورة وايجاد مرجع واحد موجه لعناصر الثورة ، ومحاولة الحصول على السلاح بأى وسيلة ممكنة لمواجهة السلاح الذى يستعمله أنصار الحكومة ، وتأليف مجلس ثورة تكون مهمته تنسيق أعمالها وحركاتها وتدبير احتياجاتها وتوحيد جهودها واتخاذ كافة الوسائل الممكنة لعدم اتاحة الفرصة أمام رئيس الجمهورية لتجديد ولايته .

كما رأت المعارضة أنه من الضرورى وجوب الاتفاق على اسم من يرشحونه لرئاسة الجمهورية بحيث تتوفر فيه الأمانة على مصلحة لبنان ومصلحة القومية العربية ومراعاة ماضى لبنان السياسى ما دامت سياسة لبنان الداخلية والخارجية تتأثر الى حد بعيد بشخصية رئيس الجمهورية ، ومن الضرورى أخذ رأى البطريرك المارونى ومشاركته فى هذا الاختيار .

واقترحت الجبهة حلا للأزمة قيام حكومة انتقالية مؤقتة تتولى سلطات رئيس الجمهورية بعد استقالة الرئيس شمعون ، على أن تتألف هذه الحكومة من المعارضة وبعض العناصر الحيادية وأن تقوم باصلاحات جوهرية فى جهاز الادارة وأن تعدل قانون الانتخاب بقصد توسيع التمثيل النيابى وايجاد الضمانات الكافية لحرية هذا التمثيل.

وظلت الثورة تتطور ويطول أمدها يوما بعد يوم ، وحاولت القوة الثالثة تقريب وجهات النظر بين المعارضة والحكومة . ولكن المعارضة — أمام اصرار الحكومة على موقفها — قررت رفض أى وساطة لا تحقق مطالبها لأن الحوادث الدامية التى وقعت لم تعد تسمح بأنصاف الحلول .

وقد أدى ذلك الى تجميد الوضع بالنسبة للوساطة ، ولكن

ظلت الأعمال العسكرية استمرت بين الفريقين، وكان السبب الرئيسى الذى وصل بالموقف الداخلى الى هذه الدرجة يرجع الى أن المعارضة لا تقبل أى حل لا يقوم على تخلى رئيس الجمهورية عن منصبه ، والوسطاء يقبلون أن يتباحثوا فى أى شىء ما عدا البحث فى تخلى رئيس الجمهورية عن منصبه لأنه رئيس البلاد الشرعى وعلى المعارضة الرجوع الى الشرعية .

ثم ظهرت فى الأفق بوادر التمهيد لاستعانة الحكومة بالدول الأجنبية ، ووضح ذلك جليا حينما أقدمت الحكومة اللبنانية على رفع شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن وكانت قد نوقشت الشكوى فى اليوم السابق أمام مجلس جامعة الدول العربية الذى عقد خصيصا لبحثها فى ليبيا . ولما تأكدت المعارضة من أن نية الحكومة المتجهة الى الاستعانة بالغرب عسكريا ، أعلنت موقفها واضحا ومعارضة أى تدخل أجنبى لأن هذا من شأنه القضاء على كيان لبنان واستقلاله وتحويله الى كوريا ثانية . واستنكرت التجاء رئيس الجمهورية وحكومته لهيئات أجنبية لتسوية قضية داخلية بدلا من الرجوع الى ارادة الشعب اللبنانى التى تستمد منها كل سلطة وكل وجود .. وأن موقف رئيس الجمهورية هذا هو تحدى لأحكام الدستور وللنظام البرلمانى وخروج عن صفة الحكم المفروضة على الرئاسة الأولى وانحدار بهذه الرئاسة الى مستوى الخصومات الحزبية التى يجب أن يتجنبها رئيس الدولة .

وقد ناشدت المعارضة ضمائر الأحزاب الوطنية فى لبنان لتوحيد الصفوف بعد أن باءت بالفشل سياسة التفرقة الطائفية ، والعمل معا لتجنب خطر التدخل الأجنبى لأن فيه وحده القضاء على لبنان وعلى استقلاله وكيانه وحرياته ، والسعى للخروج من هذه الأزمة الداخلية بذات الروح الوطنية التى تمثلت فى لبنان بمختلف طوائفه عام ١٩٤٣ .

وعندما تأكدت المعارضة أن الاتصالات تجرى بين الحكومة

وسفراء الدول الغربية لتقديم المساعدة للحكومة اللبنانية ، وجهت كتابا (١) الى هؤلاء السفراء محذرة اياهم مغبة التدخل وعدم احترام حرية وارادة الشعوب .

رابعا : الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة :

فى ٢١ من مايو ١٩٥٨ تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى لجامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة متهمة اياها بالتدخل فى شئون لبنان الداخلية وأنها هى سبب الأزمة الداخلية ، كما تقدمت فى اليوم التالى بشكوى مماثلة الى مجلس الأمن الدولى .

وقد بعثت المعارضة ببرقيات الى مجلس الجامعة أثناء اجتماعه فى « بنى غازى » مستنكرة الشكوى موضحة رأيها بأن سبب الشكوى ليس الا مبررا لرغبة الحاكم اللبنانى فى الاستمرار بالحكم وافساح المجال أمام النفوذ الأمريكى للتدخل فى شئون الوطن اللبنانى ، وطالبت باعادة الشكوى لأن بحثها سوف يزيد من التوتر والفرقة ولا يخدم اطلاقا مصلحة السلام فى المنطقة .

وعندما بدأ مجلس الأمن بحث الشكوى قامت المعارضة أيضا بارسال برقيات استنكار الى السكرتير العام للأمم المتحدة ، كما أذاعت على الشعب بيانا فى هذا الشأن ، وقد تضمنت وجهة نظر المعارضة أن الشكوى التى تقدم بها حكام لبنان الى مجلس الأمن ضد تدخل مزعوم من قبل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان الداخلية

(١) كانت أهم نقاط الكتاب هى :
— أن الصراع والأزمة القائمة فى لبنان مسألة داخلية بحتة .
— أن تأييد دول الغرب للحكومة اللبنانية بالسلاح والذخيرة لن يكون من نتيجته سوى زيادة اشتعال نيران الحرب الداخلية وانه ليس هناك ما يبرر أن تقف حكومات الغرب موقف العداء ضد حركة وطنية ذات طابع داخلى صرف .
— ان اى تدخل على هذه الصورة الفاضحة فى شئون لبنان الداخلية من شأنه أن يثير تدخل جهات أخرى فى اتجاه مضاد .

ليست سوى أداة افتراء يقصد منها تغطية ما أصاب الحكام من هزيمة عندما فقدوا ثقة الأكثرية الساحقة من الشعب التى تطالب باستقالة هؤلاء الحكام .

وكانت نتيجة بحث الشكوى أن أصدر مجلس الأمن قرارا يقضى بايفاد لجنة مراقبة دولية لمراقبة الحدود بين الاقاليم السورى وبين لبنان ليتثبت أنه لا يجرى تسلل غير مشروع للأشخاص أو الذخائر أو الأسلحة أو غير ذلك ، الا أن جبهة الاتحاد الوطنى احتجت على هذا القرار (١) .

ومرت الأيام وبمرورها ضعف الأمل فى تعديل الدستور وبالتالى

(١) أعلنت الجبهة موقفها على الوجه التالى :
— ان الجبهة تعتبر أن قرار مجلس الأمن هذا لا يمت بأى صلة الى مشكلة لبنان ، لأن قضية لبنان داخلية بحتة .
— لذلك فان هذا القرار لن يؤثر بشكل من الأشكال فى توجيه الحركة القائمة ولن يحولها عن أهدافها التى طالما نادت بها وهى انقاذ لبنان من ديكتاتورية رئيس الجمهورية .
— اذا كان هذا القرار يهدف فعلا لتخفيف الأزمة وحدتها فى لبنان فانه يجب على فريق الرقابة أن يضمن بصورة خاصة انه لا يجرى تسلل من تركيا والعراق والأردن فى الأشخاص والمعدات الحربية عن طريق المرافىء البحرية والجوية بالاضافة الى الفيض العظيم من الأسلحة والمعدات الواردة الى لبنان من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتى وزعت على المنظمات الفاشية المنحلة وشبه العسكرية ، وعلى المجرمين المسرحين من السجون فى هذه الفترة بالذات بغية اثارة الفتن وكبت العناصر الوطنية المتحررة والقضاء على الحركة الشعبية . كل هذه الأسباب مجتمعة تعتبر السبب الأساسى فى تدهور الموقف ووصوله الى هذا الدرك الخطر .
— **ان الجبهة كانت وما تزال تعتقد أن الذى** يلحق بلبنان ليس ناجما عن تدفق الأشخاص والاسلحة والذخائر والمعدات الحربية فحسب ، ولكنه أشد ضررا حينما يكون سبب الأذى سياسيا ناجما عن التدخل الذى تمارسه الدول الغربية والدول التى تدور فى فلكها كما تعبر عنه بشكل مفضوح سفارات هذه الدول فى بيروت والتى تعيد الى الأذهان عهد الانتداب وعهد المندوبين الساميين .
— ان هذا التدخل الأجنبى السافر بالذات هو الذى ادى الى الثورة الشعبية التى تهدف الى تحرير لبنان منه .

تجديد الرئاسة ، وانتهى هذا الأمل بنزول القــوات الأمريكية الى الأراضى اللبنانية بالاضافة الى الأحداث التى سادت المنطقة خلال تلك الفترة .

وبدأت المشاورات بين رجال المعارضة وانتهت الى الاتفاق على عقد جلسة يوم ٢٩ من يوليو لاستعراض الوضع ولرسم الأسس التى يجب أن يختار بموجبها رئيس الجمهورية المقبل، وقد وضع فى الاعتبار أن يعدل الرئيس القــادم الدستــور بحيث تنفصل السلطات الثلاث عن بعضها البعض بشكل لا لبس فيه ولا مجال فيه لاجتهــاد ، وأن تعطى كل طائفة حقها بميزان العدالة ، وأن تسحب شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة من مجلس الأمن . وتم الاجتمــاع ، وأصدرت المعارضة بيانا يتضمن مطالبها وتتكون من خمســة عشر مطلبا وكلها تدور حول تحقيق العدالة الاجتمــاعية والتخلص من الأسباب التى أدت الى قيام الثورة ووضع أسس ثابتــة لنظام الحكم ووضع حد لتصرفات الحكام واستغلالهم لمناصبهم .

وفى الحادى والثلاثين من شهر يوليو تم انتخــاب الأمير اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش رئيسا للجمهورية ، الا أن ذلك لم يكن حلا حاسما أو عاجلا للأزمة ، فرغم انتخاب رئيس جمهورية جديد ظلت المتاريس قائمة وظل اطلاق النار مستمرا ، والسبب فى ذلك هو أن الرئيس كميل شمعون كان لا يزال متربعا فى كرسى الرئاسة ، والوزارة التى يسعى الثوار الى التخلص منها ما زالت تدير دفة الحكم وستظل كذلك حتى ٢٣ من سبتمبر ، وهو موعد تنصــيب رئيس الجمهورية الجديد .

ولم تتزحزح المعارضة عن موقفها متمسكة بتحقيق مطلبين وهما تنازل رئيس الجمهورية عن الحكم مضحيا بالأيام الباقية له من رئاسته ويحل محله الرئيس المنتخب ثم جلاء القوات الأمريكيــة فورا عن لبنان . الا أن طلبات المعارضة لم تتحقق وظلت مجمدة الى أن تولى الرئيس المنتخب رئاسته فى الموعد القانونى .

وبدأ عهد جديد .

وتجدر الاشارة الى القول بأنه بدخول الأسطول السادس الى أراضى لبنان تطورت الأحداث وانقلبت مفاهيم الثورة .

فالثورة منذ البداية ، وما صحبها من عمليات عسكرية كانت موجهة ضد الحكومة للتخلص منها ومن رئيس الجمهورية ، ولكن انقلب الأمر بعد دخول الأسطول الأمريكى وأصبح المعارضــون فى موقف يتطلب منهم عدم الاندفاع والتصرف بحكمة لتحقيق هدفين:

أولاهما وقد أصبح الهدف الأساسى هو عدم اتاحة الفرصــة للأسطول السادس الأمريكى لاحتلال بلادهم .

وثانيهما هو التخلص من حكامهم الذين أتاحوا للأجنبى حق التدخل الشرعى فى بلادهم .

لذلك فان المعارضة بدأت منذ ١٥ من يوليو تسير فى طريقها بتؤدة وبمنتهى الحيطة والحذر .

وسنعرض فيما يلى الى التدخل الأمريكى فى لبنان .

التدخل الأمريكى

كان رئيس الجمهورية يردد فى تصريحاته أن هناك عدة وسائل يمكن التذرع بها لطلب المساعدة العسكرية لحل الأزمة القائمة ، وهى مبدأ أيزنهاور والبيان الثلاثى والضمان الجماعى والمادة الحادية والخمسون من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

ولكن نواب المعارضة أنكروا على رئيس الجمهورية حقه فى الانفراد بطلب مساعدة خارجية دون الرجوع الى مجلس النواب ومجلس الوزراء ، الا أن رئيس الوزراء بين لهم أن الدستور يخول لرئيس الجمهورية حق عقد المعاهدات دون الرجوع الى مجلس النواب[1] الا حين أن يرى ذلك مناسبا .

وفعلا قام رئيس الجمهورية منفردا باجراء اتصالات مع سفراء الدول الغربية الكبرى ، وكانت نتيجة هذه الاتصالات ادلاء السفير الأمريكى فى بيروت بتصريح أعلن فيه عن عزم حكومة واشنطن على تأييد الحكومة اللبنانية ومدها بالمساعدة اللازمة لتتمكن من تذليل المصاعب التى تعانيها من جراء الثورة التى تواجهها .. وقد ردت عليه جبهة الاتحاد الوطنى ببيان ضمنته الاحتجاج الشديد على هذه التصريحات معلنة بأن لبنان المستقل لن يقبل أى تدخل أجنبى مهما كان مصدره ، وأن الثورة قد أعلنت منذ البداية احترامها للمصالح الأجنبية وأن التدخل الأمريكى قد ينجم عنه تدخلات أجنبية أخرى تسعى المعارضة الى تجنبها .

وبعد مضى ثلاثة أسابيع على اندلاع الثورة أعلن الرئيس الأمريكى أيزنهاور بأنه مفوض من قبل مجلس الكونجرس الأمريكى باستخدام

(١) استنادا الى المادة ٥٢ من الدستور اللبنانى يستطيع رئيس الجمهورية استخدام كامل سلطاته فى الحقل الدولى فى التفاوض والتعاقد دون أى تفويض من مجلس الوزراء أو الرجوع الى مجلس النواب .

القوات المسلحة والتدخل لرد كل عدوان يقع على أية دولة من دول الشرق الأوسط سواء كان الهجوم من دولة شيوعية أو دولة أخرى .

وفى ١٧ من يونيو ١٩٥٨ عقد وزير الخارجية الأمريكى مؤتمرا صحفيا طالب فيه بضرورة ارسال قوات مسلحة تابعة للأمم المتحدة الى لبنان لحمايته مما تتعرض له ، والا فالولايات المتحدة مستعدة لارسال قواتها تحت شعار الأمم المتحدة ، وأضاف معلنا أن الأسطول السادس الأمريكى فى شرق البحر الأبيض المتوسط يتتبع عن كثب تطور الأحداث فى لبنان ، وأنه مزود بالعناصر التى تستطيع أن تستجيب لأول نداء يوجه اليها لتقديم المساعدات الى الحكومة اللبنانية ، وأن بامكان الجيوش الأمريكية أن تنفرد عن الأمم المتحدة فتسلك طريق التدخل المسلح فى لبنان .

وأمام لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى صرح وزير الخارجية بأن حماية الحدود اللبنانية بواسطة قوة دولية هى مسألة جديرة بالنظر .

التمهيد للتدخل :

فى صباح ١٥ من يوليو ١٩٥٨ أعلن رئيس وزراء لبنان أن ضغط التسلل المتزايد ومحاولة الاطاحة بالحكومة اللبنانية جعلا السلطات اللبنانية تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، بعد أن عجز مجلس الأمن والمراقبون الدوليون عن عمل شىء حاسم يوقف التدخل ، وأضاف بأنه « لولا خطوتنا هذه لزال استقلال لبنان وسيادته ، وقد تم هذا الاجراء بطلب اجماعى من الحكومة ، والوزراء هم فى هذا الصدد على أتم تفاهم » .

وقد لبت الولايات المتحدة الأمريكية طلب رئيس الجمهورية اللبنانية[1] بالتدخل عسكريا فى لبنان بمنتهى السرعة — وبما يدل على

(١) عقب زيارة للأسطول السادس فى عام ١٩٦١ أثير موضوع التدخل الأمريكى أمام الثورة فأصدر الرئيس كميل شمعون لأول مرة بعد تركه الحكم بيانا يبرر فيه موقفه وقد نشر فى جريدة النهار فى ١٩٦١/٤/٨ ولأهميته سنورد النص الكامل له :

« يبدو من الضرورى أن نجلو للرأى العام اللبنانى بصورة نهائية الحقائق التى أحاطت بتلك المرحلة الهامة من تاريخنا « أثر ظروف احتفظ بتحليلها فى المستقبل بدأت حركة العصيان تظهر فى بيروت وطرابلس ابتداء من ١٠ مايو ١٩٥٨ ثم أخذت تمتد الى عكار وجزء من البقاع والشوف ، والظروف نفسها التى خلقتها ساعدت على اشتداد وطأتها ، فكان المتمردون يتلقون من الحدود السورية المساعدات ، وحركة العصيان هذه التى كان يدعمها الشيوعيون فى الداخل والاتحاد السوفيتى من الخارج باتت تشكل خطرا كبيرا على استقلال لبنان وسلامة أراضيه .

« مقابل ذلك ولمجابهة العصيان كانت الحكومة اللبنانية تملك بالاضافة الى قوات الأمن اللبنانية ، الوسائل التالية :

١ ــ جامعة الدول العربية ، ولكن هذا الاجراء بدأ مع الأسف عقيما .

٢ ــ مجلس الأمن الدولى ، فقدمت الحكومة اللبنانية اليه شكوى رسمية ومع ذلك وبالرغم من التوصيات التى اتخذها المجلس فى ١١ يونيو ١٩٥٨ ، ازدادت عمليات التسلل عبر الحدود السورية على نطاق واسع حتى أن بعض هؤلاء المتسللين الذين عجزوا عن العودة الى سوريا بطرقهم الخاصة أعيدوا بالمئات من بيروت الى الأراضى السورية بعد ما انتهت حركة العصيان .

٣ ــ الاستفادة من الضمانات العالمية التى تشمل جميع دول منطقة الشرق الأوسط ولبنان بصورة خاصة ، هذه الضمانات نص عليها البيان الثلاثى الصادر فى عام ١٩٥١ بالاضافة الى مشروع ايزنهاور وهى تتجسد بالتالى فى حق الدفاع المشروع الفردى أو الجماعى استنادا الى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

وبعد ما تفاقمت الأحداث وتطورت اجتمع مجلس الوزراء يوم الأثنين ١٦ يونيو ١٩٥٨ وقرر بالاجماع أن يستنجد بالقوى التى كفلت استقلال لبنان وسيادة أراضيه ، لكنه ترك لى حرية تحديد الموعد لتقديم الطلب وشرح ظروفه الى القوى والمراجع المعينة .

وعلى الرغم من التطورات غير المرضية التى وقعت فى الحقل الداخلى وأعمال العنف التى كان يقوم بها المتمردون ، وعلى الرغم من الهجمات المسلحة التى واجهت مقر رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، ترددت فى تنفيذ القرار .

ولما كنت قد علقت على القوات المسلحة وقيادتها العليا ايمانى كله ، كنت أتوقع تحسنا فى الوضع يغنينى عن الاعتماد على القوات الأجنبية مهما كانت الصداقة التى تربطها بلبنان قوية ومتينة . ولكن الحال لم يتبدل وبقى مشحونا بالأخطار .

وأفاقت بيروت صباح ١٥ يوليو مع اذاعات موسكو والقاهرة

أن اتفاقا سابقا كان قد تم بين الطرفين فى هذا الشأن ــ واستندت الولايات المتحدة فى تدخلها ــ من الناحية الشكلية والقانونية على مضمون المادة الحادية والخمسين من ميثاق هيئة الأمم .

وعند ظهر نفس اليوم وصلت الى المياه اللبنانية ثمان قطع تابعة للأسطول السادس الأمريكى كانت هى طلائع المساعدة العسكرية التى قررت أمريكا تقديمها الى الحكومة اللبنانية . وقد تمت عملية انزال

ودمشق وبغداد واذاعة المتمردين الخاصة فى لبنان تتغنى بانتصارات الثورة العراقية وتحرض العملاء على سحق خصومهم فى لبنان ، وتطور الانقلاب العراقى الذى كان قد وقع فى الساعة الرابعة صباحا على أنه انتصار لعملاء موسكو والجمهورية العربية المتحدة ، أما فى مناطق المتمردين فقد عقدت حلقات الرقص والابتهاج وسط الشوارع .

عند ذاك ارتسم أمامى المستقبل المرتقب على حقيقته ، ولاح لى أن دمشق والقاهرة بعد أن شجعهما الانتصار الدموى السريع الذى أحرزاه فى بغداد ، لن يترددوا لحظة فى ارسال قواتهما الى لبنان تحت ستار المتطوعين الفدائيين ، وكانت قد ظهرت فى أماكن متعددة من لبنان وخصوصا فى الباروك ومشارف عالية طلائع هؤلاء المتطوعين ومنها وحدات من فوج سورى توسطت الميدان . ولا شك أن وصول هذه القوات كان سينسف ميزان القوى ويعرض حياة اللبنانيين والأجانب وممتلكاتهم لخطر أكبر وجسيم .

ازاء هذه التطورات رأيت أن الوقت قد حان لتنفيذ المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ودعوة القوى الصديقة التى وقعت على البيان الثلاثى والاعتماد على مشروع ايزنهاور لنضمن دفاعنا المشروع عن النفس .

ومنذ الساعة التاسعة والربع صباحا ، وكل ربع ساعة ، استدعيت على التوالى سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وطلبت منهم تنفيذ وعودهم . كما أصررت على سفير الولايات المتحدة الأمريكية أن يتجسد الجواب عملا لا قولا ، لأن الولايات المتحدة كانت فى الواقع الدولة الوحيدة التى تملك فى البحر المتوسط قوة مستعدة للقيام بعمل فورى سريع .

نزلت القوات البحرية الأمريكية الى الشواطىء اللبنانية فى الساعة ١٤ من يوم ١٥ يوليو ١٩٥٨ ، واذا كانت هذه الخطوة لم تضع تلقائيا حدا للتمرد ، فانها أفقدتها كل المقومات والامكانيات ورمتها بالشلل بالنسبة الى أولئك الذين أثاروها وغذوها » .

القوات فى مياه بيروت وأنزل بعضها عن طريق الطـائرات فى مطار بيروت الدولى وأنزلت قوات أخرى فى مطار « الرياق » .

وعقد مجلس الوزراء اللبنانى جلسة بعد ظهر نفس اليوم أحيط فيها أعضاء الوزارة علما بوصول القوات الأمريكية ، وصرح رئيس الوزراء عقب انتهاء الجلسة بأن « التدخل الأمريكى ما هو الا مساعدة تقدمها دولة صديقة من أجل حماية استقلال لبنـان من الأخطار التى تهدده والقضاء على تدخلات الجمهورية العربية المتحدة فى شئونه الداخلية ، وبالتالى القضاء على الفتنة التى تهـدد استقلاله وكيانه بسبب هذه التدخلات ، وأن لدى الحكومة اللبنانية تعهدات صريحة تقضى بأن تنسحب القوات الأمريكية من الأراضى اللبنانيـة بمجرد القضاء على الفتنة وعلى الأخطار التى تهدد استقلال البلاد » .

الولايات المتحدة تبرر التدخل :

كان يوم ١٥ من يوليو حافلا بتصريحات المسئولين الأمريكيين [١]

(١) تضمنت هذه التصريحات ما يلى :

(أ) تصريح المتحدث الرسمى : صرح بأن التدخل الأمريكى هو تدخل قانونى وأن الرئيس أيزنهاور قد اختار واحدة من أربع وسـائل قانونية لتطبيق السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ومسـاعدته وأن الوسيلة التى اختارها هى تطبيق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. أما الوسائل الثلاث الأخرى فهى مشروع ايزنهاور وميثاق بغداد والبيان الثلاثى (الأمريكى الفرنسى البريطانى) الذى صدر عام ١٩٥٠ .

وأضاف المتحدث بأن اختيار الرئيس ايزنهاور الوسـيلة المتصلة بالأمم المتحدة لم يكن قرارا مفاجئا ، لأن حكومة ايزنهاور وضعت أساسا فى معالجتها الأزمات الدولية يقضى بأن يكون الحـل عن طريق الأمم المتحدة أولا فاذا فشلت فليس هناك ما يمنع من الالتجاء لوسـائل أخرى .

(ب) بيان الرئيس ايزنهاور : أعلن الرئيس ايزنهاور بنفسـه عن نزول القوات الأمريكية فى الأراضى اللبنانية ببيان جاء فيه :

« صباح أمس تلقيت من رئيس جمهورية لبنان طلبا عاجلا بأن ترابط بعض قوات الولايات المتحدة فى لبنان للمساعدة على حفظ الأمن ولاظهار حرص الولايات المتحدة على سلامة واستقلال لبنان . وقد قدم رئيس الجمهورية طلبا بموافقة جميع أعضاء حكومته .

« وقد أوضح رئيس الجمهورية انه يعتبر الاستجابة الأمريكيـة

العاجلة أمرا لا بد منه اذ كان يرجى لاستقلال لبنـان ـ الذى يتهدده الخطر فعلا من الخارج ـ المحـافظة عليه فى وجه التطـورات الخطيرة التى وقعت يوم ١٤ يوليو فى بغداد حيث اطيح بالحكومة الشرعية بصورة عنيفة .

« وتلبية لهذا النداء الموجه من حكومة لبنـان اوفدت الولايات المتحدة وحدة من قواتها الى لبنـان لحماية الأرواح الأمريكية وتشجيع الحكومة اللبنانية بوجودها هناك للدفاع عن سيادة لبنان وسـلامته ، ولم ترسل هذه القوات كعمل حربى .

« وسوف تظهر هذه القوات حرص الولايات المتحدة على استقلال وسلامة لبنان اللذين نعتبرهما حيويين للمصلحة القومية وللسلام العالمى، وستظهر اهتمامنا أيضا عن طريق المساعدة الاقتصادية ونحن سنتصرف وفقا لهذه المصالح الشرعية » .

« وستبلغ الولايات المتحدة عملها فورا فى اجتماع طارىء سيعقده مجلس الأمن الدولى » .

« ان ميثاق الأمم المتحدة يعترف بوجـود حق طبيعى بالدفاع الجماعى عن النفس . وستقوم الولايات المتحدة وفقا لروح الميثـاق بابلاغ الاجراء الذى اتخذته الى مجلس الأمن موضحة ان هذه الاجراءات ستتوقف طالما يتخذ المجلس نفسه الاجراءات اللازمة للمحافظـة على السلم والأمن الدوليين » .

« وتعتقد الولايات المتحدة ان الامم المتحدة تستطيع ـ ويجب ـ ان تتخذ الاجراءات المناسبة للمحافظة على استقلال وسلامة لبنان .

« على انه من الواضح انه فى وجه الأحداث المؤلمـة التى تقع فى لبنان سيتطلب الوضع أمورا أكثر من مجرد فريق من المراقبين الدوليين الموجودين حاليا هناك ، وعليه فان الولايات المتحدة ستؤيد ـ داخل الأمم المتحدة ـ اية اجراءات تبدو ملائمة لمواجهة الموقف الجديد ، والتى ستمكن قوات الولايات المتحدة من الانسحاب فورا » .

« ان لبنان هو بلد صغير محب للسلام ، وقد ارتبط مع الولايات المتحدة بصورة تقليدية بأصدق وأقوى العلاقات،وفى لبنان ٢٥٠٠ أمريكى، ونحن لا نستطيع بسبب علاقاتنا التاريخية وبمقتضى مبـادىء الأمم المتحدة الوقوف موقف المتفرج فى الوقت الذى يدعونا فيه لبنان قادرا على المحافظة على سلامته والدفاع عن نفسه فى وجه العدوان غير المباشر » .

(حـ) تصريح وزير الدفاع الأمريكى : فى مساء نفس اليـوم اعلن وزير الدفاع الأمريكى أن ثلاث كتائب من قوات البحرية الأمريكية قـد نزلت الى شواطىء لبنان ، وان الغاية العسكرية من عمليات الانزال هى كما ورد فى بيان الرئيس ايزنهاور ، البرهان عن اهتمام الولايات المتحدة باستقلال لبنان وسلامته ، وقد جاءت بناء على طلب حكومة لبنان ، وان مجموع القوات الأمريكية الذى سينزل الى الأراضى اللبنانية سـيبلغ ٥٤٠٠ رجل .

سواء المتحدث الرسمى باسم الحكومة الأمريكية ، أم الرئيس أيزنهاور ثم وزير الدفاع ، وكان الهدف من هذه التصريحات هو محاولة تبرير الخطوة التى أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية عليها بانزال قواتها العسكرية فى لبنان .

وقد اجتمع مجلس الأمن فى مساء ١٥ من يوليو بناء على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لبحث الوضع فى لبنان بعد نزول القوات الأمريكية ، وقد اقترحت الولايات المتحدة فى هذه الجلسة أن ترسل هيئة الأمم قوات للدفاع عن لبنان ،وتقدم رئيس الوفد الأمريكى باقتراح للمجلس يطلب فيه الى السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يستشير فورا حكومة لبنان وحكومات الدول الأعضاء الأخرى — كلما رأى ذلك مناسبا — حول اتخاذ اجراءات تشتمل على تقديم القوات العسكرية واستخدامها حسب ما تدعو اليه الحاجة من أجل المحافظة على سلامة أراضى لبنان واستقلاله .

وقرر مندوب الولايات المتحدة فى المجلس بأن الولايات المتحدة ستبقى فى لبنـان الى أن تتمكن هيئة الأمم من الاضطلاع بالمسئولية الضرورية لضمان استمرار استقلال لبنان وحتى يزول الخطر ، وأن هناك هدفا آخر هو ضمانة عدم وجود تسلل غير شرعى من الأشخاص أو الأسلحة أو المواد الأخرى عبر الحدود اللبنانية ، وأن الولايات المتحدة تطلب وقف التسلل غير المشروع وتهريب السلاح فورا ، وكذلك وقف التهجمات على حكومة لبنان من محطـات الاذاعة الواقعـة تحت سيطرة الحكومات ومن غيرها من وسائل الاتصال والرامية الى تنشيط أعمال الشغب .

وقد ظهرت نيات الولايات المتحدة وتصميمها على أن يكون لها دور ايجابى فى شئون لبنان الداخلية ، وحددت سياستها هذه داخل اطار منمق أفصح عنه مندوب الولايات المتحدة فى خطابه الذى ألقـاه أمام

مجلس الأمن الدولى[1] وأكد فيه أن العمل الذى تقـوم به الولايات المتحدة يتمشى مع مبادىء وأهداف الأمم المتحدة .

---

(١) جاء فى خطاب المندوب الأمريكى ما يلى « ان سلامة لبنـــان الاقليمية تتعرض للخطر بصورة متزايدة من جراء الثـــورة التى قامت بتحريض ومساعدة الخارج ، وقد طلب رئيس جمهورية لبنان بتفويض اجماعى من الحكومة اللبنانية الحصول على مساعدة الحكومات الصديقة لكى يحافظ على سلامة لبنان واستقلاله ، وقد ردت الولايات المتحدة على هذا انطاب بصـــورة ايجابية على ضوء الحاجة الى العمل السريع ونحن نود أن يأخذ مجلس الأمن — الآن — علما بهذه الحقيقة رسميا . وبالاضافة الى ذلك تدرس حكومة الولايات المتحدة الآن بصـــورة جدية مسألة تقديم المساعدة الاقتصادية ليتمكن لبنان من النهوض باقتصادياته .

« ان المقصود من وجود القوات الأمريكية هو مجرد مسـاعدة حكومة لبنان — بناء على طلب منها — فى مساعيها الرامية الى اقـــرار الوضع المتسبب عن تهديدات خارجيـــة ، الى أن يحين الوقت الذى تستطيع فيه الأمم المتحدة اتخاذ الخطـــوات الضرورية اللازمة لحماية استقلال لبنان ، والقوات الأمريكية ستقدم الأمن كذلك للرعايا الأمريكيين الذين يقيمون فى تلك البلاد ويقدر عددهم بعدة آلاف .

« ان الولايات المتحدة تعترف بأن ارسال القـــوات الأمريكية إلى لبنان ليس بالطريقة المثالية لحل المشكلة الراهنة ، وأن هذه القـــوات ستنسحب حالما تستطيع الأمم المتحدة ممارسة مهامها . لقد تمكن فريق المراقبين الدوليين — حتى الآن — من تحقيق نجاح محدود فقط ، ونحن نأمل بأن يمارس الفريق أعماله بأقصى ما يمكن من النشاط ، وقد أعطيت التعليمات الى قواتنا للتعاون معهم ولتشكيل هيئة اتصال فور وصولها .

« على أنه بلغنا بعد قيام ثورة العراق أصبح تسلل الأســـلحة والأشخاص الى لبنان من الجمهورية العربية المتحدة فى محاولة للاطاحة بالحكومة الدستورية فى لبنان ، متخذا بصورة مفاجئة شـــكلا يدعو الى الذعر اكثر من ذى قبل .

« اننا نواجه موقفا يتضمن تدخلا خارجيا فى ثورة داخلية ضـــد ضد سلطات الحكومة الشرعية فى لبنان ، وفى هـــذه الظروف يكون طلب مقدم من حكومة لبنان الى حكومة أخرى هى عضو فى الأمم المتحدة لتهب لمساعدتها متمشيا بصورة كلية مع نصوص وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

« ان الولايات المتحدة تتصرف بمقتضى ما يعتبره ميثـــاق الأمم المتحدة حقا طبيعيا لجميع الدول فى العمل معا للمحافظة على استقلالها ، وعلى المجلس أن يأخذ علما بأن قوات الولايات المتحدة ذهبت الى لبنـــان بناء على طلب محدد من الحكومة الدستورية لذلك البلد » .

« اننا نعتقد بأن العمل الذى تقوم به الولايات المتحدة الآن يتمشى مع مبادىء وأهداف الأمم المتحدة » .

وهكذا أضفت الولايات المتحدة على تدخلها العسكرى فى لبنان صفة الشرعية ، وأثبتت أنهـا تتعامل مع الحكومات لا مع الشعوب ، ووضعت مجلس الأمن أمام الأمر الواقع ، ولم يكن تبليغه بما اتخذته من اجراءات الا لمجرد أن « يأخذ علما بذلك» . أما متى ستنسحب القوات الأمريكية من لبنان ، فان المندوب الأمريكى أجاب على ذلك « بأن أمريكا ستنسحب قواتها عندما تستطيع الأمم المتحدة نفسها ممارسة المسئوليات اللازمة لتأمين بقاء استقلال لبنان » ، ومتى تسـتطيع الأمم المتحدة ذلك وهى بوضعها الراهن — مجالا للنزاع بين الشرق والغرب — عاجزة عن أن تمارس صلاحياتها . الجواب يكتنفه الغموض

والولايات المتحـدة مقتنعة بأن الثورة داخليـة وتريد أن تقنع الغير بأن عناصر أجنبية تغذى هذه الثورة ، كما أن تغير الوضع فى العراق جعل الولايات المتحدة تعتقد أن تدخلها فى شئون لبنان الداخلية أصبح أمرا حيويا وضروريا لسلامة المنطقة .

وقد بررت الولايات المتحدة أهمية مشروع القرار الذى تقدمت به أمام مجلس الأمن ، ووصفته بأنه قرار بنـاء لأنه يدعم أعمـال فريق المراقبين الدوليين بتعاون قوات الولايات المتحدة معه ، ويفتح الباب أمام ترتيبات أخرى يستطيع أن يستخدمها السكرتير العام للأمم المتحدة بغية توفير وحدات من القوات الدولية حسب ما يتطلبه الموقف،وذلك كاجراء اضافى لحماية السلامة الاقليمية والاستقلال السياسى للبنان والتأكد من عدم وجود تسلل غير مشروع من الأشخاص أو الأسلحة أو المعدات عبر الحدود اللبنانية ، وأنه يجعل بالامكان انسحاب القوات الأمريكية على الفور اذا نفذ مشروع القرار الأمريكى بسرعة .

ولم يجد قرار الرئيس ايزنهاور بارسال قوات عسكرية الى لبنان

أية معارضة داخلية ، خاصة من أعضاء الكونجرس بل على العكس رحب الأعضاء على اختلاف اتجاهاتهم بهذا التدخل[١] .

مبعوث الرئيس ايزنهاور الى لبنان :

فى ١٦ يوليو عقد الرئيس أيزنهاور اجتماعا ضم وزير الخـارجية الأمريكية ووزير خارجية لبنان[١] وتقرر عقب هذا الاجتماع ايفاد المستر روبرت مورفى — كممثل سياسى خاص للرئيس أيزنهاور — لزيارة بيروت ليساعد السفارة الأمريكية هناك على القيام بكل ما يمكن عمله لاعادة السلم والطمأنينة الى لبنان .

ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت ترى — رغم ابلاغها مجلس الأمن — أنه من حقها « الطبيعى » أن تكون هى المسئولة الوحيدة عن اعادة السلم والطمأنينة الى لبنان والمحافظة على استقلاله متجاهلة باقى أعضاء المجموعة الدولية .

ووصل المستر روبرت مورفى الى بيروت فى ١٧ يوليو وعقد عدة اجتماعات مع البطريرك المارونى ورئيس الحكومة وزعماء المعارضة ، وقد حضر الاجتماعات معه السفير الأمريكى فى بيروت وقائد الأسطول

---

(١) عقد الكونجرس الأمريكى جلسة خاصة لبحث الموقف فى لبنان يوم ١٦ يوليه ١٩٥٨ وكان موقف الأعضاء كالتالى :

زعيم الأغلبية : سرح المستر « وليام نولاند » زعيم الأغلبية فى المجلس بأن كل انسان فى العالم الحر اصبح يشعر بأنه لا يمكن السماح لأن يجرى ابتلاع العالم الحر قطعة قطعة .

الجمهوريون : أعلن المستر « ستايلز بريدجز » بأن قرار الرئيس أيزنهاور بصفته القائد الأعلى للقوات العسكرية يستحق التأييد القلبى من قبل كل شخص أمريكى

الديمقراطيون : صرح المستر « جون سبار كمان » عضو لجنة الشئون الخارجيـــة معبرا عن رأى الحـــزب الديمقراطى بقوله انه لا يســتطيع أن يرى أى بديل لعمــــل الرئيس أثر استقرارى فى أن يكون الخطوة التى اتخذتها الولايات المتحـــدة ايزنهاور ، وانه يأمل الشرق الأوسط وخاصة فى لبنان .

(١) وقد حضر الاجتماع ايضا المستر روبرت مورفى الخبير الأمريكى لشئون الشرق الأوسط وبعض العسكريين الأمريكيين .

السادس ، وقد أحيط علما من قبل الحكومة اللبنانية بالأسباب التى أدت الى قيام الثورة ضـد الحكومة[1] ، وقد أرجع رئيس الوزراء

(١) لأهمية النقاط التى أوردتها الحكومة وتعرضـها لسياسة الحكومة الخارجية نوردها فيما يلى :

(أ) أن حكومة لبنـان تحدث الرئيس جمال عبـد الناصر وقبلت مشروع أيزنهاور « بفرح وطمأنينـة » فى حين أن الرئيس جمال عبد الناصر شاء أن يتحدى الرئيس أيزنهاور ويملأ هو الفراغ الذى أحدثه خروج الانجليز والفرنسيين من مصر بعد حملة السويس . وقد استعان الرئيس المصرى بموسكو وحلفائها لمحـاربة أيزنهاور وحلفائه العرب ومنهم اللبنانيون الذين شن عليهم حملة سـافرة وأسماهم « أذناب الاسـتعمار » وأطلق على أمريكا لقب « الدولة المستعمرة » .

(ب) أن موجة الحسد المستمرة بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط قد أضعفت الجبهة الغربيـة وقوت جبهة الشيوعيين والمنادين بالحياد الايجابى .

(ج) اضطرت الحكومة اللبنانية لتقديم الشكوى للجامعة العربيـة ولمجلس الأمن لاقفال الحدود مع سوريا ، وايقاف التسلل من الرجـال والعتاد ، وقد كان التباطؤ فى تلبية رغبة الحكومة اللبنانية لارسـال « بوليس دولى » لاقفال الحدود عاملا مشجعا لليساريين فى العراق على القيام بالثورة .

(د) المراقبون الدوليون لم يتمكنوا من المراقبة والوصـول الى مناطق الحدود .

(هـ) إن ثورة لبنـان هى وليدة تدخـل الجمهورية العربيـة المتحدة والدليل على ذلك أن اذاعاتها وصحفها تدعو اللبنانيين للثورة . ومع ذلك فان أكثر الشعب يساند الحكومة ، وان كان هنـاك اضراب جزئى فى بيروت وسائر المدن فان ذلك وليد الخوف من المجرمين والمخربين (السوريين والمصريين واللاجئين الفلسطينيين) .

(و) ان الخلاف فى لبنـان ليس خلافا على الشئون الداخليـة بل هو خلاف على السياسة الخارجية ، وهو صراع سياسة الحياد الايجابى ومشروع ايزنهاور أو بين الشرق والغرب . والدليـل على أن الخلاف متعلق بالشئون الخارجية واضح من أن مرشحى المعارضـة لانتخابات عام ١٩٥٧ كان على أساس اتباع لبنان لسياسة الحياد الايجابى والتعاون الوثيق مع مصر وسوريا وضد العراق وسائر البلاد العربيـة المناصرة للغرب ، وقد تجلت هذه الرغبة بجلاء قبل الانتخابات وبعـدها عندما علقت مئات الشعارات فى الأحياء الاسلامية وسائر المدن الأخرى تحمل صورة الرئيس جمال عبد الناصر ، أما المسـيحيين فقد وضعوا صورة الرئيس شمعون ومعنى هذا أنه رمز التعـاون مع الغرب ضد الشرق .

اللبنانى سبب الثورة الرئيسى الى أن لبنـان قد اختار طريقه بجانب الولايات المتحدة ـ وذلك حتى يكسب المبعوث الأمريكى الى صف الحكومة ـ اذ أن قبول حكومة لبنان لمشروع أيزنهاور « بالرغم من الحملات الصحفية والشخصية » ، وعدم قبول لبنان اتباع مبدأ الحياد الايجابى ، يعتبره البعض ضارا بمصلحة البـلاد فى حين أن الحكومة اللبنانية ترى عكس ذلك .

وقد أوضح مورفى لرئيس وزراء لبنان رأيه فى أن الأحداث الجارية ترجع الى أن مشروع أيزنهاور والملابسات التى رافقته والتصرفات التى قام بها الحكم قد أثارت الشعب ضد المشروع وأخذت ردوده فعل عنيفة ليس فى لبنان وحده بل فى جميع الدول العربيـة ، وأن العبرة ليست فى المشروعات بل فى جوهرها وأنه يدرك تماما مصالح أمريكا ويعرف ماذا يجب أن يفعل للمحافظة عليها ، وأن الهدف من حضوره الى بيروت هو الوصول الى حل ترضى عنه جميع الفئات اللبنانية وأنه لم يأت ليساعد فريقا ضد فريق آخر ولا ليفرض مرشحا معينا للرئاسـة بل ليسهم فى تسوية القضية وايجاد اتفاق اجمـاعى على رئيس جديد للجمهورية ترضى عنه جميع الفئات اللبنانية .

مورفى والمعارضة :

لم يكتف المستر مورفى بالاستماع الى وجهة نظر الحكومة بل قام بالاتصال بالبطريرك المارونى بولس المعوشى وشرح له مهمته وحدد له الدور الذى سيقوم به ، كما شرح له البطريرك الأزمة باسـهاب ودوافعها وأسبابها شـاجبا موقف الحكومة .

ثم اجتمع مورفى بأقطـاب المعارضة واستمع اليهم وكانت وجهة نظرهم متفقة مع رأى البطريرك المارونى ، ومتفقة على القاء مسئولية الأحداث التى وقعت على عاتق رئيس الجمهورية .

وعقب انتهاء مورفى من اتصالاته بمختلف الاتجاهات فى البلاد

صرح بأن الولايات المتحدة ليس لهـا أى مرشح معين بالذات لرئاسة الجمهورية اللبنانية وهى تعتبر أن هذا الأمر من اختصاص اللبنانيين وحدهم وأن اتصالاته مع زعماء المعارضة والآراء التى تلقـاها منهم جعلته يفهم بصورة لا تقبل الجدل أن الأزمة اللبنانية أزمة داخلية بحتة.

وقد اقتنع مورفى أثناء وجوده فى لبنان بأن بقاء القوات الأمريكية أمر غير مرغوب فيه وأن استمرار وجودها فى لبنان أمر سوف تحفه مصاعب جمة ، لذلك قامت الطائرات الأمريكية بالقاء بيانات محررة باللغة العربية بامضـاء الرئيس أيزنهاور وموجهة الى الشعب اللبنانى شارحة أهداف الولايات المتحدة النبيلة[1] .

مورفى والانتخابات الرئاسة :

بدأ مورفى يجس النبض فى مختلف الأوساط حتى يتفق الموالون للحكومة والمعارضون لها على ترشيح شخصية يختارونها لرئاســة الجمهورية ، وقد نجح فعلا فى تأمين الاجماع بالنسبة للواء فؤاد شهاب قائد الجيش .

ولم يكن هناك اجماع فى البداية على ترشيح اللواء فؤاد شهاب لهذا المنصب خاصة من جهة المعارضة التى انقسمت على نفسها أمام هذا الأمر.اذا كان البعض يرى أن موقف الجيش بالنسبة للثوار كان غامضاء وكان من المقرر عقد جلسة لمجلس النــواب لانتخـــاب رئيس

(1) نص البيان : « الى المواطنين اللبنانيين الكرام » :

« لقد دخلت قوات الولايات المتحدة بلادكم بنـــاء على طلب من حكومتكم الدستورية ، وهذه القوات موجودة هنـــا لكى تســـاعد فى مجهوداتكم الرامية الى المحافظة على استقلال لبنان فى وجه أولئك الذين يرغبون فى التدخل بشئونكم والذين عرضوا سلم بلدكم وامنه للخطر ».

« لقد غادر الضباط والجنود الأمريكيون بيوتهم لكى يساعدوا فى الدفاع عن منهجكم فى الحياة ، وعن ممتلكاتكم وعائلاتكم ، انهم سيغادرون بلادكم حالما تتخذ الأمم المتحدة اجراءات تضمن استقلال لبنان » .

« لقد تصرفت الحكومة الأمريكية استجابة لنداء للمساعدة قدم من دولة مسالمة ربطتها الولايات المتحدة منذ القديم روابط الصداقة » .

دوايت ايزنهاور

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الجمهورية يوم ٢٤ من يوليو،الا أنه حتى ذلك التاريخ لم يكن المستر مورفى قد وصل الى نتيجة ايجابية يضمن بها الاجماع على تأييد مرشح واحد ، فأجلت الجلسة الى ٣١ من يوليـــو حيث اجتمع المجلس وتم انتخاب الرئيس فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية بأغلبية ٤٨ صوتا مقابل سبعة أصوات نالها منافسه السيد ريموه اده .

صدى التدخل الأمريكى :

لم يكن التدخل الأمريكى فى لبنان مسألة تعنى الولايات المتحدة وحدها أو لبنان وحده ، بل أصبح التدخل مسألة صراع بين الشرق والغرب . ولم يكن هذا الصراع كذلك وقفا على منطقـــة الشرق الأوسط وحدها ، وقد ظهر ذلك بوضوح بمجرد نزول قوات أمريكا الى لبنان ، اذ أعلن الاتحاد السوفيتى [1] بأن قواته البرية والجوية ستقوم بمناورات تدريبية فى منطقتى القوقاز وتركستان العسكريتين أى على مقربة من حدود كل من ايران وتركيا .

وانتقل الصراع الى داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحاولت أمريكا القيام بمناورات تضمن لها طول البقاء أو استمراره فى لبنان لأطول فترة ممكنة ، وتقدمت بمشروعات قرارات تضفى على تدخلها الصبغة الشرعية أو تمكنها على الأقل من اســتبدال احتلالها المفرد باحتلال جماعى عن طريق ايفاد بوليس دولى يكون لها اليد الطولى فى اختياره وتجهيزه ، وتقدمت النرويج بمشروع قرار يؤيد وجهـــة النظر الأمريكية الا أن مشروع قرار عربى عرض على الجمعية العامة

(1) أعلن خروشوف رئيس مجلس وزراء الاتحاد الســـوفيتى أن بلاده ستواصل النضال فى سبيل صيانة السلام العالمى وابعاد خطـــر الحرب .

وفى الوقت نفسه أعلن مندوب الاتحاد السوفيتى أمام مجلس الأمن اصرار بلاده على سحب القوات الأجنبية من لبنـــان والأردن فورا ، لأن العدوان الأمريكى على لبنان والعدوان البريطانى على الأردن جعل العالم الحر يمر بلحظات حاسمة فى تاريخ البشرية وأن أية خطوة طائشـــة يمكنها أن تؤدى الى كارثة دولية عظمى .

وحاز على الموافقة الاجماعية للدول الأعضـــاء وبذلك زالت صفة الشرعية التى أضفتها الولايات المتحدة على احتلالها للبنان .

انسحاب القوات الامريكية :

عقب تسلم رئيس الجمهورية الجديد مهام منصبه بدأت الأمور تستقر نسبيا ، وفى ٢٧ من نوفمبر ١٩٥٨ ، وبناء على طلب الحكومة الشرعية فى لبنان تم جلاء آخر جندى أمريكى عن الأراضى اللبنانية بعد اقامة دامت أكثر من أربع شهور .

موقف الجمهورية العربية المتحدة

منذ بداية الثورة ركز حكام لبنان اتهامهم والقاء مسئولية الأحداث التى تقع فى لبنان على عاتق الجمهورية العربية المتحدة وأنها تمد الثوار بالرجال والسلاح والمال .

وظلت القاهرة صامتة لا تعلق بشىء سوى مذكرتها التى وزعتها وزارة الخارجية العربية فى ٢٥ من يونيو ١٩٥٨ على رؤساء البعثات الدبلوماسية فى القاهرة ردا على مذكرة احتجاج مرسـلة من وزارة خارجية لبنان ، وقد نفت المذكرة العربية واستنكرت الاتهامات الموجهة للجمهورية العربية المتحدة .

الا أن تطورات الأحـــداث فى الشرق الأوسط فى تلك الفترة أوجبت على القاهرة أن توضح موقفها بجلاء ازاء تلك الأحـداث ، فألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا من دمشق فى ١٦ يوليو أوضح فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة تجاه لبنان ، وقد عبر الخطاب عن وجهتى النظر الرسمية والشعبية ، كمـا فرق بين موقف الشعب اللبنانى الذى يطلب الحرية وبين موقف حكومته التى تقف ضـد

العروبة وتحاول الارتباط بالغرب وتحاول التشهير بالجمهورية العربية المتحدة وتحيك المؤامرات ضدها [١] .

---

(١) جاء فى خطاب السيد الرئيس « ان لبنان بلد عزيز علينا ، وان شعب لبنان عزيز علينا ، وأننا لا نقبل بأى حال من الأحوال أن تسفك الدماء فى لبنان . وحينما حدث خلاف داخلى فى لبنان قام حكامه يتهمون الجمهورية العربية المتحدة بأنها وراء هذا الخلاف ووراء هذا الانقلاب ، قالوا هذا وبلغوا الولايات المتحدة الأمريكية وقالوا لهـــا أن الجمهورية العربية المتحدة هى التى تغذى الثورة ، فى لبنان ، وتغذى الاضطراب فى لبنان ، انه افتراء وكذب .

« كل عاقل فى العالم » وكل عاقل فى العالم العربى ، يعرف الأسباب الحقيقية التى نتجت عنها المآسى التى تحدث اليوم فى لبنان ، لقد قتـل صحفى حر ، واهتز ضمير الشعب اللبنانى لهذا الجرم لأنه يعلم من هم القتلة ومن هم المجرمون ، وهذا هو السبب المباشر لثورة شعب لبنـــان وحوادث شعب لبنان » انني لم أكن أنـوى الكلام فى هـذا الموضـــوع ولكن جميع اذاعات العالم تقول ان حكام لبنان يقـــولون ان الجمهورية العربية هى التى تقوم بهذا العمل » .

« انهم بهذا يريدون أن يحولوا المشكلة الداخلية التى تقع بين أبنـاء الوطن الواحد الى مشكلة خارجية ، وأنهم بهـــذا يختلقون الأعـــذار ليستعينوا بدول أجنبية تحت اسم تدخل الجمهورية العربية المتحدة .

« لقد حاربنا حكام لبنان ونحن فى محنتنا وطعنونا فى ظهورنا حينما كانت بريطانيا وفرنسا واسرائيل تعتدى علينا ، ولكنا تغاضينا عن هذه الأفعال ولم نقابل الاساءة بالاساءة ، وحينما ذهبت الى دمشـق كانت كل كلماتى وكل الخطب التى ألقيتها بالنسبة للبنان تعبر عن احترامنـا لاستقلال لبنان ووحدته ، وتعبر أيضا عن أننا لا نريد للبنـــان ولا نريد للشعب الواحد أن يتقاتل » .

« هذه سياستنا ، وان شعب لبنان لشعب عزيز علينا ، وحينمـا سألنى السفير الأمريكى هل سينضم لبنان الى الجمهورية العربيـــة المتحدة ؟ قلت له اننا لم نضم أى بلد من البلاد ، فلم تضم سورية مصر اليها . ان هذه هى ارادة الشعوب ، واننا لن نقبل بأى حال من الأحوال أن نتحد مع بلد عربى لا يجمع على الاتحاد ، وقد قبلنا الاتحاد حينمـا أجمع شعب سوريا على الاتحاد ، ولكنا نحترم ارادة الشعوب ونعتقـد أن وجود ولو أقلية ضد الاتحاد انما يعرض البلاد لخطر حرب أهلية » .

« اننا نحمى استقلال لبنان واذا اعتدى أى فرد عليه ، واذا اعتدت اسرائيل عليه فاننا سنقوم بالتعاون مع لبنان ومساندة لبنان » .

« اننا ننظر الى هذه الافتراءات وننظر الى هـــذه المؤامرات ونغض عنها الطرف ولا نرد عليها ، واذا اتهمنا حكام لبنان فان شعب لبنان يعرف ما هى الأسباب التى دفعته الى الثورة .. قتل المواطنين الأحـرار .. قتل المرحوم نسيب المتنى الصحفى الحر .. اعطاء السـلاح للقوميين السوريين الخونة الذين يتعاونون مع الدول الاستعمارية واعطائهم الأموال والفرص ليقتلوا الأحرار .

وقد مرت العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان أثناء الثورة بمراحل عدة ويمكن تجميعها فى النقاط الأربع التالية :

١ — المذكرات المتبادلة بين الدولتين .

٢ — شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الجامعة العربية .

٣ — شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن .

٤ — طرد سفير الجمهورية العربية المتحـدة وبعض رعاياها من بيروت .

وفيما يلى تفصيل ذلك :

أولا : المذكرات المتبادلة بين الدولتين :

(أ) مذكرة لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة :

فى ٢٥ من مايو عام ١٩٥٨ بعثت وزارة الخارجية اللبنانية بمذكرة الى وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة عن طريق سفارتها بالقاهرة متضمنة النقاط التالية :

١ — أن موظفى السفارة المصرية سـابقا والجمهورية العربية المتحدة حاليا فى بيروت ، ورجال المكتب الثانى السورى وعملاءه ، يقومون بتدخلات فى شئون لبنـــان ، عاملين على التأثير على بعض الفئات المناوئة للسلطات الشرعية للقيام بأعمـال الشغب ، كما أنهم يعملون على تزويد هذه الفئات بالأسلحة والمال .

« لقد قاموا بمؤامرات فى سوريا وحاولوا أن يقتلوا الأحرار ، انهم اليوم يقتلون الأحرار فى لبنان ، وسينتصر الأحرار دائما وسينهزم الخونة وسينهزم المستعمرون وسينهزم أعوان الاستعمار » .

٢ — تواصل الصحافة والاذاعة — الموجهتان — فى اقليمى مصر وسوريا من الجمهورية العربية المتحدة مهاجمتها السـافرة للحكام والسلطات الشرعية فى لبنان واثارة الفتن والقلق ونشر الأخبار غير الصحيحة التى من شأنها اشاعة الاضطراب والتحريض عليه .

٣ — أثبتت عشرات الحوادث من أعمال نسف وتخريب ومظاهرات وتهريب أسلحة واغتيالات ومحاولات اغتيال أن هناك ارتباطا وثيقا بين جهات مسئولة وغير مسئولة فى سوريا وبين القائمين بها فى لبنان .

٤ — فى خلال الحوادث الأخيرة فى بيروت وطرابلس اشــــترك عدد من الرعايا السوريين بالدعوة الى الاضراب والتظاهر والقيـــام بأعمال العنف .

٥ — تستنكر الحكومة اللبنانية هذه التصرفات وتحتج أشـد الاحتجاج على هذه الأعمال المخالفة لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وكلاهما يوجبان الامتناع من قبل أية دولة عن التدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى .

٦ — تطلب الحكومة اللبنانية اصدار الأوامر لوقف جميع الأعمال المشار اليها ، ومنع الاذاعات والصحف من متابعة حملاتها التى تسىء اساءة بالغة الى لبنان والى علاقات الأخوة بين البلدين .

(ب) مذكرة الجمهورية العربية المتحدة :

فى نفس اليوم الذى تسلمت فيه وزارة الخارجية العربية مذكرة وزارة خارجية لبنان ، قامت باعداد الرد على مذكرة الحكومة اللبنانية وتسليمه لجميع رؤساء البعثات الدبلوماسية الموجودين فى القاهرة ، وكان الرد يتضمن توضيحا واجابة على النقاط التى وردت فى المذكرة اللبنانية ، وكانت أهم النقاط التى أشير اليها فى مذكرة وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة هى :

١ — أن الثورة الحالية فى لبنان ثورة داخلية قام بها الشعب ضد شخص رئيس الجمهورية اللبنانى الحالى وحكومته ، لعدة أسباب منها رغبته فى تجديد مدة رئاسته وتحقيق ذلك بمحاولة تعديل الدستور ، وعندما بدا له احتمال فشله سعى الى ايهام الشعب بقيام خطر طائفى مما كذبه غبطة البطريرك المعوشى — البطريرك المارونى — وكثيرون من أقطاب المعارضة المسيحيين ، الأمر الذى أثار مشاعر الشعب اللبنانى ، ثم لجأ الى وسيلة ثالثة وهى طلب التدخل الاستعمارى الأجنبى الذى تمثل حتى الآن فى تدفق أسلحة ومعدات ومتطوعين أجانب .

٢ — أن الزعماء اللبنانيين الذين يعارضون رئيس الجمهورية وحكومته أقطاب لهم شخصياتهم ومراكزهم ، وقد اجتمعت كلمتهم على وجوب تنحيته عن الحكم ، الأمر الذى أدى الى نشوب هذه الثورة ، كما أن تطور الأمور دفع وزيرين من الوزراء الحاليين الى الاستقالة .

٣ — هناك قوى استعمارية تزود الحكم القائم بالأسلحة والمعدات الأمر الذى زاد من نيران الثورة الشعبية اشتعالا .

٤ — أما ما يشيعه حكام لبنان والاستعمار عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة فانها لم تحرك جيوشا ولم تعبىء أساطيل ، وانما فعلت ذلك دول أخرى ، وحكام لبنان والاستعمار يريدون بذلك تحويل المشكلة الداخلية الى مشكلة خارجية دولية والتآزر مع الاستعمار فى المساس بالجمهورية العربية المتحدة .

٥ — ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة تسجل على الحاكمين حاليا فى لبنان الآتى :

أولا : اتخاذ أرضه مركزا للمؤامرات ضد الجمهورية العربية المتحدة واعداد العصابات الارهابية كعصابة القوميين السوريين التى تدبر

المؤامرات ضد الجمهورية العربية المتحدة والتى اغتالت المرحومين رياض الصلح وعدنان المالكى ونسيب المتنى .

ثانيا : العمل على ابعاد ما يقرب من تسعة آلاف من رعايا الجمهورية العربية المتحدة فى لبنان دون مبرر ، وذلك بعد معاملتهم فى قسوة ووحشية .

ثالثا : الاستعانة بالقوى الاستعمارية ودعوتها الى التدخل فى شئون لبنان الداخلية ، الأمر الذى يهدد الأمن والاستقرار والسلام فى منطقة الشرق الأوسط .

الا أن الحكومة اللبنانية لم تحاول أن تقنع بهذا الرد وكانت قد بيتت نيتها على وضع مخطط معين للتشهير بتدخل مزعوم للجمهورية العربية المتحدة حتى يكون مبررا لاستدعائها لقوات أجنبية . فقد حدث أن استدعى الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية فى ٢٩ من مايو ١٩٥٨ جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى بيروت وسلمهم مذكرة تتضمن وجهة نظر الحكومة اللبنانية بشأن تدخلات الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان(١) .

---

(١) جاء فى المذكرة « تقدمت الحكومة اللبنانية بشكويين ضد الجمهورية العربية المتحدة ، قدمت الأولى الى جامعة الدول العربية بتاريخ ٢١ مايو وقدمت الثانية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٢٢ مايو بسبب تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان الداخلية . والمبررات التى استندت اليها الحكومة اللبنانية هى :

— أن المعارضة لسياسة الحكومة القائمة فى لبنان قد اتخذت سبيلا لا تتفق والديمقراطية التى يعيشها لبنان لتحقيق مآربها وأهدافها بوسائل العنف والاضراب والشغب والانقضاض على السلطات الدستورية اللبنانية .

— ان الحالة الراهنة تبدو وليدة خطط مدبرة منذ زمن بعيد ، واذا كانت المعارضة المتطرفة قد تحولت فى وسائلها عن التقليد اللبنانى فى المناقشة الحرة والديمقراطية الصحيحة الى سلوك سبيل التدمير والتقتيل وبث الفوضى ، فلأن الجمهورية العربية قد غمرتها بجميع عناصرها ومدتها بالرجال والسلاح .

— ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد نصبت نفسها عونا للمعارضة المتطرفة فى لبنان، فغاصت فى شئونه الداخلية ، تظاهر لبنانيين وتستعدى بعضهم على بعض بواسطة اذاعاتها الرسمية وصحافتها

ثانيا : الشكوى أمام جامعة الدول العربية :

فى الحادى والعشرين من شهر مايو ١٩٥٨ تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام جامعة الدول العربية ، وتضمنت الشكوى أنه كان ولا يزال هناك تدخل واسع غير شرعى وغير مستقر فى شئون لبنان من قبل الجمهورية العربية المتحدة، وأن هذا التدخل يهدف الى نسف استقلال لبنان ويهدده فعلا ، وأن الحالة التى خلقها هذا التدخل الذى يهدد استقلال لبنان قد يعرض السلام والأمن الدولى للخطر اذا استمرت .

وفى ٢٦ من مايو اجتمعت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب اللبنانى بناء على دعوة وزير الخارجية لعرض قرار مجلس الوزراء الذى قضى بتقديم الشكوى أمام الجامعة العربية ، ولكن رئيس اللجنة لم يقتنع بالحجج التى تقدمت بها الحكومة مبررة تقديم الشكوى وقد أوضح رأيه معارضا الحكومة وسجله فى محضر الجلسة (١) .

ولم تقتنع الحكومة بوجهة نظر رئيس اللجنة واستمرت فى طريقها

الموجهة داعية الى القضاء على حياة لبنان الدستورية بالعنف والقوة .

— ان عملاء الأجهزة الرسمية فى الجمهورية العربية المتحدة ونشاطهم المتزايد ادى الى وقوع الكثير من الحوادث والقاء المتفجرات وأعمال النسف فى انحاء مدينة بيروت والمناطق اللبنانية .

— ان جميع الأعمال التى تقع تبين بجلاء أن جميع عناصر الحوادث المؤسفة التى جرت وتجرى فى لبنان انما هى مرتبطة ارتباطا وثيقا بارادة السلطات القائمة فى الجمهورية العربية المتحدة فى الاعتداء على استقلال لبنان وسيادته ، وهذه الأعمال تهدد سلامة لبنان والبلاد العربية ، وتزعزع تضامن ابنائها وتحيط هذه البقعة الحساسة من العالم بأخطار لا يمكن الا ان يكون لها اثر فى سلامة العالم بأجمعه .

(١) استند رئيس لجنة الشئون الخارجية فى معارضته الى ان وزير الخارجية لم يقدم الى اللجنة اى دليل يؤكد بأن الشكوى الى الجامعة العربية أو مجلس الأمن مبنية على وقائع صحيحة أو وقائع ذات اهمية تبرر الشكوى .

وان نقل الأزمة اللبنانية الداخلية الى الصعيد الدولى ينطوى على مخاطر اهمها افساح المجال أمام تدخل أجنبى من جهة واحدة أو من

مصممة على بحث الشكوى .

وفى أول يونيو اجتمع مجلس الجامعة العربية بمدينة «بنى غازى» لبحث الشكوى ، وقد حاول كل من الوفدين السودانى والليبى قبل انعقاد جلسات المجلس القيام بتسوية الخلاف والتخفيف من حدته ومحاولة تقريب وجهات النظر ، الا أنه منذ انعقاد الجلسة الأولى اتضح أن المجلس تسيطر عليه ثلاث نزعات مختلفة :

— الوفدان العراقى والأردنى تقدما بمشروع قرار يشجب تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان الداخلية شجبا صريحا وبلهجة قاسية وعنيفة .

— الوفد الليبى تقدم بمشروع قرار يوصى الدول العربية بوقف الاذاعات الهجومية وعدم التدخل فى شئون بعضها البعض .

— رفض الوفد اللبنانى بحث أى قرار أو الدخول فى أى مناقشة الا بعد الاعتراف بصحة شكواه، واقرار المجلس بوقوع التدخل بالفعل وأن يتضمن القرار بالتالى أمرا بوقف التدخل .

وكانت نتيجة اختلاف الاتجاهات أن قرر وفد الجمهورية العربية المتحدة عدم الموافقة على أى قرار يتخذه المجلس فى القضية دون بحث أساس الشكوى وسحب شكوى لبنان من مجلس الأمن على أن يترك الباب مفتوحا للمناقشات، ورفض وفد لبنان سحب الشكوى من مجلس الأمن ، وهكذا تجمد الوضع منذ الجلسة الأولى وأصبحت جميع المناقشات تدور فى حلقة مفرغة لا نتيجة لها لأن كل طرف يرى أنه على حق فى موقفه .

جهات متفرقة وبالتالى تعرض استقلال لبنان وسيادته الى امكان الانتقاص منها .

— ان تقديم الشكوى فى هذه الظروف ستزيد الأزمة احتداما ، ولا يمكن أن تدل على نية مخلصة لايجاد حل سريع داخلى للأزمة بوقف الحوادث التى تهدد الأرواح اللبنانية .

— واختتم رئيس اللجنة قوله بأنه يعتبر أن الحكومة والأكثرية النيابية التى وراءها انما تفعل هذا على مسئوليتها .

فوفد الجمهورية العربية لخص الموقف فى لبنان على أساس أن أقوال زعماء المعارضة اللبنانية وبطريرك الموارنة وحدها تكفى للرد على الادعاءات التى أوردتها الحكومة اللبنانية ، وأن لبنان يجر الاستعمار الى أراضيه والى الدول العربية معه وأنه وكر للمؤامرات على سلامة الجمهورية العربية المتحدة وأن هناك اذاعات سرية توجه من لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة ورجالها وأن السلطات اللبنانية تعلم بوجود هذه الاذاعات دون أن تتخذ أى تدبير لوقفهـــا ، ثم عرض الوفد اضطهاد رعايا الجمهورية العربية المتحدة المقيمين فى لبنان بعد تعذيبهم وأشار الى أن الحوادث التى وقعت فى لبنان قام بها اللبنانيون أنفسهم وأكد أن شكوى لبنـــان باطلة ولا دخل لحكومة الجمهورية العربية المتحدة بالحوادث الجارية فى لبنان ، وأن هدف الحكومة اللبنانية من تقديم هذه الشكوى هو تغطيتها لخطط استعمارية معينة .

أما وفد لبنـــان فى رده على رأى الجمهورية العربية المتحدة فى الأحداث التى تجرى فى لبنان ، فانه ركز على أن البيان الذى أدلى به رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الجامعة العربية يعتبر برهانا على التدخل فى شئون لبنان وأن أسلوب رئيس الوفد العربى يشكل عنصرا جديدا فى تدخل الجمهورية العربية فى شئون لبنان [1] .

قرار مجلس الجامعة :

لم يكن من السهل أن يصل مجلس الجـــامعة العربية الى قرار محدد يرتضيه الطرفان ، وقد وضح أن معظم الوفـــود ترى ضرورة

---

(١) استشهد رئيس الوفد على صحة شكوى حكومته وســـلامة موقفها بأن لبنان ساعد الدول العربية على جلاء الجيوش العربيـــة عن أراضيها فلا يمكن أن يجر الاستعمار الى أراضيه ، ونفى عن بلده أنه مركز مؤامرات بل هو ملاذ لكل من يلجأ اليه ، واذا كانت الجمهورية العربية تشكو من اذاعة لبنان وصحفه ولبنان له نفس الشكوى فلماذا لا تسكت هذه الصحف والاذاعات ، أما القول بطـــرد رعايا الجمهورية العربية فقد اعترف رئيس الوفد اللبنـــانى به وأرجع السبب فى ذلك الى أن المطرودين وعددهم تسعة آلاف يعملون من قبل المكتب الثـــانى السورى ومهمتهم خلق الشغب والفوضى فى لبنان .

ارسال وفد من الجامعة العربية الى لبنان لتسوية الخلافات اذا أمكن ذلك .

وأخيرا تقدم الوفد الليبى بمشروع قرار [1] حظى بتأييد جميع وفود الدول العربية ما عدا وفد لبنان الذى علق موافقته على الرجوع الى حكومته ، ويدعو مشروع القرار لبنان لسحب شكواه من مجلس الأمن وتوجيه نداء الى الفئات اللبنانية لوقف الاضطربات وايفاد لجنة من الجامعة لتهدئة الخواطر .

وقد أبلغ الوفد اللبنانى حكومته بمشروع القرار المقترح واجتمع مجلس الوزراء لبحثه وقرر رفضه ، وأرسلت برقية الى الوفد اللبنانى الموجود فى بنى غازى للعودة فورا الى بيروت .

وفى الاجتماع الأخير لمجلس الجامعة أبلغ الوفد اللبنانى المجلس رسميا رفض حكومته لمشروع القرار الذى قبلته الوفود الأخرى لأنه يعتبره غير مؤيد لأهداف الشكوى اللبنانية بوقف تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان الداخلية ، وبناء على رفض لبنان أعلن

---

(١) نص مشروع القرار الليبى هو :

« نظر مجلس الجامعة العربية فى دور انعقاده الاستثنائى بمدينة بنى غازى فى الشكوى المقدمة من جمهورية لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة ، وبعد الاستماع الى البيانات التى أدلى بهـــا كل من وفدى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية ، وبعد أن لمس حرص كل من الطرفين على فض النزاع بصورة ســـلمية وفى نطاق الجامعة العربية وروحه ، وحرصا على ازالة الأسباب والعوامل التى تعكر صفو الجو بين الدول العربية الشقيقة .. قرر المجلس ما يلى :

١ ـ العمل على ايقاف كل ما من شأنه أن يعكر صـــفو العلاقات بين الدول الأعضاء بمختلف الوسائل .

٢ ـ أن تقوم حكومة لبنان بسحب شكواها من مجلس الأمن .

٣ ـ توجيه نداء الى مختلف الفئات اللبنانية لايقاف الاضطرابات والقلاقل والعمل على تسوية الخلافات الداخلية بالطرق الدســـتورية السليمة .

٤ ـ ايفاد لجنة يعينها مجلس جامعـــة الدول العربيـــة من بين أعضائه لتهدئة الخواطر وتحقيق ما قرره المجلس » .

الوفدان العراقى والأردنى سحبهما لتأييدهما لمشروع القرار المذكور.

وأسدل الستار على فشل الجامعة العربية فى ايجاد حل للخلاف بين الدولتين نتيجة للموقف اللبنانى . وتجدر الاشارة هنا الى الأسباب التى استندت اليها الحكومة اللبنانية فى رفض قرار مجلس الجامعة العربية ، وهى :

أولا : أن الجامعة العربية تتهرب من اصدار قرار باثبات التدخل من قبل الجمهورية العربية المتحدة ، وتكتفى باستبداله بقرار يدعو الى التفاهم ، فى حين أن الحكومة اللبنانية ووفدها يصران على اصدار قرار من صلب الشكوى .

ثانيا : أن وقف الاذاعات والدعايات لا يفى بالغرض ، وليس فى صيغة الفقرة المتعلقة بهذا الموضوع بالذات ما يلزم بهذا التوقف .

ثالثا : ليس للجنة التى تفكر الجامعة العربية فى ايفادها أى طابع حكومى تنفيذى ، وعلى هذا تكون دراساتها واستقصاءاتها مضيعة للوقت .

رابعا : اذا سحبت الحكومة شكواها من مجلس الأمن دون أن تظهر نتيجة عملية للشكوى التى تبحثها الجامعة العربية فان معنى ذلك فقدان لبنان للاعتبار القانونى الذى قدمت الشكوى على أساسه .

خامسا : ان النص الوارد فى الفقرة الأولى من مشروع القرار المقدم لمجلس الجامعة يكتنفه الغموض ، فهو لم يعين أسباب تعكير صفو العلاقات ولم يتهم أحدا بتعكيرها ولم يذكر الوسائل الممكن الاعتماد عليها لايجاد الحل الذى سيزيل أثر هذا التعكير .

واستنادا الى تلك الأسباب أبرقت الحكومة اللبنانية الى وزير خارجيتها الموجود بنيويورك تطلب منه المضى فى عرض الشكوى على مجلس الأمن لبحثها معتبرة أن اجتماع بنى غازى لم يتخذ قرارا الزاميا بالادانة المطلوبة .

ثالثا : الشكوى أمام مجلس الأمن

قررت الحكومة اللبنانية تشكيل الوفد الرسمى الذى سيعرض القضية أمام مجلس الأمن بحيث يكون مؤلفا من خمسة أشخاص يمثل كل منهم طائفة من الطوائف اللبنانية الكبرى (السنة ـ الموارنة ـ الشيعة ـ الدروز ـ الأرثوذكس) وكان الهدف من ذلك اظهار لبنان وحدة متماسكة أمام الرأى العام العالمى ، ولكن لم تتمكن الحكومة من تأليف الوفد على الصورة التى كانت تتمناها .

وفى الثامن من يونيو عام ١٩٥٨ انعقد مجلس الأمن الدولى لبحث شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة ، وألقى وزير خارجية لبنان بيانا ردد فيه نفس الاتهامات التى ترددت أمام مجلس الجامعة العربية ، وكان رد مندوب الجمهورية العربية المتحدة لا يخرج عن النقاط التى أثيرت فى معرض الرد على اتهامات لبنان فى اجتماع بنى غازى .

وقد وقف بجانب لبنان يؤازره فى شكواه العراق ودول الغرب(١)،

---

(١) موقف العراق : عرض مندوب العراق الى أن موضوع شكوى لبنان لا يتعلق بلبنان فحسب ، بل ان الأمر ذو أثر خطير بالنسبة للدول العربية الأخرى وأن العراق كانت تأمل فى أن يجد مجلس الجامعة العربية الحل الذى به يمكن تجنب بحث الشكوى أمام مجلس الأمن ، ولكن مجلس الجامعة لم يستطع الوصول الى حل مقبول . وطالب المندوب العراقى بضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية الدول العربية الأخرى وليس لبنان فقط من خطر الشيوعية والناصرية لأن الرئيس جمال عبد الناصر يهدف الى السيطرة على العالم العربى . وأضاف بأنه يعتقد أنه اذا رفع الاتحاد السوفيتى يده عن المنطقة فان العرب يستطيعون أن يعالجوا مشاكلهم بشكل أفضل واختتم حديثه مطالبا باتخاذ اجراءات عاجلة لمواجهة التسلل الى لبنان .

أمريكا : قرر مندوبها أنه ليس لدى حكومته نية التدخل فى شئون لبنان ولكنه أكد أن الاتهامات التى أوردها وزير خارجية لبنان مزعجة وخطيرة خاصة وأنه أرفقها بحجج وبيانات دامغة وأضاف بأن حكومته ترى أن التدخل حدث من أراضى الجمهورية العربية المتحدة وبتسهيل من سلطاتها .

فرنسا : كان رأيه أن البيانات التى عرضها وزير خارجية لبنان لتأييد شكوى بلاده مقنعة وواضحة ، والقضية ليست قضية وجود

فى حين وقف الاتحاد السوفيتى معارضا هذا الموقف المتحيز ، وركز وجهة نظر بلاده فى نقطتين رئيسيتين هما :

الأولى : أن اخفاق الجامعة العربية فى الوصول الى قرار اجماعى بصدد الشكوى ، معناه أن الحكومة اللبنانية لم تر أن الموافقة على الاقتراح المعروض مناسبا ، مما يبعث على التساؤل عما اذا كان هنالك أى ضغط سرى عليها من قبل دوائر معينة كل همها زيادة التوتر فى الشرقين الأدنى والأقصى ، لا العمل على تخفيف هذا التوتر .

الثانية : أن وزير الخارجية اللبنانية كان يتكلم باسم الأوساط الحاكمة فى بريطانيا والولايات المتحدة عندما ساق اتهاماته عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان الداخلية ، لأن الأوساط الاستعمارية تعتبر لبنان قاعدة مهمة فى الشرق العربى .

وأخيرا تقدمت السويد بمشروع قرار يقضى بارسال فريق مراقبة الى لبنان ليضمن عدم حدوث تسلل غير شرعى لأشخاص أو أسلحة أو معدات أخرى عبر الحدود اللبنانية ، ويسمح للأمين العام باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك ، ويطلب من فريق المراقبة ابقاء مجلس الأمن على اطلاع على التطورات بواسطة الأمين العام .

معارضة سياسية فى لبنان بل ان الواقع هو وجود ثورة مسلحة تتلقى الامدادات من خارج لبنان .

بريطانيا : اكد مندوبها توقع حكومته لأن يلقى موقف الحكومة اللبنانية تأييد الاكثرية الساحقة نظرا لعدالة شكواها ، وأن الحكومة اللبنانية تستحق العون ، واضاف المندوب بأن موقف الحكومة البريطانية لم يتأثر بالمحاولات التى بذلها مندوب الجمهورية العربية المتحدة لانكار التهم اللبنانية ، لأن المعلومات المتوفرة لدى بريطانيا تؤيد الاتهامات وتدعو الى القلق .

السويد : تقدم مندوبها بمشروع قرار يتضمن ارسال فريق من المراقبين الدوليين الى لبنان ليضمن حدوده من تسلل غير شرعى للأشخاص أو الأسلحة أو الذخيرة أو العتاد أو غيرها وقد أيدت دول الغرب هذا المشروع .

وقد وافق على هذا القرار جميع أعضاء مجلس الأمن وامتنع الاتحاد السوفيتى عن التصويت كما أعلنت الجمهورية العربية المتحدة قبولها لمشروع القرار السويدى ما دام لا يصدر حكما مسبقا فى الموضوع .

مقارنة بين قرارى مجلس الجامعة ومجلس الأمن :

بتحليل عناصر القرارين اللذين صدرا عند بحث الشكوى اللبنانية أمام كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن نجد أن :

قرار الجامعة العربية كان شاملا يهدف الى العمل على وقف كل ما من شأنه تعكير صفو العلاقات الودية بين الدول العربية ، وواضح أنه لو قبلت الحكومة اللبنانية هذا القرار لأمكن القضاء على الحملات الاذاعية والصحفية التى تتبادلها لبنان والجمهورية العربية المتحدة . كما تضمن القرار توجيه نداء الى العناصر المختلفة فى لبنان لايقاف اراقة الدماء وحل ما بينهم من خلاف بالطرق السلمية الدستورية ، وكان معنى ذلك ابقاء رئيس الجمهورية فى منصبه حتى انتهاء مدة رئاسته بعد أن يقدم الضمانات الكافية بعدم تعديل دستور البلاد . كما نص مشروع القرار على ايفاد لجنة من الجامعة العربية للتوفيق بين اللبنانيين ، وقد اعتبرت الحكومة اللبنانية هذا النص تدخلا فى شئون لبنان الداخلية ، ورفض المشروع .

فى حين أنه بموجب قرار مجلس الأمن الذى قبلته لبنان ، وبتحليل هذا القرار نجد أنه لم يحقق سوى ارسال لجنة من المراقبين الدوليين ، وكان التقرير الأول للمراقبين الدوليين فى غير صالح الحكومة اللبنانية ، ونتيجة لذلك أصبح المراقبون الدوليون موضع هجوم من المسئولين اللبنانيين وأنصارهم(١) .

---

(١) صرح رئيس الجمهورية بقوله « لقد أصبت بخيبة أمل عميقة فى المستر همرشولد وفريق المراقبين الدوليين على السواء ، فقد أعطوا الجمهورية العربية المتحدة اشارة التقدم والسيطرة على الشرق الأوسط دون خشية من معارضة الأمم المتحدة » .

رابعا : تطور العلاقة بين الدولتين وطرد السفير العربى

منذ بداية الثورة عملت الحكومة اللبنانية على ترحيل رعايا الجمهورية العربية المتحدة المقيمين فى لبنان خارج أراضيها حتى بلغ عدد المطرودين فى نهاية الثورة ما يقرب من اثنى عشر آلف شخص ومعظمهم لهم مصالح مستقرة فى لبنان . وكانت الأغلبية العظمى من هؤلاء الأشخاص من رعايا الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت الأسباب التى تتدرع بها السلطات اللبنانية لطرد هؤلاء الرعايا هو أنهم من أعوان المكتب الثانى بالاقليم السورى .

ثم بدأت السلطات اللبنانية تنسب بعض التهم الى موظفى سفارة الجمهورية العربية المتحدة فى بيروت وتطلب مغادرتهم البلاد فورا .

ولم تحاول سلطات الجمهورية العربية المتحدة أن تقابل هذه الأعمال بالمثل .

وأخيرا لجأت السلطات اللبنانية الى خطوة لم يكن لها ما يبررها لا من حيث التوقيت ولا بالنسبة للظروف ، وهذه الخطوة هى طرد السفير عبد الحميد غالب سفير الجمهورية العربية المتحدة فى بيروت ، وقد صدر قرار الطرد فى ٢٤ من يوليو ١٩٥٨ وغادر السفير أراضى لبنان فى اليوم التالى .

واذا حللنا الظروف التى تم فيها الطرد نلاحظ أنه بعد وصول هيئة المراقبة الدولية بأكثر من شهر وهؤلاء قرروا عدم وجود تسلل

أما رئيس حزب الكتائب الذى كان يساند رئيس الجمهورية فى سياسته فقد وصف تقرير المراقبين الدوليين بأنه ينطوى على متناقضات وتأكيدات مغايرة الحقيقة .

وكان تعليق وزير خارجية الولايات المتحدة على التقرير الذى أذاعه السكرتير العام للأمم المتحدة من نيويورك هو :

« أصيبت الولايات المتحدة بخيبة أمل من التقرير الأول الذى وضعه فريق المراقبة حول الحالة فى لبنان ، لا سيما بصورة خاصة التردد الذى أظهره المراقبون فى تقريرهم حيال تدخل الجمهورية العربية المتحدة ومساعدتها الثائرين اللبنانيين » .

غير شرعى عبر الحدود اللبنانية ، كما أن الطرد تم فى وجود المستر روبرت مورفى المبعوث الشخصى للرئيس أيزنهاور ، وفى الوقت نفسه كانت مدة رئيس الجمهورية على وشك الانتهاء والترتيبات تتخذ لانتخاب رئيس جمهورية جديد .

الا أنه يبدو أن النية كانت مبيتة لدى الحكومة اللبنانية على طرد السفير ولم تحاول مراعاة الظروف ، ولم تحاول القاهرة أن تقابل هذه الخطوة حتى بالاحتجاج ، علما منها بأن الظروف لابد وأن تتغير والثورة لا بد وأن تنتهى ثم تعود العلاقات بين البلدين — فى ظل رئيس جديد للجمهورية — الى ما كانت عليه من قبل ، وذلك ما حدث فعلا .

انتهاء عهد

عقب نجاح الرئيس فؤاد شهاب لمنصب رئاسة الجمهورية ، وفى الأسبوع الأول من سبتمبر ظهرت فى البلاد نزعتان مختلفتان للمعارضة .

نزعة معتدلة يتزعمها فريق الرئيس صائب سلام ويرغب فى التعاون مع الرئيس المنتخب تعاونا تاما لدى تسلمه السلطات الدستورية .

ونزعة متطرفة يتزعمها رئيس حزب النجادة ويرى الاستمرار فى اتباع وسائل العنف حتى تجاب مطالب المعارضة .

ودب الخلاف بين شخصيات جبهة الاتحاد الوطنى (المعارضة) حتى أن رئيس حزب النجادة أبعد لتطرفه عن المباحثات التى جرت بين أقطاب المعارضة والرئيس فؤاد شهاب ، وقد أصرت المعارضة خلال هذه المباحثات على مواصلة الاضراب طالما أن الرئيس شمعون فى الحكم .

وكانت نتيجة المباحثات الاتفاق على بعض « التسهيلات الاقتصادية » وتشمل فتح الأسواق التجارية جزئيا ، ثم فتح طريق

بيروت — دمشق وكانت تسيطر عليه المعارضة وكذلك اعادة حركة المرفأ . وقد وعدت المعارضة كذلك بوقف حملاتها الاذاعية التى كانت توجهها من محطاتها الخاصة ضد الحكومة ، وتعهدت بانقاص عدد رجال المقاومة الشعبية المسلحين ، وذلك لقاء تعهد اللواء فؤاد شهاب بتقديم ضمانات للمعارضة قوامها : تجميد مذكرات التوقيف وما اليها الصادرة فى حق بعض أفراد المعارضة من الجهات القضائية ، سحب قوات البوليس والاستعاضة عنها بفرق من الجيش تتولى المحافظة على الأمن فى الأسواق والتفتيش على السلاح وجمعه ، وتأمين حماية الأسواق وخاصة بالنسبة للتجار المسلمين الذين مضى على اغلاق محلاتهم قرابة أربع شهور .

وفى ٢٢ من سبتمبر انتهى آخر يوم من عهد الرئيس كميل شمعون وترك مقعد الرئاسة .

وفى ٢٢ من سبتمبر تسلم الرئيس اللواء فؤاد شهاب منصبه الجديد وأقسم اليمين الدستورية أمام مجلس النواب ، وألقى خطابه الأول(١) أمام أعضاء المجلس موضحا الخطوط الرئيسية لسياسته المقبلة .

---

(١) جاء فى الخطاب « ان اقرار الأمن وحكم الدولة فى جميع المناطق اللبنانية ونزع السلاح من أيدى اللبنانيين كافة دون تمييز وبلا هوادة ، واعادة الحياة والنشاط الى الاقتصاد اللبنانى ، وبناء ما تخرب من مرافق البلاد ومعالمها ، وازالة التوتر فى العلاقات بين لبنان وبعض شقيقاته العربيات ولا سيما تلك التى تجاوره ، وفوق هذا كله تحقيق انسحاب القوات الأجنبية من ارض الوطن بأسرع وقت ممكن ، انما هى القضايا الملحة التى يتطلب حلها تصميم المسئولين الكامل وحزمهم الأوفى وعنايتهم الدائبة .

« على أن هناك ناحية أخرى من الأزمة هى ما تخلف عن حوادثها وأيامها من تباعد وتنافر بين أعضاء الأسرة اللبنانية ، وما أظن اللبنانيين جميعا الا متألمين لهذا الواقع المؤسف وتواقين الى تصفية النفوس وتنقية الصدور مما علق بها .

« ليس من مطمح ولا من مطالب شخصيا كان أم حزبيا يجوز أن يعرض من أجله الوحدة الوطنية للبنان .

« أعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب .. ميثاقنا الوطنى ، فهو الذى جمعنا ويجمعنا على الايمان بلبنان وطنا

وكلها تؤيد وجهة نظر المعارضة التى قامت فى عهد رئيس الجمهورية السابق .

وشكلت حكومة كانت أغلبيتها من خارج المجلس النيابى وهو أمر غريب على لبنان ، وكانت أول حكومة فى عهد رئيس الجمهورية الجديد وتضم ذوى الخبرة فى حقول السياسة والمال والاقتصاد والزراعة والهندسة ، ولم تضم من أعضاء المجلس سوى نائبين أحدهما رئيس الوزراء والآخر وزير الخارجية وقد كان ذلك يعنى أن رئيس الجمهورية الجديد لم يتقيد بالشكليات البرلمانية التى تعرقل سير نظام الحكم الطبيعى فى سبيل تحقيق الأهداف التى رسمها فى خطابه .

وقد حددت الوزارة الجديدة برنامجها فى جلاء الجيوش الأجنبية والمراقبين الدوليين عن لبنان ، وتطهير جهاز الدولة من عناصر الفساد والمشبوهين واعادة هيبة القانون والحكم وضمان المساواة فى الحقوق والواجبات لمختلف الفئات وتطبيق برنامج اصلاحى واسع يتناول جميع مرافق الدولة واعادة الصفاء الى قلوب اللبنانيين بمختلف نزعاتهم ومعتقداتهم والسير بلبنان ضمن الاطار العربى والحياد الايجابى والمحافظة على العلاقات الطيبة مع جميع الدول العربية .

الا أن هذه السياسة وقيام هذه الوزارة لم تحظ بتأييد أنصار رئيس الجمهورية السابق ومؤيديه ، وما لبث أن توتر الجو السياسى وتكهرب ، وقامت ثورة أخرى عنيفة أطلق عليها اسم « الثورة المضادة » .

عزيزا مستقلا ، سيدا حرا ، متعاونا باخلاص مع شقيقاته الدول العربية الى أقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعا ، مقيما علاقاته مع العالم أجمع على أساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافىء الحر .

« اذا كان ميثاق الجامعة التى نغتبط جميعا لاستئناف نشاطها ، وميثاق الأمم المتحدة هما الدعامتان القويتان لاستقلال لبنان ، فان الدعامة الكبرى تبقى فى ميثاقنا الوطنى وفى وحدة صفوفنا واجتماع قلوبنا ، فى اعتمادنا على أنفسنا ، وفى ولائنا الكامل غير المشوب ولا المجزأ لوطننا لبنان » ..

الثورة المضادة

كانت الفترة القصيرة التى تفصل بين عهدى رئيس الجمهورية السابق ورئيس الجمهورية المنتخب أو على وجه التحديد الفترة من ٣١ من يوليو الى ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٨ ، أخطر فترة يمر بها لبنان ، ومرجع ذلك الى أن انتخاب رئيس جديد للجمهورية قضى على آمال أنصار التجديد للرئيس السابق، كما كان قضاء على آمال طبقة المنتفعين من العهد السابق .

وقد كانت الثورة الأولى بعيدة عن الروح الطائفية الى حد كبير الا أن العكس تبلور تماما لانتاج ثورة طائفية ، فبدأت القوى الحاقدة على نظام الحكم المنتظر تتكتل ، وفى سبيل اثارة النعرات الطائفية ظهرت أصوات تحاول اقناع نصف لبنان بأن بقاء الأسطول الأمريكى هو الضمان الوحيد للحفاظ على حياة مسيحيى لبنان والكيان اللبنانى .

وتوتر الجو ، وظهر حزب الكتائب يتحدى الحكومة علانية وقامت ثورة لها أيضا أسبابها .

أسباب الثورة المضادة :

أعلن حزب الكتائب الاضراب العام على اثر تسلم اللواء فؤاد شهاب سلطاته الدستورية متخذا من اختفاء أحد أفراد الحزب سببا لهذا التصرف . ثم جاء تأليف أول حكومة برئاسة السيد رشيد كرامى قائد الثورة فى طرابلس ، وعضوية وزراء ليسوا نوابا أو حزبيين ، فاعتبر حزب الكتائب عدم تمثيله فى تلك الحكومة هزيمة له وتجاهلا لقوته وهذا أمر لا يمكن السكوت عليه ، وكان لزاما على أعضاء الحزب أن يجدوا وسيلة يشعرون بها العهد الجديد بأنهم ضد هذه التصرفات وأنهم لا يقبلونها ، وكانت وسيلتهم الوحيدة هى الوقوف فى وجه الحكومة .

وتجددت حوادث القتل والقاء المتفجرات ووقعت اشتباكات

عنيفة بين أفراد المقاومة الشعبية فى المناطق الغربية من مدينة بيروت وبين أفراد حزب الكتائب .

ووجدت الفتنة الطائفية الثغرة التى يمكن أن تنفذ منها ، فقد حدث أكثر من مرة أن أفراد حزب الكتائب كانوا يخطفون أنصار المقاومة الشعبية من طائفة معينة وتكوى على أجسامهم بالنار علامات معينة ، وكانت المقاومة الشعبية تنتقم لنفسها بنفس الأسلوب .

وتوتر الجو العام وأصبح لبنان ومصيره وكيانه فى مهب الريح وتحت رحمة الأسطول السادس الذى كان لا يزال مرابطا فى مياه بيروت .

وفى لحظات اليأس تدخل رئيس الجمهورية داعيا الى المصالحة الوطنية .

موقف رئيس الجمهورية :

فى وسط هذا الجو المحموم ارتفعت الأصوات مرددة الاخاء والعودة بالوحدة الوطنية الى سابق عهدها ، وتطبيق الميثاق الوطنى الذى أجمعت مختلف الطوائف على احترامه ، وقام الوسطاء يدعون الى مصالحة وطنية بجمع رجال البلاد على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم السياسية الى عقد مؤتمر واحد يكون مقره رئاسة الجمهورية ، الا أن المساعى المبذولة اصطدمت بعقبة لم يمكن التغلب عليها ، وهى اصرار رئيس حزب الكتائب على الاشتراك فى الحكم بأربعة وزراء يمثلون وجهة النظر المقابلة لوجهة نظر جبهة الاتحاد الوطنى ، ولكن هذا الطلب رفض .

ثم اجتمع رئيس الجمهورية بزعماء جبهة الاتحاد الوطنى واتفق معهم على الأساليب الواجب اتخاذها للمحافظة على الأمن والهدوء فى البلاد ، وبحث معهم قضية مؤتمر المصالحة وعرض الى أن الموقف أصبح يتطلب أحد حلين هما :

أولا : اما أن تتشكل حكومة ائتلافية برئاسة السيد رشيد كرامى على أن تتمثل فيها كل وجهات النظر بعدد متساو من الوزراء ويطلق عليها « حكومة الاتحاد الوطنى » وتكون مهمتها تهدئة الحالة وجمع الأسلحة حتى تعود الحياة الطبيعية الى لبنان .

ثانيا : واما أن تستقيل حكومة الرئيس كرامى وتحل محلها حكومة عسكرية برئاسة شخصية مدنية محايدة وتضم ثلاثة أو أربعة ضباط من الجيش اللبنانى كوزراء عسكريين .

وتقرر أن تشكل حكومة عسكرية ، وتقدمت الحكومة القائمة باستقالتها الى رئيس الجمهورية ، وكان قد مضى عليها فى الحكم اثنا عشر يوما ، الا أن المقاومة الشعبية أصرت على أن يتراجع رئيس الوزراء عن استقالته .. فتراجع .

ومرت ستة أيام ثم اجتمع رئيس الورزاء برئيس حزب الكتائب وتم الاتفاق بينهما على تأليف وزارة جديدة يكون رئيس حزب الكتائب أحد أعضائها .

وانتهت الثورة المضادة بسرعة خارقة بتشكيل وزارة رباعية تضم اثنين من زعماء المسلمين واثنين من زعماء المسيحيين .

وبانتهاء الثورة المضادة يمكن القول بأنه أمكن القضاء أيضا على الفتنة الطائفية التى كانت محتملة الوقوع . وعلى هذا الأساس وجدت المعارضة أن أفضل الطرق للوصول الى نوع من الاستقرار وتحقيق بعض أهدافها هو تأييد الوزارة الرباعية .

الوزارة الرباعية :

حصرت الوزارة الرباعية نشاطها منذ تأليفها فى محاولة اعادة الأمن الى ربوع لبنان ، وفى التمهيد لاجراء مصالحة وطنية ومحاولة النهوض بالنواحى الاقتصادية ، بالاضافة الى جمع السلاح من أيدى المواطنين وتطهير جهاز الادارة واعادة المواطنين ــ الذين تركوا وظائفهم

والتحقوا بالثورة ــ الى أعمالهم ، واصدار عفو عام .

أما فى الحقل الخارجى : فقد كان هدف الوزارة سحب الشكوى المقدمة ضد الجمهورية العربية المتحدة من مجلس الأمن وتوثيق علاقات لبنان مع جاراته .

وقد أثمرت الاجتماعات والزيارات التى نظمها أعضاء « القوة الثالثة » لجمع الفريقين المتخاصمين ، وقد واصل الوسطاء بحوثهم مع رئيس المجلس الاسلامى الأعلى لتشمل المصالحة الوطنية ، كل الفئات ، وقد أشرف رئيس الجمهورية بنفسه على تنسيق المصالحة وقد تقرر أن يدعو المجلس الاسلامى الأعلى المجالس الملية الأرثوذكسية والكاثوليكية والمارونية الى حفل ، ثم يتلو ذلك دعوات مماثلة من كل المجالس الملية المذكورة تنتهى بدعوة عامة فى دار البطريركية المارونية فى « بكركى » ثم يتلو ذلك تبادل الدعوات على الصعيد الحزبى ، وكان الهدف من عقد الاجتماعات الأولى فى ظل مجالس دينية هو أن يضفى عليها صفة روحية .

وكان تأليف الوزارة على الشكل السابق الاشارة اليه عاملا مساعدا على تحقيق ذلك ، وعلى عودة الهدوء والحياة الطبيعية للبلاد وكأن شيئا لم يكن .

ثم اتجهت الجهود بعد ذلك الى سحب الشكوى المقدمة ضد الجمهورية العربية المتحدة من مجلس الأمن ، الا أن رئيس حزب الكتائب ــ الوزير فى الوزارة ــ طالب بالتروى انتظارا لانسحاب القوات الأمريكية من البلاد انسحابا كاملا حتى لا تتاح أمام تلك القوات ، لسبب أو لآخر ، الفرصة لايجاد « أحوال غير منتظرة » تبرر اطالة اقامتها فى لبنان وقد وافقه رئيس الوزراء على وجهة نظره هذه . وقد سحبت الشكوى فعلا عقب انسحاب العسكريين الأمريكيين .

والآن ، وقد استعرضنا أحداث الثورة الأصلية والثورة المضادة

فاننا سوف نعرض لنتائج هذه الثورة ، علما بأن نتائجها اقتصرت على تأليف حكومة لا انسجام فيها ولا منطق ولا تعبر اطلاقا عما قاساه شعب لبنان خلال أربعة أشهر(١) ، ولم تكن هذه الوزارة كسبا يبرر الدماء التى أريقت . ومن خلال الوزارة الرباعية لم يمكن الاتفاق على أية قضية كبرى تمس السياسة الخارجية أو الداخلية للبلاد ، اذ تجمد الوضع الداخلى بحيث أصبح هناك تهديد فى كل لحظة بالعودة الى الحرب الأهلية اذا لم يتفق مجلس الوزراء على نقطة معينة ، وبذلك ركزت الطائفية بأعنف صورها ولو أنها مستترة الا أنها مستعدة لكشف القناع والظهور سافرة فى اللحظة التى يتطلب فيها الوضع الطائفى ذلك .

وسنعرض فيما يلى الى النتائج العامة للثورة

نتائج الثورة وتطوراتها

انتهت الثورة التى بدأت فى النصف الأول من شهر مايو عام ١٩٥٨ ، وعادت الحياة فى لبنان تسير فى مجراها الطبيعى اعتبارا من النصف الثانى من أكتوبر من نفس العام .

وقد حققت الثورة نتائج ايجابية يمكن عرضها موجزة فى نقطتين رئيسيتين ترتب عليهما العديد من النتائج الفرعية .

فالنتائج الرئيسية هى :

أولا : نجاح المعارضة فى عدم اتاحة الفرصة أمام الرئيس السابق لتعديل الدستور لتجديد ولايته ، رغم أن أغلبية البرلمان كانت تناصره ومع ذلك فشل ، كما فشلت الثورة فى محاولاتها لحل البرلمان .

ثانيا: نجحت الثورة فى تنصيب شخص محايد لرئاسة الجمهورية، اذ أن الرئيس السابق كان يرى أنه فى حالة عدم تجديد انتخابه فان رئيس الجمهورية المقبل يجب أن يسير على هدى السياسة التى رسمها وخاصة فى الميدان الخارجى .

(١) تماما كما حدث فى عام ١٩٧٦ بعد عشرة أشهر من الحرب الأهلية .

أما النتائج الفرعية فيمكن تركيزها فى جلاء القوات الأمريكية عن الأراضى اللبنانية فى ٢٧ من نوفمبر عام ١٩٥٨ ، وعودة سفير الجمهورية العربية المتحدة نفسه الى بيروت فى مطلع عام ١٩٥٩ بعد اصرار المعارضة على ذلك ورفضها تعيين سفير جديد يحل محل السفير الذى طرد فى العهد السابق ، وسحب فريق المراقبين الدوليين فى ٢٥ من ديسمبر ١٩٥٨ ، واعلان لبنان عن اتباعها لسياسة أطلق عليها اسم « الحياد السلمى »(١) فى علاقاتها الخارجية .

وقد انبثق عن الثورة عدة شعارات أخذ كل فريق يحللها على هواه ولصالحه ، ومن بين تلك الشعارات اثنان ما زالا يترددان حتى الآن وهما « لا غالب ولا مغلوب » و « لبنان واحد لا لبنانان » ، أضف الى ذلك أن الحديث عن الكيان اللبنانى والوحدة الوطنية أصبح النغمة المحببة والتى يمكن استغلالها دائما وفى كل المناسبات .

وسنشرح فيما يلى الشعارين الأصليين :

اولا : لا غالب ولا مغلوب :

تعتبر هذه العبارة منذ انتهاء الثورة وحتى الآن هى الشعار والحكم الذى يتعلق به ويلجأ اليه كل من المسلمين والمسيحيين فى لبنان فى كافة المسائل التى تمس مصالح أحد الفريقين بشكل مباشر . وقد نتج عن هذا الشعار اتباع الحكومات المتتالية لمبدأ المناصفة فى التعيين فى وظائف الحكومة أو القيام بمشروعات ما فى مختلف المناطق . . واذا ما حادت أى حكومة عن هذا المبدأ ارتفعت أصوات الفئة التى تعتبر أن حقوقها قد هضمت بالمناداة بتحقيق مبدأ « لا غالب ولا مغلوب»

(١) يفسر الساسة اللبنانيون الحياد السلمى بأنه البعد عن التدخل ولا حتى بالوساطة فى اى مشكلة فى حين أن الحياد الايجابى يلزمها باتخاذ موقف معين والانضمام لكتلة الدول غير المنحازة .

وقد كلف الحكومة تطبيق هذا المبدأ تعرضها لقيام الثورة المضادة والتى كانت نتيجتها تحقيق فكرة لا غالب ولا مغلوب بتشكيل وزارة رباعية تضم شخصين من كل فريق .

وهذا الشعار يعنى أن قيام الثورة ووقوع مئات الضحايا أمر أصبح غير ذى موضوع ويجب نسيان الماضى وعودة البلاد الى سابق عهدها قبل الثورة يسيطر على الجميع الأخوة والتآلف ، وأنه من الضرورى أن يعلم كلا الفريقين أنه لم يحرز انتصارا على الفريق الآخر . ونتيجة لذلك فانه لن يكون هناك أى وضع خاص لفئة معينة داخل لبنان ، ولن يكون هناك امتياز لفئة على فئة ، لأن احداها قد حققت نصرا ما فى الثورة أو أن التيار كان فى صالحها . وقبلت الفكرة .

ثانيا : لبنان واحد لا لبنانان :

صاحب هذا الشعار السيد صائب سلام(١) أحد أقطاب المعارضة أثناء الثورة ، وهو يبنى هذا الشعار على أساس جذور تاريخية ترجع الى عهد الانتداب . فهو يرى(٢) أن الجنرال جورو عندما أعلن لبنان الكبير عام ١٩٢٠ حقق بهذا العمل أمنية كبيرة غالية لقدامى اللبنانيين والاستقلاليين الذين كانوا يطالبون بهذه الحدود للبنان ، ولم يكن هم فرنسا اجابة هذه المطالب بقدر هدفها الى تفتيت الجبهة الاستقلالية الأخرى التى وقفت بوجهها رافضة الانتداب . ومنذ ذلك التاريخ وجد على هذه البقعة لبنانان منفصلان متنافران : الواحد يقبل الانتداب ويتعاون معه ، والآخر لا يعترف به . ولم يفت فرنسا أن تصبغ ما استطاعت صبغة منهما بصباغ الطائفية فحفل عهدها فى لبنان بأبشع مظاهر هذه السياسة توسيعا للشقة بين المسلمين والمسيحيين واستعداء لفريق على فريق ، الى اضطهاد بعض الأحرار

(١) محاضرة لسيادته فى الندوة اللبنانية يوم ١٩٦١/٤/١٩ حول شرح معنى لبنان واحد لا لبنانان .

من خصومها تشريدا وسجنا ، واغراء لبعض أصدقائها بمناصب الحكومة والنفوذ المستعار وانتقاما من المناوئين لها أصلا باهمال مناطقهم وحرمانهم أبسط مالها من حقوق على الدولة فزادتها اغراقا فى الجهل والفقر والخراب وسائر ما كانت تتخبط فيه من مخلفات العصور .

تلك فترة عاشها فريق ، مملوءة بالقهر والظلم وصنوف الأذى والنكاية ملتزما السلبية فى أكثريته الساحقة ، فظل ملتفتا بروحه وفكره الى خارج لبنان مفتشا عن سبيل للخلاص من ربقة الأجنبى ، ولم يعشها الفريق الآخر بأحسن من هذا بكثير . فقد توالت الخيبات عند سليمى القلوب من أصدقاء فرنسا التقليديين وأخذت خرافة الحماية التى تمتعت بها خلال العهد العثمانى تتبخر شيئا فشيئا .

الى أن كان عام ١٩٤٣ فالتقى الفريقان ، جمعتهما المصيبة وصهرتهما التجارب وشد بينهما الشوق الى الحرية ، وكان من ظروف الحرب أن لوحت لهم بالفرصة الثمينة النادرة فلم يدعوها تمر .

وكان الميثاق الوطنى الذى نبع من الصدور فانعقدت عليه الخناصر كأنما كان الفريقان فى غير حاجة الى كلام ، فهما متفاهمان مهيآن لهذه الساعة التاريخية ، واذا اللبنانان لبنان واحد . صف واحد وقلب واحد لا مسلم ولا مسيحى ولا سلبى ولا ايجابى .

وبجانب هذه الشعارات الرنانة ترددت أصداء أفكار انعزالية سبق لها الظهور فى عهد رئيس الجمهورية السابق ، وأعنى بالأفكار الانعزالية فكرة « لبنان الصغير » وسأوضحها فيما يلى :

لبنان الصغير

ترددت هذه الفكرة فى مطلع عهد الاستقلال(١) وانتهت بالاتفاق على احترام الميثاق الوطنى . و « لبنان الصغير » يعنى بوجه آخر

(١) تردد أيضا فى حوادث ١٩٧٥

فكرة « الوطن القومى المسيحى » ويعنى ذلك العودة بلبنان الى حدوده الضيقة قبل عام ١٩٢٠،أى أن تستأصل من لبنان الحالى كافة المناطق الاسلامية مثل منطقة البقاع والهرمل وصيدا وصور وطرابلس ويظل جبل لبنان مسيحيا بسكانه وطابعه ويصبح لمدينة بيروت وضع خاص .

وقد وجدت هذه الفكرة من يشجعها ويغذيها فى عهد الرئيس السابق كميل شمعون ، والهدف من تحقيقها هو التخلص من العناصر الاسلامية التى تناوىء الحكم،وفى الوقت نفسه تعمل على تدعيم النفوذ المسيحى ومناهضة الدول العربية المتحررة والارتماء فى أحضان دولة كبرى متبنية اياها .

وكانت هذه الفكرة — ولا تزال — تعمل على تحقيقها بعض الدول الغربية ، وكان الرئيس السابق يرى أن فيها خلاصة واستئثاره بالحكم طوال حياته ، حيث أن لبنان الصغير لن تكون فيه فئة تسعى الى التخلص منه .

وقد شرح أحد المسئولين(١) فكرة لبنان الصغير فى العبارة التالية :

« يكون جبل لبنان مستقلا بحماية دولة كبرى أجنبية ، تستأجر لها قاعدة عسكرية ضخمة فى بعض أنحائه ببضع عشرات الملايين من الدولارات ، مما يكفى لامتلاء صندوق ميزانية هذه الدويلة ، وتكون بيروت مدينة حرة مفتوحة ، أما سائر الأقاليم فلتلحق بسوريا » .

ولم تكن هذه الثورة نهاية المطاف وبداية الاستقلال بل كان لتلك الثورة ذيول أدت الى توقع قيام ثورة أخرى فى المستقبل وذلك على الوجه الذى سنعرض له حالا .

---

(١) الثورة اللبنانية — كمال جنبلاط — ١٢٢ .

ذيول الثورة :

حلل أحد السياسيين اللبنانيين(١) العوامل التى أدت الى قيام ثورة ١٩٥٨ وأسندها الى الفشل فى القضاء على الفاقة والبطالة اللتين لا تزالان ماثلتين فى حياة بعض الفئات من أهالى لبنان ، واخفاق بعض الفئات السياسية فى العمل بمقتضى الميثاق الوطنى غير المكتوب ، والاخفاق فى الصمود أمام الدعايات المنبعثة من مصادر غربية وشرقية معا ، واخفاق فى حماية الدولة من الأفراد الذين يستغلون الشعور العام ضدها تلبية منهم لأغراض وأحقاد خاصة ، واخفاق فى اتخاذ التدابير القضائية ضد مختلف المواطنين — وبعضهم يحتل مناصب عالية — الذين يستخدمون وظائفهم للاثراء على حساب المصلحة العامة .

والاخفاق فى فهم هذه الأمور يعنى أن ثورة لا بد أن تحدث ما لم تقوم هذه الاعوجاجات فى الوقت المناسب .

ويبدو أن معظم هذه الاعوجاجات — ان لم تكن جميعها — ما زالت قائمة بعد انتهاء ثورة ١٩٥٨ .

ورغم عودة الهدوء والسلام الى جميع المناطق اللبنانية فى العام التالى لانتهاء ثورة ١٩٥٨ .

ورغم ظهور الشعارات التى أشرنا اليها ومحاولة الجميع التعهد على تنفيذها سواء عن اقتناع بها أو مجاراة للمقتنعين بها .

رغم كل ذلك فان هذا السلام كان يشوبه الكثير من عدم الرضا فالمناطق المحرومة لا تزال محرومة .

والكسب الذى عاد من الثورة ، عاد على بضعة أشخاص فقط من الجانبين .

---

(١) زحف العروبة — أميل البستانى — ص ١٥٣ .

والخسارة لحقت بفئات رأت أن فى نجاح الثورة لمصلحتها عاملا لتحقيق أهدافها باستفادتها من تغيير الأوضاع ، ولكنها وجدت فى نهاية الثورة على الشكل الذى انتهت اليه فشلا ذريعا لآمالها والقضاء على آمالها . وكان من أول الذين ينطبق عليهم هذا الوصف هو « الحزب القومى السورى » الذى دفع بثقله أثناء الثورة الى جانب الحكومة ، وكان يهدف الى أن يجد لنفسه ـ اذا ما نجحت الحكومة فى القضاء على الثورة ـ موطأ قدم داخل جهاز الحكم الذى يسعى الى المشاركة فيه بأى وسيلة من الوسائل .

وكل ما كسبه الحزب من انضمامه الى جانب الحكومة فى معركة الثورة هو اعتراف الدولة به رسميا ، وبعد عودة الأوضاع الى طبيعتها فى عهد رئيس جمهورية محايد ، وجد الحزب أن عليه القيام بأى دور للوصول الى الحكم سواء عن طريق شرعى أو غير شرعى ، وأخذ يعد العدة لذلك وكان من أهم العوامل المشجعة هو أنظمة الحكم الموجودة وتغير الوزارات والحرية المطلقة داخل البلد .

واستطاع الحزب بمساعدة بعض الضباط فى الجيش اللبنانى أن يعبىء طاقاته وامكاناته فى نهاية عام ١٩٦١ ليقوم بانقلاب يهدف الى قلب نظام الحكم فى البلاد والسيطرة عليها .

وسنتحدث فى الجزء التالى تفصيلا عن مؤامرة الحزب القومى السورى للاستيلاء على مقاليد الحكم فى لبنان .

محاولة انقلاب عام ١٩٦١

فى ليل ٣٠ ـ ٣١ من ديسمبر عام ١٩٦١ حاولت بعض عناصر من الحزب القومى السورى بمساعدة ضابطين صغيرين(٢) من الجيش القيام بأعمال شغب فى بيروت وحركة تمرد على السلطات والقيام بمؤامرة واعتداء يستهدفان تغيير الدستور بطرق غير مشروعة واثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة ومنعها من ممارسة وظائفها واغتصاب السلطات المدنية والعسكرية واثارة الحرب الأهلية والاقتتال بتسليح اللبنانيين بعضهم ضد البعض الآخر ، والحض على التقتيل والتخريب ، وخطف بعض الضباط وحرمانهم من الحرية بالعنف ، ومحاولة خطف بعض رجال الدولة والسياسيين ونقل أسلحة حربية دون اجازة .

كما أقدم هؤلاء على تأليف فصائل مسلحة وعصابات بقصد اجتياح أملاك الدولة وتعطيل خطوط الهاتف ومهاجمة القوة العامة، وعلى تسلم قيادة عسكرية بدون سبب مشروع وعلى العصيان العسكرى وايقاع العنف بالخفراء والمراقبين لمنعهم من القيام بالمهمة الموكولة اليهم .

وقد أثبت التحقيق الذى استمر قرابة عام قيام مؤامرة فاعتداء أستهدف تغيير الدستور واثارة العصيان المسلح ضد السلطات المدنية والعسكرية .

وسنعرض فيما يلى الى شرح النقاط التالية :

أولا : المتآمرون .

ثانيا : أسباب المؤامرة .

---

(١) المعلومات فى هذا الجزء مستمدة من القرار الظنى الذى أصدرته المحكمة العسكرية فى لبنان فى ١٠ مايو ١٩٦٢ .

(٢) النقيب فؤاد عوض ، النقيب شوقى خير الله .

ثالثا : استعدادات الحزب القومى السورى .

رابعا : خطة المؤامرة .

خامسا : الخطة المقررة فى حالتى النجاح والفشل .

اولا — المتآمرون :

المتآمرون فئتان احداهما قادة الحزب القومى السورى والأخرى فئة ضئيلة من ضباط الجيش اللبنانى .

وليست هذه هى المرة الأولى التى يحمل فيها الحزب القومى السورى السلاح ضد الدولة ولبنان ، فله من مبادئه وعقائده وتقاليده حوافز عديدة على ذلك . وكان تاريخ هذا الحزب قائما على سلسلة طويلة من أعمال العنف .

ففى عام ١٩٣٦ قامت عناصر منه بتجمعات خلافا للأنظمة ، دعت فيها الى العصيان ووصفت هذه الأعمال بأنها مخلة بالأمن وفرضت عقوبات مختلفة على المشتركين فيها .

وفى عام ١٩٤٩ قام الحزب بعصيان مسلح لقلب الأوضاع القائمة والاستيلاء على الحكم بالقوة المسلحة والتعدى على الثكنات العسكرية وعلى الجيش وضباطه وأفراده وقتل بعضهم ومحاولة قتل البعض الآخر ، وتأليف فصائل مسلحة ، وقد صدرت أحكام بحق الفاعلين تضمنت مختلف العقوبات .

الى أن كانت الحوادث الأخيرة التى وقعت ليلة ٣٠/٣١ من ديسمبر عام ١٩٦١ مما أدى الى سحب الترخيص المعطى له بتاريخ ٦ من سبتمبر ١٩٥٨ بتأسيسه وحل هذا الحزب فى الثانى من يناير عام ١٩٦٢ ، كما سبق أن حل مرارا وتعرض لتدابير ادارية مختلفة .

ثانيا : اسباب المؤامرة :

لكل من قادة الحزب وضباط الجيش أسباب خاصة بهم دفعتهم الى القيام بمحاولة الانقلاب هذه . فقادة الحزب أقدموا على عملهم هذا لعدة أسباب يمكن أن تقسم الى أسباب سلبية وأسباب ايجابية .
أما عن الأسباب السلبية فأهمها :

التدابير التى اتخذتها السلطات اللبنانية بحق الحزب كمنع اجتماع له يوم ٩ من يوليو ١٩٦١ وكان خاصا بالاحتفال بذكرى مؤسس الحزب ، واعتقال بعض أعضاء الحزب(١) بتهمة القاء متفجرات على دور الصحف خلال شهر سبتمبر ١٩٦١ ، واعتقاد الحزب بأن الحكومة حاربته فى الانتخابات النيابية الأخيرة ، بالاضافة الى أن الحزب يلقى على عاتق السلطات اللبنانية محاولة اغتيال رئيس الحزب فى « قرطبا » .

أما عن الأسباب الايجابية فانها تستند الى :

١ — ايمان الحزب بأنه لا يمكن أن تقوم عدالة اجتماعية واصلاح عام فى لبنان الا اذا قضى على الطائفية وكان نهج الحكم نهجا علمانيا (٢) .

٢ — الدافع العقائدى الذى يعتبر الحزب بموجبه أن دول العراق والأردن وسوريا ولبنان تشكل واقعا طبيعيا يسمى بالهلال الخصيب ، وأن مهمة الحزب هى أن يقرب فيما بينهما ، وسيكون لبنان الدولة الفاعلة فى محيطها الطبيعى لانجاح الأوضاع القومية واللاطائفية فى دول هذه المنطقة فتنشأ ضمن مرحلة من التطور أنظمة قومية متشابهة يمكنها معها على ضوء هذا التطور أن تبحث فى أمر الاتحاد فيما بينها (٣) .

---

(١) بشير عبيد ورامز ياجى وهما من كبار شخصيات الحزب .
(٢) أقوال عبد الله سعادة رئيس الحزب أثناء التحقيق معه فى فبراير ١٩٦٢ .
(٣) أقوال انعام رعد عضو الحزب .

٣ ـ أن الحزب يهدف الى اقامة دولة شعبية علمانية فى لبنان تكون قدوة لجميع الدول المجاورة وفعالة فى تطويرها للقضاء على الأوضاع المختلفة فى المناطق السورية فتقوم مكانها أوضاع تقدمية جديدة تدرك واجباتها المصيرية ويعود لها فيما بعد أن تقرر ما اذا كان من مصحلتها قيام دولة واحدة(١) .

٤ ـ ان الحزب يؤمن بأن لبنان هو أفضل محيط لاجراء تجربة تنزيه التفكير السياسى عن شوائب الطائفية واقامة الدولة المدنية الحديثة ، اذ أن لبنان مدعو لقيادة محيطه الطبيعى وأداء رسالته الى هذا المحيط وأنه بالنتيجة يعود الى شعب هذا البلد أن يقرر مصيره بالنسبة لمحيطه(٢) .

٥ ـ الغاية من وصول الحزب الى الحكم هى اصلاح الحالتين الاقتصادية والسياسية ومجابهة التيار الناصرى وتحقيق العدالة الاجتماعية ونشر مبادىء الحزب بقوة اذ يتيسر له ذلك متى كان فى الحكم ، ومع الزمن يتقرر مصير الشعوب التى تؤلف سكان هذه المنطقة المسماة بسوريا الطبيعية(٣) .

وقد شجع الحزب على اقدامه على هذه المغامرة قيام انقلاب فى ٢٨ من سبتمبر ١٩٦١ فى الاقليم السورى من الجمهورية العربية المتحدة كانت نتيجته قيام حكومة سورية مستقلة،فكان هذا الانقلاب السورى حافزا للقوميين السوريين لمتابعة البحث فى تحقيق الانقلاب فى لبنان معتقدين أن الانقلاب السورى سيكون فى مصلحة انقلاب لبنانى ، لأنه أبعد التيار « الناصرى » الذى كان الحزب يعتبره مناوئا خطرا له ، وقد تكون الدولة الجديدة مجالا لنشاطه ، وبالتالى مساعدا معنويا على الأقل له .

(١) أقوال أسد الأشقر وكيل الحزب .
(٢) أقوال محمد البعلبكى عضو الحزب فى التحقيقات عام ١٩٦٢ .
(٣) أقوال بشير عبيد عضو الحزب فى التحقيقات عام ١٩٦٢ .

ويبدو من الأسباب التى تذرع بها الحزب أن غرضه كان منافيا للقانون فضلا عن أنه لم يعلم السلطة بحقيقة مبادئه فادعى فى معرض طلبه المقدم الى السلطات اللبنانية (١) ، العزم على تنظيم الحزب القومى الاجتماعى على أساس أن هذا الحزب حركة تعمل فى حقل السياسة اللبنانية من أجل الحفاظ على الكيان اللبنانى .

ثالثا : استعداد الحزب :

عندما نضجت فكرة الانقلاب لدى قادة الحزب القومى السورى بدؤا يقومون بالاستعدادات اللازمة لتنفيذ مؤامرتهم وبالمساعى الكفلية بتمهيد الجو لهم ، فتناولت استعداداتهم تهيئة الفصائل المسلحة (الميليشيا) وتجهيز السلاح الكافى لها ، وتدبير المال لتغطية نفقات الحركة.كما امتدت مساعيهم الى الاتصال بالخارج وببعض الشخصيات السياسية اللبنانية وقاموا بدراسة المناطق الشعبية واتصلوا بنقابات العمال ، كل ذلك ظاهريا لايجاد جو تفاهم بين الحزب وهذه الفئات . أما الواقع فقد كان هدف الحزب من هذه الاتصالات هو تهيئة الجو لتقبل فكرة الانقلاب عند تنفيذها ، وكانت الطريقة المتبعة تجاه بعض الدول رغبة الحزب فى ايجاد جبهة بوجه الجبهة الناصرية ، وتجاه الفئات اللبنانية محاولة اقناع بعضها بلبنانية الحزب القومى السورى والبعض الآخر بعروبة الحزب واتخاذ الاحتياطات فيما يتعلق بالفئات المناوئة للحزب .

وقد حقق الحزب أهدافه بالنسبة لتأمين السلاح وجمع المال والتمهيد للانقلاب بسرعة فبالاضافة الى ما كان لديه من أسلحة جمعت له التبرعات من بعض الأشخاص وبعض الدول(٢) ، وقد بلغ ما جمع من أموال قرابة نصف مليون ليرة لبنانية .

(١) قدم الطلب الى وزارة الداخلية اللبنانية أثناء ثورة ١٩٥٨ (١٩٥٨/٧/٧) للحصول على الترخيص وتمت الموافقة فورا .
(٢) بالنسبة للسلاح كان الحزب لديه كمية من الاسلحة متخلفة =

وفى مجال التمهيد قام الحزب بتقسيم هذا العمل الى ما يلى :

أولا : الاتصال بالسياسيين .

ثانيا : دراسة المناطق الشعبية .

ثالثا : العمل على الصعيد الخارجى .

وذلك على الوجه التالى :

= منذ ثورة ١٩٥٨ من مدافع خفيفة ورشاشات وبنادق يتراوح عددها بين ١٥٠٠ ، ٢٠٠٠ قطعة مع ذخيرتها بالاضافة الى ما لدى الأعضاء من سلاح . وقد أودعت هذه الأسلحة فى مستودعات متفرقة فى « ديك المحدى » وقرية « النبى عثمان » وثلاث مستودعات فى منطقة « الكورة » أحدها فى « أميون » و « دار بعشتار » والثالث فى « تطبرام » بالاضافة الى مستودعات صغيرة فى قرى مختلفة . وقد اختير لتنفيذ العملية من بين اعضاء الحزب الذين تنطبق عليهم الشروط التالية : أن يكون كتوما لا يبوح بالسر ، أن يكون نبيها حتى ينفذ المهمة على الوجه الأكمل ، أن يحسن استعمال السلاح فى حال الاضطرار اليه .

اما بالنسبة لتأمين المال ، فقد اقتضى لاعداد للمؤامرة نفقات مادية شتى ، وكان على الحزب أن يعمد الى تأمين النفقات . ولهذا دعى رئيس الحزب الى حملة تبرعات بين الميسورين من اعضاء الحزب والمحبذين له. فتجمع فى صندوقه من هذه التبرعات ما يناهز مائة ألف ليرة لبنانية (أقوال عبد الله سعاده وبشير عبيد) كما أن رئيس الحزب تبرع شخصيا بمبلغ ستين الف ليرة لبنانية وتسلم مبالغ خمسين الف ليرة لبنانية من أسد الأشقر ومبلغ أربعين ألف ليرة لبنانية من المغترب بطرس ابو شديد .

(من أقوال عبد الله وسعاده واسد الأشقر ، ولم يتبين ان الأخير كان عالما بالسبب الحقيقى لجمع المال) .

وبالاضافة الى ذلك فان الحزب كان قد تلقى مساعدات من الأردن قيمتها عشرون ألف دينار سلمت اليه على دفعتين كل منها عشرة آلاف دينار .

(أقوال محمد البعلبكى وأسد الأشقر ، وهذا المبلغ يعادل ١٧٠ ألف ليرة لبنانية ، وقد ثبت أن بعض المسئولين الأردنيين كانوا وراء هذا) .

وعلى هذا أصبح فى صندوق الحزب أكثر من ٤٠٠ر٠٠٠ ليرة لبنانية .

اولا : الاتصال بالسياسيين :

كان الحزب قد بحث مختلف الطرق والوسائل التى تؤمن وصوله الى الحكم مبتدئا بالطرق الشرعية ومنتقلا الى الثورة ، ولما تبين له عجزه عن الوصول بهذه الطرق انتهى الى اعداد الانقلاب .

وقد تمت اتصالات ببعض رجال السياسة من مختلف الفئات لجس نبض البعض فى قابليتهم للتعاون مع الحزب على صعيد السياسة المحلية ، ولمعرفة نظرة البعض الآخر اليه على الصعيد اللبنانى ، وكان القصد من ذلك تهيئة جو من الود بين الحزب وهذه الفئات يمكن الاستفادة منه لانجاز ترتيبات المؤامرة أو لتأمين نجاحها (١) .

ثانيا : دراسة المناطق الشعبية :

قام بهذه الدراسة عميد الاذاعة بالحزب(١) وذلك بما لديه من معلومات حزبية سابقة ، ومن اتصالاته الحديثة ببعض القوميين فى مختلف المناطق ، وقد كانت نتيجة هذه الدراسة(٢) :

---

(١) من بين الاتصالات التى قام بها رئيس الحزب :

(أ) الاتصال بالسيد ريمون اده بواسطة نديم جواد عدره والتباحث فى امكانية ايجاد تعاون بين الحزب والكتلة الوطنية على صعيد السياسة اللبنانية الداخلية وبغية التكتل فى وجه بعض التيارات السياسية ، الا أن هذه المباحثات لم يكن لها نتيجة ايجابية .

(ب) اتصل رئيس الحزب بالسيد كميل شمعون (بواسطة السيد صلاح اللبابيدى) عندما علم أن السيد شمعون على استعداد لتمويل عملية من هذا النوع بمبلغ مليونى ليرة ، واتفق على عقد اجتماع يضم السيد شمعون وأركان الحزب ، الا انه صادف يوم الاجتماع سفر السيد شمعون الى « فولتا العليا » فلم يتمكن أركان الحزب من مباحثته فى الموضوع ولم يتيسر له ذلك فيما بعد .

(جـ) كلف أحد أعضاء الحزب (محمد البعلبكى) بالاتصال بين السياسيين من أصدقائه فلم يتصل سوى بالسيد فوزى القاوقجى ــ وذلك خلال شهر نوفمبر ١٩٦١ ــ وتناول الحديث وضع الحزب القومى السورى بصورة عامة ، وكان المقصود ايجاد جو ايجابى بينه وبين الحزب (أقوال محمد البعلبكى وعبد الله سعادة) .

(د) قام كل من عمر أبو زلام ونقولا طراد أعضاء الحزب بناء على تكليف رئيس الحزب بالاتصال بالنقابات للتقرب منها وايجاد جو تفاهم بينها وبين الحزب .

(١) انعام رعد .

(٢) أقوال انعام رعد وبشير عبيد .

١ ــ أن منطقتى البقاع والجنوب كانت بوضع مناسب للحركة .
٢ ــ أمام الحركة الانقلابية عقدة رئيسية هى فى طرابلس وصيدا والشوف والمنطقة الغربية فى بيروت وفى بعض المناطق الأخــرى وخاصة تلك التى تؤيد حزب الكتائب .

وفى سبيل ازالة هذه العقــدة رأى عميــد الاذاعة أن الموجة الناصرية قد ضعفت فى بيروت نسبيا ، وأن قوام هذه المنطقة الزعماء التقليديون والعائلات ، وبامكان الجيش أن يتصل بهذه الفئــات لاسكاتها ، كما أنه يمكن أن يؤتى للحكم الانتقالى بعناصر يمكن معها كسب عطف هذه المنطقة ، وفيما يتعلق بباقى المناطق فان الحل كان بايجاد بلبلة فيها بخطف زعمائها (٣) .

ثالثا : العمل على الصعيد الخارجى :

من المسلم به أن هدف الحزب وتاريخه أمنا له ــ فضــلا عن انتماء بعض رعايا الدول العربية اليه ــ تقاربا مع بعض تلك الدول وقد استفاد الحزب من هذه الظروف واستغلها فى سبيل تحقيق غاياته، فسعى فريق من قادته فى زيارة لهم لبغداد الى توطيد العلاقات مع الجمهورية العراقية ، الا أنه لم يتبين أن هذه المساعى لاقت قبولا ، وركز البعض الآخر منهم جهودهم على الأردن مستندين الى علاقاتهم الشخصية (١) ببعض الجهات الأردنية ، فضلا عن أن الحزب كان فى

---

(٣) كالسادة رشيد كرامى وكمال جنبــلاط وبطرس الجميــل ومعروف سعد .

(١) تجدر الاشارة بهذه المناسبة الى الكتاب الذى أرسله أســد الأشقر الى ملك الأردن ووجد بين المستندات التى صودرت من منزله عقب القاء القبض عليه .. وقد ورد فيه : « ان مشروع سوريا الكبرى هو مشروع قومى صرف قد اتخذ السياسة واســطة لتنفيذه حتى اقتنعت كل الهيئات أخيرا بأن مشروع جلالتكم ومشروع الحزب القومى يلتقيان فى صعيد واحد هو توحيد الوطن والأمة فى ظل البيت الهاشمى ، واذا كان الحزب بقى متحفظا لا يبدى رأيه أو تأييده بصراحة للمشروع فذلك كى لا يستهدف لملاحقة الحكومة اللبنانية ومهاجمــة المؤسسات الرجعية اللبنانية » .

نظر تلك الجهات يمثل فى العالم العربى سياسة اقليمية معينة ويناهض سياسات عربية أخرى .

ونتيجة هذه الاتصالات تمكن الحزب من الحصول على بعض المساعدات المالية ، كما أنه كان يعتمد على تدخل الأردن لدى السلطات السورية على أثر انقلاب ٢٨ من سبتمبر لحملها على الافراج عن القوميين المسجونين واعادة المشردين منهم ، الا أن هذه المساعى الأخيرة لم تقترن بالنجاح نظرا لموقف السلطات السورية منها .

وبناء على هذا التخطيط كان الحزب على ثقة من النجاح لذلك أوفد عددا من أعضائه الى بعض العواصم على أن تكون مهمتهم فى حال بلوغهم نبأ قيام الحكم الجديد ، السعى لدى حــكومات تلك البلدان لحملها على الاعتراف بالوضع الجديد .

وهكذا توجه أحد أعضــاء الحزب(١) الى عمان على أن ينتقل فيما بعد الى بغــداد وعلى أن يكون دور الأردن تأمين الاعترافات الدولية لجهة انجلترا وحلفائها .

وسافر عضو ثان(٢) الى واشنطن على أن يتصــل فيها بشــال مالك ويطلب وساطته لدى حكومة الولايات المتحدة .

وغادر عضو ثالث(٣) الى باريس ليتصــل بأصدقائه الفرنسيين ويطلب معاونتهم للغاية نفسها .

أما الرابع(٤) فقــد توجه الى روما لنفس الهــدف على أن يتم الاتصال به فى الوقت المناسب .

---

(١) سافر جورج صليبى الى عمان فى ١٩٦١/١٢/٣٠
(٢) سافر عيسى سلامة الى واشنطن فى ١٩٦١/١٢/٢٤
(٣) سافر نقولا طراد الى باريس فى ١٩٦١/١٢/٢٨
(٤) سافر على غندور الى روما فى ١٩٦١/١٢/٥

وبجانب تلك المساعى الخارجية قام الضباط المشتركون فى المحاولة باتصالات فى صفوف الجيش مراعين وضع كل منهم الشخصى ، ومدى تقبله لفكرة الانقلاب . وقد استبعدت فكرة اشتراك الضباط فى انقلاب بمساعدة الحزب القومى السورى باعتبار أن هذا الحزب غير مقبول لبنانيا ، وقد نصح البعض بقيام الجيش وحده بالانقلاب الا أن هذه الفكرة استبعدت نظرا لصعوبة تحقيقها فى ظل التشكيلات الطائفية داخل الجيش .

خامسا : الخطة :

اعتمدت خطة تنفيذ الانقلاب على اسناد مهمات الى كل من الحزب القومى السورى والضباط (١) ، يقوم كل منهما بتنفيذها منفردا

(١) مهمات الحزب : الف الحزب لجنة تنفيذية برئاسة رئيس الحزب لوضع الخطط والقيام بالدراسات اللازمة لتنفيذ هذه المهمات والاتصال بالأعضاء المختارين لها وتنظيمهم واختيار مراقبين ورؤساء لهم وتزويدهم بالتعليمات والارشادات لتأمين نجاح العمليات .. وكانت المهمات هى : احتلال مبنى وزارة البريد والبرق والهاتف لتعطيل الاتصال الهاتفى وقطع خطوط الهاتف بين صور وصيدا وبيروت .
— خطف الزعيم يوسف شميط رئيس الأركان والعقيد عبد القادر شهاب قائد موقع بيروت .
— خطف رئيس الشعبة الثانية ومعاونوه .
— خطف مدير الأمن العام ومساعدوه .
— خطف النقيب فواز قيسى قائد الكتيبة الأولى فى صربا (مقر رئاسة الجمهورية) .
— خطف الوزيرين كمال جنبلاط وبطرس الجميل .
— خطف رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة .
— خطف السيد معروف سعد نائب صيدا .
— مساندة فؤاد عوض أمام وزارة الدفاع .
— تسهيل فرار شوقى خير الله حيث كان معتقلا فى ذلك الوقت فى احدى الثكنات العسكرية بالقرب من بيروت (الفياضية) .
— تأمين ادخال الجرحى والمصابين من جراء الحوادث الى مستشفى الجامعة الأمريكية .
واقتصرت المهمات التى عهد أمر تنفيذها للعسكريين على أمرين هما :
— احتلال مبنى وزارة الدفاع .
— خطف الزعيم ميشال نوفل قائد الدرك والمقدم لويس شهاب قائد شرطة الجيش نظرا لاقامة الضابطين بجوار وزارة الدفاع .

بالاضافة الى اشتراكهم فى الجزء الأخير من الخطة(١) .

وكانت الخطة المقررة بعد نجاح الانقلاب هى :

١ — اقالة رئيس الجمهورية ونفيه الى فرنسا واقالة الحكومة وحل مجلس النواب .

٢ — تأليف قيادة للجيش تدعو مختلف الوحدات الى الانضمام للحركة الانقلابية وتصدر الأوامر الى الجيش ليسيطر على المناطق التى يحصل فيها اضطراب فى الأمن .

٣ — تصدر فور نجاح الحركة عدة بلاغات لتأمين الاستقرار فى البلاد(٢) .

٤ — كان المكتب السياسى للحزب قد تولى بحث تشكيل حكومة انتقالية ، وكان مقررا أن يشترك الحزب بثلاثة أعضاء(٣) فى الحكومة الجديدة ، واستعرض المكتب السياسى أسماء شخصيات

(١) المهمات المشتركة التى سيقوم بتنفيذها كل من أعضاء الحزب ورجال الجيش هى :
— خطف رئيس الجمهورية .
— احتلال مبنى الاذاعة .
— احتلال ثكنة سرية الطوارىء .
— احتلال بيت الكتائب .
(٢) قام محمد البعلبكى وانعام رعد باعداد البلاغات التالية :
— بلاغ موجز يلخص أسباب الانقلاب بأنه تصحيح الأوضاع العسكرية والسياسية وذلك بوضع حد للاقطاع والطائفية والمحسوبية .
— بلاغ آخر أكثر تفصيلا « لحوافز الانقلاب » يتهم الدولة بأنها وقفت عاجزة تجاه مشاكل اجتماعية كقضايا العمال واضراب المحامين وغيرها من الشئون الاجتماعية والاقتصادية ، وأن لبنان كان منفعلا فى الحقل العربى بالسياسات المحيطة به أكثر منه فاعلا وخلاقا .
— هناك سبع بلاغات أخرى تتضمن طلب تأييد الوحدات العسكرية للحركة الانقلابية وطلب التأييد الشعبى لها وتعهد العسكريين بترك شئون الحكم للمدنيين وحل المجلس النيابى وتكليف رئيس الدولة تشكيل الحكومة الانقلابية .
(٣) هم عبد الله سعادة ومحمد البعلبكى ونصرى أبو سليمان .

لبنانية ليعرض عليها الاشتراك فى الحكم فى حال نجاح الانقلاب .

٥ ــ كان من المقرر أن تتقدم هذه الحكومة الجديدة ببيان الى الشعب تعلن فيه سياستها(١) التى ترتكز على :

ــ علمنة الدولة بالغاء الطائفية كأساس للحكم والتوظف .

ــ وضع قانون اجتماعى جديد تشترك فى وضعه النقابات .

ــ سن قانون انتخابى جديد على أسس جديدة .

ــ بناء الاقتصاد اللبنانى على أساس الدخل الفعلى وحماية الصناعات القابلة للنمو وتشجيعها وتوسيع آفاق التجارة وانشاء مجلس اقتصادى أعلى ينسق بين دورى لبنان التجارى والصناعى .

ــ الأخذ بمبادىء عدم الانحياز الحقيقية .

ــ اقامة تقارب بين دول الهلال الخصيب له صبغة الاتفاقات التنسيقية فى الاقتصاد والدفاع والثقافة بحيث تنشأ ضمن مرحلة من التطور أنظمة قومية متشابهة يمكنها أن تبحث على ضوء ذلك التطور أمر الاتحاد فيما بينها .

تنفيذ الخطة :

قام العسكريون وأعضاء الحزب بتنفيذ جزء من الخطة المقررة ، فاحتل مبنى وزارة البرق والهاتف(٢) وقطعت الخطوط الهاتفية بين صور وبيروت لتأمين وصول سرية من الجيش الى وزارة الدفاع ، ووصلت فعلا ووجدت فى انتظارها بعض أعضاء الحزب الذين ساندوها فى اعتقال بعض الضباط ونقلهم الى خارج بيروت ، كما أطلق سراح

---

(١) أقوال انعام رعد .
(٢) من الثانية حتى السابعة صباح يوم ١٢/٣١ .

أحد الضباط المتآمرين من ثكنة الفياضية ، وقد استمر احتلال المتآمرين لوزارة الدفاع ما يقرب من ثلاث ساعات .

فشل الانقلاب :

الا أنه رغم الاستعدادات والدراسات التى قام بها أعضاء الحزب ، فقد فاتهم الكثير من الأمور التى لم تدخل فى حسبانهم .. وعلى هذا فشل الانقلاب الذى استمر مسيطرا خمس ساعات .. وانتهى الأمر بالقاء القبض على جميع أعضاء الحزب ثم أفرج عن الذين كانوا بعيدين عن الاشتراك فى المؤامرة ، وقدم للمحاكمة ما يقرب من خمسمائة شخص ..

وقد صدرت ضدهم أحكام مختلفة تتراوح ما بين حكم الاعدام والسجن عاما واحدا ، ورغم استئنافهم الأحكام الا أن المحكمة الاستئنافية قد أيدت الأحكام الابتدائية فى مجموعها مع بعض التخفيفات الا أن أحكام الاعدام لم تنفذ حتى لا تتعرض الوحدة الوطنية فى البلاد للخطر .

وهكذا استطاعت الحكومة السيطرة على البلاد مرة أخرى ، والفضل للتوقيت وليس لعامل النضج السياسى . فلو نجح الحزب فى الانقلاب لسايره الكثير من السياسيين وساندوه دون نظر الى مبادئه وأهدافه ، ولساندته عدة دول غربية تجد فى بقائه فى المنطقة شوكة فى جانب التضامن العربى ووسيلة يستخدمها الاستعمار فى خلق المؤامرات الاستعمارية فى المنطقة كلما أراد ذلك .

الا أنه قدر للانقلاب الفشل ، فقدر للبنان أن ينعم باستقراره ورفاهيته سنوات أخرى . وخلال هذه السنوات لابد وأن يتحقق أحد أمرين ، أما عدالة اجتماعية وسياسية ، واما قيام ثورة لكى تعمل على ايجاد توازن داخلى(١) . اجتماعى وسياسى واقتصادى .

وسنعرض فى الباب القادم للانعكاس الناتج عن سياسة الحكم المتبعة فى لبنان على سياسة البلاد الخارجية .

---

(١) تحقق ذلك فى أبريل ١٩٧٥ (بعد عشر سنوات من كتابة هذا التوقع) .

الباب الثالث

نظام الحكم والسياسة الخارجية اللبنانية

سياسة لبنان الخارجية

مقدمة :

ترتبط سياسة لبنان الخارجية بأوضاعه الداخلية أكثر من ارتباط أية دولة أخرى بتلك الأوضاع .

وتتفاعل فى لبنان سياسات مختلفة ولكل منها وسائلها الخاصة ولكنها جميعا تلتقى عند هدفين :

الأول : مصلحة الطائفة التى ينتمى اليها واضعو ومنفذو السياسة.

والثانى : العوامل الاقتصادية .. فالبلاد تنظر الى العالم الخارجى وعلاقاتها به من خلال منظار الاقتصاد اللبنانى .

لذلك نجد أن سياسة لبنان التقليدية ــ رغم وجود بعض الثغرات ــ هى الحرص على ايجاد علاقات ودية مع جميع الدول .

وبالرغم من وجود أربع عشرة طائفة دينية فى لبنان ، الا أن سياسة لبنان الخارجية لها اتجاهان هما : سياسة غربية ، وسياسة عربية .

وقد سبق أن قال الكاتب كليبلنج « أن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقى التوأمان أبدا » ، « وأخذ نصف لبنان على عاتقه أن يثبت صحة النبوءة ، بينما صرف النصف الثانى كل اهتمامه الى اقامة الدليل على كذبها » [1] .

ولن نعرض الى سياسة لبنان خلال فترة الانتداب ، لأن السياسة الخارجية كانت فى يد الدولة المنتدبة . الا أنه عقب استقلال البلاد

---

(١) اميل البستانى ، زحف العروبة ، ص ١٢٤ .

أعلنت أول حكومة استقلالية أن سياستها ترتكز على ثلاثة مبادىء أساسية هى :

« ١ – المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله .

٢ – التعاون المخلص مع سائر الدول العربية .

٣ – الحفاظ على العلاقات الثقافية والاجتماعية مع الغرب » (١).

وبموجب التسوية بين الطوائف اللبنانية عقب الاستقلال والتى انتهت الى نتيجة وافقت عليها الطوائف المسيحية والطوائف المحمدية، بموجب هذه التسوية « تخلت الفئة الأولى عن أفكارها فى حماية الغرب ولكنها لم تستطع أن تتخلص من هواجسها المقلقة حول امكانية انتماء البلاد بعد هذا وضياعها فى العالم العربى . والفئة الثانية تخلت عن فكرة الاتحا مع سوريا ولكنها ما انفكت مشبعة الخوف من السيطرة الغربية » (٢)

ولكل فريق وجهة نظره ..

الفريق الأول يعتقد أن سبب رخاء لبنان الاقتصادى هو فى تعامله مع جميع دول العالم ومع الغرب بصورة خاصة ، وهو ينظر الى الغرب وعلاقاته معه على أنه المثل الأعلى والوسيلة المثلى لتطوره، ويعتبر أنه بوضعه هذا يستطيع أن يكون وسيطا فى حل أى خلاف يقع بين الغرب وأية دولة عربية ..

ويرى أصحاب هذا الرأى أن الكيان اللبنانى بوضعه الحالي هو غاية فى نفسه فلا وحدة ولا اتحاد مع أى بلد عربى ، بل ان التقارب مع أية دولة عربية يجب أن يكون له حدود . أما التعاون مع الغرب فهو ضرورة سياسية دائمة ، والتخلى عن هذا التعاون يهدد استقلال

(١) لبنان فى التاريخ ، فيلب حتى ، ص ٦٠٧ .
(٢) زحف العروبة ، أميل البستانى ، ص ١٢٥ .

البلاد ويعرض أوضاعه الاقتصادية والمالية لأكبر الأخطار ويسبب ارتباكا فى حياته الاجتماعية .

أما الفريق اللبنانى الآخر فيتجه نحو الداخل العربى ويرى نفسه امتدادا طبيعيا له روحيا وثقافيا وفكريا ، ولهذا فانه ليس هناك مبرر لانفصال لبنان عن جاراته العربية ، ولا يعترف هذا الفريق بأى خطر على استقلال لبنان من العرب ، ولا يهتم بهذا الخطر ان وجد . ويعتقد هؤلاء أن الاستعمار الغربى كان هو السبب فى عرقلة سير لبنان نحو الوحدة العربية الشاملة أو نحو الاتحادمع سوريا. وكلا الفريقين له حججه وبراهينه على صحة رأيه والدفاع عنه، والرواسب التاريخية البعيدة منها والقريبة مسئولة تماما عن موقف كل فريق ، هذا بالاضافة الى أن هذه الرواسب تجد دائما من يحركها لا دفاعا عن كيان أو حبا فى وحدة انما تحقيقا لمصلحة شخصية .

والسياسة الرسمية التى تتبناها الدولة فى الميدان الخارجى تنحصر فى النقاط التالية (١) .

أولا : أن تكوين لبنان الداخلى كان – وما برح – يفرض تلازما وترابطا وثيقين بين الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية ، فقواعد هذه منبثقة من شروط تلك ، وطريقة ممارسة السياسة الخارجية لابد وأن تنعكس فى مختلف الظروف على وحدة الرأى فى الداخل . وهذا الواقع لا تستطيع الحكومات تبديله بل عليها أن تراعيه دائما وتتقيد به، وعلى من يلى الحكم فى لبنان أن يراقب بعين ما يجرى فى العالم الخارجى ويركز عينه الأخرى فى الداخل ..

ثانيا : من الميثاق الوطنى انبثقت قواعد أساسية لسياسة لبنان الخارجية الدولية والعربية معا ، وهى :

(١) بيان وزير خارجية لبنان الذى القاه امام مجلس النواب اللبنانى فى ١٩٦٢/٨/٩ والذى رسم فيه واكد على سياسة لبنان الخارجية التقليدية .

على الصعيد الدولى : لا يلزم لبنان نفسه الا بميثاق الأمم المتحدة فلا قواعد ولا أحلاف ولا امتياز لدولة على أخرى ولا انتساب لكتلة من الدول بل تعاون مع الجميع على أسس الاحترام والمصلحة المتبادلين.

على الصعيد العربى : يلتزم لبنان بميثاق جامعة الدول العربيـــة ويسعى الى تعزيز الجامعة العربية وزيادة فعاليتها ، كما يلزم نفســه بميثاق الدفاع المشترك العربى والتعاون الاقتصادى .

ثالثا : يحرص لبنان على عدم التدخل فى شـئون الغير ويحترم مشيئة كل شعب فيما يرتضيه لبلاده من مصير أو نظام حكم ، ويطلب أن يحترم الغير استقلاله وسيادته ونظام حكمه وعدم التدخل فى شئونه الداخلية .

رابعا : يتضامن لبنان مع العرب جميعهم فى قضاياهم الكبرى وفى رأسها قضية فلسطين ، ويبذل جهده لجعلها حلقة العقد فى التضـــامن العربى .

خامسا : تحرص الحكومة على عدم التدخل فى الخلافات التى تنشب بين الدول العربيـــة ، وعلى تجنب ما يمكن أن يعتبر تدخلا أو يفسر كتدخل ، وعلى هذا الأساس فانها لا تساير فريقا على حساب فريق ، ولا تساعد على تبديل واقع ، ولا تسهم فى حملة أحد ضد أحد.

ومن ذلك يتضح أن لبنان يبذل قصارى جهده فى المحيط العربى حتى يكون دولة حيادية ، الا أن هذا الموقف يقابل فى بعض الأحيان بتقدير غير كاف لمواقفه وظروفه ، فهو يتعرض للضغط الاقتصادى من دولة ما والتهديد المسلح فى بعض الأحيان [1] من دولة عربية أخرى .

ولا يستطيع لبنان وسط هذا الجو العربى المشحون بالقلق أن ينتهج سياسة ترضى جميع الأطراف الا أنه استطاع خلال السنوات

(١) خلال عام ١٩٦٢ تعرض لبنان أكثر من مرة لهجمـات من القوات السورية على منطقة دير العشائر وتكرر ذلك خلال عام ١٩٦٣ .

الأخيرة أن يحفظ التوازن فى علاقاته مع جميع الدول العربية ــ وان كان يتعرض للحرج كثيرا ــ وكانت النتيجة أنه استفاد وخاصة على الصعيد الاقتصادى من جميع هذه الدول تقريبا . ولا شك أن سياسة الحياد السلمى الذى ينتهجها لبنان تجاه الدول العربية قد ساعدته الى حد كبير على تنمية اقتصادياته .

ونجد لزاما علينا أن نعرض فيما يلى لعلاقات لبنـــان مع الكتل الدولية ثم مع الدول العربية وموقفه من القومية العربية .

وسنبدأ بالحديث عن علاقاته مع الغرب سياسيا وثقافيا وأثر ذلك على سياسته الخارجية .

الفصل الأول

لبنان والغرب

فى حديثنا عن علاقات لبنان بدول الغرب فاننا سنقصر الدراسة على هذه العلاقة بالنسبة للدول الكبرى والتى يتأثر لبنان فعلا بعلاقاته معها وهى :

(أ) فرنسا .
(ب) انجترا .
(جـ) الولايات المتحدة الأمريكية .
(د) ثم نعرض بعد ذلك لعلاقات لبنان بالأحلاف الغربية .

أولا : فرنسا :

استعرضنا فيما سبق تاريخ العلاقات بين لبنان وفرنسا وتطورها الى أن انتهت بممارسة فرنسا خلال فترة الانتداب كافة السلطات فى لبنان حتى اعلان استقلال البلاد ، ثم أعقب ذلك حوادث الاستقلال التى أدت الى فتور العلاقات ، الا أن هذا الفتور لم يدم طويلا ، فقد عادت العلاقات بين البلدين بعد ذلك الى سابق عهدها مع مراعاة التطورات الدولية التى طرأت فى كافة النواحى .

والنفوذ الفرنسى فى لبنان بعض المظاهر التى تنعكس وتؤثر فى العلاقة بين الدولتين .. وهذه المظاهر هى :

١ ـ النفوذ الثقافى :

كان من جراء تغلغل النفوذ الفرنسى فى لبنان أن اتخذ أشكالا مختلفة زال بعضها بزوال الانتداب ، وبقى بعضها متغلغلا فى بعض نواحى الحياة اللبنانية حتى أنها طبعتها بطابعها الخاص .

وأكثر أشكال هذا النفــوذ رسوخا هو النفوذ الثقافى ، ويتجلى فى انتشار اللغة الفرنسية فى البلاد انتشارا جعل منها — فى غالبيــة الأوساط لغة التخاطب ، وأسباب ذلك تعود الى أن المؤسسات الثقافية معظمها فرنسية ، ويتولى مهمة الثقافة الفرنسية فى لبنان هيئتـــان :

الأولى : الارساليات الدينية .. وهى تهدف الى غاية تبشيرية وتشرف اشرافا كاملا على عدة معاهد أهمها :

معاهد اليسوعيين بمختلف درجاتها ، ومعاهد الفرير ، ومعاهد الآباء العزاريين ، ومعاهد البنات التى تديرها الراهبات المريميات .

الثانية : المعاهد العلمية .. وهى تمثل الثقافة الفرنسية اللادينية ، ومع أن القـــانون الفرنسى يحرم على اليسوعيين القيام بمهام التعليم فى فرنسا ، الا أنه يوكل اليهم هذه المهمة فى لبنان . فجامعة القديس يوسف فى بيروت وبها ثلاثة معاهد للطب والهندسة والحقوق مرتبطة بجامعة ليون وتمنح شهاداتها وزارة المعـــارف الفرنسية وتعترف بها للأجانب فقط .

والمظهر الآخر للنفوذ الثقافى فى لبنان — بعد اللغة — هو تأثر القانون والتشريع اللبنانى وأنظمة الحكم والعادات الاجتماعية بمثيلاتها الفرنسية .

أما القانونين ، فان ربع قرن من الحكم الفرنسى قد جعل التشريع اللبنانى سواء فى نصوصه التشريعية أو فى أنظمته الادارية أو التشكيلات العسكرية ، تتمشى كلها مع التشريع الفرنسى نصا وروحا ، حتى ان أصل القوانين — بل والدستور اللبنانى نفسه — وضع بالفرنسية ثم ترجم فيما بعد الى العربية .

وقد مكن هذان المظهران للنفوذ الثقافى الفرنسى الاستمرار فى لبنان بعد زوال النفوذ العسكرى والسياسى ، وبالاضــــافة الى ذلك

أسست فرنسا محطة للتلفزيون بمعاونة بعض اللبنـــانيين ولها اليد الطولى فى توجيه سياستها والاشراف على برامجها سواء العربيـــة أو الفرنسية .

٢ — النفوذ الدينى :

لعب النفوذ الدينى الفرنسى الى جانب النفوذ الثقافى دورا هاما فى توطيد النفوذ السياسى ودوام اســـتمراره بعد أن زالت القوة العسكرية التى تسانده .

وقد حاربت فرنسا النفوذ الدينى داخل حدودها ولكنها دعمته خارجها لأهداف سياسية .

وكما عهدت للآباء اليسوعيين بمهمة التعليم العالى خارج فرنسا فانها عهدت للمؤسسات الدينية الكاثوليكية بمهمات أخرى ، فالقاصد الرسولى كان دائما فى لبنان فرنسى الجنسية .

وقد وطدت فرنسا مع « بكركى » والبطريرك المارونى منذ نهاية القرن التاسع عشر أواصر الصداقة وجعلت من الصلة بينهم وبينها صلة تقليدية تاريخية حتى أن البطريرك المارونى طلب من مؤتمر فرســـاى انتداب فرنسا على لبنان .

ولا يزال البطريرك المارونى يقيم فى كل من عيدى الميلاد والفصح قداسا يسمى « القدس القنصلى » كان يرأسه قنصل فرنسا ثم المفوض السامى الفرنسى فى عهد الانتداب ، وبعد الاستقلال قامت مشادة بين البطريرك[1] ورئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخورى بسبب ترأس وزير فرنسا المفوض للقداس المارونى الرسمى، وطلب بأن يرأسه رئيس الجمهورية الا أن البطريرك رفض ذلك ، وألغى القداس خلال عامين ، ثم أعيد الاحتفال به ورأسه سفير فرنسا وتخلف عن حضوره الرسميون اللبنانيون ، وما زال الأمر كذلك حتى الآن .

وظلت العلاقة بين «بكركى» وفرنسا فى تحسن مضطرد ، وقد

---

(١) حقائق لبنانية ، الشيخ بشارة الخورى ، ج ٣ ص ٣٤٠ .

أقيم فى بكركى فى ١٣ من فبراير [1] احتفال لتقليد صاحب الغبطة مار بولس بطرس المعوشى بطريرك الموارنة وشاح « جوقة الشرف »

---

(١) نشرت صحيفة الطيار والتلغراف الخطب المتبادلة فى ١٩٦٢/٢/١٥ . وقد ألقى البارون « دى بواسيزون » سفير فرنسا فى لبنان كلمة تعرض فيها الى « ذكرى القوى الروحية الكبرى التى يعود منبثؤها الى نشأة المسيحية نفسها ، هذه القوة التى ترمز اليها البطريركية » كما نوه « بالتماسك المشدود بوثائق الايمان والبطولة والوفاء والتضحيات على مدى تاريخ الطائفة المارونية » ثم اعاد الى الذاكرة الروابط التاريخية العريقة التى تشد بلاده الى هذه الطائفة التى صمدت عبر توالى العهود وعلى الرغم من التقلبات الاقتصادية والاجتماعية ، وأوضح أن (هذه الصداقة ليست مقصورة على عناصر معينة وانما تشمل بالقوة نفسها جميع العناصر المحببة والناشطة التى تتألف منها الأمة اللبنانية . وأن هذه الصداقة كانت تتعدي وتتجاهل المداورات السياسية ، وأن فرنسا كانت تعد شرفا لها أن تراعى وتغذى عواطف كهذه بين البلدين اللذين ينميان علاقاتهما الطبيعية بكل استقلال وبكل سيادة . لأن وجود لبنان — فى نظر بلاده — عامل قوى وضروري لاستتباب السلام فى هذا الجزء من العالم والتفاهم بين الغرب والشرق ولبنان هذا الذى تؤيد استقلاله وحريته صداقة أمم كثيرة يسعد فرنسا أن تكون فى طليعتها ، لبنان هذا لن تقوى عليه أبدا لا المغامرات ولا المؤامرات » .

وقد أجاب البطريرك المارونى بخطاب جاء فيه :

« اننا مهما أوغلنا فى تاريخ العلاقات التى تشد لبنان الى فرنسا لنجد أن بلادكم سخت دائما على بلادنا ببوادر العطف والصداقة وها هى البارحة ما ترددت فى الاعلان أنها تدعم بقوة استقلال لبنان الذى ما كان سيدا مسئولا عن مصيره تمكن من القيام بدور الوسيط بين جيرانه ، وكان صلة وصل بين الشرق والغرب ، وأنه ليسعدنا فى عالم تدنت فيه القيم الأدبية وأصبحت الصداقة بين الكثيرين لا تقاس الا بمقياس المصلحة ، أن نرى فرنسا تحرص على تقاليدها العريقة وتحافظ على صداقاتها القديمة وترعى المبادىء التى أضفت عليها هذه الهالة من المجد والعظمة » .

« أما نحن الموارنة فما أخفينا يوما ما نكنه لفرنسا من محبة واعجاب أصبح تقليدا نأبى له الا الوفاء . ويسعدنا أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب لها عن عاطفة الامتنان لكل ما أسدت الينا من جميل على مر التاريخ ، ونرفع لها عاطفة الشكر والتقدير لما تقوم به من أعمال باهرة فى حقل الثقافة والاحسان تنشرها فى العالم وفى الشرق الأوسط وعلى الأخص فى لبنان ، وقد أنشأ فيه العديد من المدارس ودور الاحسان يعمل فيها مئات من الرهبان والراهبات باسم الأنجيل بتجرد ومحبة واخلاص ، على تربية الناشئة تربية سليمة والتخفيف من آلام آلاف المرضى على اختلاف طوائفهم ونزعاتهم » . =

الفرنسى بحضور أساقفة الطائفة المارونية والرؤساء العاملين لرهبانياتها وموظفى السفارة الفرنسية وعدد من أفراد الجالية الفرنسية فى لبنان .

٣ — النفوذ السياسى :

مر النفوذ الفرنسى فى لبنان بمراحل ثلاث هى :

أولا : الفترة الممتدة من خلال القرون الماضية الى دخول الجيوش الفرنسية لبنان .

ثانيا : دخول الجيوش الفرنسية وانتدابها على البلاد وتوطيد نفوذها بكافة الطرق ، وتنتهى هذه الفترة بجلاء الجيوش الفرنسية عن البلاد فى آخر ديسمبر عام ١٩٤٦ .

ثالثا : المرحلة الحالية والتى لا تزال قائمة منذ الاستقلال حتى الآن وهى موضوع بحثنا .

ورغم النكسة التى طرأت على النفوذ الفرنسى بشأن حوادث الاستقلال ، الا أن العلاقات الطيبة التقليدية كانت كفيلة بزوال التوتر السياسى وعودة النشاط الفرنسى الى سابق عهده مستبدلا اسم المفوضية العليا بالسفارة الفرنسية دون أن يطرأ أى تغيير على أسلوب العمل أو نوعية الموظفين أو حتى تغيير المقر .

وقد تناسى لبنان سريعا دور فرنسا فى مقاومته أو مقاومة غيره

= « وماذا عسانا نقول فى الضيافة السمحاء التى يلقاها طلابنا ولا سيما الاكليركيون منهم فى معاهدكم فى فرنسا ، حيث ينهلون من العلوم ويتشربون روح الحرية التى علمتها بلادكم العالم رغم الكثير من التضحيات . ولقد أتيح لنا منذ أقل من ثلاث سنوات أن ننعم أثناء الزيارة الرسمية التى قمنا بها فى بلادكم بما تمتاز به الضيافة الفرنسية من سخاء وايناس لا نزال نحمل عنها أجمل الذكريات .

« أما الآن وقد تلطف صاحب الفخامة الجنرال ديجول بموافقة حكومته النبيلة بأن منحنى وشاح جوقة الشرف ، وقد أراده دليلا جديدا بعد العديد من سواه على ما يكنه لطائفتنا من تقدير » .

من البلاد العربية فى منحها الاستقلال ، وعاد العطف مرة أخرى يسود العلاقات الودية بين البلدين[1] .

ويقتصر مركز فرنسا الحالى فى لبنـان على الارتبـاط الروحى لبعض الأحزاب اللبنانية بفرنسا،بالاضافة الى ارتباط بعض الشخصيات اللبنانية بها .

ورغم أن فرنسا فقدت شعبيتهـا ، أو بات كل من يؤمن بهذه الشعبية يحتفظ بها لنفسه أو يتبادلها مع أقرب الناس اليه ، الا أنها استطاعت أن تجذب اليها بعض الساسة القدامى فى زيارات متكررة[2] بقصد انماء العلاقات بين البلدين أو بين فرنسا والدول العربية عامة.

ومهمة يكن من أمر فان صداقة فرنسا التقليدية لبعض الشخصيات والأحزاب عامل مساعد لها فى تنفيذ ما تبغى والحصول على ما تريد .

ثانيا : انجلترا :

ليست هنـاك علاقة تاريخية بين انجلترا ولبنان شبيهة بالعلاقة القائمة بينه وبين فرنسا ، فالنفـوذ البريطانى لم يظهر الا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عقب مذابح عام ١٩٦٠ ويتردد القول

(١) فى شهر يونيو عام ١٩٥٠ ولم يكن قد مضى على الجفـاء خمس سنوات ، زارت المدرعة الفرنسية « مون كالم » ميناء بيروت ، فأقام رئيس الجمهورية اللبنانية حفلة استقبال بمناسبة وصولها شـهدها المسئولون الفرنسيون وقائد الجيش اللبنانى واركان حربه،« وتبرعت الرئاسة بمبلغ من المال لأرامل البحارة الفرنسيين وايتامهم » ، حقائق لبنانية ، الشيخ بشارة الخورى ، جـ ٣ ص ٣٠٧ .

(٢) فى منتصف ديسمبر عام ١٩٦٢ سافر الى باريس السيدين الفرد نقاش واحمد الداعوق والأول رئيس جمهورية سابق والآخـر رئيس وزراء سابق واجتمعا بشارل ديجـول وقد ادلى الرئيس نقاش عقب عودته بتصريح لجريدة الشرق فى ١٩٦٣/١/١٣ جاء فيه :

« ان المحادثات التى دارت فى باريس أثمرت عن نتائج طيبة للغاية، ويمكن القول بأن ثمة معونات ثقافية واقتصادية فرنسية هى الآن فى طريقها الى لبنان وسيبدأ المواطنـون بسماع أخبارها قريبا . فقد =

بان انجلترا هى التى دبرت مذبحة دير القمر[1] فاستفادت ، وأفادت فرنسا وتدخلتا معا فى فرض ارادتهما على تركيا ومهدتا للمستقبل البعيد ثم جنتا ثمار التدخل خلال الحرب العالمية الأولى .

وكانت بريطانيـا تشعر بالحقد والغيرة من جراء تزايد النفوذ الفرنسى فى لبنان ، وكان عليها أن تحاربه غير أنه لم يكن أمامها الا أن تسلك أحد هذين السبيلين :

الأول : استمالة الموارنة اليها وايغار صدورهم على الفرنسيين فتستأثر بالنفوذ من دونهم ، وقد سلكت هذا السبيل الا أنها لم تفلح على الرغم من وسائل الترغيب والرشوة والوعيد التى لجأت اليها .

والثانى : استمالة الدروز[2] وايغار صدورهم على المسيحيين فتثار الفتنة بينهم وتفسح مجالا لتدخلهم ، وقد سلك البريطانيون هذا

= اقتنع المسئولون الفرنسيون بضرورة فتح صفحة جديدة من العلاقات مع العالم العربى عامة ولبنان خاصة ، وان الأسباب التى كانت تحول دون فتح هذه الصفحة فى الماضى قد زالت الآن وقد حصلت الدول العربية الشقيقة على استقلالها » .

واضـاف قائلا « ان فرنسا تريد هذه المرة ان تقيم مع الدول العربية أفضل العلاقات خاصة انه ليس لها فى اسرائيل مصالح رئيسية (؟ ؟) كغيرها من الدول الأوربية والأمريكية » .

والتصريح ليس فى حاجة الى تحليل سواء بالنسبة لموقف فرنسا من الدول العربية أو علاقاتها مع اسرائيل .

(١) قد يكون فى كلمتى النائبين البريطانيين فى تلك الحقبـة من الزمان ما يلقى ضوءا على تصرفات بريطانيا ونواياها فى المنطقـة . ففى خطاب النائب الانجليزى « مونسل » فى مجلس العمـوم البريطانى فى ١٧ اغسطس عام ١٨٦٠ قال « وضح لى من التدقيق فى السنين العشرة الأخيرة ان انجلترا هى سبب ما جرى فى سوريا . فقد سعينا الى ابدال هيئة الحكم فى لبنان نكاية بفرنسا ومعارضة لبعض دول اوربا ، وعملنا على التفريق بين الدروز والموارنة وجعلنا على كل فريق زعيما وسلطنا على الزعيمين باشا تركيا » . وفى نفس الجلسة قال السير « شـارل نيبار » قلت وكررت قولى فى مجلس العموم اننى خجل من الدور المعيب الذى لعبته فى سوريا ، ان الحكومة أوفدتنى الى تلك البلاد فى مهمـة فقمت بها » الراصد — ١٩٦٠/١٠/٢٢ .

(٢) صرح القنصل البريطانى فى بيروت حينذاك « الكولونيل روز » بقوله « ان الموارنة استسلموا لفرنسا ، فلم يبق لانجلترا حق الخيار ، بل أضحت ملزمة بتعضيد الدروز » . الأنوار ـ المحامى جوزيف حشيمة ـ ١٩٦١/١١/١٨ .

السبيل أيضا ونجحوا فى زرع الأحقاد وتعضيد طائفة على أخرى .

وظلت انجلترا ترعى علاقاتها فى لبنان الى أن قامت الحرب العالمية الأولى ، واذا كانت اتفاقية سايكس — بيكو قد أقصت انجلترا عن لبنان وجعلته فى منطقة النفوذ الفرنسى ، فان ذلك لم يمنع الانجليز من التدخل فى شئون لبنان بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لا سيما وأن انجلترا تحتل فلسطين وكان هناك احتكار مستمر على الحدود اللبنانية، ثم حدث تفاهم بين انجلترا وفرنسا عقب تملك فرنسا كمية كبيرة من الأسهم فى شركة البترول العراقية ، ثم مطالبة تركيا بلواء الموصل ، وكانت النتيجة اتفاق الطرفين (انجلترا وفرنسا) على تصفية خلافاتهما فى المنطقة بما فى ذلك لبنان رغم تصادم مصالحهما .

وكانت آخر مرحلة من مراحل هذا التصادم ، تلك التى دخلت على اثرها جيوش الحلفاء الى لبنان عقب الاعلان الذى أذاعه الجنرال كاترو فى القاهرة لتحرير سوريا ولبنان من حكومة فيشى الخاضعة للسيطرة الألمانية . فان فرنسا الحرة حينذاك وان كانت لا تبغى الحلول محل فيشى الا أنها كانت تريد المحافظة على مصالح فرنسا التقليدية. وقد دب الخلاف بين انجلترا وفرنسا عند تنفيذ وعد الجنرال كاترو والذى سبق الاشارة اليه عند الحديث عن استقلال لبنان .

والنفوذ البريطانى الحديث بدأ منذ دخول جيوش انجلترا لبنان خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد اتخذ شكلا جديدا مستمدا قوته من وجود جيش الاحتلال بالاضافة الى ضعف فرنسا ، وأصبح الانجليز قوة فعالة فى تسيير الادارة والسياسة اللبنانية خلال تلك الفترة . وقد لعب الجنرال « سبيرز » الذى أصبح أول وزير مفوض بريطانى فى سوريا ولبنان دورا هاما فى تدعيم النفوذ البريطانى وتوجيهه وجهة مناوئة لفرنسا بعد أن تعارضت مصالح الدولتين ، وشعرت فرنسا أن بريطانيا تحاول أن تحل محلها فى لبنان .

وقد بلغ التعارض أوجه مساء ١١ نوفمبر ١٩٤٣ التى أعقبها اعتقال الزعماء اللبنانيين على يد فرنسا ثم تدخلت انجلترا فأرغمت فرنسا على اخلاء سبيلهم ، وبذلك ارتفع رصيدها السياسى فى لبنان الى القمة .

وفى خلال حكم الشيخ بشارة الخورى لم يتضاءل النفوذ البريطانى لأنه اتخذ من موقفه مع الشيخ بشارة حجة لفرض نفسه ، الا أن هذا النفوذ لم يكن ظاهرا للعيان — مثل النفوذ الفرنسى — وذلك لأن انجلترا فضلت أن تقوم بدورها وتنفذ أهدافها من وراء ستار حتى لا تثير النعرة القومية وتجرح فكرة الاستقلال الذى ساندته ، كما أن فرنسا بدأت تروج بين أوساط مؤيديها بأن انجلترا لم تخرج فرنسا من لبنان الا لكى تحل محلها ، وبذلك فضلت انجلترا أن تختفى من فوق خشبة المسرح السياسى تاركة لأعوانها تنفيذ مآربها ، ولم تنس أن تدعم نفوذها الثقافى حتى يكون سندا لها فى المستقبل وذلك على الوجه التالى :

النفوذ الثقافى :

الثقافة الانجليزية فى لبنان حديثة العهد ، وقد تنبهت انجلترا أخيرا الى أثر العامل الثقافى فى كسب التأييد الشعبى وخلق جيل لبنانى يتأثر بتلك الثقافة بحكم نشأته وتربيته .

ومنذ أن ثبتت أقدامهم فى لبنان وهم يهتمون بنشر ثقافتهم ويعملون على نشرها فى أرجاء لبنان . وهم يعتمدون فى ذلك على المجلس الثقافى البريطانى وعلى المدارس الانجليزية وكتب الدعاية والنشرات .

ولم يبلغ الانجليز بعد الهدف الذى ينشدونه رغم أنهم أرسلوا بمدارسهم ومدرسيهم الى قرى نائية فى أطراف البلاد .

وأهم مؤسساتهم الحالية فى لبنان هى :

أولا : المجلس الثقافى البريطانى : وهو مركز ثقافى ويعتبر أقوى دعامة فى نشر الثقافة الانجليزية بلبنان ، اذ لا يهمل عاملا يستطيع أن يؤثر به فى النشاط الثقافى لمصلحة انجلترا .

ويدعو المجلس المحاضرين الانجليز ، كما يقوم بايفاد بعض الطلبة اللبنانيين فى رحلات ثقافية على نفقته الى انجلترا وتتراوح مدة البعثات الدراسية بين ثلاثة أشهر وعام واحد . ويهدف من هذه البعثات الى ايجاد الرابطة بين انجلترا والمبعوثين واطلاعهم على أهمية الثقافة الانجليزية وأهميتها والفرق بينها وبين الثقافات الأخرى .

ثانيا : المدارس : تنقسم المدارس الانجليزية فى لبنان الى قسمين وان كان هدفها واحد .

القسم الأول : ويعتمد كيانه على انجلترا مثل معهد « شملان » الخاص بموظفى السلك الدبلوماسى البريطانى ، والمدارس الانجليزية الخاصة بالجالية البريطانية ومدارس مرجعيون وبرمانا وغيرها .

القسم الثانى : وهو ينهج نهج البرامج الانجليزية وهو مصبوغ فى الظاهر بصبغة وطنية ، وهذا النوع يتمثل فى المدارس الانجلية ومعظمها مدارس بروتستانتية تبشيرية ، ومنها المدرسة الانجيلية فى بيروت .

النفوذ السياسى :

حاولت انجلترا أن تقنع لبنان بأن ينضم الى مشروعاتها الدفاعية فى المنطقة ، فبدأت بمشروع الدفاع المشترك ثم حلف بغداد ، الا أن الضغط الشعبى فى لبنان حال دون انضمامه الى هذه الأحلاف .

والنفوذ البريطانى فى لبنان ليس له دعائم وطيدة ، كما أنه يفتقر الى العنصر العاطفى الذى يميز العلاقات الفرنسية — اللبنانية أو العلاقات العربية — اللبنانية .

ويمكن القول بأن الركيزة الرئيسية التى يتكىء عليها النفوذ البريطانى فى لبنان هى الاعتماد على بعض الشخصيات ، أو « الفئات اللبنانية » التى تعمل لصالح بريطانيا بدافع المصلحة الشخصية ، وقد سبق أن عرضنا لهذا الوضع عند حديثنا عن المؤثرات الخارجية على الانتخابات اللبنانية .

ثالثا : الولايات المتحدة الامريكية :

النفوذ الأمريكى فى لبنان حديث العهد وليس عميق الجذور ، ولم يظهر واضحا الا بعد استقلال لبنان بفترة ليست بالقصيرة .

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحظى بأفضلية على فرنسا فى سياسة لبنان لسببين :

أولا : الصلات القائمة بين لبنان والولايات المتحدة نتيجة لهجرة اللبنانيين الى أمريكا والتى ابتدأت منذ حوالى قرن ، وقد لاقى الكثير من المهاجرين نجاحا فرديا قويا مما جعل من الجالية البنانية رغم عددها المحددو جالية استطاعت أن تثبت وجودها .

ثانيا : المساعدات المالية والمصروفات الاقتصادية التى تقدمها أمريكا الى لبنان والتى استطاعت أن تمهد بها السبيل لنفسها فى سياسة لبنان .

وأهم مظاهر النفوذ الأمريكى فى لبنان يتمثل فى :

أولا : النفوذ الثقافى :

ينحصر النشاط الثقافى الأمريكى فى لبنان فى الجامعة الأمريكية التى أنشئت فى بيروت عام ١٨٦٦ ، وكانت تعرف فى الماضى باسم « الكلية السورية الانجيلية » وكان الهدف من انشائها تبشيريا محضا .

ثم تطورت أهداف الجامعة فاهتمت بجانب الناحية التبشيرية بالدعاية السياسية للولايات المتحدة التى استغلت اعلان الرئيس ولسن لمبادئه الأربعة عشر خلال الحرب العالمية الأولى ، ثم تكليف أمريكى هو المستر « كرين » بترأس لجنة لاستطلاع الآراء حول اجراء استفتاء فى سوريا ولبنان لتقرير مصيريهما . وكان لموقف اللجنة التى رأسها « كرين » أثر طيب فى شعور الأهلين تجاه أمريكا ، اذ أن اللجنة أيدت الأهداف الوطنية . ولما لم تتحقق هذه الأهداف طالب بعض المسلمين بأن تكون أمريكا هى الدولة المنتدبة فى حالة عدم امكـان تحقيق الاستقلال التام .

واستمرت الجامعة الأمريكية عقب الحرب العالمية الأولى مركزا لتخريج قادة الحركة الوطنية فى سوريا ولبنان ، وفى ظلهـا تكونت « جمعية العروة الوثقى » التى كانت نواة للحركات الوطنية فى سوريا ومن خلال نشاطها اكتسبت أمريكا سمعة طيبة على أساس أنها تساند الشعوب الصغيرة ولا تستهدف من مساعداتها لها سوى تحقيق مصالح تلك الشعوب وتحقيق أمانيها فى الحرية والاستقلال .

الا أن هذه الفكرة لم تلبث أن بدأت تخبو ، وذلك عندما كشفت أمريكا صراحة عن سياستها فى موالاة اليهود على حساب العرب دون مراعاة لشعورهم . وكلمـا توغلت أمريكـا فى الظهور على مسرح السياسة فى العالم العربى انحسر القنـاع عن سياستها . فبدأ نفوذ الجامعة يتضاءل وتنكر لها طلابها وخريجوها ، وفقدت ما كان لها من أثر فى توجيه الشـباب العربى ، بل وحدث رد فعل من النقمة بين الطلاب[١] على السياسة الأمريكية .

---

(١) بدا ذلك واضحا فى ٢٢ فبراير عام ١٩٦١ حينما اراد الطلبة العرب بالجامعة الاحتفال بعيد الوحدة بين مصر وسوريا اذ تصدت لهم ادارة الجامعة واستدعت رجـال الشرطة لتفريقهم وألقى القبض على البعض ، وفصل البعض الآخر من الجامعة ، وبذلك أسفرت الجامعة تماما عن وجهها .

ويمكن القول بأن الجامعة الأمريكية قد فقدت حاليـا الكثير من تأثيرها فى توطيد النفوذ الأمريكى فى لبنان ، مما جعل أمريكا تهدد تارة باغلاقها[١] وتارة بالحد من الاعتمادات التى تنفق عليها .

وقد استعاضت أمريكا عن الجامعة فى توطيد نفوذها بالأساليب المادية ومكاتب الاستعلامات .

ثانيا : النفوذ الاقتصادى :

كان لبنان أحد الميادين التى طبقت فيها مشروعات « مارشال » للمساعدات الفنية الأمريكية المقدمة للبلاد المحتاجة للمساعدة ، وتحت اسم « النقطة الرابعة » قدمت المساعدات للبنان ، الا أن هذا المشروع لم يحقق أطماع الولايات المتحدة فى تأكيد نفوذها السياسى وذلك لافتقاره الى الكثير من العوامل النفسية المؤثرة على الشعوب .

والمبالغ التى حصل عليها لبنان من المعونة الفنية الأمريكية لم تكن بالقدر الذى يمكن أن يربط لبنـان بأمريكـا ، ومع ذلك فان الحكومة اللبنانية كانت تـهالك لأى مبلغ تحصل عليه وكانت تعلن باستمرار أن أمريكا حريصة ومهتمه برفاهية الشعب اللبنانى ويتمثل ذلك فى امدادها له بالمساعدات الفنية والاقتصـادية التى أصبحت جزءا ملازما للسياسة الأمريكية فى معظم بقاع العالم[٢] .

الا أنه يبدو أن المبالغ التى حصل عليها لبنان[٣] لم تكن لهـا

---

(١) فى شهر ديسمبر عام ١٩٦٢ أضرب موظفو وعمال الجامعـة مطالبين برفع رواتبهم ، وقد حضر مدير الجامعة من الولايات المتحـدة لتسوية الأزمة وقد أعلن للمضربين أن أمريكا تتكبد خسائر فادحة فى سبيل الجامعة وهدد باتخاذ اجراء ما ؟ اذا لم يعـدل المضربون عن اضرابهم .. ولم يعدلوا .. وعدلت المرتبات .

(٢) حصل لبنان على أربعة ملايين دولار فقط من المعونة خـلال عام ١٩٥٥ .

(٣) خلال عام ١٩٥٦ قدمت أمريكا مليونين من الدولارات للبنـان كهبة من الحكومة الأمريكية لاستيراد المواد اللازمة لتعمير القـرى التى نكبت بزلزال مارس ١٩٥٦ .

الفعالية الكافية لكى تجعل الحكومة اللبنانية القائمة حينذاك داعية طيبة لأمريكا ، وخاصة أن الأوساط الوطنية بدأت تقابل التغلغل الاقتصادى الأمريكى بغير قليل من النفور والشك فى أهداف الولايات المتحدة ونواياها فى لبنان •

وأرادت الحكومة اللبنانية أن تضرب ضربة — موفقة — فطلبت المزيد من المعونة الأمريكية، بل انها تقدمت فى ٦ من يناير ١٩٥٧ الى سفير الولايات المتحدة فى بيروت وكذلك مدير النقطة الرابعة بكشف لتمويل مشروعات لبنانية تقدر بسبعين مليونا من الدولارات ، على ألا تدخل هذه المشروعات فى عداد المساعدات الاقتصادية الأخرى التى سيحصل عليها لبنان بموجب مشروع أيزنهاور .

ولما رأت الحكومة الأمريكية حاجة لبنان الى المال ، بدأت تستغل نقطة الضعف هذه لتحقيق مآرب سياسية على الوجه التالى :

١ — فى مارس ١٩٥٦ ركزت الحكومة الأمريكية ضغطها على لبنان لاقرار مشروع « جونسن » الا أن وقفة الشعب حالت دون ذلك

٢ — محاولة الضغط على لبنان للانضمام الى حلف بغداد أو اللجنة الاقتصادية التابعة له •

٣ — نجاح السياسة الأمريكية فى ضم لبنان الى « مشروع أيزنهاور » •

=وفى يونيو من نفس العام عقد الجانبان اتفاقيتين للاسراع فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى لبنان ، وقد حصل لبنان بموجب ذلك على مبلغ ٣ر٢٧٠ر٠٠٠ دولار لتمويل مشروعين لبنانيين ، أحدهما توسيع مطار بيروت والآخر لانشاء طريق يربط بين بيروت ودمشق .

ويلاحظ ان موافقة امريكا على هذا المبلغ جاء فى نفس الوقت الذى كان « ديمترى شبيلوف » وزير خارجية الاتحاد السوفيتى فى زيارة للبنان .

٤ — استمرار زيارة الأسطول الأمريكى لميناء بيروت مرتين كل عام ، ويعتبر ذلك مظهرا من مظاهر النفوذ السياسى والعسكرى فى الشرق الأوسط •

وسوف نعرض لبعض النقاط تفصيلا فيما يلى :

(ا) النقطة الرابعة :

لقى برنامج النقطة الرابعة معارضة شديدة فى بعض الأوساط اللبنانية التى كانت ترى فى وجودها اعتداء على استقلال البلاد ، وهذه المعارضة كانت تستند الى أن السياسة الأمريكية بعد فشلها فى عقد معاهدة ثنائية مع لبنان تربطها بها ، عملت بنشاط لادخال نقطتها الرابعة الى البلاد والتدخل بواسطتها فى جميع القضايا الداخلية الى أن يصل بها الأمر الى الناحية السياسية فتوجه سياسة لبنان كما تشاء ، وتضع لها المخططات — من وراء ستار — بحيث يصبح فى موقف تبعية لأمريكا لأن الواقع أنه لا يهم النقطة الرابعة من وجودها فى لبنان سوى «جمع المعلومات والقيام بأعمال التجسس والحيلولة دون الامكانات المتوافرة لتحقيق اقتصاد وطنى سليم»[1] ، كما أن النقطة الرابعة لم تبق جهازا فنيا محضا كما أعلن عند انشائها ، بل أصبحت مرتبطة بجهاز الأمن المتبادل الأمريكى • وبالرغم مما طرأ عليها من تطورات فقد كيفت نفسها وأخذت تعمل بتؤدة وروية الى أن أوتيت حق التغلغل والاطلاع على كل ما فى المرافق والدوائر من أسرار .

ونتيجة للضغط الشعبى من جهة ولشعور الولايات المتحدة الأمريكية بأن النقطة الرابعة لم يعد فى وجودها كسب لها ، وبالاضافة الى موقف الحكومة السلبى منها ، فانها بدأت فى تصفية أعمالها اعتبارا من يونيو عام ١٩٦٢ وأصبح بقاؤها مرتبطا باتمام المشروعات التى

(١) افتتاحية جريدة الشرق ، العدد ٤٦٩٤ فى ١٩٦١/٩/٥ .

تم التعاقد عليها قبل ذلك التاريخ ، كما أن المسئولين عنها رفضوا الارتباط بمشروعات جديدة .

(ب) التدخل الأمريكى (١٩٥٨) :

مرت العلاقات اللبنانية الأمريكية بأعقد مراحلها خلال ثورة ١٩٥٨ نتيجة لنزول القوات الأمريكية فى الأراضى اللبنانية كما سبق أن أوضحنا من قبل .

وقد أثيرت هذه الموضوعات مجددا أثناء احدى زيارات الأسطول السادس الأمريكى لميناء بيروت فى مارس عام ١٩٦١ ، اذ حاول أحد النواب[1] فى تصريح له القاء اللوم على الحكومة الأمريكية متهما اياها بانزال قواتها فى الأراضى اللبنانية دون طلب من السلطات اللبنانية الشرعية وأن الرئيس السابق كميل شمعون قد اضطر لتغطية عملية نزول الأسطول فأعلن حينذاك أن الأسطول وصل الى البلاد بناء على طلبه .

الا أن السفارة الأمريكية فى بيروت أصدرت فى نفس اليوم بيانا نفت فيه هذا الادعاء وأيدته بالمستندات التى تبودلت فى ذلك الحين .

ولم يكن للرد من أهمية سوى ما يعنيه من انتهاز أمريكا لأية فرصة لكى تبرر موقفها أمام الشعب اللبنانى فى محاولة لازالة ما علق بالنفوس من جراء تدخلها فى ذلك الوقت ملقية اللوم على حكام البلاد .

(جـ) زيارات الأسطول :

أصبح شيئا طبيعيا أن تقوم وحدات من الأسطول السادس الأمريكى بزيارة ميناء بيروت مرتين فى العام ، وتجرى الزيارة عادة خلال شهرى مارس وأكتوبر .

(١) النائب اميل البستانى فى ١٩٦١/٣/٢١ .

وبدأ الرأى العام يهتم بهذه الزيارات ، وانقسم رأى المواطنين حولها الى اتجاهين كأى موضوع هام ، وكانت زيارة مارس ١٩٦١ من الزيارات التى أثير حولها ضجة كبرى وتعرضت لحملة مركزة من الشيوعيين كما كانت محل استياء واستنكار العناصر القومية ، وقامت مظاهرات طافت بدور الصحف معلنة استنكارها ، وقابلت بعض الوفود الشعبية رئيس الوزراء وبعض الوزراء والنواب مطالبين بمنع الزيارة معتبرين أن زيارة الأسطول بهذا الشكل الروتينى والتقليدى يعتبر اعتداء على استقلال لبنان وتحد لشعور اللبنانيين واستفزازا لهم .

الا أن المسئولين[1] أوضحوا بأن مثل هذه الزيارات لا تمس الكرامة اللبنانية من بعيد أو قريب . وفى كل زيارة للأسطول السادس تثار أزمة على الصعيد الشعبى وتنتهى الأزمات عادة بانتهاء الزيارة .

تطور العلاقات بين البلدين :

طرحت العلاقات اللبنانية الأمريكية على بساط البحث فى أكتوبر عام ١٩٦٢ أثناء أزمة كوبا مع أمريكا ، وقيام السلطات الأمريكية بتفتيش

(١) فى ١٩٦١/٣/٢٠ أدلى السيد صائب سلام رئيس الوزراء بتصريح أوضح فيه موقف الحكومة من تلك الزيارات جاء فيه : « انى لا أجد فى زيارة الأسطول الأمريكى للبنان هذه المرة ، وزيارة قائده لى شخصيا معنى خاصا ومغزى بارزا . فلا يسع الانسان الا أن يلاحظ الفرق الكبير بين مجىء الأسطول الأمريكى الى لبنان عام ١٩٥٨ وزيارته الحالية عام ١٩٦١ . هناك كان مجيئه تحت ستار طلب تقدمت به فئة ارادت أن تستعديه على فئة أخرى من لبنان . وهنا بعد أن قضينا على محاولات الانقسام التى تعرض لها لبنان ، جاء بزيارة عادية ، طلب الاذن من أجل القيام بها من قبل شهر ، فقررت الحكومة السماح بالزيارة ضمن نطاق السيادة المطلقة . وهى حكومة تمثل ارادة جميع اللبنانيين وتنطق باسم لبنان الحر السيد المستقل » . كما أدلى رئيس حزب الكتائب والوزير بالحكومة ببيان جاء فيه « لقد حان الوقت لأن نتحرر فى لبنان بصورة خاصة من مركب النقص تجاه كل ما هو أجنبى ، فيجب أن نفتح صدورنا لكل صديق ، وأن نرحب بزيارة كل أسطول ما دامت الصداقة هى الرابطة التى تربطنا مع الدول التى تنتمى اليها هذه الأساطيل ، ويهمنى أن أقول الا الاستعمار قد ولى الى غير رجعة عن أراضينا ، ويجب أن نضع حدا نهائيا للأسطورة القائلة باستغلال الفرد للآخر فلا يمكن استعباد الأحرار » .

الى كوبا ، واعلان المسئولين الأمريكيين أنهم يدرسون قطع المساعدات الاقتصادية عن لبنان لأن السفينة كانت تحمل شحنة سوفيتية الى كوبا .

وقد أثارت هذه الأنباء تعليقات كثيرة ونوقش الموضوع داخل مجلس النواب اللبنانى وأعلن وزير خارجية لبنان أن بلاده لا تتلقى فى الوقت الحاضر مساعدات أمريكية باستثناء بعض المساعدات الفنية البسيطة وأن أمريكا أبلغت السلطات اللبنانية منذ يونيو ١٩٦٢ توقيف جميع مساعداتها الى لبنان وذلك فى ضوء التقارير التى وضعها الخبراء الأمريكيون والتى تقول بأن مستوى المعيشة فى لبنان مرتفع ولا يحتاج فى هذه الحال لأى مساعدة .

وقد كان تصريح وزير الخارجية اللبنانى ردا مباشرا على التهديدات الأمريكية مما جعلها تتراجع عن موقفها وتصدر بيانا[1] تفسر فيه سوء فهم موقفها .

والعلاقات بين البلدين تسير سيرا طبيعيا وقد سبق أن عرضنا لأثر أمريكا كمؤثر فى الانتخابات اللبنانية .

---

(١) فى ١٠/٣١ قام مكتب الاستعلامات الأمريكى فى بيروت بتوزيع البيان التالى : « أشار ناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية الى أن السفينة اللبنانية التى نقلت بضائع غيرحربية الىكوبا يوم الجمعة الماضى كانت فى عرض البحر عندما أصبح قانون المساعدة الجديد نافذ المفعول الا أن ظروفا ملطفة يمكن أن تجعل بامكان بعض الدول التى تنقل سفنها شحنات غير عسكرية الى كوبا أن تستمر فى تلقى المساعدة من الولايات المتحدة / وجاء فى البيان أن المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية أصدر بيانا فى ٦٢/١٠/٢٧ بصدد السفينتين التركية واللبنانية جاء فيه « أن الأنباء الصحفية المتعلقة باحتمال تطبيق المادة ١٠٧ من قانون اعتمادات المساعدة الخارجية لعام ١٩٦٣ ، على لبنان وتركيا هي تكهنات محضة فى طبيعتها ، لقد أصبح القانون سارى المفعول فى ١٩٦٢/١٠/٢٣ ، وفى ذلك الحين كانت السفينة اللبنانية فى عرض البحر، ووزارة الخارجية تدرس الآن تنفيذ المادة ١٠٧ . وتطبيق القانون يتوقف على الظروف فى كل حالة من الحالات » .

٢ ـ لبنان والأحلاف الغربية

من المبادىء الرئيسية فى سياسة لبنان الخارجية التى اتبعت عقب الاستقلال هو حياد لبنان التقليدى بين الشرق والغرب .

وعلى هـذا الأساس امتنعت الحكومة اللبنـانية عن قبول أى مشروعات دفاعية غربية ، وكان فى مقدمتها حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط الذى تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا عام ١٩٥٠ .

ثم رفضت الحكومة البنانية الانضمام الى حلف بغداد تمشيا مع سياستها المرسومة فى الميثاق الوطنى ونزولا على ارادة الشعب قاطبة مسلمين ومسيحيين على السواء .

« ولكن حكومة شمعون خانت هذه الارادة ونكصت عن تلك العهود وأخذت تتعاون سرا مع الدول الأعضـاء فى الحلف ولا سيما تركيا والعراق ، مستمدة من الحكومة العراقية المـال يتسلمه كميل شمعون نفسه ويتصرف على هواه،ومن كليهما السلاح يحارب به الشعب **الثائر لحريته وكرامته**[1] :

ويمكن القول بأن وزارة السيد سامى الصلح التى شكلت فى نوفمبر عام ١٩٥٦ كانت نقطة البداية فى تحول سياسة لبنان الخارجية وخروجه تدريجيا على حيـاده التقليدى والسير بخطوات حثيثة نحو التعاون الكامل مع الغرب .

وقد بدت مظاهر هذه السياسة فيما يلى :

أولا : البيانات الوزارية اللبنانية لا تختلف منذ الاستقلال على وصف سياسة البلاد الخارجية بالحياد والتعهد صراحة بعدم الانضمام الى الأحلاف الأجنبية ، الا أن البيان الوزارى الذى نالت به حكومة السيد سامى الصلح الثقة فى المجلس النيابى لم يشر الى هذه المبادىء ،

---

(١) سياسة لبنان الخارجية ـ فؤاد عمون ـ ص ٦٢ .

وانما جاء فيه « ان سياسة لبنان الخارجية سوف تستمد من ثقة لبنان بنفسه وبأهليته للاستقلال والحرية والمشاركة فى الخلق الحضارى »[١] .

ثانيا : فى أول جلسة للجنة الشئون الخارجية[٢] عقب تأليف وزارة الصلح ، صرح وزير الخارجية شارل مالك أمام اللجنة بأن « لبنان لابد أن ينضم بشكل ما الى المعسكر الغربى ، لأن نظرية الحياد نظرية غير عملية ولا تقوم على أساس صحيح ، وأن على لبنان أن يجد أفضل وسيلة للارتباط بالولايات المتحدة » .

ثالثا : عند عرض مشروع ايزنهاور للبحث أمام مجلس الوزراء اللبنانى قدمه رئيس الجمهورية على أساس « أن لبنان لم يجد مفرا من تحديد موقفه بعد أن تبين استحالة المحافظة على الحياد بين المعسكرين الدوليين »[٣] .

وهكذا نزع لبنان عن نفسه رسميا وعمليا صفة الحياد خلال تلك الفترة وانضم الى حلف سياسى أجنبى هو « مشروع ايزنهاور » ويسعى الآن للحاق بركب الغرب للانضمام الى حلف اقتصادى هو « السوق الأوربية المشتركة » .

وسوف نعرض فيما يلى لموقف لبنان بالنسبة لكل من المشروعين .

---

(١) جلسة مجلس النواب اللبنانى فى ١٩٥٦/١١/٢٧ .

(٢) جلسة لجنة الشئون الخارجية فى ١٩٥٦/١٢/٤ .

(٣) تصريح للرئيس شمعون فى مؤتمر عقده للصحفيين الأجانب فى فندق ساج جورج ببيروت فى ١٩٥٧/٢/١٥ .

مشروع ايزنهاور

لم يكد الرئيس أيزنهاور يعلن عن مشروعه الخاص بالشرق الأوسط فى الأسبوع الأول من يناير عام ١٩٥٧ ، حتى كان السيد شارل مالك وزير خارجية لبنان فى طريقه الى الولايات المتحدة الأمريكية ليعرض عليها ترحيب بلاده واستعدادها للتعاون فى تنفيذ المشروع ، ولم يكن الكونجرس الأمريكى قد انتهى فى ذلك الوقت من الموافقة على المشروع مما أثار الريبة فى نوايا الوزير .

وقد أسندت أسباب هذه السرعة الى ميول الوزير الشخصية ومنطق وتطور الأحداث فى ذلك الوقت فى منطقة الشرق الأوسط عقب الاعتداء الثلاثى على مصر ، يضاف الى ذلك اطمئنان المسئولين فى لبنان الى أن التعاون مع الولايات المتحدة لا يمكن أن يلقى اعتراضا لدى الدول العربية التى تعتقد أن الولايات المتحدة كان لها دور فعال فى وقف العدوان على مصر .

وقد أعلن وزير خارجية لبنان أثناء هذه الزيارة بأن لبنان يريد التعاون مع الولايات المتحدة من جميع الوجوه على أساس المبادىء التى أعلنها الرئيس ايزنهاور فى مشروعه بشرط ألا يمس هذا التعاون سيادة لبنان واستقلاله ، خاصة وأن الولايات المتحدة لا تنوى اطلاقا التدخل فى الشئون الداخلية للشرق الأوسط وأن مساعداتها الاقتصادية لن تكون مشروطة بشرط والهدف هو تعزيز الدفاع ضد أى عدوان شيوعى محتمل .

وفى منتصف فبراير أيد رئيس جمهورية لبنان الآراء التى أعلن عنها وزير خارجيته ، وبرر قبول بلاده لمبدأ التعاون فى نطاق مشروع ايزنهاور مع الولايات المتحدة الأمريكية بما أسماه بالمنطق السياسى الذى يقضى بوجوب التسليم باستحالة المحافظة على الحياد بين المعسكرين الدوليين ، الأمر الذى لم يجد لبنان ازاءه بدا من تحديد موقفه . كما

أن لبنان يشارك المملكة العربية السعودية الرأى والاتجاه فى مسلكها مع الولايات المتحدة •

وشارك رئيس الوزراء رئيس الجمهورية فى وجهة نظره وألقى بيانا فى مجلس النواب[1] يؤيد هذا الاتجاه •

وفى شهر مارس قدمت الى لبنان بعثة أمريكية برئاسة المستر «ريتشاردز» مبعوث الرئيس ايزنهاور لانهاء المفاوضات • وفى ١٦ من مارس ١٩٥٧ صدر البيان المشترك (اللبنانى — الأمريكى) الذى يعتبر أول خروج مكشوف وصريح للبنان على سياسته الحيادية سواء فى الحقل العربى أم فى الميدان العالمى •

والنتائج التى ترتبت على قبول لبنان مبدأ ايزنهاور هى :

سياسيا : قبول التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على مقاومة الشيوعية ، أى دخول لبنان طرفا فى الحرب الباردة القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

عسكريا : قبل لبنان نوعا من أنواع الدفاع المشترك والمعونة المتبادلة بوضع أراضيه وموانيه ومطاراته تحت تصرف القوات الأمريكية عند اللزوم •

اقتصاديا : حصل لبنان على وعد بتمويل بعض مشروعاته الاقتصادية والعمرانية بأموال أمريكية •

---

(١) جاء فى بيان السيد سامى الصلح فى جلسة مجلس النواب فى ١٩٥٧/٢/٢١ « أن الحكومة درست مشروع ايزنهاور بكل امعان فلم تجد فيه ما يمنع التعاون مع الولايات المتحدة ، فهو يرمى الى مساعدة الدول اقتصاديا وعسكريا دون المساس بسيادتها ، وان الحكومة اللبنانية ترى أن المشروع مقبول ويصلح أساسا لمفاوضة مقبلة ولا تجد فيه ما يمس سيادة لبنان واستقلاله . وان الحكومة على اتصال مستمر بالسلطات الأمريكية منذ اعلان المشروع لمباحثتها فى شأن ما يحتاجه لبنان من مشروعات عمرانية وغيرها من المشروعات التى ستساعد على تنمية الزراعة والصناعة » •

وسوف نعرض للناحية الاقتصادية من الاتفاق نظرا لأنها كانت النقطة الوحيدة التى ارتكزت عليها الحكومة اللبنانية لاقناع الشعب بمدى الفوائد التى سيحصل عليها من الارتباط بمشروع ايزنهاور •

المشروعات الاقتصادية :

فى أوائل ابريل عام ١٩٥٧ صرح وزير المالية اللبنانى بأن «الجانب الأمريكى سيقدم المساعدات ضمن حدود قدرة الجهاز اللبنانى على الانفاق على تحقيق المشروعات التى سيتقدم بها الجانب اللبنانى. وستكون أمريكا مستعدة لتقديم نصف تكاليف هذه المشروعات بنسبة ما تستطيع أن تحقق الدولة منها بالتتابع» .

ومعنى ذلك أن مقدار المعونة للبنان لم تحدد ، وبالتالى فان الخزينة الأمريكية مستعدة لتمويل جميع المشروعات اللبنانية بنسبة خمسين فى المائة ، وليس هناك من قيد على هذا التمويل سوى قدرة الجهاز اللبنانى على التنفيذ . وفعلا تقدمت الحكومة اللبنانية الى المستر « ريتشاردز » بقائمة ضخمة (١) من المشروعات التى ترغب

---

(١) تضمنت القائمة التى تقدمت بها الحكومة مشروعات عديدة اهمها :

١ — توسيع مطار بيروت الدولى :
٢ — بناء حوض ثالث فى مرفأ بيروت .
٣ — استثمار مرفأ جونيه .
٤ — انشاء واصلاح شبكة الطرق فى الجمهورية اللبنانية .
٥ — انشاء مصنع لتحويل رواسب زيوت البترول ونفاياتها فى كل من مصفاتى طرابلس والزهرانى الى أسمدة .
٦ — التنقيب عن الثروات المعدنية واستثمارها .
٧ — انشاء شركة لبناء بواخر الشحن المبردة لنقل صادرات لبنان من الفواكة والحمضيات الى مختلف أنحاء العالم .
٨ — انشاء صوامع لتخزين القمح .
٩ — انشاء أحواض لتربية الأسماك والعمل على تحسين وسائل الصيد .

فى تنفيذها . الا أن واحدا من تلك المشروعات لم يتم ، سوى الاسهام فى توسيع مطار بيروت وكان ذلك عن طريق النقطة الرابعة . ويمكن القول بأن مجموع ما استفاده لبنان من هذا الارتباط كما هو ثابت رسميا لا يتجاوز عشرة ملايين من الدولارات بما فيها ثمن القمح الذى سلمته أمريكا للبنان عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ .

وهكذا ثبت أن الوجه الاقتصادى الذى بنيت عليه الآمال الكبار لم يتحقق .

رد الفعل فى لبنان :

كان طبيعيا أن يلقى المشروع استحسانا وترحيبا لدى غالبية الدوائر السياسية اللبنانية المعروفة بميولها التقليدية للتعاون مع الغرب ، وكانت هناك جبهة وطنية تنظر الى الاتفاق من وجهة نظر السيادة اللبنانية وترفض أى ارتباط بالغرب ، واشترك المرحبون والمعارضون فى ابداء آراء وتحفظات عن طريق النشرات والبيانات التى كانت توزعها على رجل الشارع أو الندوات التى تعقدها لهذه الغاية .

وكانت أهم النقاط رفض نظرية الفراغ الذى يعيش فيه الشرق الأوسط كما يراها الرئيس ايزنهاور اذ أنها تنطوى على نوايا استعمارية، والاجماع على تأييد الرأى الذى ينادى به الرئيس جمال عبد الناصر من أن الفراغ اذا وجد فالعرب أنفسهم هم الذين سيملأونه . ويضاف الى ذلك أن المشروع وان كان فى مجمله يسعى الى استقرار الشرق

= ١٠ — الاشتراك فى وضع برنامج للانعاش الريفى .
١١ — انشاء مصنع خاص لتوضيب الصادرات .
١٢ — انشاء مصنع لانتاج البوتاجاز .
١٣ — امكان معاونة لبنان للولايات المتحدة فى احياء جونستن .

الأوسط فلا بد من تنبيه الحكومة الأمريكية الى أن مقاومة التوسع الشيوعى وحده لا تكفى ، وانما يتعين عليها أيضا أن تقاوم التوسع الصهيونى وأن تسهر لمقاومة أية مغامرة جديدة قد تكون على شاكلة الاعتداء الذى وقع على مصر عام ١٩٥٦ .

ويلاحظ أن المشروع فتح باب الصراع المكشوف مع الاتحاد السوفيتى وتقل ميادين الحرب الباردة الى الشرق الأوسط دون أى مبرر لذلك .

وقد تجاهل المشروع أى اشارة الى ايجاد حل لقضية فلسطين ، اذ أن المشروع نص على أن الولايات المتحدة تعتمد فى حل مشكلات الشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين على الأمم المتحدة . ومعنى ذلك أنه اذا ما اتفقت مجموعة الدول الموالية للغرب ولاسرائيل على حل لقضية فلسطين على نحو لا يرضاه العرب ، فان أمريكا ستعتمد هذا الحل .

وقد أخذت بعض الشخصيات المارونية المعروفة بميولها الفرنسية تبدى مخاوفها من احتمال ازدياد النفوذ الأمريكى اتساعا فى لبنان وطغيانه على النفوذ الفرنسى ، لذلك بدأت بعض الصحف تردد فكرة حلف البحر الأبيض المتوسط .

وأهم ما فى المشروع اغفاله تماما خطر الاستعمار .

الا أن هذه الانتقادات لم تكن حائلا أو مانعا يوقف الحكومة عن التفكير ، بل انها ارتبطت فعلا بمشروع أيزنهاور وكانت مستعدة للسير الى آخر الشوط لولا أحداث ١٩٥٨ .

أثر الثورة على مشروع أيزنهاور :

تبدلت بعض الأمور فى لبنان بقيام ثورة ١٩٥٨ التى كان من بين أسباب قيامها انضمام لبنان لمشروع أيزنهاور والتى انتهت بتدخل الأسطول السادس الأمريكى .

وانتهت الثورة وانتهت مدة رئاسة السيد كميل شمعون وظلت الحكومات اللبنانية التى تعاقبت على الحكم منذ أواخر سبتمبر ١٩٥٨ لا تشير فى بياناتها الوزارية من قريب أو بعيد الى مشروع أيزنهاور لا تمسكا به ولا تخلصا منه ، كما أن السلطات الأمريكية من جانبها لم تحاول أن تعيد الى الذاكرة هذا المشروع .

وظل الأمر كذلك حتى يناير عام ١٩٦١ حيث كان مجلس النواب اللبنانى يناقش ميزانية الدولة ، وأثناء مناقشة ميزانية وزارة الداخلية بالذات ، أثار أحد النواب ضرورة توضيح موقف الحكومة من مشروع أيزنهاور ، ثم أثير الموضوع مرة أخرى فى لجنة الشئون الخارجية للمجلس (١) وكان جواب وزير الخارجية « أن لبنان يرى أن مشروع أيزنهاور قد مات ودفن أيضا » (٢) .

غير أن المعارضة رأت فى مثل هذا التصريح خروجا على الواقع القانونى لمشروع أيزنهاور ، واستندت فى ذلك الى رأى مضمونه أن المبدأ لا يلغى الا عن طريق ارسال كتاب رسمى الى الجانب الأمريكى ، لأن التعارف عليه دوليا أن البلاغ يلغى بلاغا والكتاب يلغى كتابا ومشروع أيزنهاور قد تم بناء على مكاتبات بين ريتشاردز والسيد شارل مالك . وبتطور المناقشة فى الموضوع اضطر رئيس الوزراء (٣) الى ابداء رأيه فى الموضوع وكذلك انقسمت المعارضة

---

(١) جلسة لجنة الشئون الخارجية فى ١٩٦١/١/١٠ .

(٢) سياسة لبنان الخارجية — فؤاد عمون — ص ٦٣ .

(٣) صرح رئيس الوزراء السيد صائب سلام ردا على المعارضة بأن « مبدأ ايزنهاور قد وأدته الثورة وقبرته ودفنته وانتهى أمره ولا مجال للبحث فيه . اما الحذلقات القانونية فانى اتركها لأربابها ، ونفسى تأبى على الانزلاق فى الأخذ والرد وحل هذا الموضوع . لقد مات مبدأ أيزنهاور ، انتهى أمره منذ قيام الثورة وكان الفضل لقبره ودفنه للثورة وحدها . وليس لأحد أن يدعى الفضل فى ذلك وكل ما يقال غير ذلك فهو قول بيزنطى وعلاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية تثبت أن لا مكان لمشروع أيزنهاور بيننا » .

على نفسها(١) ، وأثير الأمر داخل مجلس النواب(٢) ، واضطر مجلس الوزراء(٣) الى مناقشة الموضوع ، كما كان له صداه فى الرأى العام(٤) .

---

(١) انقسمت المعارضة الى قسمين تبعا لاتجاهات لبنان وذلك كما يلى :

الاتجاه الأول : عبر عنه السيد رشيد كرامى بقوله « انه يعتبر المشروع ملغى ، ولكن اذا كان هذا الاعتبار من قبل الحكومة اللبنانية لا يكفى وحده الا بارسال كتاب رسمى الى الحكومة الأمريكية فلا بأس من ارسال هذا الكتاب للتأكيد بالالغاء » .

الاتجاه الثانى : وقد عبر عنه السيد ريمون اده عميد الكتلة الوطنية بقوله « انه يعتبر المبدأ قائما ، فالزواج قد تم بين لبنان وأمريكا حين وضع هذا المبدأ ، والآن تأتى الحكومة اللبنانية من قبلها وحدها وتعلن الغاءه ، بينما الجانب الأمريكى لا يعلن مثل ذلك . وكما هو معروف فالطلاق يجب أن يتم باعتراف الفريقان لا من قبل فريق واحد ، ولذلك وجب على الحكومة أن ترسل كتابا رسميا الى وزارة الخارجية الأمريكية تبلغها فيه ذلك ثم يرد الجواب من أمريكا وينتهى المشروع » . وأضاف انه « لا يقول ذلك لأنه ضد مشروع أيزنهاور بل انه كان مع المشروع ولا يزال يؤيده ، ولبنان يعتبر المشروع قائما لأنه حينما قبض العشرة ملايين دولار ، قبضها باسم المشروع ذاته ، والمساعدات التى ترد انما ترد نتيجة لهذا المشروع وهذا المبدأ » .

(٢) وجه النائب محسن سليم سؤالا للحكومة فى جلسة ١٩٦١/١/١٨ نصه الآتى « هل توافق الحكومة على أن البلاغ الأمريكى المؤرخ فى ١٦ مارس ١٩٥٧ له قوة المعاهدة ولا يزال سارى المفعول ؟ واذا كانت الحكومة تعتبر أن مذهب ايزنهاور أصبح غير ذى موضوع فهل لها أن تقول لماذا لم تنقض هذه المعاهدة حتى الآن بالطرق القانونية وبالشكل الذى وضعت فيه ؟ ولماذا تستمر فى قبول المساعدات الامريكية المختلفة عملا بتلك المعاهدة ؟ ! » . ولم تجب الحكومة على هذا السؤال .

(٣) أثار الوزير الكتائبى بطرس الجميل فى جلسة مجلس الوزراء المنعقدة فى ١٩٦١/٢/٢ الحديث عن مشروع أيزنهاور وأبدى اعتراضه على التصريح الذى أدلى به رئيس الوزراء حول هذا الشأن وقال « انه متمسك بهذا المشروع ويعتبر أنه لا زال قائما ، وكان الواجب أن يبحثه مجلس الوزراء قبل أن يدلى الرئيس سلام بتصريحه » . الا أن رئيس الوزراء أجاب بأنه « يعتبر الارادة العامة اللبنانية هى فى سبيل الغاء مشروع أيزنهاور ودفنه ، وانه هو الذى يمثل الحكومة ويشرح سياستها ، فاذا لم يوافق أحد من الوزراء على ذلك فما عليه الا أن يطبق على نفسه ما يشاء من الأصول الدستورية » =

ورغم هذه الحجج ، ورغم التأكيـد بأن مشروع أيزنهاور لا وجود له ، الا أن الواقع يؤكد أنه لا يزال قائما قانونا ، ولا تريد أية حكومة الاقدام على تبادل مذكرات مع الحكومة الأمريكية لالغائه حتى لا تغضب فئة من اللبنانيين فتعرض بذلك الوحدة الوطنية لهزة لا تعرف مداها . وانما تصرح كل حكومة لبنانية بأن المبدأ غير قائم حتى لا تغضب فئة أخرى من اللبنانيين تجد فى ارتباط بلادهم بحلف غربى مخالفة لسياسة لبنان التقليدية ولسياسة الدول العربية المتحررة، لأن اغضاب هذه الفئة سوف يعرض الوحدة الوطنية فى لبنان للخطر أيضا ..

والمشروع قائم ولو أنه يعتبر مجمدا من وجهة نظر لبنان .

ولكن هل تنظر اليه أمريكا هذه النظرة ؟

هذا ما لم يجب عليه مسئول لبنانى ، ولم تفصح أمريكا عن نواياها بالنسبة للمشروع ، ولو انى أعتقد أن فى زيارات الأسطول السادس الأمريكى للبنان المتكررة والمنتظمة تأكيد من جانب أمريكا لتمسكها بالارتباط القائم بين البلدين .

= (٤) بالنسبة للرأى العـام ثم يقتصر أمر بحث المشروع على الصعيد الرسمى أو بين رجال الحكم ، بل نجد مثلا أحـد المفكرين (السيد اميل الخورى — الراصد — فى ١٩٦١/١/٢١) اللبنانيين عندما سئل اذا كان المشروع قد الغى ام لا يزال قائما أجاب بأنه « اذا كانت المبادىء بمفاعيلها ، فمبدأ أيزنهاور فى رأيى لا يزال قائما ، أقـول هذا على مضض لأنه يطيب لى جدا أن لا يكون رأيى بعيدا عن رأى السيد تقلا وزير الخارجيـة لأنى أومن بسـداده ولكن الواقع الذى أراه هو هكذا » فنحن باقون على ما طلبته ادارة أيزنهـاور وقرره الدكتور شارل مالك ، اى أننا فى حالة حرب روحيـة مع الشيوعية الدولية ، وانني أتساءل كيف بقيت هذه الشيوعية الدولية قائمـة فى العالم رغم وقوفنا فى وجهها ، ووفدنا فى الدورة الأخيرة للأمم المتحدة لم يكن أقل التصاقا بالسياسة الأمريكية من وفودنا التى كانت مسيرة بروح شارل مالك ، بل قيل لى انه كان أكثر استعدادا للانسـجام معها من سواه . وعلى كل حال فهذه سياسـة . وقد تكون أحسن سياسة ، وأحسن منها أن تكون دائما على خط واحد وخطة واحـدة وأن لا نفعل فى الخارج ما نتبرأ منه فى الداخل ، فالازدواجيـة تسف بقيمة الانسان وتضيع على الدولة هيبتها » .

لبنان والسوق الأوربية المشتركة :

سبق أن أوضحنا أن لبنان ينظر الى علاقاته الخارجية مع دول العالم من خلال مصالحه الاقتصادية .

ولما كان العجز فى الميزان التجارى اللبنانى مع الدول الأجنبية — خاصة الأوربية — يتزايد باستمرار[1] ، كذلك فـكر لبنـان فى الارتباط بشـكل اتفاق ثنائى مع منظمة السـوق الأوربية المشتركة حتى يمكنه أن يعوض العجز عن طريق زيادة التبادل مع السوق . وعلى هذا الأساس تقدم فى أوائل عام ١٩٦٢ بطلب الى مجلس المنظمـة الأوربية لتعيين السفير اللبنانى فى بروكسل — بصفة شخصية — مراقبـا لدى المنظمة ، على أن تتبع هـذه الخطوات ، خطوات أكثر ايجابية للارتباط بالسوق المشـتركة . وقد وافق « مجلس الوزراء الأوربى » على قبول السفير اللبنانى كمراقب لدى السوق .

ثم تقدم لبنان بعد فترة الى مجلس المنظمة بطلب عقـد اتفاقية ثنائية بينه وبين السوق ، الا أن المنظمة بدأت تطلب من لبنان بيانات تفصيلية تتضمن معلومات عن الحالة الاقتصادية فى لبنان بالنسبة لمختلف القطاعات مدعمة بالاحصائيات ، وكذلك بيانات عن الدخـل القومى والوضع المالى والتجارة الخارجية والميزان التجـارى بوجه عام وتجارة لبنان مع دول السوق المشتركة وصادرات وواردات لبنان الى كل دولة من دول السوق موضحا تفاصيل العجز التجارى .

---

(١) بلغ العجز فى الميزان التجارى اللبنانى ٤٤٦ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٦ ، ٤٤٨ مليون ليرة عام ١٩٥٧ ؛ ٤٢٢ مليون ليرة عـام ١٩٥٨ ؛ ٥٢٣ر٥ مليون ليرة عـام ١٩٥٩ ، ٦٢٢ مليون ليرة عام ١٩٦٠ ، ٨٠٠ مليون ليرة عام ١٩٦١ ، وتجاوز الرقم الف مليون ليرة عام ١٩٦٢ .

وقامت السلطات اللبنانية باعداد وارسال التقارير المطلوبة ، ثم كونت لجنة لبنانية فى نوفمبر عام ١٩٦٢ للتباحث مع « لجنة العلاقات الخارجية » المنبثقة عن المجلس الأوروبى ، والتى قامت بطرح عشرات الأسئلة على الجانب اللبنانى وطلبت المزيد من المعلومات وقدمها لبنان .

مبررات الحكومة للانضمام للسوق :

عقدت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب اللبنانى فى الحادى عشر من يناير عام ١٩٦٣ للاستماع الى بيان الحكومة حول موقف لبنان من السوق الأوربية المشتركة والأسباب التى ترى الحكومة أنها مبررة لضرورة الارتباط بالسوق ، وقد انحصرت اجابة الحكومة فى أن مصلحة لبنان الارتباط بالسوق لأنه فى كل سنة يزداد العجز التجارى (١) ، وعقد اتفاق تجارى مع السوق يعطى المجال لعقد اتفاقيات تجارية أو سياحية من شأنها أن تغطى هذا العجز . وأنه مع ارتباط لبنان بالسوق فانه سيحتفظ بكامل حريته فى التعامل مع جميع الدول العربية حتى فى انشاء سوق عربية مشتركة وأن هذا الارتباط لن يترتب عليه أى واجب سياسى ولا يؤدى الى أى انسياق فى تيار سياسى خاص .

وقد وافقت اللجنة على وجهة نظر الحكومة وطلبت منها استئناف مساعيه بحيث لا تتعارض مع اتفاقات لبنان والتزاماته العربية والدولية ولا مع حريته فى تطوير سياسته وعلاقاته الاقتصادية فى المستقبل .

(١) فى السنوات الخمس الماضية (من سنة ١٩٦٢) اشترى لبنان من دول السوق الست بمبلغ ٤١٨ مليون دولار ولم يصدر اليها الا ما قيمته ٣٤ مليون دولار ، وكانت واردات لبنان من المانيا الغربية تعادل صادراته اليها ٥٠ مرة . وفى عام ١٩٥٦ تمكن لبنان من تغطية ١٦٪ من وارداته بينما هبطت النسبة فى عام ١٩٦١ الى ٢٪ علما بأن انتاج لبنان من الفاكهة يزداد بسرعة ، فمثلا :
كان انتاج الحمضيات عام ١٩٦٢ يقدر بـ ١٦٠٫٠٠٠ طن وينتظر أن يصل الى ٢٤٠٫٠٠٠ طن عام ١٩٦٦ .
وكان انتاج التفاح عام ١٩٦١ يقدر بـ ٧٣٫٠٠٠ طن وينتظر أن يصل الى ١٦٠٫٠٠٠ طن عام ١٩٦٦ .
ورغم أن أوربا لديها قوة استيعاب كبيرة اذ انها استهلكت عام ١٩٦٠ مقدار ١٫٩٠٠٫٠٠٠ طن من الحمضيات فان لبنان لم يصدر اليها سوى ٩٩ طنا من البرتقال ، ٩٧ طنا من « الجريب فروت » .

الا أن لجنة الشئون الخارجية لم تكن لتعبر عن وجهة نظر كل اللبنانيين ، فكثرة عارضت ارتباط بلادهم بالسوق وكان لهم حجج نبرزها فيما يلى :

راى المعارضة :

يرى المعارضون لانضمام لبنان الى السوق أن دول السوق هى التى ستستفيد من التعاقد مع لبنان لعدة أسباب أهمها المحافظة على عميل زادت حاجتها اليه بعد تكتلها ، فهو يشترى منها كل شىء ولا يبيعها شيئا مذكورا ، وهو فى نفس الوقت وسيط تجارى يعقد الصفقات وراء الحدود لدول لا تزال مترددة فى الارتباط مع السوق ، وستكون النتيجة هى اضعاف موقف الدول العربية وظهورها بمظهر الكتلة الضعيفة أمام اغراءات الغرب ، ومن ناحية أخرى فان السوق تتخذ طابعا سياسيا : فهى بالنسبة الى الدول الاشتراكية تكتل أوربى تحت سيطرة ألمانيا وفرنسا وتقوية لحلف الأطلسى ، وبالنسبة لأمريكا تمرد على السيطرة الأمريكية واضعاف للحلف الأطلسى ، بالنسبة لبريطانيا يعتبر زوالا لميزان القوى الأوربية ، لذلك فكل تأييد للسوق يأتى ولو من جانب بلد صغير — فى هذه المرحلة بالذات — يحمل طابعا سياسيا وتأييدا لقضية لم يعرف صانعوها كيف ستنتهى .

وبالنسبة للبنان فترى المعارضة أن السوق يشترط لشراء تفاح لبنان وحمضياته أن يكون السعر أقل من مثيله ، وتسمح بالسياحة ان استطاع لبنان أن يجذب السياح اليه ، وتمول المشروعات التى تعود عليها بالربح الكبير أو التى يكون لها من وراء انشائها مطمع آخر . ويبقى العجز فى الميزان التجارى ، اذ لا يمكن منافسة التفاح والحمضيات الايطالية فى عقر دارها كما أنها لا تستطيع أن تنافس لبنان فى الأسواق العربية لأسباب جغرافية ، كما أن لبنان ليس بحاجة للأموال ، فلديه فائض كثير .

وكان رد الحكومة على هذه الانتقادات مركزا على أن الاتفاق الثنـائى المزمع عقده لا يختلف فى طبيعته عن أى التزام اقتصادى أو سياسى ، وهذا يعنى :

من الوجهة الاقتصادية : أن لبنان فى حال تعاقده ثنائيا لا يتعهد باعطاء تفضيلات لدول السوق لا فى التفرقة الجمركية ولا فى رخص الاستيراد ، فيبقى بذلك حرا فى التعاقد مع غيره من الدول بالشروط التى تناسبه . ولا يمكن أن يتضمن الاتفاق الثنائى ما يتعارض بشكل من الأشكال مع الاتفاقات السابق عقدها . ولا يمكن أن يحد الاتفاق مع السوق من حرية لبنان السياسية بمعنى أن لبنان يبقى حرا فى توجيه سياسته الخارجية كما يشاء وخصوصا الجزء الاقتصادى من هذه السياسة .

على أن هذه الايضاحات لم تقنع المعارضة ولكنها فتحت الباب من جديد أمام توجيه لنقد للحكومة ، وذلك حينما نشر تقرير (١)

---

(١) نشرت جريدة الشعب فى ١٩٦٣/١/٢١ نص التقرير وجاء به تحت عنوان أخطار السوق على الدول العربية ما يلى :

١ ــ يحتمل ان يكون من نتائج قيـام السوق المشتركة أن تنخفض الصادرات العربية الى منطقة السوق .

٢ ــ ينتظر ان تتأثر بعض الواردات العربية من السوق ، اذ من المحقق ان عددا من صادرات السوق الى الأسواق العربية سيتحول الى أسواق أوربية ، فاذا كانت الدول العربية تستورد هذه السلع من دول السوق المشتركة فستخسر مصدرا رخيصـا للشراء منه ، وستضطر للبحث عن مصادر رخيصة أو دفع أثمان أعلى للحصـول على نفس الكمية من هذه السلع .

٣ ــ ان انشاء صندوق الانماء لبلدان ما وراء البحار (بالنسبة الى السوق) الذى يمول من قبل الدول الأعضاء فيه ، من المحتمل أن تكون له انعكاسات على مستقبل استثمارات الدول الست الأعضاء فى البلدان العربية . فقد يحول هذا الصندوق الأموال التى كانت تجد طريقها فى السابق ، أو يكون من الممكن أن تجد طريقهـا الى الشرق الأوسط ، الى الشركاء الافريقيين فى اتفاقية روما . بالاضافة الى ذلك انه سيمكن المستعمرات من التخصص فى الانتاج على وجه يجعلهـا قادرة على انتاج كل أنواع المنتجات التى تقوم الآن البلاد العربيـة بتصديرها الى أوربا الغربية وبذلك تواجه المنتجات العربية تمييزا ضدها.

سبق أن أعدته وزارة التصميم اللبنانية اتضح أنه يتعارض مع البيان الذى أذاعته وزارة الخارجية وما يهمنا فى هذا التقرير هو أن الوزارة نفسها سبق أن أوضحت أن السوق الأوربية المشتركة خطر على الدول العربية .

وقد أحدث نشر هذا التقرير بلبلة فى الأوساط الاقتصادية على وجه الخصوص ، مما حدا بالمسئولين الى نشر تصريح رسـمى (١)

---

(١) ستتعرض الصادرات العربية المرتقبة الى البلدان المرتبطـة بالسوق المخطر ، ان البلاد العربية فى دور التنمية الشاملة وهى تكافح لاقامة صناعات خاصة بها ، على أن صادراتها من السلع المصـنوعة تكاد لا يعتد بها الآن ، الا أنها فى الأجل البعيد ستتمكن من انشـاء سلع صناعية خفيفة أو حتى ثقيلة . ويلاحظ كذلك أن دول ما وراء البحار للسوق الأوربية المرتبطة بها هى فى توسع اقتصـادى عظيم ، وينتظر أن تزيد قوتها الشرائية باضطراد فى الخمس سنوات أو العشر القادمة . وهذ يعنى زيادة فى وارداتها من السلع المصنوعة ، مصدرها ــ اذا تساوت الاعتبارات المختلفة ــ البلاد العربية القريبة منها . غير ان سياج التعريفة الجمركية العالى الذى تقيمه دول السـوق الست ودول ما وراء البحار المرتبطة بها فى وجه الدول الأخرى (بخاصـة على السلع المصنوعة) سيجد كثيرا من قدرة البـلاد العربيـة على تصدير هذا النوع من السلع . ومن المحتمل أن يفوق هـذا التمييز الخسائر اللاحقة حاليا ببعض الصادرات العربية .

ويصعب التنبؤ من الآن بما ستسفر عنه هذه التغييرات من آثار . كل ما يمكن قوله فى هذه المرحلة أن معدلات التعريفة الجديدة والمعاملات التفضيلية سينجم عنها بالتأكيد تعديلات فى الواردات والصادرات من قبل البلاد العربية ، تماما كما سيكون الحال بالنسبة الى أنحاء أخرى من العالم . ومن المؤكد أن وضع اتفاقية روما موضع التنفيذ تدريجيا سيسفر عنه انتهاج نمط جديد من التجارة ، وسيحصل من جراء ذلك تقلصات فى بعض القطاعات وتوسعات فى قطاعات أخرى ، والأثر الأخير الذى سيتركه قيـام السوق سيتوقف على ما اذا كانت ستكتب لها الحياة أم تهوى الى مجرد كتلة من التعريفات الجمركية الوقائية وعلى افرض أن أحكام اتفاقية روما ستحترم كليا من قبل الأعضاء المنضمين اليها ، فقد يسهل على البلاد العربية أن تلجأ الى تدابير ثأرية لالحاق الضرر بالاقتصاديات الأوربية تخفيفا من أضرار قيام السوق على هذه
الضرر بالاقتصاديات الأوربية تخفيفا من أضرار قيام السوق على هـذه

على أنه تجدر الاشارة الى أن انتهاج مثل هذه السياسة كفيل بأن يعود بالضرر على الجانبين على حد سواء وربمـا أدى الى اتخاذ =

فور نشر التقرير ، ومع الاعتراف بصحة ما ورد فى التقرير فان الحكومة اللبنانية لم تتراجع عن موقفها .

= تدابير بعيدة عن الاتزان وتعميق الهوة بين الجانبين وجعل الاتفاق فيها بينهما فيما بعد مستحيلا بالرغم مما قد ينطوى عليه هذا التدبير من قيمة نظرا للصبغة الثأرية التى يرتديها ، فاذا أمكن لبنان دخول السوق مع الاحتفاظ بجميع ارتباطاته مع الدول العربية والاحتفاظ بمكانته كمنطقة حرة فى الشرق الأوسط ، فقد يكون من مصلحة لبنان الاتفاق مع السوق الأوربية المشتركة .

هذا ، علما بأنه ليست هناك عوامل جغرافية تستدعى دخول لبنان السوق لبعده عنها ، أما الدوافع الاقتصادية فليست بذات بال اذا اعتبرنا أن صادرات لبنان لدول غرب أوربا تشكل جزءا صغيرا من مجموع صادراته .

(١) صرح المدير العام لوزارة التصميم فى ١٩٦٣/١/٢١ بأن ما نشرته جريدة الشعب هو رأى من جملة الآراء التى قدمها أحد المسئولين فى وزارة التصميم الى لجنة الاتفاقات الخارجية فى وزارة الخارجية والمغتربين فى شهر مايو الماضى ، وقد بنى هذا الرأى على بحث نتائج دخول لبنان بصفته عضوا فى السوق الأوربية المشتركة ، الا انه يتبين من الايضاحات التى قدمها مندوب لبنان لدى السوق الأوربية أمام السوق الأوربية وأمام اللجنة المذكورة ، وعقب ذلك خلال الشهر نفسه ، والتى ظهر منها أن تعاون لبنان مع السوق الأوربية سيركز على قاعدة التعاقد الثنائى وأن الانضمام الى هذا السوق غير وارد بتاتا . لذلك فان المذكرة التى سبق وصفها ثم نشرها ليست ذات موضوع بالنسبة الى الموقف الذى اتخذته الحكومة اللبنانية حيال السوق الأوربية والذى تقره بدون تحفظ » .

الفصل الثانى

لبنان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا

حينما نتحدث عن العلاقات بين لبنان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا فان البحث كله يدور فى الواقع حول المغتربين اللبنانيين ، لأن العلاقات الدبلوماسية بين لبنان ودول هاتين القارتين لا تختلف عن العلاقات التقليدية بين لبنان ومعظم دول العالم ، الا أنها تتميز بظاهرة واضحة وهى أن عددا كبيرا من سفراء تلك الدول الممثلين فى لبنان هم من المغتربين اللبنانيين الذين اكتسبوا جنسية البلد الذى هاجروا اليه ، ثم عادوا الى وطنهم الأم سفراء لوطنهم الثانى .

وستبدو علاقات لبنان بدول أمريكا اللاتينية والدول الافريقية من خلال عرضنا لأوضاع المغتربين وأعدادهم وتنظيماتهم فى تلك الدول وعلاقاتهم بوطنهم الأصلى .

وبقدر ما للمغتربين من أثر على السياسة الخارجية فان لهم أثراً كبيرا أيضا فى السياسة الداخلية للبنان ، ويستغل المغتربون بعض الموضوعات الطائفية كوسيلة للمزايدة ، لذلك فالحديث عنهم من الموضوعات التى يجب عرضها تفصيلا .

مغتربو لبنان :

« فى كل بقعة من بقاع الدنيا جزء عزيز من لبنان يشهد بألمعية هذه البقعة الصغيرة ، ويعطى العالم تلك الصورة البهية لوطن عظيم طموحه بقدر ما ضاقت رقعته ، والفضل أكبر الفضل للمغترب الذى أوجد فى كل مكان لبنانا آخر وفتح لوطنه قلوب العديد من الشعوب » (١) .

---

(١) من خطاب لرئيس الجمهورية يوم الاحتفال بعيد الاستقلال فى ١٩٦٢/١١/٢٢ .

ويقدر عدد المغتربين اللبنانيين بحوالى مليون شخص (١) .

« فالواقع أن جاليات المغتربين حبيبة على قلوب اللبنانيين المقيمين ، ولكن يخطىء من يظن أن هؤلاء المغتربين يهمهم لبنان أكثر مما يهم أبناءه المقيمين ، ويخطىء أكثر من يحسبهم أوفى للبنان من المقيمين فى قلبه . انهم أنفسهم لا ينكرون أن اخلاصهم لوطنهم الثانى الذى منه يرتزقون يفوق اخلاصهم لوطنهم الأصلى الذى هجروه . هذا بالضبط ما كانوا يصرحون به علناً فى المؤتمر الذى عقدوه عندما جاءوا الى لبنان وسوريا .

« فالمسرحية المرتجلة والموحى بها لتأييد سياسة شارل مالك ، لا تخدم لبنان ولا تحل العقدة اللبنانية ، ولا تفيد حتى لبنان الحكم نفسه . وليس عجيبا أن يعتبرها أحد الجناحين اللبنانيين تحديا له واستفزازا لشعوره ، لا سيما وهم فى غالبيتهم الساحقة من الجناح اللبنانى الآخر » (٢) .

---

(١) اصدرت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانيين فى عام ١٩٦٠ الاحصاء التالى عن عدد المغتربين اللبنانيين :

الولايات المتحدة ٣١١ر٤٠٠ ؛ شيلى ٠٠٠ر٢٠ ؛ السودان الفرنسى ١٢٠٠ ؛ نيجيريا ١٦٥٠ ؛ البرازيل ٨١٩ر٣٠٤ ؛ براجواى ٠٠٠ر٨ ؛ سيراليون ٢٩٠٠ ؛ ليبيريا ٢٦٩٧ ؛ الأرجنتين ٢٦٣ر١٥٠ ؛ بيرو ٢٠٠ ؛ غانا ٢٢٠٠ ؛ غينيا البرتغالية ١٠٥٠ ؛ المكسيك ٢٢٠ر٢٠ ؛ فرنسا ٠٠٠ر٥ ؛ أفريقيا الاستوائية ٣٠٠ ؛ الكامرون ١٥٠ ؛ كندا ٠٠٠ر٢٠ ؛ اسبانيا ٠٠٠ر١ ؛ الحبشة ٥٢٠ ؛ تنجانيقا ١١٥ ؛ كوبا ٠١٣ر٢ ؛ انجلترا ٠٠٠ر١ ؛ أريتريا ٦٠ ؛ كينيا ٦٠ ؛ أورجواى ٨٢ر١٥ ؛ جزر الكنارى ٣١٥ ؛ السودان ١٦٠٠ ؛ مدغشقر ٢٥ ؛ جزر الأنتيل ٠٠٠ر٩ ؛ السنغال ٠٧٠ر١٠ ؛ ج . م . ع ٠٠٨ر٣٠ ؛ تونس ٨٠ ؛ بوليفيا ٠٠٠ر٣ ؛ غينيا ٠٠٨ر٣ ؛ اتحاد جنوب أفريقيا ٧٥٠٠ ؛ استراليا ٠٠٠ ر٢٥ ؛ فنزويلا ٠٠٠ر٦ ؛ شاطىء العاج ١٨٥٤ ؛ التوجو ١٦٥ ؛ زيلندا الجديدة ١٦٠٠ ؛ اكوادور ٢٠٠ ؛ داهومى ٩٥ ؛ شمال أفريقيا ٣٥٠ ؛ الفلبين ٣٨ ؛ كولومبيا ٠٠٠ر١ ؛ النيجر ١٥٠ ؛ جامبيا ٦٥٠ ؛ الهند ٢٠٠ ؛ اليابان ٢٥ ؛ تركيا ٢٠٠ ؛ الكويت ٦٠٠٠ ؛ قطر ٦٠٠ ؛ السعودية ٧٠٠٠ .

(٢) العقدة اللبنانية — دكتور جورج حنا — ص ٥٤ .

ونجد أن الكثرة من المغتربين مركزة فى الأمريكتين وهى الوجهة الأولى للهجرة ، بينما نجد أن أفريقيا هى الميدان الحديث الذى يوجه اليه لبنان حالياً نشاطه كما سيتضح ذلك فى الصفحات التالية .

وقد رأت الحكومة اللبنانية أن هذا العدد الضخم من المغتربين والذى يقارب عدده ثلثى السكان المقيمين ، هو طاقة ضخمة لو أحسن استغلالها لعادت على الوطن الأم بالنفع ، لذلك فكرت فى جمع شمل المغتربين لتحقيق هذه الغاية ، وعلى هذا الأساس اضطر لبنان لرسم سياسة جديدة تجاه المغتربين ، وقد تمثلت تلك السياسة فى المؤتمرات التى تعقدها تحت اشراف الحكومة .

المؤتمر الأول للمغتربين :

حينما نتحدث عن المؤتمر الأول للمغتربين فان ذلك لا يعنى أن المغتربين لم يتلاقوا الا فى عام ١٩٦٠ ، بل ان هذه اللقاء قد سبقته عدة مؤتمرات فى أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ . ولكن هذا المؤتمر كان أول مؤتمر يعقد تحت الاشراف المباشر للحكومة اللبنانية . وكان اتحاد الجمعيات اللبنانية الذى عقد مؤتمره فى هافانا فى أغسطس عام ١٩٥٩ قد اقترح عقد مؤتمر عالمى للمغتربين وتبنت الحكومة اللبنانية هذه الفكرة وشكلت لجنة وزارية انبثقت عنها عدة لجان للتحضير للمؤتمر والاشراف عليه . وتكاتفت الجهود فى العمل على نجاح المؤتمر على الصعيدين الرسمى (١) والشعبى .

---

(١) بعثت وزارة الخارجية اللبنانية بمنشور دورى الى بعثاتها فى الخارج فى ١٩٦٠/٣/٣٠ تحثها على بذل كافة جهودها فى نشر الدعوة لحضور المؤتمر وكان من بين التعليمات المرسلة :

« الاتصال فورا بالقناصل الفخريين واتحادات المغتربين وجمعياتهم ومؤسساتهم وأنديتهم وابلاغهم قرار الحكومة بعقد المؤتمر .

« الاتصال برجال الصحافة المحلية منها واللبنانية للاعلان عن المؤتمر والدعاية ، وكذلك الاتصال بالمغتربين ولا سيما النواب من أصل لبنانى وكبار الموظفين من حكام وقضاة ورؤساء وأعضاء مجالس بلدية ورجال أعمال ومديرى بنوك ومصارف وأصحاب مصانع وغيرهم بغية أن يدرك كل مغترب أن لبنان يوجه الدعوة شخصيا للاشتراك فى مؤتمر =

وعقد أمين عام وزارة الخارجية مؤتمرا صحفيا (١) أوضح فيه الغاية من عقد مؤتمر المغتربين وأزال بعض الشكوك التى حامت حول نية الحكومة والمقيمين بالنسبة لاخوانهم المغتربين ، وبين أن المؤتمر وليد تفكير الحكومة اللبنانية والمغتربين اللبنانيين على حد سواء ، والغاية منه توحيد الجهود وتوثيق الصلات بين جالية وجالية وبين هذه الجاليات ولبنان ، وبين لبنان وتلك الدول الصديقة التى حل فيها اللبنانيون فأصبحوا من أبنائها الأوفياء . وليس من غاية المؤتمر التدخل فى شئون أى بلد ، بل التعاون واياه على تنمية مرافقه وتعزيز استقلاله السياسى خاصة الدول الأفريقية الناشئة والمستقلة أو المنطلقة الى الاستقلال .

وليس من غاية المؤتمر التدخل فى شئون النازحين من أبنائه أو التعرض للجنسية التى اعتنقوها ، يعتزون بها كما يعتزون بأصلهم اللبنانى ، انما غايته التعاون واياهم على ما فيه نفعهم ونفع وطنهم ووطن آبائهم ، يتيحون لهذا وذاك سبل التوسع الاقتصادى على أساس معاهدات اقتصادية ستعقد مع جميع بلدان الاغتراب من شأنها خاصة أن تفتح لانتاجها وبضائعها المناطق الحرة فى لبنان

= المغتربين والاجتماع تحت سماء لبنان . وطلبت السلطات اللبنانية من شركات السفر البحرية والجوية تخفيض أجور السفر الى لبنان فى الفترة الواقعة بين أول يوليو وأول أكتوبر ١٩٦٠ — تخفيض رسم تأشيرة الدخول الى لبنان الى الحد الأدنى ويشمل ذلك اللبنانيين والأجانب على حد سواء — يطلق على صيف عام ١٩٦٠ اسم « صيف جامعة اللبنانيين فى العالم » — اصدار طوابع بريدية جديدة بمناسبة مؤتمر ترمز اليه .

(١) عقد المؤتمر فى ١٩٦٠/٦/٢٠ ومن بين ما جاء فيه « ان أفريقيا لن تجد فى اللبنانى النازح اليها الا عونا على الطبيعة وعونا على الانسان — اذا شاء الانسان بها سوءا . ان اللبنانى الذى أمعن فى دول العالم الجديد ، وما زال يمعن فيها عملا وانشاءا وعمرانا فعرفت له شعوبها فضله ، سيكون رايه أيضا فى أفريقيا العمل البناء والعون العلمى والفنى من أجل شعوبها فى نهضتها الاقتصادية والصناعية والثقافية ، لا يزاحمها على رزقها ، بل يضاعف بعلمه وجده الأرزاق التى من حقها أن تنعم بها .

لتنطلق نحو الآفاق الشرقية الفسيحة ، كما انطلق اللبنانيون نحو بلادهم الرحبة .

وأمام اللبنانيين جميعا مقيمين ومغتربين فرصة سانحة للاسهام على المدى العالمى فى مشروعات اقتصادية ومالية وصناعية تعود عليهم وعلى البلدان التى استوطنوها وعلى لبنان بالنفع الجزيل .

ومن المشروعات التى لابد أن يهتم بها المؤتمر ، معاهدات ثقافية ترمى الى تعزيز الصلات العلمية والتربوية والثقافية بين لبنان وتلك البلدان ، وسبيلها الى ذلك انشاء مراكز ثقافية تضم المفكرين والأدباء من الفريقين ، ليعملوا على تعريف كل بلد بلغة البلد الآخر وحضارته وينهضوا معا بالرسالة الثقافية العالمية .

والمؤتمر يهدف الى انشاء جامعة لبنانية عالمية دائمة تعنى بتنظيم اسهام المغتربين فى مشروعات الانماء الاقتصادى والثقافى والاجتماعى الى توحيد الجهود وتنظيمها من أجل الدفاع عن القضايا اللبنانية والعربية .

ويتضح أن المؤتمر قد شدد بصورة خاصة على أهمية الجانب الاقتصادى وبحثه فى المؤتمر وضرورة التعاون بين كافة القوى للتنمية الاقتصادية (١) .

ومنذ أن تقرر عقد مؤتمر المغتربين فى بيروت ، برزت فى الأوساط الاقتصادية يقظة قوية لتتبع أخباره والنظر اليه بكثير من التفاؤل لما يرجى أن ينجم عنه من فوائد ونتائج من شأنها تدعيم الاقتصاد اللبنانى فى شتى حقوله ، الى جانب الرواج الذى ينتظر أن تبلغه حركة السياحة والاصطياف .

---

(١) جاء فى تقرير اللجنة الاقتصادية (ص ٧) « لا يخفى على أحد أن الجانب الاقتصادى والمالى يجب أن يكون وسيكون المهيمن على بحوث المؤتمر ونتائجه ، لأنه يشكل الناحية العملية والفعالية لتوثيق الروابط القائمة وانشاء روابط جديدة من جميع اللبنانيين » .

وألفت لجنة اقتصادية تضم كبار رجال الاقتصـــاد فى لبنان ، وقامت هذه اللجنة بنشـــاط واسع لتعريف المغتربين الى القطاعات الاقتصادية اللبنانية وتزويدهم بالدراسات المنسقة حول أفضل الوسائل لتوظيف الأموال المشتركة وتسليف القروض والمســاهمة الفعلية فى المشروعات العائدة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ورفع مستواها ..
وقد بذلت اللجنة جهوداً ضخمة لاقنـاع المغتربين بأن اقدامهم على الاسهام فى المشاريع الاقتصادية لن يكون من باب المجازفة .

وانبثقت عن اللجنة الاقتصادية العامة لجان فرعية (١) وحدد لكل منها ميدان لدراستم واصدار التوصيات التى تخـدم الهدف الذى من أجله عقد المؤتمر .

افتتاح المؤتمر :

افتتح المؤتمر فى ١٥ من سبتمبر عام ١٩٦٠ بكلمة من رئيس الجمهورية دعا فيها الى تعـاون مثمر بين المغتربين والمقيمين لتحقيق مشروعات انماء اقتصادى وثقافى واجتماعى يستفيدون منها فى الوطن

---

(١) هى : (أ) لجنة المساهمة والتوظيف المالى للمغتربين فى لبنان : وتعنى بدراسة الأوضاع الاقتصادية فى لبنان واقتراح المشروعات التى يمكن أن يكون للمغتربين مصلحة فى المساهمة فيها ، على أن تؤخذ فى عين الاعتبار أوضاع الأنظمة المطبقة فى بلاد الاغتراب .
(ب) المساهمة والتوظيف المالى فى بلاد الاغتراب : وتعنى بدراسة الأوضاع الاقتصادية فى بعض بلدان الاغتراب (الافريقية بصورة خاصة) واقتراح المشروعات التى يمكن لبعض اللبنانين المقيمين أن يساهموا فيها الى جانب اخوانهم المغتربين .
(ح) لجنة التبادل التجارى : وتقوم بجمع المعلومات ودرس الامكانيات التى من شـأنها أن تنمى حركة التبادل بين لبنان وبلاد الاغتراب وقد يسهم هذا التبادل فى تصريف نســبة محترمة من منتجات لبنان الذى يسعى دائما لايجاد أسواق لها .
(د) لجنة المالية والضرائب : تقوم بوضع دراسة مفصلة عن الأوضاع المالية والمصرفية فى لبنان الى جانب وضع دراسة حول النظام الضرائبى .
(هـ) لجنة المواصلات : تعمل على دراســة امكانات النقل الجوى والبحرى لأهميتها فى انماء التبادل التجارى والسياحى وكلاهما مصـدر مهم للدخل الوطنى .

الأم وفى مواطن الاغتراب ويوثق الصلات بين لبنان والدول المضيفة ، وقد اشترك فى المؤتمر حوالى ألف مغترب(١) .

وقد استمر انعقاد المؤتمر خمسة أيام ، وافق خلالها على عـدة قرارات ثقافية واقتصادية وسياحية ، وكان أهم نتائجه اعلان انشـاء « جامعة اللبنانيين فى العالم » .

ولما كانت هذه الجامعـة هى المحور الرئيسى الذى تقوم عليه سياسة لبنان فى الحاضر والمستقبل تجاه المغتربين ، لذلك سنتحدث عنها تفصيلا فيما يلى :

جامعة اللبنانيين فى العالم :

أقر المؤتمر تأليف جامعة اللبنانيين فى العالم مقرها الرئيسى بيروت وتضم الأفراد اللبنانيين والمقيمين فى بلدان الاغتراب أو الذين قضوا فى ديار الاغتراب مدة لا تقل عن الخمس سنوات وعادوا الى لبنان ، كما تضم الجمعيات اللبنانية العاملة فى بلدان الاغتراب والتى تضم لبنانيين ..

وأهداف الجامعة هى توثيق الروابط بين المغتربين والمقيمين من أبناء لبنان ، وكذلك توثيق الروابط بين اللبنانيين والمغتربين ، وتشجيع اسهام المغتربين فى النشاط الاقتصادى والثقافى والسياحى والاجتماعى فى لبنان وفى المهجر على السواء . وتبادل رءوس الأموال والعمل بين لبنان وبلاد الاغتراب واقامة علاقات ولاء واحترام متبادل بين المغتربين

---

(١) اشتركت الوفود التالية فى المؤتمر :
— الأرجنتين ١٧٤ ؛ سيراليون ٦٤ ؛ كندا ١٧ ؛ غينيا انبرتغالية ٤ ؛ البرازيل ١٧٣ ؛ فنزويلا ٦٤ ؛ جنوب افريقيـــا ١٠ ؛ كوستاريكا ٣ ؛ السنغال ١٢٦ ؛ شاطىء العاج ٤٩ ؛ قبرص ١٠ ؛ ايطـاليا ٢ ؛ غانا ٩٦ ؛ السودان الفرنسي ٤٢ ؛ بيرو ٧ ؛ الدومنكان ٢ ؛ المكسيك ٨٨ ؛ جـــزر الأنتيل ٣٦ ؛ فرنسا ٦ ؛ اكونجو ١ ؛ الولايات المتحدة ٩١ ؛ ليبريا ٣٠ ؛ اكوادور ٦ ؛ الحبشة ١ ؛ نيجيريا ٨٢ ؛ كوبا ٢٥ ؛ زيالندا ٦ ؛ تشـاد ١ ؛ غينيا ٨٠ ؛ استراليا ٢٠ ؛ ليفيا ٤ ؛ بنما ١ ؛ كولومبيا ٦٧ ؛ ج . م . ع ١٨ ؛ الكمرون ٤ ؛ أورجواى ١ ؛ شيلى ١ .

والدول المضيفة والاسهام الفعلى فى تقدم أوطانهم واشاعة روح التفاهم والصداقة فيما بينهم على الصعيدين الداخلى والدولى .

وقد قسمت بلدان الاغتراب الى ثمان مراكز رئيسية [١] واتخذ لكل مقر مركز دائم وروعى فى اختيار المقر أن يكون فى مركز تجمع اللبنانيين .

ويشرف على شئون الجامعة مجلس مركزى عام مقره بيروت ومهمته تنسيق الجهود فى المراكز الرئيسية ، وينتخب المجلس رئيسا له كل ثلاث سنوات ويجتمع مرة كل سنة على الأقل فى مقره أو بصورة دورية فى أحد مقار اللجان الاقليمية الداخلة فى نطاقه . هذا ، ويعقد مؤتمر المغتربين مرة كل ثلاث سنوات فى بيروت .

وقد انبثق عن الجامعة الفروع التالية :

أمانة السر .

الدائرة الثقافية والاجتماعية .

وقد ألقى على عاتق كل من الدائرتين الأخيرتين أعباء ضخمة أهمها :

(أ) الدائرة الاقتصادية : ومهمتها الاسهام عن طريق اسداء المشورة والدراسات فى تحسين الأوضاع الاقتصادية للجاليات

---

(١) المركز الأول : البلدان العربية ومقره بيروت .
المركز الثانى : أمريكا الشمالية وتضم الولايات المتحدة وكندا ومقره « ديترويت » .
المركز الثالث : أمريكا الوسطى وتضم جمهوريات أمريكا الوسطى وجزر بحر الكاريب ومقره « مكسيكو » .
المركز الرابع : أمريكا الجنوبية وتضم جمهوريات أمريكا الجنوبية ومقره « سان باولو » .
المركز الخامس : جزء من أفريقيا ومقره « داكار » .
المركز السادس : الجزء الآخر من أفريقيا ومقره « لاجوس » .
المركز السابع : الشرق الأقصى واستراليا ونيوزيلنده وجنوب آسيا ومقره « سيدنى » .
المركز الثامن : أوربا ومقره باريس .

اللبنانية ، وتبادل المعلومات الاقتصادية بين الجاليات اللبنانية بعضها البعض وبين لبنان ، وبحث ودراسة أفضل وسائل التعاون بين كل بلد من بلدان الاغتراب ولبنان فى سبيل الانماء الاقتصادى والمصالح المشتركة للبلدين . وانشاء جهاز دائم للبحوث الاقتصادية والمالية والتجارية لتعيين أفضل حقول ووسائل الاستثمار المشترك لرأس المال اللبنانى المقيم والمغترب ، والعمل كمستشار مالى وتجارى واقتصادى لدى المؤسسات والأفراد أعضاء الجامعة فى سبيل الصالح العام المشترك .

(ب) الدائرة الثقافية : وتعنى بانماء حركة التعاون والصداقة بين أفراد كل جالية ، وبين الجاليات وبعضها وبينها وبين شعوب البلاد التى تقيم فيها وبين هذه الشعوب ولبنان .. كما أن مهمتها ترويج الثقافة اللبنانية بين المغتربين والأوساط الثقافية فى بلدان الاغتراب وتعميم تعليم اللغة العربية والتاريخ اللبنانى وتعريف تلك البلاد بلبنان وحضارته . والسهر على محافظة اللبنانيين المغتربين على مستوى عال مهنياً واجتماعياً وثقافياً فى بلدان اغترابهم ،وتبادل البعثات والمعلمين والطلاب بين بلدان الاغتراب ولبنان وتنظيم الأعمال الاجتماعية والمدارس والمستشفيات والنوادى الثقافية والرياضية لدى الجاليات اللبنانية ،وأخيرا اصدار النشرات الدورية الملائمة .

ومر عام ١٩٦١ وكذلك عام ١٩٦٢ دون أن تظهر أية بادرة عملية نحو تنفيذ القرارات الاقتصادية والثقافية التى اتخذها المؤتمر ، مما دعا وزير الخارجية اللبنانية الى السفر لحضور اجتماع [١] المؤتمر

---

(١) ركز الوزير شرحه فى المؤتمر القارى الذى عقد فى بوسطن من ١٨ – ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٢ على النقاط التالية :

ميثاق الجامعة : قال انه قد عرض على هيئات وأفراد فى مختلف بلاد الاغتراب للاستئناس برأيهم وتلقى ملاحظاتهم ، وبالاستناد الى الأجوبة التى تلقاها المكتب الدائم تعدلت نصوص الميثاق حتى أصبح مؤتلفاً مع أوضاع الجاليات وامكانيات التنفيذ حسب رغبات جمهرة المغتربين أنفسهم، وبذلك نفى الوزير أن يكون الميثاق عملا انفردت به أو فرضته الحكومة اللبنانية على المغتربين = .

القـارى للمغتربين فى مدينة بوسـطن ، وأن يعيد الى الأذهان أهمية جامعة اللبنانيين فى العالم وأن يزيل ما أحاط بها من لبس وغموض.

وقد أعيد بحث موضوع جامعة اللبنانيين فى العالم على الصعيد الحكومى فى أواخر عام ١٩٦٢ لمحاولة دفعها الى الظهور على الصعيد الواقعى الا أنها لم تثبت وجودها بعد ..

المغتربون على الصعيد الداخلى :

موضوع المغتربين كأى موضوع لبنانى له وجهتا نظر وخاصـة بالنسبة لموضوع الاشتراك فى الحكم ، فالمعروف أن الغالبية العظمى من المغتربين من طوائف معينة ، لذلك فان ممثلى هـذه الطوائف فى الحكم يساندونهم مما يثير الطوائف الأخـرى . والموضوع الرئيسى الذى يشغل بال الجبهتين فى الداخل هو مطالبة احداهمـا بتمثيل

= **المكتب الدائم :** اوضح الوزير أن هـذا المكتب فى الواقع مكتب مؤقت لأن مهمته سوف تنتهى بانتخاب المجلس المركزى للجامعة ،والحكومة اللبنانية لا سـلطة لها ولا تريد أن يكون لها سـلطة على الجامعة وهى لا تشرف عليها ولا تقيدها فى شىء ولا علاقة لها بالجامعة غير علاقة المحبة والمساعدة والتشجيع .

الأهداف : أن الانتساب للجامعة لا يمس من قريب أو بعيد مسائل الجنسية والتجنس ، فهو يشمل جميع الذين انحدروا من أصل لبنانى سواء أكانوا متمتعين بجنسيتهم الأصلية أم كانوا يتمتعون بجنسية البلاد المقيمين فيها . وأهداف الجامعة تمكين أواصر الولاء والاخلاص والاحترام من قبل اللبنانى الأصل تجاه الدولة التى اكتسبوا جنسيتها ، بل ان الهدف هو جعل اللبنانى الأصل واسطة خير بين وطنهم الأصلى ووطنهم الحالى .

الدين والسياسة : من الأسس التى يجب أن ترتكز عليها الجامعـة ابتعاد نشاطها فى جميع الظروف والأحوال عن شئون الدين والسياسة والطائفية .

النوادى والجمعيات : ليس من أهداف الجامعة منع اللبنانيين فى كل بلد أو كل منطقة من أن يؤلفوا فيما بينهم جمعيـات أو نواد ، ولا من شأنها أن تقضى على الجمعيات والنوادى الموجودة حالياً ، بل على العكس من ذلك أن الأفراد المنضمين حالياً الى مؤسسات خاصة يستطيعون أن يظلوا منتسبين اليها رغم انتسابهم الى الجامعة ، كما أن تلك المؤسسات ذاتها يمكن أن تصبح عضواً فى الجامعة أو تكون فرعاً محلياً لها مع احتفاظها بشخصيتها ..

المغتربين فى المجلس النيابى ورفض الجبهة الأخرى هـذه الفكرة أو فكرة حسابهم ضمن الاحصاء العددى لسكان الدولة [١] .

والمسلمون اليوم حينما يطالبون بالاحصـاء العام والعدالة فى توزيع المناصب ، انما هم على ثقة بأن لهم الأغلبية ، وحينما يحاولون تطبيق ذلك فان العقبة التى تواجههم هى اصرار الجانب الآخر على أن يدخل المغتربون فى الخارج ضمن الاحصاء بالرغم من وجهات النظر التى تنفى هذا الحق .

---

(١) جاء فى مذكرات الشيخ بشارة الخورى أول رئيس للجمهورية فى الجزء الثالث من كتابه حقائق لبنانية ص ٣٢٤ حول هذا الموضوع ما يلى :

(أ) ان الأغلبية الساحقة من المغتربين خصوصاً فى الولايات المتحدة، قد اعتنقت الجنسية الأمريكية ، فلم يبق لهم حق بأن يكونوا ناخبين أو منتخبين فى لبنان ولا يحسبوا فى معدل التمثيل الطائفى .

(ب) ان القانون اللبنانى راعى مصلحة هؤلاء المغتربين بأن عدهم لبنانيين حال رجوعهم نهائياً الى لبنان وأجاز منحهم تذكرة هوية لبنانية وخولهم ممارسة حقوقهم الانتخابية .

(ح) ان اللبنانيين الذين حافظوا على جنسيتهم اللبنانية أو اختاروا هذه الجنسية بحكم معاهدة لوزان ، أو الذين سيختارونها بعد تحديد المهلة المعطاة لهم فى المعاهدة المذكورة ــ ويبلغ عددهم أكثر من ١٥٠٫٠٠٠ ، وأكثرهم فى أمريكا اللاتينية ، ان هؤلاء مقيدون فى السجلات الخاصة بهم ــ رقم ب ــ وليس من مانع قانونى يحول دون نقلهم الى سجلات ــ أ ــ أى سجلات المقيمين . فاللبنانى لبنانى سواء أكان فى الوطن أم فى المهجر وهذه هى الحالة فى جميع البلدان .

(د) أما حق هؤلاء فى الانتخاب فلا يمكن ممارسته الا بحضورهم فعلا عمل الانتخاب فى مناطقهم ، وأما القول بأن لهم حق الاقتراع وهم غائبون أسوة بما يجرى فى دول أخرى فهو رأى لا ينطبق على حالتهم ، لأن الأجانب الغائبين عن بلادهم والذين يحق لهم ممارسة الانتخاب فى ذلك الغياب انما هم الموظفون وأفراد الجنـدية والبحرية المعروف محال اقامتهم من حكوماتهم ، والذين ترسل اليهم صناديق الاقتراع فى وقت الانتخاب ، وهكذا لا يمكن تحقيقه فى حالة لبنان .

(هـ) بقى حق المغتربين اللبنانيين فى أن يحسبوا فى المعدل الانتخابى ، وقد عمل لهذا الحساب المرحوم أيوب ثابت يوم وزع المقاعد اللبنانية على الطوائف فى عام ١٩٤٣ ، فقامت الطوائف الاسلامية على عمله وطالبت بالاحصاء العام ،فحلت سلطة الانتداب الخلاف بتوزيع المقاعد بنسبة ٦ : ٥ مسيحيين ومسلمين وعلى هذا القرار سارت الحكومات المتتابعة » .

الا أن قضية الاحصاء هذه ستظل عالقة بقضية الطائفية ، فيوم أن تزول الطائفية من لبنان سيجرى احصاء عام للســكان . ومهما أوتى أى مسئول من الجرأة فانه لن يقدم على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ الاحصـــاء خوفا على الكيان اللبنانى وحرصـا على الوحدة الوطنية .

الجامعة العربية والمغتربون :

مع التطور العربى وظهور نشاط فعال للمجمــوعة العربية فى المحيط الدولى بدأت الدول العربية تهتم بالاعتمــاد على المغتربين ليكونوا دعاة طيبين لوطنهم الأم فى بــلاد المهجر ، وقد قامت جامعة الدول العربية باتخاذ بعض الخطوات التى من شأنها جمع شـمل المغتربين العرب بكافة جنسياتهم داخل تنظيم واحد يمكن الاستفادة منه فى دعم القضايا العربية فى مختلف بلاد المهجر دون نظر الى الدين أو العقيدة السياسية .

وقد قوبل تصرف الجامعة العربية بكثير من النقد والتجريح من بعض الفئات فى لبنان [١] ، مما أدى الى دخول الفئات الأخرى فى جدل

---

(١) صرح الوزير بطرس الجميل لصحيفة الدستور فى ١٩٦١/٧/١١ بما يلى « نعتبر ٨٠٪ من المغتربين الذين يتكلمون اللغة العربية من أصل لبنانى ، وقد لمست الكتائب اللبنانية هذه القوة الهائلة وعملت منذ ١٥ عاماً كل ما فى وسعها من جهود لتنظيم هذه الفئة الخيرة لتكون تلك القوة فى سبيل مصلحة لبنان » .

وما المؤتمرات التمهيدية وآخرها التى انبثقت عن الجامعة اللبنانية لما وراء البحار وما يلى ذلك الا خير دليل على مدى حرصنا فى المحافظة على هذه القوة وكل أملى بأن الحكومة لن تترك أحدا يسبقنا لاستغلال هذه القوة لغير المصلحة اللبنانية ، وما نسمعه اليوم من محاولات تجرى لاستثمار أبناء لبنان ، فان تاريخه يعود لخمسين سنة ، وهو جدل بيزنطى قديم يراود المخيلات ولكن — لله الحمد — تبوء بالفشل ...

« نعم ان لغتنا عربية ولكن القومية التى يتغنون بها ما زالت تحت الدرس والجدل » .

طائفى حول هذا الموضوع [١] .

ويبدو أن الجامعة العربية أمام تلك النغمة الطائفية بالاضافة الى الأحداث التى وقعت فى المنطقة قبل نهاية عام ١٩٦١ . وما حدث من تجميدها عام ١٩٦٢ حيث كانت على وشك الانهيار ، جعلها تتخلى عن موقفها بالنسبة لمسائل الاغتراب وشئون المغتربين .

---

(١) فى ١٩٦١/٧/٢٦ نشرت جريدة صوت العروبة ردها على رأى الوزير الجميل وقد جاء فيه :

« ان اتهامنــا للناقدين فى السياســة اللبنانية هو الاتهام الدائم المستمر ديمومة واستمرار سلوكهم وتصرفاتهم الطائفية .

« واذا كنا قد عدنا اليوم الى هذا الاتهام ، فلأن صوتاً قد ارتفع مرة أخرى ليناهض الدعوة الى جمع شمل المغتربين ورمايتهم من قبل الجامعة .

« فالعجب فى أمر هذه الأبواق أنها تعتبر رعاية الجامعة العربية للمغتربين عملا طائفياً ، بينما تتجاهل بكل صفاقة طبيعة الجامعة اللبنانية للمغتربين فى العالم ، وما تنطوى عليه من نيات هى فى صميم التفرقة الدينية والتعصب الدينى المقيت .

« الجامعة اللبنانية التى يصفقون لها ويهللون ليست غير رد على دعوتنا للاحصاء ومطالبتنا بحصر الشعب اللبنانى حصرا تمليه ضرورات الاستقلال والتنظيم .

« انهم يسخرون أموال الدولة ونفوذها فى هذا الميدان قصداً منهم الى الاستكثار من عدد المواطنين المنتسبين الى دين معين ، وكل دعوى غير هذه باطلة ما فى ذلك ريب . (وافق مجلس النواب على اعتماد ثلاثمائة الف ليرة مصاريف لمؤتمر المغتربين عام ١٩٦٠) .

« واذا لم يكن هذا صحيحاً فاننا نسأل هؤلاء عن الغرض الأساسى من تعبئة المغتربين اللبنانيين وحسب ؟ هل هو تنظيم جبهة دولية لمفاخرة القضايا العربية ؟؟ ولماذا لا تتسم هذه الجبهة فتضم اليها عناصر أخرى غير لبنانية ؟ ألا يكون فى هذا التوسع مزيداً من القوة والتأييد للقضايا العربية المذكورة ؟

« نحن نعلم أنهم لن يناقشــوا هذا الموضــوع ، ولم يتنازلوا عن عنادهم ، لأن شغلهم هو طبع لبنان بطابع طائفى يسمونه نفاقا « الطابع المميز » .

« جامعة الدول العربية التى يفترض فيها أن تكون جامعة لكل العرب بما فى ذلك اللبنانيين ، هى الهيئة الوحيدة التى يجدر بها أن ترعى كل شأن من شئون العرب الدولية بما فى ذلك المغتربين .

« أما جامعة اللبنانيين فى العالم ، فليســت غير سياســة لبنانية طائفية مصدرة الى الخارج تحت ستار الرغبة فى جمع المغتربين ورعاية شئونهم » .

أوضاع المغتربين فى الخارج :

بدأت الحكومة اللبنانية تواجه المتاعب فى السنوات الأخيرة من جراء تصرفات بعض المغتربين ، سواء المقيمين فى الأمريكتين أو المقيمين فى أفريقيا .

وتختلف متاعبها فى الأمريكتين عن المتاعب التى تواجهها فى أفريقيا وذلك على الوجه التالى :

اولا : مغتربو الأمريكتين :

رغم ضعف رابطة هؤلاء بالوطن الأم ، فقد انتشر بين صفوفهم بعض اللبنانيين الذين يغادرون لبنان طمعا فى جمع الأموال بطرق غير مشروعة ، والاحتيال على المغتربين بحجة جمع التبرعات والمساعدات لصالح بعض المشروعات الاجتماعية والعمرانية بلبنان . وقد اضطرت الحكومة الى أن تصدر قانونا فى أوائل عام ١٩٦٣ بموجبه أصبح من حق رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية سحب جواز السفر [١]، أو عدم تجديده فى حال قيام حامله بأعمال من شأنها تشويه سمعة لبنان فى الخارج أو توجب اخراج فاعلها من البلد الأجنبى الموجود فيه.

ومعظم الجاليات اللبنانية فى تلك المنطقة تقع تحت تأثير نوع معين من الدعاية يناهض الحكم القائم فى لبنان — اذا لم يكن على الصورة

(١) واذا لم يسلم صاحب العلاقة جواز السفر الى رئيس البعثة أو القنصلية خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه قرار السحب ، يعتبر الجواز ملغى ويبلغ ذلك الى سلطات الدولة الموجود على أراضيها . وقد جاء فى المذكرة التفسيرية التى استند اليها المشرع فى اصدار هذا القانون الى « أن بعض اللبنانيين قد يرتكب فى الخارج مخالفات من شأنها تشويه سمعة لبنان وتعكير العلاقات بينه وبين الدول الأجنبية ، وبالتالى الحاق الضرر بمصالح المغتربين ، ومن هذه المخالفات التى تسترعى الاهتمام قيام بعض الأفراد بجمع الأموال بصورة احتيالية وبالوشاية على أفراد الجاليات بصورة تضر بمصالحها وتخلق بلبلة فى صفوفها ، أو بنشاط يمس بالنظام العام فى البلدان التى يقيمون فيها . ان هذه المخالفات قد تتكرر وتتضاعف ، وهى تستدعى سحب جواز السفر فوراً من مرتكبها وترحيله الى لبنان بعد تزويده بوثيقة مرور صالحة للسفر فقط الى لبنان .

التى يرتضيها ويناهض السياسة العربية بوجه عام . وقد انتقل مركز نشاط القوميين السوريين الى دول أمريكا اللاتينية عقب اكتشاف المؤامرة الفاشلة على لبنان ، وتركز هذا النشاط فى جمهوريتى المكسيك والبرازيل [١] .

والهدف من وراء حملات التشهير التى يقوم بها هؤلاء هو أن تقع السلطات اللبنانية تحت ضغط معنوى لرغبات المغتربين وتحقق أهدافهم أو بعضها — ارضاء لهم — وخاصة تخلى الحكومة أو العهد القائم عن سياسته الحيادية فى المجال العربى .

ثانيا : مغتربو افريقيا :

تستأثر أوضاع المغتربين فى أفريقيا باهتمام الحكومة اللبنانية وخاصة الصعوبات التى بدأت تواجه أفراد الجاليات فى معظم أفريقيا التى استقلت حديثاً ، اذ لا تمر شهور حتى تفاجأ حكومة لبنان باعتقال عدد من اللبنانيين اما بتهمة تهريب الأموال أو تهريب المجوهرات ، مما يضطر حكومات الدول المقيمين فيها الى مصادرة أموالهم [٢]

(١) وزعت فى المكسيك خلال عام ١٩٦٢ منشورات بين صفوف المغتربين بتوقيع « جبهة الانقاذ » يحملون فيها على المسئولين فى لبنان ويتباكون على « الحرية المخنوقة » فيه ويحثون اللبنانيين المقيمين والمغتربين على انقاذ لبنان من الحكم القائم . **وفى البرازيل وزعت منشورات** بنفس المعنى باسم « **جبهة الانقاذ الوطنى** » و « **كعكة شبيبة الأرز** » و « كتلة أشبال حنين » وأرسلت تلك المنشورات الى بعض الشخصيات فى لبنان فى منتصف عام ١٩٦٢ وهى تتضمن المطالب التالية : ضرورة تخلى رئيس الجمهورية عن الحكم لأن وصوله اليه كان مخالفاً للدستور وأنه فرض على البلاد — انقاذ لبنان من السياسة الناصرية ومضاعفاتها الأجنبية وطرد أجهزة التجسس المصرية المنتشرة فى صفوف الشعب — وضع حد لعداء لبنان تجاه جيرانه الذين يكنون له الخير — انقاذ الحرية التى لا معنى لوجود لبنان بدونها ، من سياسة البطش الوحشى (وذلك لالقاء القبض على القوميين المشتركين فى المؤامرة) — ابعاد مصير المغتربين — الذى هو مصير لبنان من بين أيدى أعداء لبنان كجنبلاط (وزير الداخلية) — المطالبة بحل مجلس النواب القائم — اقامة حكومة حيادية محل الحكومة الحالية — اصدار عفو عام عن المسجونين والمعتقلين .

(٢) من هذه الأمثلة ما يلى :

— فى مارس ١٩٦٢ اعتقل عدد كبير من المغتربين فى غانا بتهمة =

وانعكـــاس تلك التصرفات على تصرف السـلطات مع باقى أفراد الجاليات اللبنانية .

ورغم حرص الحكومة اللبنانية على توجيـه المغتربين ونصحهم بالابتعاد عن كل عمل غير مشروع ، الا أن تلك الأفعال تتكرر . وكانت تلك التصرفات من بين الأسباب التى دعت الحكومة الى اصدار قانون سحب جوازات السفر .

ولا تملك الحكومة اللبنانية ازاء تلك التصرفات سـوى ايفاد بعض سفرائها الى تلك الدول لمحاولة تصفية الموقف واتخاذ الاجراءات القانونية تجاه المغتربين الخارجين على القانون

وبعض المغتربين اللبنانيين لا يهمهم من اغترابهم سوى جمع المال دون وازع وطنى أو عربى « فعلاقات المغتربين بالاسرائيليين فى كل من لاجوس وأكرا وأبيدجان وداكار ومونرافيا تبعث على القلق، ولقد وجدنا أن الكثير من التجار اللبنانيين يتعاملون مع الاسرائيليين ويتبادلون البضائع مع اسرائيل . وليس هنا بلد أفريقى الا وفيه فئة كبيرة من المغتربين تتعامل مع اسرائيل بشكل فاضح ، والمادة طاغية على كل القيم والمفاهيم،والسفراء على علم بعلاقات المغتربين باسرائيل، ومع ذلك لا يقومون بعمل ايجابى بهذا الخصوص[1] .

والمجال الافريقى سهل ورحب أمام اسـتغلال المغتربين ومن

= التهريب وقد بحث موضوعهم أكثر من مرة أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب اللبنانى آخرها فى ١٩٦٢/٤/٢٦ ووسطت بعض الدول العربية لحل الأزمة دون نتيجة .

— فى ١٩٦٣/١/١٧ سافر السفير الدكتور كريم عزقول لمقابلة الرئيس سيكتورى لتسوية أزمة نشبت بسبب اختلاس لبنانين ١٧٦ مليون فرنك عن طريق استغلال التشريعات المالية الجديدة التى صدرت فى غينيا.

— فى ١٩٦٣/١/١٨ اعتقل أربع تجار لبنانيين فى « فريتون » بتهمة تهريب المجوهرات وأنذروا بمغادرة البلاد فوراً .

(١) من تصريح للسيد وجيه أبو ظهر رئيس غرفة التجارة بصيدا عقب عودته من جولة قام فيها بزيارة بعض الدول الإفريقية ، ونشر فى صحيفة بيروت المساء فى ١٩٦١/٩/٢١ .

ورائهم الحكومة اللبنانية ، لذلك سنعرض فى الجزء التالى الى علاقة لبنان بأفريقيا .

لبنان وافريقيا

لظروف خارجة عن ارادة لبنان أملتها عليها الأوضاع فى المنطقة العربية والتطورات التاريخية التى تمر بها ، بدأت الحلقة تضيق حول الاقتصاد اللبنانى المعتمد على تجارة الترانزيت وتصريف منتجاته الى الدول العربية المجاورة .

وكان على لبنان أن يجد لنفسه مخرجا وأن يرسم سياسة طويلة الأجل يعتمد عليها فى بقاء رخائه الاقتصادى كما هو ، اذ أنه اتناجياً ليس لديه ما يمكنه من الاعتماد على نفسه أو الوقوف على قدميه ، فالحمضيات والفواكة والخدمات وتجارة الترانزيت ، كل هـذه الأبواب لم تعد فى العصر الحالى كفيلة بتغطية نفقات المشروعات والأعباء الملقاة على عاتق الدولة«ورأس مال لبنان أفكار وخدمات»[1].

ويبدو أن لبنان قرر أن يبحث عن أسواق جديدة يستطيع أن يستفيد منها حتى يعوض الخسارة التى لحقته من جراء الانكماش الذى طرأ على الأسواق العربية بالنسبة للصـادرات والواردات اللبنانية ، وحتى يضمن بألا تكون الأسباب الاقتصـادية عاملا يجعله يضطر الى الخضوع يوما الى المطالب السياسية لأى دولة من الدول اذا ما أغلقت فى وجهه أبواب أسواقها أو منعت عنه مصطافيها .

وكان على لبنان أن يدقق فى اختيار وجهته .

ويبدو أنه قرر الاتجاه نحو افريقيا . لأسباب عدة .

الاتجاه نحو افريقيا :

بدراسة الواقع اللبنانى يمكن ارجاع اختيار الاتجاه الافريقى الى عدة عوامل أهمها وجود ركيزة من المغتربين اللبنـانيين فى معظم

---

(١) حقائق لبنانية — جورج سكاف — ص ٨٧ .

الدول الافريقية يمكن الاعتماد عليهم فى تنفيذ المشروعات التى ترى الحكومة اللبنانية أنها ستسهم فى تصريف المنتجات اللبنانية أو تنشيط الحركة التجارية والسياحية خاصة وأن الجاليات اللبنانية فى افريقيا تتميز بأنها تجمع بين جناحى لبنان ، مما يجعل التوازن الطائفى فى بلاد المهجر الافريقى عاملا فعالا فى انعكاسه على الأراضى اللبنانية نفسها، لأن أى استفادة مادية سيعود أثرها على المسلم والمسيحى فى بلاد المهجر ، وعلى عائلاتهم فى أرض الوطن . كما أن الحكومة لن تجد نفسها فى محل نقد من أى طائفة من الطوائف بالنسبة لأى مساعدة تقدمها للجاليات هناك .

ومما تجدر الاشارة اليه أن هناك فرقا واضحا بين الاغتراب فى أفريقيا والاغتراب فى أمريكا ، فالمغترب فى أفريقيا يكيف حياته على أساس جمعه أكبر قدر ممكن من الثروة والعودة الى بلاده طالت فترة اقامته أو قصرت . عكس المغترب فى غيرها من المناطق الذى يرتب حياته على أساس التوطن الكامل فى بلاد المهجر واندماجه الكامل بالسكان وضعف صلته ببلاده بمرور الوقت ، والأول أكثر فائدة — على الصعيد العملى — لبلاده عن الثانى .

هذا ، ويلاحظ أن بعد المسافة بالنسبة للمغترب فى الأمريكتين قد أوجد فتور فى حماسه بالنسبة لبلاده ، مما يجعل من العسير على لبنان أن يجد له سوقا بالقرب منهم حتى يمكن الاستفادة من وجوههم، بالاضافة الى أن معظم المغتربين فى تلك المناطق لهم ميول سياسية معينة تخالف السياسة المعتدلة التى تحاول أن تتبناها معظم الحكومات اللبنانية ، مما يجعلهم لا يؤمنون بالتعاون مع حكومات من هذا النوع .

لهذه الأسباب مجتمعة أخذ لبنان يعمل بمختلف الوسائل على التقرب من أفريقيا ..

مظاهر التقرب :

مظاهر تقرب لبنان من أسواق وحكومات أفريقيا أخذت تزداد يوما بعد يوم وقد رسمت الحكومات المتعاقبة خطة عمل [١] كان أهم مظاهرها استقبال الوفود الاقتصادية والثقافية المتتابعة من بعض دول أفريقيا واجراء المباحثات معهم [٢] ، وتعيين ممثلين دبلوماسيين لبنانيين فى معظم الدول الافريقية التى استقلت حديثا ، حتى ان التوسع فى التمثيل الدبلوماسى مع أفريقيا أخذ طابعا خاصا تميز بكثرته عن مثيله فى دول أمريكا اللاتينية رغم أن عدد المغتربين فى المنطقة الأخيرة يفوق كثيرا عددهم فى أفريقيا ، يضاف الى ذلك اتجاه لبنان الى الاكثار من توجيه الدعوات الى بعض رؤساء الدول الأفريقية والوزراء ورجال الدين لزيارة لبنان [٣] .

وفى الناحية الاقتصادية أنشأت الحكومة اللبنانية شركة ملاحة

---

(١) اقترح النائب اميل البستانى انشاء معهد فى لبنان يضم أبناء افريقيا يطلق عليه اسم « معهد الشئون الافريقية » على أن تساهم فى انشائه الدولة والمغتربون فى افريقيا والمقيمون اللبنانيون .

« كما تولت السلطات اللبنانية اقناع مؤسسات السياحة وشركات الطيران التى لها خطوط منتظمة مع افريقيا بترتيب رحلات سياحية بأسعار مخفضة لاعطاء فرص لأكبر عدد من الناس فى كل من الجانبين للتعرف على أحوال الجانب الآخر .

تكونت لجنة حكومية لبنانية لتنسيق التعاون مع دول افريقيا فى المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتتألف من :

الأمين العام لوزارة الخارجية — المدير العام لوزارة الاقتصاد الوطنى — المدير العام لوزارة العمل والشئون الاجتماعية — مدير الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية — مدير الشئون الثقافية بوزارة الخارجية — ممثل مركز النشر اللبنانى .

(٢) زار لبنان خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ وفود اقتصادية من نيجيريا والكمرون والسنغال .

(٣) فى ١٩٦٢/١١/٢٣ حمل سفير لبنان فى السنغال الدعوة لزيارة لبنان الى كل من : وزير الأنباء فى السنغال ، وزير خارجية جمهورية تشاد ، وزير اقتصاد جمهورية الجابون ، وأربع دعوات أخرى لشخصيات افريقية .

بحرية مع أفريقيا أسهمت فيهـا الحكومة اللبنانية ورجال أعمال من لبنان وأفريقيا وستتولى هذه الشركة شحن البضائع من لبنان الى الدول الافريقية وبالعكس ورأس مال الشركة ثمانية عشر مليونا من الليرات اللبنانية .

كما قامت الحكومة بايفاد وفد اقتصـادى [١] لزيارة عدد من الدول الافريقية التى تربطها بلبنان علاقات دبلوماسـية والبحث مع حكوماتها فى تعزيز العلاقات عن طريق عقد سلسلة من الاتفـاقات والمعاهدات فى الحقول الثقافية والاقتصادية .

لبنان وأفريقيا والمجلس الاقتصادى العربى :

عودة الى قرارات المجلس الاقتصادى العربى فى دورته الثانيـة التى عقدت فى بيروت فى صيف عام ١٩٦٢ ، يظهر أن المجلس قد ناقش بالتفصيل موضوع توطيد العلاقات مع أفريقيا واتخذ عدة قرارات [٢] كان معظمها نتيجة لبعض الاقتراحات المقدمة من الجانب اللبنانى ، وقد أشير فى صلب تلك القرارات الى الاعتماد على اسهام المغتربين عنـد تنفيذ معظم المشروعات .

ولبنان يتبنى ويعتمد فى انجاح سياسته فى أفريقيا — الى حد كبير — على المغتربين اللبنانيين هناك ، ولا شك أنهم أقدر من غيرهم

---

(١) فى أكتوبر عام ١٩٦٢ عقد اجتماع بوزارة الخارجية اللبنانية حضره أعضاء لجنة تنسيق وبعض كبار التجار والصناعيين لدراسة تنمية العلاقات بين لبنان والدول الافريقية ووضع على بساط البحث مشروعات نفذ بعضها ولا زال البعض الآخر قيد الدراسة .

(٢) ضم الوفد وزير الاقتصاد وبعض رجال الأعمال وقد استطاع بعض التجار اللبنانيين بمجهودهم الفردى من فتح أسواق جديدة للتفاح اللبنانى وطبقاً للاحصائيات الرسمية صدرت كميات التفاح التالية خلال سبتمبر عام ١٩٦٢ (الوزن بالكيلو جرام) .

أفريقيا الغربية ٢٨٩,٠٠٠ — شاطىء العاج ٦٣٠٠ — كينيا ٣٠٠٠ السنغالى واتحاد مالى ٣٠٠٠ — الصومال الفرنسى ٢٠٠٠ — غانا ٢٨٣٤ .

من أبناء الدول العربية على النجـاح وذلك بفضـل رؤوس الأموال الموجودة لديهم ، والخبرات التى اكتسبوها فى تلك المناطق ومعرفتهم بأهل البلاد وعاداتهم وتقاليدهم وكيفية معاملتهم[١] .

السياسة الرسمية تجاه أفريقيا :

ان العلاقات المقبلة تجاه أفريقيا سـوف ترتكز على التقرب من أفريقيا وزيادة الارتباط بها [٢] . وقد عقد لهذا الغرض مؤتمر حضره الدبلوماسيون اللبنانيون بأفريقيا فى مايو عام ١٩٦٣ لدراسـة أنجح الوسائل الكفيلة بزيادة الروابط بين لبنان ومختلف الدول الافريقية .

---

(١) أهم القرارات : (١) الحث على انشاء ودعم ما هو قائم من الخطوط الملاحية العربية الى غرب أفريقيا ، بحيث يخصص عددا اكبر من البواخر وأن تكون الرحلات أكثر انتظاماً وفترات وصولها أكثر تقارباً (ب) أن تقوم الشركات والمؤسسات المالية فى البلاد العربية بالعمل على حد نشاطها الى أفريقيا (قام بنك انترا بافتتاح عدة فروع له فى نيجيريا وغيرها من الدول خلال عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ (اما فرديا أو جماعيا ،وذلك بانتظام عدد منها فى مؤسسة قوية واحدة للعمل ، كما يستحسن اشراك رأس المال الأفريقى الوطنى فى مثل هذه المؤسسات لكى تأخذ منذ البدء صفة التعاون بين البلاد العربية والأفريقية ، وكذلك حث المغتربين العرب على المشاركة فى رأس مالها ومؤازرتها (ج) أن تقوم مؤسسات المقاولات العربية بمد نشاطها الى البلاد الأفريقية ، ومن المستحسن تأسيس فروع لشركات المقاولة العربية يشترك فيهـا رأس المـال الأفريقى الوطنى وكذلك يساهم بها لمغتربون العرب (أسست شركة كانت اللبنانية عدة فروع لها فى بعض الدول الأفريقية) (د) أن تدرس الشركات والمؤسسات الصناعية العربية امكانية انشاء مؤسسات صناعية فى أفريقيا على نفس الأساس المتقدم وهو التعاون بينها وبين المغتربين العرب (هـ) تشجيع المغتربين العرب على دخول حقول الاستثمار الصناعى والاهتمام بالمجالات التى تفيد الاقتصاد الأفريقى وتساهم فى تطويرها وتنميتها .

(٢) فى ١٩٦٢/١١/٢٩ أعلن وزير الخارجية ما يلى : (١) أرض فى ميزانية وزارة الخارجية لعام ١٩٦٣ مبلغ مليـون ليرة لبنانية تخصـص للصرف على الشئون الأفريقية ، مثل ارسال بعثات خبراء فنيين وبعثات

تلك هى أسس العلاقات بين لبنان وأفريقيا والأيام هى التى ستزيدها توثقا ، وتصرفات المغتربين هى التى ستحكم على هذه العلاقات بالفشل أو النجاح .

ثقافية ودعوة شخصيات أفريقية · (ب) تقرر انشاء مركزين لبنانيين في داكار أحدهما ثقافى والآخر اقتصادى · (د) تأليف لجان خاصة لدراسة الأسس الثقافية والاقتصادية التى ستبنى عليها علاقات لبنان بأفريقيا · (ء) أن وزارة الخارجية اللبنانية أصدرت تعليماتها الى سفراء لبنان فى أفريقيا بغية تنبيه المغتربين الى وجوب التقيد بأنظمة وقوانين البلاد التى يعملون فيها تقيداً تاماً وعدم التعرض للمشاكل والمخالفة للقوانين تقع تحت طائلة سحب جوازات السفر منهم كما جرى ابلاغ وزراء خارجية الدول الأفريقية بنسخة عن هذه التعليمات ·

الفصل الثالث

لبنان والمعسكر الشرقى

عند الحديث عن علاقات لبنان بالمعسكر الشرقى نجد أن تلك العلاقات تكاد تكون شكلية وتقليدية . ماعدا علاقاتها المحدودة بالاتحاد السوفيتى ولذلك سنعرض لها تفصيلا فيما يلى ثم نتبعها بالحديث عن الشيوعية فى لبنان ومدى أثر توجيه روسيا واستفادتها من وراء ذلك.

١ ــ الاتحاد السوفيتى :

بعد قيام الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧ ، انقطعت الصلة تماما بين أرثوذكس لبنان وبين الكنيسة الروسية التى كانت تتدخل فى شئون لبنان من قبل بحجة حمايتهم .

الا أن العلاقات استؤنفت بزيارة بطريرك موسكو لسوريا ولبنان عام ١٩٤٥ ثم أتبعت بزيارة ثانية عام ١٩٦٠ ، وكان لهذه الزيارات أثر كبير فى توطيد العلاقات بين الجانبين والتى سنعرض لها فيما بعد ..

ومصادر النفوذ الروسى فى لبنان ترتكز بجانب نفوذ الكنيسة الأرثوذكسية على الدعاية التى تنشرها مكاتب الاعلام الروسية وعلى نشاط الحزب الشيوعى .

وفيما يلى تفصيل لما أجملنا ..

(أ) النفوذ الدينى :

يتمثل هذا النفوذ فى زيارات رجال الدين ، فقد رأت روسيا أن فى قيام رجال الدين الروس بزيارات للشرق سوف يكون عاملا مساعدا

فى عودة نفوذها الى ماضيه ، لذلك عمدت الى تشجيع البطريرك « ألكسيس » على القيام بزيارة الكنائس الشرقية ، وقد قام بزيارته الأولى الى سوريا ولبنان فى عام ١٩٤٥ ، وقد رافقت هذه الزيارة ظروف وعوامل أسهمت فى نجاحها[1] ، كما ساعد على ذلك الموقف الايجابى الذى وقفته روسيا من الأديان بعد أن كانت أعلنتها حربا شعواء عليها .

وتلا ذلك عدة زيارات شخصية قام بها البطريرك والمطارنة الأرثوذكس فى سوريا ولبنان لموسكو ، وأعقب ذلك انشاء للكرسى الأنطاكى فى موسكو واعادة الأوقاف الروسية السابقة الى ملكية الاتحاد السوفيتى .

وقد أكد بطريرك موسكو فى كل مناسبة أتيحت له خلال زياراته الرغبة فى توطيد العلاقات مع سوريا ولبنان .

وفى صيف عام ١٩٥٦ قام « متروبوليت » بيروت للأرثوذكس بزيارة للبطريركية الروسية حيث استقبل استقبالا رسميا ، وعين عضوا فخريا فى مجلس عمد أكاديمية موسكو اللاهوتية .

وخلال هذه الزيارة أبدى سيادته الرغبة فى الحصول على مساعدات من الكنيسة الروسية لمؤسسات الطائفة الأرثوذكسية فى بيروت وخاصة لمستشفى القديس « جورجيوس » وظلت مشروعات المساعدة تحت الدرس فى موسكو ، الى أن سافر الأرشمندريت جبرائيل صليبى وقام باتصالات رسمية كان من نتائجها تقديم المساعدات للمستشفى هبة من الكنيسة الروسية .

---

(١) حينما كان البطريرك ألكسى فى دمشق وقع عدوان فرنسى عليها ، وحاول الفرنسيون القاء القبض على السيد سعد الله الجابرى رئيس الوزراء السورى آنذاك ، ولكنه تمكن من الفرار من سوريا بسيارة الوزير المفوض السوفيتى مرتدياً ملابس البطريرك ألكسى ، فكان لهذه البادرة أثر طيب فى نفوس الشعب وفى نفوس الرسميين .

وقد كانت نتيجة الزيارة الأولى أن استأنفت كنائس الكرسى الأنطاكى ارسال الطلبة الاكليريكين وتم تبادل التمثيل الرسمى مع الكنيسة الروسية واعتمدت لها ممثلا فى موسكو .

ثم أتبعت زيارة البطريرك الروسى بزيارة ثانية له فى ديسمبر عام ١٩٦٠ استقبل فيها من قبل الحكومة اللبنانية استقبالا رسميا وأهدى البطريرك رئيس الجمهورية اللبنانية وشاح « فلاديمير الأكبر » كما قلد رئيس الوزراء وبعض الوزراء وعددا من المسئولين أوسمة « القديس فلاديمير » . وقام رئيس الوزراء اللبنانى بتقليد البطريرك « وشاح الأرز » وقلد بقية المطارنة المرافقين له أوسمة « الاستحقاق اللبنانى » .

وقد وضع البطريرك الروسى حجر الأساس لبناء مستشفى « جورجيوس » الجديد ، وأعلن أن الكنيسة الروسية تبرعت بكافة التجهيزات والمعدات الخاصة بالمستشفى [1] ، وعبر البطريرك عن ذلك بأن « الهدية هدية الكنيسة والشعب الروسى وهى لكل لبنانى ولكل انسان ، وهذا ما تفرضه واجبات الانسانية » .

وقد استغلت أجهزة الدعاية الروسية فى لبنان هذه الزيارة والاستفادة من الوضع الطائفى بلبنان لكى تظهر أن الاتحاد السوفيتى لا يكافح الايمان بالله ، بل ويكرم رجال الدين .

(ب) الحزب الشيوعى :

عند حديثنا عن الأحزاب السياسية فى لبنان ذكرنا أن الحزب الشيوعى يمارس نشاطا قويا فى البلاد ، وهو يستغل كل مناسبة للتشهير بسياسة الغرب فى الصحف الناطقة بلسان الحزب أو الموالية له، ويعمل دائما على بث الدعوة لتدعيم نفوذ الاتحاد السوفيتى .

---

(١) تقدر قيمتها بأربعة ملايين ليرة لبنانية .

وهناك أمثلة تدل على أن الحزب لا يعمل على مراعاة الصالح العربى الا اذا كان هذا الصالح يتفق مع وجهة النظر الروسية ، أما فيما عدا ذلك فان مصلحة العرب لا تهمه فى قليل أو كثير [١] .

(ج) أجهزة الاعلام :

تشرف مؤسسة « فوكس » على العلاقات الثقافية بين روسيا والبلاد الأجنبية ، فهى وان كانت أقل نشاطا من مكتب الاستعلامات الأمريكى ، الا انها أكثر ايجابية فى أثرها على الرأى العام لأنها تعالج النواحى الواقعية والحساسة والمرتبطة بحياة الجماهير ، كما أنها أكثر تفهما لعقلية الشعوب الشرقية وقضاياها عن غيرها من الدول الأجنبية. وينحصر نشاطها فى انشاء مركز ثقافى فى بيروت واقامة بعض المعارض الفنية وتبادل الوفود الثقافية بين البلدين وانشاء جمعية العلاقات الثقافية بين لبنان والاتحاد السوفيتى ، واصدار مجلات ونشرات أسبوعية باللغة العربية ، كما تتولى احضار الفرق الفنية السوفييتية للرقص والغناء والموسيقى والمسرح الى لبنان .

(د) الاتفاقات الاقتصادية :

بالرغم من جميع العوامل المعاكسة لسياسة روسيا فى لبنان ، فان نفوذها واسع الانتشار وقد ساعد على ذلك الاتفاقيات الاقتصادية التى عقدت بين البلدين بالاضافة الى تشجيع الاتحاد السوفيتى معظم دول الكتلة الشرقية على تبادل الاتفاقيات التجارية مع لبنان . وقد تمت هذه الاتفاقيات على أسس من التكافؤ والتساهل الذى أبداه الاتحاد السوفيتى فى قبول المنتجات الزراعية رغم مخالفة بعض الأصناف لشروط الاتفاق .

---

(١) قام بعض أعضاء الحزب فى ١٩٦٣/٢/٢١ بمظاهرة ضد حكومة العراق عقب نجاح ثورتها التى قامت فى ٨ فبراير ١٩٦٣ والتى كانت موجهة للتخلص من النفوذ الشيوعى هناك ، وقد ألقى البوليس اللبنانى القبض على بعض المتظاهرين ثم أفرج عنهم .

وتعمل روسيا على شراء أكبر كمية من التفاح والحمضيات من لبنان وذلك عندما يتخلى الغرب عن شرائها ، وقد وضحت هذه السياسة بشكل ظاهر خلال عام ١٩٦٣ .

النفوذ السياسى الروسى :

ذهب البعض الى القول بأنه قد « نجحت الدولة السوفيتية فى جهودها نجاحا كبيرا بحيث لم تعد ذلك البعبع الذى يخيف الناس ، وساعد على ذلك انجازاتها العلمية المدهشة فى اكتشافات الفضاء. والدولة السوفيتية — بعكس الدول الغربية — بدأت برصيد سلبى فى لبنان وتمكنت فى مدة خمسة عشر عاما من أن تكسب عطفا وتقديرا ومودة فى أوساط الشعب ، ولكن تأثيرها فى الانتخابات اللبنانية محصور فى أنصارها الذين يتمثلون فى الحزب الشيوعى والمؤسسات والأفراد الذين يعطفون على المبادىء والأنظمة الشيوعية . وفيما تخططه لهم وتحولهم به ، وفى الانضباط الذى يسيطر على تصرفاتهم بحيث يصبون أصواتهم فى الكفة التى تعين لهم ، فيتمتعون بقوة انتخابية تفوق قوتهم العددية ويتهافت عليها المرشحون من كل صوب » [١] » .

ويعمل الاتحاد السوفيتى فى تدعيم نفوذه عن طريق الزيارات التى يقوم بها ممثلوه الدبلوماسيون فى لبنان للهيئات المختلفة ويشرحون فى زياراتهم سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه لبنان وكيف أنه يحترم كل البلدان العربية وبلدان الشرقين الأدنى والأوسط ، وأن روسيا لا تتكلم كثيرا عندما يكون هناك لزوم لمساعدة البلدان فى المحافظة على استقلالها وسيادتها ، وأنها تفعل ذلك لأن الصداقة بين الاتحاد السوفيتى والبلدان العربية لها أساس متين ولأنه ليست لها أية مصلحة خاصة فى هذه البلدان وفى الجمهورية اللبنانية .

---

(١) من محاضرة للسيد اميل البستانى عن المؤثرات الخارجية فى الانتخابات اللبنانية ـ مؤتمر العلوم السياسية ـ بيروت فى ١٩٦١/١/١٥ .

ويثنى اللبنانيون على مجهودات الاتحاد السوفيتى فى أنماء التبادل الاقتصادى مع لبنان .

٢ ـ الشيوعية فى لبنان :

الشيوعية حقيقة قائمة فى لبنان يرعاها الحزب الشيوعى اللبنانى، الا أنها مع محاولتها السيطرة على الحركة العمالية ، فان نجاحها مازال محدودا رغم أن بيروت ظلت زمنا طويلا المركز السياسى والتنظيمى للشيوعية فى العالم العربى ، ولكنها لم تستطع أن تسجل حتى الآن تقدما كبيرا فى لبنان .

وقد احتل النشاط الشيوعى مكانا بارزا بين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ نتيجة جهد مركز كان يهدف الى لفت الأنظار اليه عن طريق المظاهرات والمواكب .. الخ ، ولكن هذا النشاط الذى وصل الى الذروة انتهى لأنه كان نشاطا مفتعلا . الا أن النشاط عاد الى سابق عهده عقب تكوين حلف بغداد ومحاولات ضم لبنان اليه .

ولم تتمخض الجهود الشيوعية فى لبنان عن شىء هام ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن الروابط الطائفية أو القبلية تشد كل فرد الى الطائفة التى ينتمى اليها بحيث أن ولاءه لطائفته يتغلب على ولائه للوطن أو الدولة ، وبذلك لم تجد الشيوعية لها ركيزة تعتمد عليها سوى قلة تؤمن بها نظريا وتخشى تطبيقها عمليا .

وكان لبنان مصدر خيبة أمل للشيوعية فى سوريا بالذات مما أدى الى أن يشن هؤلاء حملة مركزة على الحكومات اللبنانية حتى تفسح المجال للعمل أمام الحزب الشيوعى .

ومهما يكن من أمر فطبيعة لبنان والرفاهية التى يعيش فيها معظم سكانه من ناحية ، بالاضافة الى التعصب الطائفى من ناحية أخرى يعتبران سدا منيعا فى وجه تغلغل النفوذ الشيوعى الى الحد الذى يصبح خطرا على الكيان اللبنانى ، ولن تستطيع الشيوعية فى ظل تلك الظروف أن تسيطر يوما على أداة الحكم فى لبنان .

الفصل الرابع

سياسة لبنان الدولية

فى مجال السياسة الدولية يرتبط لبنان بمنظمة الأمم المتحدة ، كما أنه اشترك عضوا فى مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد فى بلجراد فى سبتمبر عام ١٩٦١ .

وسنتحدث أولا عن دور لبنان فى الأمم المتحدة .

ثم نعرض لحياد لبنان والآراء المختلفة بالنسبة له .

أولا : انضمام لبنان للأمم المتحدة :

أدرك الساسة اللبنانيون أن فى اشتراك لبنان فى مؤتمر سان فرانسسكو وانضمامه الى الأمم المتحدة تثبيتا لاستقلاله وضمانا قويا لكيانه فى مستقبل الأيام .

على أن لبنان أوشك أن يضيع هذه الفرصة ويظل خارج الأمم المتحدة لو لم يجد فى مصر من يمهد له السبيل [١] لدخولها ، فقد تلقت حكومات مصر والعراق والمملكة السعودية من حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين والاتحاد السوفيتى الدعوة للانضمام الى تصريح واشنطن الذى صدر عام ١٩٤٢ . ولاعلان الحرب على ألمانيا ليتسنى لها الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسسكو وليحق لها الاسهام فى انشاء المنظمة التى سوف تحل محل عصبة الأمم ، ولم يبق من المهلة المعطاة للدول التى تلقت الدعوة للاستجابة اليها الا بضعة أيام ولم يكن لبنان قد تسلم دعوة منها .

---

(١) من محاضرة للسيد فؤاد عمون أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية ـ الندوة اللبنانية ١٩٥٥/١١/١٠ .

وقد أبلغ رئيس وزراء مصر رئيس الوفد اللبنانى الذى كان يحضر اجتماعا للجامعة العربية فى القاهرة بهذا الأمر . تلك يد يسجلها لبنان لمصر ، حيث كانت لها نتائج بعيدة المدى بالغة الأثر فى حياة لبنان الدولية . وتوسطت الحكومة الفرنسية لدى الدول الداعية — ولم تكن فرنسا فى جملتها — فوجهت الدعوة الى لبنان ، وقد كان لقبول لبنان فى مؤتمر سان فرنسسكو وانضمامه الى الأمم المتحدة نتيجتان هامتان :

الأولى : أن ميثاق الأمم المتحدة الذى أتيح له أن يوقع عليه ، يضمن استقلاله كما يضمن استقلال كل عضو من أعضاء المنظمة .

الثانية : أن لبنان بانضمامه الى الأمم المتحدة أقام علاقات مع الدول الأعضاء على أساس المبادىء التى أقرها الميثاق ، وأهمها ما يتعلق بحقوق الانسان من أى لون كان ، وحقوق الشعب ، ولا سيما حقها فى تقرير مصيرها والمساواة فيما بينها وتحريم الحرب ، والدفاع عن السلم بمقتضى أحكام الأمن الجماعى .

ولبنان يعلن دائما — وفى كل مناسبة — وفاءه لمبادىء الأمم المتحدة ، لأنه سبق أن رأى فى الانضمام اليها مدعاة لتثبيت استقلاله الناشىء والمحافظة عليه فى مأمن من الاعتداءات والحروب .

ولذلك فانه متمسك بالمنظمة الدولية ، وسياسته قائمة على الدفاع عن المثل العليا التى تتجلى فى ميثاقها .

ثانيا : حياد لبنان :

ان علاقة لبنان بالدول الأجنبية على الصعيد السياسى هى الابتعاد عن أى تكتل عسكرى أجنبى أو الانضمام الى أى حلف وعدم دخوله فى أى تكتل عربى جزئى أو جماعى .

ويجد لبنان أن صيانة استقلاله تعتمد على دعامتين : أولاهما الضمانة العربية الجماعية ، والثانية الضمانة الدولية التى تمنحها له فى الأمم المتحدة .

فبالنسبة للأولى يعتقد أن هذه الضمانة تمنع عنه أى مطمع يمس كيانه ، كما يجد فى ضمانه الأمم المتحدة وقاية له من أى خطر خارجى لذلك يفضل لبنان أن يقف فى المجال الدولى وفى المحيط العربى موقف عدم الانحياز .

والحياد الذى يسعى لبنان الى التمسك به يمكن تسميته « بالحياد الاقليمى » الذى يقتصر على سلوكه الرسمى المتكافىء ازاء جميع البلدان العربية دون سواها من البلدان ، فيكون لبنان الرسمى بموجب هذا النوع من الحياد : حياديا دائما ازاء كل خلاف ينشأ بين بلدين أو أكثر من البلدان العربية ، كما يكون موفقا بينها كلما وجد الى ذلك سبيلا . وأما بالنسبة الى باقى البلدان غير العربية فانه لا يمكن القول بأن لبنان حيادى بالمعنى الكامل،فان لديه الحرية التامة فى اتخاذ المواقف الدولية التى تمليها عليه مصلحته الوطنية العليا عملا بحقه كعضو فى منظمة الأمم المتحدة ، والتى قد تتطلبها مصلحة سائر الدول العربية التى يؤلف معها جميعا كتلة دولية واحدة وذلك بصفته عضوا فى الجامعة العربية ، وعملا بروح التضامن العربى .

وطبيعة تكوين المجتمع اللبنانى هى التى تملى عليه اتباع هذه السياسة ، اذ أن التنوع والتناقض فى هذا المجتمع ، ولأن شعب لبنان يعتبر من أكثر الشعوب تنوعا وتباينا فى اتجاهاته ومعتقداته الروحية والعقلية والسياسية شأنه فى ذلك شأن باقى الشعوب المتعددة المصادر والجذور .

ويعتقد البعض أن الحياد اللبنانى بالنسبة للبلاد العربية أمر واجب أما فى المجال الدولى فله الحق فى الانحياز الى أى كتلة يريد .

الا أن هناك آراء أخرى تعتبر أن الحياد الدولى أمر واجب على لبنان اتباعه انسجاما مع سائر الدول العربية وغيرها من الدول غير المنحازة .

ومعنى ذلك أن الآراء فى لبنان تنقسم الى اتجاهين بالنسبة للحياد، وهما :

الاتجاه الأول : يرى أنه من غير الممكن أن يكون لبنان حياديا مع الدول العربية ولكن يمكن ذلك مع باقى الدول .

الاتجاه الثانى : يرى أن يكون لبنان محايدا حتى مع الدول العربية ويتزعم هذا الرأى حزب الكتائب الذى تقدم رئيسه بصفته وزيرا فى حكومة لبنان باقتراح الى مجلس الوزراء اللبنانى فى ٢٠ من فبراير عام ١٩٦٢ يقضى باعلان حياد لبنان دوليا ، ويتضمن الاقتراح انسحاب لبنان من منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ويكون الدولة الثالثة فى العالم بعد سويسرا والنمسا من حيث الوجود الدولى .

الا أن هذا الاقتراح لم يجد من يؤيده نظرا « لأن لبنان لايمكن أن يكون حياديا بوضعه الحاضر ، اذ أنه يتفاعل مع محيطه ، بالاضافة الى محافظته على سياسته التقليدية ، ويمكن أن يقف لبنان موقفا حياديا ازاء الصراع الدولى القائم بين الشرق والغرب ، ولكن لا يمكنه ذلك بالنسبة الى البلدان العربية لأنه بلد عربى يتفاعل مع الدول العربية وينسجم معها بالآمال والأحلام والمبادىء » (١) كما أن « اللبنانيين

(١) رأى للسيد عثمان الدنا وزير التصميم نشر بجريدة الراصد فى ١٩٦٢/٢/٢١ .

لا يمكن أن يقبلوا بحياد لبنان ما دام هناك اسرائيل ، والحياد معناه مسالمة ومصادقة جميع دول العالم دون استثناء ، ولبنان لا يمكن أن يكون صديقا لاسرائيل وهو فى حالة حرب معها » (١) .

ويعتقد أكثر الناس تطرفا بالنسبة للكيان اللبنانى ومحاولة ابعاده عن عروبته « أن هذا الاقتراح أمر خطير بالنسبة لعلاقات لبنان الخارجية المرتكزة على شرعة الأمم المتحدة .

وقبل طرح حياد لبنان على بساط البحث ، كان من الواجب طرح قضية انسحاب لبنان من الأمم المتحدة أولا ، وهذا ما لايرضى به اللبنانيون وليس هناك من وجه شبه بين تشبيه حياد لبنان المقترح وحياد النمسا . ان لبنان فى حاجة الى الاستقرار » (٢) .

أما بالنسبة لحياد لبنان على الصعيد العربى(٣) فان المقومات الأساسية التى يجب أن ينبنى عليها حياد لبنان هى : تبنى فكرة عدم الارتباط أو عدم الانحياز لأى معسكر من المعسكرات القائمة،والتعاون السياسى على قدم المساواة وعلى قدر الافادة والصداقة مع الدول الكبرى التى توفر للبنان مصالحه الوطنية والمادية والسياسية ، وتبنى سياسة التحرر والاسهام فى مساعدة جميع الشعوب النازعة نحو الاستقلال والحرية . اذ أن سياسة التحرر هى الفاصل المميز بين فكرة الحياد السياسى وبين سياسة النفوذ والقوة التى تمارسها سياسة المعسكرات فى العالم ، وهذا يقتضى الانسجام فى حركة التجمع الآسيوى الأفريقى على اعتباره النواة الأساسية والمرتكز البدائى الأول لتجميع أكبر وأوسع يجب أن يشمل عددا كبيرا من شعوب اوربا وامريكا .

(١) رأى للسيد كمال جنبلاط وزير الداخلية نشر بجريدة الراصد فى ١٩٦٢/٢/٢١ .

(٢) رأى الدكتور البير مخيبر عضو لجنة الشئون الخارجية بالبرلمان اللبنانى نشر بجريدة الراصد فى ١٩٦٢/٢/٢١ .

(٣) رأى للسيد كمال جنبلاط وزير الداخلية نشر بجريدة السياسة فى ١٩٦١/٧/١٨ .

ومن ذلك نستخلص أن لبنان لا يمكن أن يكون محايداً على الصعيد العربى لأنه يكون واقعاً واسمياً جزءاً من الجبهة العربية ، وباستطاعته مع ذلك أن يرضى جميع الفرقاء العرب اذا ما تبنى سياسة رزينة حكيمة تعمل على تقريب وجهات النظر وازالة التناقضات .

والواقع أن حياد لبنان بين الدول العربية ليس حياداً بالمعنى القانونى ، ولا يمكن أن يكون كذلك ، ولكن لبنان ما فتىء يلعب دورا أصبح تقليديا بين الدول العربية ، وهذا الدور يتميز بأنه بذل المساعى المستمرة للحيلولة دون تأزم العلاقات بين البلدان العربية ، والعمل على اعادة المياه الى مجاريها بين هذه البلدان فى حال انقسامها .

أما حياد لبنان على الصعيد الدولى فالمفروض أن يكون حياداً بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وليس للبنان مصلحة فى أن يزج بنفسه فى خصام لا يتناسب مع امكاناته كدولة صغيرة من مصلحتها أن تقوم بينها وبين الدول الكبرى علاقات صداقة واحترام متبادلين، خاصة وأنها دولة تعيش على تقديم الخدمات لرعايا جميع الدول دون استثناء .

ومع محاولة لبنان التقيد بهذه الفكرة الا أنها تجد نفسها تلقائياً تميل الى التعاون مع الغرب مفضلة اياه على الشرق .

واقع الحياد اللبنانى :

عندما فكر أقطاب الدول غير المنحازة فى عقد مؤتمر عام ١٩٦١ كان لبنان من الدول التى بحث أمر دعوتها لحضوره وأخيراً قرر دعوتها ، والسبب فى هذا البحث هو الشك فى مدى الحياد اللبنانى خاصة وأن لبنان رسمياً مرتبط مع الولايات المتحدة بمبدأ أيزنهاور.

وتساءل الكثيرون — حينذاك — عن حقيقة الحياد اللبنانى ، وهل صحيح أنه يقف من أمريكا وفرنسا وانجلترا موقفه من الاتحاد

السوفيتى « بل لنترك الاتحاد السوفيتى ولنسأل : هل يقف لبنان من الجمهورية العربية المتحدة كما يقف من المعسكر الغربى بصورة عامة » .. الواقع يعرفه الجميع .. ان الواقع هو أن أنصار الحياد اللبنانى المزعومين لا يرون خطراً على لبنان أشد من الجمهورية العربية المتحدة ، ولذلك فهم باسم الدفاع عن مصالحهم الكيانية ومصيرهم التاريخى يناصبونها أشد أنواع العداء .. هؤلاء أنفسهم يصرون على اعتبار لبنان بلداً محايداً رغم عداوتهم السرية والعلنية للجارة المتحدة ، ورغم موقفهم فى هيئة الأمم المتحدة من قضية قبول الصين الشعبية عضواً فى الأمم المتحدة ، ورغم الغزل المتبادل مع دول الغرب، ورغم التسهيلات التى تقدم الى مؤسسات الغدر والخيانة وتفريق الصفوف التى يقيمها الغربيون فى لبنان »(١) .

وقد دعى لبنان لحضور مؤتمر بلجراد ، وأعلن وزير خارجيته آنذاك بأن لبنان قبل الدعوة حتى يثبت ، أنه دولة غير منحازة ، وأنه غير مقيد بشىء بالنسبة لما سيتخذ فى هذا المؤتمر من قرارات .

وقبل أن يسافر الوفد اللبنانى لحضور المؤتمر كانت الأنباء تعلق عن قرب وصول بعض قطع الأسطول السادس الأمريكى لزيارة ميناء بيروت كالعادة ، مما دعى أحد النواب(٢) الى التقدم بسؤال

(١) الراصد — جورج رحمه — أغسطس ١٩٦٠ .

(٢) تقدم النائب عدنان لحكيم بسؤال الى مجلس النواب نشر بجريدة الطيار والتلغراف فى ٣١/٨/١٩٦١ جاء فيه :

« **أولا :** هل اشتراك لبنان فى مؤتمر الدول غير المنحازة اشتراك جدى بعد موقفه المنحاز السابق فى الأمم المتحدة حين عارض قبول الصين الشعبية بعضوية المنظمة ؟

ثانيا : هل تكون الحكومة متمتعة بصفة عدم الانحياز حين توافق على زيادة مرتقبة لقطع الأسطول السادس ؟

ثالثا : هل يعنى هذا الموقف أن اتفاق ريتشاردز — مالك ما يزال سارى المفعول حتى اليوم ؟

رابعاً : واذا كان العكس فهل توافق الحكومة على أن تزور المياه اللبنانية قطعا من الأسطول الروسى ؟ =

الى الحكومة مستوضحاً موقفها بالنسبة لحيادها • ولكن الحكومة تجاهلت الاجابة على السؤال ، وتمت زيارة الأسطول السادس الأمريكى فى حينها ، ولا زالت مستمرة مرتين كل عام •

وعلق نائب آخر[١] على الحياد اللبنانى يقول « لو كان حياد الحكومة اللبنانية حياداً صحيحاً بين الشرق والغرب ، لماذا اذن لا يلبى رئيس مجلس النواب دعوة الاتحاد السوفيتى لايفاد بعض أعضائه الى موسكو فى زيارة رسمية • ان هذه الدعوة وجهت منذ سنتين أو ثلاث سنوات وهى موجودة فى مكتب رئيس المجلس ، فليتفضل وليوفد وفداً الى موسكو وأنا مستعد للسفر اليها ، ولكن أعتقد أنهم لا يجرؤون على ذلك لأن لبنان بلد غير محايد لارتباطه بمبدأ أيزنهاور » •

= خامسا : اذا لم يكن هذا ممكنا فيما أعم .. فهل يعتبر رئيس الحكومة اشتراكه فى مؤتمر بلجراد اجراء من قبل اثبات الوجود وانقاذ المظاهر وحسب ؟

سادسا : كيف يستطيع لبنان على الصعيد الرسمى أن يحافظ على ثقة الدول غير المنحازة حين يتصرف مثل هذه التصرفات فيبدو أمام الكتلة الأفروأسيوية على صورة الدولة الغربية المتدخلة فيما لا يعنيها ؟ » •

(١) من حديث للنائب ريمون اده نشر بجريدة الشعب فى ١٩٦١/٧/١١ •

الفصل الخامس

السياسة العربية

وصف أحد النواب اللبنانيين السياسة العربية فى لبنان بقوله[١] « ان العروبة ليست مشكلة ، ولكن المشكلة الكبرى هى مشكلة التجارة فى العروبة والتجارة فى لبنان ، وأن ميزة لبنان أنه يتسع لمختلف الآراء السياسية والاجتماعية ، ولا تضيره أية فكرة ولا أية رسالة مهما تناقضت هذه الأفكار وتلك الرسالات • ولكن الذى يضير لبنان هو الاتجار بتلك الرسالات ، ان المتاجرين بالعروبة يسيئون اليها أكثر من الذين يحاربونها ، وان كان لبنان من أول الداعين الى الفكرة العربية علماً وثقافة وواقعاً » •

وهذا الكلام صحيح من كافة زواياه ، فالعروبة فى لبنان تجارة رابحة سواء أنصارها أو بالنسبة لأعدائها ، والفكرة العربية هى مجرد فكرة انما خروجها الى الحيز الواقعى أمر عسير المنال ، لأنه سوف يجزأ البلاد ويقسمها الى معسكرات داخل الوطن الواحد •

ومن الضرورى أن نعرض الى تطور الفكرة العربية داخل لبنان ، لأن ذلك سيلقى الضوء من الزوايا المختلفة على العوامل المساعدة والمعاكسة والمعرقلة فى سبيل تحقيق سياسة عربية متكاملة داخل الوطن العربى الكبير •

والفكرة العربية فى حد ذاتها ، وفى داخل الوطن العربى كله تواجه تحديات كبرى ،عقائدية وسياسية فهى تواجه وتجابه الشيوعية• ولذلك فانها تعنى تخطيط منهاج واضح ومفصل للاشتراكية التى

---

(١) النائب على بزى — جلسة مجلس النواب فى ١٩٦١/٥/٣ •

تريد أن تبنى قواعدها استعداداً ، للمستقبل ، وهى أيضاً بحاجة للوقوف فى وجه الاستعمار وأعوانه والقضاء على الرجعية ولن يتم ذلك الا بنضال ثورة ينتهى بنصر حاسم •

وفى لبنان تواجه الفكرة العربية هذين التحديين ، يضاف اليهما تحدياً ثالثاً لا يقل خطورة فى أثره عن الآثار الناجمة عن العقيدة وعن الاستعمار ، وهذا التحدى يمكننا أن نطلق عليه اسم « التحدى الطائفى » والذى يتمثل فى هجمات طائفية مستمرة على الفكرة العربية من خارجها ومن داخلها •

والفكرة العربية فى لبنان تواجه اتجاهين متناقضين :

الاتجاه الأول ، يدعم الفكرة العربية ويعمل فى سبيلها ويؤمن بأن التجاوب مع التيار العربى العام أمر ضرورى بالنسبة لتقدم لبنان والمحافظة على كيانه •

والاتجاه الثانى ، يقف فى وجه الحركة العربية ، ومؤيدو هذا الاتجاه لهم تاريخ متطور بالنسبة لهذا الأمر •

واستقراء التاريخ قبل الحرب العالمية الأولى يقودنا الى القول بأن لبنان بوجه عام كان أقرب الى الكفاح العربى ، والى الفكرة العربية منه اليوم •

ومن التاريخ أيضاً ، وبالنسبة للفكرة العربية نجد أن لبنان قد مر بمراحل ثلاث هى :

١ — دور ما قبل الحرب العالمية الأولى •

٢ — دور ما بعد الحرب وبسبب ظروف الانتداب إنقسم لبنان الى شقين متناقضين متعاكسين •

٣ — بعد عام ١٩٤٣ عادت الفكرة العربية تتمثل فيما نص عليه الميثاق الوطنى من أن لبنان «ذو وجه عربى» ثم أخذت هذه الفكرة تتطور مع الزمن وتتأثر بالأحداث وينعكس عليها تطور المنطقة العربية •

وكان من الممكن أن تسير الفكرة العربية فى لبنان فى طريق سوى الا أن وقوعها ضحية تيارات طائفية مشوهة حال دون استمرار السير الطبيعى •

وهذا يعطى الفكرة العربية فى لبنان معانى غير المعانى الأصلية الموجودة فيها ، وهنا يمكن الاشارة الى نتائج ثورة ١٩٥٨ ووقوع الفكرة العربية ضحية هذه التيارات المشوهة ، واذا كان لوجود هذه التيارات أثر فى ابعاد البعض عن هذا الاتجاه الصحيح ، فهى كذلك تشكل عقبة أمام وجود الجو المهيأ للتفاهم مع الجانب الانعزالى دون أن يكون هناك سلسلة من ردود الفعل الطائفية التى تعيق أى تطور جماعى كلى للبنان نحو الفكرة العربية الصحيحة •

وهناك سبب آخر وهو أن الفكرة العربية ارتبطت بمحتوى اقتصادى واجتماعى جعلت بعض الفئات التى كانت تؤيد الفكرة العربية عاطفيا تنقلب عليها ، لأن هذه الفكرة تمس مصالحها . لهذا فقدت الحركة العربية جزءاً من التأييد العاطفى السابق وأصبح هؤلاء وان تغنوا بالشعارات من أخطر أعداء الفكرة العربية •

وفى هذا المجال لا يمكن أن ننسى دور الاستعمار فى تركيز جهوده لايجاد المتناقضات بين حملة الشعار اللبنانى وحملة الشعار العربى ، فحينما وضحت وتجسمت القومية العربية كفكرة رائدة فى المنطقة ، ظهر فى نفس الوقت من ينادى بالقومية اللبنانية ووجوب حمايتها والحفاظ عليها من خطر القومية العربية .

وكان لهذه التناقضات أثر فى تضليل فئة فى لبنان سواء من الأخرى حفظا لحقوقها وضمانا لاستمرار وجودها ، حتى أن كل فئة من الفئتين باتت تعتقد أنه لا استقرار لها الا بزوال الفئة الأخرى • والذنب ليس ذنب الفكرة العربية ولكن الأساس فى هذه المتناقضات هو الوهم الذى سيطر على أعداء هذه الفكرة ،ووجدت الرجعية فى

تغذية هذا الوهم عنصرا هاماً فى سبيل تحقيق مآربها .. على الأقل ان لم يكن داخل الوطن العربى ، فليكن فى بقية منه .. وهو لبنان .

حاجة لبنان الى المحيط العربى :

ان دخل لبنـــان القومى لا يتوقف على ما يشتريه ، ولا على مساعدات تأتيه بقدر ما يتوقف على ما يبيعه ويقدمه من خدمات يغذى بثمنها دخله القومى . وهو لا يبيعها لدول غربية أو شرقية الا بمقدار ضئيل لا يقاس أبداً بالمقدار الذى يبيعه للأقطار العربية .

وقد حدد البعض رأس مال لبنان فيما يلى :

مناخ وهواء وجبال وزبائنه هم الشعوب العربية .

علم وتعليم ومعلمون وأطباء وزبائنه هم العرب لا غيرهم .

عمولة ما يشتريه من الغرب بثمن ويبيعه للعرب بثمن أكبر .

تفاح وحمضيات وفواكه وزبائنه سكان البلاد العربية .

« ان من يخيل اليه آن لبنان يستطيع أن يعيش ويتقدم ويغنى من مساعدات أمريكا ومن مبيعات الدول الأجنبية ، او من تبرعات المحسنين أو من ارساليات مغتربين .. أقل ما يقال فيه انه واهم » .

ان لبنان فى توثيق علاقاته مع الدول العربية يربح ولا يخسر ، ومصلحة لبنان المادية والحياتية والحفاظ على كيانه ووحدته الوطنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع المصلحة العربية ، هذا بغض النظر عن الروابط التقليدية التى تربطه بالعالم العربى .

---

(١) العقدة اللبنانية ـ دكتور جورج حنا ـ ص ٢٨ .

وقد قدر واضعو الميثاق الوطنى هذا الوضع فشرحوا سياستهم العربية خلال الميثاق ، واتفقوا على أن يكون لبنان ذا وجه عربى وألا يطالب أو يتطلع فريق تجاه العرب مقابل ألا يتطلع الفريق الآخر تجاه الغرب .

على أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا ، اذ أن التطبيق العملى لهذه الفكرة أثبت عدم القدرة على المحافظة على التوازن ، فقد برز الخلاف فى وجهات النظر حينما اعتقد الفريق الانعزالى أن الفكرة العربية فى لبنان قد تجمدت ضمن مفهوم غامض لصبغة لبنان العربية،وأنه يكفى وصف لبنان بأنه ذو وجه عربى دون الغوص فى أعماق هذه الفكرة أو محاولة ايجـاد قاعدة تبرر لون هذا الوجه والأسس التى ترتكز عليها هذه العروبة . وبناء عليه برزت فكرة «لبنان الخالد» و «لبنان الأزلى» و «لبنان السرمدى» ، حتى أن المفهوم اللبنانى الآن أصبح شيئاً مقدساً « مؤلهاً » وأصبح أقرب الى اطار الدين عن الواقع العلمى لمفهوم الدولة .

وفى نفس الوقت توهم الفريق الآخر أن العروبة فى مفهومها الوطنى الاندفاعى التاريخى التى تتشخص فيه حركة بعث العروبة ، قد نزلت فى تفكير وشعور الفريق المقابل وأضحت نزعة متأصلة الى حد ما ، كمن يفيق على واقعه وعلى نفسه ، بينما كان عكس ذلك هو الذى حدث .

وكانت الأحداث العربية قد أخذت تتوالى وبرزت فكرة التحرر بموازرة نمو القومية العربية ، فظهرت بوادر القلق فى لبنان وعاد التيار التقليدى يوحد صفوفه وانتعشت فكرة الحماية الأجنبية فى النفوس، هذه الحماية التى تمثلت زمناً فى فكرة الأحلاف السياسية والعسكرية. ثم كانت ثورة مصر التحررية وانطلقت منها الدعوة للقومية العربية وللوحدة بجدية وعزم ودعاية لم يشهدها فيما قبل الشرق العربى ،

ونمى وتطور الشعور بالاعتماد على النفس ، بازدياد القوى العسكرية والمعنوية والسياسية المضطرد .

وكانت أزمة السويس والهجوم الانجليزى الفرنسى المحك ومفترق الطرق وتلمست الأقليات فى الشرق فى هبذه « الصليبية » الجديدة للغرب أملا ما لبث أن تبدد سريعا ، وبلغت موجة القلق اللاشعورى الذروة يوم أعلنت الوحدة السياسية بين القطرين المصرى والسورى وقيام الجمهورية العربية المتحدة . فأخذت الدعاية الأجنبية فى لبنان ، ودعاية عهد السيد كميل شمعون وحلف بغداد والأوساط الرجعية المسيطرة ، تصور هذا الحدث بأنه ينافى تماماً مصالح المسيحيين فى الشرق عامة وفى لبنان خاصة . وأن الوحدة ستنال — ليس فقط — من حرياتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية ، بل ومعتقداتهم أيضاً، وستبدل ربما من مصيرهم كافراد وكجماعة . ونشطت الدعايات الأجنبية فى هذا الاتجاه من تسميم الرأى العام واثارة الصراع الطائفى والتضليل ، وكان لبنان ولا يزال موئلا لأوكار الاستخبارات الأجنبية وزبانية العملاء .

وتشخصت هذه الملابسات فى مفهوم الميثاق الوطنى الذى كان قد اعتبره المسيحيون — عن تصور خاطىء — أنه يشكل اعترافاً نهائياً ومطلقاً وأزلياً وغير مشروط — على حد تعبير بعض الزعماء الانعزاليين — بكيان لبنان واستقلاله عن المجموعة العربية ، بينما اعتبره الوطنيون والمحمديون تسوية مخلصة تهدف الى تعريب لبنان فى مقابل تأييد كيانه السياسى القائم .

وتدخل هذه التسوية فى سياق التطور الطبيعى للأوضاع المتبدلة فيه وتطور القضية العربية وأوضاع الشرق العربى عامة ، هذا من ضمن تصميمهم واعتقادهم بأن للبنان طابعا خاصا[1] ، يجب أخذه بعين الاعتبار وتكريسه على الأقل مدة طويلة من الزمن .

(١) لما كانت عبارة الطابع الخاص للبنان كثيرة التردد والاستعمال فاننا سنبين المقصود بها فيما يلى ، اذ شرح السيد كمال يوسف الحاج =

ولا شك أن المناداة بالطابع الخاص للبنان والاحتفاظ به ليس سوى تدعيم للطائفية فى نفوس البسطاء.وسنعرض فيما يلى ارتباطات لبنان فى المجال العربى ، وسنبدأ بالحديث عن علاقة لبنان بالجامعة العربية ، ثم علاقاتها بالجمهورية العربية المتحدة وأخيراً علاقاتها مع الجمهورية العربية السورية .

١ — لبنان والجامعة العربية

كان لبنان فى طليعة الذين أسهموا فى قيام الجامعة العربية ، وذلك بقصد تدعيم استقلاله من ناحية ، ولايجاد نوع من التعاون مع باقى

= فكرة الطابع الخاص فى كتابه فلسفة الميثاق الوطنى ص ١٤٨ بما يلى :

« من صالح الدول العربية أن تفرق بين المسيحية والصهيونية ، وهذا الفرق لا يتم الا بالتعاون مع الدول الغربية المسيحية للوقوف بقوة فى وجه الزحف الصهيونى ، وليس كلبنان من يستطيع أن يقوم حياتياً بهذا الدور الوسيط ، ووضع لبنان الحضارى الجامع بين سفرين ضخمين من تاريخ الانسانية يؤهله للقيام بالتوفيق اللازم بين الغرب المسيحى والشرق المحمدى .

« ان الصهيونية على ضخامتها وما لها من القوة فى العالم بحيث تعجز المحمدية وحدها عن القضاء عليها سياسياً ، وهو الأمر الذى يعزز ضرورة وجود لبنان كبلد مستقل يشتمل على طابع خاص من التعايش ، جل العيش بين الاسلام والنصرانية من أجل الصمود معاً فى وجه الصهيونية .

« ان مصلحة العرب أنفسهم لو أدركوا فعالية الدور الذى يستطيع لبنان أن يؤديه للعروبة تقضى بأن يدعموا استقلاله دعماً نهائياً ، امكانات لبنان هائلة فى مختلف أنحاء الدول المسيحية ، لقد برهن لبنان وما زال على أنه المدافع عن العروبة شرط الا تصطبغ بلون الاسلام فقط وألا تطلب الوحدة السياسية المبرمة » .

تعليق — هذا التعليل للوضع الخاص ينقصه المنطق ويجافى الحقيقة. فاذ كان مجرد اعطاء لبنان صفة « الطابع الخاص » هو لكى تكون للعروبة والبلاد العربية حاميا ، فهل استطاع هذا الطابع منع الزحف الصهيونى « بامكاناته الهائلة فى مختلف أنحاء الدول المسيحية » . فهل استطاع لبنان أن يمنع الاعتداء الثلاثى من دول مسيحية ومن الصهيونية عام ١٩٥٦ ؟ هل استطاع لبنان أن يمنع الهجرة الى اسرائيل ويمنع الزحف الصهيونى اليها ، هل استطاع لبنان بما لديه — كمسيحى — من خطوة لدى دول الغرب المسيحية من أن يجد حلا عادلا لقضية اللاجئين الفلسطينين واعادتهم الى ديارهم ؛ والحل معروف أنه فى يد الدول المسيحية .. ان الطابع الخاص فلسفة ومجرد فلسفة .

الدول العربية من ناحية أخرى ، بدلا من الانضمام الى أى تكتل قد يغضب بعض لبنان .

وقد ظن بعض اللبنانيين اذ ذاك أن فى اندماج وطنهم بالجامعة العربية مساساً باستقلاله،وكان ضغط على الوفد اللبنانى فى مشاورات الاسكندرية من قبل بعض الهيئات اللبنانية المعروفة بميولها تجاه كل ما هو عربى ، وخوفاً على الوحدة الوطنية اللبنانية وافقت الدول العربية على أن يضاف للبروتوكول الذى قامت « الجامعة العربية » على أساسه ملحق اقترحه الوفد اللبنانى يؤكد استقلال لبنان وعدم المساس به بأى حال من الأحوال .

والواقع أن لبنان مخلص فى تعاونه مع الجامعة العربية ، فحتى الاتجاه الانعزالى يرى أن التعاون الأمثل بين الدول العربية يجب أن يتم من خلال الجامعة بعيدا عن أى وحدة أو اتحاد .

ولا يمكن انكار الدور الذى لعبته الجامعة العربية بالنسبة للبنان ، اذ أنها ساندته منذ بداية نشأتها ، والدليل على ذلك أن أول قرار[1] اتخذته الجامعة كان خاصاً بلبنان ، وكان القرار الثانى كذلك.

---

(١) فى الدورة الأولى للجامعة التى عقدت من ٤/١١ يونيو عام ١٩٤٥ صدر القراران التاليان :

الأول : خاص بضرورة حل النزاع بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا من جهة أخرى ، على أن تمثل الجامعة العربية فى أى مؤتمر يعقد لهذا الغرض الى جانب تمثيل سوريا ولبنان ، وأن يكون مفهوما أن كل مفاوضة فى هذا الشأن هى على أساس على الاستقلال والسيادة الكاملين لهما .

الثانى : وقد اتخذ عقب اعتداء فرنسا على سوريا ولبنان وقد قرر المجلس : ١ ـ أن الحكومة الفرنسية قد اعتدت على سوريا ولبنان وعليها مسئولية ما وقع فيهما من قتل وتخريب وخسائر . ٢ ـ أن بقاء القوات الفرنسية فى سوريا ولبنان يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال المعترف لهما بها . ٣ ـ أن وجود القوات الفرنسية فى سوريا ولبنان يعرض البلاد والأهالى بصفة مستديمة الى وجود مثل الحوادث الفجعة التى وقعت فى الأيام الأخيرة والتى حدث مثلها فى الماضى . ٤ ـ أن وجود هذه القوات يحدث توتراً مستمرا فى علاقات فرنسا مع الجمهوريتين العربيتين يمتد الى بقية الأقطار العربية ، ويعيق المجهود الحربى ضد اليابان ، سواء كان=

ووقفت الجامعة وهو طرية العود فى وجه فرنسا مدافعة عن حقوق الشعب العربى فى سوريا ولبنان .

وهكذا ناصرت الجامعة العربية قضايا لبنان منذ فجر نشأتها ، وبادل لبنان الجامعة اخلاصاً فى الوفاء بالتزاماته .

الا أن الجامعة العربية انتهى بها الأمر بأن أصبحت مجرد جمع شمل حكومات متنافرة ، مما جعل لبنان يقوم بدور الوسيط تهدئة وترضية .

وحينما تريد الجامعة أن تخرج من دور السلبية التى تعيش فيها منطلقة الى طريق عمل ايجابى ، نجد أن الانعزاليين فى لبنان يعترضون طريقها ، وقد بدا ذلك واضحاً حينما وقع لبنان على معاهدة الدفاع المشترك ، ثم قامت ثائرتهم حينما أرادت الجامعة انشاء تنظيم خاص للمغتربين العرب فى دول المهجر وتنظيم صفوفهم للاستفادة منهم فى خدمة القضايا العربية بوجه عام .. حينذاك طالب الانعزاليون بخروج لبنان من الجامعة العربية .

= هذا المجهود لدول الجامعة أو حلفائها ـ لذلك يؤيد المجلس طلب سوريا ولبنان الجلاء العاجل لجميع القوات الفرنسية عن أراضى الجمهوريتين . وهو حين يقرر ذلك لا يفكر مطلقا فى احتمال بقاء قوات أجنبية أخرى فى بلاد الجمهوريتين العربيتين ، وقد أعلن البريطانيون من غير تردد عزمهم على سحب قواتهم من هذين القطرين .

يرى المجلس بعد فحص مسألة القوات المعروفة بالفرق الخاصة بما فيها القناصة اللبنانية وغيرها ، أن هذه الفرق وما يتبعها من أسلحة وعتاد ومهمات ومنشآت والمصالح الأخرى هى لسوريا ولبنان ويجب تسليمها للقيادتين السورية واللبنانية لتكون تحت تصرف حكومتى الدولتين .

قرر المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة لدفع الاعتداء الفرنسى ، وهو حين يتخذ هذا التدبير ، لن يدخر تضحية فى سبيل القيام بواجبه ، وهو يقوم بتنسيق الوسائل والجهود المطلوبة على ضوء التطورات الدولية المحتملة ليصل بمعونة دول الجامعة للقطرين العربيين الى تحقيق غرضه وغرضها فى الاستقلال والسيادة وجلاء القوات الأجنبية عنهما .

« ويتناسى هؤلاء أن الجامعة وما ضمنته للبنان من تعاون عربى دولى ضمن حدود السيادة والاستقلال تعتبر احدى ركائز الاستقلال ودعائم كيان لبنان السياسى ، وينسى أو يتناسى هؤلاء أنه لولا نصرة العرب فى جميع أقطارهم لقضايا لبنان ولانطلاقه ولتطوره السياسى والقومى لما استطاع أن يحافظ لبنان على استقلاله »[1] .

ونخلص الى القول بأن جميع الفرقاء اللبنانيين على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم يجمعون على ضرورة بقاء الجامعة العربية والتعاون عن طريقها — وان اختلفت نظرتهم الى مدى هذا التعاون — واعتبارها دعامة لاستقلال بلادهم .

٢ — تطور سياسة لبنان العربية

استعرضنا فيما سبق السياسة الرسمية والواقعية التى سار عليها لبنان عقب استقلاله . الا أن هذه السياسة طرأ عليها انحراف فى عهد الرئاسة الثانية ، وقد عبر البعض[2] عن هذا الانحراف بما يلى :

« هدم كميل شمعون الميثاق الوطنى اللبنانى وفرق بين المواطنين وخلق مخاوف وهمية مريبة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة . وسمح بأن يكون لبنان مركزا لتدبير المؤمرات ضد مصر وسوريا ، واتخذ أعوان بريطانيا من بيروت مركزا للتآمر ضد القومية العربية .

« وأطلق العنان للصحف الموالية للغرب ولدول حلف بغداد بمهاجمة السياسة التحررية التى تسير عليها الجمهورية العربية المتحدة ووضع المصريين والسوريين تحت الرقابة الشديدة ، ودربت العناصر المناهضة للحكم الوطنى فى سوريا وسلحت بقصد اثارة الاضطرابات، كما جعل لبنان مركزاً لتهريب الأسلحة الى القبائل والعناصر الموالية

(١) القومية العربية والوحدة الكبرى — أنور الجندى — ص ٢٤٦ .

(١) المسيحية والقومية العربية ، عياد العبد المحامى ، ص ٣٦ .

للدول الاستعمارية فى سوريا . واتصل هذا باثارة النزعات الطائفية وأوهم الطائفة المسيحية بأنها مهددة دائماً ببطش المسلمين حتى تضطر الى الاعتماد على الدول الاستعمارية،والحزب القومى السورى وحزب الكتائب ، ودفعها للتحرش بالطوائف الأخرى . وقبل مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧ مما وضع لبنان تحت سيطرة الاستعمار الأمريكى مباشرة ، وعقد اتفاقات سرية مع أمريكا تمنحها الحق فى استخدام الموانىء اللبنانية وانشاء الطرق العسكرية .

« وقد تحدى شمعون الرأى العام العربى أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام١٩٥٦ فرفض قطع علاقات حكومته مع الدولتين المعتديتين (انجلترا وفرنسا) واستنكار الرأى العام بكل طوائفه تمثل رسمياً فى استقالة وزارة عبد الله اليافى بجميع أعضائها المسلمين والمسيحيين، كما تمثل شعبياً فى مظاهرات واحتجاجات دون جدوى » .

ثم قامت ثورة ١٩٥٨ لازالة هذا الاعوجاج الذى طرأ على السياسة اللبنانية ، وزال عهد منحرف وحل عهد جديد عمل على ايجاد التوازن بين السياسة الخارجية .

الا أن الأحداث توالت فى المنطقة العربية ، واتسم موقف لبنان بالنسة لتلك الأحداث بالحياد تارة والتغاضى عن كثير من الأمور تارة أخرى ، والقيام بدور الوسيط اذا ما استدعى الأمر ذلك . ومع حماسة العهد واتزانه فقد تكررت الاعتداءات المادية[1] ، والمعنوية على مؤيدى الجمهورية العربية المتحدة ولم تتحرك السلطات الا فى الظاهر حفاظاً على الوحدة الوطنية وبالتالى حفاظاً على الكيان اللبنانى .

(١) أثناء الوحدة بين مصر وسوريا كانت وفود لبنانية من المسلمين عادة تتجه الى دمشق لتهنئة الرئيس جمال عبد الناصر بعيد الوحدة وكان سكان قرية الكحالة الواقعة على الطريق بين بيروت ودمشق يعتدون عليهم اعتداءات صارخة وتكررت عدة مرات .

والواقع أن الميثاق الوطنى لم يعد يصلح أساساً لعلاقات متطورة بين لبنان وبقية الدول العربية التى ترغمها الظروف الدولية على مزيد من التعاون والارتباط حتى تستطيع أن تكون كتلة قوية فى المحيط الدولى •

وسنعرض فيما يلى الى واقع علاقات لبنان مع بعض الدول العربية التى لعلاقاته معها أثر مباشر سواء فى الميدان الداخلى أو الخارجى •

وموضوع بحثنا سينصب على علاقات لبنان مع :

١ ـ الجمهورية العربية المتحدة (مصر) .

٢ ـ الجمهورية العربية السورية •

لبنان والجمهورية العربية المتحدة

فى حديث[١] للرئيس جمال عبد النـاصر عن لبنان قال سيادته « اننى أريد أن يظل لبنان بلداً مستقلا ، وأريد له أن يتمتع بسيادته ، اننا نحترم المسيحيين اللبنانيين كل الاحترام ، فهم الذين أدخلوا الطابع العربى الى مصر ، وهم الذين حفظوا لنا لغة القرآن ، كل ما أريده من لبنان ألا يستخدم قاعدة للمؤمرات ضد الوطنيين وضد الجمهورية العربية المتحدة » وقد أكد ذلك الرئيس محمد أنور السادات .

واذا ما استعرضنا العلاقات بين لبنـان ومصر نجد أنها مرت بمرحلتين :

أولا : الفترة ما بين عامى ١٩٤٣ و ١٩٥٢ أى ما بين استقلال لبنان وقيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر : وخلال هذه الفترة كانت العلاقات بين البلدين عادية لم تمر بأزمات ما ، بل بالعكس ساندت مصر لبنان الى أقصى حد حتى حصل على استقلاله الكامل فى الوقت الذى كانت فيه مصر نفسها تعانى من التسلط البريطانى • كما أن مصر مدت للبنان يد المعونة فى الانضمـام الى الجامعة العربية ومهـدت له السبل فى الانضمام الى الأمم المتحدة •

ثانياً : الفترة الممتدة من الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ حتى الآن بما فيها عهد الوحدة بين سوريا ومصر : فقد أبرزت ثورة ١٩٥٢ مبادىء جديدة فى المحيط العربى أدت الى زرع بذور الشك نفوس أحد شقى لبنان فى نوايا مصر تجاه كيان بلده ، وبذلك بدأت الحرب الطائفية المستترة تعلن على مصر ، مما أدى الى مشايعة فريق ـ علانية ـ للخط السياسى الذى تسير فيه القاهرة وتعمل له ، أما الفريق الآخر فقد اتخذ موقف العداء من القاهرة دون سبب الا سيطرة الارهاب عليه •

---

(١) من حديث للرئيس جمال عبد الناصر مع أحد الصحفيين اللبنانيين ، القومية العربية ، أنور الجندى ، ص ٢٥١ •

وسنعرض للعلاقات بين البلدين خلال تلك الفترة من خلال حدثين هامين : هما الاعتداء الثلاثى على مصر ، وعهد الوحدة بين القطرين المصرى والسورى .

(أ) العدوان الثلاثى :

عندما وقع الاعتداء الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ثار الضمير الحر فى كل مكان ، وكانت ثورته عملية وعنيفة فى العالم العربى من مشرقه الى مغربه حيث شعر كل عربى أن الاعتداء موجه اليه وأن فى هزيمة مصر هزيمة له ولبلده ، وأن فى انتصارها نصراً شخصياً له ولعروبته .

أما فى لبنان فقد انقسم الرأى حول هذا الموضوع ، شطر يدافع عن عروبته بكل ما يملك من قوة وحماس ، وشطر آخر[1] كان يجاهر بآرائه ومعتقداته التى تتلخص فى تمنى زوال مصر ودمارها ، ومع ذلك لم تتخذ مصر أية خطوة فى سبيل الحد من هذه الكراهية .

---

(١) عبر عن هذا الشطر الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب له فى دمشق عام ١٩٦١ بقوله « كل من يقرأ الجرائد التى ظهرت فى بيروت سنة ١٩٥٦ وقت العدوان هى جرائد الاستعمار التى كانت تصدر بالعربية وتحررها أقلام الاستعمار ، لقد كانت تهلل لبريطانيا وفرنسا الأم الحنون لأنها تهاجم مصر وتضربها بالرصاص ، هذه الجرائد ماذا يمكن أن نقول عنها ، جرائد حزب الكتائب . نقرأ جريدة العمل فى سنة ١٩٥٦ ، كان موقفها التشفى والفرح وكان يبدو أن حزب الكتائب لا يريد لمصر الا الدمار ، لأن الأم الحنون فرنسا هى التى تهاجم ولأن مصر العربية هى التى اعتدى عليها فكانت ترى أن الموت للعروبة والقومية العربية والنصر لفرنسا .

« هذه هى كل العقبات فى وجهنا ، فى وجه القومية العربية والوحدة العربية ، ولكن ماذا كانت النتيجة ، انتصرنا فى مصر فابتهج الشعب العربى فى مصر وسوريا وفى كل مكان ، والشعب العربى فى لبنان الذى لم يمكن أعوان الاستعمار من أن يجعلوا لبنان للاستعمار مقرا أو ممرا ضدنا » .

(ب) الوحدة :

عندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا[1] وقامت الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير عام ١٩٥٨، كان لبنان يجتاز مرحلة من أصعب مراحل تاريخه الحديث بسبب الخلافات الداخلية ومضاعفات الصراع الخارجى الدائرة فى الشرق الأوسط والتيارات الدولية والعربية المتباينة .

وكان اللبنانيون منقسمين الى فئتين — كالعادة — يغلب على كل فئة طابع انفعالى هو مزيج من رواسب وأخطاء السياسة اللبنانية الداخلية ومن التحيز لأحد التيارين المتصارعين فى الشرق الأوسط ، أى تيار التحرر من الغرب وما يستتبعه ذلك من معارضة لسياسته ومشاريعه ، وتيار التعاون مع الغرب وما يستتبعه من التمسك بالنظم والأوضاع التقليدية .

لذلك عندما قامت الوحدة تجاوب معها أحد الفريقين يومذاك بالنسبة لالتقاء قادته السياسيين والعقائديين مع قادة الوحدة ، ولانجذاب الجماهير نحو ما تمثله الوحدة من حيث المعانى العميقة ومن حيث المناسبة السياسية . أما الفريق الآخر المتخوف، من مضاعفات التيار المعادى للغرب وللأوضاع التقليدية فى الشرق العربى وفى لبنان ، فقد استقبل الوحدة بشعور متزايد من القلق على المصير ، ولا سيما بعد أن عرف المستفيدون من موجة التخوف من سياسيين وأصحاب المصالح كيف يصورون الوحدة بين مصر وسوريا كخطوة أولى يتبعها حتما ضم لبنان الى هذه الوحدة .

وجاءت الأحداث الدامية التى غرق فيها لبنان عام ١٩٥٨ لتزيد شقة الانقسام بين اللبنانيين ولتجعل من الوحدة حجة أو سببا فى طرح قضية لبنان والكيان اللبنانى على بساط البحث بين اللبنانيين .

---

(١) نحن والعالم ، باسم الجسر ، عدد فبراير ١٩٦٢ .

وقد مرت العلاقات بين لبنان وحكومة الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الرسمى بمرحلتين :

مرحلة الخصومة بينها وبين العهد السابق التى أدت الى انحيازها بجانب والثورة المسلحة التى قامت ضد العهد السابق • ومرحلة العلاقات الودية التى بدأت بانتهاء العهد السابق •

هذا على الصعيد الرسمى •

أما على الصعيد الشعبى : فقد أحدث قيام الجمهورية العربية المتحدة نتائج عديدة متناقضة من جهة ، وغير مرتبطة ارتباطا مباشرا بمعنى الوحدة ، بل كان صدى النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى طبقته الثورة العربية فى مصر وعلى حدود لبنان .

من هذه النتائج أن مضاعفات الخلاف الاقتصادى — وربما النفسانى — بين دمشق وبيروت أضيفت الى مضاعفات فكرة الوحدة العربية والمبادىء الاشتراكية التى تتضمنها القومية العربية الحديثة التى أصبحت أساس ومنطق الوحدة بين مصر وسوريا تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر • فأصبح الفريق من اللبنانيين القائل بالقومية اللبنانية والساعى الى تدعيم الكيان يعتبر قيام الجمهورية العربية المتحدة يشكل خطراً على الكيان • وهكذا تحول الشقاق الداخلى والخلاف بين الساسة والأحزاب من خلاف على تجديد الرئاسة أم عدم تجديدها الى خلاف بين القومية العربية والكيان اللبنانى،بين الجمهورية العربية المتحدة كفكرة ونظام ومرتكز للوحدة العربية وبين لبنان كفكرة ومرتكز لوضع خاص •

واستطاعت السياسة واستطاعت الدول المناوئة للجمهورية العربية المتحدة وللرئيس جمال عبد الناصر من عربية وأجنبية — عند نشوب الثورة المسلحة فى لبنان — أن تجعل من الصراع القائم سياسياً وشعبياً فى لبنان صراعا حول مصير لبنان وكيانه .

ولكن الثورة جاءت تنفى أسس تيار التخوف على الكيان اللبنانى من الوحدة بالذات ، ذلك أنه خلال الأشهر الثمانية التى عصفت أحداثها باللبنانيين لم تطرح قضية الكيان أو الاستقلال أو مبدأ السيادة اللبنانية على بساط البحث أو الجدل . وبالرغم من شبه استقلال بعض المناطق اللبنانية عن الدولة — حيث الأكثرية لا تتخوف من فكرة اوحدة أو بالأحرى لا تجد فى المبدأ خطراً — لم تبدر أى مطالبة لا تلميحا ولا تصريحا يستدل بها على الرغبة أو العمل للوحدة ، بل ان ما اعتبر أهدافاً للثورة وتجلت فى المطالب التى تقدم بها قواد الثورة لم يأت على ذكر الوحدة ، بل كان كل ما طولب به بالاضافة الى الاصلاحات الداخلية هو « العلاقات الودية الأخوية مع الدول العربية » •

العلاقات الاقتصادية بين البلدين :

قد تتعارض مخططات بناء المجتمع الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة فعلياً ونظرياً مع مخططات حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى لبنان بالنسبة لاختلاف الأوضاع البشرية وتنوع المجتمعات •

ومن هنا يبدو أن نقطة الضعف المنطقية فى العلاقات بين بيروت والقاهرة ليست متصلة بمبدأ الوحدة أو الثورية ، بل فى اختلاف مخططات الوصول الى الأهداف العميقة ذاتها ، أى اقامة مجتمع يسوده الرخاء والعدالة والديمقراطية • فالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فى لبنان بالرغم من بعض الظلم الاجتماعى الممتد الى قسم غير ضئيل من اللبنانيين ، أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهله لا من قبل المسئولين اللبنانيين ايا كانوا وأيا كانت عقيدتهم السياسية ، ولا من قبل المسئولين السياسيين والعقائديين فى الجمهورية العربية المتحدة.

« الا أن هذا الواقع لا يشكل أى تهديد سياسى اللهم سوى ما تتيحه أوضاع حرية انتقال الأشخاص ورأس المال فى لبنان من فرصة للعملاء أو العاملين ضد الجمهورية العربية المتحدة . ولكن سياسة لبنان الرسمية المعلنة بل ومصلحة لبنان تقضى بمقاومة هذا النشاط ، والقضية قضية بوليسية يمكن — بل ويجب — أن تتعاون السلطات فى البلدين عليها .

« أما على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى فنجاح التجربة الحرة فى لبنان يجب ألا تعنى أنها الطريقة الأفضل لحل المشاكل العربية بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة أو لغيرها ، كل ما أدت اليه أو تؤدى اليه هو ازدهار لبنان اقتصادياً ، هذا الازدهار — الذى سينتهى يوماً الى توزيع عادل للثروة — تستقيم عنده الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية عند الحد الذى تسعى اليه الجمهورية العربية المتحدة[١] .

ومع أن للجمهورية العربية المتحدة سياسة اقتصادية حازمة « الا أن المسئولين فى مصر بالرغم من سياسة التقشف والتوجيه الاقتصادى ، استجابوا لمعظم طلبات لبنان ، معتبرين أن التضحية المالية البسيطة بالنسبة لاقتصادهم انما توازى الربح المادى الذى يجنيه لبنان والذى من شأنه أن يبقى على شعور الاخاء بين الشعبين »[٢]

اهداف سياسة الجمهورية العربية المتحدة :

منذ أن قامت الوحدة بين مصر وسوريا لم تتوقف بعض الصحف الطائفية فى لبنان عن الافتراء والهجوم المكشوف على الجمهورية العربية المتحدة وقادتها . ولم تحاول الجمهورية العربية المتحدة التدخل فى شئون لبنان أو مجرد الاحتجاج الرسمى على الطعن والهجوم ، ولكن الهجوم استمر يزداد عنفاً يوما بعد يوم مما اضطر رئيس الجمهورية

(١) نحن والعالم ، عدد فبراير ١٩٦١ .
(٢) نحو لبنان جديد ، باسم الجسر ، ص ٣٨ .

العربية المتحدة[١] الى أن يعلن فى خطاب له « بأن الجمهورية العربية المتحدة سند للبنان ضد الاستعمار وسند لها ضد اسرائيل .. اننا نحافظ على وحدة لبنان الوطنية كما نحافظ على وحدتنا الوطنية ، وسنكون دائما للبنان السند الأكبر وسنكون دائما للبنان الأخ الشقيق .

« اننا حين نتكلم عن الوحدة العربية فقد أعلنا أن الوحدة العربية هى تعبير عن توحيد الشعب العربى وهذا التوحيد كان يجرى ويسير على مر الزمن فاما تضامن أو وحدة أو اتحاد ، قلنا اننا نريد لكل بلد عربى الاستقلال الكامل ولا يمكن أن نقبل الاتحاد الا اذا أجمع أى بلد عربى على الاتحاد ، لأن قبول الوحدة بدون الاجماع معناه خلل فى الوحدة الوطنية التى نريدها أن تجرى بين أبناء أمتنا .

« لقد هوجمنا فى لبنان طوال السنين الماضية . وكان الهجوم الذى وجه الينا من بعض الفئات يستهدف تفتيت جمهوريتنا والدس عليها والطعن فيها وفى مبادئنا وأشخاصنا ، وكنا نسكت .. من أجل الوحدة الوطنية فى لبنان ، لأن الوحدة الوطنية فى لبنان عزيزة علينا ، وكل فرد من شعب لبنان عزيز علينا كغيره من أبناء الجمهورية العربية المتحدة ، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن نعمل أى عمل يؤثر فى وحدة لبنان الوطنية لأنها جزء من الوحدة العربية الوطنية ، ونحن باستمرار نشعر بالعزة والاعزاز للوحدة العربية الوطنية .

« قد نكون دولا عربية مستقلة ، ولكن تجمعنا وحدة عربية قومية ، هذه الوحدة العربية القومية هى التى تدعو شعب دمشق لأن يهب لينجد شعب بيروت ، وتجعل شعب لبنان يهب لنجدة شعب سوريا .

(١) فى زيارة للوفود اللبنانية لدمشق لتهنئة الرئيس جمال عبد الناصر بعيد الوحدة يوم ٢٧ فبراير ١٩٦١ ألقى السيد الرئيس خطاباً جامعاً انصب معظمه على العلاقات بين ج . ع . م ولبنان .

الانعكاس الطائفى على العلاقات بين البلدين ..

خلال عهد الوحدة ركزت الأحزاب الانعزالية جهودها بمؤازرة الرجعية والاستعمار لتفتيت وحدة الشعبين المصرى والسورى ، ولم يتورع الانعزاليون عن الكيد للجناح العربى فى لبنان الى الحد الذى وصل فيه الى الاعتداء المسلح[1] ، مما اضطر السيد الرئيس جمال عبد الناصر الى توجيه انذار[2] لحزب الكتائب محذرا اياه من التمادى فى الخط الذى رسمه له الاستعمار .

---

(١) حدث فى ٥ مارس عام ١٩٦١ أثناء توجه بعض وفود اللبنانيين الى دمشق للمشاركة فى أعياد الوحدة أن اعترض طريقهم بعض سكان قرية « الكحالة » وفتحوا عليهم نيران مدافعهم الرشاشة مما أدى الى سقوط كثير من الجرحى ، وكان حزب الكتائب يتزعم حركة العنف والكراهية هذه .

(٢) أهم النقاط التى تعرض اليها السيد الرئيس فى خطابه بهذه المناسبة فى ١٩٦١ هى :

- « اتباع حزب الكتائب نفس الوسائل التى تتبعها اذاعات الدس واسرائيل والاستعمار .
- أنه لا عمل للحزب الا التشكيك فى الوحدة وفى القومية العربية وأن سياسة الحياد الايجابى ليست من وجهة نظره سوى دعوة زائفة لأنها تعبر عن الانحياز .
- كانت هناك أوامر من الاستعمار تسيره ، وتريد أن تجعل من هذه الفئات فى لبنان عناصر تعمل على مهاجمة الوحدة دائماً ، فقد حاولوا بالطائفية أن يبثوا بذور الطائفية فى الجمهورية العربية المتحدة .
- أن رئيس هذا الحزب وزير فى الوزارة اللبنانية ، ونحن فى هذه الأيام كلها ، حتى الأيام التى كانت تتطلب مشاورات مع حكومة لبنان ، حتى حينما قررت أن أذهب الى الأمم المتحدة ، تشاورت مع رؤساء دول ورؤساء حكومات فى مشارق الأرض ومغاربها ، ولم أتشاور مع حكومة لبنان حتى لا يقولوا اننا نجعل منهم عملاء وأتباعا ، ويستطيع هذا الوزير أن يدلنا على أى رسالة أرسلت الى الحكومة اللبنانية لنفرض عليها رأياً أو حتى لنقترح عليهم شيئاً . وكل هذا يجرى بيننا وبين كثير من الدول ، ولكن مع الحكومة اللبنانية لا يجرى هذا خوفاً من أن يقول أحد منهم اننا نريد أن نفرض رأياً ، وهم بهذا يتعللون حتى يظهروا لشعب لبنان - الشعب الصغير - أن الجمهورية العربية المتحدة جمهورية كبيرة تريد أن تفرض عليه ارادتها ، ان هذا الكلام كلام باطل يراد به خداع شعب لبنان ، وهو ترديد لاذاعات الاستعمار وما تقوله اسرائيل .. اننا منذ اليوم سنقابل الاساءة بالاساءة ، ولن نتوانى فى حماية بلدنا والدفاع

وقد كان هذا الرد كفيلا بأن يحدث رد فعل بعيد المدى فى لبنان على الصعيد الشعبى مما أدى الى بحث العلاقات بين البلدين على الصعيد النيابى وقد فتح هذا البحث الباب لمعرفة أثر شخصية الرئيس جمال عبد الناصر فى لبنان .. وسوف نفصل ذلك فيما يلى :

العلاقات على الصعيد النيابى :

أثيرت فى لجنة الشئون الخارجية[1] بمجلس النواب اللبنانى الأزمة التى مر بها لبنان عقب خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر . وذلك حينما تقدم أحد النواب بسؤال الى الحكومة مستفسرا عما اذا كانت الحكومة اللبنانية تعتبر أن لبنان قد تدخل فى سياسة الجمهورية العربية المتحدة أو العكس .. فان كان هناك فعلا تدخل من لبنان فعليه أن يعتذر ، واذا كان التدخل من الطرف الآخر فمن الضرورى أن تأخذ الحكومة موقفاً وتوضح الأمر .

وقد أجاب وزير الخارجية بأنه لا يعرف بأن تدخلا قد حصل من جانب لبنان ، أو أن تدخلا مماثلا حصل من جانب الجمهورية العربية المتحدة فى شئون لبنان الداخلية ، وأنه يجب على الجميع الانصراف الى الابقاء على الوحدة الوطنية الدائمة التى كانت مبرر قيام لبنان حتى الآن والتى هى وحدها قادرة على صيانته فى كل وقت[2] .

وأمام نفس اللجنة تقدم أحد النواب[3] باقتراح يقضى بتشكيل

عن مصالحنا ووحدتنا الوطنية ، وسنسير فى طريقنا لندوس الاستعمار وأعوان الاستعمار ونرفع راية القومية العربية » .

(١) جلسة ١٩٦١/٣/٢ .

(٢) أضاف وزير الخارجية « ان البحث فى هذا الموضوع لا يجدى ، واننا نحمد الله على أن كل غمامة تلبدت فى الجو قد زالت وستبقى علاقتنا مع الجارة الكبرى علاقات ود واخاء مستمرة » وقد وافقت اللجنة على اسدال الستار على الموضوع .

(٣) تقدم النائب عدنان الحكيم رئيس حزب النجادة باقتراحه هذا فى ١٩٦١/٢/٢٣ .

وفد برلمانى لزيارة الرئيس جمال عبد الناصر وتهنئته بعيد الوحدة ، الا أن نائبين اعترضـا على ذلك[1] ، ولكن رغم اعتراضهما وافقت اللجنة باجماع الآراء بعد انسحاب النائبين وتألف وفد لبنانى وسافر فى اليوم التالى الى دمشق •

أثر الرئيس جمال عبد الناصر فى لبنان :

الواقع الذى لا جدال فيه أن شخصية الرئيس جمال عبد الناصر لها أثرها فى مختلف الأوساط اللبنانية ، مع اختلاف هذا الاثر طبقا لاتجاهات كل جبهة ،فعقب معظم خطب سيادته تقوم محنة فى لبنان •

أما المحنة فهى هذه الأزمة التى نشأت على أثرخطب الرئيس جمال عبد الناصر ، والتى اهتزت لها الأوساط الاقتصادية والتجـارية والمالية كما اهتزت لها أوساط السياسة والسياسيين ، ووقف لبنان على أبواب حوادث وأحداث لو انفجرت لعادت البلاد الى أقسى مما مرت به عام ١٩٥٨ •

ونجد فى لبنان من يقدس شخصية الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره الرمز لكرامة العربى الذى وقف فى وجه الاستعمار دون أن يهاب بطشه وغدره •

وهناك فئة تؤيده ، لأن هذا التأييد بالنسبة لها رأس مال سياسى وغير سياسى تحرص على تنميته وازدهاره وتوسيع نطاقه .. وهؤلاء يطلق عليهم المتاجرون بصداقة عبد الناصر •

---

(١) حجة النائبين المعارضـين هى : ١ ـ أن الجمهورية العربية المتحدة لم ترسل وفداً نيابياً لتهنئة الرئيس شهاب بتسلمه مهام رئاسة الجمهورية •
ـ أن الجمهورية العربية المتحدة لم تبادر باظهار عواطفها نحو لبنان فى المناسبات المختلفة •
ـ أن رئيس جمهورية ج٠ع٠م هاجم لبنان وصحافتهـا ومن غير المعقول الذهاب الى دمشق لتهنئته على ذلك •

وفئة ثالثة تبنى رأس مالها السياسى على خصومته وتجريحه ، وهؤلاء هم المتاجرون بعداوة جمال عبد الناصر •

ومن الطبيعى جـدا أن يتعدد الرأى وتتنوع العقـائد فى أى موضوع من المواضيع التى تمس سياسة لبنان سواء كانت داخلية أم خارجية ، ولكن ذلك كله لم يكن نقطة ضعف فى الحياة اللبنانية العامة يوما من الأيام ، لأنها تتسع عادة لهذا النوع وهذا التعدد ، غير أن الضعف الذى يشكو منه لبنان اليوم سببه ارتباط الآراء والعقائد فيه بعقلية الاستغلال والمصلحة الشخصية •

واذا كان بين اللبنانيين من يرى فى سياسة الرئيس جمال عبد الناصر مالا يراه فريق آخر ، فالأمر الذى أجمع عليه اللبنانيون جميعا هو أن شخصية جمال عبد الناصر قد أحدثت أثراً واضحا فى تطوير عقلية المنطقة وجعلها تؤمن بمبادىء جديدة لا يمكن أن يقف أى حائل فى سبيل انتشارها وامتدادها •

وهكذا نجد أن علاقات لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة ترتبط الى حد كبير بعاملين :

أولاهما : شخصية الرئيس جمال عبد الناصر[1] بما تثيره من مفاهيم مختلفة لدى مختلف الفئات •

---

(١) كتب سليم اللوزى فى مجلة الحوادث بتاريخ ١٩٦٢/٥/١١ حول هذا الموضوع ما يلى :
« ان تأثير عبد الناصر على الجماهير الاسلامية فى لبنان يجب أن يستفيد منه كل زعماء الموارنة الذين يريدون للبنان المنعة والقوة ، وذلك لمصلحة الوحدة الوطنية فى لبنان ، بدلا من ترك نواب المسلمين يتاجرون بنفوذ عبد الناصر لمصالحهم الشخصـية والسياسـية وتدعيم زعاماتهم الاقطاعية والطائفية المنهارة •
« ان عبد الناصر زعيم وطنى فى كل أنحاء العالم العربى فلماذا نصر على اعتباره زعيما طائفياً فى لبنان •
« نحن نعتقد أن فى امكان اللبنانيين المخلصين الذين يريدون لهذا البلد أن يكون له دور حضارى ايجابى فى العالم العربى ويحرصون على أن يبعدوا أخطار الحرب الباردة الدائرة فى الشرق الأوسط عن التلاعب بوحدته الوطنية ، أن يستفيدوا من تأثير عبد الناصر على الجماهير الاسلامية فى لبنان لمصلحة الوحدة الوطنية فى لبنان » •

وثانيهما : تطور الأنظمة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة وانعكاسها على لبنان ومحاولة بعض الفئات استغلال تلك الانعكاسات لمصلحتها فى بعض الأحيان ، أو لمحاولة عرقلة سير العلاقات الودية فى مجراها الطبيعى بين البلدين •

الا أنه بوجه عام نرى أن العلاقات بين البلدين تسير فى طريق يتجنب عادة وقوع الأزمات بينهما ، ولا يحد من تطور العلاقات الا مصلحة كل دولة فى المحافظة على حماية أنظمتها وبناء اقتصادياتها •

والواقع أن الفهم العميق المتبادل بين الطرفين — لواقع الطرف الآخر — قد ساعد كثيراً على تنمية العلاقات الودية ونموها •

ولما كانت سوريا — فى فترة من الفترات — جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة • بالاضافة الى أن ما يحدث فى سوريا ينعكس بالطبيعة على لبنان منذ أجيال عدة ، لذلك نجد لزاماً علينا أن نعرض للعلاقات بينها وبين لبنان •

لبنان وسوريا

سبق القول بأن سوريا ولبنان كانتا فى نطاق وحدة اقتصادية تامة فى عهد الانتداب الفرنسى الذى استمر قرابة ربع قرن • وكان الكفاح المشترك الذى جمع بين رجال الحكم فى سوريا ولبنان عاملا أساسياً فى ارتباط مصير كل بلد بالأخرى وتحسين العلاقات بينهما • فلما حدث انقلاب عام ١٩٤٩ فى سوريا ثم مقتل رياض الصلح رئيس وزراء لبنان فى العام التالى •• اشتد عقبهـا التجاذب والقطيعة بين البلدين •• حيث لم ترد سوريا أن تظل الى الأبد تحت رحمة السياسة الاقتصادية اللبنانية ، ووجدت أنها لكى تبنى نفسها لا يمكن أن تبقى على سياسة البـاب المفتوح دون حواجز جمركية تحمى منتجاتها ، فعرضت على لبنـان فكرة قيـام وحدة اقتصادية شاملة يكون فيها النقد والجمارك والتشريع الاقتصادى موحدا ، ويكون أساس التشريع مصلحة البلدين • ويحدد الاستيراد فى نطاق ذلك ، الا أن لبنان رفض العرض خوفا من تطور الوحدة الاقتصادية الى وحدة سياسية •

وكانت نتيجة ذلك أن قام بين سوريا ولبنان ما عرف «بالقطيعة» التى تضرر من جرائها البلدان ، الا أن ضرر لبنان كان أشد وأقسى ، فقـد أصبح محاصرا غربا بالبحر الأبيض المتوسط وشمـالا وشرقا « بالقطيعة» وجنوبا باسرائيل •

ولما بدأت آثار تلك السياسة تتضخم مفعولها فى لبنان ، بدأت الأوساط الاقتصادية تحبذ الوحدة الاقتصادية الشاملة تخلصا من أضرار القطيعة وشدة وطأتها ، ولم يختلف على هذا الأمر أى اقتصادى صناعى أم تجـارى وحبذها الزراع وتجاوبت الحكومة مع مطالب الشعب

وتقدمت الى الحكومة السورية بمشروع للوحدة الاقتصادية[1] . الا أن هذا المشروع لم يكتب له التنفيذ ، لأن الانعزاليين على اختلاف درجاتهم ومراكزهم بدأوا يعلنون الحرب عليه ، مما جعل الحكومة اللبنانية تحجم عن الاستمرار فى اتخاذ أى خطوات ايجابية نحو الوحدة الاقتصادية مع سوريا .

ولكن الضغط الشعبى وسوء الأحوال الاقتصادية فى لبنان أرغم المسئولين على معاودة الاتصال مرة أخرى بالحكومة السورية وابداء الاستعداد للنظر فى مشروع الوحدة الاقتصادية السابق ، وطلب اللبنانيون عقد اتفاق مؤقت لمدة ستة أشهر تخفف به القطيعة وييسر به تبادل المنتجات ريثما تتم دراسة المشروع ويصل الى مرحلته التنفيذية ، واستجابت الحكومة السورية الى هذا العرض ثم عينت اللجان من الجانبين للدراسة .

ومرت سنوات واللجان تؤلف والاتفاق المؤقت يجدد والاجتماعات تعقد للدراسات والأبحاث ووضع اللوائح وتعديلها ثم مراجعتها . الخ . ويشتد الضيق أحيانا فى أوساط لبنان التجارية وتذهب وفود منها لمقابلة

---

(١) تضمن المشروع النقاط التالية :
(أ) جعل البلدين منطقة جمركية واحدة تخضع لاجراءات موحدة .
(ب) توحيد التعرفة والتشريع والأنظمة والادارة المطبقة فى كل منها .
(ح) تنسيق سياسة الاستيراد والتصدير وتوحيد الأنظمة المتعلقة بها .
(د) عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة أو نصوص متماثلة .
(هـ) توحيد تشريع الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية المتعلقة بالصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف الأموال .
(و) تنسيق السياسة المالية والنقدية وتوحيد أنظمة النقد والقطع والمصارف .
(ز) انشاء مجلس اقتصادى مشترك للاشراف على شئون الوحدة .
(ح) تنسيق السياسة المتعلقة بالتجارة الداخلية والصناعة وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لأرباب التجارة والصناعة والمهن الحرة فى البلدين شروطاً متكافئة وتوحيد تشريعات العمل فيما يتعلق بالأعباء الاجتماعية التى تؤثر فى تكاليف الانتاج .

المسئولين فى سوريا ثم تفرج الأزمة فترة لكى تعود مرة أخرى كوسيلة من وسائل الضغط السياسى السورى على لبنان .

والمعروف أن أجل الحكومات اللبنانية عادة قصير لا يتعدى العام الا فيما ندر من حالات ، وكل حكومة تاتى تعلن عن عزمها الأكيد على تنفيذ الوحدة الاقتصادية التامة ، ثم تتجدد اللجان والاجتماعات والدراسات والتصريحات والعهود والتوكيدات ، وتمضى الأشهر الستة فيجدد الاتفاق المؤقت ستة أشهر أخرى على أمل الوصول الى نتيجة ايجابية خلالها ، مما غدا شيئا روتينيا خلال السنوات التى سبقت عهد الوحدة بين سوريا ومصر .

العلاقات بين البلدين فى عهد الوحدة :

ثم قامت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا وظهر فى الوجود العربى دولة كبرى هى الجمهورية العربية المتحدة ، ومرت العلاقات بين البلدين بمراحل سبق أن تعرضنا لها عند الحديث عن علاقات لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة .

ثم وقع الانفصال بين مصر وسوريا فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ ، وهللت له بعض الأوساط ، وشعرت الأوساط الأخرى بنكسة قوية لآمالها التى جسدتها الوحدة .

وعادت العلاقات بين سوريا ولبنان الى سابق عهدها كما سيأتى ذكره .

العلاقات بين البلدين بعد الانفصال :

(من ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ الى ٨ مارس ١٩٦٣) .

تميز الحكم داخل سوريا فى تلك الفترة بعدم الاستقرار ، فقد توالى على الحكم خمس وزارات ، وفقد الحكام ثقة المحكومين واتجه الشعب السورى بمعظم طوائفه — عدا الرجعيين والرأسماليين

وأصحاب المصالح — الى التخلص من نظام الحكم القائم مطالبا العودة الى الوحدة .. وقد انعكس عدم الاستقرار على وضع العلاقات بين سوريا ولبنان .

وظهرت السياسة التقليدية اللبنانية بانعكاساتها المتناقضة خلال تلك الفترة .. اتجاه يؤيد الحكم القائم ويطالب الحكومة بالتعاون مع النظام الجديد ، واتجاه يقف ضد أى تصرف ايجابى تتخذه الحكومة اللبنانية تجاه الحكم الجديد فى سوريا .

ومع ذلك سافرت وفود التجار من لبنان الى سوريا ، وتبادلت الدولتان على الصعيد الرسمى والانعزالى الوفود والزيارات والاجتماعات ، الا أن طابع الحذر كان يسيطر على تصرفات المسئولين اللبنانيين ثقة منهم بأن الوضع القائم فى سوريا مصيره الزوال .

واعتبر المسئولون فى سوريا أن موقف لبنان الرسمى هذا ان هو الا دليل على عدم رغبة لبنان للتعاون معهم . فعادت أصوات القطيعة تتخطى الحدود ، وبدأت بشائرها وتذرها تهدد وتضغط على لبنان فى المناسبات المختلفة ، وتفادى المسئولون فى لبنان بحث العلاقات بين البلدين على الصعيد النيابى ، وكانت تبحث دائما مع المراجع العليا فى أضيق نطاق تفاديا من استغلال البعض — مؤيدا أو معارضا — لتلك الفترة الحرجة والموقف المتأزم فى حياة لبنان .

وكان أهم حدث بين البلدين خلال تلك الفترة حادث توقيف السيد صبرى حماده[1] رئيس مجلس النواب اللبنانى على الحدود السورية أثناء عودته من تركيا ، ولم تستطع حكومة لبنان أن تكبح جماح النواب أو الصحافة فقامت أزمة طاحنة بين البلدين ووضعت العلاقات صراحة على بساط البحث .

---

(١) أثناء عودة السيد صبرى حماده من تركيا بطريق البر فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٦٢ ، قامت السلطات السورية بتوقيفه على الحدود ومنعه من الدخول بحجة أن اسمه مقيد على قائمة غير المرغوب فى دخولهم سوريا . وبعد اتصالات على مستوى عال سمح له بالعودة الى لبنان .

وكان لهذا الحادث أثره فى مختلف الأوساط اللبنانية على اختلاف نزعاتها وميولها السياسية ، وكان الجميع ينظر الى أن ما قامت به السلطات السورية ليس الا عملا موجها الى الشخصية الثانية فى جمهورية لبنان ، وأن هذا الأمر يمس كرامة كل لبنانى .

وبدأت المعركة ضد سوريا على الصعيد الرسمى حينما طرح الأمر بالاتفاق على أن تبعث الحكومة اللبنانية بمذكرة احتجاج على الموضوع أمام مجلس النواب اللبنانى ، وثار الخطباء لعزة لبنان وكرامته التى أهدرت على الحدود السورية — التركية ، وانتهى الأمر بالاتفاق على أن تبعث الحكومة اللبنانية بمذكرة احتجاج على هذا التصرف للحكومة السورية .

وبعثت وزارة الخارجية اللبنانية بمذكرة الاحتجاج الى وزارة الخارجية السورية ، الا أن الأخيرة رفضت استلامها وأعادتها مع حاملها الى بيروت[1] ، وقد أدى هذا الرفض الى عودة الاتجاهات اللبنانية الى الانقسام وظهور تيارات مؤيدة للموقف السورى[٣] .

---

(١) كان سند سوريا فى ذلك تصريح للسيد خالد العظيم فى ٢٣/١١/١٩٦٢ رئيس الوزراء جاء فيه : « ان الحقيقة يعرفها القاصى والدانى ، بالاضافة الى التهجمات المستمرة التى تطالعنا بها الصحف اللبنانية وتحمل على سوريا حكومة وشعبا ، وحتى على السيد الرئيس الجمهورية . وأن مثل هذه الضجة التى يصطنعها لبنان ضد سوريا ، ان هى الا تتمة للمعزوفة التى تطالعنا بها بعض صحف لبنان بين آن وآخر » .

(٢) نشرت جريدة النهار فى ٢٧/١١/١٩٦٢ ما يلى « من الواضح أنه لا يحق للشخص الثانى فى الدولة أن يعامل نفسه معاملة شخصية وهو ينتقل من لبنان الى تركيا عبر سوريا .. ذلك أن أى مواطن عادى عاش عهدى الوحدة والانفصال كما عاشهما الرئيس حماده لا يدع نفسه يتورط فى الدخول الى سوريا دون أن يسأل ألف سؤال وسؤال كى لا يدع نفسه عرضة لمعاملة تذل بلاده كلها بمجرد أن تناله هو » .

« طبعاً فى كل ذلك لا تعذر سوريا ، كما لا تعذر أكثر فأكثر اذا اعتبرت معاملة الرئيس حماده رداً على ما قالت انه معاملة تعرض لها الوفد السورى فى شتوره على الحدود اللبنانية لأن ذلك يعنى أنها أخطأت فى الحالتين ، أخطأت عندما لم تلاحق موضوع الوفد الى شتوره ، وأخطأت عندما انتقمت » .

ولم يكن الانقسام أو الانعكاس الطائفى وقفا على الصحافة أو الرأى العام ، بل تعداه الى المجلس النيابى مرة أخرى حينما انقسمت آراء النواب الى ثلاث اتجاهات :

— فريق يطالب الحكومة باتخاذ موقف حازم ازاء تصرفات الجانب السورى ويأخذ على المسئولين اللبنانيين ليونة موقفهم .

— وفريق ترك الأمر لوزارة الخارجية لمعالجة الأزمة بالطرق الدبلوماسية .

— والفريق الثالث من رأيه القيام باتصالات شخصية مع المسئولين السوريين بالنظر لروابط الصداقة بغية ايجاد مخرج للأزمة.

وأعقب هذا الجدل تبادل التصريحات الرسمية من الجانبين[1]،

= « ان سوريا قد تكون مخطئة منذ البدايه ، بل منذ ٢٨ سبتمبر ، الا أن الحكومة اللبنانية مسئولة عن تحسين العلاقات ، وكان عليها منذ شتوره أن تتابع باهتمام كل تطور للعواطف الحقيقية فى العاصمة السورية » .

(١) سوريا : صرح وزير خارجية سوريا فى معرض اثارة موضوع رفض الشكوى وطريقة رفضها بأنه « لا يهمنا أن نطلع على محتويات هذه الشكوى ، لاننا لا نرى أن لبنان يكون فى هذا الموضوع أو فى غيره فى موقف الشاكى ، ذلك لأن ما وقع للوفد السورى فى شتوره والمضايقات التى حصلت له أكثر بكثير مما وقع للسيد حماده ، وكنا نأمل فى ألا تثار هذه الضجة ، وأن يعتبر السيد حماده الأمر منتهياً عند الاجراءات بدخوله الفورى السريع الى الأراضى السورية » .

لبنان : أجاب وزير خارجية لبنان على هذا التصريح بأن « السلطات السورية قد اطلعت فعلا على المذكرة وأعادتها وأن القول بأن المذكرة أعيدت دون فتح مظروفها فأمر يخالف الواقع . « وأضاف » أنه يفضل بحث هذا الموضوع على الصعيد الرسمى ، بحيث تتولى وزارة الخارجية اجراء الاتصالات اللازمة . وأنه يعتقد بأن بحث هذا الموضوع على غير الصعيد الرسمى لا يؤدى الى أية نتيجة ايجابية ، بل قد يزيد من تأزم العلاقات بين البلدين .. ان لبنان مستعد للدخول فى أية مفاوضات مع السلطات السورية ، كما أن لبنان لم يغلق الباب مع المسئولين السوريين ، وان لبنان يعمل على تصفية جو العلاقات بين البلدين بغية الوصول الى تفاهم يخدم مصلحة لبنان وسوريا والعلاقات العربية بصورة عامة » .

وكان طابعها التحدى وتمسك كل طرف بكرامته وان كان هناك شيئا من التهاون من ناحية لبنان وابدائه الاستعداد للتفاوض نظرا للضغط الاقتصادى السورى ، وقد بدا ذلك واضحا عندما أثير الأمر أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب اللبنانى اذ انقسم أعضاء اللجنة الى اتجاهين :

الاتجاه الأول : يرى انهاء الموقف واعتبار الاعتذار الذى قدمه بعض الضباط السوريين[1] للرئيس حماده كافيا .

الاتجاه الثانى : يصر على أن تسير الاجراءات اللبنانية فى طريقها المعتاد حفاظا على كرامة لبنان .

وقد أوضح وزير خارجية لبنان موقف حكومته أمام اللجنة[2]

---

(١) فى ٢٥/١١/١٩٦٢ حضر وفد من الضباط السوريين الذين لم يقروا تصرف الحكومة السورية وقدموا الاعتذار للرئيس حماده .

(٢) أوضح وزير الخارجية لأعضاء اللجنة فى ٢٨/١١/٦٢بان « كل ما يمس رئيس مجلس النواب أو المجلس انما يمس الحكومة المنبثقة عن المجلس والمسئولة أمامه ، ولقد نفذت الحكومة القرار الذى اتخذه المجلس فى هذه القضية تنفيذاً نعتبره كاملا لنص المذكرة التى أرسلت ولروحها . وأضيف أنه كان على الحكومة واجب ارسال مثل هذه المذكرة ولو لم يتخذ مجلس النواب القرار الذى اتخذه .

« وتجاه التطورات التى طرات على هذه القضية رأينا أن على الحكومة واجبا محتوما وهو معالجة الأمر بروح المسئولية والحرص على مصلحة لبنان أنعليا وحفظ كرامته فى آن واحد . ولذلك فقد تجنبنا الثورة الفورية تجاه العمل غير المقبول التى جوبهت به مذكرتنا ، وآثرنا تحكيم العقل على العاطفة ولذلك فاننى أدلى أمامكم الآن برأى الحكومة فى هذا الصدد .

« اننا نعتبر » المذكرة وخاصة بالشكل الذى حصل فيه هذا الرد عملا مخالفاً للأعراف ولقواعد اللياقة بين الدول ، ومخالفاً خصوصا لكل أنواع التعامل الذى جرى ويجرى بين لبنان وسوريا منذ سنوات ، ولذا فاننا نرى فى البادرة السورية مظهراً عاطفياً شخصيا وتصرفا خاصا نأبى أن ننساق الى مقابلتهما بأكثر من الأسف العميق . واننا نعود فنردد هنا ما قلناه مرارا من أن ما بين البلدين التوأمين والشعبين الشقيقين من وشائج وصلات عاطفية يجب أن يهيب بالحاكمين فى جميع الظروف أن يغلبوا العقل على العاطفة والى بذل كل جهد صادق للمحافظة على علاقات القربى وحسن الجوار وحسم الخلافات الطارئة بروح التسامح والمحبة ، ولو اقتضى ذلك فى بعض الأحيان صبرا من كليهما أو أحدهما » .

وكذلك أشار الى موقف السلطات السوريه وبين أن هدف الحكومة من عرض هذا الوضع هو الحفاظ على حسن العلاقات بين البلدين ، وفى الوقت نفسه حفظ كرامه مجلس النواب ورئيسه والشعب اللبنانى .

واكد وزير خارجية لبنان فى رسالة بعث بها الى رئيس وزراء سوريا[١] أن لبنان سيظل بلد الحريات ، وواحة العرب على اختلاف نزعاتهم ومشاربهم وأهوائهم السياسية ، وأنه لن يبدل من هذا النهج مهما تبدلت الظروف أو تغيرت الأوضاع لأن المصلحة العربية تحتم عليه اتخاذ هذا الموقف بالاضافة الى مصلحة لبنان نفسه .

وتجمد الوضع على هـذا الشكل وعادت الى ذاكرة الجميع صورة القطيعة التى وقعت عام ١٩٥٠ ولاسيما أن بطلها فى ذلك الوقت كان هو نفس «البطل»[٢] الذى يسيطر على زمام الأمور فى سوريا فى تلك الفترة من عام ١٩٦٢ .

وفى مطلع عام ١٩٦٣ كانت العلاقات بين البلدين على الشكل التالى :

أولا : مبدئيا ـ لا يسمح للبنانيين بدخول سوريا .

ثانيا : المواطنون العرب من غير رعايا الجمهورية العربية المتحدة يسمح لهم بالدخول كما يسمح لهم أيضا بالمرور فى سوريا تجاه احدى الدول العربية المجاورة (الأردن ـ العراق) غير أنه لا يسمح لهولاء أنفسهم بالدخول الى سوريا ثم العودة منها الى لبنان .

ثالثا : يسمح للأجانب ـ أى غير العرب ـ بالدخول لسوريا من لبنان أو غيره .

(١) السيد خالد العظم فى ١٩٦٢/١٢/٤ .
(٢) السيد خالد العظم .

رابعا : لا يسمح لسيارات الركاب اللبنانية الخصوصية منها أو العمومية بالدخول الى سوريا ، بل يجب أن ينتقل ركابها الى سيارات سورية على الحدود .

خامسا : يسمح بدخول الصادرات اللبنانية الى سوريا .

سادسا : الشاحنات اللبنانية تتجمع على الحدود السورية ويستبقى فى كل واحدة منها سائق فقط ، ثم توجه بقافلة ترسلها قوات الأمن السورية الى الداخل .

وبالاضافة الى هذه الاجراءات قامت فى دمشق حملة مركزة على لبنان من مصادر مختلفة مسئولة وغير مسئولة اتخذت أشكالا مختلفة من تصريحات منسوبة الى بعض رجال الحكم أو مقالات صحفية .الخ.

وكان الهدف من ذلك هو التشكيك فى موقف لبنان من الوضع القائم فى سوريا واتهامه بالتحيز الى الجمهورية العربية المتحدة ، علما بأن لبنان كان سباقا دائما لمحاولة التقرب من سوريا والتغاضى عن الكثير من الاهانات . وسارت العلاقات بين البلدين من سيىء الى أسوأ وضج لبنان من الحصار الاقتصادى الذى أخذ يشتد ويضيق عليها الخناق .. وزاد على ذلك قيام القوات المسلحة السورية بشن بعض الغارات الانتقامية على بعض القرى اللبنانية الواقعة على الحدود السورية ـ اللبنانية[١] ، ورغم أن لبنان كان يحتج فى كل مرة الا أن احتجاجاته لم تؤد الى نتيجة .

ثم قام فى سوريا انقلاب عسكرى .

(١) وقعت ثلاث اعتداءات سورية على قرية « دير العشائر » اللبنانية فى الأسبوع الأول من فبراير ١٩٦٣ .

٨ مارس ١٩٦٣ :

ولم ينقذ تدهور العلاقات بين البلدين الا قيام انقلاب فى سوريا ضد العهد الانفصالى وبهدف الأطاحة به ، وتبودلت برقيات التهانى بين الطرفين وكانت سوريا هى البادئة[1] .

وهكذا بدأت صفحة جديدة فى العلاقات السورية اللبنانية تحيط بها آمال كبار .

---

(١) فى ١٩٦٣/٣/١١ بعث رئيس وزراء سوريا بالبرقية التالية الى رئيس وزراء لبنان :

« يسرنى أن أنقل الى علم سيادتكم أن المجلس الوطنى لقيادة الثورة قد عهد الى برئاسة أول حكومة انبثقت عن ثورة الجيش فى صبيحة الثامن من آذار — مارس عام ١٩٦٣ . وبهذه المناسبة التاريخية أجد من واجبى أن أعرب لسيادتكم عن الشعور بالاخاء والتضامن الذى يوجه سياسة حكومتنا ازاء لبنان الشقيق للقضاء على كل ما كان يفتعله الحكم البائد لايقاع الفرقة بين بلدينا الأخوين . وانى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لسيادتكم ولزملائكم ولشعب لبنان الكريم بأن حكومتنا تمد يدها الى لبنان العزيز لتسير واياه لأبعد حدود التعاون والتضامن لأجل تحقيق مصلحتنا العربية الواحدة » .

وقد أجاب رئيس وزراء لبنان فى نفس اليوم بالبرقية التالية :

« فى الوقت الذى تتسلمون فيه رئاسة الحكومة ، يسرنى أن أبعث الى دولتكم والى المجلس الوطنى لقيادة الثورة بأصدق تهانينا وأطيب تمنياتنا معربا لكم عن صادق الشعور الذى يكنه لبنان حكومة وشعبا تجاه سوريا العزيزة ، وعن تطلعه الى عهد من التعاون المخلص البناء بين البلدين لما فيه خيرهما وخير العرب أجمعين ، كما أنتهز هذه المناسبة لأمحضكم شكرى وشكر زملائى على ما تضمنته برقيتكم من كريم المشاعر والمودة التى نقابلها بمثلها مع استعدادنا الكامل لتوطيد العلاقات بين البلدين الشقيقين على الأسس التى تمليها علينا روابط الاخاء والمصالح المشتركة » .

موقف لبنان من المجموعات العربية المحدودة

قبل أن نعرض للحديث عن موقف لبنان من الوحدة أو الاتحاد بالنسبة له أو بالنسبة لما يتم بين بعض الدول العربية ، وبعد أن شرحنا فى الصفحات السابقة معنى الفكرة العربية فى لبنان .. نجد لزاما علينا أن نشير الى مفهوم حديث عرضنا له — عرضا — أثناء الحديث عن الفكرة العربية ، وهذا المفهوم الذى يحاول البعض غرسه فى نفوس فئة معينة هو القومية اللبنانية .

القومية اللبنانية :

نظرية القومية اللبنانية التى ظهرت حديثا لها مدلول واحد طائفى هو مجرد ابراز فكرة تقف فى وجه القومية العربية ، ففى الوقت الذى يعترف فيه مؤرخ لبنانى كبير[1] بأن لبنان كدولة لم تستطع أن تغرس فى نفس المواطن الولاء المخلص لوطنه ، ذلك الولاء الذى يتعدى الاقليمية الضيقة والقبلية البدائية ، ويؤكد آخرون[2] بأن « القومية اللبنانية غير موجودة حتى الساعة الا اذا كان المقصود بها القومية المسيحية أو القومية المارونية بشكل أخص ، لأن معظم الذين يروجون للقومية اللبنانية لا يعنون بها حتى الساعة الا هذا المفهوم الامتدادى للرباط السياسى وللشعور الجماعى للطوائف المسيحية ، ولا ينشدون من وراء تعميم هذا التفكير الاتركيز لون معين للبنان أو الابقاء على سيطرة طائفة معينة من وجهة الادارة والسياسة والاقتصاد ، والخطأ الكبير هو المزج والخلط بين المسيحية ولبنان ، فالواقع اللبنانى وجد قبل أن توجد النصرانية ووجد بعدها وانكفأ أمام تيار الفتوحات الاسلامية » .

---

(١) لبنان فى التاريخ — فيليب حتى — ص ٦٠٦ .

(٢) فى مجرى السياسة اللبنانية — كمال جنبلاط — ص ٧١ .

الا أن هذا الرأى لا يقنع المنادين بوجود قومية لبنانية ، اذ أنهم يثبتون وجهة نظرهم[١] بالنقاط التالية :

أولا : لبنان بلد طائفى ولا قوميه لبنانية بدون طائفية ، فالطائفية هى حجر الأساس فى القومية اللبنانية .

ثانيا : منذ عام ١٩٤٣ أصبح لبنـــان دولة ترعى شئونها الداخلية والخارجية ، ووجد الميثاق الوطنى وبوجوده تحققت القومية اللبنانية بالفعل والقانون .

أى أن الميثاق الوطنى طبقا لهذا المفهوم — اذا ما تعرض لأى هزة أو اتفقت الأطراف المعنية على أنه أصبح غير ذى موضوع ، فان ذلك يعنى اهتزاز القومية اللبنانية أو بالتالى انعدامها بزوال الميثـــاق الوطنى .

وواقع اى قوميه من القوميات الثبات ، لأنها تنشأ نتيجة تجمع عناصر ذات جذور عميقة ومفهوم واحد وأهداف مشتركة ولا يمكن أن تكون نتيجة لظهور قانون أو نتيجة لفعل طارىء .

ثالثا : يرى المدافعون عن وجود قومية لبنانية أن « معنى الميثاق أننا حققنا القومية اللبنانية ، اذ بالميثاق أصبحنا دولة ، وعندما يصبح الشعب دولة يكون قد أدرك أرفع درجة من درجات الرقى[٢] » .

والواقع أن لبنان لم يصبح دولة نتيجة للميثاق ، بل أصبح دولة نتيجة لعوامل أخرى سبق الحديث عنها ، وانما كان الميثاق تسوية طائفية للقبول بوضع قائم ، ومع ذلك يضيف أصحاب هذا الرأى بأن « مستقبل لبنان وضع منذ تجربة كبيرة عاشها ١٩٤٣ ، الذى يعتبر بحق

---

(١) فلسفة الميثاق الوطنى — كمال يوسف الحاج — ص ٢٤٠ .
(٢) فلسفة الميثاق الوطنى — كمال يوسف الحاج — ص ٢٥٣ .

حجر القومية اللبنانية ، لأنه تاريخ حافل فى سجل لبنـــان من أجل الحرية »[١] .

ومع أن المنادين بالقومية اللبنانية يعترفون بأن «لبنان لا يستطيع أن يلغى الصفة العربية من صلب قوميته اللبنانية ، تلك الصفة اسمها « العروبة » ، انها صفة لموصوف هو لبنان »[٢] .

«الا أنه لا يمكن أن نوفق بين القومية العربية والقومية اللبنانية، اما هذه ، واما تلك ، لأنه لا يمكن التوفيق بين قوميتين فى وطن واحد أو التوفيق بين وطنين فى قومية واحدة ، وعلى أساس هذا التفسير لا يصبح تحقيق الوحدة العربية متيسرا . فلكل قطر عربى شعـــور خاص وضعته فيه الأيام والحوادث ، وهـــذا الشعور الخاص يجب احترامه ،واذا قضى عليه بتذويب الدول العربية فى دولة واحدة،جاءت الوحدة المطلوبة ضغطا وتحكما وظلما وضعفـــا وانحرافا على مدى الأيام[٣] .

الا أن الواقع وتطور الأحداث وعودة الى تاريخ لبنان نجد أن هذه الفكرة نبتت بقصد تغطية أهداف طائفية معينة .

ان هذا التفكير يلغى من التاريخ وجود أية مجموعة من الدول تضمها قومية واحدة ، ويفتح المجال لظهور قوميات جديدة بين وقت وآخر . وطبقا لهـــذا الرأى كانت الأمم المتحدة تضم فى عام ١٩٤٥ خمسة وخمسين قومية ، وارتفعت هذه القوميـــات الى الضعف فى مطلع عام ١٩٦٣ . لا التاريخ ولا التطور يجيز هذا النوع من التفكير. أراد مخترعو القومية اللبنانية بتفكيرهم هذا اقناع الجماهير بها حتى

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤١ .
(١) المرجع السابق ص ٢٦٠ .
(١) المرجع السابق ص ٢٥٨ .

تنصرف عن التعلق بالقومية العربية التى أصبحت حقيقة واقعة ثبتت أقدامها الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨ ، وجعل الشعوب العربية أكثر ايمانا بها عقب الانفصال الذى وقع فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ ، وكان من نتيجة ايمان الشعوب المطلق بأن القومية العربية هى الرباط المقدس الذى يجمع بين الشعوب العربية فى مختلف أقطارها : أن قامت ثورة فى العراق فى الثامن من فبراير عام ١٩٦٣ حتى تعود بالعراق الى الصف العربى الذى خرج عنه حكامها السابقون . وبعد شهر قام انقلاب عسكرى فى سوريا ليقضى على نظام الحكم الانفصالى ولينتقم من « عار » الانفصال .

وبدأت القوى الثورية تتطلع الى القاهرة الثورية ايمانا منها بأن القاهرة هى مركز الثقة فى تحقيق الأهداف الكبيرة المتعلقة بالوحدة العربية والدعوة للقومية العربية .

وتلاقت وفود القاهرة وبغداد ودمشق .

وفى السابع عشر من أبريل عام ١٩٦٣ صدر بيان ثلاثى يعلن اتفاق الأطراف الثلاثة على اقامة وحدة ثلاثية .

وان ذلك يعنى أن القومية العربية تحقق أهدافها رغم الحرب الشعواء التى تشنها عليها بعض الفئات فى الداخل ويساندها ويمولها الاستعمار فى الخارج .

وسنعرض فيما يلى لمفهوم «القومية العربية» فى لبنان وانعكاساتها المختلفة، والسبب فى اعلان الحرب عليها ، أى سنعرض لتاريخ القومية العربية فى لبنان .

تطور فكرة القومية العربية فى لبنان :

تحدثنا فيما سبق عن القومية اللبنانية واستخلصنا أن المناداة بها ليست سوى محاولة للوقوف فى وجه القومية العربية ، وأصحاب

القومية اللبنانية يدمغون بالخيانة من يوالى قوميتين ، أى أن اللبنانى يجب أن يؤمن بقوميته اللبنانية فقط ، وأن مجرد ايمانه بالقومية العربية لا يعنى الا خيانة وطنه .

لذلك ، وعودة الى التاريخ فى هذا المجال يتضح لنا أن القومية العربية ليست شيئا غريبا على لبنان ، وأن الاستعمار الفرنسى بالذات هو الذى أراد أن يضرب ستارا من الغموض حول لبنان حتى يعيش بعيدا عن محيطه العربى دون أن يتفاعل معه ، واستطاع الاستعمار أن ينجح فى خلق روح طائفية متعصبة ، اذ «كان وجود طائفة نصرانية مارونية كبيرة فى لبنان لها تقاليد تاريخية ودينية ترجع الى آماد بعيدة، ثم وجود طائفة كاثوليكية — غير مارونية — كبيرة العدد متسقة معها فى عقيدة الكثلكة ، عاملا فى قيام عقبة تصح أن تسلك فى سلك العقبات الاقليمية — مع امتزاجها بالطائفية — فى سبيل الوحدة العربية .

وقد سيطر على الأذهان — مع التلقينات المستمدة — أن الفينيقية هى الأصل الذى يجب أن ينتسب اليها اللبنانيون ويتمسكوا بها، وأن القومية العربية وفكرتها ليست الا ستارا يخفى وراءه السيطرة الاسلامية .

وكان لهذه التقلينات المستمرة على ما فيها من زيف ومناقضة للحقائق التاريخية والعلمية والواقعية[٣] آثارا ايجابية فى بعض الفئات المسيحية الذين نشأت أجيال عديدة منهم فى المدارس والمعاهد

---

(١) الوحدة العربية — محمد عزه دروزه — ص ٣٤٨ .

(٢) « صلة لبنان الوثقى بالعروبة قائمة منذ أقدم الأزمنة حتى الآن وأصيلة فيه ، اذ أن الفينيقيين والكنعانيين والآراميين الذين يمت اليهم سكان لبنان القدماء هم من الجنس العربى بقينا ، ومن كون أكثر من نصف لبنان اليوم يمتون الى العروبة الصريحة قبل الاسلام وبعده » . المرجع السابق ، ص ٣٤٨ .

الفرنسية . جعل هؤلاء يعلنون الحرب على الفكرة العربية حينما قوى تيارها بعد اعلان الدستور العثمانى عام ١٩٠٨ ، ثم بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث أعلنوا رغبتهم فى أن يكون لبنان منعزلا تماما عن البلاد العربية متمتعا بحياة خاصة تحت حماية فرنسا .

« وقد عاش لبنان حركة القومية فى العصر الحديث مشاركا فى كل معاركها وثوراتها ، ويرجع اليه فضل اليقظة الثقافية العربية الأولى التى حملت لواء الدعوة الى القومية العربية ، كما انتظمت الجمعيات السرية والمنظمات المختلفة التى اشتركت فى الثورة العربية الأولى وواجهت مع سوريا الاستعمار الفرنسى وقاومت حتى تحقق الجلاء عنها .

« وقد عمد الانتداب الفرنسى الى تفريق عنصرى الأمة لعزل لبنان عن القومية العربية ، كما حرص على أن يدعى أنه يحمل لواء حماية النصارى الكاثوليك فى الشرق ، وبأن الموارنة ليسوا عربا بل هم أبناء الدولة الرومانية الشرقية . ومحاولة الايقاع بين عناصر الشعب اللبنانى ، غير أن لبنان حرص دائما على مقاومة هذا التيار فى سبيل المحافظة على الوحدة»[١] .

« والقومية العربية الحديثة — وهى ما زالت تتبلور وتتكامل — ليست قائمة على العنصرية ، أنها تعتمد على المنطق والعلم فى مخططتها، فكما أنه لم يعد هناك من شك فىأن رائدى القومية العربية الحديثة — ولاسيما المسئولين الرسميين عنها — يؤمنون باستمرار كيان لبنان واستقلاله »[٢] .

---

(١) القومية العربية والوحدة الكبرى — أنور الجندى — ص ٢٤٤ .
(٢) نحو لبنان جديد — باسم الجسر — ص ٢٧ .

والواقع أن « القومية العربية فى الأساس حركة وطنية سياسية اجتماعية كغيرها من الحركات التى برزت فى أوروبا وسائر القارات، ويجب أن تنزع عنها غلاف الاسلام الذى وضعه التعصب أمام عيوننا كى نشعر بها وندركها ادراكا صحيحا ، ونفهمها فهما شاملا ويتاح لنا أن نستوعب معطياتها الأساسية .

« وقد حاول الغرب أن يربط بين القومية العربية والشيوعية ، والرابطة بينهما أن كليهما معاديان للغرب والاستعمار ، ولكنهم يخطئون فى الاستنتاج عندما يؤكدون أن القومية العربية مهما تباينت مظاهرها انما تعنى الشيوعية . ان الاسلام والشيوعية ضدان لا يتفقان ، وعدوان لا يلتقيان »[١] .

وهناك الكثير من المتناقضات حول مفهوم القومية العربية ، فالاتجاه الذى حاول أن يثبت بمنطقة وجود قومية لبنانية، يحاول فى الوقت نفسه أن ينكر وجود قومية عربية ، لأن « العروبة ما زالت فى المرحلة الشعورية ، أعنى أنها ما زالت غامضة فى الأذهان ، من هنا كون الشارع يتحكم بها ، وفى هذا خطر كبير عليها ، فاذا كان الحكام القائمون على مقدرات العالم العربى ، وكان المفكرون الغيارى عليه يرغبون فى أن يدركوا ايجابية فعالة ، وجب عليهم أن يقطروا العروبة ، أى أن ينتزعوها من طفرة العاطفة ، أى ينتزعوها من الرجوع الى الماضى .. ان كل ثورة ترمى الى اعادة الماضى فقط هى ثورة غير جميلة . هنا سبب التخلف، من أن تكتفى ثورة العالم العربى باعادة أمجاد غابرة .. هذا خطر على العروبة »[٢] .

ولكى نناقش هذا الرأى نجد أن فيه الكثير من التجنى على العروبة وعلى القائمين على أمرها ، فمثلا ثورة العالم العربى ليست مجرد

---

(١) مع القومية العربية — جاك بولين — ص ٨٥ ، ٨٧ .
(٢) فلسفة الميثاق الوطنى — كمال يوسف الحاج — ص ٢٦٢ .

العودة الى أمجاد غابرة ، بل هى تعمل للحاق بركب الحضارة لكى تزيل عنها غبار التخلف الذى علق بها مئات السنين ، وهى ستنجح مهما واجهت من عراقيل لأنها واضحة الأهداف بينه المعالم .

أما الجدل القائم حول كون لبنان له قومية لبنانية ، أو أنه يدخل ضمن نطاق القومية العربية ، أو أنه ذو وضع خاص ، فاننا نجد أن كل اتجاه مهما أوضحنا له بالبراهين القاطعة خطأ رأيه ، وسوف يصر على التمسك بموقفه للدفاع عنه ، فمثلا الذى ينكر عروبة لبنان انما يفعل ذلك لا عن اقتناع شخصى بل غالبا لتحقيق مصلحة شخصية ، وفى سبيل تحقيق هذه المصلحة والحصول على مكاسب طائفية فانه مستعد أن يضلل الجماهير بسهولة منطقه .

وتخلص الى القول بأن لبنان والعروبة لا ينفصلان ، وخير تحليل لوجهة النظر هذه ما ورد على لسان مسئول لبنانى[1] :

« ان اللبنانى الذى يعى تاريخه وتراثه وحاضره ومصيره ، وان المواطن المخلص الذى تعمر فى نفسه روح الوطنية والكرامة والشهامة لابد أن يكون له ثلاثة أشكال من الولاء اذا كان فعلا صادقا مع قضيته ومع شعوره وعقله ووطنه :

أولا : الولاء لوطنه الأصيل لبنان .

ثانيا : الولاء لوطنه العربى الأكبر .

ثالثا : الولاء للوطن الانسانى العالمى .

وفى تشابك وتمازج وانصهار هذه الألوان الثلاث من الولاء ، يقوم ويبرز مقاتلا وقادرا وثابتا كرسوخ الجبال ، هذا الشعور بالتعلق

---

(١) خطاب السيد كمال جنبلاط ألقاه يوم ٢ نوفمبر ١٩٦١ بمناسبة يوم الجزائر .

بأرض لبنان وشعبه وتقاليده ، وبضرورة الاسهام فى تطويره نحو مفهوم الوطن الحقيقى المتحرر من قيود الطائفية السياسية والاقطاع السياسى الدينى والانعزالية والأنانية ومن الجهل والحرمان .

وهذا المفهوم الوطنى اللبنانى هو التعبير الصادق لألف سنة من تاريخ نضال اللبنانيين المعاصرين يوم قامت بينهم أول امارة عربية لبنانية مستقلة فى العصور الحديثة ، ثم توالت هذه الامارات على يد المعنيين والشهابيين واللمعيين فى وجه موجات الاستعمار الصليبى والعثمانى على السواء ، وفى مواجهة الفتح والاحتلال الفرنسى فيما بعد .

فالعروبة واللبنانية لا تنفصل أصلا احداهما عن الأخرى فى تراث لبنان ونضاله وتقاليده وتاريخه وحاضره ومصيره ، لا ينفصل عن هذا الشعور الدائم المتزايد بأنه جزء لا يتجزأ من الشرق ومن العالم فى تقدمه نحو الحرية والازدهار وتشابك الحضارات وخدمة الانسان ، وبدون اعتماد هذا المفهوم الوطنى اللبنانى لا يمكن توحيد اللبنانيين فيما يتعدى معتقداتهم وأحزابهم وتصويب نضالهم وبعث روح التضامن والاعتماد على النفس فى حقوقهم ، ولا يمكن بالتالى جعل هذا الشعب قادرا على أن يكون وطنا ودولة .

أما فكرة الوطن القومى الطائفى فلم يتعرف اليها اللبنانيون الا فى عهد الانتداب وبفضل تركيز جهود الفرنسيين على تقوية عناصر الانقسام والتناقض وسيطرة الرجعية والعصبيات ونفوذ رأس المال ، ولم يتعرف اليها لبنان فى حقبة من حقبات تاريخه الطويل ، فهى بضاعة فكرية أجنبية مستوردة يجب أن يكشف عنها وأن تحارب الى أن تضمحل وتزول فى مفهوم علمانى تقدمى للدولة ، والكيان الاجتماعى اللبنانى يتصل بالاختبارات السياسية التاريخية الحية .

وهكذا فان عروبة لبنان قائمة ، ولا يمكن أن تنفصل عن المحيط العربى أو الواقع العربى ومشاكله مهما تعددت الآراء وأنكرت الحقائق.

وعلى هذا الأساس سنعرض فيما يلى لموقف لبنان من القضايا العربية الكبرى ، وهى :

أولا : الوحدة العربية .

ثانيا : الاشتراكية .

أولا ـ الوحدة العربية

من بين الشروط التى أقرها مؤتمر الاتحاد القومى فى الجمهورية العربية المتحدة فى العاشر من يوليو عام ١٩٦٢ بشأن الوحدة العربية هو أن يكون الاختيار الحر المستقل طريق أى شعب من الأمة العربية الموحدة ، وأن يكون هذا الشعب قد استكمل مقومات وحدته داخل حدوده وأن تتحقق الوحدة الوطنية أولا وقبل أن يدخل فى ارتباط أوسع مدى من هذه الحدود ، وأن يكون هذا الشعب قد عقد اجماعه على طلب الوحدة وتثبت من يقينه ورغبته فيها .

فان كانت هذه الشروط تنطبق على لبنان كدولة عربية فهو مدعو للوحدة يوما ما .

وان كان ينقص لبنان جميع هذه الشروط أو بعضها ـ كشعب عربى ـ فليس هناك من داع للخوف بالنسبة للمتخوفين من الوحدة فعلا أو لفظا ، ولكن هؤلاء ليس لهم من عمل الا الهدم فى أى وحدة أو تقارب حتى ولو تم بعيدا عن لبنان .

وقد أكد المسئولون فى الجمهورية العربية المتحدة هذه الحقيقة فى كل مناسبة[١] .

(١) فى خطاب ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر فى الوفد البرلمانى اللبنانى الذى زاره فى دمشق فى ٤ مارس عام ١٩٦١ مهنئا بعيد الوحدة قال « ان لبنان الشقيق للجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية المتحدة الشقيقة للبنان ، هذا يمثل الوحدة والعكس يمثل التفرقة والشقاق ، ولن يستفيد من الفرقة الا الأعداء » وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر فى مقابلته على الحدود السورية اللبنانية للرئيس فؤاد شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية عام ١٩٥٨ بأن لبنان سيظل الأخ الوفى وأنه لظروفه غير مدعو لوحدة أو اتحاد .

موقف لبنان التقليدى :

يرى لبنان أن سياسته لا تتعارض مع السياسة التى يرتضيها العرب ، بل تسير جنبا الى جنب وبكل تحرر وبكل ارادة واعية وخاصة عقب انتهاء عهد السيد كميل شمعون ، فالعهد الحالى يعمل فى سبيل خدمة مبادىء تتفق مع أهداف العرب جميعا .

ولبنان يريد التعاون مع العرب جميعا ، ويرفض للعرب مالا يرتضونه لأنفسهم ما دام العرب أصبحوا هم أسياد مصيرهم .

الا أنهم يؤكدون أن شرط عروبة لبنان يقابله بقاء كيانه واستقلاله كما هو ، اذ أن لبنان ليس فى المرحلة التى يعيشها العرب فى مضمار تقرير مبدأ الاتحاد أو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة أو عدم تقريره ، ولم يطرح هذا الأمر ولن يطرح على بساط البحث ربما الى زمن بعيد جدا ، « واذ ذاك يتوجب على اللبنانيين جميعا أن يدركوا أنه اذا كان للأكثرية الساحقة حق فى تقرير مصير الكيان السياسى لهذا البلد . فان للأقلية حق مقابل فى احترام الرأى وفى تقدير الوضع والارادة الجماعية »[١] .

« وثمة حقائق فى معطيات الواقع اللبنانى لا يمكن تجاهلها ، وأولى هذه الحقائق أن قادة لبنان ومفكريه وسياسييه راضون مقتنعون بضرورة بقاء كيان لبنان المستقل فى الوقت الحاضر ، وحتى المتطرفون المؤمنون بوحدة المصير العربى يسلمون اليوم بضرورة بقاء الكيان اللبنانى . وليس فى هذا التسليم أى خدعة كما تظن بعض الفئات ، بل ان كل مؤمن مخلص للفكرة العربية فى لبنان لا يؤمن بتفضيل مصلحة عربى على عربى ، ولا يقبل بربط كيان لبنان بالكيان العربى الا عندما يؤمن كل اللبنانيين دون استثناء بأن هذا الربط لا يحفظ لهم ما يحفظه الكيان اللبنانى فحسب ، بل يفتح أمامهم مجالات التقدم والارتقاء الاقتصادى والانسانى والحضارى .

(١) فى مجرى السياسة اللبنانية ، كمال جنبلاط ٨٦ .

« والحقيقة الثانية الراهنة أن تيار القومية العربية فى وضعه الراهن ، وكذلك المسئولين الفعليين عن هذه الحركة الجذرية التى تهز دول الشرق الأوسط وشعوبها لا يضمرون للبنان غير ما يعلنون ، وما يعنون صريح وواضح وهو احترام استقلال لبنان وكيانه »[1] .

ان المتطرفين من القوميين العرب لم يطالبوا يوما حتى الآن بأن تدخل لبنان ضمن اطار أى نوع من الاتحاد أو الوحدة العربية ، ان تطرفهم ينحصر فى الدعوة للقضايا العربية ومساندتها واعلان الحرب على كل ما يمس العرب والعروبة من قريب أو بعيد ، ان الارتباط بين المتطرفين العرب فى لبنان واخوانهم فى البلاد العربية الأخرى لا يتعدى — حاليا — أكثر من المشاركة الروحية وتمنيات للعروبة بالازدهار وتحقيق أهدافها . ليس الا . وقد يكون لهم موقف آخر اذا ما تغيرت نظرتهم الى الواقع أو فرض عليهم اتحادا ما بالقوة .

الا أن كل هذه الحجج لم تقنع المتخوفين من العروبة بأن هذا هو واقع لبنان ، وأنه بواقعه هذا . ليس مدعوا للدخول فى اتحاد أو وحدة مع أى دولة عربية ، فنجد أن نائبا[2] بمجلس النواب اللبنانى يتقدم بمشروع أمام لجنة الشئون الخارجية مقترحا « رفض أى مشروع للوحدة أو الاتحاد يعرض على لبنان والتمسك باستقلال لبنان وسيادته » .

انه التخوف من مستقبل قد يفرض نفسه على لبنان أو يفرضه التطور التاريخى أو رغبة الأغلبية .

---

(١) نحو لبنان ، باسم الجسر ، ص ٤٣ .

(٢) اقتراح للنائب ريمون اده أمام لجنة الشئون الخارجية فى ١٩٦٢/١/٢٤ .

خطر الوحدة على لبنان :

« الوحدة العربية موجودة بمثاق أو بغير ميثاق ، بصفة رسمية أو بشكل عاطفى ، والوحدة التى أعنى هى الوحدة الروحية ، وهى فى نظرى أقوى وأفعل من الوحدة الرسمية »[1] .

ومع ذلك . فان « الانعزاليين والانفصاليين فى لبنان لا يهدأون ، انهم لا يعترفون بهزيمة تنزلها بهم عروبة لبنان ، وهم لا يستسلمون لصفعة توجهها اليهم جموع الشعب العربى فى لبنان ، فهم يعودون الى التآمر والدس ويواصلون اثارة الفتنة والحملة على كل ما هو عربى فى لبنان ، ونحن نعذر لهم أحقادهم ، ولا ندهش أبدا من تتابع نشاطهم ، فليس غير معاداة العروبة والسعى لقبرها فى لبنان عملا يقومون به ليستحقوا ما تغدقه عليهم من أموال سفارات الدول الاستعمارية عدوة العروبة ولبنان »[2] .

وبلغت الجرأة ببعض اللبنانيين المسئولين[3] ليس مجرد معارضة لبنان للدخول فى وحدة عربية ، بل تمنى الفشل لأى وحدة عربية ولو كانت بعيدة عن لبنان .

---

(١) تصريح لرئيس حزب الكتائب ، جريدة الجريدة ١٩٥٨/٢/٩ .

(٢) صوت العروبة ، ١٩٦١/٤/٢٦ .

(٣) قال النائب البير مخيبر أمام لجنة الشئون الخارجية بمناسبة اعلان الوحدة الثلاثية فى ١٩٦٣/٥/١٥ :

« ان الوحدة الاتحادية لن تؤمن الاستقرار للبنان ، فقد ظهر حتى الآن أن الوضع لم يستقر فى سوريا ، وأن اللاجئين الفلسطينيين قد قاموا بدور فعال فى هذا الصدد ، ولذلك لا أؤيد رأى القائلين بأن الوحدة ستؤمن الاستقرار .. وحتى الآن لا زال عامل الاستقرار فى لبنان هو استمرار الخلاف بين البعثيين والناصريين وانى لأرجو ألا يتم الاتحاد تأمينا لمصلحة لبنان .. ان الصراع القائم اليوم هو صراع عقائدى بين اشتراكية ناصرية واشتراكية بعثية ، وقيام الاتحاد أو الاتفاق بين اشتراكيتين سيضربنا ، ولهذا لا يجوز استمرار بقائنا على الحياد ، فان ارتباطنا بميثاق الدفاع المشترك والجامعة العربية يحملنا مسئوليات ، الجبهات الداخلية فى البلاد العربية تنهار وتتجزأ ، ومع ذلك يظل لبنان مرتبطا بميثاق الدفاع المشترك » .

وسوف أعرض فيما يلى الى وجهة نظر الجانب المسيحى بالنسبة للوحدة ، وسأنقل — مجرد نقل — دون تحليل ، رأى حزبى الأحرار والكتائب ووجهة نظرهما دون تعليق .

أولا : حزب الأحرار :

يرى الأحرار أن للوحدويين خطة مرسومة اذ يحاولون تحقيق الوحدة بعيدا عن لبنان « تطمينا » للخواطر ، وعندما يتم لهم ما يريدون وتتحقق الوحدة ، فانهم سينقضــون على لبنـــان الذى يبقى منفردا ويرغمونه على **الانخراط فى هذه الوحدة** ، وهذا ما يحمل الوحدويين على القول ان شعار ادخال لبنان فى دولة للوحدة منتظرة القيام أمر مطوى الآن بالنسبة للقوميين العرب .

فاذا كان أمر ادخال لبنان فى دولة للوحدة منتظرة القيـــام أمر مطوى الآن فى نظرهم ، فهو فى نظر الأحرار ونظر من يشايعهم . أمر مطوى الآن والى الأبد .

واذا كان لبنان يحترم ارادة كل شعب من الشعوب العربية يريد الوحدة أو لا يريدها ، فالمطلوب من هــذه الشعوب ومن حكوماتها بصورة خاصة أن تحترم ارادة الشعب اللبنانى فى الحرية والســيادة والاستقلال . وأن تعتبر بما قاله بعض أقطاب العرب فى مناســبات مختلفة « لو لم يكن لبنان السيد المستقل موجودا لوجب خلقه »[1] .

(١) جريدة الدستور فى ١٩٦٣/٣/٢٤ .

« ان استقلال لبنان قائم على ارادة أبنائه ، جميع أبنــائه ، وهو بداية ونهاية ، أزلى أبدى ، سرمدى . ان لبنـــان لم ينتظر تســامح أحد ، ولم ينتظر قول القوميين العرب ان ادخاله فى دولة للوحدة منتظرة أمر مطوى الآن ، ليعرف أن استقلاله حقيقة نهائية .

استقلال لبنان ضمن الميثاق ، هو خلاصة تاريخنا ووليد ارادتنا ، وفى قضية الاستقلال ليس من كثرة أو قلة ، القلة المؤمنة تكفى اذ تعزم وتحزم لاستبقاء الاستقلال ضد قوى العالم كلها . أما العروبة فليس المجال مجال بحثها وتحديدها الآن ، فكم يفرحنا هؤلاء المستجدون فى العروبة الذين يتحمسون لها هذه الحماسة الجامحة ، يفرحنا أن نرى غرستنا فيهم تنمو ، وجهادنا فى سبيل الاستقلال يثمر فى قلوبهم بعــد مائة سنة قضيناها نعمل لايقاظ الهمم والدعوة الى تحرير الشـعوب =

ثانيا : حزب الكتائب

يرى الحزب أن مجرد القبول بمبدأ الوحــدة ، وليس القبول بالوحدة ذاتها هو تفريط فى المصلحة اللبنانية ، وتنكر لكل كيان من كيانات الدول المستقلة .

والخطر الوحيد الذى يخشاه لبنان على استقلال كيانه وشخصيته المميزة هو الوحدة[1] .

= العربية . ليس لنا فى لبنان أن نعطى برهانا عن دفاعنا عن العربية بل كنا نحن القيمين عليها . ونحن من ندين الغير ونحاسب الغير على عروبته . وانما هى مشكلة دول أو بالأصح حكام يريدون أن يتدخلوا فى شــئون سواهم . وليس لهؤلاء الا مطلب واحــد لدى الدول العربيـــة : وهو ألا تتدخل فى شئون لبنان ، وأن يكون بين لبنان وبينها تعاون على أوسع مدى وفى جميع الميادين السياسية والاقتصادية . وكلمة لبنان قلناها أكثر من مرة . لا وحدة ولا اتحاد بالنسبة الى لبنان لا الآن ولا بعد الآن ، ومن له أذنان فليسمعها ، فنحن مستعدون لأن نعطى هذه الكلمة معانيها الواقعية عند الحاجة » .

(١) نشرت صحيفة العمل الناطقة بلسان حزب الكتائب رأيها فى الوحدة فى ١٩٦٣/٢/٢٣ وقد جاء فيه « لولا خطر الوحــدة لما كان من مبرر لادخال ملحق خاص فى ميثاق جامعة الدول العربية يعلن احترام الدول العربية جمعاء لاستقلال لبنان فى كيانه الخاص اســتقلالا تاما ، ولما كان هناك موجب للميثاق الوطنى عــام ١٩٤٣ . والذين يطالبــون بالوحدة الاقتصادية الشاملة بما فيها وحدة التقدم ووحــدة الاشتراع يلعبون أيضا — دون أن يدروا — لعبة خطرة ، لأن الوحدة الاقتصادية هى فى الواقع كل « الوحدة » التى نرفضها باعتبارها مدخلا للوحــدة السياسية الدستورية . وهى لا تختلف عن وحدة الهدف التى بها ينادون. أتراهم فى لبنان يجهلون الى هذا الحد أن مصلحتهم كلبنانيين — من حيث معيشتهم فى كل نواحيها — هى غير مصلحة هذه الدولة أو تلك من الدول العربية ؟ . فى أوربا تقوم دعوة وتنشط دعاية للوحدة ، ولكنها أبعد من أن تتحقق ، ثم ان الوحدة عندهم وفى مفهومهم هى تعبئة قوى المجموع لصد أى خطر يطول الواحد ، وهى تنظيم للانتاج الاقتصادى فيتخصص كل بلد فى انتاج معين ، دفعا للمزاحمة وتضارب المصالح . هذا النـــوع من الوحدة هو الذى طالبنا به ، وهو ما طالبنا أن تقوم بين الدول العربية جمعاء ، وذاك هو ميثاق الضمان الجماعى الذى أبرم وظــل حبرا على ورق . فلماذا البحث والتفتيش ما دام هذا الميثاق يضمن الغاية المرجوة سواء أكان « وحدة الهدف » أو « وحدة الصف » .

ثانيا ـ الاشتراكية

ان المجال العربى المحيط بلبنان قد تبدل وأصبح سائر آجلا أو عاجلا نحو الاشتراكية التى سيكون فيها الحل الوحيد لجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك ، فان على لبنان أن يشكل نفسه طبقا لهذه الظروف .

فواقع لبنان الحالى هو واقع رأسمالى ؛ انه يعيش حاليا فى صراع ظاهر وخفى بين نظريات وواقع اقتصاد حر متميز بالاحتكار والاستثمار البشع . كانت نتيجته ما حدث عام ١٩٧٥ .

وهناك صراع قائم بين الاشتراكية وبين الرأسمالية ، والواقع أن الحرية الاقتصادية فى لبنان ليست مطلقة[١] ، لأنه اذا كانت هذه الحرية تعنى فى المفهوم الرأسمالى حرية الاستيراد والتصدير وحرية المنافسة فى الانتاج ، فالواقع أن حرية الاستيراد مقيدة ومحدودة فى لبنان بالحماية الجمركية التى يفرضها أرباب المال والأعمال لحماية انتاجهم على حد تعبيرهم ورفع أرباحهم غير المشروعة . ان هذه الحماية تهدف الى المحافظة على غلاء أسعار الحاجيات ورفع مستوى

= لمصلحة من يحتفل بعض اللبنانيين بقيام ثورة فى العراق أو انقلاب فى سوريا أو يظهر البعض انتاجهم ..

ان لبنان يكن الاحترام لجيرانه واخوانه ويريد لهم كل ما يرتضونه لأنفسهم ويؤيدهم فيما يختارونه بحرية . فأى واجب هذا الذى يلزم به بعض لبنان نفسه فى هذه الأيام ؟ وأية غيرة يظهرها ومقابل ماذا ؟ والى ماذا يرمى ؟ .

نحمد الله الف مرة على أن الوحدة الوطنية قد ركزت على وعى وعلى اقتناع وأنها لا تتأثر بالمواسم ولا تنال منها الهزات والا لخشينا كل مرة عليهم نصبح فى عود على بدء ويندلع الخصام من جديد . المطلوب من أهل هذا البلد أن يتحسسوا بمسئولية المواطنية ويتصرفوا بلباقة ولن يعيب عليهم أحد اذا احترموا أنفسهم وارتفعوا فى التعبير عن مشاعرهم الى مستوى الكرامة » .

(١) رأى للسيد كمال جنبلاط نشر بجريدة الأنباء فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ .

الغلاء ـ لا مستوى المعيشة ـ باستمرار ، والزيادة فى أرباح بعض الجيوب لا أكثر . أما حرية التصدير فهى أيضا محدودة وممنوعة أحيانا[١] ، ثم ان أكثر الصناعيين اللبنانيين فرضوا على أنفسهم ، وعلى البلاد وعلى شعبها بأن لا يصدروا مالا يزيد عن انتاجهم ويقلل تكاليف هذا الانتاج ، فلا يفيد الجميع من انخفاض الأسعار ، بل هم يطالبون بالحماية المستمرة والمتزايدة على الدوام لكى يظل هذا السور الاقتصادى حول لبنان قائما فيبيعوا منتجاتهم فى الداخل بأسعار لا يقابلها سعر عالمى واحد فى أى بلد من بلاد العالم . أما حرية تأسيس المصانع الجديدة لتحقيق المنافسة فى الانتاج فهى غير مؤمنة اطلاقا فى لبنان[٢] .

أما عن الحرية الاقتصادية المطلقة التى يعنيها البعض ، فاذا كانت تعنى عدم تدخل الدولة فى شئون الاقتصاد (الانتاج ـ الاستيراد والتصدير ـ التملك العام) فالواقع والقانون هو عكس ذلك .

فالحماية الجمركية تدخل مفضوح من جانب الدولة فى الانتاج والتصدير ، وتأسيس عدد كبير من المصالح الحكومية التى تعنى بشئون الانتاج والتسويق يعتبر تدخلا مباشرا ، وقبول الدولة تحديد عدد المصانع للصنف الواحد تدخل مباشر فى الانتاج ومساهمة منها فى خلق الاحتكارات وفرضها على البلاد .

(١) يمنع تصدير زيت الزيتون مثلا كل عام تقريبا ولمدة معينة لكى يتمكن بعض التجار من جمع زيوت لبنان بأسعار منخفضة ثم عندما يؤذن بالتصدير ترتفع الأسعار مجددا وبذلك لا ينتفع العامل أو الفلاح من هذه الزيادة ، وهكذا تقريبا بالنسبة لعدد كبير من المنتجات اللبنانية .

(٢) اكبر شاهد على ذلك هذا العدد الكبير من طالبى تأسيس المعامل المسموح بانشائها فى لبنان ، والسبب البسيط فى عدم الموافقة على انشائها هو أنه لو انشئت ستلحق الضرر بالمعامل الأخرى التى تقوم بانتاج نفس السلعة والمثل على ذلك أن طن الأسمنت يباع فى لبنان بستين ليرة فى حين أن ثمنه اذا استورد لا يزيد على ثلاثين ليرة لبنانية . ومعنى ذلك تأسيس مصانع جديدة لمنافسة الاحتكار القائم ولتمكين المستهلك من ابتياع حاجته بسعر منخفض جدا .

أما التملك العام – أى التأميم – فهو واقع فى لبنان ، وقد زادت مصالح الدولة بفضل سياسة التأميم هذه (مشروعات للرى ولمياه الشرب وعمليات الكهرباء) .

أما عن الازدهار الاقتصادى فان أبحاث « الأب لوبريه » رئيس بعثة ايرفد ، أثبتت بعد الدراسة أن ٧٥٪ من سكان لبنان يعيشون فى التخلف والحرمان ، وقسم من هؤلاء يعيش فى مستوى الانسان فى العصر الحجرى .

وقد بدأت مطالبة العمال بمساهمتهم فى ادارة المصانع والحصول على نصيب عادل من أرباحها ، الا أن هذه النغمة تعتبر نشازا فى المحيط اللبنانى .

اشتراكية لبنان :

واقع لبنان أنه ليس بلدا صناعيا ولا زراعيا ، ولكنه بلد يقدم خدمات مختلفة جعلت منه اليوم بلدا يعيش فى مستوى اقتصادى واجتماعى يفوق الكثير من الدول الأوربية ويتميز بمراحل عن بقية الدول العربية . فاذا أخذنا فى الحسبان أن صادرات لبنان عام ١٩٦٢ بلغت مائة وخمسون مليون ليرة لبنانية تقريبا فى حين وصلت وارداته أكثر من ألف مليون ليرة أى أن عجز الميزان التجارى قارب تسعمائة مليون ليرة لبنانية ، أن مجرد هذا العرض كفيل باستنتاج انهيار – أو توقع انهيار – الاقتصادى اللبنانى ، ولكن الغريب فى الأمر أن الميزان التجارى متوازن ، والميزان الاقتصادي متوازن ، وميزانية الدولة تحقق فائضا فى أغلب السنوات . وليست هناك ديون لأحد ، والحالة الاقتصادية العامة فى ازدهار متواصل مما يدل على أن القواعد الاقتصادية التى يسير عليها لبنان كانت قواعد صحيحة حتى الآن ، ولذا فان من الواجب تدعيمها ضمانا لاستمرار حالة الرفاهية والازدهار بما يؤمن للبنانيين عيشا رغيدا .

ان هذه الحالة تعود فى الواقع لا الى نظام اقتصادى معين ولا الى نظام سياسى معين ، بل الى أن اللبنانيين منذ فجر استقلالهم أدركوا أن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم لينظموا حياتهم فى جو من الحرية والاستقرار ،ولم يطلبوا من السلطات العامة حتى الآن الا حماية هذه الحرية وتأييدها بتشريعات تجعل من لبنان بلدا مفتوحا اقتصاديا على العالم متعاونا مع الجميع على قدم المساواة ، وأن هذه السياسة تجعل لبنان يسير على اشتراكية جديدة من نوع جديد لم يعرفه بلد من بلدان العالم بعد .

فالقضية اذن فى لبنان بالنسبة للهدف الذى ترمى اليه الاشتراكية وهو تأمين العدل والمساواة والرفاهية للجميع ، انما هى فى ايجاد تخطيط شامل لجميع مرافق الحياة ، وينفذ هذا التخطيط بواسطة أجهزة ادارية صحيحة يمكنها تأمين العدالة والمساواة بين الجميع وتطبيق القوانين بصورة عادلة على الجميع .

واشتراكية لبنان يجب أن تؤخذ من خلال ايجاد التشريعات تتعلق بالضمانات الاجتماعية التى تضمن للمواطن اللبنانى صحته وأمنه ومستقبله ، ومتى وجدت هذه التشريعات وطبقت تطبيقا صحيحا فانه من الممكن الاستغناء عن التشبه بأية اشتراكية أجنبية لأن الاشتراكية المستوردة من الخارج لابد أن تحمل معها جراثيم الاستعمار المقنع ، ولما كان اللبنانيون قد قرروا أن يبقوا على الحياد فى تصرفاتهم السياسية والاقتصادية ، كان عليهم أن يبحثوا عن اشتراكية لبنانية تستمد قوتها من لبنان وتعمل ضمن الحاجة اللبنانية والاطارات اللبنانية.

الاشتراكية على الصعيد النيابى :

فى احدى جلسات المجلس النيابى ، طالب نائب لبنانى[١] بتأميم صناعة الغذاء والكساء فى لبنان ، وقال « انه لا يجب أن نخاف من

(١) من كلمة للنائب نسيم مجدلانى فى جلسة المجلس يوم ١٩٦٣/١/١٠ .

كلمة التأميم ، لأن لبنان استطاع منذ حصوله على الاستقلال أن يؤمم شركات ومؤسسات كثيرة كشركات المياه والكهرباء والمرفأ » .

الا أن رئيس الوزراء عارض هذا الرأى وأوضح « أن مصلحة لبنان الاقتصادية وأوضاعه الخاصة والعامة لا تسمح لأى حكومة بتغيير الأسس التى يقوم عليها الاقتصاد اللبنانى من حيث الحرية » .

وعلق نائب[١] على موجة الحديث عن الاشتراكية بقوله « ان الحديث عن الاشتراكية والتأميم سيوجد ردود فعل لدى السفارات والشركات الأجنبية وأصحاب المصالح عامة فى لبنان » .

الأحزاب والاشتراكية :

تختلف نظرة الأحزاب اللبنانية الى الاشتراكية شأنها شأن أى موضوع هام ، فوجهة النظر الكتائبية تتلخص فى « أن لبنان لن يكون اشتراكيا لا بعد خمس سنوات ولا بعد خمسين سنة ، لأن شعب لبنان يعرف تماما ما يفيده وما يضره ، والاشتراكية ستكون كارثة له اذا فرضت عليه . ان لبنان بلد صغير المساحة ، والملكية فيه مجزأة وستجزأ أكثر فأكثر مع الأيام بحكم الارث من جهة والتبذير من جهة ثانية[٢] .

أما وجهة النظر المضادة[٣] فقد عبرت عن رأيها بمناسبة مناقشات دارت فى مجلس الوزراء حول الاشتراكية ، بقولها « قد يكون الجدل الذى قام فى مجلس الوزراء حول الاشتراكية المطبقة فى بعض البلاد العربية ومدى تأثيرها فى لبنان ، الأول من نوعه فى بلدنا ، لأنه جدل رسمى يثير اهتمامنا كمواطنين تتحسس بحاجات المجتمع الى حياة أفضل . ونحن لا نشارك القائلين باستبعاد تأثر لبنان بنتائج هذه الاشتراكية

---

(١) من كلمة للنائب ريمون اده فى جلسة المجلس فى ١٩٦٢/١٢/٢٨ .

(٢) تصريح للسيد جوزيف شادر نائب رئيس حزب الكتائب فى ١٩٦٢/٧/٢٧ .

(٣) راى حزب النجادة ونشر بصحيفة صوت العروبة فى ١٩٦٣/٣/٢٢ .

العربية المطبقة ، لأن الصلات القومية التى تربطنا باخواننا وجيراننا لا يمكن تجاهلها أو الاغضاء عنها مهما حاولت بعض الجهات المتخمة صرفنا عن الاهتمام بها . ان موجة الاشتراكية الناجحة الكاسحة لا يمكن صدها بالهين عن لبنان فنحن شئنا أم أبينا لا نستطيع الحيلولة دون تسربها عبر الحدود . والذى لا ريب فيه أن ما قدمه رئيس البلاد من التوجيهات الحكيمة لرفع مستوى المناطق المحرومة واعطائها نصيبها من المشاريع العمرانية وتطوير الحياة الاجتماعية فيها ليساعد كثيرا فى التخفيف من حدة هذه الموجة العارمة .

« ان لبنان الرسمى فى تجاهله لقوة الاشتراكية وتأثيرها على المواطنين ليشبه الى حد بعيد تلك النعامة التى أخفت رأسها تحت جناحها وهى تظن أن الصياد لن يراها .

« فمن واجب المسئولين أن يسارعوا الى مبادرة الشعب المتبرم بسوء الحالة الاجتماعية الى الاكثار من المشاريع الحيوية التى تؤمن له العيش والأمان الصحى وراحة البال .

ومن واجب الاقتصاديين وذوى « الفعاليات الاقتصادية » أن يساعدوا الدولة فى رفع مستوى العمال والمستخدمين وكل ذى أجر محدود حتى تطمئن نفوسهم الى الحاضر القلق والمستقبل المجهول .

« فاذا قام كل جانب قادر بما يترتب عليه من المسئوليات تجاه مجموع المواطنين ، فان لبنان يكون عندئذ بألف خير ولا حاجة له بعد ذلك فى أى نظام مستورد. وقد يقلق ذلك خواطر الخائفين على الازدهار الاقتصادى الذى ينعمون به وحدهم » .

ومن الدراسة الواقعية للاقتصاد اللبنانى نجد أن « لبنان اذا كان قد استطاع فى السنوات الماضية أن يحتفظ لنفسه بأنظمته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ، فلأن هذه النظم كانت تنسجم وتتعامل الى حد بعيد مع أنظمة رأسمالية اقطاعية مشابهة قائمة عى بعد مرمى حجر منه ، أما اليوم فان وجه المنطقة قد تغير وبات لبنان ملزما بأن

يضع الاشتراكية فى احتمالات المستقبل ، ان لم يكن من أجل مصلحة مجموع المواطنين اللبنانيين الذين لابد لهم من التـأثر ان عاجلا أو آجلا باشتراكية جيرانهم ، فعلى الأقل من أجل الاقتصاد اللبنـانى نفسه الذى يستمد قوته من أشقائه أولا ، قبل أن يستمدها من الموارد غير المتطورة وغير الثابتة والتى حذر فى أمرها الخبير المالى العـالمى ڤان زيلند » [١] .

---

(١) مجلة كل شىء ، العدد ٤٤٧ ، ١٩٦٣/٣/٢٣ .

ختـــام

مستقبل لبنان

والآن ، وقد استعرضنا سياسة الحكم فى لبنان من جوانبها المختلفة ، يخطر على البال تعبير لأحد الكتاب اللبنانيين[1] يصف به وضع بلاده فى جملة موجزة هى « نحن فى لبنان بلا رأس ، بلا حكم ، الفوضى دليل الوجود » .

وقد بنى هذا القول أو استند فيه الى العديد من الأسباب منها ما يتعلق بالمحكومين أنفسهم ومنها ما يتعلق بالحكام . وسنوجز هذه الأسباب فيما يلى :

أولا : الشعب :

من العرض السابق يمكننا أن نستخلص أن الوطنية فى لبنان ما زال يعتورها الابهام والحذر . وينقصها ايمان المواطنين ، ويعود ذلك الى الدور الذى لعبته الارساليات الأجنبية وبعثات التبشير ، والاستعمار وأعوانه . اذ أنها جميعا كانت من عوامل تفكيك المجتمع اللبنانى ووصوله الى الحالة التى أصبح كل فرد يشك فى نوايا الآخر .

ولن يصبح لبنان وطنا كاملا بالمعنى الصحيح والعميق للكلمة الا عندما يؤمن به جميع أبنائه ، وسيتم ذلك عندما لا يتطلع أبنائه الى غيره ، وألا ينتظروا الخير الا عن طريقه . فحب لبنان والتغنى به وبسحره وجماله شيء ، والايمان به شيء آخر ، والتعلق بتوطيد أركانه ودعائمه أمر بالغ الأهمية .

ونظرة اللبنانيين الى المجال العربى تنحصر فى فكرة استثماره ، وهذه النظرة يجب أن تزول من النفوس نظرا لاستحالة هذا الاستثمار يوما بعد يوم ، ومتى أدركوا ذلك سيعمدون الى وضع بعض الأسس الثابتة والخطط الكفيلة بازدهار بلادهم ، وسيكون للمجال العربى فيها النصيب الكبير وذلك لأن الواقع العربى والحاجات المشتركة ستكون أساس التعامل .

---

(١) نحو لبنان أفضل ، جورج سكاف ص ٢٥ .

والايمان بالعقيدة والمبادىء والتمسك بها والدفاع عنها من أولى الأمور التى يجب أن تغرس فى نفس المواطن اللبنانى بحيث لا يصح فيه وصف أحد نوابه[١] حيث قال « ماذا عساى أقول فى شعب يرفع رجلا حتى يضعه فى قمة الوطنية ، ثم لا يلبث حتى يجره الى القاع ، ثم يعود بعد ذلك بقليل الى استغفاره . وفى شعب يهتف لسياسى آخر ثم يرفعه الى مقام الرئاسة ثم لا يلبث بعد ذلك حتى يعمل على تدميره تدميرا كاملا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال . وفى شعب يتوله بزعيم ويرفعه الى مصاف كبار الرجال حتى اذ استشهد هذا الزعيم بعد أن لعب دورا لامعا فى الميدان العربى نسيه أو تناساه ، ومن لم ينسه من المواطنين لا يتردد فى أن يهيل التراب على ذكراه » .

ثانيا : الوضع العام :

خلال السنوات العشر الأخيرة تغيرت الأوضاع السياسية فى معظم الدول العربية المجاورة والقريبة من لبنان ، وكان هذا التغيير ينعكس فى العادة على لبنان اما على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى ، وسبب ذلك يرجع الى ما يطلق عليه اسم الحرية . وكانت نتيجة ذلك أن « أصبح لبنان من ناحية استغلاله كمكان للتجسس نسيج وحده فى موقعه الجغرافى وفى ضوء الملابسات السياسية المسلطة على موقعه والتى تجعل الأجهزة الأجنبية تعبىء عملاءها لاستغلال فرص العمل فوق أراضيه ، والقيام بالنشاط المستمر لتنفيذ مآربها وتحضير مؤامراتها على سلامته وسلامة أشقائه العرب . وقد ساعدت التناقضات السياسية والجغرافية والاجتماعية ، كما ساعد تقصير الدولة ، على تمكين الأجهزة الأجنبية من بث عملائها وتنشئة عملاء جدد لها فى لبنان ، يقومون بالمهام الموكولة اليهم من جمع الخرائط والمعلومات عن المواقع العسكرية والجيوش العربية الى معرفة الوثائق السرية وكل ما يهم أسياد الجواسيس معرفته عن شئون لبنان »[٢] .

(١) صوت العروبة ، النائب كاظم الصلح ١٩٦١/١/٢٩ .
(٢) الراصد ، جورج رحبى ١٩٦١/٨/١٩ .

والمتتبع لأحوال لبنان الاقتصادية يجد أنها فى ازدهار يوما بعد يوم ، فاذا ما حللنا عوامل الازدهار ، نجد أنها عوامل عرضية — المفروض أن تكون مؤقتة — الا أن العكس يحدث فى لبنان فهو يعيش فى رخاء ، « وهذا الرخاء الذى تعيش فيه حاليا على حساب أخلاق لبنان ، لأن لبنان ما تعود يوما أن يعيش من موارد الرذيلة ، اللبنانيون يربأون أن يصبح لبنان مسرحا للدعارة والكباريهات والقمار ، فى حين أن الدول المجاورة تحاول أن تبنى اقتصادياتها على أساس الانتاج الزراعى والصناعى ، والتاريخ خير شاهد على أن ما من دولة تمكنت من الاستمرار فى الحياة الا على أساس الانتاج المثمر »[١] .

ان لبنان يعيش فى بحبوحة اقتصادية لا تمت بأية علاقة للنظريات الاقتصادية الخاصة بتطوير الانتاج أو زيادته .

ثالثا : القيادة :

القيادة السياسية فى لبنان مسئولة الى حد كبير عن أوضاعه التى يعيش فيها ، وقد تكون علة لبنان هى فى احتكار قياداته للعمل السياسى من ناحية ، ورضاء الشعب عن هذا الحال شجع القادة على التمادى فى تصرفاتهم . والشعب راض لأنه ما دام الفرد يحقق الدخل الذى يبغيه — بطريقة أو بأخرى — فلا يهمه أن يكون الحاكم معتدلا أو متطرفا . ولكن مما لاشك فيه أنه سيأتى يوم يثور الشعب فيه عندما يشعر أن نظام الحكم الذى يسيره قد حرمه من تحقيق مكاسب شخصية .

ان أقصى ما يحتاج اليه لبنان عند قادته هو الفهم ، وأقصد بالفهم هنا وعى العوامل النفسية التى تسببها الأوضاع المتردية والصعوبات التى تواجه المحرومين والمبعدين عن مصادر القوة والثروة والانتفاع بخيرات البلاد ، هذا الفهم النابع من سعة الأفق وحسن التدبير ومن سلامة النية ومن القصد القاصد للتعرف الى أسباب الأزمات ، هذا

(١) الطيار ، دكتور ادمون رباط ، ١٩٦١/٦/٢٧ .

«الفهم هو الذى يطالب به الشعب ويصر على أن يتحلى به القادة المسئولون .

« هؤلاء القادة يجب أن يرتفعوا فوق العقد النفسية التى تشوه مواقفهم وتفسد تصرفاتهم .

« هؤلاء القادة يجب أن يكونوا أقوى من الأحداث فيقفوا منها موقف المصرف والمدقق والعارف الأريب »(١) .

« ان لبنان يريد قادة يقدمون برنامجهم الرامى الى اقتلاع جذور التناحر والاستغلال الطائفى من السياسة اللبنانية .

« يريد قادة لا يسرقون ولا يسمحون بالسرقة .

« يريد قادة يعتبرون الدولة مؤسسة فى خدمة الصالح العام لا مزرعة للأنصار والمحاسيب وزبونات الانتخابات .

« يريد قادة يكونون فى خدمة العامة . فى خدمة الفقراء لا فى خدمة عشرة أو عشرين رأسماليا .

« يريد قادة لم يلوث أيديهم المال ولا الوباء »(٢) .

ويرى البعض أن « أكثر السياسيين فى لبنان أناس صغار ، انهم أشباه رجال ولا رجال ، الكذب تعبير عن الذكاء عندهم ، والمراوغة تصوير للمهارة فى نظرهم ، والتقلب عبقرية سياسية فى مدرستهم ، انهم كافرون بالشعب لأنهم كافرون بقدسية رسالتهم . هؤلاء سماسرة لا رجال دولة ، وزعماء عصابات لا قادة شعوب ، فى أيديهم نعومة أكف الصبايا ، وفى قلوبهم حقد المتأله الصغير ، وسخرية الكسول الفاشل . الأموال التى وضعتها الظروف بين أيديهم هى عدتهم لشراء مصادر النفوذ ، ومن لا مال له منهم يتمسح عند الأعتاب ليحظى بخدمة السلطان ورضاء مصدر الثروة .

---

(١) صوت العروبة — رمضان لاوند — ١٩٦١/٢/١٨ .
(٢) نحو لبنان جديد ، باسم الجسر ص ٤٤ .

« انهم هم الذين جعلوا من لبنان مزرعة ومن الدولة شركة مساهمة ، ومن الموظف سمسارا ، ومن القانون شبكة لاصطياد الضعفاء وسلاحا لتكريس فقر الفقير وزيادة مال الغنى .

« كل شىء وضعوه بين أيدى المغامرين ، كل شىء هو موضوع مساومات وتسويات ، حتى لقمة الفقير ، وحتى أوجاع المريض ، وأخيرا حتى فرحة الجيل المتطلع بأمل الى مستقبل يحميه ويضمن حريته

« الشعب الساذج فى لبنان . هؤلاء هم قادته ، فهو لا يدرى كيف يتخلص منهم ، انهم كنبات الفطر ينمو الواحد منهم وراء الآخر لأن الشعب لم يهتد بعد الى سر الخلاص .

« وسر الخلاص هو تدمير السياسيين المحترفين تدميرا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال، فى عزلهم وابعادهم عن مراكز السلطة ، وفى تغيير قواعد حياتنا الاقتصادية ، وفى معاقبة الموظف الذى يسيطر على مال المواطن ، والدركى الذى يدوس كرامة الفلاح والتاجر الذى يحتكر رزق الفقير ، والصانع الذى يطلب الحماية ليسرق مال الشعب ، والنائب الذى يدخل الى المجلس ليكون من أزلام الدولة ، والوزير الذى يسخر الحكم لمصلحة المفاتيح الانتخابية .

سر الخلاص هو فى « أنسنة القانون ، وفى تأديب كل خارج عليه ومنتهك لحرمته »(١) .

« ان العدد الكبير من المواطنين ، من المثقفين المتحررين ، من أبناء الجيل الجديد ، يجمعون اليوم ، مسيحيين ومسلمين على أن المخرج الوحيد من الكارثة ، هو فى بناء لبنان جديد ، هو نقل القيادة الشعبية من أيدى الساسة الرجعيين الذين فشلوا ، وأودوا بالبلاد — لتغطية فشلهم — الى حافة الخراب . هو فى بعث تفكير سياسى جديد قائم على

---

(١) افتتاحية صوت العروبة بقلم رمضان لاوند فى ١٩٦١/١/٢٩ .

القيم الحياتية الحقيقية ، على العدالة الاجتماعية ، على التنظيم ، على الحرية الحقيقية »[1] .

رابعا : الحكم :

« علة لبنان اليوم هى كما كانت منذ أن كان لبنان ، فى « لبنان الحكم » . ومشكلة الحكم فى لبنان تتلخص فى كونه عديم الشعور بمسئوليته أو قليل الشعور بها على الأقل ، وسيبقى الحكم فى لبنان مشكلة ما دام الرمز كذلك »[2] .

فقد « استحالت أجهزة الدولة الى أجهزة طائفية يعتبر فيها المسلم أنه موظف لأنه مسلم ، ويعتبر المسيحى أنه موظف لأنه مسيحى، لا بتأثير شعور وطنى ولا بدافع القيام بواجب الوظيفة فى سبيل الوطن »[3] .

« ولم يأت بعد الى الحكم رجل عنده الجرأة فى الاعراب عن أفكاره عاليا ولا عنده الجرأة فى تنفيذها »[4] .

حاجة لبنان

ان لبنان فى حاجة الى اصلاح ثورى فى كافة المجالات :

— فى الأسس الرئيسية فى انتظام الدولة
— فى تحرير الرئاسات من التوزيع الطائفى .
— فى الاعتماد على كفاءة الموظف لا الطائفة التى ينتسب اليها .
— فى حقل التشريع .

(١) نحو لبنان جديد ، باسم الجسر ص ١٨ .
(٢) العقدة اللبنانية ، دكتور جورج حنا ص ٦ .
(٣) القانون الدستورى ، عبده عويدات ص ٥٧٧ .
(٤) نحو لبنان أفضل ، جورج سكاف ص ١٧ .

— فى نظامه الانتخابى .
— فى قوانين الاقتصاد والمال .
— فى قوانين الأحوال الشخصية .
— فى النظام القضائى .
— فى نظرة المواطن الى وطنه وايمانه به .
— فى التخلص من فكرة طمع العرب بأرضه .

« ويوم أن تذوب « عقدة الغبن » لدى أكثرية المسلمين ، وتذوب « عقدة الشك » والتخوف لدى أكثرية المسيحيين ، سيوجد المواطن اللبنانى ذو التفكير الواعى والتصرف الصحيح لا الانفعالى .

« ومتى وجد هذا المواطن ، وجد المجتمع اللبنانى الموحد ، وجد لبنان الذى نحلم به جميعا ، لبنان الخير والحرية والعدالة »[1] .

يومذاك ، ولا أعتقد أنه ببعيد ، سيجد لبنان نفسه عضوا من الجسد العربى مشاركا اياه فى كافة آماله وآلامه ، محتملا نفس النصيب الذى يتحمله أى قطر عربى آخر ، متخلصا من خرافة وضعه الخاص .

لقد أدبرت فكرة لبنان الصغير الى الأبد ، ومرددوها يؤمنون — بينهم وبين أنفسهم — بأنها وهم كبير ، وأنها تتعارض مع مصلحة شعب لبنان مسلمية ومسيحيية ، ولكنها ستبقى كفكرة لمجرد الابقاء على قياداتهم الرجعية الطائفية .

ان أمل لبنان ليس الا فى شبابها الذين لم تلوثهم بعد الطائفية أو التعصب الأعمى .

والآمال كبيرة .. وستتحقق يوما ما بتحقق وحدة الهدف فى الوطن العربى الكبير تحت ظل راية القومية العربية البناءة .

(١) نحو لبنان الجديد ، باسم الجسر ص ٨٦ .

ما بعد الخصام

وليس النهايات

فى ١٣ ابريل ١٩٧٥ ، بدأت شرارة الحرب الاهلية فى لبنان .

حاول العقلاء من كافة الجوانب حصر النيران محليا حتى لا يتصاعد لهيبها فيأتى على كل شيء .

على مدى تسعة اشهر عقد ستة وعشرون اتفاقا لايقاف اطلاق النار دام بعضها اياما وانتهى البعض منها قبل أن يمر عليه ساعات .

احدث الأسلحة من الشرق والغرب وصلت لكى تستخدم فى الصراع بين الجانبين المتناحرين .

قيل انها حرب طائفية بين المسلمين والمسيحين .

قيل انها حرب عقائدية بين اليمين واليسار .

قيل ان سببها وجود الفلسطينيين .

نداءات تصاعدت من كافة جوانب الأمة العربية ترجو لبنان أن يرحم نفسه ويبتعد عن المجازر التى نزعت عن وجوه من قاموا بها صفة الانسانية ومزقت الحضارية التى ظل هؤلاء يتشدقون بها .

واخيرا وليس آخرا توقف القتال فجأة كما بدأ فى اواخر يناير ١٩٧٦ .. واعلن الرئيس سليمان فرنجيه مساء ١٤ فبراير ١٩٧٦ فى كلمة وجهها الى الشعب اللبنانى أنه تم الاتفاق على أحد عشر قرارا لتنظيم الحياة السياسية فى لبنان .

وفيما يلى القرارات التى أعلنها الرئيس فرنجيه :

اولا : التأكيد على العرف القائم فى توزيع الرئاسات الثلاث بحيث يكون رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس المجلس النيابى مسلما شيعيا ، ورئيس مجلس الوزراء مسلما سنيا ، واعتبار كل واحد من هؤلاء الرؤساء الثلاث ممثلا لكل اللبنانيين .

وقد تم الاتفاق على توزيع المقاعد النيابية بالتساوى بين المسلمين والمسيحيين ونسبيا بين كل طائفة وتعديل قانون الانتخابات فى ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلا أفضل للمواطنين .

ثانيا : أن يتم تعيين رئيس الوزراء بالانتخاب من قبل المجلس النيابى بالاكثرية النسبية • وكان رئيس الجمهورية يقوم بتعيين رئيس الوزراء وبعد أن يتم انتخاب رئيس الوزراء يقوم باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ، ويتم وضع قائمة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية وبعد ذلك تصدر مراسيم تشكيل الوزارة •

وقد تقرر اعتماد أكثرية الثلثين بمجلس النواب فى اقرار القضايا المصيرية وأكثرية ٥٥ ٪ لانتخاب رئيس الجمهورية فى الدورات الثلاث التى تلى الدورة الأولى •

وكان انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية يتطلب حصوله على أغلبية الثلثين فى الدور الأول من الانتخابات والأغلبية المطلقة فى الانتخابات التالية ، وتضمن هذا القرار انشاء مجلس أعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء •

ثالثا : قيام رئيس الوزراء والوزراء باداء اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية •

رابعا : أن يتم اصدار جميع المراسيم ومشروعات القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومى تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو اقالتها • ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التى يمارسها عرفا ضمانا للاسراع فى اصدار المراسيم •

خامسا : تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية عليا للنظر فى دستورية القوانين والمراسيم •

سادسا : تعزيز اللامركزية فى العمل الادارى وازالة الطائفية فى الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة فى وظائف الفئة الأولى •

سابعا : انشاء مجلس أعلى للتخطيط والانماء يكون من مهامه وضع برامج الخطط الانمائية •

ثامنا : العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالى والاقتصادى والاجتماعى •

تاسعا : تعزيز التعليم العام بما يؤدى الى تدعيم التعليم المهنى وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية وتعزيز الجيش •

عاشرا : تكريس حرية مسئولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع فى تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية •

احد عشر : تعديل قانون الجنسية •

وقد أوضح الرئيس فرنجيه فى كلمته ان هذه القواعد التى جرى بحثها فى دمشق هى بمثابة نهج للعمل الوطنى جرى تدوينه فى وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب •

واضاف ان هذه القواعد الى جانب الميثاق الوطنى غير المكتوب ستكون ركيزة جديدة تضاف الى ركائز الحياة الوطنية فى لبنان — وتستمد قوتها من الولاء للبنان ومن الاخلاص لخدمته •

وقال ان هذه القواعد سيعمل بها تبعا لتنفيذ اتفاق القاهرة •

ودعا الرئيس فرنجيه جميع اللبنانيين الى الموافقة على هذه القواعد الجديدة حفاظا على لبنان الذى يستحق ولاء جميع ابنائه غير المقيد بشرط أو المشوب بعيب •

ووجه الرئيس اللبنانى حديثه الى اللبنانيين قائلا .. ان لبنان يستحق الولاء له لذاته ليظل قائما على القيام برسالته العربية ورسالة تعايش الطوائف والأديان •

وقال الرئيس فرنجية فى خطابه انه ليست هناك حاجة الى التذكير بأن التعايش بين الثورة الفلسطينية والحكومة اللبنانية يحتاج الى اكثر من التفاهم ، واكثر من الاحتمال وأكثر من الحيطة والحذر .. لكى يمكن تجنب أى صدام أو انفجار فى الموقف •

ومضى الرئيس فرنجية يقول أن الموقف اليوم يجعل من الضرورى مزيدا من التمسك بالاتفاقيات وبصفة خاصة اتفاقيات القاهرة التى نظمت العلاقات اللبنانية والفلسطينية وكذلك التمسك بتطبيقها •

ماذا يعنى ما جرى

هل ضحى لبنان بما يقرب من ١٥ الف قتيل واربعون الف جريح وخسائر مادية تجاوز العشرة مليارات من الدولارات فى سبيل هـــذا الاتفاق ؟؟

هل كان حمل السلاح لتأكيد النظام الطـــائفى كما هو واضـــح ام ما حدث كان للقضـــــاء على الطائفية البغيضـــــة التى كانت سببا فى المأساة ؟؟

هل ما جرى يعتبر خطوة على طريق بناء لبنان الغد لأنهـــا تؤكد التعصب الطائفى دون أن ترسى أسسا سياسية تستطيع أن تمنع تجـــدد المأساة التى عاشاها لبنـــان ؟؟

المهم .. كم من الوقت سوف يدوم هذا الاتفاق .. شـــهر .. عام .. عشر سنوات ؟؟

المهم أيضا ان ما حدث ليس سوى جرعة على طريق الهدنة المؤقتة مهما طالت ..

ورغم كل شىء فقد ثبت عمليا أن التقسيم وأن هـــدد به البعض فقد أصبح أمرا غير وارد لأنه لا يتسم وطبيعـــة العصر ولأنه ان كانت هناك قلة تريد أن تحكم اى بقعة لمجرد شهوة الحكم وشـــهوة العـــزلة فهناك عقلاء يردون الســـــهام الى صدور راميها .

سؤال .. هل ضحى المسلمون للحصول على بضع مقـــاعد فى المجلس النيابى وانتخاب رئيس الوزراء من المجلس ؟؟

وماذا بعد ؟؟

ان كان لى من امل مرة اخرى هو ان يعود اللبنانيون ـ جميعـــا دون استثناء ـ الى رشدهم وليعلم الجميع أنه مهما حـــدث فهناك علامات على الطريق ستظل قائمة ما بقيت هنلك حياة .

ـ سيظل لبنان عربيا رغم أنف الانعزاليين .

ـ سيظل لبنان وحدة واحدة وســـتظل نغمة التقسيم تظهر بين وقت وآخر .

ـ الدين لله والوطن للجميع .

والآمـــال الكبـــار

هى :

ان تزول الطائفية بكافة صورها يوما ما ..

ان يكون ولاء كل لبنانى للبنان داخل محيط الأسرة العربية ..

أن يسود العقل على منطق الانتجار ..

وأن تعود فلسطين لأبنائها حتى يزول سبب من أسباب الانفجار ..

والله يوفق ويحقق الآمال .

القاهرة فى ١٩٧٦/٢/٢٠ .

المراجع

اسم الكتاب	اسم المؤلف	تاريخ الطبع	ملاحظات
الدبلوماسى	شارل ثاير	بيروت ١٩٦٠	مترجم
الدستور اللبنانى			
لبنان فى التاريخ	فيليب حتى	لندن ١٩٥٧	
الأوضاع التشريعية فى الدول العربية	صبحى محمصانى	بيروت ١٩٥٧	
الأصول التاريخية	الأب بولس مسعد الحلى	« ١٩٥٨	
الوحدة العربية	محمد عزه دروزه	« ١٩٥٧	
مصير القومية العربية	رمضان لاوند	« ١٩٦٠	
فضائح فى عهد شمعون	يوسف حنا عقل	« ١٩٥٩	
الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط	ولتر لاكور	« ١٩٥٩	مترجم
الدروز	سليم أبو اسماعيل	الطبعة الأولى	
حقائق لبنانية	الشيخ بشارة الخورى	بيروت ١٩٦٠/١٩٦١	ثلاثة أجزاء
مذكرات سامى الصلح	سامى الصلح	بيروت ١٩٦٠	أربع أجزاء
العالم العربى (تاريخ ورجال)	ناديا كرامى	« ١٩٥٦	
الأصول الجديدة للقانون الدولى العام «	دكتور محمد حافظ غانم	القاهرة ١٩٥٤	
ولادة استقلال	منير تقى الدين	بيروت ١٩٥٣	
لبنان حضارة وجمال	جوزيف صدقى	« ١٩٥٩	
محاضرات الندوة اللبنانية	—	من يناير الى أبريل ٥٦	
الدروز	كابتن بوردو	الطبعة الأولى	مترجم
مع القومية العربية	جاك بولين	بيروت ١٩٥٩	«
اليسار والقومية العربية	شفيق الحوت	« ١٩٦١	
المسيحية والقومية العربية	عياد العبد العيادى	القاهرة ١٩٥٨	
الأكراد	باسيل نيكتن	الطبعة الأولى	مترجم
لبنان الثائر	عبد المنعم شميس	القاهرة ١٩٥٨	كتب سياسية
واقع الثورة اللبنانية	ناديا كرامى . نواف كرامى	بيروت ١٩٥٩	
حقيقة الثورة اللبنانية	كمال جنبلاط	« ١٩٥٩	
نحو اشتراكية عربية	كلوفيس مقصود	« ١٩٥٨	
حقائق لبنانية	جورج سكاف	« ١٩٦٠	
التغلغل الشيوعى فى الشرق الأوسط	رفيق المعلوف	« ١٩٥٩	
الصراع الشيوعى العربى	الأب بولس مسعد	الطبعة الأولى	
مشاكل الديمقراطية	كلوفيس مقصود وآخرين	« «	
كفاحنا .	حزب الهيئة الوطنية	بيروت ١٩٥٨	

اسم الكتاب	اسم المؤلف	تاريخ الطبع	ملاحظات
عند ما قاومنا	دكتور محمد المجذوب — معروف سعد	بيروت ١٩٥٨	
أوراق ثورية	منير البعلبكي	بيروت ١٩٥٩	
ثورة الأحرار	إسماعيل موسى اليوسف	بيروت الطبعة الأولى	
مستقبل الشرق الأوسط	بيير روندو	بيروت ١٩٥٩	مترجم
القومية العربية بين القوى المتصارعة	محمد عبد الرازق مناع	الطبعة الأولى	
النظام الداخلي لمجلس النواب	مطبوعات مجلس النواب		
في مجرى السياسة اللبنانية	كمال جنبلاط	بيروت الطبعة الأولى	
العقدة اللبنانية	دكتور جورج حنا	» ١٩٥٧	
الأحزاب السياسية في لبنان	توفيق المقدسي	» ١٩٤٩	
سياسة لبنان الخارجية	فؤاد عمون	» ١٩٥٩	
القوميون السوريون	عبد المنعم شميس	القاهرة ١٩٥٨	
أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط	جورج فرح	بيروت ١٩٥٢	
لبنان	شاكر عمار	الطبعة الأولى	
الثقافة العربية في رعاية الشرق الأوسط	دكتور جورج ساطون	بيروت ١٩٥٢	
الخطر الأحمر والعالم الحر	غسان تويني	» ١٩٥٩	
مأساة القطيعة بين سوريا ولبنان	عبد الرحمن الحصي	» ١٩٥٢	
اليد الحمراء بين الشرق والغرب	يحيى أديب	» ١٩٥٧	
الشيوعية في العالم العربي	رامز خوري	» الطبعة الأولى	
أبحاث في التنظيم الإداري	الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية	١٩٥٩	
الديمقراطية في العالم العربي	» » »	»	
الديمقراطية في لبنان	» » »	»	
مستقبل الديمقراطية ومفاهيمها	» » »	»	
الأنظمة الانتخابية والتمثيل الشعبي	» » »	١٩٦١	
لبنان الطائفي	أنيس صائغ	بيروت ١٩٥٥	
نحو لبنان جديد	باسم الجسر	» ١٩٥٩	
في طريق الكفاح	رياض طه	» ١٩٥٨	
الدولة اللبنانية	أحمد مصطفى حيدر	» ١٩٥٤	
الأسس التاريخية لمشكلات الشرق	فرنان ويليه	» ١٩٦٠	مترجم
ذكرى ٢٧ آذار	سعد ذبيان	» ١٩٥٧	
الأنظمة الانتخابية في العالم	حمدي حافظ	الطبعة الأولى	
أمريكا تشعل النار في الشرق الأوسط	ابراهيم عبد الحليم وآخرين	القاهرة ١٩٥٧	
فلسفة الميثاق الوطني	كمال يوسف الحاج	بيروت ١٩٦١	
الدستور في لبنان	حسن الحسن	» ١٩٥٩	

اسم الكتاب	اسم المؤلف	تاريخ الطبع	ملاحظات
الحقيقة والتاريخ	الأب بولس مسعد	الطبعة الأولى	
القانون الدستوري والنظم السياسية	زهدي يكن	بيروت ١٩٦١	
السياسة الدولية في الشرق العربي	إميل خوري . عادل اسماعيل	الطبعة الأولى	الجزء الثاني
الجلاء	منير تقي الدين	بيروت ١٩٥٦	
العلوم السياسية	ريموند كارفيل	الطبعة الأولى	مترجم
زحف العروبة	إميل البستاني	بيروت ١٩٦٠	
الميثاق الوطني	إميل البستاني	» ١٩٥٩	
منطق القوة	غسان تويني	» ١٩٥٤	
الحركات في لبنان	يوسف خطار	» ١٩٥٢	
الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي	محمد كمال عبد الحميد	القاهرة ١٩٥٩	
النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية	عبده عويدات	بيروت ١٩٦١	
قضايا عربية	أحمد الشقيري	» ١٩٦١	
الأصول البرلمانية في لبنان والبلاد العربية	أنور الخطيب	» ١٩٦١	
التنظيم القضائي	(المجلة القضائية)	١٩٦١	
المراسيم الاشتراعية	» »	١٩٥٩	
مجموعة المراسيم التنظيمية	» »	١٩٥٩	
مجموعة المراسيم الاشتراعية	» »	١٩٥٩	
موازنة الدولة والموازنات الملحقة	وزارة المالية	١٩٦١	
هذا هو الشعب	محسن سليم		
القومية العربية والوحدة العربية	أنور الجندي		
Lebanon in History.	Philip Hitti		
Their goes the Middle East.	Allienthal	لندن ١٩٥٧	
Will the Middle East go West.	Fredautley		
Syria and Lebanon.	A. Hourani	اكسفورد ١٩٥٤	
Syria and Lebanon under French Mandate.	Stephen Hemsley	» ١٩٥٨	
الدستور اللبناني	الجامعة الأمريكية	بيروت ١٩٦٠	
الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية	العدد ٥٦	بيروت ١٩٦٠ ديسمبر	
مجموعة قرارات جامعة الدول العربية	الجامعة العربية	من ٤/٦/٥٤ إلى ١٨/٣/٥٧	
على هامش القضية العربية	أسعد داغر	القاهرة الطبعة الأولى	
القانون الدولي العام	دكتور محمود سامي جنينه	القاهرة ١٩٣٣	
النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان	سعيد حماده	بيروت ١٩٢٦	
كرسي أبرشية دمشق	الأب بولس مسعد	» ١٩٥٩	
مجموعة قرارات المفوضية الفرنسية في سوريا ولبنان	محمد توفيق حانا	دمشق ١٩٥٢	

اسم الكتاب	اسم المؤلف	تاريخ الطبع	ملاحظات
نحو لبنان أفضل	جورج سكاف	بيروت ١٩٦١	
قضية الحزب القومى	كتب سياسية	القاهرة العدد ٢٥٠	
العلوم السياسية	ريموند كارفيليد	بغداد ١٩٦٠	مترجم جزئيه
مختصر الشريعة	المطران عبد الله قرعلى	بيروت ١٩٥٩	
تقرير اللجنة الاقتصادية لمؤتمر المغتربين	وزارة الخارجية اللبنانية	« ١٩٦٠	
تطور الاقتصاد اللبنانى	غرفة التجارة والصناعة	بيروت ١٩٥٩، ١٩٦٠	
لبنان يواجه قضية تنمية	محاضرة مدير مؤسسة ايرفد	« ١٩٦٠	
ازدواجية اللغة فى لبنان	« للسيد كمال يوسف الحاج	« ١٩٦٢	
وثائق ودراسات	دار النشر العربية	١٩٦٢ — ١٩٦٣	

الصحف والمجلات :

النهار — الطيار والتلغراف — الشعب — صوت العروبة — العمل — الدستور — الحياة — بيروت المساء — الأنوار — الجريدة — الخواطر — الحوادث — كل شىء — العالم العربى — الديار — الكفاح .

فهرس

صفحة

مقدمة الطبعة الثانية ١
مقدمة الطبعة الأولى ٥

القسم الأول

مقومات لبنان من النواحى الجغرافية والثقافية ١٣

الباب الأول

جغرافية لبنان ١٥
الطوائف فى لبنان ٢١
الكيان اللبنانى ٣٢

الباب الثانى

لبنان من الناحية الثقافية والعلمية ٣٩

الباب الثالث

لبنان من الناحية التاريخية ٤٥

الفصل الأول

ما قبل الانتداب

تاريخ لبنان ٤٥
الوضع الداخلى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ٥٢
الوضع العربى بعد انتهاء الحرب ٥٦

الفصل الثانى

فى عهد الانتداب الفرنسى

نظام الانتداب ٦٣
نظام الادارة اللبنانية ٧١
الدستور اللبنانى ٨٣
معاهدة الصداقة والتحالف ١٠٢

الفصل الثالث

استقلال لبنان

١ — موقف فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية ١١١
٢ — اعلان استقلال سوريا ولبنان ١٢٠
٣ — الميثاق الوطنى ١٢٥

صفحة

القسم الثانى
نظام الحكم الحديث فى لبنان

الباب الأول

السلطات التى تحكم لبنان ١٤٧

الفصل الأول
السلطة التنفيذية

١ – رئيس الجمهورية ١٤٩
٢ – الحقوق الدستورية لرئيس الجمهورية ١٥٢
٣ – واجبات رئيس الجمهورية ١٥٦
٤ – الواقع اللبنانى لرئاسة الجمهورية ١٥٧
٥ – الحكومة ١٧٠
٦ – رئيس الوزراء ١٧٠
٧ – الوزارة ١٧٣
٨ – العلاقة بين السلطة التنفيذية وباقى السلطات ... ١٧٧

الفصل الثانى
السلطة التشريعية

١ – مقدمة ١٨٥
٢ – نظام الانتخاب ١٩١
٣ – الحقوق القانونية للسلطة التشريعية ١٩٤
٤ – واقع السلطة التشريعية ١٩٨
٥ – أسباب فشل النظام البرلمانى ٢٠٩
٦ – العلاقة بين السلطة التشريعية وباقى السلطات ... ٢١٩

الفصل الثالث
السلطة القضائية

مقدمة ٢٢١
القضاء فى عهد الاستقلال ٢٢٤
واقع السلطة القضائية ٢٣٤

الفصل الرابع

الاعتبارات الطائفية فيما وراء السلطات الثلاث ... ٢٣٧
أولا : رؤساء الطوائف الدينية :
١ – مفتى المسلمين ٢٣٩
٢ – البطريرك المارونى ٢٤٤

صفحة

ثانيا : الأحزاب السياسية وبرامجها ٢٤٩
١ – حزب الكتائب ٢٥١
٢ – حزب النجادة ٢٥٧
٣ – الحزب القومى السورى ٢٦٠
٤ – الحزب الشيوعى ٢٦٩
٥ – الحزب التقدمى الاشتراكى ٢٧٣
٦ – حزب البعث العربى الاشتراكى ٢٧٩
٧ – حزب الكتلة الوطنية ٢٨٤
٨ – حزب الاتحاد الدستورى ٢٨٩
٩ – حزب النداء القومى ٢٨٩
١٠ – حزب الوطنيين الأحرار ٢٩١
١١ – الأحزاب الأرمنية ٢٩٣
١٢ – حزب الهانشاق ٢٩٥
١٣ – حزب الطاشناق ٢٩٨
١٤ – حركة القوميين العرب ٣٠٤
١٥ – مؤتمر الخريجين الدائم ٣٠٧
١٦ – حركة التقدم الوطنى ٣١١

الباب الثانى
نظام الحكم والحركات الثورية فى لبنان

أولا : ثورة ١٩٥٨

معنى الثورة ٣١٧
الأسباب غير المباشرة للثورة ٣٢٠
الأسباب المباشرة ٣٢٤
موقف رئيس الجمهورية ٣٢٧
موقف الأحزاب السياسية والمعارضة ٣٣١
مشروع أيزنهاور ٣٣٢
التدخل الأمريكى ٣٤٤
موقف الجمهورية العربية المتحدة ٣٥٨
انتهاء عهد ٣٧٣
الثورة المضادة ٣٧٦
الوزارة الرباعية ٣٧٨
نتائج الثورة ٣٨٠
لبنان الصغير ٣٨٣

ثانيا : مؤامرة ١٩٦١

محاولة انقلاب ١٩٦١ ... ... ٣٨٧
فشل الانقلاب ٣٩٩

صفحة

الباب الثالث

نظام الحكم والسياسة الخارجية اللبنانية

سياسة لبنان الخارجية ٤٠٣

الفصل الأول

لبنان والغرب

١ - لبنان وفرنسا ٤٠٩
٢ - لبنان وانجلترا ٤١٤
٣ - لبنان والولايات المتحدة ٤١٩
٤ - لبنان والأحلاف الغربية ٤٢٧
مشروع ايزنهاور ٤٢٩
السوق الأوربية المشتركة ٤٣٧

الفصل الثانى

لبنان وأمريكا اللاتينية وافريقيا ٤٤٣

المغتربون ٤٤٣
جامعة اللبنانيين فى العالم ٤٤٩
لبنان وأفريقيا ٤٥٩

الفصل الثالث

لبنان والمعسكر الشرقى ٤٦٥

الاتحاد السوفيتى ٤٦٥
الشيوعية فى لبنان ٤٧٠

الفصل الرابع

سياسة لبنان الدولية ٤٧١
الأمم المتحدة ٤٧١
حياد لبنان ٤٧٢

الفصل الخامس

السياسة العربية ٤٧٩
لبنان والجامعة العربية ٤٨٥
لبنان والجمهورية العربية المتحدة ٤٩١
لبنان وسوريا ٥٠٣

صفحة

لبنان والمجموعات العربية المحدودة ٥١٣
القومية اللبنانية ٥١٣
القومية العربية ٥١٦
الوحدة العربية ٥٢٢
الاشتراكية ٥٢٨

ختام

مستقبل لبنان ٥٣٥
ما بعد الختام وليس النهاية ٥٤٥
المراجع ٥٥١